

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
المصطفى مصطفى

الدكتور فؤاد
عبد الرحمن

الجزء العاشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الدار المصرية للدراسات والبحوث
٢٩٣٦٦٢٠ شارع شبراخيت، ٥٤٢٠ ق. ٥

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكمانى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وقتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفقهاني
الحامى لأم محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد العاشر

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات
القاهرة ، ٩٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
ووفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

حسنة الفكر هاني

موضوعات الجزء الثاني:

- ١ - قانون
- ٢ - قانون إجتماعي
- ٣ - تجديد وشحة عسكرية
- ٤ - الحكم
- ٥ - الحكم

وقد ربيت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفقاوى التى ارستها
تربيتا ابجديا طبقا للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد ربيت
المبادئ وملخصات الاحكام والفقاوى تربيتا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة
وامكانات هذه المادة للتصويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي يبدى - صدر الإمكان - برصد المبادئ التى تضمنت قواعد عامة ثم أمقتها المبادئ التى تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارفة جنباً إلى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ فى إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنباً إلى جنب ما دام يجب بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بقصر السبل إلى الإلمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتعارض عند رأى واحد ، بل حتى متى وجدوا تعارض بينهما من المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التماثل المتعارض تسواً مع تعارض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تعلقه بالبحث ما لقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرته الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كتبت بعض الموضوعات تتطوى على مبادئ محددة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها الى الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب
المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أمضى متعذرا التوصل اليها لتقديم العهد
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يشن طبعها الى
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية
الحديثة ويعين على التفانى في الجهد من أجل خدمة عامة تتبطل في اعلام
الكتابة بها أرساء مجلس الدولة ممثلا في مكتبته الادارية العليا والجمعية
العامة لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك نسيلقى القارئ الى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
المصومية أو من قسم الرأي مجتمعيا بشأنه ، وإن تدر الإشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة نسيلقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

ولم يكن كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيئتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
اخرى الى رقم الصادر بطلوعه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

يعني ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بطلوعه ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

جواب ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويتمتع بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لتفسير الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيو ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتمتع بذلك فتوى الجمعية العمومية لتفسير الفتوى والتشريع التي
أصدرت الى جهة الإدارة طلبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملبا بالموضوع الذي يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . ومنهذ مسيحد التعليق مقسم
الحكم أو الفتوى المطلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمنه أو يكثر من
فتوى أو حكم بداخله ومنهذ مسيحد القارئ هذا التعليق في نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقابا مسلسلة كما هو يتبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنسورة .

وبذلك نرجو أن تكون قد أوضحن للقارئ المنهج الذي يجدر أن يتبعه
في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتطبيقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفتونا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة
بياناً تفصيلياً بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكبر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات بلامة إلا أنه وجب
أن تشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تسمى الفتوى أو الحكم من:
« قريب أو بعيد » .

والله ولي التوفيق

حسن التكتلى ، نعيم عطية

تأليم

الفصل الأول : مدلول التأليم ونطاقه

الفصل الثاني : إجراءات التأليم

الفصل الثالث : التمييز عن التأليم

الفصل الرابع : أثر التأليم :

الفرع الأول : مدى التزام الدولة بالدينون المستحقة على التآليم
السابق

الفرع الثاني : اثر التأليم على الشخصية القانونية للشخص
وعلى مزاوئها لتسلطها

الفصل الأول

مدلول التأميم ونطاقه

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

التأميم إجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة — ورود التأميم على مشروع قائم بكيانه القانوني — تحديد نطاقه بهذا الكيان ، والناصر القانونية التي تتكون منها المنشأة الملمة وقت التأميم — نتيجة ذلك — لا ينتقل إلى الدولة إلا الناصر المملوكة لأصاحب المنشأة — نهائية قرارات لجان التقييم — قرارات لجان التقييم المصوب عليها في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، بتقييم عناصر المنشأة هي قرارات نهائية — استثناء — إذا خرجت عن اختصاصها فاندخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت مالا داخلا في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص مضمونا .

ملفص القانون :

أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ينص في المادة الأولى على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال » .

وينص في المادة الثالثة على أنه « يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب ائفال بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون وإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكبة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، كما تتولى هذه اللجنة تقييم رأس مال المنشأة غير المتضفة شكل شركات مساهمة » .

ومن حيث أن التأميم هو إجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة ومن ثم فهو يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ويتحدد نطاقه بهذا الكيان لذلك فإنه يتناول المنشأة المؤسسة بحالتها وقت التأميم وينصب على العناصر القانونية التي تتكون منها والغاية لأن تنتقل ملكيتها إلى الدولة .

ومن ثم لا ينتقل إلى الدولة من العناصر المستخدمة في تصنيع المنشأة الفردية إلا العناصر المملوكة لصاحب المنشأة .

ومن حيث أنه إذا كان قرار اللجان المنصوص عليه في هذا القانون بتقييم عناصر المنشأة نهائياً إلا أنه لا يجوز لها أن تقيم مالا لا يقضى المشرع بتأميمه كما لا يجوز لها أن تمتنع عن تقييم ماله نص المشرع صراحة على تأميمه ، فإن خرجت عن اختصاصها فادخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت منه مالا داخلاً في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معدوماً ولا يترتب عليه أثر قانوني .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الأموال المملوكة للغير تخرج من

نطاق التأميم حتى ولو كانت تلك الأموال تستخدم في تسيير المنشأة وبذلك تكون لجنة تقييم رأس مال المطن في الحالة المعروضة وقد استبعدت في قرارها المصادر بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ قيمة الأرض والمباني المؤجرة إلى مالك المطن قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً باستبعادها هذه العناصر غير المملوكة له .

ومن حيث أنه لا حجة فيما قرره لجنة إعادة التقييم المشكلة بقرار وزير المالية رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه من أن ظروف الحال تشير إلى أن ملكية الغير للأرض والمباني سائلة الذكر محل نظر خصوصاً مع قيام صلة القرى بين المؤجر والمستاجر ومع انضمام أي منازعة أو مطالبة بالإيجار منذ سنوات لأن مثل هذه القرائن لا تجدى أمام طريق الشهر الذي رسمه المشرع لإثبات ملكية العقارات وتاريخ انتقالها .

ومن حيث أنه بالنسبة لآلات المطن التي أغفلت لجنة التقييم إدراجها ضمن أصول المطن واقتصرت على تقييم ملحقاتها فإنه يتعين أن تضاف قيمة هذه المكينات ضمن عناصر المطن المؤم لكونها مملوكة لمصاحبه منذ تاريخ التأميم وبالتالي يتعين تصحيح قرار لجنة التقييم الصادر بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ باضالة قيمة هذا العنصر إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جنواز إدراج قيمة الأرض والمباني المؤجرة للسيد/ ضمن عناصر المطن المؤم المملوك له .

قائمة رقم (٢)

المقدمة :

شركة مساهمة - تأميمها وفقا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ -
مؤداء ايلولة ملكيتها للدولة مع احتفاظها بشكلها القانونى - عدم جواز
اعتبارها من المصالح العامة فى تطبيق الفقرة (ب) من المادة ٤٧
من قانون مجلس الدولة - عدم اختصاص الجمعية العمومية للتقسم
الاستثمارى بمجلس الدولة بإبداء الراى فى نزاعات الشركة مع الوزارات
أو المصالح العامة ما لم يلجأ اليها فى ذلك اختيارا على سبيل التحكيم
- انعقاد الاختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد سلك الشركة المدمية ضمن الشركات التى تضمنها
القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، التى لا يجوز لى شخص طبيعى
أو معنوى ان يمتلك من أسهمها ما يزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف
جنيه وقضى بأن تؤول الى الدولة ملكية الأسهم الزائدة بحسبان
أن الشركة المدمية ، حسبما انصحت منه المذكرة الايضاحية لذلك
القانون ، من ضمن الشركات التى قابلت بدور فعال مؤثر فى الاقتصاد
القومى ومثلت أهمية حيوية فى توجيهه والتاثير عليه ، لذلك رأى المشرع
أنه من الضرورى ألا يترك أمر توجيهها لتيارات المصلحة الخاصة لأن
ذلك قد ينطوى على تمويق لخطبة التنمية الاقتصادية الهادفة الى مضاعفة
الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعا ، كما تفسيا
المشرع بهذا القانون منع رأس المال الخاص من التحكم فى ادارة
وتوجيه تلك الشركة ومثيلاتها ، هادفا الى ازالة التناقض الاجتهامى فى
الدولة ، الذى يمثل فى تغفل فئة قليلة برؤوس أموالها فى عسدد كبير من
الشركات بالهيمنة عليها وتوجيهها وفق ارادتها وبما يتلائم ومصالحها -
ثم أصدر المشرع فى أغسطس سنة ١٩٦٣ القانون رقم ٧٢ لسنة

١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها الشركة المدعية وبهذا آلت ملكيتها كاملة الى الدولة واصبحت بموجب القانونين رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ احدى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعة الغزل والنسيج تلك المؤسسة التابعة لوزارة الصناعة .

وبتأميم الشركة المدعية تكون قد آلت ملكيتها الى الدولة واصبحت اموالها من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، هذا دون ان تسال الدولة عن التزامات الشركة الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم واصبحت المؤسسة المصرية العامة لصناعة الغزل والنسيج تختص بالاشراف عليها وهذه بدورها تحت رقابة وزير الصناعة وافرانه واصبحت الشركة المدعية محتفظة بشكلها القانوني ولها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وبميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة والمعدة على نمط الميزانيات التجارية مع استمرارها في مزاوله نشاطها وفق القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية ولها حرية العمل تحت مسائل محددة مثل تلك التي تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التسويق أو التسويق أو ما شابه ذلك .

ومباد ذلك ان الشركة المدعية تظل ، مع تلك الدولة لها ، شركة تجارية بين اشخاص القانون الخاص وقد حرصت قوانين التأميم على تأكيد بقائها محتفظة بشكلها القانوني واستمرارها في نشاطها في اطار هذا الشكل - ولا يمكن والحالة هذه اعتبارها من المصالح العامة في تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٤٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

وترتيا على ذلك لا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ببدء الرأي مسببا في نزاعات الشركة المدعية مع

الوزارات أو المصالح العامة أو الهيئات الإقليمية أو البلدية ما لم يلجأ إليها في ذلك اختياراً على مسيل التحكيم وبالتالي يتمين رفغير الدخ بعدم الاختصاص والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى .

(ملن ١٧٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

يتحدد نطاق التأميم بمداولة كإجراء يراد به نقل منشأة خاصة.

الى ملكية الدولة .

ملخص الفتوى :

التأميم إجراء يراد به نقل المنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات الى الدولة ومن ثم فهو يراد على مشروع قائم بكيانه القانونى ويتحدد نطاقه بهذا الكيان ، ومذى ذلك أن التأميم يتناول المنشأة المؤمة بحالتها وقت التأميم ، وينصب على العناصر القانونية التى تتكون منها والمغايلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة ، ولا ينتقل الى الدولة من العناصر المستخدمة فى تسيير المنشأة الا العناصر المملوكة لصاحبها دون الأموال المملوكة للغير ، سواء أكان شريكاً أم غير شريك فى رأس مال المنشأة ، حتى ولو كانت تلك الأموال مما يستخدم فى تسيير المنشأة .

(ملف ٢٣/٢/١٨ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تأميم - « سببه » التأميم بقصد نقل المنشأة الخاصة التى تقدر الحكومة أهميتها الاقتصادية الى ملكية الدولة لتغيرها بأشراقه

بإشـر - ذكر هذه المنشآت فى جداول القاتون كما حددتها الجهات الإدارية المختصة بعد تقصى حال كل منشأة منها - لا يشترط لصحة هذا التحديد أن يحيط بتحقيق ملكية المنشأة المؤمة وإنما يأتى ببيان مالـكها بين الأوصاف التى يستدل بها ولا تؤثر المجاوزة فى شيء من هذه الأوصاف ما دامت لا تورث جهالة فى المنشأة المقصودة - أساس ذلك - تطبيق : تأميم مطحنين - تشابه أسماء مالـكها لا يسلب المطحنين المأخوذين سبب تأميمها لا وجه للثـك فى صحة ما اتخذته الإدارة نـمـاذا للقانون الذى شرع بما قصفته سلفاً .

بـلـغـى الـحـكـم :

وبن حيث أن التأميم إنما قصد إلى نقل المنشآت الخاصة التى تقرر الحكومة أهميتها الاقتصادية إلى ملكية الدولة لتسييرها بإشـرا ف مباشر ، ونذكر هذه المنشآت فى جداول القاتون كما حددتها الجهات الإدارية المختصة بعد تقصى حال كل منشأة منها بظـاهـرها فى الأسواق ولا يشترط لصحة هذا التحديد أن يحيط بتحقيق ملكية المنشأة المؤمة ، وإنما يأتى ببيان مالـكها بين الأوصاف التى يستدل بها عليها ، ولا تؤثر المجاوزة فى شيء من هذه الأوصاف ما دامت لا تورث جهالة فى المنشأة المقصودة . ولا يكون فى أخذ الدولة المطحنين اللذين يطلب بهما المدمون ما يخالف حكم القاتون الذى نص على تأميم مطاحن بالـحـلـة الـكـبـرى ، مادام ثابت أن هذين المطحنين كـتـا نفسه وما جاوزا أولاده المدمين بعد وفاته ، وأن وقعت من قبـل صدور قانون التأميم ، فإنها وإن نقلت ملك المنشأتين إلى الورقة لم تغير من ظاهر حلـلها التجارية بوجه تجهلان به فى المعاملات بأن استندت إلى المورث . وكذلك تدين جهالة على هذين المطحنين من وجود المطحنين الآخرين اللذين أشـر اليهما المدمون ولم يشملهما التأميم ، فإن هذين المطحنين بقورهما ليسا بـسـم خـلـصـة ، لينصرف اليهما التأميم وحدهما من دون المطحنين اللذين من أخذاه ، مما قد صدرته

وجود تلك المطلقن الأربعة من تشابه في أسماء مالكيها لا يسلبه المطحنين المأخوذين سبب تأميمها وقصارى ما يحدثه أن يضيف إلى ما أخذته الإدارة أخذاً صحيحاً بمقتضى التأميم بمنشأتين آخرين يشك في خضوعهما لقانون التأميم ، وإذا ما كان للإدارة أن تقرر تسبباً منهما لو كانتا بها حصرت للتأميم وصدر القانون بشيئها إلى القطاع العام ، فلا يكون وجه للشك في صحة ما اتخذته الإدارة فلذا للقانون الذى شرع بما قصده سلباً ، ولا يكون التأميم قد جاوز المطحنين المقصودين قانوناً ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك صواباً ، ولا وجه للطعن فيه ، وتظم الطامنين المصرونت .

(طعن ٦٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

اختلاف التأميم عن الوسائل الأخرى كالرقابة على المنشآت أو التأسيس مباشرة لمنشأة عامة أو الاستيلاء أو وضع المنشأة تحت الحراسة أو نزع الملكية للمنفعة العامة أو التخصير الذى تم بقوانين سنة ١٩٥٧ دون أن يعنى تأميمها - القانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية - لا يتضمن تأميماً .

ملخص الحكم :

أن الشركة المطعون عليها كانت من الشركات المستوردة للأدوية ولكنها خضعت لأحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية والصادر فى ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ . هذا القانون ، ولئن انطأ بالهيئة الطبية للأدوية دون غيرها استيراد الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، ونصت المادة الرابعة منه على أن وزير التكوين يستولى فوراً على

الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ، وفى مخازن الأدوية ، وفى المستودعات والدروع الخلصة بهؤلاء ، وما يوجد من المواد المذكورة فى الدائرة الجبركية ومخازن الإيداع ، وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين والوكلاء المشار إليهم كما نصت المادة التسعة من هذا القانون على أن يمنح الأفراد والهيئات المشار إليها فى المادة الرابعة تعويضا عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على أساس التكاليف الحقيقية . . وعلى أن لا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح وهذا الأقصى (٦ ٪) وتلتزم الهيئة العليا للأدوية أو المؤسسة العاملة لتجارة وتوزيع الأدوية على حسب الأحوال بأداء التعويض المستحق وتتولى تقدير قيمة التعويض لجان تشكل برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية ممثل لوزارة التكوين وآخر من صاحب الشأن ، لأن كان كذلك فإن الشركة المطمون عليها لم ترفض لغوائين التأميم ، ولم يمس قانون الاستيلاء على الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الموجودة لديها شخصيتها القانونية . مماثلهم يقصد به نقل ملكية المنشأة من النطاق الخاص الى النطاق العام للهيلولة دون سيطرة الأفراد أو رأس المال الخاص على المنشأة ، بحيث يخضع نشاط هذه الأخيرة لرقابة الهيئات العامة دون سواها وذلك فى مقابل تعويض أربابها من الحقوق التى نقلت لملكيتها ، وبذلك تتحول المنشأة الخاصة الى منشأة عامة أى الى مرفق اقتصادى تحكمه قواعد خاصة ترمى الى تحقيق الخير العام وينزل الى المرتبة الثانية استغلال المشروع على أساس تجارية . ومن ثم يخلف التأميم عن الوسائل الأخرى كالرقابة على المنشآت ، أو التأسيس مباشرة لمنشأة عامة اقتصادية أو الاستيلاء ، أو وضع المنشأة تحت الحراسة ، أو نزع الملكية للمنفعة العامة ، أو التمسع الذى يهدف الى تحرير الاقتصاد المصرى أو النفوذ أو الإطعاع الأجنبى بقوانين عام ١٩٥٧ التى محرت البنوك وشركات التأمين دون أن يعنى ذلك تأمينا .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — تحديد نطاق تطبيقه بالنسبة الى محاليج القطن التي نص على تأميمها — التفرقة بين المحاليج المملوكة للأفراد أو الشركات ذات النشاط المتعدد ، وبين المحاليج التي تتخذ شكل شركات المساهمة ولا يتأثر في نشاط المحالج — انصراف التأميم بالنسبة للأنوع الأول الى العناصر المدنية والمنوية للمحاليج دون الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاطها فتبقى عاقبة بئمة اصحابها — اختلاف الحكم بالنسبة للأنوع الثاني إذ يرد التأميم على الشركة ذاتها بناء فيها من حقوق والتزامات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على أنه « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محاليج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » .

ولما كان التأميم — في عموم معناه — هو إجراء يراد به نقل المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات الى ملكية الدولة ، والتأميم في ترتيبه لهذا الأثر يرد على مشروع قائم بكيانه القانوني ، ويتمدد نطاقه بهذا الكيان ، فهو لا يخلق كياناً قانونياً جديداً للمشروع المؤمم وينقل ملكيته الى الدولة ، وإنما ينقل المشروع بحالته وقت التأميم .

وترتيباً على ذلك فإن تأميم المحالج ينصب على العناصر القانونية التي يتكون منها المحالج والقبلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة .

لذا كان المحط مملوكا لفرد من الأفراد فإنه لا يتمتع بصفة مالية. مستقلة عن صفة صاحبه ولا تكون له أهلية تلقى الحقوق والالتزام بالالتزامات ويعتبر المحط - في هذه الصورة - محلا تجاريا يتحدد كيانه القانوني بالعناصر المادية والمعنوية القابلة للتصرف فيها المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، ومن ثم يرد التأميم على هذه العناصر وحدها ولا يتجاوزها إلى حقوق والتزامات صاحب المحط حتى تلك الناشئة بسبب نشاطه في حليج الاقطان ، ذلك أن هذه الحقوق والالتزامات جزء من صفة صاحب المحط لا تنقسم عليها ، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ لم يمس هذه الصفة بالنسبة إلى الحقوق والالتزامات الناشئة من نشاط المحط مظل معلقة بصفة صاحبه ليكون له وحده اقتضاء هذه الحقوق وعليه وحده الوفاء بتلك الالتزامات ولا تحمل الدولة مصله فيها .

والعناصر المادية للمحل التجارى طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ هي البضائع والمهمات أى المقنولات المعدة للبيع والمقنولات التى تستعمل فى استغلال المحل كالألات التى تستخدم فى صنع المنتجات وسيارات النقل والأثاث وما شابه ذلك ، والعناصر المعنوية هى الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والاسم التجارى والعنوان التجارى وحقوق الملكية الصناعية والأدبية والرخص الإدارية لاستغلال المحل ، ومن ثم فإن هذه العناصر وحدها فى المحط هى التى يرد عليها التأميم إذا كان المحط مملوكا لأحد الأفراد أما الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المحط مانها تظل لصاحبه ولا تنتقل إلى الدولة بالتأميم .

وإذا كان المحط مملوكا لشركة ذات نشاط يعتمد فإن الملاحظ أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ لم ينص على تأميم شركات الحليج وإنما أمم الحليج فقط ، ومن ثم يرد التأميم على المحط وحده أى مجموعة العناصر المادية والمعنوية التى تخصمها الشركة لصناعة الحليج ، ولا يمتد التأميم إلى أوجه النشاط الأخرى للشركة فهو لا يلحق كيانه.

القانوني جميعا بل تظل قائمة مباشر اغراضها ولا ينتقل الى الدولة الا المبلغ المملوك لها وحده ، ولتعدد العناصر التي تؤول الى الدولة ينبغي مراعاة أن للشركة ذمة مالية واحدة وليس لكل نشاط مباشر ذمة مستقلة عن ذمتها حتى لو كانت تخصص اموالا معينة لهذا النشاط فهذا التخصيص ليس له اثر قانوني قبل الغير ، فكل حقوق الشركة على اختلاف مصادرها تتضمن جميع التزاماتها ايا كان مصدرها ، وعلى ذلك فالتأهيم يرد على العناصر المادية والمعنوية للمبلغ القابلة للتصرف فيها منظورا اليها من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ، وليس بينها حقوق والتزامات الشركة حتى المتعلقة بنشاطها في المبلغ والتي تظل ملقاة بذمة الشركة دون أن تنتقل الى الدولة ، ذلك لأن المبلغ لم يكن له - وقت التأهيم - كيان قانوني يؤهله لتلقى الحقوق والالتزامات ومن ثم لا يرد التأهيم الا على عناصر هذا الكيان الثابتة نه وقت التأهيم فقط .

اما اذا كان المبلغ متخذاً شكل شركة مساهمة لا مباشر غير نشاط طبع العطن ويتحدد رأس مالها بقيمة المبلغ ، فان التأهيم في هذه الحالة ينصرف الى الشركة ذاتها ، لأن كيان المبلغ يتحدد بكيان الشركة وانتقل ملكيتها الى الدولة يعني انتقال الشركة بأصولها وخصومها وحقوقها والتزاماتها الى الدولة التي يكون لها اقتضاء هذه الحقوق والوفاء بالتزامات جميعها .

ويلاحظ في الفرعين الأول والثاني ما قد تعرضه تشريعات الضرائب والعمل من استثناء على قاعدة عدم تحمل الدولة بالتزامات الناشئة عن نشاط المبلغ وكذلك الاثر المعنى للتأمينات العينية المترتبة على المبلغ .

لهذا وفي ضوء ما تقدم انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن نطاق القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة الى المحالج يتحدد على النحو التالي :

(م ٢ - ج ١)

أولاً : إذا كان المحطج مملوكاً لأحد الأفراد أو لشركات تباشر نشاطاً آخر غير نشاط المحطج فإن التأميم لا يرد إلا على العناصر المادية والمنوية للمحطج ، أما الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المحطج فانها تظل معلقة بنية صاحبه فرداً أو شركة ولا تنتقل إلى الدولة ، مع ملاحظة ما قد تفرضه تشريعات الضرائب والمعمل من استثناءات في هذا الشأن وكذلك الأمر المعنى للتأمينات العينية المترتبة على المحطج .

ثانياً : إذا كان المحطج متخذاً شكل شركة مساهمة لا تباشر غير نشاط المحطج ورأس مالها كله مخصص لهذا الغرض فإن التأميم يرد على الشركة ذاتها وتنتقل إلى الدولة جميع حقوقها والتزاماتها .

(نوى ١١٦٨ — في ٢٨/١٠/١٩٦٢)

قاصد رقم (٧)

المبدأ :

تأميم — شركات النقل البحري والسيلعة — مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الإهمال المرتبطة بالنقل البحري بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ — شموله نشاط هذه الشركات والمنشآت في ميدان النقل البحري والنشاط السيلعي .

ملخص النوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سلبت الذكر ضمن على أن « تضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه (بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت) الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق ، وصاحم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

ويكون مجلس ادارة هذه المؤسسة الجهة الادارية التى تتبهمه تلك الشركات والمنشآت وقد تضمن الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بياناً بالشركات والمنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون .

وتمتضى هذا النص هو تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى رأس مال الشركات والمنشآت التى وردت على سيطله الحصر فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، بحصة ٥٠ ٪ من رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت ، بصرفه النظر عما اذا كانت الشركات والمنشآت المشار اليها تباشر اوجه نشاط اخرى غير الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى . واذا كن الجداول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ قد قسم الشركات والمنشآت الواردة به الى ثلاثة اقسام هى :

(ا) مغاولو الشحن والتفريغ

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات اصلاح السفن .

فانه لا يسوغ حمل هذا التقسيم للشركات والمنشآت التى تضمنتها الجدول المشار اليه ، على قصد المشرع تحديد الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى التى تخضع لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، دون ما عداها من اوجه النشاط الاخرى التى قد تباشرها تلك الشركات والمنشآت ، ذلك ان تقرير مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى الشركات والمنشآت الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، انما ينصب على رأس مال كل من تلك الشركات والمنشآت ولا ينصب على اوجه النشاط التى تباشرها بالتنظيم الذى اوجده القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - شأنه فى ذلك شأن التنظيم الذى اوجده

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحصة في بعض الشركات والمؤسسات - لا يخرج من ان يكون اقلية نوع من الشركات المخططة ، يعامل فيها رأس المال العام والخاص في تحقيق الاغراض التي انشئت من اجلها الشركة ، ولا يقتصر على مجرد المشاركة في وجهه من اوجه التسلط التي تبشرها .

فالمسألة محل البحث انما تتعلق ببعض شركات الملاحة (التوكيلات البحرية) التي تبشر نشاطا في اعمال السياحة عن طريق انشاء اقسام مستقلة بها لمباشرة هذا النوع من النشاط ، طبقا لاحكام القانون .
وقد ٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ويدور البحث حول مدى خضوع الاقسام السياحية المشار اليها لاحكام القانون .
وقد ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، تبعا لخضوع الشركات الملاحية القائمة لها لاحكام هذا القانون ، بما يترتب على ذلك من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه الشركات ، بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها جميعه بما في ذلك الجزء المخصص للاقسام السياحية التابعة لها .

واته يبين من استقراء نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ، ان هذا النص يعنى بأنه يجوز لشركات الملاحة مباشرة بعض الاموال السياحية للمسافرين على خطوطها البحرية ، فاذا ما رغبت في مزاوله هذه الاعمال على غير خطوطها ، فلا يجوز لها هذا الا اذا حصلت على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية ، على أن تخصص بمكاتبها قسما مستقلا للقيام بهذه الاعمال ، يكون له ميزانية مستقلة من سائر اعمالها الاخرى .
وتخصيص قسم مستقل في مكتب تلك الشركات للقيام بالاعمال السياحية وتخصيص ميزانية مستقلة لهذا القسم ، لا يعنى تمتعه بشخصية مستقلة عن شخصية الشركة التابع لها ، فهو لا يصل باستقلاله الى درجة تجمله شخصا مغويا قائما بذاته ، اذ يستمد وجوده القانوني من وجود الشركة التابع لها ، بحيث يترتب على انقضاء الشركة ضرورة انقضائه بالتبعية .

وعلى ذلك فلا يسوغ حل تخصيص القسم المستقل بكتيب شركات الملاحة للقيام بالأعمال السياحية ، واستقلاله ببيزانية ، الى اكثر من اخضاع هذا القسم لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وتمكين الجهات المختصة من أحكام الرقابة على ما يباشره من نشاط سيليحي ، طبقا لنص المادة ٢٥ من القانون الأخير ، وذلك بمراقبة مدى هذا النشاط ، ومدى نجاح الدعاية السياحية ونظافتها ، ومراقبة طريقة أداء القسم لأوجه نشاطه المختلفة ، خاصة فيما يتعلق بالاستعلامات ومستوى وسائل النقل التي يستعملها لخدمة السائحين ، ومراقبته في عدم تجاوز التسمية الجبرية للعمليات السياحية في الجمهورية ، ومراقبة مصلحية المكان الذي يشغله للقسم ، وذلك لما لشركات السياحة بحكم مزاولتها للأعمال السياحية من اتصال وثيق بالجمهورية ، فضلا عن علاقتها الوثيقة بنشر الدعاية للبلاد في الخارج .

وترجييا على ما تقدم فإن الانقسام التي تخصصها شركات الملاحة بكتابتها للقيام بالأعمال السياحية - طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه - ليست منفصلة عن الشركات الملاحية التابعة لها ، اذ أنها لا تستقل بشخصية معنوية مختلفة عن شخصية هذه الشركات ، ولا تصدو الأعمال التي تباشرها أن تكون وجها من أوجه نشاط الشركات التي تتبعها . ومن ثم فإنه - طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر - تساهم المؤسسة المصرية المسماة للنقل البحري في هذه الشركات بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها جبيعه ، سواء ما تعلق ببباشة الأعمال المرتبطة بالنقل البحري ، أو القيام بالأعمال السياحية .

وغنى عن البيان أنه اذا كانت المنشأة التي تباشر نشاطا سيليحيا ، عبارة عن شركة تتبع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركة التي تراول أعمالا متعلقة بالنقل البحري - والواردة في الجدول المرفق لقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - وليست قسما مستقلا من أقسامها ، فإن الشركة الأولى لا تخضع لأحكام هذا القانون ، ولا يخضع

والى مملها فى حساب قبة الحصبة التى تساهم بها مؤسسة النقل.
البحرى فى الشركة الثانية ، حتى ولو كانت الشركتان مملوكتين لنفس
الأشخاص ما دام أن الشركة المياحية لم ترد ضمن الجدول المرافق
للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المذكور .

وكذلك الحال فيما اذا كانت المنشأة التى تراول امبالا ترتبط بالنقل
البحرى الواردة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ -
مبارة من منشأة فردية مملوكة لتاجر فرد ، مباشر فى ذات الوقت نشاطا ،
ماليا ، عن غير طريق هذه المنشأة ، فان المنشأة المشار اليها هى
وحدها التى تخضع لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ، ولا يكون.
تحديد الحصبة التى تساهم بها مؤسسة النقل البحرى فى هذه المنشأة
مقوتا بالأموال المخصصة لزاوله امبال النقل البحرى ، وذلك على نحو
ما تقتضيه لجنة التقييم المختصة .

(مضى ٧٤٣ - فى ١٠/٨/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٨)

قاعدة :

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية
للعملية للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة
بالتنقل البحرى - قرار مجلس ادارة المؤسسة برئاسة وزير المواصلات
وامتاج بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار
اليه فى الشركة العربية المتحدة لاعمال النقل البحرى على أن يتم
الامتاج اعتبارا من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، تاريخ العمل بالقانون
المذكور - الترخيص فى تأسيس هذه الشركة بتاريخ ٤ من مارس سنة
١٩٦٣ - مقتضاه عدم جواز اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩
سنة ١٩٦٢ تاريخا لامتاج بعض المنشآت والتوكيلات الملاحية فى الشركة

المذكورة - تعديل تاريخ الانماج بمقد ذلك الى اول فبراير سنة ١٩٦٤ م
مقتضى ذلك اعتبار الأرباح التي حققتها تلك المنشآت والتوكيلات حتى
هذا التاريخ من حق اصحابها ، أما بمقد تاريخ الانماج فان حقهم في
ارباح الشركة الناتجة يتوقف على ما تسفر عنه نتيجة تقييم هذه
المنشآت والتوكيلات .

ملخص الفتوى :

بناء على احكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في
شأن مساهمة المؤسسة المصرية العمالة للنقل البحري في بعض الشركات
والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحري ... اجتمع مجلس ادارة
المؤسسة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ برئاسة السيد وزير المواصلات
وذلك في شكل جمعية عمومية او جماعة شركاء في الشركات والمنشآت
الواردة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سلف الذكر وقرر
ما يلي :

(ا) تصفية التوكيلات الملاحية التي لا نشاط لها او ذات النشاط
المحدود ونقل ما يوجد من أنشطة الى توكيلات اخرى .

(ب) ادماج التوكيلات الملاحية الاخرى في الشركة العربية المتحدة
لاعمال النقل البحري - احدى شركات المؤسسة - والمنشأة بقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٤ من مارس سنة
١٩٦٣ .

(ج) وقف نشاط المنشآت التي تقرر تصفيتها في اول يناير سنة
١٩٦٤ .

(د) يتم الانماج بالقية التي يسفر عنها التقييم ويمتدها وزير
الاقتصاد طبقا للقانون .

(هـ) يعتبر الاندماج قد تم في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وتعتمد ميزانية كل فرع من افرع الشركة الدامجة (التوكيلات الملاحية) اعتبارا من هذا التاريخ حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ وتعتبر هذه الميزانية جزءا منفصلا من ميزانية الشركة المندمج فيها والتي ستعد في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ ثم توحد الميزانية بعد ذلك .

وفي ١١ من مارس سنة ١٩٦٤ قرر مجلس ادارة المؤسسة تحديد نسبة المساهمة في رؤوس اموال الشركات والمنشآت مساهمة الذكر بمقدار ٥٠٪ من قيمتها .

وقد انتهت لجان تقييم المنشآت المذكورة من أعمالها وتحديد قيمتها في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ واسفر التقسيم بالنسبة لهذه المنشآت عن الآتي :

(أ) منشآت زادت أصولها على خصومها .

(ب) منشآت زادت خصومها على أصولها .

ونظرا الى ان ادارة الشركات قد اعترضت على اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه اساسا لتحديد تاريخ اندماج التوكيلات الملاحية في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري وذلك بناء على ما اراثته ادارة الفتوى لوزارة الخزانة والاقتصاد والتأمين بفتاواها الصادرة برقم ١٤٩٥ في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤ من عدم امكان اندماج التوكيلات الملاحية في الشركة المذكورة في تاريخ سابق على صدور القرار الجمهوري الذي صدر بتأسيسها في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ فمن ثم وافق السيد رئيس هيئة قناة السويس في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ بصفته مخرولا سلطات الجمعية العمومية او جامعة الشركاء بالمؤسسة وشركاتها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١١ لسنة ١٩٦٤ — على تعديل تاريخ الاندماج في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل

٢٠ البحرى ليكون ٣١ من يناير سنة ١٩٦٤ على أن يعاد تقويم هذه الشركات والمنشآت لتحديد قيمتها في هذا التاريخ تمهيدا لدمجها . وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ بصفته السابقة وقرر ادماج التوكيلات الملاحية التابعة للشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى والكائنة بالاسكندرية في أربع توكيلات وسلخ التوكيلات سلفة الذكر من الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى واتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس شركة للتوكيلات الملاحية بمنطقة الاسكندرية تضم التوكيلات الأربعة سلفة الذكر وتسمى « شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية » ويكون مقرها في الاسكندرية كما صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس بصفته السابقة رقم ١٢ مكرر لسنة ١٩٦٥ وقضى بدمج التوكيلات الملاحية التابعة للشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى والكائنة ببور سعيد في أربع توكيلات وسلخ التوكيلات سلفة الذكر من الشركة المذكورة واتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس شركة للتوكيلات الملاحية بمنطقة القناة تضم التوكيلات الأربعة سلفة الذكر وتسمى « شركة القناة للتوكيلات الملاحية » ويكون مقرها بور سعيد .

وبتاريخ ١٩٦٥/١/٤ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٥ بالتصديق على ميزانية التوكيلات الملاحية . وحساب الإيرادات والمصروفات من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ الى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ والوافقة على مقترحات الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين وتأجيل صرف الأرباح للمساهمين في الشركات المتدبجة الى حين الانتهاء من إعادة التقييم .

وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢١ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ويقضى بسلخ ميزانية التوكيلات الملاحية من ميزانية الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى وتستبعد من ميزانية الشركة المذكورة الأصول والخصوم الخاصة بالتوكيلات الملاحية والثابتة بقرارات لجان التقييم المعتمدة وتجرى المحاسبة بين الشركة العربية المتحدة لأعمال

النقل البحرى وشركى الاسكندرية للتوكيلات الملاحية والغناة للتوكيلات.
الملاحية (تحت التأسيس) واعتبرا من ١٩٦٥/٧/١ تمتع ميزانية لكل
من الشركتين المذكورتين (تحت التأسيس) .

وبتاريخ ١٩٦٦/١/١٦ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم
٩ لسنة ١٩٦٦ ويقضى بزيادة رأس مال الشركة العربية المتحدة لأعمال
النقل البحرى بمقدار قيمة رؤوس أموال التوكيلات الملاحية كما اظهرتها
كل لجنة تقييم وذلك اعتبارا من ١٩٦٤/٢/١ . وبعد ذلك صدر قرار
رئيس هيئة قناة السويس رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ ويقضى بإلغاء القرار
رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر كما حدّد هذا القرار رأس مال كل
من شركى الاسكندرية للتوكيلات الملاحية والغناة للتوكيلات الملاحية في
١٩٦٥/٢/١ .

وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢١ صدر قرار رئيس هيئة قناة السويس رقم
٩ لسنة ١٩٦٨ ويقضى بأن تكون ميزانية الشركة العربية المتحدة لأعمال
النقل البحرى من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ منفصلة عن ميزانية التوكيلات
الملاحية وعلى أن يكون لكل توكيل ملاحى مستقل ميزانية مستقلة تبين
نشاطه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وأن تعتبر
التوكيلات الملاحية في المدة من ١٩٦٤/٢/١ الى ١٩٦٥/٦/٣٠ التى كانت
تدار بعمرة الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى ، كانت تدار
لحساب المؤسسة المصرية العلية للنقل البحرى .

وقد ثار الخلاف عند تطبيق القرارات المشار اليها حول تحديد التاريخ
القانونى لادماج المنشآت والتوكيلات الواردة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة
١٩٦٢ وهل هو ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ العمل بهذا القانون أم تاريخ
الادماج الفعلى وكذلك اسس توزيع الأرباح على اصحاب المنشآت
والتوكيلات المندمجة وما اذا كان من الجائز قانونا صرف ارباح لاصحاب
المنشآت والتوكيلات المندمجة التى كانت خصومها تزيد على أصولها .

ومن حيث أنه صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري وينص في المادة الأولى على أن « تصلف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ويكون مجلس إدارة هذه المؤسسة الجهة الإدارية التي تتبعها تلك الشركات والمنشآت » وقد أصبح هذا القانون نافذا المفعول اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٥ . كذلك صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بخفض مجلس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ، ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ونص في المادة (٢٥) على أن « يكون لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليهم في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة » كما يكون لمجلس إدارة المؤسسة بالتشكيل السابق سلطة أمواج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات التابعة للمؤسسة . . . » .

واستناداً إلى هذه الأحكام قرر مجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير المواصلات بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ — أمواج بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري على أن يتم الأمواج اعتباراً من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري قد رخص في تأسيسها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٣ ومن ثم فإنه لا يجوز اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تاريخاً لأمواج بعض المنشآت والتوكيلات

١٢- الملاحية في الشركة المذكورة نظرا الى ان الشركة الدامجة لم تكن قد قابلت لها قائمة في هذا التاريخ وهو ما اكدته المادة الخامسة من نظامها في عبارة صريحة فنصت على ان المدة المحددة للشركة هي خمس وعشرون سنة ابتداء من تاريخ قرار رئيس الجمهورية المرخص بتأسيسها . وعلى ذلك كان الزما تعديل تاريخ الاندماج على نحو يتفق مع هذا النظر وهو ما تم بالفعل بصور قرار رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ الذي تحدد بقتضاه تاريخ اندماج التوكيلات الملاحية في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري من أول فبراير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فان المنشآت والتوكيلات الملاحية التي تناولها الاندماج الذي تم في الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري تظل قائمة قانونا حتى تاريخ الاندماج مسلف الذكر وتكون الأرباح التي حققتها المنشآت والتوكيلات المشار اليها حتى هذا التاريخ من حق اصحابها مع مراعاة احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . أما بعد تاريخ الاندماج الذي تحدد على الوجه المتقدم فان حق اصحاب هذه المنشآت والتوكيلات في ارباح الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري يتوقف على نتيجة تقييم المنشآت والتوكيلات المذكورة فاذا أسفر التقييم عن أن خصوم بعض هذه المنشآت والتوكيلات يزيد على أصولها فانه لا يحق لأصحاب هذه المنشآت والتوكيلات الاشتراك في الأرباح التي تحتفظها الشركة الدامجة بعد تاريخ الاندماج .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تاريخ اندماج المنشآت والتوكيلات الملاحية الواردة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه في الشركة العربية المتحدة لأعمال للنقل البحري هو أول فبراير سنة ١٩٦٤ . وتعتبر الأرباح التي حققتها المنشآت والتوكيلات المشار اليها حتى هذا التاريخ من حق اصحابها . أما بعد تاريخ الاندماج فان حقهم في ارباح الشركة الدامجة يتوقف على ما تسفر عنه نتيجة تقييم هذه المنشآت والتوكيلات .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمؤسسات .
قواعد التيسير النقدي المتصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون .
— نطاق اعمالها ان يكون المستفيد منها هو المالك لاسهم الشركات الخاضعة .
لاحكام القانون في تاريخ العمل به — عدم احقية عمال شركة فوردي (مصر)
المستفيدين من نظم منشأة فوردي للزاياء المالية في الافادة من قواعد
التيسير .

ملخص الفتوى :

انشأت شركة « فوردي المساهمة المصرية للسيارات بيمر » بمقتضى
الاشهاد الموثق بكتاب توثيق الاسكندرية تحت رقم ٣٥٢١ صندوقا
للمعاشات في صورة مؤسسة تسمى « منشأة فوردي المصرية للزاياء المالية »
تمولها الشركة من مالها الخاص ودون الاستقطاع من مرتبات واجور العاملين
وتقوم — اى المنشأة — بدفع المعاشات والمكافآت الى هؤلاء العاملين
وأسهرهم وفقا للاحكام المقررة في الاشهاد .

وتضمنت المادة ٣ مكررة من الاشهاد النص على أنه « وفقا لاحكام
المادة ٥٣ من القانون المدني المصرى يكون للمؤسسة بمقتضى هذا الاشهاد
أهلية كاملة في التصرف والقيام بجميع انواع التصرفات والانعمال التى
يطلبها تحقيق اغراضها » .

وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حرر اشهاد آخر بكتاب توثيق
الاسكندرية برقم ٣٥٥٩ تضمن منول مجلس إدارة الشركة عن المؤسسة
المذكورة التى يتم شهرها ، والغاء الاشهاد الرسمى المنشء لها استنادا
الى نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات

والمؤسسات الخاصة التي تقضى بأنه « متى كان انشاء المؤسسة بسند
رسمى جاز لن انشاها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر وذلك الى أن
يتم شهرها » .

غير أن العمال عرضوا الأمر على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف
الاسكندرية فقررت في ١٢/٢٧/١٩٦٠ أنه « لا اثر لاشهاد العدول على
أى شيء من المزايا والحقوق الممنوحة لعمال ومستخدنى الشركة المنصوص
عليها في اشهاد تأسيس منشأة مورد للمزايا المسالية الموقى بتاريخ ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٤٩ ... » .

وفى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٣ اتفقت الشركة مع نقابة العمال
موجب اتفاقية تسوية ، على تصفية هذا النظام وتوزيع ناتج التصفية
نظما لما تقرره لجنة التصفية وما نص عليه فى الاتفاقية .

وبتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ عمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذى قضى فى المادة ٢/٢ منه
بأنه يجوز لن لاتريد قيمة ما يملكه فى تاريخ العمل بهذا القانون من
أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه من ٥٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه)
مقومة بالأسعار المحددة لها فى هذا القانون أن يحصل نقدا من البنك
المركزى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التى
انتقلت ملكيتها الى الدولة بعد اتمى قدره ألف جنيه .

وبمناسبة صدور هذا القانون استطلعت الوزارة رأى الجمعية
العمومية فيما اذا كانت الأوراق المالية التى قامت المنشأة باستثمار معظم
أموالها فى شرائها تعتبر فى تاريخ العمل به مملوكة للمنشأة باعتبارها شخصا
معنوياً ، أم مملوكة ملكية فردية للمبلين بالشركة .

ويجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ انتهت الجمعية العمومية الى ان
الأوراق المالية المشار إليها كانت لاتزال على ملك المنشأة فى يوم ٨ من
أغسطس سنة ١٩٦٣ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ دون
استفيدى من نظائها .

وأوضحت الجمعية العمومية في فتاها ان « منشأة مورد (مصر)
للنزايا المالية » قد نشأت كشخص اعتبارى ولها أهلية في التصرف والقيام
بجميع أنواع التصرفات والأعمال التى يتطلبها تحقيق أغراضها . وسدول
شركة مورد (مصر) عن المؤسسة والفاء الاشهاد الرسمى المنشء لها
لايترتب عليه ايلولة أموال المؤسسة المذكورة الى عمال وموظفى الشركة
المشار اليها . ذلك انه لا يوجد فى نظام المؤسسة ما يرتب ذلك ، وكل ما
نص عليه هذا النظام انه فى حالة تحول الشركة عن اداء أى نصيب
لصندوق المعاشات على سبيل المساهمة يجوز لخبرى المؤسسة اما ان
يستروا فى ادارة صندوق المعاشات بمقتضى قواعد تنظيم محلة تقضى
بتعديل الزايا على الوجه الذى يقررون لزومه بناء على منشور الخبير
الفنى (مادة ١٤ من نظام المؤسسة) واما ان يحولوا صندوق المعاشات
الى نقد ويقومون بجميع التكاليف والمصروفات والنفقات الخاصة والمحددة
فى المادة ١٥ من هذا النظام .

وأضافت الجمعية انه « يقرب على ذلك ان أموال مؤسسة منشأة
مورد (مصر) للنزايا المالية » لم تكن مملوكة لعمال وموظفى سيارات مورد
(مصر) فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٦٣ . ولا يثير من هذا الرأى ما جاء فى اتفاقية التسوية المعقودة
فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بين شركة سيارات مورد (مصر) وبين
اللجنة النقابية لعمال الشركة التى قررت توزيع الأوراق المالية المملوكة
للمنشأة على العمال الموظفين توزيعا عينيا وذلك لان هذه الاتفاقية ابرمت
فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

غير ان لجنة التصفية تقدمت بمذكرة اشارت فيها الى ان المنشأة ائمة
الذكر لم تكتسب وصف المؤسسة وبالتالي لم تكتسب الشخصية الاعتبارية
حيث يتعين ، طبقا لأحكام القانون المدنى الذى اسست المنشأة فى ظله ،
أن يكون الغرض من انشاء المؤسسة تحقيق غرض من أغراض البر أو المنع
العام بمعنى أن تستهدف المؤسسة الضرر المحض دون قصد الى أى ربح

مادى والغرض الذى انشئ الصندوق من اجله لا يدخل فى عداد أعمال البر وان كانت الشركة بأدراتها المنفردة قد اعتبرته كذلك بما جاء فى أشهاد التأسيس .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنص فى فقرتها الثانية على أنه « ويجوز أن لاتزيد قيمة ما يمتلكه فى تاريخ العمل بهذا القانون من أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه عن ٥٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) مقومة بالأسعار المحددة لها فى هذا القانون أن يحصل نقدا من البنك المركزى على الغيبة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل اسهمه التى انتقلت ملكيتها الى الخولة بعد انقضى قدره ١٠٠٠ ج (الف جنيه) » .

ومن حيث أن مناه أعمال هذا النص أن يكون المستفيد من أحكامه هو الملك لأسهم الشركات الخاضعة لأحكام القانون فى تاريخ العمل به .

ومن حيث أن الأسهم فى الحالة محل البحث لم تكن فى تاريخ العمل بالقانون أنف الذكر مملوكة للعاملين بشركة مورد المستفيدين من نظام الصندوق اذ المعروف أن أسهم الشركات إما أن تكون اسمية فتصدر وتسجيل باسم شخص معين وأما أن تكون لعاملها فيعتبر حامل السهم هو الملك له ، والأسهم فى الحالة المعروضة كانت مسجلة باسم المنشأة وليس باسم العاملين بالشركة ، ومن ثم لا يجوز لهؤلاء الانادة من قواعد التيسير النقدي المنصوص عليها فى القانون ، سواء اعتبر الصندوق مؤسسة خاصة كمسا اراثات الجمعية العمومية بفتواها السابقة أم افتر الصندوق الى معلومات المؤسسة الخاصة كما ذهبت لجنة التصفية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية عمال شركة مورد المستفيدين من نظام الصندوق المشار اليه فى الانادة من قواعد التيسير النقدي المنصوص عليها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

تأيم — انصرافه الى الأموال والمشروعات الخاصة بهدف نقلها الى الدولة — كون المال أو المشروع مملوكا بأكمله للدولة يمنع من ورود التأيم عليه — القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير مساهمة الحكومة في مضارب أرز المحلة الكبرى والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتأيمها — ورودها على غير محل في خصوص هذه المضارب لسبق ايلولة ملكيتها فعلا للدولة — بقاء هذه المضارب على وضعها السابق مملوكة لشركة النصر لتصدير والاستيراد التابعة لمؤسسة التجارة — لا يؤثر في ذلك أدارج هذه المضارب ضمن المضارب التابعة لمؤسسة الماطن والمضارب والمخابز بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ — اساس ذلك أن مجلس ادارة مؤسسة التجارة منعقدًا برئاسة الوزير المخلص هو الذى يملك التصرف في اصل ثابت من اصول الشركة طبقًا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

أن التأيم هو إجراء مقتضاه نقل ملكية الأموال والمشروعات الخاصة من الأفراد أو الشركات الى الدولة ، حتى تكون ملكا للجماعة ، وذلك بمقابل تعويض اصحاب هذه الأموال والمشروعات ومؤدى ذلك أن التأيم لا يصيب الا الأموال والمشروعات الخاصة ، ايا كان الشكل القانونى الذى تتخذه تلك الأموال والمشروعات ، أى سواء اتخذت شكل منصات أو شركات اشخاص ، أو شركات مساهمة ، ايا اذا كان المال أو المشروع مملوكا بأكمله للدولة — ايا كان الشكل القانونى الذى يتخذه — فلا يرد عليه التأيم .

فأذا كان الغالب من الأوراق أن شركة النصر للتصدير والاستيراد كانت قد أنشئت في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ كشركة توصية بسيطة ، أسسها شركة النصر للتصدير والاستيراد والمقاولات « فاتم وشركاه » ، وبين من صورة الشهادة المقدمة من إدارة المخابرات العامة - والمزينة بالأوراق - أن هذه الشركة كانت مملوكة ملكية تامة للدولة منذ إنشائها وأنها أُنشئت للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ، بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٣٧٠ لسنة ١٩٦٢ بتأسيس شركة مساهمة متعلقة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدمى شركة النصر للتصدير والاستيراد ، الذى نص فى مادته الأولى على أن « يرخص للمؤسسة المصرية العامة للتجارة بتأسيس شركة مساهمة متعلقة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدمى شركة النصر للتصدير والاستيراد » ، وقد اكتتبت المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى رأس مال هذه الشركة جمعية ، وذلك وفقا للبند « سابعا » من قرار مجلس إدارة مؤسسة مصر الصادر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١ المعدل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والمعدل كذلك بقرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٢ بإنشاء شركة مساهمة متعلقة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدمى « شركة النصر للتصدير والاستيراد » . وفى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة بمنعقاد بهئية جمعية عابوية برئاسة السيد وزير الاقتصاد ، بأدماج شركة « فاتم وشركاه » فى شركة النصر للتصدير والاستيراد (شركة المساهمة الجديدة) وذلك طبقا لحكم المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ونظرا لأن شركة النصر للتصدير والاستيراد - بصفتها السابقة - قد أشرت جميع الموجودات والأصول المالية لشركة مضارب أرز المحلة الكبرى ، وكذلك أرض وبناء المضارب المذكورة ، بحيث أصبحت هذه المضارب بجميع موجوداتها المالية مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، التى كانت بدورها مملوكة ملكية خالصة للدولة (المؤسسة

المصرية العامة للتجارة) ، وذلك اعتبارا من تاريخ شراء الحاصل بقتضى العقد المبرم في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ والمعدل في ٣١ من يوليو سنة ١٩٦١ ، وقبل صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذى يقضى باضائة مضارب ارز الحطة الكبرى الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، وبطبيعة الحال قبل صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذى يقضى بنقل تلك المضارب الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ومن ثم يكون كل من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ آتلى الذكر بما قرراه من مساهمة الحكومة في المضارب المشار اليها ثم تأميمها وقد وردا على غير محل ، في خصوص هذه المضارب ، باعتبار أن ملكيتها كانت قد آلت الى الدولة بالفعل من تاريخ شراء شركة النصر للتصدير والاستيراد لها ، وهو تاريخ سابق على تاريخ صدور القانونين المذكورين ، وثمما لذلك لا يكون لاي من هذين القانونين اثر على تلك المضارب ، اذ تبقى بوضعها المسابق على صدورهما ، ومن ثم تظل مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة .

وانه ولئن كان القرار الجمهورى رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بتفسيح المؤسسة العامة للطحان والمخابز قد ادرج مضرب ارز الحطة الكبرى ضمن المضارب الأخرى التى تقضى بتأميمها لهذه المؤسسة ، الا انه لا يقرب على هذا القرار بذاته - الذى يضل على أنه بمثابة توجيه في خصوص التبعية - نقل ملكية المضارب آتنة الذكر من شركة النصر للتصدير والاستيراد الى المؤسسة المذكورة . ذلك ان نقل ملكية هذه المضارب إنما يعتبر تصرفا في أصل ثابت من أصول تلك الشركة ، مما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية للشركة ، وفقا لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وباعتبار أن هذا التصرف لا يدخل في أعمال الإدارة . ولما كان المشرع قد ناط - في المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - بمجلس إدارة

المؤسسة العلة بمنعدا برئاسة الوزير المختص ببيع السلطات المخولة. الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون. وتم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ، فان مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة - التعلية لها شركة النصر للتصدير والاستيراد - منعدا برئاسة الوزير المختص ، هو الذى يملك سلطة تقرير نقل ملكية مضارب ارز المحلة الكبرى المملوكة للشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . اما عن وسيلة نقل ملكية تلك المضارب من الشركة الى هذه المؤسسة الأخيرة ، فهى أن يتم ذلك بإبرام عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة ، تباع بمتنشاء الشركة المضارب المملوكة لها الى المؤسسة ، وفقا للشروط التى يتم الاتفاق عليها فيما بينها .

لذلك انتهى الرأى الى عدم سريان احكام أى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ او القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما فيما تقدم على مضارب ارز المحلة الكبرى ، اذ تظل هذه المضارب مملوكة لشركة النصر للتصدير والاستيراد . ولا يترتب على القرار الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ أنه الذكر انتقال ملكية تلك المضارب تلقائيا من الشركة المذكورة الى المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . وانما يتعين احتلال هذه الملكية ابرام عقد بيع بين كل من الشركة والمؤسسة على وجهه السالف ايضا هـ

(ملف ٥/٢/١٨ فى — جلسة ١٩٦٦/٢/٢)

قاعدة رقم (١١)

الجدد :

تأميم احدى المنشآت بالتر رجمى — المركز القانونى للمنشأة المملوكة
والاصحابها فى التاريخ الذى اريد اليه التأميم بموجب الاثر الرجمى الذى

قرره قانون التأمين — عدم استحقاق الزيادة المقدمة من القطاع الخاص في رأس مال المنشأة المؤمنة مما كان عليه في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين — أساس ذلك أن هذه الزيادة المقدمة من القطاع الخاص وودعت على منشأة مؤمنة بالكامل أى مملوكة للدولة كاملة وهو أمر غير جائز قانوناً .

ملخص الفتوى :

إن النزاع في كل الموضوعين الخاصين بالشركتين المشمل بينهما يقوم حسبه على مبدأ قانوني واحد هو تحديد المركز القانوني للمنشأة المؤمنة ولأصحابها في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين بموجب الأمر الرجعي الذي قرره قانون التأمين .

ومن حيث أنه في التاريخ المنوه منه انتقلت ملكية المنشأة المؤمنة في الحالتين إلى الدولة وزالت ملكية أصحابها منها واتخذ هذا التاريخ جميعاً لذلك أساساً لتحديد التعويض المستحق لهم ، وهو يساوي قيمة صافي الأصول في التاريخ ذاته ، وهو أيضاً ما أتبعته لجنة التقييم فلم تأخذ في الحساب قيمة الزيادة في رأس المال التي دفعت أو تعهد الملاك السابقون بدفعها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الزيادة في رأس المال مما كان عليه في التاريخ الذي ارتد اليه التأمين أنها هي زيادة مقدمة من القطاع الخاص وودعت على منشأة مؤمنة بالكامل أى مملوكة للدولة ملكية كاملة ، وهو أمر غير جائز قانوناً . وبهذه الملاحظة لا تكون هذه الزيادة مستحقة قانوناً .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي : أولاً : أهمية الشركاء في شركة هيريت غانتوس وشركاه في استرداد ما سبق أن أدوه من زيادة في رأسمال الشركة . ثانياً : عدم التزام الشركاء في شركة الوادي «الحديقة للهندسة والمقاولات» بسداد الزيادة في رأسمال الشركة .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

التأميم لا يمتد الى اموال الآخرين ، حتى لو كانت مسخرة لتسيير المشروع المأمم ، فلا يجوز للجنة التقييم ان تعتمد الى تقييم اموال للغير فقد تمديها لتقييم الاصول المملوكة لأصحاب المنشأة المؤممة .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع في انه تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تم تأميم مطحن والذي كان مؤجراً في ذلك الوقت الى المرحوم تأمينا نصفيا ولما كانت اراضي ومباني المطحن غير مملوكة لأصحاب المنشأة المؤممة فقد قررت لجنة التقييم اخراج قيمتها من الاصول المنتجة لأصحاب المنشأة المؤممة ثم أمم المطحن كليا بعد ذلك فتولت لجنة التقييم الكلى عن رأى لجنة التقييم النصفى وقررت انه يتعين تقييم الأرض والمباني ايا كان ملكها لأن مقتضى التأميم قانونا ولزوما انتقال ملكية المنشأة وجميع ممتلكاتها للدولة .

أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ يبين ان الأموال المملوكة للغير تخرج من نطاق التأميم حتى ولو كانت الأموال تستخدم في تسيير المنشأة فلا يجوز للجنة التقييم أن تقييم ما لا يقضى المشرع بتأميمه ، كما لا يجوز لها أن تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه فان خرجت من اختصاصها غادخت مالا غير خاضع للتأميم او أخرجت منه مالا داخلا في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معسوبا ولا يترتب عليه اثر قانوني .

(ملف ٩٥/٢/٧ - جلسة ١٩٨٤/١/٤)

تعليق :

في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق الدستورية بجلسة ١٩٧٥/٣/١ عرفت المحكمة العليا التأييم بأنه « يقوم على نقل ملكية مشروعات خاصة من الأفراد الى الملكية العامة ، أى ملكية الشعب » وأيدت المحكمة الدستورية العليا هذا المعنى في حكمها الصادر في القضية الدستورية رقم ٥ لسنة ١ ق بجلسة ١٩٨١/٥/١٦ مقرر أن « أهم ما يتميز به التأييم هو انتقال المال المأم إلى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة » .

وفي القضية رقم ١٨ لسنة ١ ق « دستورية » حكمت المحكمة الدستورية العليا بأنه خلو الدستور (دستور ١٩٥٨) من نص في شأنه مبدأ التأييم ، إلا أن ذلك لا يغير شيئا من مشروعية التأييم كإجراء تتخذه الدولة قبل بعض الملكيات الخاصة ، لأن مبدأ التأييم يجد سنده في النص العام الذي ورد بشأن الملكية الخاصة . ومادام لم يحظره الدستور صراحة ، فهو جائز استحداثه في الحالات التي تقرر ذلك شرعا .

أنه وإن كان المشروع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأييم ، إلا أن هذا المبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تنص بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات المصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون ادائها في خدمة الجماعة بأسرها . وهو ما رده دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استغلالها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية بصوتة ... ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وما اكده ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأييم إلا للخدمة العامة ويتأون ومقابل تعويض » .

الفصل الثاني

اجراءات التأميم

قاعدة رقم (١٣)

٢-١-١ :

التأميم اجراء من عمل المشرع من مقتضاه انتقال ملكية ما يرد عليه الى الدولة - لجان التقييم وكل المشرع اليها فحسب مهمة تقدير قيمة العناصر التي تدخل في نطاق التأميم وخلق التقييمية على قراراتها في هذا المجال - ان تجاوزت لجان التقييم حدود ولايتها فان قرارها يكون ممدوم الاثر ولا تلحقه اية حصانة ويجوز تصحيحه سواء من اللجنة التي اصدرته او من لجنة اخرى - رهن الشيء لا يفرجه من ملك صاحبه - اغفال لجنة التقييم ادراج قيمة شيء رهون ومملوك للتنشأة في تاريخ تأميمها ضمن اصول التنشأة ينطوى على تجاوز لحدود اختصاصها ولا تلحق قرارها في هذا الشأن اى حصانة فيجوز تصحيحه في اى وقت - الدائن المرتين رهنا هيائيا على منقول يتقدم على مصلحة الضرائب بوصفها دائنا ممتازا امتيازها عاما بشرط ان يكون حسن النية - اثبات الرهن التجارى للبضائع جائز بكل طرق الاثبات .

ملخص الفتوى :

من المقرر ان التأميم اجراء من مقتضاه انتقال ملكية الاصول بالمشروعات الخاصة من الامراء او الشركات الى الدولة ، والتأميم في ذاته من عمل المشرع ، فهو وحده الذى يملك ان ينقل الملكية جبرا من الامراء او الشركات او غيرها من أشخاص القانون الخاص الى الدولة ،

ومن ثم فهو الذى يحدد نطاق هذا التأميم ومداه ، فمعين ما تنتقل ملكيته الى الدولة وما لا تنتقل ، وإذا كان المشرع قد ناط لجنة التقييم بتحديد مقدار التعويض المستحق عن الأموال التى انتقلت ملكيتها الى الدولة ، فليس معنى ذلك أنه نوضها سلطته في تحديد التأميم ، وإنما هو وكل اليه بحسب مهمة تقدير قيمة العناصر التى تتدخل في نطاق التأميم وخلع النهائية على قراراتها في هذا المجال . وعلى ذلك مان جاوزت لجنة التقييم حدود ولايتها بأن أخضت في نطاق التأميم مالا لا يؤدى التطبيق السليم للقانون الى شموله ، أو أخرجت من نطاق التأميم عناصر كان يتعين بحسب التطبيق القانوني السليم شموله ، فان قرارها يكون معذور الاثر ولا تلحقه أية حصاته ويجوز تصحيحه سواء من اللجنة التى أصدرته أو من لجنة أخيرة .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن بعض اللجان أدرجت ضمن الخصوم قيمة الديون المضمونة برهن بضائع ولم تدرج قيمة هذه البضائع ضمن الأصول .

ومن حيث أن رهن الشيء لا يفرضه من ملك صاحبه وإنما يظل المال المرهون مملوكا لمصاحبه مع تحمله بحق عينى تبعى يخول الدائن المرتهن استيفاء حقيه من ثمن هذا الشيء بالتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة . وعلى ذلك فمتى كان الشيء المرهون مملوكا للمنشأة المومة في تاريخ التأميم ، فان لجنة التقييم تكون باغفلها ادراج قيمته ضمن أصول المنشأة قد جاوزت اختصاصها ولا تلحق قرارها في هذا الشأن أى حصاة ، وبالتالي يجوز تصحيحه في أى وقت .

ومن حيث أنه بالنسبة الى التزام بين الدين المضمون برهن حيازي على البضائع ودين الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وهو موضوع الاستفسار الثاني فان المادة ١٠٩٦ من القانون المدني تنص على أن « الرهن الحيازي عقد به يلتزم شخص ضامنا لدين عليه أو على غيره أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يرتب للدائن حقا عينيا

يخوله حبس الشيء، لحين استيفاء الدين وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين
التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون «
كما تنص المادة ١١٩٠ على أنه « يجب لنفاذ الرهن في حق الغير أن يكون
الشيء المرهون في يد الدائن الأجنبي الذي ارتضاه المتعاقدان » كما تنص
المادة ١١١٠ على أن « يخول الرهن الدائن المرتهن الحق في حبس الشيء
المرهون على الناس كافة دون الإخلال بما للغير من حقوق تم حفظها ونقلا
للقانون » .

وتنص المادة ١١١٨ على أن « ١ - الأحكام المتعلقة بالآثار
التي تترتب على حيازة المنقولات المادية والمستندات لحاملها تسرى على
رهن المنقول . ٢ - ويوجه خاص يكون المرتهن إذا كان حسن النية أن
يتسك بحقه في الرهن ولو كان الراهن لا يملك التصرف في الشيء المرهون ،
كما يجوز من جهة أخرى لكل حائز حسن النية أن يتسك بالحق الذي
كسبه على الشيء المرهون ولو كان ذلك لاحقا لتاريخ الرهن » وتنص المادة
١١٢٢ على أن :

« ١ - لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن النية .

٢ - ويعتبر حائزا في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة إلى
المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ومالك الفندق بالنسبة للأمتعة التي
يودعها النزلاء في فندقه .

٣ - وإذا خشي الدائن لأسباب معقولة تبديد المنقول المثلث بحق
امتياز لمصلحته جاز له أن يطلب وضعه تحت الحراسة » وتنص المادة
١١٢٩ على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق
أخرى من أي نوع كان يكون لها امتياز بالشروط المقررة من القوانين
والأوامر الصادرة في هذا الشأن وتستوفي هذه المبالغ من ثمن
الأموال المتعلقة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أي حق آخر ولو كان
ممتازا مضمونا برهن رسمي هذا المصروفات القضائية . . . وتنص المادة
٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس

١٢ الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع أموال الدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون » .

ومما تقدم أن للمرتهن الحيازي الحق في أن يقتضى دينه بالتقدم والتقدم يستلزم المراهنة والمرتحن اما أن يتزاحم مع غيره من دائنى الراهن العاديين أو يتزاحم مع من يكون دينه مضمونا بحق على المرهون فإذا تزاحم المرتهن الحيازي مع دائنى الراهن العاديين تقدم عليهم بشرط أن يكون رهنه سائرا في مواجهتهم وإذا تزاحم المرتهن مع مرتحن آخر بنفس الشيء تقدم فيهما من يكون سابقا في المرتبة مع ملاحظة أن مرتبة الرهن الحيازي في المقار تتحدد بانتقال الحيازة والقيمة وتتحدد في المنقول المادى بانتقال الحيازة والتاريخ الثابت لعقد الرهن وتتحدد في الدين بانتقال حيازة السند والتاريخ الثابت لإعلان الرهن للدين أو تبذله .

وإذا تزاحم مرتحن المقار رهن حيازي مع مرتحن رهن رسميا أو مع صاحب حق الانفصال أو مع صاحب حق الامتياز الخاص عليه تثبت الأفضلية للسابق في المرتبة مع ملاحظة أن مرتبة الرهن الرسمى وصاحب حق الامتياز الخاص المقارى تتحدد بتاريخ العقد وأن مرتبة الرهن الحيازي المقار تتحدد بالتاريخ الذى يتوافر فيه قيد الرهن وانتقال الحيازة .

أما بالنسبة لتزاحمه بين المرتحن الحيازي وبين من يكون له على المرهون حق امتياز عام أو حق امتياز خاص على منقول معين من نص المادة ١١١٨ السالف الإشارة إليها أن رهن المنقول تنطبق في شأنه القواعد المقررة في الحيازة ومن بينها القاعدة التى تقررها المادة ١١٣٢ التى تقضى بأن لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية . وقد جاء في مذكرة المشروع التمهيدى تعليقا على نص المادة ١١١٨ أن « حيازة منقول بحسن نية » تعد كثيرا من أحكام الرهن ويظهر ذلك بنوع خاص في إمرين أولهما أن الدائن قد يرتهن المنقول من غير المالك وهو حسن النية

يترتب حق الرهن لا بمقتضى التمهيد بل بمقتضى الحيازة والأمر الثاني، أن المنقول المرهون حيازة قد يترتب عليه حق عيني آخر لحائز حسن النية، فيتقدم هذا لحق على حق المرتهن .

وعلى ذلك فإذا كان الأصل في امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة: أنها تأتي في المرتبة بعد امتياز المصروفات القضائية وتتقدم على جميع الحقوق الأخرى سواء أكانت مضمونة بامتياز أو برهن (المادة ١١٣٩/٢)، إلا أنه إذا كان المحل بالامتياز منقولاً وأرثه شخص حسن النية كان لهذا القاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية . وعلى ذلك فلا يحتج بالامتياز الأخير أن يتمسك بعدم سريان الامتياز عليه (المادة ١١٣٣/١) تطبيقاً المقرر لحين الضرائب في مواجهة المرتهن ، كما جاء في مذكرة المشروع التمهيدى في خصوص نص المادة ١١٣٣ بدنى أنه « تنقسم حقوق الامتياز الى أن حقوق امتياز عامة في جميع أموال المدين ٢٠٠٠ — وحقوق امتياز خاصة على منقول معين ٠٠٠ ولا يحتج بهذه الحقوق على حائز حسن النية فإذا اشترى المستأجر منقولاً لم يدفع ثمنه وأدخله في العين المؤجرة وكان المؤجر حسن النية أى لا يعلم بامتياز البائع فإن هذا الامتياز الأخير لا يحتج به على المؤجر وكذلك الأمر لو كان المنقول لم يدفع ثمنه ودخل في أمانة نزيل الفندق فلا يحتج بامتياز البائع على صاحب الفندق ٠٠٠٠ » ويؤخذ من ذلك أن المنقول إذا كان منقولاً بحق امتياز قد تعترضه قاصمة أخرى هي قاصمة الحيازة في المنقول تتغلب على حق الامتياز .

أما من حدود حسن النية فنص المادة ٩٦٥ بدنى على أن « يعد حسن النية من يحوز الحق وهو جاهل أنه يعتدى على حق الغير إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً من خطأ جسيم .

لذا كان الحائز شخصاً معنوياً فالعبرة بنية من يملكه .

وحسن النية يفترض دائماً ما لم يقدح دليل على العكس وعلى ذلك فيكفى في الحالة المعروضة أن لا يعلم البنك بديون الضرائب المستحقة على الرهن لتوافر حسن النية وحسن النية يفترض إلى أن يقدم الدليل على العكس .

وأما عن الشروط اللازمة لتنفيذ رهن المنقول فتتضمن المادة ١١١٧ مدنى على « أن يشترط لتنفيذ رهن المنقول في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون في ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والمعين المرهونة ضمناً كلياً ... » وتنص المادة ١٢٢ مدنى على أن « تسرى الأحكام المتقدمة بالغدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القانون التجارى والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها فى الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة فى رهن المنقول به » وتنص المادة ٧٦ من القانون التجارى محذرة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ على أن « يثبت الرهن الذى يعقد ضمناً لدين تجارى بكافة طرق الإثبات المقبولة فى المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير » وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ما يأتى « نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون التجارى على أن « اذا رهن تاجر أو غيره شيئاً ثابتاً على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة فى القانون المدنى » - وكانت هذه الاحالة تنصب على المادتين ٢٣٤ ، ٥٤٩ من القانون المدنى القديم والأولى فيها تجيز اثبات العقود التجارية بكافة طرق الإثبات والثانية تحيل بشأن اثبات الرهن التجارى الى الأصول المقررة فى التجارة - وقد خلا القانون المدنى الجديد من نص يتضمن معنى المادتين ٢٣٤ ، ٥٤٩ المذكورتين واشترطت المادة ١١١٧ مدنى لتنفيذ رهن المنقول فى حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والمعين المرهونة بهائناً كلياً ... كما نصت المادة ١١٢٢ على سريان الأحكام الواردة فى القانون المدنى بالغدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والأحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها فى الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة فى رهن المنقول، ومن هذا يبين أن المادة ٧٦ من القانون التجارى أحلت فى هذا الشأن الى الطرق المقررة فى القانون المدنى وأن المادة ١١٢٢ أحلت بدورها الى أحكام القوانين التجارية وبذلك نشأت حلقة مفرغة كانت نتيجتها أن تضاربت الآراء فى تحديد القواعد التى تحكم الرهن التجارى من حيث انعقاده وكيفية إثباته .. وقد عرضت

الآراء المختلفة على قسم الراى بـجلس الدولة فائى بأـ الراى الصـحـيـح بــد صـحـور القـانـون المـدنى الجـديـد هـو شـرـوـة خـفـوع الرهن التجارى لقواعد الرهن المـدنى وأخطرت البيوت المـالـية أراء هـذه الفتوى أن تراعى الشـروـط المنصـوص عـليـها فى المـادة ١١١٧ مـن القـانـون المـدنى — ولما كانت مراعاة الشـروـط المـذكـورة فى هـذه المـادة الأخرى فى الرهون التجارية تتعارض مع مقتضيات اليسر والسـرعة فى التـداوـل وهى مـن طـبـيعة وخصائص الرهن التجارى للـنـقـول مـقد روى تـعـديـل المـادة ٧٦ مـن القـانـون التجارى على الوجه المبين فى الشـرـوع المـرافـق ... » وعلى ذلك فانه لا وجه لسريان أحكام المـادة ١١١٧ مـن القـانـون المـدنى على الرهون التى تـعـد ضـمانا لـدين تجارى وعلى ذلك فاما كان رهن البضائع فى الحالة المـسـروـة ضـمانا لـدين تجارى على المنشأة فانه لا يشترط لنفاذه فى حق الغير أن يكون المـتـد فى ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والمعين المرهونة وانما يثبت الرهن بكتابة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية . فانبات الرهن التجارى اذن جائز بكتابة طرق الاثبات ولو كان المراد الاثبات ضد من الغير ولكن لا يحتج عليه به الا اذا انتقلت حيازة العين المرهونة الى الدائن او شخص ثالث متفق عليه والى هـذا اشارت المـادة ٧٧ تجارى بقولها لا يكون للدائن المرتهن فى جميع الاحوال حق الامتياز فى الشئ المرهون الا اذا سلم فلك الشئ اليه او الى شخص آخر مـيـنه المتعاقدان ويبقى فى حيازته مـن اسـطـبه مـنـهـما .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى الاتى :

اولا — أنه يتمن اعادة العرض على لجنة تقييم المنشأة المؤسمة لادراج قيمة البضائع المرهونة فى جانب الاصول اذا كانت هـذه البضائع مملوكة للمنشأة وقت التأميم .

ثانيا — أن الدائن المرتهن رهنا حيازيا على منقول يتقدم على مـصـلـحة الفـرائـب بوصفها دائنـا مـمـتـازا اـمـتـازا عـامـا سـواء كان الرهن سابقا او لاحقا على نشوء الامتياز ، بشرط أن يكون الدائن المرتهن حسن النية ، وحسن النية مفترض هنا فى جانب بنك مصر ما لم يثبت العكس .

ثالثا — ان اثبات الرهن التجارى للبضائع جائز بكل طرق الاثبات
المقبولة فى المواد التجارية .

(ملف ١٩/١ — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

قامدة رقم (١٤)

المبدأ :

قرار لجنة التقييم — النص على نهائيه فى المادة الثالثة بتقدير
التعويض المستحق لأصحاب الشركة المؤمة — لا يثبت هذا القرار حقا
لغير مستحق ، ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه .

ملخص الفتوى :

أنه ولئن كان قرار لجنة التقييم نهائيا وفقا لما تنص به المادة ٣
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فإن ذلك انما يتعلق بتقدير التعويض.
الذى تلزم الدولة بإدائه لأصحاب الشركة المؤمة ، وقرار التقييم لا يثبت.
حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأحكام النهائية
المصدرة فى مواجهة المثل القانونى للشركة لها حجيتها تلزم الشركة
المؤمة بإداء قيمتها فى حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها فى تاريخ
التأميم ومع مراعاة ما للديون الممتازة من أولوية .

أما الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح فليس له حجية
الأحكام على الشركة المؤمة لأنها لم تكن طرفا فيه وإن صدر لصالحه.
الحكم أن يطالب الشركة المؤمة بقيمته بوصفه دينيا عاديا وذلك فى حدود
ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها ومع مراعاة ما للديون الممتازة من.
أولوية . وللشركة المؤمة منقشة صحة هذا الدين وجديته .

(فتوى ١٠٢ — فى ١٩٦٧/٢/٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبحث :

النص في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على نهائية قرارات لجان
التقييم — تشكيل لجنة ثانية لتقييم الشركة تعادل قرار لجنة التقييم
الأولى بعد مسامحة بجمعية قرار لجنة التقييم الأولى — اعتبار قرار اللجنة
الثانية مدعياً الأثر .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى أحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١
بشأن تقرير الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، والمعمول
به اعتباراً من تاريخ صدوره في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ والذي قيمت
شركة « الجزائر اخوان » في ظل أحكامه انه نص في المادة الأولى منه
على انه « لا يجوز لاي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك في تاريخ صدور
هذا القانون من أسهم الشركات المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ،
ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه وتؤول الى الدولة ملكية
الأسهم الزائدة ... الخ » وتتفق المادة الثانية بأن « تحدد قيمة الأسهم
التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقاً للمادة السابقة بسعر اقتال آخر يوم
تم فيه التعامل في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون
إذا كانت الأسهم غير متداولة بالبورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل
فيها مدة تزيد عن ستة أشهر فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء
يصدر بتشكيلها وتحدد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن
يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها
في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية
وغير قابلة للطعن فيها بأي وجهه من أوجه الطعن » وقد أضيفت فقرات
ثلاث الى المادة سالفه الذكر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٢ نصها
كالتالي :

ولا تسأل الحولة عن التزامات الشركات المشار إليها في المادة (١) إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القسانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وبالنسبة إلى الشركات المشار إليها في الفقرة الثانية تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم شاملة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

ومن حيث أن شركة المنتجات والتعبئة المصرية (الجزائر اخوان) قد خضعت لأحكام القسانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها ، وتنفيذاً للأحكام سالفة البيان شكلت لجنة لتقييمها وتقييم حصة كل شريك فيها ، وقد انتهت اللجنة بموجب قرارها الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ إلى تقدير أصول الشركة بببلغ ٢٨٣٤٨٩٢٤٠ جنيه وخصومها بببلغ ٤٩٣٠٨٣٦٠٧ جنيه أى بزيادة الخصوم على الأصل بببلغ ١٠٩٥٩٤٣٦٧ جنيه كما نص القرار على عدم وجود أى حصص للشركاء ، بمد ما تبين للجنة أن الشركة مستفركة بالدينون بحيث زادت خصومها على أصولها ، أى أن القدر المسموح به بمقتضى القسانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وهو عشرة آلاف جنيه للشريك لم يتوافر في حق أى من الشركاء وقد استبعد قرار لجنة التقييم المشار إليه من أصول الشركة بعض الأعيان المملوكة للشركاء وهى المنشآت التى لا تخدم غرض الشركة المؤممة كالفيلات السكنية وحظائر تربية الدواجن وبرك البيط والأسماك ومضنع البلاط والباركيه ، وقد جاء بأسباب قرار لجنة التقييم وهى بصدد تقييم أصول الشركة بالنسبة للأراضى ما نصه « بلغ رصيدها بالدفاتر والميزانية في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ بببلغ ٧٧٠٠ جنيها وهى عبارة عن الأراضى المخصصة لمبائى الشركة ومصلحتها والمحاطة بسور يفصلها عن باقى أراضى الشركاء وتبين للجنة من مطالعة عقود ملكية هذه الأراضى وما جاورها من أراضى المزرعة الخاصة بالشركاء انها اشترت باسم الشركاء خاصة بالسوية بينهم وخصص الشركاء الأرض الأولى المحاطة بالسور للشركة وثبت ذلك بدفاترها وبالميزانية دون بيان المساحة إلا أن ذلك واضح على الطبيعة

والرسم المقدم من الشركة ورأت اللجنة اعتماد المبلغ المخصص لهيئة الأرض حسبها ورد بالدفاتر وبالميزانية كما رأت صرف النظر عن الرخص المزرعة والمباني الملحقة بها الخارجة من نطاق السور سلف الفكر حيث أنه لم يرد لها ذكر بالدفاتر أو بالميزانية هذا فضلا عن أنها اشترت باسم الشركاء خاصة « وقد وضعت الحراسة العامة يدها على تلك المنشآت واستلمتها في أكتوبر سنة ١٩٦١ غداة خضوع بعض الشركات للحراسة بمقتضى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ أى بعد شهرين من صدور قرار التقييم تقريبا .

ومن حيث أنه بمصدر قرار لجنة التقييم المشار إليه يتقيم أصول وخصوم الشركة ، يكون قد استقر مركزها المالى وفق ما ظهره قرار التقييم طبقا لما تقتضى به المادة الثانية من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ التى قيمت الشركة فى ظل احكامه - والتى تقتضى بان « تكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن » بحيث لا يجوز اعادة النظر فى هذا المركز بالزيادة او النقصان .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم لما كان يجوز للجنة التقييم التى شكلها وزير الصناعة بموجب قراره رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ - على اثر صدور القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ باخضاع بعض الشركات للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - لتقييم شركة النصر للمنتجات الغذائية « وشركة النصر للمنتجات الغذائية » هو الاسم الذى اطلق على شركة المنتجات والتعبئة المصرية « الجزائر اخوان » بعد تبنيهاها للهيئة المصرية العامة للصناعات الغذائية وليولتها الدولة ، ما كان يجوز لهذه اللجنة احترامها لنهاية قرار لجنة التقييم الأولى نزولا على حكم القانون ، أن تضيف الى اصول الشركة لوائح لم يشملها قرار التقييم الأول بل واستبعدتها صراحة .

ومن حيث أن لجنة التقييم المشكلة بموجب قرار من وزير الصناعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ قد انتهت الى تقدير اصول شركة النصر للمنتجات

التقضية ببلغ ٣٣٩٢٢٥٤٠٠ جنيه وأصولها ببلغ ٨٢٠١٤٦١٠٧ جنيه..
بزيادة الخصوم على الأصول ببلغ ٤٨٠٩٢٠٨٠٧ جنيه وقد أدخلت ضمن
أصول الشركة قيمة الأرض والمنشآت والأعيان التي سبق أن استبعدتها
لجنة التقييم الأولى — التي أصبح قرارها نهائيا — من أصول الشركة .

ومن حيث أنه لما كانت كلمة القانون صريحة وقاطعة في أن قرار
لجنة التقييم الأولى نهائي وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن ،
ولم تلى غير قابل للتعديل أو التبديل ، فإن قرار لجنة التقييم الثانية يكون
بما أجراه من إضافة أموال جديدة الى أصول الشركة سبق أن استبعدتها
لجنة التقييم الأولى التي أصبح قرارها نهائيا ، يكون قرار لجنة التقييم
الثانية مبدى الاثر لا تلحقه الحماية التشريعية التي تعصمه من الخضوع
للرقابة القضائية استظهارا لمدى مشروعيته ، ومن ثم يكون الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون متعينا رفضه .

ومن حيث أنه لا صحة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن
النزاع يتوهم في شقه الأساسى حول ملكية المزرعة والمنشآت المغالبة عليها ،
فذلك لأنه لم يثر أى نزاع حول هذه الملكية ، وكل ما فى الأمر أن لجنة التقييم
الأولى وهى يصدد تقييم شركة تضامن الشركاء فيها أخوة أشقاء ، كان
يتعين عليها أن تحدد ما يعتبر من أموال هؤلاء الشركاء مملوكا لهم
بلكية خفية وما يعتبر من أصول الشركة وقد أصابت اللجنة وجه الحق
حين أمضت المزرعة والمنشآت المغالبة عليها من أصول الشركة بعد أن
ثبت لديها أنها اشترت باسم الشركاء خاصة وأنها غير واردة بدفاتر
الشركة أو ميزانيتها فضلا عن أنها لا تتصل بنشاط الشركة أو تقدم
أغراضها ، كما لم يثر أى نزاع حول ملكية هذه الأعيان أمام لجنة التقييم
الثانية ، بل على النقيض من ذلك أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات
التقضية التى تتبعها شركة النصر للمنتجات الغذائية كانت تسلم بملكية
الأعيان لهذه الأعيان ملكية خاصة ، وليس ادل على ذلك من أنها أرسلت
فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على ما يبين من الأوراق — أن الحراسة

العامة التي وضعت يدها على هذه الاميان باعتبارها مملوكة للمجتمع ملكية خاصة ، الكتاب رقم ٢٩٤٠ بان الشركة في حاجة الى ارض الزرعة والباقي الملحقة بها نظرا لمشروعات التوسع المقررة واقترحت ان تقوم الحراسة ببيع ما تحتاجه الشركة من ارض ومبان الى المؤسسة متمسكة انفصل في هذه المنازعة هو استظهار مدى حجية قرار لجنة التقييم الاولى باستبعاد الاميان المشار اليها من اصول الشركة ، وليس الفصل في ملكية هذه الاميان كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه انقضئ بوقف الدعوى حتى يحل المدعون على حكم نهائي من القضاء المختص بملكيتهم للاميان وموضوع النزاع قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك انه يعمى لكى يكون للحكمة ان تأمر بوقف الدعوى في غير الحالات التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا او جوازاً ان تكون ثمة مسألة اولية يترها دفع او طلب عارض او وضع طارئ وان يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وان يخرج الفصل في هذه المسألة الاولى من الاختصاص الوظيفى او النوى للحكمة وهو امر غير متحقق في هذه المنازعة على نحو ما أوضحته ويتمين لذلك الغاؤه والتصدي للفصل في موضوع الدعوى طالما انتهت بهياة الفصل فيها .

ومن حيث ان قرار تقييم شركة النصر للمنتجات الغذائية للنقأ اصدرته اللجنة المشكلة طبعا لقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ في ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ وهو القرار المطعون فيه قد خالف القانون مخالفة جوهريه باهداره حجية قرار لجنة التقييم الاولى الصادر في ٨ من أغسطس سنة ١٩٦١ على نحو ما هو متحصل بمقتضى هذا الحكم ٤ ومن ثم فانه يكون قد صدرت حكم الاتر وتكون دعوى المدعين بشتيتها المستعجل المتضمن طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه والموضوع المتضمن طلب الغائه قائمة على سند من القانون ويتمين لذلك - ويهد ان أصبح لا محل للقضاء بوقف تنفيذ القرار - القضاء بالغائه .

قاعدة رقم (١٦) .

المادة :

تعلم الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - المبالغ التي سبق أن دفعها بعض المساهمين في هذه الشركة وبقاء على ربح الاكتتاب تحت حساب رأس المال - قرار لجنة التقييم بإخراج هذه المبالغ ضمن خصوم الشركة باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء المساهمين - هو قرار صادر في حدود اختصاص اللجنة - أثر ذلك : لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار إليه .

ملخص الفتوى :

لما كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد نصت على أن تؤمم الشركات والمنشآت الميمنة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة - كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يحدد سعر كل سند يسعر السهم حسب آخر أقبال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون لماذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديدها سعرها : لجلس من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المفدزة شكل شركات مساهمة .

وتد وردت الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) بالجدول المرافق لهذا القانون .

ولما كانت لجنة التقييم المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٣ قد أدرجت بين خصوم الشركة المصرية لأعمال الصلب (ستيلكو) المبالغ المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكتتاب تحت حساب رأس المال باعتبارها التزاما على الشركة قبل هؤلاء - المكتبتين حسبما انتهت من ذلك لجنة تقييم الشركة في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ وقررت تقييم أجمالي أصول الشركة بمبلغ ٢٥٧٥٧.١٩١ جنيه وأجمالي الخصوم بمبلغ ٢٥٤٣٥٥.٦٥ جنيه محسوب ضمن الخصوم بمبلغ ١٤٨٥٠ جنيهها لقيمة المبالغ المدفوعة من بعض المساهمين زيادة عن ربع الاكتتاب وخلصت من ذلك الى تقييم صافي أصول الشركة المذكورة في ٨ أغسطس سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٣٢١٥١٢٦ .

وهذا القرار صدر في حدود اختصاصها المخول لها قانونا بما لا يجوز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه عملا بما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان لجنة التقييم اذ بنت قرارها بتحديد قيمة السهم من اسهم الشركة المصرية العالية لأعمال الصلب (ستيلكو) على اساس ان ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية لهذه الشركة الذى دفعه المكتبتون وقت تأسيسها مدفوع تحت حساب رأس المال وأن ما دفع زيادة على هذا الربع التزام على الشركة يندرج تحت خصومها فان تراءها يكون قد صدر في حدود اختصاصها وهو قرار نهائى غير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه .

(فتوى ١٦٣ - في ١٦/٢/١٩٦٧)

قائمة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض

الشركات والمنشآت معجلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ - القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالإضافة مصنع السجلاى للأسلحة والخزيرة الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأيم بعض الشركات والمنشآت - التصرار قرار لجنة تقييم مصنع السجلاى للأسلحة والخزيرة على تقييم الموجودات واغفاله باقى حقوق المصنع والتزاماته وتكوين مخصص للضرائب المستحقة على المصنع حتى تاريخ التأيم - مخالفة هذا القرار للقانون مما يتعين معه اعادة تقييم باقى اصول المصنع وفصومه دون اعادة النظر فيما تم تقييمه .

ملخص التلى :

فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ واغلف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه (بتأيم بعض الشركات والمنشآت) مصنع السجلاى للأسلحة والخزيرة بالاسكندرية .

وقد شكلت لجنة لجرد المصنع واستلامه وثابت من كتاب الادارة المعالجة للقروض وتنمية الادخار القومى المشار اليه انه « عندما بدأت اللجنة مباشرة اعمالها اتضح لها الاتى :

(١) لم تجد لجنة الجرد والاستلام اية سجلات لمهدة المصنع المؤم كما اتضح لها أن سجلات المصنع المسالية من عام ١٩٦٣ لم يكن تم بدا تسجيلها حتى تاريخ استلام المصنع والمحلات فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وأن باقى سجلات المصنع ومستنداته متحفظة عليها بلجنة مكانة التهرب الضريبى التى رغبت تسليم هذه المستندات وبالنسبة لما وجد بالمصنع من سجلات فقد اتضح أن بياناتها مزورة .

(ب) تداخل اموال السجلاى مع اموال اشغاقه وزوجته وان ايرادات المصنع والمحلات تودع فى الحساب الجارى لشقيق صاحب المصنع المؤم وإن مصرفياته تصرف من هذا الحساب .

(ج) بدأت المطالبات توجه الى عضو المفوض ويدعى مقدموها أن لهم حقوقا لم تسدد من جانب صاحب المنع ولم تجسد اللجنة بالأوراق التي كانت تحت يدها ما يثبت اتهام هذه التوريدات أو ما يرتب الحقوق المدعى بها .

وقد اقتصر تنفيذ القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٣ على الأصول الملموسة فقط لمصنع السجلاوى دون اتخاذ أية اجراءات بالنسبة لنشاط التجارى أو حساباته الشخصية وعلى ذلك تم الآتى :

١ - اقتصر التأميم على مصنع انتاج الخرطوش فقط وحصر موجوداته .

٢ - تسليم صاحب المنع المؤم محلاته التجارية فى الاسكندرية ودمهور والقاهرة ورسى مطروح .

٣ - الانراج من الحسابات الشخصية لمصاحب المنع المؤم وأشقائه .

على الأساس المتقدم أصدر السيد وزير الحربية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة للتقييم وحدد اختصاصها بتقييم الأصول الملموسة وقد تم اعتماد التقييم على النحو التالى :

أصول	مخصص
٣٩٨٧٣ أصول ثابتة	١٥٣٥ دائنون متنوعون
٨٣٦٥٦ أصول متداولة	١٢١٩٩٤ وزارة الخزانة (سندات تأميم)
١٢٣٥٢٩	١٢٣٥٢٩

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بمحلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يحدد سعر كل مسند بسعر

السهم حسب آخر ائصال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

ولا تسأل الدولة من التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة (١) ، إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

وبالنسبة إلى الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضابطة الوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال » .

ومن حيث أن قرار لجنة تقييم مصنع السجلبى للأسلحة والخزيرة وقد اقتصر على تقييم الموجودات وأغلل بأى حقوق المصنع والتزاماته كما أفضل تكوين مخصص الفرائب المستحقة على المصنع فقط حتى تاريخ التأميم فإنه يكون قد خالف حكم القانون السليم الأمر الذى يقتضى معه إعادة تقييم بأى أصول المصنع وخصومه دون إعادة النظر فيما تدقيقه من عناصر .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى أن تقرر لجنة تقييم مصنع السجلاى للأسلحة والذخيرة اقتصر على تقييم الموجودات وأغفل باقى حقوق المصنع والتزاماته كما أغفل تكوين مخصص للضرائب المستحقة على المصنع مما يتعين معه اعادة تقييم باقى أصوله وخصومه دون اعادة النظر فيها تم تقييمه .

(ملف ١٦٧/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة الثالثة من كل من القانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — لجان تقييم الشركات طبقا لأحكام هاتين المادتين — لا تختص بالتقدير النهائي للضرائب المستحقة على الشركات والمنشآت المؤمة — تقديرات هذه اللجان للضرائب لا تعتبر نهائية لا بالنسبة الى مصلحة الضرائب ولا الى غيرها من الدائنين — أساس ذلك : الاختصاص بتقدير الضرائب بنوط بمصلحة الضرائب طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نهائية قرارات تلك اللجان — تعلقها بتقدير التعويض الذى تلتزم الدولة بإدائه لأصحاب الشركة المؤمة — لا تثبت هذه القرارات حقا لغير مستحق ولا تمنع صاحب حق من استثناءه حقه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض خريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل قد ناط بمصلحة الضرائب من طريق أجهزتها الإدارية تقدير الضرائب وأعطى الحق لذوى الشأن فى الطعن على التقديرات الابتدائية أمام لجان إدارية مشكلة تشكيلة مفصلا وإمام جهات القضاء .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣٣ لثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ أوجبتا في الحالات التي لا تكون أسهم الشركة أو المنشأة متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وبالنسبة للمنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة أن تقوم بتحديد سعر الأسهم فيها أو تقويمها لجان يصدر بتشكيلها وتحدد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد وتكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

فلا يدخل في اختصاص هذه اللجان التقدير النهائي للضرائب المستعقة على الشركات والمنشآت المؤمة والذي ناط المشرع به أجهزة إدارية وقضائية أخرى ، وإذا رصدت هذه اللجان في قراراتها التقديرات الابتدائية لمصلحة الضرائب وضمنت قراراتها مبالغ كاحتياطي أو مخصص الضرائب ، فإن هذه المبالغ المخصصة للضرائب إنما هي تسجيل لما تمت نظر هذه اللجنة من عناصر وأوراق وبيانات في الفترة الوجيزة التي حددها لها المشرع لالتهاء من أعمالها ، ولا يعتبر قرارها نهائيا إلا بالنسبة لمصلحة الضرائب ولا لغيرها من الدائنين ، إذ أن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بتقدير التعويض الذي تلزم الدولة بأدائه لأصحاب الشركة المؤومة ، وقوار التقويم لا يثبت حقا لغير مسحق ولا يمنع حائض حق من استثناء حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ترفض الضرائب وريبطها يدخل في اختصاص أجهزة إدارية قضائية ناط بها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم يخرج من اختصاص لجان التقويم التقدير النهائي لهذه الضرائب سواء بالنسبة لمصلحة الضرائب أو لدائني المبروع المؤوم ، ولا يمدو ما تقرره لجان التقويم من مبالغ كاحتياطي أو مخصص للضرائب أن يكون تسجيلا لما تحت نظرها من عناصر وأوراق ريثما الربط النهائي لهذه الضرائب من السلطة المختصة بمصلحة الضرائب أو من جهة القضاء .

وذلك دون اخلال بنهائية قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد التعويض المستحق لأصحاب الشركات اذ ان قرارها في هذا الخصوص نهائى، لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

(غنوى ١٥٦ - فى ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - نصه على مساهمة الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق له - المقصود بهذه الشركات وهذه المنشآت - دخول كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة باستغلال هذه المشروعات قبل نفاذ هذا القانون ضمن مقومات عناصر راسمائها - لجان التقييم - الاختصاصات المطلوبة بها وفقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - نص هذا القانون على اعتبار قرارات لجان التقييم نهائية لا تقبل الطعن عليها - اقتصر هذه الصلاية على القرارات التى تصدرها اللجنة فى حدود اختصاصاتها وطبقا لسلطانها التقديرية - خروجها عن هذه الحدود وانقيادها على سلطة المشرع يجعل قرارها مبدوما يجوز تصحيحه فى كل وقت - مثال بالنسبة للصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت على أن « يجب ان تتخذ

كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدرها بتحديد قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل من ٥٠٪ من رأس المال » .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه معدلا بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

بماد المادة الأولى من القانون المشار اليه هو انتقال ٥٠٪ على الأقل من رؤوس أموال الشركات والمنشآت المبينة في القانون الى الدولة .

فالمرشح هدف الى انتقال نصف رأس مال نوعين من المشروعات الى الدولة ، الأولى هي تلك المشروعات المخذة شكل شركات أى تلك التي تتبع بشخصية قانونية منفصلة عن شخصية الشركاء ونية مالية مستقلة عن ذمتهم ، اذ أن القاعدة طبقا للقانون المدني أن تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا (مادة ٥٠٦ مدنى) والثانية هي المشروعات المملوكة ملكية فردية أى التي ليس لها شخصية معنوية او ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكيها ، اذ لو كانت تتبع بالشخصية القانونية لاندرجت تحت النوع الأول .

وبماد المادة الثالثة أن الدولة لن تسأل عن التزامات هذين النوعين من المشروعات أى الشركات والمنشآت الفردية الا في حدود ما آل اليها من أموال وحقوق تلك الشركات والمنشآت بمعنى أنه يؤول الى الدولة النصف على الأقل من رؤوس أموال الشركات المبينة في القانون المشار اليه ويدخل في ذلك بطبيعة الحال حقوق والتزامات هذه الشركات وذلك تطبيقا للقواعد العامة ، كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الفردية لمن تقتصر مساهمة الدولة على الكيان المادى والمعنوى لهذه المنشآت بصفتها محال تجارية

وانها يلحق بهذه المنشآت حقوق والتزامات مالكة الناشئة عن استغلالها في الفترة السابقة على التأميم ونص المادة الثالثة المشار إليها صريح في ذلك فقد قرر مسئولية الدولة عن التزامات المنشآت - الخاضعة لأحكام القانون وذلك في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها ، اذ لو أراد المشرع مسيطرة القواعد لاكتفى بالنص على حدود مسئولية الدولة عن ديون الشركات ، ولما نص على المنشآت ، اذ أن القواعد العامة تقضى بأن لا تنقل حقوق والتزامات مالك المحل التجارى الى الغير في حالة نقل ملكيته ، الا اذا نص على خلاف ذلك ولقد فعل المشرع عندما قرر مسئولية الدولة عن التزامات مالك المشرع في حدود ما آل إليها من حقوق هذا المالك .

خلاصة ما سبق أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ينقل الى الدولة النصف على الأقل من رؤوس أموال الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المرافق له .

وبالنسبة لهذه المنشآت والتي لا يتصور الا أن تكون منشآت فردية أى لا تتبع بشخصية قانونية أو ذمة مالية مستقلة ، تكون مساهمة الدولة في جميع عناصرها من مقومات مادية ومعنوية بصفتها محال تجارية يضاف إليها حقوق والتزامات مالكة الناشئة عن استغلال هذه المنشآت في الفترة السابقة على التأميم .

لذلك انتهى الرأى الى أن اختصاص لجان التقييم قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤمنة وقرارها في هذا الشأن نهائى غير خاضع لأية رقابة إدارية أو قضائية وأما اذا جاوزت اختصاصاتها وتمتد على اختصاص سلطة أو هيئة أخرى ، كان قرارها معدوما لا يترتب عليه أى اثر قانونى ولا يكون حجة قبل اصحاب الشأن .

وان كافة حقوق المنشآت الفردية التى خضعت لأحكام القانون تخفى هذه المنشآت دون ملاكها السابقين بتحصيلها ، كذلك كافة الديون المتعلقة باستغلال هذه المنشآت تظم الدولة بسدادها في حدود ما آل إليها ومخالفة

لجنة تكوين منشأة (تقها) لهذه القاعدة بتقريرها لاختصاص المالك السابق للمصنع بتحصيل الحقوق التي لم تظهر في الخفاتر والتزامه بسداد الديون. التي لم تظهر في تلك الخفاتر على مسؤوليته الشخصية ، فيه مخالفة. لقانون التأميم لأن من شأنه حصول المالك السابق على أموال نقدية. بالإضافة الى السندات التي سيحصل عليها بالإضافة الى التزامه بديون. المنشأة ، ويعتبر تصدى من اللجنة على اختصاص السلطة التشريعية التي حددت الاموال الخاضعة للتأميم وهي كافة أصول المنشأة وحقوقها حتى. ١٩٦١/٧/٢٠ مخصصا منها كافة ديون والتزامات المنشأة حتى هذا التاريخ. ومن ثم يكون ما قرره اللجنة في هذا الشأن باطل لا يعتمد به ولا يكون حجة. على اصحاب الشأن ولا يجوز تنفيذه .

ومن ثم لا يكون للمالك السابق تحصيل أى حق من حقوق المنشأة. ولا يلتزم بأداء أى دين من ديون المنشأة الا في حدود ما نص عليه القانون .

والى رفض المالك السابق لمصنع تقها من حيث الترخيص له لتحصيل بعض الديون كذلك استرداده للرسوم الجبركية المرتدة للأسباب. المشار اليها مع عرض موضوع هذه الرسوم على لجنة التكوين لاتخاذ. قرار في شأن تقييدها .

ولهذه الأسباب انتهت الجمعية العمومية الى ما يأتى :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض. المنشآت يقضى بمساهمة احدى المؤسسات الصابة في النصف على الأقل. من رأس مال الشركات والمنشآت المبنية بالجدول المرافق له ، ويدخل في رأس مال المنشآت الفردية كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة باستغلال هذه. المنشآت قبل نفاذ قانون التأميم .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ نصت. على أن يوجد رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر انتقال. ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

وإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تصديق سهرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .. وبين من هذا النص أن لجنة التقويم تختص بالمسائل الآتية :

١ - تحديد سعر أسهم الشركات الخاضعة للقانون إذا لم تكن متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور .

٢ - تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

ماذا ما باشرت لجنة التقويم عملها في حدود الاختصاصات السابقة كان قرارها نهائيا غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن ولكن يثور التساؤل في حالة خروج اللجنة من اختصاصها ، كأن تقوم منشأة لم يؤمها المشرع أو أن تستبعد بعض عناصر منشأة خضعت لأحكام القانون ، في هذه الحالة من المؤكد أن اللجنة وقد تجاوزت اختصاصاتها التي هذا الصدد ، فإن قرارها لا يكتسب أي حصة ولا يكون حجة قبل أصحاب الشأن لذلك أن اختصاص اللجنة تلمس على تصديق سعر المنشآت المؤمة وفي مباشرتها لهذا الاختصاص تتبع بسلطة تقديرية واسعة غير خاضعة لاية رقابة قضائية أو إدارية ، إلا أنه بجانب هذه السلطة التقديرية هناك سلطة أخرى مقيدة للجنة ، وفي مباشرتها لهذه السلطة تكون خاضعة للرقابة الإدارية والقضائية ، هذه السلطة المهدة تخلص في أن اللجنة يعين

عليها تقويم ذات المنشأة التي قضى المشرع بتأجيلها ، فالتأجيل مبني من أعمال السيادة تخضع به السلطة التشريعية وحدها ، ومن ثم فتمتعين المنشآت المؤبقة يرجع فيه الى القانون مباشرة ولا تترخص اللجنة في ذلك ، فلا يجوز أن تقوم بما لم يقض المشرع بتأجيله فان منعت كان قرارها معدوما لا يترتب عليه أي أثر قانوني ولا يؤول هذا المسال الى الدولة ، كذلك الأمر ان استبعدت ما قضى المشرع بتأجيله ولم تحدد التعويض المستحق منه ، فانه لا يكون لقرارها أي أثر في هذا الشأن ولا يترتب عليه احتفاظ صاحب الشأن بملكية هذا المسال دون الدولة . وفي كلتا الحالتين يجوز لجهة الادارة ولصاحب الشأن أن يطلب من اللجنة تصحيح قرارها وذلك بان تلزم بتقويم الاموال التي قضى المشرع بتأجيلها دون غيرها كذلك دون استبعاد شيء منها ، كما يجوز رفع الأمر الى القضاء لتصحيح هذا الخطأ ، ولا يحتج في هذا الشأن بما تضمنه القانون من أن قرار اللجنة نهائي غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، ذلك أن المقصود بهذه الحصانة القرارات التي تصدرها اللجنة في حدود اختصاصها وطبقا لسلطانها التقديرية المشار اليها ، وأما اذا تجاوزت اللجنة اختصاصاتها وانتقلت على سلطة المشرع كان قرارها معدوما يجوز الطعن بميل كل وقت ولا يكتسب أي حصانة قضائية أو ادارية .

ونهاية قرارات اللجنة قاصرة على منطوق هذا القرار والأسباب المرتبطة به والمكملة له فاذا لم تقوم اللجنة ببعض أصول المنشأة دون ذكر لأسباب ذلك جاز الطعن في قرار اللجنة تأسيسا على أنها تجاوزت اختصاصها بترك تقويم بعض الاموال التي تعرض المشرع عليها تقويمها فضلا على أن ذلك قد يؤدي الى ابلولة هذه الاصول الى الدولة دون مقابل وفي هذا مخالفة للقانون .

وخلاصة ما سبق أن اختصاص لجان التقويم قاصر على تحديد سعر المنشآت المؤبقة وفي مباشرتها لهذا الاختصاص تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بأى طريق من طرق الطعن ، ولكن ان تجاوزت اللجنة اختصاصها

المشار اليه ، كان قرارها في هذا الشأن معدوما لا يكتسب أية حصة قضائية أو ادارية ، ويجوز تصحيحه في كل وقت من اللجنة التي أصدرته .

(فتوى ٤٨٧ - في ٣٠/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

عدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتقييم محالج القطن بما تضمنه من النص على أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجه الطعن - أساس ذلك : نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ إذ حصن تلك القرارات من رقابة القضاء يكون قد انطوى على مصادرة حق التقاضي والافلاح مبدأ المساواة بين المواطنين - أحكام المحكمة الدستورية. المعلق في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة .

ملخص الحكم :

من حيث أن البادئ من الاطلاع على أسباب الحكم المعلن فيه أنه استند أساسا في فصلائه برفض إلغاء القرار المعلن فيه ، إلى ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأجيل محالج القطن قرارات لجان تقييم رؤوس أموال المنشآت المؤممة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه كانت تنص على أنه « يتولى تقييم أموال المنشآت المشار اليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها قرار من وزير الاقتصاد. على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وقضائه وزير

الخط : وتتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها . وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » .

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا قد نصت في حكمها الصادر بجلسته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ في القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية « مستورية » بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنه من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وأعلنت قضاءها على أساس أن هذا النص إذ حطّن تلك القرارات من رتبة القضاء يكون قد انحطى على خصاترة لحق التقاضي وإخلالاً ببدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يفسك المبدأين ٤٠ ، ٤١ من الدستور .

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکامة » .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ينهار الأسس القانونى الذى قبت محكمة القضاء الإدارى حكمها المطعون فيه برفض الدعوى ومن ثم يتمين بالقضاء هذا الحكم ، وإعادة الدعوى إلى المحكمة المذكورة ، الفصل في موضوعها . .

(طعن ٥١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

تعليق :

قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٧ لسنة ٣ ق ، « دستورية » بجلسته ١٩٨٣/٤/٢٠ بأن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم

١. المشكلة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ - ولاية النصاب
في خصوصها تنعقد أعمالها بقرارات يجاسبة طبقا لإجراءات وضوابط معينة ،
وأنها عهد اليه بهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنشآت المؤهلة بموجب
لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعميض الذي يستحق ثانوتا
لأصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان أخطار ذوي
الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو
يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الإجراءات
القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فإن هذه اللجان
لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات
قضائية . ولا يفر من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان
برئاسة أحد المستشارين يضمن على أعمالها الصفة القضائية ويؤمّن
البداءة الرقابية القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال
القضاء في تلك اللجان - التي يظف على تشكيلها المنصر - الإداري -
لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يجعلها ملزمة
الفصل في خصوصه ، وما دأبت لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات
إجراءات التقاضي، وضابته .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار اليه تقول :

إن المبدأ الثانية من القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ إذ تعيّن
على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لأحكامه - قرارات نهائية
وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات إدارية
على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء
وانطوت على مصاندة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين
في هذا الحق مما يخالف المبدأين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

وهذا الذي قضت به المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للجان
التقويم المشكلة طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ حكمت به أيضا
وبذات الجلسة بشأن لجان التقويم المشكلة طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٦١. وخصصت المحكمة في كل من القضيتين الدستورتين رقم ٥ لسنة ٢٠٢٤

ورقم ١٦ لسنة ٢ ق الى ان المادة الثالثة من القرار بغاتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات إدارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطلوت على مصادرة لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

قاعدة رقم (٢١)

المادة :

القرارون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — نصه فى المادة الأولى على تأميم منشآت تصنيع القطن وكذلك مصالح القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وأيلولة ملكيتها الى الدولة على أن تكون المؤسسة المصرية العامة للقطن هى الجهة الادارية المختصة بالإشراف على تلك المنشآت — أيلولة أموال اتحاد صناعة الخليج للوجه البحرى بعد حل الاتحاد الى الدولة باعتبارها حقا للمصالح الزرعية — يجب أن يشملها قرار التقويم سواء كانت هذه المصالح منشآت فردية أو شركات مساهمة أو غير مساهمة .

ملخص الفتوى :

اتفق اصحاب ومؤجرى المصالح بالوجه البحرى سنة ١٩٣٩ على اتحاد يطلق عليه اسم اتحاد صناعة الخليج للوجه البحرى بمقتضى عقد موقع عليه منهم بفرض صيانة المصالح المتبادلة ومنع المنافسة فيما بين المصالح ، تلك المنافسة التى تؤدى الى انخفاض مستوى خدمات صناعة الخليج الامر الذى يؤثر على مستوى الإنتاج .

وعلى اثر تأميم المحالج بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ قررت الجمعية العمومية لاتحاد صناعة الطبخ بالوجه البحرى فى اجتماعها المنعقد فى الفترة من ١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٣ حتى ١٢/٢٨/١٩٦٣ ، حل الاتحاد اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٤ حيث أن كافة المحالج قد انضمت للقطاع العلم وأصبحت المؤسسة المصرية العامة للقطن هى جهة الاشراف والرقابة على هذه الجهات بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، كما قررت تعيين مصنفين للاتحاد وأخطار لجان تقييم المحالج الاعضاء فى الاتحاد بقبية المبالغ التى فى ذمة الاتحاد لأصحاب المحالج لأخذ تية المبالغ فى الاعتبار عند التقييم وهى الأصول المتبقية من الأعوام السابقة بوزمة وفقا لما جاء بمعد الاتحاد وقرار الجمعية العمومية .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ينص فى مادته الأولى على أن « تؤم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة .

وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالأشراف على تلك المنشآت » .

وتنص المادة الثانية على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على العقد المبرم فيما بين أصحاب ومستأجرى المحالج بالوجه البحرى أن البند الأول منه ينص على أن ينشئ المتمعون على هذا العقد فيما بينهم اتحادا يطلق عليه اسم « اتحاد

بمناخه الطليح للوجه البحرى » وينص البند الثانى على انه « تنفيذاً لما استقر عليه تأسيس هذا الاتحاد يتعهد الموقعون على هذا العقد بتطبيق الاسعار المقررة بالبند الثالث من هذا العقد » ويحدد البند الرابع الخصومات التى يجوز للموقعين تقريرها لعملائهم .

وينص البند الخامس على انه « يتعين على كل من المصايد أن يدفع إلى صندوق الاتحاد ٣٠ (ثلاثين) ملياً عن كل قنطار شعر ، ويحتسب مبلغ الثلاثين ملياً هذا من أصل مبلغ السمتين ملياً الذى يجب على صاحب الطليح دفعه وفقاً لأحكام البند الثانى عشر الخاص بالتوزيع النهائى الذى يحتسب على أساس ستين ملياً عن كل قنطار » .

وينص البند العاشر على أن « مجموع المبالغ المدفوعة الى الاتحاد وفقاً للبند الخامس يقرر توزيعها على أعضاء الاتحاد فى نهاية الموسم .. » .

وينص البند الحادى عشر على أن « اجبالى النسبة المئوية المخصصة لكل من الموقعين على هذا لمعالجة بالوجه البحرى من النسبة الموضحة وفق المطلق رقم (ب) المرفق بهذا العقد ويذهبى أن كل نسبة مئوية تدل على حصة الموقع من مجموع الاقطان التى تطلع خلال الموسم فى جميع المحالج المنضبة الى الاتحاد » .

وينص البند الثانى عشر على أن « توزع المبالغ المودعة فى صندوق الاتحاد على أساس ستين ملياً عن كل قنطار من الحصنة المقررة لها كما إن المحالج التى لم تطلع حصتها كاملة تقبض تعويضاً قدره ستين ملياً من كل قنطار من باقى تلك الحصنة والمحالج التى تتجاوز الحصنة المقررة تصح تعويضاً قدره ستين ملياً عن كل قنطار تطلجه زيادة من المقرر » .

وينص البند الرابع عشر على انه « تقرر أن تحجز لجنة الاتحاد المركزية من جميع المبالغ المتحصلة ٣ مليات من كل قنطار من القطن الشعر المطروح بالمحالج المقصدة اليها ويتم التوزيع السنوى بعد خصم

المبلغ المذكور ، وجميع المبالغ التي تحجز على هذا الأساس خلال السنة توضع تحت تصرف لجنة الاتحاد المركزية لفصلية نهاية الموسم التالي بهذا. إذا حصل تجديد للعقد ، وتستطيع لجنة الاتحاد المركزية خلال هذه المدة أن تتصرف بالمبلغ بأكمله أو بجزء منه للقيام بجميع المصاريف التي يتطلبها تنفيذ هذا الاتفاق ولتعويض محالج إحدى المناطق التي تكون قد تأثرت من جراء الإخلال بشروط هذا العقد أو عدم انضمام بعض محالج تلك المنطقة أو المناطق الأخرى إلى الاتحاد أو بسبب تسرب الأقطان إلى مناطق أخرى ... والمبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة لفصلية الموسم التالي توزع على المحالج المنضمة إلى الاتحاد في الموسم الآخر على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم خلال الموسم المذكور ، وإذا لم يجدد الاتفاق توزع المبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة على المحالج المنضمة إلى الاتحاد على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم وجميع القرارات التي تتخذها لجنة الاتحاد فيما يتعلق بكيفية استعمال المبالغ المذكورة وطريقة توزيعها تكون نهائية وغير قابلة لأي طعن » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن اتحاد صناعة الطيج للوجه البحرى لا يعدو أن يكون رابطة كانت تربط أصحاب المحالج قبل صدور قوانين التأمين مع احتفاظ كل مشروع باستقلاله القانونى والاقتصادى فيها . لا يفتاوله الاتفاق وذلك للحد من المناسبة بين هذه المحالج بغية تحقيق أكبر قدر من الربح لهذه المصالح ، وأن أموال هذه الرابطة تتكون مما كانت تدفعه المحالج منسوبة إلى كل غنطار يحطجه من الشجر وأنه في حالة وجود ما تبقى من هذه الأموال لم تتصرف فيه لجنة الاتحاد المركزية لفصلية الموسم التالى وكذلك في حالة عجزهم تجديد الاتفاق توزع المبالغ التي لم تتصرف فيها اللجنة على المحالج المنضمة إلى الاتحاد على أساس نسبة الأقطان التي يكون قد حطجها كل منهم .

وترتبنا على ذلك ولما كانت المحالج قد آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ لأن ما يكون لها من حقوق في اتحاد صناعة الطليح للوجه البحرى يؤول تبعاً لذلك الى الدولة باعتباره يمثل جزءاً من أصولها التى آلت الى الدولة بالتأميم او حقوقاً ناشئة عن استغلالها في الفترة السابقة على التأميم ويتمين ان تدخل في عناصر الأصول عند تقييم هذه المحاليج وذلك سواء كان المحليج مملوكاً لفرد او شركة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اموال اتحاد صناعة الطليح بالوجه البحرى بعد حل الاتحاد باعتبارها حقاً للمحاليج المومة تؤول الى الدولة ويتمين ان يشملها قرار التقييم سواء كانت هذه المحاليج منشآت فردية او شركات مساهمة او غير مساهمة .

(نغوى ٦٦٢ — في ١٢/٦/١٩٦٩)

قائمة رقم (٢٢)

المبدأ :

ورود اسم الشركة معرّفاً في الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض شركات ومنشآت النقل والطرق الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — عدم منازعة المدعية في أن المقصود هو الشركة موضوع النزاع — ادعائها ان تحريف اسم الشركة بإضافة كلمة « النقل » اليه مقصود به دفع المسؤولية عن الخطأ في التحفظ على سيارات المدعية إذ ان القانون المشار اليه يستهدف تأميم الشركات والمنشآت التى تعمل في مرفق النقل — عدم صحة هذا النظر — أساس ذلك من اوضاع الشركة الخاصة ومن القوانين رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء الأثر الرجعى للقانون الاول .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الاسم الذى ورد فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ هو (شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والنقل) الا انه لا شك فى أن المقصود به هو الشركة موضوع النزاع اذ فى عبارة ما يكفى للتعريف بالشركة المراد تأميمها كما انه لا توجد شركة أخرى تحمل ذات الاسم الوارد فى الجدول المشار اليه وتباشر ذات النشاط وقد تضمنت أسباب الطعن ما يفيد أن المدعية لا تجادل فى أن (شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والرحلات) هى المقصودة بالتأميم ولكنها تدعى أن ورود اسمها فى الجدول المرافق للقانون محرما باضافة كلمة النقل اليه قد استهدفت به المؤسسة العاملة للنقل الداخلى دمج المسؤولية التى نجت من الخطأ الذى وقعت فيه بالتخلف على سياراتها وذلك بادخالها ضمن الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور الذى استهدف تأميم الشركات والمنشآت التى تعمل فى مرفق النقل - وتضيف المدعية تأسيسا على ذلك انه اذا كان هذا القانون لم يهدف إلى تأميم شركاتها فان التأميم الذى أصابها يكون قد بنى على قرار ادارى صادر من المدعى عليها غير مستند الى أساس من القانون . وأن الثابت من الأوراق ان سيارات شركة الأتوبيس الأفريقية للسياسة والرحلات كانت قبل ايلولتها الي هذه الشركة وبمقتضى عقد البيع المؤرخ فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٣ من بين موجودات منشأة أراكسيدجيان التى أمتت بمقتضى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٢ من افريل سنة ١٩٦٣ والذي رد تأميم تلك المنشأة الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . ولذلك فان الاجراء الذى اتخذ عقب تأميمها فى شأن التخلف على تلك السيارات والاستيلاء عليها كان اجراء سلبيا ومتفقا مع الاثر الرجعى للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ وذلك باعتبار ان السيارات المذكورة كانت من بين موجودات منشأة أراكسيدجيان فى التاريخ الذى أريد اليه تأميمها - لئن كان هذا الاثر الرجعى قد انقضى بمقتضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الا ان شركة الأتوبيس الأفريقية المشتري لها كانت قد

أُعلنت بمقتضى أن شركة الأونيبس الأفريقية المشتري لها كانت قد أمنت بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ — وقد روعى في هذا التأميم حسبها هو مستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ تحقيق الهدف الذي تنفيذه المشرع وهو العمل على أبولولة وحدات النقل إلى الدولة بالجلالة التي كانت عليها في سنة ١٩٦١ وبذلك أصبحت الشركة المذكورة مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بغير حاجة إلى الاستناد إلى الأثر الرجعي للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ .

(طعن ٤٥٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٢٠).

المبدأ :

تأميم بعض الشركات والمؤسسات بموجب أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ — قيمة الأسهم في هذه الشركات — تمثل الفرق بين الأصول والخصوم حقيقيا كان هذا الفرق أو مفروضا — يتعين خصم هذا الفرق من الأصول التي آلت إلى الدولة — تلتزم الدولة بتعيين الشركة المكونة في حدود ما آل إليها من حقوق الشركة وأموالها بعد خصم قيمة التمويل الذي دفعته الدولة من الأسهم — في حالة اندماج شركة مؤسسة في أخرى — تقدر أصول الشركة المندمجة وخصومها بتقدير إجباري — للإعتداد ، في هذه الحالة ، بقرار لجنة التقييم بالنسبة إلى الأصول والخصوم بعد خصم قيمة الأسهم التي آلتها الدولة للمساهمين في صورة سندات — التزام الشركة المندمجة بتعيين الشركة المندمجة في حدود ما آل إليها من أصول الشركة المندمجة وخصومها في تاريخ الاندماج ووفقا لقرار لجنة التقييم يتعين مراعاة ما تنص به الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة إلى مدى مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات .

ملخص الفتوى :

لما كانت الفترة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت تنص على أن تؤيم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة - وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر ائصال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة ، وتنص هذه المادة أيضاً على أن تكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها ، بأى وجه من أوجه الطعن - كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . وتنص المادة الرابعة منه على أن لاتزال الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها . في تاريخ التأميم - فإذا لم تكن أسهم هذه الشركات أو المنشآت متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر أو . كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال - وقد رخصت المادة الخامسة من القانون المشار اليه لوزير الصناعة في ادماج الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى في الشركات التابعة للوحدات الصناعية أو تكوين شركات مساهمة من بينها على أن يقدر صفى أصول تلك المنشآت في الحالتين طبقاً لقرارات اللجان المتصوص عليها في المادة الثالثة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الإستشارى الى :

١ - أن قيمة السهم إنما تمثل الفرق بين الأصول والخصوم حقيقيا .
كان هذا الفرق أو مفروضا فيتمتع خصمه من الأصول التي آلت الى الدولة
— وتلتزم الدولة بديون الشركة المؤبدة في حدود ما آل اليها من حقوقها
وأموالها بعد خصم قيمة التعميش الذي دفعته الدولة من الأسهم ونفسا .
لنسم آخر اقتال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة اذا كانت متداولة في
خلال ستة الشهور السابقة على التأميم .

٢ - أنه في حالة ادماج الشركة في شركة أخرى يتمتع بتقدير أصولها
وخصومها تقديرا مطلقا وفي هذه الحالة يعتد بقرار لجنة التقييم بالنسبة
للأصول والخصوم بعد خصم قيمة الأسهم التي انتهت الدولة للمساهمين
في صورة سندات .

٣ - أن الشركة الدامجة تطرح بديون الشركة المدمجة في حدود
ما آل لها من أصولها في تاريخ الادماج ووفقا لقرار لجنة التقييم وذلك
مع مراعاة ما تنص به الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لدى مسؤولية الدولة عن تلك الالتزامات .

(ملوى ١٧٠ - في ١٩٦٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

إليها :

القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بالإضافة بعض الشركات والمؤسسات
الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — الاستيلاء ، طبقا له ،
على خمس سيارات مملوكة لأحد الأشخاص من ثلوث التأميم منشأتهم —
صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ باستبعاد الشركات والمؤسسات التي
تمتلك أقل من خمس سيارات من نطاق التأميم المنصوص عليه في القانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ — احتجاج الملك المشار اليه بملكته شركة تضامن
مكونة منه ومن أخوته للسيارات المشار اليها — استناده في ذلك الى تعديل

عقد هذه الشركة بما من شأنه دخول هذه السيارات في ملكية الشركة —
عدم شهر هذا التعديل بالمخالفة لحكم المادة ٥٨ من قانون التجارة — اثره :
لا يحتج بالتعديل قبل الغير ، ومن ثم لا يحتج به قبل الدولة باعتبارها من
الغير بالنسبة اليه في تاريخ التأميم — سريان احكام القانون رقم ١٥١ لسنة
١٩٦٣ على السيارات المشار اليها دون القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ افسك الشركات والمنشآت
الواردة في الجدول المرافق له ومن بينها الى الجدول المرافق للقانون
١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد تم الاستيلاء على خمس سيارات ومقطورة مملوكة له
ورخصه باسمه ولما صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل
بعض احكام القوانين ارقام ٧٧ و ٧٨ و ١٥١ لسنة ١٩٦٣ وقضى في مادته
الاولى بان يستبعد من الجدول المرافق للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣
الشركات والمنشآت التي تمليك وقت صدوره اقل من خمس سيارات .
وقد تقدم السيد / بطلب الانعراج عن هذه السيارات بقوله انها
تدخل في ملك شركة التضامن المكونة منه واخوته واستند في ذلك الى عقد
الشركة المبرم بينه وبينهما في اول ابريل سنة ١٩٥٨ والمسجل برقم ٢٢
لسنة ١٩٥٨ في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ والمعدل بمقتضى عقد عرقي لم
تتخذ بالنسبة له اجراءات الشهر التي نص عليها قانون التجارة مؤرخ ٥
من ابريل سنة ١٩٥٨ على اساس ان هذا العقد ثبت التاريخ قبل التأميم
بتأشير من مأمور الضرائب عليه .

ومن حيث ان هذا العقد لم تتبع في شأنه اجراءات الشهر وطبقا
للمادة ٥٨ من قانون التجارة التي اوجبت شهر كل تعديل في الشركاء وفي
جميع الشروط والاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وذلك
باستيفاء الاجراءات المقررة في المواد السابقة عليها فلا يحتج به تبطل
الغير . ولما كانت الدولة في تاريخ التأميم تعتبر من الغير بالنسبة لهذه

العقد فلا يحتج في مواجهتها بمقتضى التعديل في المظهر ويترتب على ذلك أن أحكم القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ تسري على السيارات المملوكة للسيد / ... والمرخصة باسمه ولا ينطبق عليه الإعفاء المقرر بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٤ لحصن توافر شروط هذا الإعفاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن العقد العرفي المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٨ بتعديل شركة التضامن بين السيد / ... وأخوته لا يعتد به قبل الدولة لعدم شهرها وفقا لما تقتضيه المادة ٥٨ وما قبلها من قانون التجارة .

ولا تسري على السيد / ... الإعفاء المقرر بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٤ .

(توى ١٥٥ — في ١٥/٢/١٩٦٧)

الفصل الثالث التمويض عن التأميم

قاعدة رقم (٢٥)

المادة :

تمويض الشركات والمنشآت المؤمة — وجوب الرجوع فيه الى القانون مباشرة — عدم ترخص لجنة التقييم المشككة لتقييم الشركة او المنشأة في ذلك — عدم جواز تقييم مال لم يقض المشرع بتأميمه ولا الابتناع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه — خروج لجنة التقييم عن ذلك — اثره — انعدام قرارها .

ملخص الفتوى :

في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ونشر بالجريدة الرسمية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بالعدد رقم ٥٦ ونص في مادته الاولى بعد تصحيحها بالاستدراك المنشور في العدد ٢٥٨ من الجريدة الرسمية الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ على ان يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه شركات منشآت النقل والطرق الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة . وقد ورد في البند ٢٨ من الجدول المرافق لهذا القانون « الشركة الشرقية للنقل والتجارة » .

وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٤ من السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتشكيل لجنة لتقييم الشركة الشرقية للنقل والتجارة فاصدرت هذه اللجنة قرارها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ بتقييم رأس مال الشركة المذكورة فيما يتعلق بنشاط النقل فقط وسجلت اللجنة في قرارها بان مبلغ ٣٦٩١ جنيه و ٥٦٩ ملهم خاص بنشاط الشركة في التجارة لا يخضع للتأميم اذ لا يحصل ولا يتعلق بنشاط النقل ويتمين استبعاده من التقييم — وقد اعيد عرض الموضوع على لجنة التقييم لتصحيح قرارها المذكور فيما يتعلق باستبعاد هذا المبلغ من التقييم فقررت في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ان ليس ثمة مسوغ من الواقع أو القانون لتصحيح قرارها السابق الصادر منها في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ .

ولما كانت ملكية « الشركة الشرقية للنقل والتجارة » آلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ وتأميم الشركة المذكورة بهذا النص الصريح في القانون أمر لا يدع مجالاً للتأويل والتفسير لأخراج جزء من رأس مالها وأيلولته الى الدولة بل يتعين التقيد بنص القانون في هذا الشأن وإنزال حصة على القيمة المالية للشركة بجميع عناصرها ولا يجوز إخراج أى من رأس مالها الا بإداة تشريعية من ذات المرتبة .

ولما كان تعيين الشركات والمنشآت المؤهلة يرجع فيه الى القانون مباشرة ولا تتركز في ذلك لجنة التقييم المشكلة لتقييم الشركة أو المنشأة ، ولا يجوز لها ان تقيم مالا لم يقض المشروع بتأميمه كما لا يجوز لها أن تمتنع عن تقييم مال نص المشرع صراحة على تأميمه — فإن خرجت عن اختصاصها فاندخلت مالا غير خاضع للتأميم أو أخرجت منه مالا داخلاً في التأميم كان قرارها في هذا الخصوص معدوماً ولا يترتب عليه أى اثر قانونى .

ولما كانت اللجنة المشكلة لتقييم الشركة المذكورة قد خرجت من حدود ولايتها حين أخرجت جزءاً من رأس مالها من التقييم بحجة أنه مخصص

للتجارة وليس للنقل فإن قرارها في هذا الشأن يكون معنويا لا لثقله ويتعين ادخال هذا العنصر بين عناصر رأس مال الشركة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتوى والتشريع الى ان التأميم شمل الشركة بجميع انشطتها وعناصرها بلا تخصيص - وقرار لجنة التقييم بمنع لخروج قرارها من ولايتها .

(متوى ٥٥٧ - في ١٩/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

تأميم - تمويش عنه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ مريان احكام هذا القانون على كل مالك لرؤوس اموال الشركات والمنشآت المرومة - شخصا طبيعيا كان او معنويا - من اشخاص القانون الخاص او العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان :
« جميع اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التى ائت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشر اليها واحكام القوانين التالية لها ، يعوض صاحبها من مجموع ما يمتلكه من اسهم ورؤوس اموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتمويش لجملى قدره ١٥ الف جنيه ، ما لم يكون مجموع ما يمتلكه فيها اقل من ذلك فيعوض منه بتقدير هذا المجموع » .

وان هذا النص قد ورد عابا ومطلعا غير متضمن لاي استثناء ومن ثم فإن حكمه ينطبق على كل مالك اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التى ائت ملكيتها الى الدولة ، مسواء كان هذا المالك شخصا طبيعيا او معنويا خاصا ، ذلك لأن لفظ « صاحبها » الذى جاء في النص المذكور ورد عابا مما لا محل معه لتخصيصه وقصره على الاشخاص الطبيعية دون

المعنوية الخالصة ، وإنما يسرى على هذه الأشخاص جميعا بما فيها شركات القطاع العام حيث لا وجه لإخراجها من نطاق النص ودائرة تطبيقه طالما أنها لا تصيد أن تكون أشخاصا معنوية ينصرف إليها حكم النص بإطلاقه. وعموماً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ يسرى على شركات القطاع العام .

(ملف ٣/٢/١٨ في - جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

ملاحظة رقم (٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت. القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة شركات ومنشآت إلى الجدولين المرفقين للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت. ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت التبويئية إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت التبويئية إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - تأميم عدة منشآت مملوكة لشخص واحد تأمينا جزئيا بالقانونين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ثم تأمينا كلياً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ - ورود التأميم بالنسبة للمنشآت الفرعية على المنشآت ذاتها وانتقال كل منشأة منها إلى الدولة مستقلة عن غيرها بما لها من حقوق وما عليها

من التزامات ولو كانت متعلقة لشخص واحد — عدم مسؤولية الدولة من حين كل منشأة على حدة الا في حدود ما آل اليها من حقوقها وما زاد فان ديون كل منشأة من اصولها يلزم به صاحبها — بالنسبة لتمويل المستحق لمصاحب المنشآت المؤممة فان مجموع ما يحصل عليه من تمويل عن جميع المنشآت المتعلّقة له والفاصلة للتأمين يتقيد بالحد الأقصى المخصوص عليه في القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتفويض اضغاب اسمهم وزلوس اموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تمويلها اجاليا .

بـ: ملخص القوي :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ باضافة شركات ومنشآت الى الجدولين المرافقين للقانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت قضى في مادته الثانية بان تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت مطحن السيد / بقسم روض الفرج ومطحنه بمرس الليان ، ومضربه بمرس الليان .

ثم صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ باضافة بعض الشركات والمنشآت القومية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، فاضاف « جميع الصناعات القومية ومطاحن التواني المحقة او المتداخلة في الشركات والمنشآت التي ساهمت المؤسسة العامة للطحن والمضارب والمخابز في راسمالها طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ » وعلى ذلك اضيف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ مجنز ومطحن ، وتأتي مصنع الطح ووكالة السيد المكور بمرس الليان .

واخيرا صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض

الشركات والمنشآت التوبينية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ يتأيم بعض الشركات والمنشآت السابقة الخاصة بالسيد **الذكور .**

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « تتحصل أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها الى مسندات اسمية الى الدولة ... » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر ائصال ببورصة الأوراق المالية بالفأخرة قبل صدور هذا القانون » .

فلذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعديل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد .. وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المخدزة شكل شركات مساهمة .. » .

وتنص المادة الرابعة على أن « تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في نشاطها دون أن تسال الدولة عن التزاماتها السابقة الا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ... » .

ومن حيث أن المستفاد مما تقدم أن المصالح والمضارب والمنشآت التي كان يملكها السيد المذكور قد أممت جزئيا بالقانون رقم ٤٢ و ١٢٢ لسنة ١٩٦٢ بإسهم الدولة في رأس مالها طبقا لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ثم كلياً بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ ، والتأميم إجراء يتم به نقل ملكية المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة ، وهو ينصب على مشروع اقتصادي متكامل بجميع عناصره المادية والمعنوية وما له من حقوق وما عليه من التزامات تبثل جميعها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الذمة المالية لمالكها ومن غيرها من وحدات أخرى مملوكة لمالكها ولو كانت هي الأخرى قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة بالتأميم .

ولهذا ورد التأميم في الحالة المعروضة على كل منشأة على حدة ، أولاً بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي تناول بعضها فرادى ومستقلة من بعضها وثانياً بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٢ الذي أضاف باقي المنشآت التي لم يشملها القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى ذلك فإنه في مجال تقييم هذه المنشآت يكون تحديد أصولها وخصوم كل منشأة على حدة ، ولا تسال الدولة من التزامات كل منشأة خضعت للتأميم إلا في حدود ما آل إليها من أصولها دون غيرها من منشآت ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

أما في مجال التعويض الذي يؤدي إلى صاحب المنشأة بسندات على الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فيؤدي هذا التعويض من كل منشأة على حدة وبمقدار زيادة أصولها على خصوصاً إلا أنه نظراً لأن المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً إجمالياً تنص على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة

وفقا لأحكام القوانين التالية لها يعرض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض إجمالي قدره ٢٥ ألف جنيه « ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك يعرض منه بمقدار هذا المجموع » فلا يجوز أن يزيد التعويض الذي يستحق الفرد من مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع الشركات والمنشآت التي يمتلكها عن هذا الحد الأقصى ويتمتع التزامه بالنسبة لمجموع التعويضات التي يكون قد استحقها السيد المذكور عن جميع مشروعاته التي أممت .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان « السأجم بالنسبة للمنشآت الفردية يرد على المنشآت ذاتها وتنتقل كل منشأة منها الى الدولة مستقلة عن غيرها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ولو كانت ملوكة لعضف واحد .

ولا تلزم الدولة من ديون كل منشأة على حد الا في حدود ما آل اليها من حقوقها وما زاد من ديون كل منشأة عن أصولها يلزم به صاحبها .

وبالنسبة للتعويض المستحق لصاحب المنشآت المؤممة من مجموع ما يحصل عليه من تعويض من جميع المنشآت الملوكة له والخاضعة للتأميم تتقيد بالحد الأقصى المنصوص عليه قانونا .

(ملوى ٦٦١ - ١٢/٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨)

المجموع :

شركة المساهمة - زيادة رأس مالها - شروط صحة الاختتاب في أسهم هذه الزيادة - أثر نظم النشر من هذه الزيادة في الجريدة الرسمية - تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قبل نزع المساهمين لنصف قيمة أسهم الزيادة - لا يحول دون خضوع هذه

الأسهم للتأمين وأولولة ملكيتها للدولة — استغلال المؤسسة التابعة لها هذه الشركة للمساهمين في أداء نصيبهم في باقي قيمة هذه الأسهم — اقتصر على هؤلاء في التعويض على ما أدوه فصلا من أسهم الزيادة بسندقات على الدولة طبقا للقانون المشار إليه — أساس ذلك — مثال بالنسبة لأسهم شركة الكابلات الكهربائية المصرية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية .

نقص الفتوى .:

بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٨ قررت الجمعية العمومية فير العمادية لمساهمي شركة الكابلات الكهربائية المصرية زيادة رأس مالها إلى ٦٠٠ ألف جنيه ممثلا في ١٥٠ ألف سهم قيمة السهم الاسمية أربعة جنيهات وقد تم الاكتتاب في الزيادة وسدحت قيمة الأسهم بالكامل واكتسبت المؤسسة الاقتصادية في ٨٢٦٠٠ سهما منها واكتتب باقي المساهمين في ٦٧٤٠٠ سهما .

وفي ١٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ قررت الجمعية العمومية فير العمادية لمساهمي الشركة زيادة رأس مال الشركة إلى ١٢٠٠.٠٠٠ ر.٢٠٠ جنيهه ممثلا في ٣٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية أربعة جنيهات ، وتم الاكتتاب في هذه الأسهم بالكامل منها ١٢٣٩٤٢ سهما للمؤسسة الاقتصادية و٢٧.٥٩ سهما لباقي المساهمين وغضبت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة مجلس الإدارة في طلب قيمة أسهم الزيادة في رأس مال الشركة على دفعة أو دفعات طبقا لاحتياجات الشركة وفي المواعيد التي تقررها مع مراعاة حكم المادة ١٣ من قانون الشركات — وتم الوفاء بنصف قيمة أسهم الزيادة ولم يتم النشر منها في الجريدة الرسمية ومن ثم لم تدرج أسهم الزيادة في البورصة ولم تكن محلا للتداول فيها .

ويستدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمؤسسات: خفضت شركة الكابلات الكهربائية المصرية للتأمين ثم صدر القرار الوزاري رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد سعر السهم في الشركة

بمبلغ ٥ جنيهات و ٤٤٠ ملياً وهو آخر سعر تم فيه التعامل فى البورصة فى ١٣ من يونية سنة ١٩٦١ وذلك بالنمسية الى أسهم الشركة قبل الزيادة التى حدثت فى ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠ حيث كانت الأسهم القديمة ممددة بالكابل وبدرجة بالبورصة وتم التعامل عليها خلال الأجل القانونى وهو ستة شهور قبل ١٩٦١/٧/٢٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وقد طلبت المؤسسة الاقتصادية من السيد وكيل وزارة الاقتصاد بكتابتها المؤرخ فى ١٩٦١/١٠/٢٦ تشكيل لجنة لتقييم أسهم الزيادة فى رأس المال لتحديد القيمة التى تؤول بها الى الدولة فإمادت مصلحة الشركات بكتابتها المؤرخ ١٩٦٢/١/٢٠ بأنه لما كانت إجراءات الزيادة فى رأس المال لم تستكمل بعد فإن المبلغ المدفوع من هذه الزيادة وقدره ٣٠٠.٠٠٠ ج تعتبر ديناً على الشركة قبل المكتتبين وموضعت الإدارة الجديدة للشركة فى أن تقرر ما فراه بشأنها .

وبتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وافق مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية على أن تكتب المؤسسة ببسالى الزيادة وقدرها ٣٠٠.٠٠٠ ج ولما كانت المؤسسة الاقتصادية قد خصصها ٨٢٪ من أسهم الزيادة فقد طلب مجلس إدارة المؤسسة استطلاع الرأى فى مال نصيب يلقى المساهمين فى زيادة رأس المال .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للنسوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٢٢ من يولية ١٩٦٣ فاستقبل لها أن المسادة السادسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات تنص على أنه : « .. ولا تؤسس الشركة الا اذا كان رأس مالها مكتتباً فيه بالكابل وقام كل مكتتب بإداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التى اكتب فيها ... » .

وتنص المسادة ١٣ من القانون المذكور على أنه : « لا يزداد رأس المال الا بقرار من الجمعية العمومية يبين مقدار الزيادة وسعر

اصدار الأسهم ويعتبر بطلان بحكم القانون كل نص في النظام يخول مجلس الإدارة زيادة رأس المال دون الحصول مقدما على مثل هذا القرار .

ويجب أن تتم زيادة رأس المال معلا خلال السنوات الخمس التالية.
لقرار الجمعية المرخص بها والا كانت باطلة » .

ومن حيث أن تأسس شركة الكابلات الكهربائية المصرية تأميمه كاملا طبقا لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ يستتبع انتقال ملكية جميع أسهم الشركة الى الدولة وذلك يقتضى بحث اجراءات الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة الذي تم طبقا لقرار الجمعية العمومية غير المساندة للشركة المتعقده في ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن زيادة رأس مال الشركة عن طريق اصدار أسهم جديدة يعتبر بمثابة تأسيس جزئى للشركة ومن ثم يضمن لصحة الاكتتاب فيه توافر الشروط الآتية :

أولا : يجب أن يكون الاكتتاب ناجزا تلميميا فلا يجوز الرجوع فيه كما لا يجوز تطبيقه على أجل أو شرط .

ثانيا : يجب أن يكون الاكتتاب جديا وإثبات الصورية مسألة.
وفائع تستخلصها المحكمة من ظروف الحال .

ثالثا : يجب أن يكون الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال كاملا ولكن لا يشترط أداء قيمتها — كاملة عند الاكتتاب وإنما يجب أن تتم الزيادة معلا خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية.
المرخص فيها طبقا لحكم الفقرة ٢ من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم يجوز تفويض مجلس إدارة الشركة في طلب قيمة أسهم الزيادة على دفعات وفقا لاحتياجات الشركة دون مجاوزة الميعاد المشار اليه في المادة ١٣ سابقة الذكر .

ولما كانت زيادة رأس المال تغتفر تصديلا لنظام الشركة فمن الواجب أن يصدر بها قرار من الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي حضور بن يمثلون نصف أسهم المال على الأقل ويجب أن يمين القرار مقدار الزيادة ويستقر إصدار الأسهم الجديدة وأن تكون أسهم رأس المال الأصلي قد دفعت بالكامل .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن إجراءات الدعوة والانعقاد والمداولة للجمعية العمومية غير العادية لشركة الكابلات الكهربائية المصرية المتخذة في ١٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد روعيت فيها أحكام المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ومن ثم تكون مطابقة للقانون .

ومن حيث أن الجمعية وافقت على زيادة رأسمال الشركة ببلغ ٦٠٠.٠٠٠ ج وذلك بإصدار ١٥.٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مصرية مع إعطاء الأثرية لأصحاب الأسهم الحالية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة كل منها بتسوية ما يملكه من الأسهم وتدويض مجلس الإدارة في طلب قيمة أسهم الزيادة على دفعة أو دفعات وفقا لاحتياجات الشركة مع جراحة الميعاد المحدد في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وقد تم الاكتتاب في أسهم الزيادة كليا وقد اكتتبت المؤسسة الاقتصادية في ١٢٢٩٤٢ سهما واكتتب باقي المساهمين في ٢٧.٥٨ سهما وأدى المساهمون المكتتبون نصف قيمة أسهم الزيادة حسبما ارتأه مجلس الإدارة لازما لاحتياجات الشركة في ذلك الحين حيث قصد بالزيادة مواجهة تكاليف الانشاءات الجديدة .

ومن حيث أن الأثر القانوني للنشر في الجريدة الرسمية هو مجرد شهر التعديل الذي أدخل على نظام الشركة والذي ينتج اثره لا من تاريخ النشر وإنما من تاريخ قرار الجمعية العمومية فمسير العادية .

ولا يستفاد من الأوراق أن شركة الكابلات الكهربائية المصرية

أغلقت إجراء النثر من تعديل مقدار رأسيها بالزيادة بفسلا عن أن
عدم انضمام النشر لا يحتج به في العلاتة بين الشركة وبينها الذين
اكتسبوا في أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة بالكامل كما أن دفع
نصف قيمة أسهم الزيادة دون باقي القيمة التي فوض مجلس إدارة الشركة
في تقرير ميجاد أداؤها مراعى في ذلك حكم المادة ١٣ من القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا تنفى اعتبارها من أسهم الشركة التي خفضت
للتأميم طبقا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ذلك لأن أسهم
زيادة رأس الميال تظل اسمية وتقا لحكم القياتون رقم ١١١ لسنة
١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حتى بعد
أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة وهي قابلة للتداول بطريق التنازل عنها وتعيد
التنازل كتابة في سجلات الشركة ومن ثم يتنفع تداولها بطريق
التسليم أو التظهير ويظل المكتب الأصلي والمتنازلون عن الأسهم على
التوالى مسؤولين بالتضامن مع المقاتل اليهم عن المبالغ الباقية الى
أن يتم أداء قيمة الأسهم بكاملها ويعتبر المساهم مدينا للشركة بباقي
قيمة السهم ، بحيث يتعين عليه أداء عند حلول الميعاد المقرر للوفاء
كما يكون للشركة طبقا لحكم المادة السابعة من نظامها حق بيع
الأسهم التي يتأخر أصحابها في أداء قيمتها لحساب وتحت مسؤولية
المساهمين للتأخر وفاء لباقي قيمة الأسهم وتسمى هذه الطريقة
« التنفيذ في البورصة » وذلك على أن يظل المساهم محتفظا بالحقوق
التي يخولها السهم الى أن يتم البيع ويحل محله المساهم الجديد .

وعلى مقتضى عدم ما تقدم تكون أسهم الزيادة في رأسيها
شركة الكبلات الكهربائية المصرية المصادرة تنفيذا لقرار الجمعية
العامة غير المصادية المنعقدة في ١٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد تم إصدارها
والاكتتاب فيها وفقا لاجراءات مسلية قانونا ومن ثم تعتبر أسهمها
للشركة انتقلت ملكيتها للدولة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٦١ بخفضي التأميم الا ان هذه الأسهم لم يكن متداولة في بورصة
الأوراق المالية قبل صدور القياتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ولذلك

يكون تعويضها بحالتها التي كانت عليها وقت العمل بهذا القانون لا يمكن تعويض أصحابها بسندات على الدولة بقدر قيمتها .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية قد خلفت مساهمي تلك الشركة في نصيبهم من أسهم الزيادة في رأس المال فمن ثم ينتقل إلى المؤسسة المذكورة التزامهم أداء باقي قيمة تلك الأسهم وإذا تابت المؤسسة بأدائها فصلا طبقا لقرار مجلس إدارة المؤسسة المنعقد في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن حق هؤلاء المساهمين يقتصر على تعويضهم عن قيمة ما أدوه من أسهم الزيادة بسندات على الدولة طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

لهذا انتهى الرأي إلى أن مآل نصيب المساهمين بالزيادة في أسهم رأس مال شركة الكابلات الكهربائية المصرية هو إلى التأميم ومؤدي ذلك انتقال ملكية تلك الأسهم إلى الدولة وتعويضهم بما أدوه من قيمتها بسندات على الدولة طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

(ملوى ٩٨٦ — في ١٤/٩/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

الخاضعين للحراسة من يكون أسهما ألت إلى الدولة بمقتضى أحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة أسهمهم بسندات اسمية على الدولة بقاعدة ٤٪ سنوياً حتى ٢٤/٢/١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ مع اقتصار تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداء من هذا التاريخ بذات القاعدة للحراسة العامة ولقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عن الخاضعين للحراسة أن تستبدل بكامل قيمة الأسهم المملوكة

لهم سندات التأميم وإن تحصل الفوائد المستحقة عن تلك السندات بأكملها — تقامس الحراسة العامة عن استبدال الأسهم بسندات التأميم وعدم تحصيلها قيمة الفوائد المستحقة عليها — ليس من شأن ذلك إسقاط حقهم في تلك الفوائد — أساس ذلك — أن العبارة في استحقاقها هي بالحيازة القانونية للسند الإسمي المستمدة مباشرة من أحكام القانون وليس بالحيازة المادية .

ملخص الفتوى :

أن القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قضت بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبسماحة الحكومة في بعضها الآخر مع تعويض أصحاب أسهم تلك الشركات والمنشآت من كابل قيمة أسهمهم بسندات اسمية على الدولة بمائة ٤٪ سنوياً وأن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المصوب به اعتبراً من ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ نشره وضع لهذا التعويض حداً أقصى قدره ١٥ ألف جنيه يؤدي بسندات على الدولة بمائة ٤٪ سنوياً .

ومؤدى ذلك أن الخاضعين للحراسة ممن يملكون أسهما آلت إلى الدولة بمقتضى أحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون من كابل قيمة أسهمهم بسندات اسمية على الدولة بمائة ٤٪ سنوياً حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ثم يقتصر تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداءً من هذا التاريخ بذاتاً لفائدة ولما كان من طبيعة السند المالى أن يقل فوائده ولو لم يسلم لصاحبه وكان القانون رقم ١٣٤ ، لسنة ١٩٦٤ ليس بذى اثر رجعى وبذلك لا يكون من شأنه الاخلال بأحقية أصحاب الاسهم المؤممة في فوائد سندات التأميم لأن المعروضة حالتها يستحقان فوائد سندات التأميم من كابل قيمة أسهمهم المؤممة حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ وقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عنها أن تستبدل بكليل قيمة الأسهم المملوكة لكل منها سندات التأميم بالتطبيق لأحكام قوانين التأميم وأن تحصل الفوائد المستحقة على تلك السندات بأكملها حتى

١٨٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤، وإذا كانت الجرامة المالية تعاقبت بين استبدال أسهمهم ببيانات تأميم ولم تحصل بالتالي قيمة الفوائد المستحقة عليها حتى هذا التاريخ فإن ذلك ليس من شأنه استغلال حقهم في تلك الفوائد لأن العبرة في استحقاق فوائد الورقة المالية بالحيازة القانونية للسند الاسمي المستندة مباشرة من احكام القانون وليس بالحيازة المادية للسند .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المعروضة حالتيهما لفوائد سندات التأميم من كابل قديمة اسمها المومة جتي ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٠/٢٤ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بالإضافة بعض شركات ومنشآت. المتاولات الى الجدول المرفق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - تأميمه شركة للمقاولات العامة باثر رجعي اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - تسديد الشركاء في هذه الشركة ريع راس المال عند تأسيسها وسدادهم باقى راس المال بعد انضمامها الى القطاع الممل وبعد التاريخ الذى ارتد اليه تأميمها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ - عدم احقية هؤلاء الشركاء في المطالبة بباقى راس المال الا في حدود التعويض المقرر لهم وفقا لقرار لجنة التقييم ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا

**لاحكام القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية
لها تعريضا اجماليا .**

ملخص الفتوى :

يبين من تسمى وقائع هذا الموضوع حسبها جاء في كتاب وزارة الاسكان والمراقب انه في سنة ١٩٤٢ تأسست شركة تضامن تجارية من كل من السادة و و برأس مال ١٩٨٠٠ ج ، وفي سنة ١٩٥٥ تخرج الأخير واستمرت الشركة بين الأول والثاني برأس مال ١٦٢٠٠ جنيهه مناصفة بينهما .

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة في القطاع العام وفي ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أي بعد ثلاثة أيام من صدور هذا القانون حرر الشريكان المذكوران مقدا بمسسخ الشركة ويتمين مصفيا لها مع تخويله سلطة انفاذ جميع الاجراءات والاعمال اللازمة للتصفية ومن ذلك بيع أموالها العقارية والمنقولة وفي نفس اليوم أسس الشريكان مع زوجتيهما وآخرين شركة مساهمة باسم « شركة للمقاولات العامة » برأس مال نقدي قدره ٨٠ ألف جنيه موزعة على ٨٠ ألف سهم أسس ، اكتب فيها الشركاء المؤسسون الأحد عشر وقد بلغ مجموع حصص الشريكين المشار اليهما والمسيختين زوجتيهما ٦٣ ألف سهم وسددوا ربع رأس المال ٢٠ ألف جنيه عند التأسيس وأودع بالبنك الأهلي ، وقد نصت المادة الثامنة من نظام الشركة الملحق بالمعقد على التزام المساهمين بالوفاء بباقى قيمة الأسهم خلال خمس سنوات على الأكثر — كما نص نظام الشركة على تعيين مجلس ادارتها برئاسة المهندس

وبعد خمسة أيام نقط من تصفية الشركة الاولى وانشاء الشركة الثانية أي في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ حرر عقد بيع بين شركة الضامن تحت التصفية وبين الشركة المساهمة نص فيه على أن تباع الشركة الاولى

الى الثانية جميع المهبات وأدوات الورشة المملوكة للشركة الاولى نظير
ثمن اجمالي وجزافي قدره ستون الف جنيه يلتزم المشتري بسدادها
على دفعات حسب مواعيد التسليم المبينة بالكشف المرافق للعقد ، كما
تضمن العقد أن الشركة البائعة تلك مهبات وأدوات ورشة اخرى (مبينة
بالكشف رقم ٢ المرفق بالعقد) وللطرف الثاني الحق في أن يبدي رغبته
في شرائها خلال سنة ، وتبلغ قيمتها المبينة بالكشف ٨٢٤٨٠ جنيها ، ونص
البند الأخير من العقد على أن نفاذه مطلق على تصديق الجمعية
العامة للشركة المشترية .

وبعد يومين اثنين من تحرير هذا العقد بين الشركتين أي في ٢٠
سبتمبر سنة ١٩٦١ تقدمت شركة أبو الفتح للمقاولات العامة بطلب الى
السيد وكيل وزارة الاقتصاد تبدي فيه رغبتهما في الانضمام الى
القطاع العام للمقاولات طبقا للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ . وجاء
بالطلب أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه ومقوماته ٢٠ ألف جنيه نقدا
و ٦٠ ألف جنيه مهبات وآلات وأخشاب وورش ، وأن الشركة ضمت الجهاز
التنفيذي الخاص بشركة وشركاه (تحت التصفية) وكذلك
جزءا من مهبات وأدوات الشركة المذكورة .

وبعد حراسة مركزها الفني والمالي والإداري صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٦٢ بضمها الى القطاع
العام وأسهم الدولة في رأس مالها بحصة قدرها ٥٠ ٪ .

واسفرت شركة وشركاه (تحت التصفية) بتأشير
نشاطها في أعمال المقاولات ولم تتم تصفياتها حتى صدر القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتأميمها شاملة وورشة الطوب وورشة النجارة
(وهما اللتين بيعتا الى الشركة المساهمة) وتأميم شركة
للمقاولات العامة وذلك بأثر رجعي اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

وقد شكلت لجنة لتقييم كل من الشركتين فأصدر من ان مجموع
أصول شركة تبعاً لمركزها المالي في ١٩٦١/٧/٢٠ ،
٤٤٩ مليون و ٥٨١٦٢٣ جنيه وخصومها ٨٤٨ مليون و ٦٥٥٦٨٨ جنيه أي
زيادة الخصوم على الأصول ببلغ ٣٩٩ مليون و ٧٤٠٦٥ جنيه وجاء

بمعايير تقدير لجنة التقييم أن قيمة الأصول الثابتة لهذه الشركة بما فيها ما اشترته منها الشركة المساهمة كانت ٧٢٢٥٥ جنيهًا مع ملاحظة أن قيمة جيلة ما اشترته الشركة المساهمة من هذه الأصول حسيما هو ثابت في دفاتر الشركة المساهمة بلغ ٨٥٨ مليم و ١٢٨٩٠٠ جنيه أي أنه قد تجاوز قيمة الأصول الثابتة للشركة تحت التصفية ببلغ ٨٥٨ مليم و ٥٦٥٤٥ جنيه .

أما بالنسبة للشركة المساهمة فقد انتهت لجنة التقييم إلى تحديد رأس مالها في تاريخ تأسيسها ببلغ ٢٠ ألف جنيه وهو الترخيص المدفوع وقتذاك من رأس اسبال وزمته على عدد الأسهم ببلغت قيمة السهم ٢٥٠ مليا . وقد أوضحت لجنة التقييم في تقريرها أنه ظهر من الميزانيات اللاحقة للشركة أن سداد باقي رأس المال لم يتم الا في ١٩٦٢/١/٢٠ أي بعد الانقسام للقطاع العام .

وقد تم تقييم كل من الشركتين سلفتي الذكر دون ما اعتداد بالمعتد: المصادر ببيع بعض هذه الممتلكات للشركة المساهمة الجديدة باعتبار أن التقييم تم بأثر رجعي سابق على تاريخ البيع بل وعلى انشائها للشركة المساهمة ذاتها .

وقد لاحظت وزارة الاسكان أن الشريكين في شركة وشركاه أرادا أن ينضبا إلى القطاع العام للمقاولات بالكتيفات ولجهة الشركة ولكن في شكل قانوني جديد هو الشركة المساهمة التي تمسكها مع آخرين وكان لهما وللسنتين زوجتيهما حصص في رأس المال جميعه منه ، وانهما لجأ إلى النص في عقد التأسيس على أن رأس المال جميعه ٨٠ ألف جنيه نقدا وإلى تحرير عقد بيع الممتلكات بين الشركتين بقيمة حداها بالتكافؤ بقصد تفادي الأحكام الخاصة بتقييم الحصص العينية الواردة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الوقت ذاته حصل الشريكان على الشركة تحت التصفية على ثمن الممتلكات المبعة منها والتي دفعتها الشركة المساهمة واستخدامها هذا الثمن في سداد باقي رأس مال الشركة المساهمة في يوليو سنة ١٩٦٢ .

وأن إبرام عقد بيع مبيعات شركة التضامن الى الشركة المساهمة وتنفيذه تم في فترة الاثر الرجعي للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة ٥١٠ من القانون المدني تنص على أنه « إذا تعهد الشريك في الشركة بأن يقدم حصته فيها مبلغا من النقود ولم يقدم هذا المبلغ لزمته نواتجه من وقت استحقاقه من غير حاجة الى مطالبة قضائية أو اضرار وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء » .

وتقضى الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة « بأن تظل الاسهم اسمية الى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة » .

ومن حيث أن ملأ ما تقدم أن الشركاء يمتثلون بحسن نية للشركة يبقى قيمة الاسهم المكتب فيها ، وأن هذا الالتزام يظل قائما ولو باع المساهم الى آخر اسمه التي لم يوف كابل قيمتها والبيع لا يرفع عنه الالتزام لأنه مدين ولا يجوز قانونا تجديد الدين بتغيير المدين الا بموافقة الدائن وهو هنا الشركة وذلك بأن يتم التنازل عن السهم بالبيع في صفاتها .

ومن حيث أنه لم يحدث تصرف من الشركاء المساهمين في أسهمهم يرفع عنهم الالتزام بسداد باقي الاسهم ولا يغير من هذا النظر أن سداد باقي قيمة الاسهم قد تم خلال فترة الاثر الرجعي لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بالإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذي نص في المادة الاولى منه على ان « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون » كما نصت المادة الخامسة منه على أن يعمل به من تاريخ الصير بالقرارات رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ ، ذلك أن تأسيس الشركة ذاته قد تم خلال فترة الاثر الرجعي وما يصدق على باقي رأس المال يصدق على ربع رأسه

١٢- المال المدفوع وقت تأسيس الشركة ، ومؤدى الغشول بأن الشركاء قد أصبحوا دائنين للشركة بباقي قيمة رأس المال لسدادهم له خلال فترة الأثر الرجعى للتأميم أنهم دائنون للشركة أيضا بالمبلغ المدفوع وقت تأسيس الشركة لأن تأسيسها قد تم خلال الفترة ذاتها وهو الأمر الذى سيعدم أثر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ويخرج الشركة من نطاق التأميم نهائيا . وليس من أجل ذلك شرع الأثر الرجعى للتأميم اذ أن أساسه ما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من انه « كما تنقضى المادة الخامسة بسريته اعتبارا من ١٩٦١/٧/٢٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وذلك لما تبين من أن كثيرا من الشركات والمنشآت المشار إليها قد تصرفت فى بعض موجوداتها من المعداد والآلات بالبيع والرهن وما الى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية او منذ دخولها بجزء من نشاطها فى القطاع العام فى سبتمبر سنة ١٩٦١ بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ مع احتفاظها بباقي النشاط فى القطاع الخاص ولم يشرع الأثر الرجعى للتأميم لرد رأس مال الشركات المأمومة الذى سدد خلال فترة الأثر الرجعى .

أما القول بأن سداد باقى رأس مال الشركة قد تم فى يوليو سنة ١٩٦٢ بعد انضمامها للقطاع العام فهو قول لا يأت بجديد اذ الثابت من الطلب الذى تقدمت به شركة للمقاولات المسجلة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ للانضمام الى القطاع العام أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه وموالاته ٢٠ ألف جنيه نقدا و٦٠ ألف جنيه مبيعات وأدوات وآلات وأخشاب وورش وأن الشركة مقدمة الطلب ضمت الجهارز التنفيذى الخاص بشركة وشركاء (شركة تفصيلن تحت التصفية) وكذلك جزءا من مبيعات وأدوات الشركة المذكورة ، كما ثبت من التقرير الذى قدمه فى ١١/١١/١٩٦١ المشرف على الشركة من نتائج دراسته لمركز الشركة الفنى والمالى والإدارى تمهيدا لانضمامها الى القطاع العام أن رأس مال الشركة ٨٠ ألف جنيه دفع منه المساهمون نقدا ٢٠ ألف جنيه والباقي مبرارة عن الغيبة التقديرية لرسائل نقل

وبمبات للانشاء بمלוكة لشركة وشركاء وانتقلت ملكيتها الى شركة للمعاونات العامة بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦١/٩/٢٨ وستقوم الشركة المشترية باستلامها ابتداء من اول ديسمبر ١٩٦١ وحتى آخر مارس سنة ١٩٦٢ ، وقد خلص المشرف على الشركة الى ان راس المال المدفوع نقدا والمهمات التي ستؤول الى الشركة علاوة على تجهيزات الاداري والفنى والتنفيذى الذى سينقل اليها تدريجيا من شركة كل ذلك يدمم مركز الشركة ومن ثم اوصى بقبول طلب انضمامها للقطاع العام تاسيسا على ما تقدم .

ولا حجة في الاستناد الى نهائية قرار لجنة تقييم الشركة المساهمة بقوله ان هذا القرار انتهى الى تحديد راس مال الشركة يبلغ عشرين ألف جنيه وهو المبلغ المدفوع مقسما دون باقى راس مال الشركة الذى سدد بعد انضمام الشركة الى القطاع العام لان نهائية قرارات لجان التقييم ونقلا لما انتهت اليه الجمعية العمومية للتقييم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٧/٢/٨ انها تتعلق بتقدير التعويض الذى تلزمه الدولة بأدائه لاصحاب الشركة المؤبدة ، وقرار لجنة التقييم لا يرتب حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق استثناء حقه .

وعضلا عما تقدم فلتثبت من تسمى وقائع الموضوع وما ابنته وزارة الامكان ان سداد باقى قيمة راس مال الشركة المساهمة وقدره ١٠٠ ألف جنيه انما تم من حصيلة بيع المهمات والادوات الخاصة بشركة للمعاونات الى الشركة المساهمة وهى المهمات والادوات التى حظت فى تقويم الشركة البالغة بعد تأميمها ولم تدخل فى تقويم شركة للمعاونات العامة وهى الشركة المشترية اى انها لا زالت على ملك الشركة الاولى التى اثبت التقويم زيادة خصوصها على اصولها .

ويؤدى رد هذا المبلغ الى الشركاء فى الشركة المساهمة هو

حسابه لهم مرتين الأولى في شركة تحت التصفية والتي نص قانون التأمين على شمول تأميم هذه الشركة لورشة الطوب والنجارة والثانية في الشركة المساهمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية الشركاء في شركة للمعاملات الصلبة في المطالبة ببقاء رأس المال المسدد في الشركة المذكورة الا في حدود التمييز المقتدر لهم ومنعا لقرار لجنة التقييم وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ١٥/٢/١٨ — جلسة ١٠/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

حصص التأسيس في البنك العقاري المصري — ليست لها ، طبقا لنظامه الاساسي ، قيمة اسمية ولا تعتبر جزءا من اصول البنك — ليس لأصحابها صفة المساهمين ولا يعتبرون دائنين للبنك بقيمة حصصهم — تأميم البنك طبقا لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — يترتب عليه انتقال كل اصول وحقوق البنك الى الدولة وانقضاء حصص التأسيس — القانون المشار اليه لم ينص على تعويض أصحاب حصص التأسيس في جميع البنوك والشركات والمؤسسات الواردة في الجدول الملحق به — اثر ذلك : عدم استحقاق اصحاب حصص التأسيس في البنك العقاري المصري تعويضا عنها او نصيبا من ارباح البنك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٠٠ من النظام الاساسي للبنك العقاري المصري تقتضى بانشاء ٢٠٠ حصة تأسيس يخص لها جميعا طوال مدة

الشركة ١٥ في المائة من الأرباح السنوية وذلك دون أن يكون لأصحابها حق التدخل في أعمال الشركة . وأنه ليست لحصص التأسيس بآية حال نصيب في أصول الشركة أو في احتياطياتها .

وعلى ذلك فإن أصحاب حصص التأسيس في البنك العقاري وإن كانوا من المنتفعين بما يحقته البنك من أرباح حصول المساهمين على نسب منها مقابل أسهمهم فليست لهم صفة المساهمين ولا تعتبر هذه الحصص جزءا من أصول البنك ، كما أنه ليس لهذه الحصص قيمة اسمية ، ولئن كان يجري التعامل عليها في البورصة فإن تحديد السعر الذي يتم عليه التعامل يتوقف على نصيب هذه الحصص في الأرباح .

كما لا يعتبر أصحاب هذه الحصص دائنين للشركة بقيمة حصصهم إذ أن حقهم هو حق احتيالي متعلق بما عسى أن يحقته البنك من ربح وجودا وعدما .

وعلى ذلك ولما كتبت حصص التأسيس أنها كانت تشارك رأس المال الخاص في الربح فإن مقتضى انتقال ملكية البنك إلى الدولة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن تنتقل كل أصول وحقوق البنك إلى الدولة وتصبح وحدها صاحبة الحق في مائد نشاط البنك وتنقضي معها لذلك حصص التأسيس بتأميم البنك ولا يكون ثمة ما يدعمو الجمعية العمومية للبنك العقاري بعد تأميمه إلى أن تقرر إلغاء هذه الحصص وفقا لما تنقضي به المادة ١٠ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إذ لم يعد ثمة حصص تأسيس بعدد أن انقضت بالتأميم .

ومن حيث أن التعويض في حالة التأميم أنها يقرره ويحدده القانون الصادر به فإذا لم يتضمن القانون نصا يقرر لأصحاب هذه الحصص حقا في التعويض فائهم لا يستحقون قبل الدولة أي تعويض .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات

والمنشآت وقد أم في مادته الأولى جميع البنوك وشركات التأمين كما
أم جميع الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق له وحدد
التمويض المستحق لأصحابها بأن قضى في مادته الثانية بأن تتحول أسهم
الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات اسمية
على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ، ولم ينص على
أى تمويض لأصحاب حصص التأسيس على خلاف ما فعله القانون رقم
٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالية لتقانة السويس البحرية فان
أصحاب حصص التأسيس في جميع البنوك والشركات المولمة ومنهنا
البنك المقارى المصرى بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لا يستحقون
أى تمويض قبل الدولة بعد أن انتقضت هذه الحصص بالتأميم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى 'ن
مقتضى التأميم الكليل انقضاء حصص التأسيس وأن قانون التأميم هو
الذى يقدر التمويض ويبين كيفية تصديده وأن القانون ١١٧ لسنة
١٩٦١ لم يقرر أى تمويض تؤديه الدولة لأصحاب حصص التأسيس
في جميع البنوك والشركات والمنشآت الواردة في الجدول الملحق به وعلى
ذلك فان أصحاب حصص التأسيس في البنك المقارى المصرى
الذى ام بمقتضى هذا القانون لا يستحقون أى تمويض قبل الدولة كما
لا يستحقون أى أرباح مما يحققه هذا البنك .

(فتوى ١٦٢ - فى ١٦/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

عدم جواز استرداد الأرباح السابق صرفها الى الشركاء خلال
فترة التأميم الجزئى - التمويض من الشركات المولمة طبقا للقانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ يستحق اعتبارا من ١٠/٧/١٩٦١ ، تاريخ العمل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مع خصم الأرباح السابق صرفها خلال
فترة التأميم الجزئى من فوائد السندات المستحقة من ذات الفترة .

ملخص الفتوى :

انضمت شركة المشروعات الصناعية والهندسية الى القطاع العام بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٦٢ بنسبة ٥٠ ٪ من رأس مالها ، ثم أمت بالكليل بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وكان الأمضاء المؤسسون لهذه الشركة قد صرفوا ما يخصهم من الأرباح التي وزعت عن السنة المالية ١٩٦٢/٦١ ، قبل التأميم الكلي ، الا انهم قاموا بردها بعد ذلك بناء على طلب الشركة باعتبار انها (الشركة) قد آلت الى الدولة بحكم التأميم الكلي من ١٩٦١/٧/٢٠ ، تاريخ الصل بالقبول رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ولما كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انضمت بجلسة ١٩٧٠/١٢/٩ الى عدم جواز استرداد الأرباح التي صرفها السيد أحد الشركاء المساهمين بالشركة آنفة الذكر ، عن نصيبه في أسهم الشركة في الفترة من تاريخ تأميمها الجزئي الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، فمن ثم طالب هؤلاء الشركاء برد ما سبق صرفه اليهم من أرباح عن الفترة المشمل اليها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية قد أوضحت في مواها بجلسة ١٩٧٠/١٢/٩ سائلة الذكر أن الأرباح التي حصل عليها السيد / من نصيبه في أسهم الشركة فترة تأميمها الجزئي وهي الفترة من تاريخ هذا التأميم الى تاريخ نشر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أمم الشركة تأمينا كاملا ، هذه الأرباح تعتبر قد خالسا له ولا يحل للدولة استردادها منه لأنها كانت وقت قبضها مستحقة له قانونا . ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والعمل به بالرجوع من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ لأن المركز القانوني للسيد المذكور أقوى من الحائز حسن النية الذي اكتسب ما قبضه من أرباح طبقا لحكم المادة ٧٦٨ من القانون المدني حيث أن القانون الذي

أزال ملكيته للأسهم لم يكن قد صدر ولم يتصل بعلبه عند قبضه للأرباح الناتجة من هذه الأسهم .

وفي ضوء ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد الأرباح التي قبضها السيد المذكور من نصيبه في أسهم الشركة في الفترة من تاريخ تأميمها الجزئي الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتأميم الشركة تأمينا كاملا .

ومن حيث أن هذا النظر يصدق بالنسبة الى باقي الشركاء الذين قبضوا نصيبهم من الأرباح خلال فترة التأميم الجزئي ، فمن ثم يحق للشركاء المعروضة حالتهم المطالبة برد الأرباح التي سبق صرفها اليهم .

ومن حيث أنه بالنسبة لتحديد تاريخ استحقاق التصويف فإن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ نص على أن « تضاف الى الجداول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبنية بالجدول المرافق لهذا القانون » كما نص المادة الخمسة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بأن « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليم الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبنية في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » وتنص المادة الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى مسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ابتداء من ١/١/٦٨ مسنويا .. » .

ومن حيث انه لما كانت شركة المشروعات الصناعية والهندسية قد وردت ضمن الجدول المرافق لقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم % وأعمالا للأثر الرجعي المنصوص عليه في المادة الخمسة من هذا القانون %

يصبح رأس مال الشركة بالكابل مملوكا للدولة من ١٩٦١/٧/٢٠ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ويكون حق الشركاء قد تحول الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة اعتبارا من هذا التاريخ .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم ، يستحق التعميش المنصوص عليه في القانون لأصحاب أسهم الشركة المشار اليها اعتبارا من ١٩٦١/٧/٢٠ ، الا انه يضمن أن يخصم من مائة السندات ما سبق صرفه من أرباح الأسهم خلال فترة التأجيل وذلك حتى لا يجمع الشركاء بين ميزتي أرباح الأسهم وفوائد السندات مع ما في هذا الجمع من أضرار لهم بلا سبب على حساب الدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : أحقية الشركاء في شركة المشروعات الصناعية والهندسية في المطالبة برد الأرباح التي سبق صرفها اليهم خلال فترة التأجيل الجزئى .

ثانيا : أحقية الشركاء المذكورين في التعميش المنصوص عليه في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون من ١٩٦١/٧/٢٠ مع خصم الأرباح السابق صرفها خلال فترة التأجيل الجزئى من فوائد السندات المستحقة من ذات الفترة .

(ملف ٩/١/٧٩ - جلسة ١٠/٢٧/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الحد الأقصى لتجبة التعميش المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك أحكام القوانين بالتيسير النقدي - تسرى بالنسبة الى مالك أسهم الشركات والمؤسسات في تاريخ نفاذ

قوانين التأمين - اذا توفى مالك الأسهم المؤممة فى تاريخ لاحق لقوانين التأمين ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الاقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - يستوى فى ذلك ان تكون الوفاة سابقة او لاحقة لنفاذ هذا القانون - اذا كان لكل من المورث والوارث اسهم مؤممة - يطبق الحد الاقصى بالنسبة الى كل منهما على حدة - اثر ذلك : عدم امادة تطبيق الحد الاقصى اذا جاوز ما يملكه الوارث اصلا بالاضافة الى ما آل اليه باليراث هذا الحد ، سواء كانت وفاة المورث سابقة او لاحقة لنفاذ القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتحديد الحد الاقصى لقيمة التعويض المستحق لصاحب اسهم الشركات والمنشآت المؤممة عن هذه الاسهم وكذلك احكام القوانين الخاصة بالتفسير النقدي انها تسرى بالنسبة لمالك هذه الاسهم فى تاريخ نفاذ قوانين التأمين - واذا توفى مالك الاسهم المؤممة فى تاريخ لاحق لقوانين التأمين ينتقل الى ورثته مقدار التعويض المستحق للمورث بحده الاقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ سواء كانت وفاته سابقة او لاحقة لنفاذ هذا القانون - واذا كان لكل من المورث والوارث اسهم مؤممة - يتبد بالنسبة لكل منهما على حدة الحد الاقصى اذا جاوز ما يملكه الوارث - اصلا بالاضافة الى ما آل اليه باليراث الحد الاقصى المشار اليه - سواء كانت وفاة المورث سابقة او لاحقة لنفاذ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(متوى ١٣٧٣ - فى ١٢/٢١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن رؤوس أموال الشركات ، والمنشآت - تعجيله استهلاك السندات المعوض بها اصحاب

الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ فيما جاوز ١٥ ألف جنيه — نقل قيمة السندات فيما جاوز هذا القدر بدون مقابل الى الدولة من تاريخ الممل بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — بقاء هذه القيمة منقطة بما كانت تضمينه السندات من ديون على اصحابها — اثر هذا القانون على التصرفات الصادرة ببيع هذه السندات الى أحد البنوك دون أن يتم تسليمها حتى تاريخ صدوره — انقضاء الاتفاق بما استهلك من سندات واسترداد البنك ما اداه من ثمنها وبقاء الاتفاق فيما عدا ذلك .

ملخص القوى :

ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد محل استهلاك السندات المعوض بها اصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ولا تخلف مقومات القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من المقومات التي تضمنها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فان الاسهم والحصص الى آلت الى الدولة تنفيذا لقوانين التسليم المشار اليها قد استحق اصحابها سندات على الدولة بمقدارها ، وهذه السندات كانت قابلة للتداول وتحمل ما كانت الاسهم منقطة به من الحقوق المبنية ، وكان مقرر استهلاك تلك السندات في اجل معين بقيمتها الاسمية .

فيكون القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — كما سلف القول — قد محل استهلاك هذه السندات وبغير قيمة مما يعتبر نقلا لتلك القيمة من اصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتظل تلك القيمة منقطة بما كانت تضمينه السندات من ديون على اصحابها ، لانه الاصل العام الذي التزمته توانين التسليم حين نقلت التامينات التي كانت على الاسهم المؤممة الى السندات حتى تقتصر تدابير منع الاستغلال الراسمالي على اصحاب رؤوس الاموال وحدهم ، ولا تلحق آثارها دائتهم ممن لا يدخلون نطاق هذا الاستغلال ، ولا يجوز أن نلهم تدابير تصفيته على وجه يقر بحقوقهم ويعرض نشاطهم للتوقف ، واكثرهم من المصارف التي يقوم عليها مسرح النشاط الائتماني في البلاد .

وتطبيقا لذلك فإن الاتفاق بين الحارس العام على أموال الأشخاص الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وبنك الاسكندرية على بيع بعض سندات السادة المصدرة على الدولة ، يقتضى القانونين رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الى البنك المذكور قد تم فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ غائه يكون قد تعلق بذلك السندات ، وهى قائمة صالحة للتصرف بالبيع ، واذ لم يتم تسليم السندات الى البنك حتى صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بقصر حق أصحاب الشركات على مقدار معين من سندات الدولة فإن ما جاوز هذا المقدار من السندات محل الاتفاق المثار اليه يعتبر كالمستهلك ويستحيل اعطاؤه للبنك المشتري ، وينتسج تبعا لذلك اتفاق الحارس العام وبنك الاسكندرية بما استهلك من السندات ويسترد البنك ما اداءه من ثمن تلك السندات المستهلكة وان بقى الاتفاق قائما فى شأن السندات التى تصدر فعلا للسادة البائعين .

(يتاوى ٢٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ - فى ١٦/٢/١٩٦٥)

قائمة رقم (٢٥)

المبدأ :

الخاضعين للحراسة ممن يملكون اسهما آلت الى الدولة يقتضى احكام القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعمسون من كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بغائدة ٤٪ سنويا حتى ١٩٦٤/٢/٢٤ .

ملخص الفتوى :

القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قضت بتأميم بعض الشركات والمنشآت وساهمة الحكومة فى بعضها الآخر مع تمويش اصحاب اسهم تلك الشركات والمنشآت من كامل قيمة اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بغائدة ٤٪ سنويا كما أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الممول به اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٤ - وضع لهذا التمويش حدا أقصى قصزده ١٥ ألف جنيهه يؤدى بسندات على الدولة بغائدة ٤٪ سنويا .

مؤدى ذلك أن الخاضعين للحراسة ممن يملكون أسهما ألت الى الدولة بمقتضى احكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة أسهمهم بسندات اسمية على الدولة بمقابلة ٤٪ سنوياً حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ لم يقتصر تعويضهم على ما قيمته ١٥ ألف جنيه ابتداء من هذا التاريخ بذات القاعدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على احقية المروضة حالتيها فوائد سندات التأميم عن كامل قيمة أسهمها المؤبقة حتى ١٩٦٤/٣/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٣/٢/٣٠ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤبقة - تعجيله استهلاك السندات الموضوعة لأصحاب أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت بغير قيمة - فحول السندات المشار إليها في الضمان العام لهؤلاء حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - انتقال ملكيتها الى الدولة محملة بما يقلها من الحقوق العينية التابعة القابلة فى تاريخ العمل بهذا القانون - اثر ذلك شمول الخصم من قيمة تلك السندات الضرائب المستحقة على ملكيتها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور - لا يشترط لخصم الضرائب من السندات المشار إليها أن تكون المصلحة قد وقعت الحجز بها على السندات المذكورة قبل ايلولتها الى الدولة .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية للقسمى الاستشارى للفتوى والتشريع أن أفتت بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥ بأن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد عمل استهلاك السندات الموضوعة لأصحاب أسهم

ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية بغير قيمة ، ويعتبر ذلك نقلا لطلب القيمة من أصحابها إلى الدولة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ومن مقتضى ذلك أن هذه السندات كانت داخلة في الضمان العام لأصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ؛ وينبغي على ذلك أن هذه السندات عندما تنتقل ملكيتها إلى الدولة تخرج من ملكية صاحبها محلة بها بقسطها من الحقوق العينية التبعية العامة عند نقل ملكية هذه السندات إلى الدولة أي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلا يقتصر الخصم من قيمة السندات التي آلت إلى الدولة بلا مقابل طبعا لقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ على الضرائب المستحقة حتى تاريخ التأميم بل يشمل الضرائب المستحقة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لما لهذه الضرائب من امتياز علم يقبل تلك السندات حتى تاريخ إيلوئتها إلى الدولة دون يقابل بالقياسون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه وإن كان مقتضى الحجز منع المحجوز عليه من التصرف في المال المحجوز تصرفا يضر بالمحجز ، إلا أن الحجز بذاته لا يمنع المحجز امتيازاً على غيره من الدائنين ولذا فإنه يجوز لدائني المحجوز عليه ولو كانت ديونهم قد نشأت بعد الحجز ولما كان مستغرباً أن يحجزوا على ما سبق الحجز عليه من أموال المدين وإن يشاركوا المحجز الأول فيها ، فالمحجز بذاته ليس نوعاً من الضمان أو التأمين وإنما هو إجراء من إجراءات التنفيذ يسلكه الدائن للوصول إلى بيع الأموال المحجوز عليها واستيفاء حقه منها ، فليس بالمحجز يتحقق الضمان ، وإنما الضمان مستمد من نص القانون المقرر لامتياز الحكومة بالنسبة للضرائب ، وعلى ذلك فلا يشترط لخصم الضرائب المستحقة على أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة من قيمة السندات التي آلت إلى الدولة دون مقابل أن تكون المصلحة قد وقعت الحجز بها على السندات المذكورة قبل إيلوئتها إلى الدولة بل يكفي

فى ذلك الابتياز الصام المقرر لهذه الضرائب بنص القانون لامتبارها
مطلقة بحق مبنى تسمى ينتقل معها عند خروجها من ذمة صاحبها الى
ملكية الدولة .

(فتوى ١١٥٩ — فى ١٢/٢٠/١٩٦٩)

قائمة رقم (٢٧)

المبدأ :

سندات التأمين — استهلاكها — القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .
المشار اليه — تمجيله استهلاك السندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه
بغير قيمة خروجها عن ملكية صاحبها محملة بما يتلقاها من الحقوق
العينية التسمية — مقتضى ذلك — فتح اعتماد لتطهير هذه السندات
التي انتقلت ملكيتها الى الدولة من الديون الممتازة التي تتلقاها وفى حدود
ما آل الى الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

ملخص الفتوى :

أن السندات الصادرة طبقاً لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ هى سندات على الدولة لمدة خمس عشرة
سنة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات
كلها أو جزئياً بالقيمة الاسمية ، وما دام أنه كان مقرراً استهلاك
السندات المذكورة فى أجل معين بقيمتها الاسمية وما كان سيحدث
عند استهلاك هذه السندات هو ادراج اعتماد فى الميزانية العامة
بالقيمة الاسمية للسندات المستهلكة ، واذا ذهبت فتوى الجمعية
المعمية الى أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك
السندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه بغير قيمة وأنها تخرج عن ملكية
صاحبها محملة بما يتلقاها من الحقوق العينية التابعة المقررة فان ذلك
يقتضى بطبيعة الحال فتح اعتماد لتطهير هذه السندات التي انتقلت
ملكيتها الى الدولة من الديون الممتازة التي تتلقاها وفى حدود ما آل الى
الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

١ - ان الخصم من قيمة السندات التى آلت الى الدولة بلا مقابل طبقا للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ لا يقتصر على الضرائب المستحقة حتى تاريخ التأميم بل تشمل الضرائب المستحقة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ وذلك لما لهذه الضرائب من امتياز عام يتقبل تلك السندات حتى تاريخ ايلولتها الى الدولة دون مقابل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - لا يشترط الخصم الضرائب المستحقة على اصحاب الأسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت المؤمنة من قيمة السندات التى آلت الى الدولة بشرى مقابل ان تكون المصلحة قد وقعت العجز به على السندات المذكورة قبل ايلولتها الى الدولة ، وانما يكفى فى ذلك الامتياز العام المقرر لهذه الضرائب بنص القانون لاعتبارها مقالة بحق مبنى يتمى ينتقل معها عند خروجها من ذمة صاحبها الى ذمة الدولة .

٣ - يقتضى الأمر فتح اعتماد فى الميزانية العامة لتطوير السندات التى انتقلت ملكيتها الى الدولة من الديون المنزلة التى تنقلها وفى حدود ما آل الى الدولة دون مقابل من السندات المذكورة .

(فتوى ١١٥٩ - فى ١٢/٢٠ / ١٩٦٩)

تطبيق :

حكمت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٨ لسنة ١ ق « دستورية » بجلسة ١٩٨٣/٢/٥ بأن التأميم الحاصل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت قد استهدف المصالح العام ، وتم مقابل تعويض ، ولم ينطو على مصادرة الملكية الخاصة . وقالت المحكمة فى تفصيل ذلك ان القرار يقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت يمد ان نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة

البحرية ، حرص في مادته الثالثة على تعويض أصحاب المشروعات المؤمنة وبين كيفية أداء التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤمنة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة . . » كما ألغى المشرع في الفقرة الإيضاحية للكتاب عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تفيهاها من إصداره فأشار الى أن الهدف من التأمين هو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيهها مؤثرا ومفيدا لخطة القومية بما يكفل المضي بها قدما نحو الأهداف المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المالية اللازمة لها - دون ترك امثاتها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تملها بمصالحه الخاصة وفيذلك بما قد يقيم العثرات امام خطة القومية ، لما كان ذلك ، فإن ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ غفى بتأميم الشركة المملوكة لهم لم يستهدف المصالح العام وان تأميمها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة لللكية الخاصة التي كفلها الدستور يكون غير مسديد .

التصنيف الرابع

أثار التناهي

الفرع الأول

بندى التزام القولة بالفيون المستحقة على الملتزم السابق

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة - الضرائب المستحقة على
المعارات المبنية المملوكة للملتزمين السابقين والتي آلت الى المؤسسة
المذكورة - لا يجوز التزام المؤسسة بتسديدها .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة لمسئولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة من
سداد الفيزية على المعارات المبنية المستحقة على الملتزمين الذين
اسقطت التزاماتهم بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وعلى شركة ترام
القاهرة بأنه لما كانت المبالغ المستحقة للقرانة المملة كالفرائض
والرسوم أيا كان نوعها لها امتياز على أموال المدين بقتضى القوانين
الخاصة بها وفقا للشروط المنصوص عليها فى هذه القوانين .

وقد ورد هذا الحق العيى البعى فى المادة ١١٣٩ حيث تنص على
ان المبالغ المستحقة للقرانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى
من أى نوع كان يكتنون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر
الصادرة فى هذا الشأن .

وتستوى هذه المبالغ من ثمن الاموال المقتلة بهذا الامتناع فى أية تيز

كلفت قبيل أى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى مداد
المصرونات القفسائية .

وقد جاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على
المعارات المبينة بنص فى المادة ٢٧ على أن « للحكومة فيما يختص
بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الايجار والايراد الخاص بالمعارات
المبينة والأراضى الغشاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة ، وعلى المباني
والأراضى المقامة عليها او الملحقة بها ، سواء كانت هذه الأراضى ملكا
لأصحاب المباني او لغيرهم » وواضح من هذا النص أن محل امتياز
ضريبة المباني هو التاجر والايراد الخاص بالمعارات المبينة والأراضى
الغشاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة وكذلك المباني والأراضى
الملحقة عليها او الملحقة بها .

وبحيث أن المعارات التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين الذين
انتهتت التزاماتهم بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ والمعارات التى كانت
مملوكة لشركة ترام القاهرة كانت مستحقة عليها ضريبة مباني . فان هذه
الضريبة يكون لها امتياز على الايجار والايراد الخاص بالمعارات المذكورة.
وامتياز على المعارات ذاتها .

ومن حيث أن المعارات المذكورة انتقلت ملكيتها الى مؤسسة النقل
العالم لمدينة القاهرة بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥
لسنة ١٩٦٠ التى تنص على أن تؤول الى مؤسسة النقل العالم لمدينة
القاهرة كاتبة موجودات برائق النقل العالم للركاب بالسيارات المشار
التيها (المادة السابعة وكافة المنشآت والموجودات المرتبطة والمكحلة
والخدمة لها) .

كما آلت المعارات التى كانت مملوكة لشركة ترام القاهرة الى
مؤسسة النقل العالم لمدينة القاهرة بمقتضى المادة الثانية من القانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام
القاهرة حيث يجرى نصها كالتى : « تؤول الى مؤسسة النقل العالم
لمدينة القاهرة كاتبة منشآت الرقيق المشار اليه وكذلك الاموال المرتبطة
بالمكحلة والخدمة له وتؤول الى مؤسسة النقل العالم ادارته » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالإقليم المصرى تسمى - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموال عامة ويكون مقرها بمدينة القاهرة ، وينبئ على ذلك أن أوال الملتزمين السابقين فقدت صفتها الخاصة بمجرد إيلولتها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وأصبحت أموالا عامة .

ولما كانت الأموال العامة لا يجوز التنفيذ عليها بالحجز أو البيع أو بأى طريق آخر من طرق التنفيذ ومن ثم لا يمكن أن تكون محلا لحق امتياز أو غيره من الحقوق المعينة .

لذلك فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا تكون مسئولة عن سداد ضريبة الجاني المستحقة على العقارات التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين وآلت اليها .

(فتوى ٢٨ - مى ١٩٦٤/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة - إيلولة مرافق النقل
للجنة بمدينة القاهرة إليها - مطالبتها بتسديد ضريبة الجاني
المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتستلجها المؤسسة
المشار إليها - عدم مسئولية هذه المؤسسة إلا بقدر الأجر المستحق
عليها وبالشروط وفى الحدود القصوى عليها فى المادة ٢٦ من القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومنها الإخطار .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة للضريبة على العقارات المبنية المستحقة على

عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين ومتناجزها مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة ، ولما كان الملتزم بإداء هذه الضرائب متأخرا هو مالك العقار أو المنفع به وهذان الشخصان هما اللذان يتوجه إليهما التضرع خطابه من أكثر من موضع في القانون باعتبار أنهما الملتزمان بإداء الضريبة أما مستأجر العقار فإنه لا يكون مسئولاً عن أداء هذه الضريبة إلا في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن « يكون المستأجر مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بقدر الأجر المستحق عليهم بعد إخطارهم بطلب موثق عليه بقلم ومسئول بذلك وبغير حاجة إلى إجراءات أخرى وتحتزم سنائهم تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم اليهم كإمتثال من الملك .

وأداء الأجرة نمجلا من المستأجر لا يعفيه من قسائه مع الملك في أداء الضريبة المطلوبة فيما زاد على أجرة ثلاثة أشهر بقرط أن يكون الأداء بموجب مخالصة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة . . » .

وبناء على ذلك فإن مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة لا تكون مسئولة من أداء الضريبة المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتقوم المؤسسة باستجراها الا بقدر الأجر المستحق عليها بالشروط والحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ السابق ذكرها .

(لغوى ٢٨٥ — في ١٩٦٤/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٠)

نصها :

الزام الممول بتقديم اقرار بربانته أو ايزالائه في ميعاد معين وإيداء الضريبة المستحقة من واقع اقراره في الميعاد المذكور — هذا الأداء يعتبر أداء مؤقتا لكن الضريبة التي حين تحديد قيمتها ترتبطها بغرامة نهائية

وتعتمد يصبح ما اداء الممول مؤقفا وفاء صفيها بنين الضريبة - لا يحق للممول الرجوع عن هذا الوفاء والاطالبة بتخصم قيمة الضرائب المستحقة من قيمة السندات التي آلت للدولة طبقا لقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ كما افقت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ نص في مادته الاولى على ان « جميع اسهم ورؤوس اموال الشركات والمنشآت التي آلت الى الدولة ملكيتها وفقا لاحكام القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها ، يعوض صاحبها عن مجموع ما يملكه من اسهم ورؤوس اموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجبالي قدره خمسة عشر الف جنيهه ما لم يكن مجموع ما يملكه فيها اقل من ذلك فيمنوع من مقدار هذا المجموع » . ونصت المادة الثانية منه على ان « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لاحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية اسهم ورؤوس اموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » .

ومن حيث ان القانون المثنى ينص في الفقرة الاولى من المادة ٩٧٨ منه على ان « يكسب الحائز ما يكتسبه من ثمار مادام حسن النية » وتضمن الفقرة الاولى من المادة ٩٦٥ منه على ان « يمد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل انه يفتدى على حق الغير الا اذا كان هذا الجهل ناشئا عن خطأ جسيم » .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ان انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٥ الى ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد جعل استهلاك السندات المعوض بها اصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بالقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وبغير قيمة مما يعتبر نقلا لتلك القيمة من اصحابها الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون المذكور وتظل تلك القيمة متعلقة بها كانت تضمه المستندات من ذيؤن على اصحابها لانه الاصل العام الذي التزمه

قوانين التأمين حين نقلت التأمينات التي كانت على الأسهم المؤمنة الى السندات حتى تقتصر تدابير منع الاستغلال الراسمالي على اصحاب رؤوس الاموال وخدمهم ولا تلحق آثارها دائئتهم من لا يدخلون نطاق هذا الاستغلال ، وانه تطبيقا لذلك تخصص قيمة الفرائب المستحقة من قيمة السندات التي آلت للدولة بما للفرائب من امتياز عليها يلحقها حين تنتقل من ذمة المولين .

ومن حيث أن قوانين الفرائب توجب في بعض الأحيان أن يتقدم المول باترار بأربله او ايزاداته في ميعاد معين وتلزمه بأداء الضريبة المستحقة من واقع اقراره في الميعاد المذكور وهذا الأداء من واقع الاقرار يعتبر اداء مؤقتا لدين الضريبة الى حين تحديد قيمتها وربطها بصفة نهائية وحينئذ يلتزم المول بأداء ما يكون هناك من فرق بين ما اداء مؤقتا وبين ما ربط عليه نهائيا وحينئذ أيضا يصبح ما اداء المول مؤقتا وفاء صحيحا بدين الضريبة يترتب انقضاء هذا الدين في ذمته خاصة وأن هذا الدين ينشأ بتحقيق الواقعة المنشئة له قانونا أما الربط الذي تجريه مصلحة الفرائب فلا ينشئ الضريبة وانما يحدد قيمتها الواجبة الأداء ، ومن ثم فانه متى كان المول في الحالة المعروضة قد وفى بدين الضريبة وفاء صحيحا فلا يحق له الرجوع من هذا الوفاء اذا استبان له ان هناك طريقا آخر لهذا الوفاء وهو الذي كشفت عنه مقوى الجمعية العمومية السالف الإشارة اليها يضاهي الى ذلك أن الوفاء الصحيح بدين الضريبة يجرى هذا الدين من مصلحة الضريبة ومن حق الاضمار المقرر له ويصبح ديننا لدينا في ذمة الدولة لا يجوز استرداده الا عن طريق دموى رد غير المستحق ومن ثم فانه لا يعتبر من الديون المضمونة التي ارثت الجمعية العمومية خصم قيمتها من المسندات .

(ملوى ١ - في ١٩٧١/١/٢)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

بؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة - بطولة مرافق النقل

الرّ ذلك - عدم جواز مسامحتها عن المبالغ المستحقة عليهم بسببها
المؤممة بمدينة القاهرة إليها - لا يجعلها خلفا للمتزمين السابقين -
مقنود الالتزام كالأتاوات والقرامات .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة لمسئولية مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة من .
اداء المبالغ المستحقة على المتزمين السابقين ، فان الجمعية العمومية
للنظم الاستشارى للفتوى والتشريع قد عرضت بجلستها المنعقدة
فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ لبيان ما اذا كانت مؤسسة النقل العام
لخدمة القاهرة تعتبر خلفا للمتزم السابق وانتهت الجمعية
العمومية الى أن المؤسسة لا تعتبر خلفا للمتزم المنكسور حيث استبين
لها أن الاصل أن الدولة هى المكلفة بإدارة المرافق العامة ماذا ما رأت .
أن تمهد الى غيرها أمر التيسار بمرق ما ، لم يخرج المتزم من ادارته من
أن يكون معاون لها ونائبها عنها فى أمر هو اخص بخصائصها وهذه
الأتاة لا تعتبر تنازلا أو تخليا من الدولة عن المرق العام بل يجوز لها من .
اى وقت استرداد المرق .

ومن حيث أنه اذا ما استردت الدولة المرق مائة يسود اليها لتديره .
بالطريق المباشر ومن ثم فانها لا تعتبر خلفا للمتزم السابق ويترتب على
ما تقدم الا تكون الجهة مانحة الالتزام مسئولة الا عن الوفاء بالتزاماتها
خلال الفترة التالية لاسقاط الالتزام دون الامساء الأخرى التى كانت .
على مائت المتزم السابق .

وقد قضيت محكمة النقض بذات المبدأ بجلستها المنعقدة فى ٣٠ من .
مايو سنة ١٩٥٧ (فى الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ قضائية) .

وينبئ على ما تقدم أن مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة
لا تعتبر خلفا للمتزمين السابقين ومن ثم فهي لا تكون مسئولة عن
اداء المبالغ المستحقة على هؤلاء المتزمين بسبب مقنود الالتزام
كالأتاوات والقرامات .

مادة رقم (٤٢)

المبدأ :

تأميم شركة النصر للجبلي والانشاءات (إيجيكو) بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ اعتبروا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ - اعتبار الشركة مؤمنة من هذا التاريخ - اثر ذلك : عدم مسؤولية الشركة من الرصيد المدين للحساب الجاري السابق على التاريخ المشار اليه ادى البنك الاهلي المصري الا في حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة وحقوقها في هذا التاريخ - مسؤوليتها عن كابل الرصيد المدين الذي نشأ بعد التاريخ المشار اليه - طيلة التحكيم المتضمن فيها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، هي المختصة بنظر ما يقوم من نزاع بين المؤسسة المشرفة على الشركة وبين البنك في هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ باضائة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجبلي المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد نص في مادته الاولى على ان تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وقد تضمن هذا الجدول شركة النصر للجبلي والانشاءات (إيجيكو) . وتضمن هذا القانون في المادة الخامسة على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ولما كانت المادتان الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت معدلا بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تقضيان بأن تظل الشركات والبنوك المشار اليها في المادة الاولى محظطة فيشكلها القانوني منذ

صدور هذا القانون ، وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشغلة اليها في مزاولة نشاطها دون ان تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة. الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم وتكون اموال اصحاب الشركات والمنشآت المشغلة اليها في الفترتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة و اموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة عن اصول هذه الشركات والمنشآت وان يكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال وقد نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ على العمل بأحكامه من تاريخ نشره وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات ومنشآت المقاولات الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت اذ اضاف شركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بإضافة الذكر ونص على العمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور أى من ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فان مؤدى ذلك اعتبار هذه الشركة مؤمنة من ذلك التاريخ ولا تسأل الدولة عن التزاماتها الا في حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وعلى ذلك فان الشركة لا تسأل من الرصيد المدين للحساب الجارى لشركة النصر للمباني والانشاءات (ايجيكو) السابقة على تاريخ التأميم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ لدى البنك الاهلى المصرى الا في حدود ما آل الى الدولة من اموالها وحقوقها في ذلك التاريخ ، على ان الشركة تنضم بكامل الرصيد المدين الذي نشأ في تاريخ حال التأميم في ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

وبالنسبة للخطاب رقم ١٢٧٩ الصادر من المؤسسة المصرية للصيانة للمقاولات والانشاءات الى البنك الاهلى المصرى بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ فانه يضمن التزامات الشركة المذكورة في الحدود المتعينة طالما كان هذا الخطاب لازال ساريا .

على انه اذا قام نزاع بين البنك وبين المؤسسة او الشركة في هذا

الخصوص فان هيئت التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام في المختصة دون غيرها ينظره .

(نئوى ١٥٢ — في ١٣/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٢)

٧-بدا :

الاحكام الصادرة ضد الممثل القانوني لشركة قبل تاييمها والتي حازت هجبة الامر المقض به — وجوب تنفيذها في حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة المؤممة وحقوقها في تاريخ التاييم تطبيقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وبمراعاة ما للديون الممتازة من اولوية — الحكم الصادر بالتصديق على عقد صلح مبرم مع الممثل القانوني السابق للشركة بمد ان زالت عنه هذه الصفة — لا هجبة له على الشركة بمد تاييمها — اسلمى ذلك : عدم توقيع رئيس مجلس الادارة الجديد للشركة ، الذي اصبح وحده الممثل القانوني لها ، على هذا العقد — لصاحب الشأن في عقد الصلح مطالبة الشركة بالديون موضوع الصلح في حدود ما آل الى الدولة من اموال الشركة وحقوقها في تاريخ التاييم — للشركة المؤممة مناقشة هذه الديون أصلا ومقدارا ، ولصاحب الشأن المطالبة بها قضاء .

٧-خصم النئوى :

ان الاحكام الصادرة لصالح السيد/ أحد العاملين السابقين بشركة اتوبيس النئوية ، وقد فصلته الشركة قبل تاييمها في :

١ - حكم محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٧ في القضية رقم ٦٢١٧ لسنة ١٩٥٩ والقاضي بوقف تنفيذ قرار فصله والزام شركة اتوبيس المتوفاة بإداء أجره بواقع ٢٠٠ جنيه شهريا اعتبارا من ١٩٥٩/١١/٦ تاريخ فصله .

٢ - الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٠ ميل على القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢١ والقاضي بالزام السيد / (الممثل القانوني للشركة) والحارس الإداري على مرفق نقل الركاب بالمتوفاة بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه للسيد / (العامل المتصل) .

ولقد تأيد هذا الحكم استئنافيا ضد (الممثل القانوني للشركة) بموجب حكم محكمة الاستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٧٧ قضائية الصادر بتاريخ ١٩٦١/٥/٢١ . وهذه الأحكام قد صمرت ضد الممثل القانوني لشركة اتوبيس المتوفاة وقد حازت الأحكام المذكورة حجية الأمر المقضي به مما يضمن معه تنفيذها ، وذلك في حدود ما آل إلى الدولة من أموال الشركة المؤبقة وحقوقها من تاريخ التسليم ، وذلك عملا بما تنص به المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ . وذلك مع مراعاة ما للديون المتأخرة من أولوية .

٣ - الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢١٤١ لسنة ٧٧ قضائية بالتصديق على عقد الصلح المبرم بين السيد (العامل المتصل) وبين السيد (الممثل القانوني السابق للشركة) بعد أن زالت الصفة القانونية من هذا الأخير باعتباره الممثل القانوني للشركة ، والتي شكل مجلس إدارة جديدة لإدارتها بعد تأميمها ، وبعد أن أصبح رئيس مجلس الإدارة الجديدة هو وحده دون غيره الممثل القانوني للشركة ، وما دام أنه لم يوقع على هذا العقد فلا حجية له على الشركة إلا أنه نظرا لأن المطالبات التي كانت موضوع الدعوى التي انتهت صلحا تعتبر ديونا على الشركة المؤبقة يجوز لمصاحب الشأن أن يطالب بها الشركة بعد تأميمها في حدود ما آل إلى الدولة من حقوقها وأموالها وذلك تطبيقا لما تنص به المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، فمن نازعت هذه الشركة في

استجاني هذه المطالبات بوصف أنها ديون على الشركة أصلاً أو مقداراً
فإن لم يجب الثبأن أن يطالب بها قضاة شأنه بى ذلك شأن أى
دائن يدين أو رده لجنة التقييم فى قرارها أو أغفلته .

(فتوى ١٠٢ - فى ١٩٦٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

الحساب الجارى الذى يفتحه أحد الشركاء فى شركة
الأشخاص لصالح الشركة - يعد ديناً على الشركة يلتزم بإدائه عند
تأجيل الشركة تأجيلاً كاملاً - لا تسال الدولة عن رصيد الحساب الجارى
للشريك الا فى حدود ما آل اليها من حقوق وأموال الشركة فى تاريخ
التأجيل ، ومع مراعاة ما للدين الممتازة من أولوية .

بمخص التنبؤي :

من حيث أن المادة ٥٢ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الرابعة
على تسع الشركات التجارية بشخصية اعتبارية ، وربت المادة ٥٣
منه فى فقرتها الثانية النتائج التى تترتب على ذلك ومنها أن الشخص
الاعتبارى يتدفع بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء ،
وبعبارة أخرى فإن الانفصال تام بين الذمة المالية للشركاء والذمة
المالية للشركة فلكل من المدينين كيان قائم بذاته ووجود مستقل .

ومن حيث أنه ينبئ على ما تستخدم أن الحساب الجارى الذى
يفتحه أحد الشركاء فى شركات الأشخاص لصالح الشركة ، يعد
ديناً على الشركة يلتزم بإدائه عند تصفية الحساب .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت تنص على أنه
يجب أن يتخذ كل من الشركات والمنشآت المبيئة فى الجدول المرافق لهذا
القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات

العجلة التي يصدر بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ولقد ورد اسم شركة بالجدول المرافق لهذا القانون وقد أضيفت الشركة المذكورة بعد ذلك الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بناء على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ وذلك اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية اى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ معدلاً بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن لا تسال الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى الا على حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها في الفترتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

ومن حيث أنه بينى على ما تقسم أن شركة بعد أن امتت تأميمها كاملاً فإن الدولة تسال عن التزامات هذه الشركة ، ومن بينها أرصدة الحسابات الجارية الدائنة لبعض الشركاء في الشركات المذكورة قبل التأميم وذلك في حدود ما آل الى الدولة من حقوقها وأموالها في التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ اى من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن المادة ٢٣٤ من القانون الخنى تنص على أن « أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وجميع الدائنين مضمونون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقسم طبقاً للقانون » .

ومن ثم فإن الشركاء أصحاب الحسابات الجارية الدائنة في شركة : يحق لهم المطالبة برصيدهم الدائن في حدود ما آل الى

الدولة من حقوق وأموال الشركة المذكورة منذ تأميمها ، وسبع مراعاة
ما للديون الممتازة من أولوية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن لشركات الأشخاص شخصية
معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء ويترتب على ذلك أن رصيد الحساب
الجارى الذى يفتحه أحد الشركاء لصالح الشركة يعتبر ديناً عليها تلتزم
الشركة بإدائه عند تصفية الحساب ولا يغير من هذا الوضع تأميم
الشركة ، غير أن الدولة لا تسال عن هذا الرصيد الا بمقدار ما آل اليها
من أموال الشركة وحقوقها فى تليخ التأميم ومع مراعاة ما للديون الممتازة
من أولوية .

(تسوى ٩٧ على ١٩٦٧/٢/١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت —
حق دائى الشركات والمنشآت المؤبقة فى استيفاء ديونهم من الأموال
الخاصة بأصحاب هذه الشركات والمنشآت وأموال زوجاتهم وأولادهم —
تقرير حق امتياز على أموالهم جميعاً لصالح هؤلاء الدائنين لا يستتبع
تقرير حق امتياز على أموالهم جميعاً لصالح هؤلاء الدائنين لا يستتبع
القانونية لاستيفاء حقوقها — أساس ذلك ، أن تقرير الضمان
انفصافاً أو بحكم القانون لا يستتبع المنع من التصرف فى هذه
الأموال .

ملخص الحكم :

وان كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ .
بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد منحت دائى الشركات والمنشآت
المؤبقة التى لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على
تداولها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت غير متخذة شكل شركات

المساهمة والتي زادت خصومها على أصولها ، الحق في استيفاء ديونهم من الأموال الخاصة بأصحاب هذه الشركات والمنشآت ، وأموال زوجاتهم ، وأولادهم ، مع تقرير حق امتياز على أموالهم جميعا لصالح هؤلاء الدائنين غير أن ذلك لا يستتبع منع المدينين من التصرف في أموالهم ، ما دامت الجهات الدائنة لم تتخذ الإجراءات القانونية لاستيفاء حقوقها ، ذلك لأن تقرير الضمان سواء كان اتفاقيا أو بحكم القانون لا يستتبع المنع من التصرف في هذه الأموال .

(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تأميم احدى الشركات جزئيا بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها في ١٩٦٢/٢/٨ ثم تأميمها بالكامل في ١٩٦٤/٢/٨ وذلك بأثر رجعي يرتد الى ١٩٦١/٧/٢٠ - حصول أحد المساهمين على نصيبه في أسهم الشركة فترة تأميمها الجزئي - هذه الأرباح تمتد حقا خالصا له ولا يجوز للقوة استردادها منه .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة للأرباح التي حصل عليها المهندس/ عن نصيبه في أسهم الشركة فترة تأميمها الجزئي وهي الفترة من تاريخ هذا التأميم الى تاريخ نشر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي لم الشركة تأميمها كاملا ، فان هذه الأرباح تعتبر حقا خالصا له ولا يحق للحولة استردادها منه ، لأنها كانت وقت قبضتها مستحقة له فاقبضها ، ولا يفر من ذلك صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والعمل به بأثر رجعي من ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ ، لأن المركز القانوني للسيد المهندس أقوى من مركز المائز حسن النية الذي يكسب ما يقبضه من ثمار طبقا لحكم المادة ٩٧٨ من القانون المدني ، حيث أن القانون الذي أزال ملكية المهندس المذكور لاسمهم لم يكن قد صدر ولم يتصل بطلبه عند قبضه للأرباح الناتجة من هذه الأسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية السيد المهندس
... الى المطالبة باسترداد الضرائب التى دفعها وتسويبتها
من السندات الزائدة على ١٥ ألف جنيه ، وعدم جواز استرداد الأرباح
التي دفعها المهندس المذكور من نصيبه في أسهم الشركة في الفترة
من تاريخ تأميمها الجزئي الى تاريخ صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .
يتكلم للشركة تأميمها كاملا .

(ملف ٦/١/٢٩ - جلسة ١٩٧٠/٢/٩)

قاعدة رقم (٤٧)

المادة :

التأميم الذى تضمنته القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ -
أثّره في نقل ملكية الأسهم لا يختلف عن أثر البيع الجبرى - اعتبار أسهم
هذه الشركات ، بيعت جبرا عن المساهمين الى الدولة مقابل ثمن اخذ
صورة تعويض يحدد وفقا لسعر اقبال البورصة في حالة تداول الاسهم
او وفقا للقيمة الحقيقية للأسهم ان لم تكن الاسهم متداولة في البورصة .

ملخص الفتوى :

ان الأثر المترتب على التأميم الذى تضمنته القوانين أرقام ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ هو نقل ملكية أسهم الشركات التى تناولتها
هذه القوانين ، فآثره في هذا الخصوص لا يختلف عن أثر البيع
الجبرى ، فكان أسهم هذه الشركات قد بيعت جبرا عن المساهمين
الى الدولة في مقابل ثمن اخذ صورة تعويض يحدد وفقا لسعر اقبال
البورصة اذا كانت الأسهم متداولة فيها ، او وفقا للقيمة الحقيقية
للأسهم اذا لم تكن متداولة ، وذلك على النحو الذى نصت عليه تلك
القوانين .

(مقوى ٦٨٩ - في ١٩٦٤/٨/٤)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

حق المساهم في ربح سهمه يثبت بتصديق الجمعية العمومية على توزيع الربح - نقل ملكية الأسهم الى الدولة بالتأميم يستتبع حتما أن ينتقل اليها في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها - أسس ذلك - اعتبار الحق في الربح من الحقوق المتصلة بالسهم لا يجوز فصلها عنه سواء استحق الربح فعلا للمساهمين أو كان مضافا الى أجل - أثر ذلك - التزام الدولة بالتعويض عن هذا الربح - تقدير التعويض على أساس سعر السهم في البورصة حسب افعال يتضمن بالضرورة التعويض عن الربح - يتعين افعال الربح الذي لم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقدير التعويض على أساس القيمة الحقيقية للسهم - افعال لجنة التقييم تقدير قيمة الربح بجعل قرارها غير كامل وعليها تقييم المنصر الذي اغفلته - عدم جواز الاحتجاج بنهائية القرار في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

انه وان كان حق المساهم في ربح سهمه يثبت له بتصديق الجمعية العمومية للشركة على توزيع الربح ، الا ان نقل ملكية الأسهم الى الدولة بالتأميم يستتبع حتما أن ينتقل اليها الحق في قبض الأرباح التي لم يتم للمساهمين قبضها ، باعتبارها من الحقوق المتصلة بالسهم والتي لا يجوز فصلها عنه الا في صور محددة لا تتوارى في هذه الحالة ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الأرباح قد استحققت فعلا للمساهمين أو ان استحققاتها مضاف الى أجل .

ويخلص من ذلك ان الحق في الضمور على الربح الناتج من السهم قد ثبت أولا للمساهم ، ثم آل الى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم اليها بالتأميم ، ومن ثم يتعين ، تأسيسا على ذلك ، أن تطرم الدولة بالتعويض من هذا الربح .

وحيث أن القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ قد حددت التعميـض المستحق لأصحاب الأسهم المؤسـسة بأحد طريقتين :

(أ) سعر السهم في البورصة حسب آخر إقتال .

(ب) القيمة الحقيقية للسهم حسب تقييم لجنة تشكل لهذا الغرض .

وفي الحالة الأولى فإن التعميـض يتضمـن بالضرورة قيمة الربح المنتظر تحصيله ، اذ لا يجوز — كما سبق — التعامل في السهم بدون كوبون الا في اليوم المعين لأداء قيمته ، الأمر الذي يستتبع أن سعر السهم حسب آخر إقتال بالبورصة كان يتضمن بغير شك قيمة الكوبون ، فإذا قيل بتعميـض المساهم من الربح تعميـضاً مستقلاً من قيمة السهم ، أو قيل بخفه في صرف هذا الربح ، لكان معنى ذلك أنه يتقاضى هذا الربح مرتين ، مرة في صورة نقدية ، ومرة أخرى كجزء من قيمة سند التعميـض الذي تلزم به الدولة .

أما في الحالة الثانية ، فإنه يتعين أن يدخل الربح الذي لم يتم توزيعه في الاعتبار عند تقييم سعر السهم ، فإذا أغفلت لجنة التقييم تقدير قيمة هذا الربح كان قرارها غير كابل وجاز — في هذه الحالة — إعادة القرار إليها لتتولى تقييم العنصر الذي أغفلته ، ولا يحتج في هذا الصدد بالنهائية التي يرسم القانون بها قرار التقييم إذ أن النهائية تنصب على إجراء تجريه اللجنة من تقييم لعنصر من العناصر ، أما اغفالها أحد العناصر فإنه لا يكتسب حصانة النهائية وإنما يجوز إعادة التقرير إليها لاستكمال هذا النقص .

لذلك فإنه وإن كان الحق في الربح ينشأ للمساهمين بمقتضى قرار الجمعية العمومية بتوزيعه ولو كان التوزيع مضافاً الى أجل ، الا أن هذا الحق ينتقل الى الدولة نتيجة لانتقال ملكية الأسهم إليها بالتأميم .

وإن سعر السهم حسب آخر إقتال ببورصة الأوراق المالية يشهد ولا شك قيمة الربح المنتظر تحصيله ، أما السعر الذي تسدره لجنة

التقييم فيجب أن يدخل في تصديده مقدار الربح المقرر توزيعه ، والا يمدد
التقدير للجنة لاستكمال هذا النقص .

(ملوى ٦٨٩ — في ١٩٦٤/٨/٤)

قاعدة رقم (٤٩)

المُسنَد :

تأميم شركة تأميمًا جزئيًا طبقًا لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
— تأميمها بعد ذلك تأميمًا كاملًا بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .
— النص في هذا القانون الأخير على العمل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ — مؤدى ذلك : رأس
مال الشركة كان شركة بين الدولة والشركاء السابقين خلال الفترة من ٢٠
يولية سنة ١٩٦١ حتى تاريخ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ، ثم
اصبح خلال هذه الفترة ذاتها ملكًا للدولة وهذا — تعبير الشركة
أنها كانت تباشر نشاطها خلال هذه الفترة باسم الدولة ولصالحها وهذا —
الدولة وحدها هي التي تحصل على عائد نشاط الشركة وعائد استثمار
رأس مالها خلال تلك الفترة — تحول حق الشركاء السابقين في رأس المال
الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ابتداء من ٢٠ يولية
سنة ١٩٦١ بقاعدة مقدارها ٤٪ — عدم استحقاق الشركاء لأي نصيب في
ارباح الشركة اعتبارًا من التاريخ المشار اليه — اتفاق ذلك مع مبررات
الائثر الرجعى للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بخسب ما انصحت منه
مذكرته الايضاحية .

ملخص الفتوى :

في يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
جميع البنوك وشركات ومؤسسات أخرى ، والقانون رقم ١١٨ لسنة

١٩٦١ وهو يلزم الشركات غير المساهمة الواردة في الجدول المرافق له ، بأن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال .

وقد وردت شركة حسن علام في الجدول المرافق للقانون الأخير وانطبقت عليها أحكامه خلال الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ إلى ٩ من مارس سنة ١٩٦٤ حتى صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض الشركات ومنها الشركة المذكورة إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وقضت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وبذلك فإن رأس مال هذه الشركة في الفترة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٤ كان شركة بين الدولة وبين الشركاء السابقين طبقاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ثم أصبح خلال الفترة ذاتها ملكاً للدولة وحدها بمتنص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ . ولهذا التحول أثره في أن رأس مال هذه الشركة خلال الفترة المشار إليها ووفقاً لقيته التي تحدثت طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وأبقت على هذا التجديد المسادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح ملكاً للدولة وحدها وأن الشركة المذكورة قد أصبحت وكأنها كانت تباشر نشاطها السابق خلال هذه الفترة باسم الدولة ولحسابها وحدها وأن الدولة وحدها التي يتحمل نتائج أعمالها وتسال عن التزاماتها وعلى ذلك فإن الدولة هي التي تحصل على عائد نشاطها وعائد استثمار رأس مالها خلال هذه الفترة . أما حق الشركاء السابقين لهذه الشركة في رأس المال فقد تحول إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشر سنة ابتداء من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ بمكافئة قدرها ٤٪ سنوياً اعتباراً من هذا التاريخ فلا ينسوغ قانوناً أن يحصل هؤلاء الشركاء على أرباح اعتباراً من هذا التاريخ ، وأذا كان من مبررات صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ ومن مبررات الإلزام الرجعي لأحكامه — حسبما كشفت من ذلك فكرته الإيضاحية أن بعض الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ تنكب الطريق السوي تأثراً بمصالح الشركاء أصحاب جزء من رأس المال — فذهب إلى المفالة غير المنعولة في الانسحاب ٥٥٥٠ ٥ كما ٥٥٥٠ أن كثيراً من الشركات والمنشآت المشار إليها قد صرفت في بعض موجداتها من الممدد والآلات بالبيع والزهن

وما الى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية أو منذ دخولها بجزء من نسلطها في القطاع العام فإن الأثر الرجعي للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ لا يثنى أعماله والاستفادة من نتائجه الا بشموله الأرباح التي تحققت خلال فترة هذا الأثر لأن جزءا من أرباح الشركات والمنشآت المذكورة نتيجة المخالفة غير المعقولة في الأسعار والتصرف في بعض موجودات الشركة أو المنشأة من عدد وآلات كما أن مقابل استهلاك هذه العدد والآلات وغيرها من موجودات الشركة يدخل في خصوم الشركة ويؤثر حتما في مقدار الأرباح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ التى تفصل بالعمل به من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ أن رأس مال الشركات الواردة في الجدول المرافق للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر يصبح بالكامل مملوكا للدولة من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ويتحول حق الشركاء الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا وبذلك يكون للدولة وحدها الحصول على أرباح هذه الشركات من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

(انتهى ١٠٦ — فى ١٩٦٧/٢/٦)

قائمة رقم (٥٠)

الإبـدا :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدولين المرفقين للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت — وجوب اتفاد هذه الشركات والمنشآت المضافة ومن بينها عدد من المطاحن والمضارب والمخابز شكل شركات المساهمة وفقا لنص المادة الأولى من القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ — أثر ذلك — إنهاء إدارة تلك الشركات والمنشآت عن طريق تاجيرها الى أشخاص يقومون باستغلالها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ —

لا حق للمستأجرين في هذه الحالة في مطالبة الدولة أو المالك المؤجرين بتعويض لتفسيخ عقود استغلال بعض المنشآت المذكورة كآثر للقانون الماكور .

ملخص الفتوى :

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة شركات ومنشآت الى الجدولين المرافقين للقانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، ونص في مادته الثانية على أن « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق » ومن بينها عدد من ملاحن السلندرات والحجار ومضارب الارز والمخبرز البلدية بمحافظات معينة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذي أضيفت الى الجدول المرافق له الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة مربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » .

ولتتفى هذا النص وجوب اتخاذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ شكل شركة مساهمة مربية وما يترتب على ذلك من خضوعها لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تنظيم للشركات المساهمة وخاصة ما يتعلق بنظام إدارتها ، ولأحكام القوانين الأخرى التي تناولت بالتنظيم إدارة هذا النوع من الشركات وهي القوانين أرقام ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٥٤

لسنة ١٩٦١ التي نرخص أن يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يشكل من سبعة أعضاء على الأكثر اثنان ينتخبان عن الموظفين والمعامل وخمسة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة المؤسسة التي تساهم فيها .

ومن حيث أن التزام الادارة المذكورة في الشركات والمنشآت المشمل اليها التي يتعين على كل منها اتخاذ شكل شركة مساهمة ، يستوجب اختيار أى طريقة أخرى لادارتها الأمر الذى يتعين معه انتهاء ادارة تلك الشركات والمنشآت من طريق تاجيرها الى أشخاص يقومون باستغلالها وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ .

ويتربط على وجوب انتهاء هذا النحو من الإدارة أن يصبح تنفيذ عقود الايجار مستحيلًا لاستحالة تبكين المستأجرين من الانتفاع بتلك الشركات والمنشآت من طريق استغلالها طبقاً لعقود ايجارها .

ولما كانت المادة ٣٧٣ من القانون المدنى تنص على أن « ينقضى الالتزام اذا ثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلًا عليه لسبب أجنبى لا يد له فيه » وتنص المادة ١٥٩ من هذا القانون على أنه « فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له ، ويفسخ العقد من تلقاء نفسه » كما تنص المادة ٢١٥ على أنه : « استحلال على المدين أن ينفذ الالتزام مبنا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه ... » .

وطبقاً لأحكام هذه النصوص تفسخ من تلقاء نفسها عقود ايجار الشركات والمنشآت المشار اليها لاستحالة تنفيذ الالتزام الناشئ عنها وهو تبكين المستأجرين من الانتفاع بطريق الاستغلال . ولا يستحق المستأجرون أى تعويض من ذلك لأن استحالة التنفيذ ترتبت على سببه أجنبى لا يد للوَجْرين فيه وهو صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ . لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولاً : يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ انقضاء عقود إيجار الشركات والمنشآت المبنية بالجداول (٢) المرافق لهذا القانون .

ثانياً : لا تلتزم المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز بتعويض هؤلاء المستأجرين .

(مرقى ١٠٠١ — فى ١٨/٩/١٩٦٢)

الفرع الثاني

اثر التأميم على الشخصية القانونية للمنشأة وعلى مزاواتها لنشاطها

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تأميم الشركات وانتقال ملكيتها الى الدولة لا يمنع من بقاء شخصيتها
من اشخاص القانون وبقاء اموالها اموالا خاصة - بقاء صفة التاجر
لها وخصوصها لاحكام القانون التجارى دون القانون الادارى في الحدود.
التي لا يكون فيها مانع من ذلك - اساس ذلك ان تأميم الشركات لا يترتب
عليه انشاء مرافق عامة - انتفاء صفة الموظف العام على العاملين.
بالشركات فيها هذا ما نص عليه صراحة في القانون كالقانون الجنائي .

ملخص الفتوى :

ان الشركة التي اُهمت واصبحت تابعة للمؤسسات العامة ،
لا زالت رغم تأميمها وانتقال ملكيتها الى الدولة شخصا من اشخاص
القانون الخاص حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تملك الدولة جميع
اسهمها ، وتكون اموالها اموالا خاصة ، وتظل روابطها بالمتنفعين وبالقائم
خاضعة للقانون الخاص ، فتظل الشركة قانونا صفة التاجر . وفي داخل
هذا الاطار تنتمي على العاملين بهذه الشركات التجارية صفة الموظف العام ،
وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه صراحة في القانون ، كالعقود الجنائي
مثلا هذا وان صفة المرتق العام لا تثبت لجميع الشركات المؤممة ، فالتأميم
لا ينشئ مرفقا عاما الا اذا انبسط على كافة مشروعات القطاع الذي يتناوله
واستبعد من هذا القطاع جميع المشروعات الخاصة ، اما حيث تشترك
المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة في قطاع معين ، فلا يمكن القول
بأن تأميم بعض المشروعات ينشئ مرفقا عاما . كما ان التأميم لا يسلب
المشروع طابعه الخاص واستقلاله . حقيقة ان المشروع قد انتقلت ملكيته

الى الدولة ، الا ان هذا لا يبعد المشروع عن اساليب الادارة التى تسرى على المشروعات الخاصة . ولذلك فان من المقرر ان تأميم الشركة لا يستوجب اخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة فى القانون الادارى . ولكن تسرى عليها احكام القانون الخاص ، ومتى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية فان القانون التجارى هو الذى يطبق عليها بعد تأميمها فى الحدود التى لا يكون فيها مانع من ذلك .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكلفت الشركة — محل البحث — ليست مرفقا عاما ، وهى فى الوقت ذاته لا تدار بطريق الاستغلال المباشر ، فهى لا تدار عن طريق الحكومة ، كما انها لا تدار عن طريق المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج التى تتبعها هذه الشركة ، وانما تدار الشركة عن طريق مجلس ادارتها ادارة تجارية وكل ما للمؤسسة قبلها هو الاشراف والتوجيه والرقابة ، والمؤسسات العامة لا تدير حسب الاصل بنفسها بل من طريق الشركات التابعة لها أو التى تنشئها . وهذه الأخيرة لها شخصيتها وكيانها المستقل ، ولها حرية العمل ، وقرارات هذه الشركات نهائية ، ولا تخضع لاعتماد المؤسسة الا فى مسائل محددة مثل تلك التى تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو ما شابه ذلك . وبهذه المناسبة فان موظفى الشركات المؤممة — والحال كذلك — لا يعتبرون موظفين عموميين ، ما داموا لا يساهمون فى العمل فى مرفق عام ، وما دامت الشركة العامة لا تدار بطريق الاستغلال المباشر . وانما تدار عن طريق مجلس ادارتها ادارة تجارية .

ومن حيث ان الموظف — المعروضة حالته — انها يعمل فى شركة مؤممة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، وهى شركة مصر للغزل والنسيج بالخط الكبير — فهو لا يعتبر موظفا عاما بما تنطبق عليه احكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وانما تنطبق على حالته احكام المادة ٩٤ من القانون ذاته .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الموظف المعروضة حالته لا يعتبر موظفا عاما فى مجال تطبيق احكام المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وانما تنطبق على حالته أحكام المادة ٩٤
من القانون المذكور .

(ملف ٦٠٤/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

شركة نقل - التأميم لا يغير من طبيعة نشاطها - استثمارها مختلفة
بنظامها التجاري الذي كانت يسير عليه من قبل - سند ذلك : المادة
٤ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان التأميم لا يؤثر في شكل الشركة ، ولا يغير من طبيعة نشاطها وهذا
هو ما حرص عليه المشرع بالنص في المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - على ان تظل الشركات
والبنوك المشار اليها في المسادة الأولى من هذا القانون محتفظة بشكلها
القانوني عند صدوره وأن تستمر الشركات والبنوك المشار اليها في مزاولة
نشاطها . ولذلك ماته على الرغم من تأميم الشركة المذكورة ، فانها ما زالت
محتفظة بنظامها التجاري الذي كانت تسير عليه قبل تأميمها ، وهو نظام
الشركة التجارية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية مجالس المدن - ومن
بينها مجلس مدينة أبو كبير - في عرض رسوم على المكاتب الفرعية لشركة
النيل العصابة لانونبيس شرق الدلتا ، الواقعة في دائرة اختصاصها طبقا
لنص الفقرة (د) من المادة ٤٠ من القانون نظم الادارة المطبقة رقم
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على الا يتكون قرار مجلس المدينة الصادر في هذا
الشان نافذا الا بعد التصديق عليه من السلطة المختصة بالتطبيق لنص
المادة ٤٣ من القانون المذكور :

(ملف ١٣٠/٢/٣٧ - جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الشركات التي أمت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته والتابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم — تحتفظ بشكلها القانونى طبقاً للمادة الرابعة من هذا القانون — لا يلزم أن تقوم بنشاطها عن طريق الالتزام ويكفى الحصول على ترخيص من وزير النقل — أساس ذلك : كونها من شركات القطاع العام وتدخل فى راس مال المؤسسة وتقوم نيابة عنها بإدارة المرفق وتعود أرباحها الى المؤسسة التى يدخل مافى مواردها الميزانية العامة للدولة .

ملخص التوى :

لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت احتفظ فى المادة الرابعة منه للشركات والبنوك والمؤسسة بشكلها القانونى عند صدوره .

وقد أضيفت الى الشركات المؤسسة بمقتضى هذا القانون طائفة أخرى من المنشآت وشركات النقل بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن تشرف المؤسسة العامة للنقل الداخلى عليها وهذه المؤسسة قد أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ ويتكون رأسها من عدة موارد. من بينها الشركات التى يصدر بتحديدها وتقييم أصولها قرار من رئيس الجمهورية وبين حصتها فى الشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .

وبمقتضى القرار الجمهوري ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ نقل الى المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم المنشأة بالقرار الجمهوري رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ أربع شركات من التى كانت تتبع المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى وهى :

(١) شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا .

- (ب) شركة النيل العامة لاتوبيس غرب الدلتا .
- (ج) شركة النيل العامة لاتوبيس وسط الدلتا .
- (د) شركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلى .

وقد حلت المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم محل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى بالنسبة لهذه الشركات فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات وذلك بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وأصبح من اختصاصها بناء على هذه المادة نفسها المسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليهما فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ وألّت الى وزير النقل باقى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور .

وبما أن المادة ٣٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ذكرت موارد المؤسسة ومن بينها ما يؤول اليها من صافى أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها كما نص المادة ٢٨ منه على أن تقوم المؤسسة بفتح حساب مصرفى يؤدى اليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب فى حدود الاعتمادات المخصصة له فى الميزانية العامة . فلذا قل هذا الفائض من مجبوع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة فى الميزانية الزمت وزارة الخزانة بأن تؤدى الى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة قيمة الفرق على مدار العام المالى وفقا للقواعد التى تقررها ، وإذا زاد هذا الفائض فيعود الى الميزانية العامة للدولة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الشركات التى أمتت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وتمديلاته والتابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم ولئن كانت طبقا للمادة الرابعة من القانون سالف الذكر تظل محتزنة بشكلها القانونى منذ صدوره الا أنها باعتبارها من شركات القطاع العام وتدخل فى رأس مال المؤسسة وتقوم بنبالة منها بإدارة الرقيق وتعود أرباحها الى المؤسسة التى

يدخل مائض مواردها الميزانية العامة للدولة ، فانه لا يلزم لكى تقوم
بتشغيلها ان يكون ذلك بطريق الالتزام ويكفى الحصول على ترخيص من
وزير النقل .

(عتوى ٩ — في ١٩٦٧/١/٧)

قاصد رقم (٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة
— اعتبراره بمقتضى هذا القانون مؤسسة عامة الى حين تحويله ثانية الى
شركة مساهمة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ — عدم
تأثر الشخصية المعنوية للبنك او ثبته المالية بقرار التأميم — ليس مؤدى
التأميم خلط اصول البنك وخصومه باموال الحكومة — قرار ربط مؤنسية
الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ بتضمينا مبلغا معيناً ضمن إيرادات
الدولة اخذاً من احتياطات البنك لا يكفى بذاته لازام البنك اداء هذا
المبلغ — احقية البنك فى استرداد ما اداءه من هذا المبلغ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر
للدولة حدد في المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته الى الدولة بأنه رأس
مال البنك اذ نصت على ان تحول اسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة
اثنى عشرة سنة وبمقدرة قدرها ٥ ٪ سنوياً وقد قضت المادة السادسة
بان يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى واجازت له ان يبشر كائنة
الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون كما احتفظت
ل المادة السابعة من هذا القانون باسمه فى الشركات المساهمة بما
يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٧ .

كما اعتبر البنك بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة

عامة الى ان تغير الوضع بعد ذلك بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شان بعض الاحكام الخاصة بالبنوك والذى تحول بهتضاه بنك مصر الى شركة مساهمة . وطبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يكون انشاء المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ويشتمل هذا القرار على بيان الاموال التى تدخل فى الذمة المالية للمؤسسة وتكون للمؤسسة العامة ميزانية خاصة بها ويبين لقرار الصادر باتصالها نظملها المالى وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة وقد ترددت هذه الاحكام فى قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فتأميم بنك مصر لم يمس شخصيته المعنوية وبذلك تبقى لهذا البنك ذمته المالية بمعناها القائمة وقت التأميم ما دام ان قانون التأميم لم ينص على اخذ شيء منها لجانب الحكومة ولم يصدر بذلك قرار لاقى ويرتبط على قانون تأميم بنك مصر ان تحل الحكومة محل المساهمين فيما كان لهم من الحقوق المتعلقة بأرباحه وأخذ ما يبقى من رأس ماله بعد تصفيته وليس مؤدى التأميم فى ذاته خلط أصول البنك وخسومه بأموال الحكومة أو أخذ الحكومة لبعض أصول البنك أو احتياطياته ما لم يتم ذلك بالأداة التشريعية المنظمة للذمة المالية للبنك .

ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى يربط الميزانية العامة للدولة متضمنا المبلغ المشعار اليه ضمن إيرادات الدولة أخذا من احتياطيات البنك اذ ان قرار رئيس الجمهورية يربط الميزانية العامة للدولة بتمه منحد حدد تقدير الإيرادات التى ينتظر تحصيلها فى السنة المالية المقبلة ، بناء على دراسة تقوم بها الأجهزة المختصة للنفقات العامة المطلوبة وما يمكن تدبيره لها من الإيرادات العامة التى تستحق وفقا لأحكام التشريعات القائمة ، ولهذا القرار الجمهورى الصادر يربط الميزانية طبيعته المالية الخالصة لا يخالطها شيء من الطبيعة الموضوعية للقرارات الصادرة بترتيب المصالح العامة أو تقرير الفرائض المالية الخطئة ولا من الأسس المصرفية التى تقوم عليها القرارات المتعلقة بتعديل ذمة البنوك نقصا أو زيادة تبعاً لمتعضيات السياسة الاقتصادية فى المجال المصرفى .

ولما كانت اصول بنك مصر وخصومه لم يسلرأ عليها اى تغيير في ميزانياته واخسرها ميزانية السنة المالية المنتهية في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٦ والمتمدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ فان ادراج مبلغ ٢٢ مليون جنيه في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٦/٦١ يؤخذ من احتياطيات بنك مصر لا يكفى بذاته لالزام بنك مصر اداء هذا المبلغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ادراج مبلغ ثلاثة وعشرين مليون جنيه في بند الايرادات بالميزانية الصلبة للدولة للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٦ يؤخذ من احتياطيات بنك مصر لا يكفى بذاته لالزام هذا البنك اداء هذا المبلغ مادام انه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعديل عناصر الذمة المالية للبنك المذكور .

وعلى ذلك فانه لا يحق لوزارة الخزانة مطالبة بنك مصر بهذا المبلغ ولا بمبلغ ١١٢ مليون جنيه الذى اقتضرت عليه بعد ذلك .

كما انه يحق للبنك استرداد مبلغ الأربعة ملايين جنيه الذى اخذته الوزارة من البنك دون أن يكون لها حق فى ذلك .

(انتهى ٦٩٥ — فى ١٩٦٧/٦/٤)

مراجعة رقم (٥٥)

المادة :

المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة منه معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ — مؤداها : يترتب على التخصيم ملكية الشركة او المنشأة الى الدولة — استثمارها فى مزاولة نشاطها السابق نيابة عن الدولة — انتهاء عقد الالتزام الذى كانت ترتبط به الشركة قبل التأميم — ليس من المقبول قانونا ان تمنح الدولة نفسها التزاما بالتخصيم بمرافق من المرافق الصلبة — تطبق ذلك على شركة مياه الاسكندرية بعد تأميمها .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن تؤم جميع البنوك وشركات التأمين في اقطى الجمهورية كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة - كما أن المادة الرابعة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تظل الشركات والبنوك المشار اليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها في مزاوله نشاطها - وقد وردت شركة مياه الاسكندرية في الجدول المرافق لهذا القانون .

ولما كان التأميم يترتب عليه انتقال ملكية الشركة او المنشأة الخفية الى الدولة وتستمر الشركة او المنشأة بعد تأميمها في مزاوله نشاطها السابق نيابة عن الدولة ويترتب على ذلك انتهاء عقد الالتزام اذ ليس من المقبول قانونا ان تمنح الدولة نفسها التزاما للقيام بمرئى من المرافق العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تطبق شركة مياه الاسكندرية يترتب عليه انتقال ملكيتها الى الدولة وأن استمرارية في مزاوله نشاطها السابق انما تقوم به نيابة من الدولة لا بناء على عقد الالتزام السابق .

(فتوى ١٥٩ - في ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

الشركة المالية لقناة السويس - تأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ .
١٩٥٦ - ايلولة الحقوق والالتزامات المترتبة على الانفاقات الجارية بين هذه الشركة والحكومة او غيرها الى هيئة قناة السويس .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالية لقناة

السويس البحرية في المادة الأولى منه على أن : « تؤم الشركة العالمية لقناة السويس وينتقل للدولة جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ... » كما تنص المادة الثانية على أن « يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ... » كما يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٧ بنظم هيئة قناة السويس أن المادة الثانية منه تردد ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها من تخويل هيئة قناة السويس الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتنص المادة الخامسة منه على أن « تتولى هيئة قناة السويس القيام على شئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيائنه وتصميمه ويشمل اختصاصها في ذلك مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن الدولة أمملاً لحقها المطلق في تأميم ما تقتضى المصلحة العامة تأميمه من مشروعات ذات نفع عام قد أصدرت القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة الصائلية لقناة السويس ، وقد قضت المادة الأولى من هذا القانون بنقل جميع ما للشركة المؤممة من حقوق وما عليها من التزامات إلى الدولة ، وقد اختصرت الحكومة لإدارة هذا المرفق بعد التأميم أسلوب المؤسسات العامة فانشأت مؤسسة عامة سميت هيئة قناة السويس ، للقيام على شئون مرفق الملاحة بالقناة وإدارته واستغلاله وصيائنه وتصميمه على أن يكون اختصاصها في ذلك شاملاً لمرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، وتنظم هذه الهيئة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ ومقتضى ما تقدم أن تؤول إلى الدولة ممثلة في هيئة قناة السويس كافة الحقوق والالتزامات المترتبة على الاتفاقات التي أبرمتها الشركة المؤممة سواء مع الحكومة أو غيرها — ولما كانت الاتفاقية معلقة الذكر المبرمة بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة السويس في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ قد رتبته لهذه الشركة حقوقاً والزمته بالتزامات ، فإن هذه الحقوق والالتزامات تنتقل إلى هيئة قناة السويس القائمة على إدارة المرفق واستغلاله .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

شركات — وبنوك — أثر تأميمها تأمياً كاملاً بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — اعتبارها مالكة لكافة أموالها ما دام القانون قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة — لا يغير من ذلك كون الشركة مملوكة بأكملها لشخص معنوى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة .

ملخص الفتوى :

تتمس المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم الشركات والمنشآت على أن : « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في اقلبي الجمهورية » كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون . وتؤول ملكيتها الى الدولة » .

ولما كانت الشركات المؤممة أو المملوكة بأكملها للدولة أو المؤسسات العامة تعتبر هي المالكة لكافة أموالها بوصفها شخصاً معنوياً ذا ذمة مالية مستقلة تماماً عن ذمة الهيئة العامة المالكة للأسهم وقد رجحت الجمعية العمومية هذا الرأي استناداً الى أنه ما دام القانون أو القرار الخاص بتأميم الشركة أو بتأسيسها قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة فإن مقتضى ذلك أن تنطق هذه الشركات كافة أموالها ولا يؤثر في ذلك أن تكون الشركة بأكملها مملوكة لشخص معنوى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة إذ أن اختلاف الشخصيتين يقتضى حقاً أن يستقل كل منهما بملكية أمواله .

(انتهى ٩٨٦ — في ١٤/٩/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

انتقال ملكية الشركة الى الدولة لا ينهيها ولا يوقف أعمالها — تصفية الشركة ليس نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأميم — التصفية إجراء تملكه الجهة

الإدارية المختصة حسبما يتبين لها من ظروف الشركة ولكنها لا تلك
أسناد عقد الاستغلال الممنوح للشركة المصفاة إلى شركة أخرى بإرادتها
المفترضة — وجوب طلب الترخيص بالاستغلال بإجراءات جديدة .

ملخص الفتوى :

إن انتقال ملكية شركة ملاحات رشيد إلى الدولة بتأميمها طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لا ينهى بذاته الشركة أو يوقف أعمالها ، ولا يحول دون استمرارها في مباشرة النشاط الذي كانت تزاوله قبل التأميم . وإذا كانت مؤسسة النصر — باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالنسبة إلى هذه الشركة — تلك تقرير تصنيفتها ، فانها لا تلك أسناد الاستغلال الممنوح لها إلى شركة أخرى بإرادتها المفترضة .

وتصفية الشركة المذكورة ليست نتيجة حتمية ولا مباشرة للتأميم ، ولكنها إجراء اتخذته الجهة المختصة باختيارها تبعا لما تبينته من ظروف الشركة التي ظلت تباشر نشاطها بعد التأميم وقتا ما .

• والبند السادس من العقد رقم ٢٣٢ باستغلال ملاحه رشيد يخوّل مصلحة المناجم والوقود حق الفائه إذا ما قررت تصفية الشركة الصادر لها العقد ، فقرار هذه المصلحة الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٦٢ بإلغاء العقد المشار إليه ومصادرة التأمين النهائي بسبب تصفية الشركة . إنما هو قرار سليم مطبق للقانون وتحقيق مع أحكام العقد الذي تقرّر الفسالة .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون على شركة النصر للملاحات ، إذا ما رغبت في مباشرة استغلال ملاحه رشيد ، أن تطلب ذلك بإجراءات مبتدأة ، مثبتة الصلة بالعقد الملغى وبثأبينه الذي ثبت مصادره وموجودات الشركة المصفاة .

لذلك أثنى رأى الجمعية العمومية إلى أن إلغاء العقد رقم ٢٣٢ الخاص باستغلال ملاحه رشيد ومصادرة تأمينه النهائي ، قد تم صحيحا ، يمتضى الحق المخول لمصلحة المناجم والوقود طبقا لأحكام هذا العقد .

وعلى شركة النمر للملاحة ، اذا رقيت في استغلال ملاحه رشيد ، أن تتخذ اجراءات مبداء لاستصدار ترخيص بذلك مع اداء التأمين النهائي اللازم لضمان تنفيذ عقد الاستغلال الذي قد يصدر لها .

(ملف ١٦٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٦٥/٤/٤)

تعليق :

حكمت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ١ ق أن « تنزع » بجلسته ١٩٨٠/١/٥ بأن الشركات والمنشآت المؤمة تحتفظ بشكلها القانوني . وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره .

كما قضت المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٨٣/٢/١٩ بأنه بالنسبة للشركات التي تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فإن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصنيفها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها من طريق نقل ملكية اسمها الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تنبثق بها قبل التأميم بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستقر في مباشرة نشاطها — وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأميمها — من العمل على الاستمانة بها على تحقيق اغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الأوضاع الروتينية — وذلك على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم نقصد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤمة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأميم مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما

نصت على أنه « إذا كانت الأسهم التي آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين متصلر بحلها فلتونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية » . مما يفاده أن تأميم هذه الشركات إنما ورد على الأسمهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة إذا لو ترتب على التأميم انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت أسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأميم . ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لأشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الأشراف لا يدعو أن يكون مجرد رقابة ادارية وبالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لأهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بها للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة — بعد أن آلت اليها ملكية جميع أسهمها — إذ أن المشرع نفسه هو الذي أبقي رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأميم .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير المشار اليه تقول أنه إذ كان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة — وفقا لقانون التأميم — من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة من كافة الالتزامات التي تحلت بها قبل التأميم — وأن تبدد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتاج حتمية لاستمرار تلكها الشخصية والذمة المالية ، فإنه لا وجه لمساطة الدولة — مباشرة — من تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لأن مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وإنما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود تيمية ما يملكه في رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فإن مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة في

شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئولية عن التزاماتها
الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمه .

وحيث أنه نصت المادة ٢٤ من دستور « سبتمبر ١٩٧١ على أن « الملكية
الخاصة معنوية . . » أضلفت المادة ٣٥ أنه « لا يجوز التأميم الا لاعتبارات
الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض » ومن ثم ولئن أقرت الدستور بجواز
التأميم في بعض الحالات ، إلا أنه ضيق من نطاق أعماله فجعله رهنيا
باعتبارات الصالح العام التي يصدر بتقديرها قانون يقرر في حالة .
ما قدر أن اعتبارات الصالح العام تدمو الى التأميم — يقرر أن يكون
ذلك التأميم مقابل تعويض . ومن ثم يكون القانون الذي يصدر بتأميم
لا يقرر مقابلة تعويضا قانونا مخالفا للدستور .

وقد دلت بحريات الحيات العامة والسياسة في مصر في ظل دستور
١٩٧١ على أن التأميم وإن كان رخصة للدولة يجوز لها أن تستخدميها
لو عفت الحاجة اليها إلا أنه غير مرغوب فيه ولا مستحب في ظل الظروف
الاقتصادية والسياسية والتنمية التي تمر بها البلاد . ولعل المشرع قد
عبر عن ذلك بجلاء في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال
العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، فقد نص في المادة ٧ منه على أنه
« لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها » ويؤى هذا النص الى الطريق
الذي تبني الدولة السريه ، وهو تماشي التأميم وتمهدها بذلك ، ورد
ذلك على الأخص الى ما يجلبه التأميم من هزة في مسار الحياة الاقتصادية
للبلاد ، سواء كان ذلك بالنسبة لمشروعات استثمار الأجنبي أو المحلى .
ويجوز أن ترفع موضع الاعتبار ذلك المؤشر التي أتت به المادة السابعة
المذكورة ، فمتراضين أن التأميم لن يلجأ الدولة اليه أو على الأقل ستحاشي
اللجوء اليه بقدر المستطاع .

ويدهي أن « التأميم » ذاته يعتبر عملا من أعمال السيادة متى روعيت
فيه اعتبارات المصلحة العامة وأداء التعويض العادل لمن يشملهم التأميم .
ومن ثم لا يكون للمحاكم التعرض له بالمناقشة أو الإلغاء مادام القزم الأعلى
الذي نص عليه الدستور .

ولئن كان « التأميم » يختلف عن « المصادرة » التي هي إضافة المال المصادر الى ملك الدولة بغير تعويض ، كما حدث بالنسبة لأموال أسرة محمد على صدر بها قرار من مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٣/١١/٨ وقد اعتبر هذا القرار عملا من أعمال السيادة ، إلا أن الشقة قد ضاقت بين التأميم و « المصادرة » بعد أن أصبح دستور ١٩٧١ ينص في المادة ٣٦ على أن « المصادرة العملة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » وأصبح الفارق بين التأميم والمصادرة ، أن « المصادرة الخاصة » — وهي وحدها المسموح بها دستوريا — تقع بحكم قضائي ، بينما يجرى التأميم بقرارات . ويقع التأميم لقاء تعويض ، ويتبرهن في هذا التعويض أن يكون عادلا . بينما المصادرة الخاصة توقعها المحاكم في العادة كمعقوبة .

ولئن جرت مصادرة أسرة محمد على كمصادرة عملة في أعقاب ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ التي أطاحت بالملكية من البلاد ، إلا أن القانون الخاص بمصادرة أسرة محمد على كان حريصا في الوقت ذاته على الحفاظ على حقوق الغير المترتبة على هذه الأموال المصادرة منهن الى لجنة قضائية مشكلة من نائب بمجلس الدولة ووكيل محكمة وبرئاسة مستشار اختصاص الفصل في المنازعات المتعلقة بهذه الحقوق على أن تعقد قرارات هذه اللجنة من لجنة عليا صدر بتشكيلها قرار من مجلس قيادة الثورة وجعل قرارات هذه اللجنة العليا المصادرة في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام المحاكم .

ولئن كان التأميم عمل من أعمال السيادة ، فإن المشكلة القانونية التي تتور بالنسبة للتأميم هي تقدير التعويض في حالات تأميم الشركات ذات الأسهم ، فإذا كانت أسهمها متداولة في البورصة قبل التأميم ، فإن قوانين التأميم التي صدرت بين قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي قلنها بعد ذلك عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ حددت التعويض في صورة سندات على الدولة ، على أسس سعر السهم حسب آخر أقبال لبورصة الأوراق المالية قبل التأميم . ولكن المشكلة تنشأ بالنسبة للشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، وكذلك بالنسبة لتقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات

مساهمة . ففى هذه الحالات كانت قوانين التأمين تعهد بتقدير التعويض الى لجنة يرأسها مستشار بمحكمة الاستئناف ويكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن .

وأهمية هذا التقويم تبدو فى ان الدولة لا تسال عن التزامات هذه الشركات والمنشآت التى امنت الا فى حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين . ماذا مرضنا أن التقويم قد انتهى الى أن خصوم الشركة تزيد على اصولها ، فان الدولة لا تسال عن الديون المستحقة على الشركة الا فى حدود قيمة الاصول التى آلت اليها .

وطبيعة الحال ، فانه لم يكن من المتصور أن تترك الدولة مجال تقدير التعويض والظمن فيه الى الاجراءات القضائية المعتادة مع ما تستفرقه من وقت ومع ما قد يؤدي اليه ذلك من عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية . وفى نفس الوقت فانه كان من الواجب احاطة هذا التقدير بالضمانات المناسبة .

ويتحليل مختلف قوانين التأمين بمعناه الواسع ، يتبين لنا أن المشرع كان احيانا ينشئ لجانا قضائية لتقدير التعويض غالبية اعضائها من رجال القضاء ، ومثلها فعل بالنسبة لتأمين البنك البلجيكي والدولى عام ١٩٦٠ م . ومثلها فعل بالنسبة لتأمين منشآت كيمس القطن عام ١٩٦١ ، فقد كانت لجان تقدير التعويض مشكلة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف ومستشار الرأى لوزارة الاقتصاد ثم مندوب وزارة الاقتصاد ، ومثلها فعل بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الادوية عام ١٩٦١ . فقد كانت هذه اللجان مشكلة من رئيس محكمة وقاض وخبير حسابى . وكان احيانا ينشئ لجان يتوالف فيها العنصر القضائى ، ويمثل فيها صاحب الشأن ذاته . مثلما فعل بالنسبة لتقدير التعويضات المستحقة لأصحاب الصحف وبالنسبة لحالات اسقاط الالتزام وبالنسبة للمؤسسات العلاجية ، فقد كانت لجان التعويض مشكلة برئاسة مستشار وكل من بين اعضائها ممثل لصاحب الشأن . ولكن الذى جرى عليه المشرع فى تنظيم قوانين التأمين التى صدرت بعد عام ١٩٦١ ، هو أن يشكل لجان التقويم برئاسة

مستشار بمحكمة الاستئناف ويعضوية مندوبين تعينهما الوزارة المختصة ،
مثل وزارة الاقتصاد أو الصناعة .

كذلك اختلفت معالجة المشرع لكيفية تقدير التعويض أو أساس التكوين
لطبئها ذهب في بعض الحالات مثل حالة التعويض عن الاستيلاء على مخازن
الادوية الى تعويض اصحابها نقداً على أساس التكاليف الحقيقية ، نراه
في معظم الحالات الأخرى ينص على أن يتخذ التعويض شكل سندات على
الدولة . وبالنسبة لتعويض السندات كانت أحيانا سندات لمدة ١٢ سنة
وبغائدة ٥٪ مثل حالة تأميم البنك البلجيكي والدولى والبنك الأهلى وبنك
مصر وكانت في معظم الحالات سندات لمدة ١٥ سنة وبغائدة ٤٪ مثل
حالات التأميم التى تبت بعد عام ١٩٦١ . وبينما كان يتخذ أساس التعويض
في بعض الحالات القيمة الدفترية للمنشأة ، مثلما فعل في حالة قوانين اسقاط
الالتزام من بعض شركات النقل بمدينة القاهرة ، كان ينص على أن تقدر
قيمة المنشأة دون تحديدها بالقيمة الدفترية ، مما دما الى الاعتقاد بأن
المقصود في هذه الحالات هو القيمة الفعلية في السوق وقت التأميم .

وحاصل ما تقدم أن المشرع كان يرسم طريقة تحديد التعويض
ويعهد به الى لجان يتوافر فيها العنصر القضائى . ومن ثم — وبالنظر الى
طبيعة التأميم السياسية وارتباطه باستقرار الأوضاع الاقتصادية — كان
من المحتم أن يجرى تقدير التعويض بمعرفة لجنة خاصة يتوافر عنصر
قضائى ولكن قرارها يكون نهائيا .

ومن ثم فقد انتهى الرأى في اللجان التى شكلت بوزارة العدل المراجعة
لنصوص المانعة للتناقص الى استبعاد قوانين التأميم من نطاق هذه
المراجعة ، تأسيسا على أن هذه القوانين قد رسمت طريقا لتقدير
التعويض بمعرفة لجنة فيها عنصر قضائى ، وأن استقرار الأوضاع
الاقتصادية يقتضى عدم زعزعة المراكز القانونية التى استقرت على أساس
التقويم الذى تم للمنشآت التى تقرر تأميمها ، بالإضافة الى أنه من الناحية
العملية لم يعد لهذا البحث قيمة ، بعد أن صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة
١٩٦٤ الذى وضع حدا أقصى للتعويض الذى يمنح لاصحاب رعوس

الأموال في الشركات التي تقرر تأميمها وهو مبلغ إجمالي لا يجوز أن يتجاوز ١٥ ألف جنيه في صورة سندات على الدولة .

غير أنه رغم ذلك ، فإن للموضوع جوانب أخرى تقتضى أن نتفقد عندها بالتأمل :

١ — ذلك أنه وفقا لتعديل أدخل على قوانين التأميم في ديسمبر ١٩٦٢ فاقه بالأضافة الى ما كان مقرا من أن الدولة لا تسأل عن التزامات الشركات والمنشآت التي تقرر تأميمها إلا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — فانه قد تقرر أيضا أن تكون الأموال الأخرى لأصحاب الشركات والمنشآت الخاصة غير المتخذة شكل شركات مساهمة ذات أسهم مقيدة بورصة الأوراق المالية ، وكذلك أموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

٢ — كذلك فإن تساؤلا قد يثور حول ما اذا كان تقدير لجنة التقييم الذي وصف بأنه نهائى يعتبر حجة على دائن لم يرد تقدير دينه في قرار اللجنة ، وهل يعتبر حجة على الغير عموما فيما قد يفضله في أصول الشركة التي تقرر تأميمها ، من أموال مملوكة لهذا الغير ؟

٣ — وإذا كان صحيحا أن قوانين التأميم فيها تناوله قد استنفدت الفرض منها ، بالنسبة للمنشآت التي تقرر تأميمها وأن المصلحة العليا للدولة تقتضى عدم الرجوع في تقدير التعويض المستحق لأصحابها — فإن الصحيح أيضا أن بعض الشركات والمنشآت التي تقرر تأميمها بعد صدور قوانين التأميم الرئيسية وهى ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، لم يصدر بتأميمها قوانين خاصة بل كان تأميمها يتم بطريق اصدار قوانين تصنف هذه الشركات والمنشآت الى الجداول المرتقة بالقوانين الرئيسية . ومن ثم فإن هذه القوانين الرئيسية بقت صالحة ومستخدمة أيضا بالنسبة للمستقبل .

فهل تدمو هذه الاعترافات الى وجوب اصدار قانون عام ينظم طريقة

تقدير التمويض في حالات التأميم ، دون مساس بما تقرر بالنسبة لما تم تأميمه فعلا ؟

وبطبيعة الحال لن هذا لا يعنى أن يصدر قانون يحدد حالات التأميم ، لأن تحديد حالات التأميم مسألة سياسية لا يمكن تقديرها وحصرها سلفا ، ولا يمكن تقييد سلطة الدولة فيها بقانون . بل أن المرجع في ذلك هو ما يضعه الميثاق أو الدستور من تحديد مجالات الملكية العامة وصورها وهو أمر يتوقف على مدى التطور الذى يبلغه المجتمع في تحوله الى الاشتراكية .

ولكن المقصود وفقا لهذا الرأى ، هو تنظيم طريقة تقدير التمويض ، وتصفية الديون ، بما يوفق بين المصلحة العليا للدولة وبين حماية حقوق المتعاملين مع الشركة أو المنشأة التى تقرر تأميمها وحقوق الغير بصفة عامة . وبطبيعة الحال فإن هذا لا ينفى أن للدولة أن تحدد حدا أقصى للتمويض ، حتى يتحقق الهدف الاجتماعى من التأميم وتجنباً لأثره قد يصيب من أهدت أموالهم مما يتناقض مع غاية المجتمع الاشتراكى وهى تذويب الفوارق بين الطبقات .

والواقع أن اللجان التى شكلت وفقا لقوانين التأميم ، والتى وصفت بقراراتها بأنها نهائية لا تقبل الطعن ، ينحصر اختصاصها في تعيين رؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت بغية تحديد قيمة التمويض الذى يستحق لأصحابها . ولكن وصف القانون لقرارات هذه اللجان بأنها نهائية لا يمكن أن يمتد اثره الى حقوق الغير . فإذا عرضنا مثلا أن لجنة التقييم قد أدخلت ضمن عناصر أصول المنشأة التى تقرر تأميمها مالا مملوكا للغير ، أو أغفلت من بين خصوصها ديناً مستحقا على المنشأة للغير . فإن هذا القرار لا يؤثر على حق مالك المال أو صاحب الدين . ويمكن له أن يلجأ الى القضاء مطالبا بما له أو حقه دون أن يحتج عليه بنهائية قرار اللجنة وبأن الطعن فيه غير جائز . وقد سبق أن عرض الأمر على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى والتشريع بمجلس الدولة فقررت بجلسته ٨ لبرابر ١٩٦٧ أن نهائية قرارات هذه اللجان إنما تتعلق بتقدير التمويض الذى تلزم الدولة بإدائه لأصحاب الشركات المؤممة ولكن قرار التقييم لا يثبت حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه . كما سبق لمحكمة

التفرض ان نالتفت بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الادوية التي تم الاستيلاء عليها ، نطاق التصفية التي فرضها قانون انشاء هذه اللجان ، فترات بحكمها الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٦٧ ان التصفية لا تتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الادوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقى المستوى لديهم مثل المستوردين ووكلاء شركات الادوية .

كذلك على القضية التي عرضت على المحكمة الادارية العليا والمعروفة بقضية مصانع سوهاج الكبرى ، تعرضت المحكمة لمناقشة نطاق التأمين ، ذلك انه في ٢٨ ابريل ١٩٦٢ كان قد صدر قانون باضافة بعض الشركات والمنشآت التأمينية الى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ « وهو أحد قوانين يوليو الاشتراكية » ونص هذا القانون ايضا على اضافة جميع الصناعات التأمينية ومطاحن الموانى الملحقة او المتداخلة فيها وعلى ان يصدر وزير التأمين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وقد تضمن الجدول المرفق لهذا القانون النص على مصانع سوهاج الكبرى (بمصرة زيوت ومستودع كسب ومصنع صابون وثلج ومحطة كهربائية) وصدر قرار وزير التأمين تنفيذا لذلك ، نطمح صاحب المصنع في هذا القرار امام القضاء الادارى وقد انتهت المحكمة الى ان المركز القانونى الذى يتضرر منه المدعى نشأ مباشرة من القانون ولم يكن مصدره قرار ولاية القضاء الادارى . ويعنى هذا - بمفهوم المخالفة - ان المحكمة كان يمكنها ان تتصدى للقرار الادارى المنفذ للقانون فيما لو كان قد ادخل في نطاق التأمين اموالا لم ينص عليها القانون .

ومع ذلك فان ثمة ملاحظات على موانع التقاضى في قوانين التأمين هى :

الاولى : ان الاسلام دائما ان يوضع نظام للتصفية في حالات التأمين شان ما اتبع فيما يتعلق بأموال أسرة محدد على المصانعة . فلا يكون اختصاص اللجان التي تنقشها قوانين التأمين قاصرا على التقويم او تقدير التعويض ، بل يتناول تصفية الديون والالتزامات .

الثانية : أنه مع التسليم بوجوب اختصار إجراءات هذه التصفيات وأن طبيعتها تقتضى أن يمهّد بهما إلى لجنة قضائية يكون قرارها نهائياً وغير قابل للطعن ، إلا أن الأسلم أن يكون أغلب أعضاء هذه اللجنة من رجال القضاء وأن يكتبوا بمضمون يهتل الوزارة المختصة ، كما أتبع في تأميم البنك البلجيكي والدولى ومنشآت كبس القطن .

الثالثة : أن مساطة جميع الشركاء في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة فيما لو زادت عن أصولها ، بل ومساطة زوجاتهم وأبنائهم حتى لو كانوا بالغين وفي مميشة محتلة هو خروج على القواعد العامة في المسئولية ، يبقئ النظر فيه .

(من دراسة للدكتور جمال العطلى لمالات منع التقاضى في قوانين التأمين نشرت بمجلة الأهرام الاقتصادية في أول ديسمبر ١٩٦٨ ثم في كتابه « آراء في الشرعية » - وفي الحرية - ص ٢٨٣ وما بعدها) .

تابع اجتماعي

الفصل الأول : القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بالتشاء بمقتضى
للتامين واتخذ للاعذار للمعالي الخاضعين لاحكام قانون عهد العمل
الفردى .

الفصل الثاني : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات
الاجتماعية :

اولا : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله .

ثانيا : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٦١ .

الفصل الثالث : القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الاجتماعية :

اولا - ماهية الاجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات
الاجتماعية (المادة ١) .

ثانيا - مدى الأثارة بقانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٢) .

أ - من يجرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

ب - من لا يجرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

ثالثا - الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من يجرى عليهم
وبالكيفية التى نص على الزامهم بها (المادة ٤) .

رابعا - مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بعد سن الستين
(المادة ٦) .

خامسا - طريقة حساب الاجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات
(المادة ١٢) .

سادسا - مدة الاستعداد للخدمة بالقوات المسلحة (المادة ١٥) .

سابعاً - علاج المؤمن عليه (المادة ٥٤) .

ثانياً — ربط معاش المؤمن عليه (المادة ٧٦) .

ثالثاً — اثبات سن المؤمن عليه (المادة ٧٧) .

رابعاً — تمويض الدفعة الواحدة (المادة ٨١) .

خامساً — بعد خدمة سابقة للمؤمن عليه (المادة ٨٤) .

ثاني عشر — معالجة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية إذا أميد

تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية

(المادة ٨٦) .

ثالث عشر — الميزة الأفضل (المادة ٨٩) .

رابع عشر — الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه (المادة ٩١) .

خامس عشر — معاش الأرملة والمطلقات وغير المتزوجات من بنات

المؤمن عليه ومن يعولهن من أخواته (المادة ٩٧) .

الفصل الرابع : القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الإجتماعي

بولا : منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الاصدار) .

ثانياً : تأمين صحي (المادة ٣) .

ثالثاً : الأجر الذي يستطاع منه اشتراك التأمين (المادة ٥) .

رابعاً : الأجر الذي يحسب عليه التأمين (المادة ١٩) .

خامساً : منح معاشات ومكافآت استثنائية دون تعيد برد تمويض

الدفعة الواحدة (المادة ٢٦) .

سادساً : الاجازة المرضية التي تمنح للعاملين بالقطاع العام

تنتهي بفوت العجز الكلي (المادة ٧٨) .

سابعاً : عدم جواز العجز على مستحقات صاحب المعاش

(المادة ١٤٤) .

ثالثاً : استصحاب العايل لنظام تأميني أفضل (المادة ١٦٢) .

رابعاً : سبق صرف العايل كمكافأة نهائية الخدمة عن مدة خدمة

سابقة (المادة ١٧٠) .

عاشرا : مدى اعادة تسوية المستحقات التأمينية (المادة ١٧٦)
و (المادة ١٤٢) .

الفصل الخامس : اصابة العمل :

اولا : استعراض احكام اصابة العمل في قوانين التأمينات الاجتماعية
بصفة عامة .

ثانيا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

أ - جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة (المادة ٢١)
الاصابة .

ب - تحديد الأجر الذي يتخذ أساسا لصاحب التعويض
(المادة ٢٠) .

ج - تحديد اشتراك تأمين اصابة العمل (المادة ٢١) .

د - تقادم الحق في التعويض من اصابة العمل (المادة ٢٧) .

هـ - القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل
(المادة ٢٩) .

و - المعجز الجزئي المستقيم (المادة ٣١) .

ثالثا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ :

أ - جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة (المادة ١١)

ب - تحديد مدلول اصابة العمل (المادة ٢٠) .

رابعا : اصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ :

أ - المقصود باصابة العمل (المادة ١) .

ب - مدى اعتبار الاعتلال اصابة عمل (المادة ٢٢) .

ج - مدى تطبيق احكام اصابة العمل في القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات
العامة ووحدات الإدارة المحلية (المواد ٣ و ٦ و ٢٧) .

د - الملزم بمعالجة العامل المصاب باصابة العمل .

هـ - زيادة محاش اصابة العمل (المادتان ٢٧ و ٢٨)
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ .

خاتمة : اصالة العمل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

- أ - تحديد عناصر اصالة العمل (المادة ٥) .
- ب - حالات المجز الكلى وحالات السجز الجزئى (المادة ٥
- معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) .
- ج - نطق اصليات العمل (المادة ٥) .
- د - تحديد أجر الاشتراك الذى تحدد على أساسه المستحقات
التأمينية للمؤمن عليه فى حالة اصالة العمل (المواد
٤٩ و ٥١ و ٥٢) .
- هـ - مصاريف العلاج .

و - اعادة تسوية المئات على أسس ان الزيادة ناتجة عن
اصالة عمل (المادة ١٦٨ معدلة بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٧) .

الفصل السادس : مسائل متنوعة :

- أولاً :** استئثار اموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ثانياً :** امتياز الجيوش المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
(المادتان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ١٢٤ من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- ثالثاً :** غوائم تأخرية على الاشتراكات المستحقة (المادة ١٤ من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- رابعاً :** عدم خضوع الهيئة الصلبة للتأمينات الاجتماعية للضرائب
والرسوم (المواد ٩ و ١٠ و ٢ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٣٣ و ٢١٢ من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- خامساً :** الاعفاء من الرسوم القضائية (المادة ١٣٧ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) .
- سادساً :** مسؤولية رب العمل المخلف (المادة ١٨ من القانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤) .
- سابعاً :** الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب بالجامعة الامريكية
بالبقارة .
- ثامناً :** مكافأة نهلية للخدمة للصحيين .

الفصل الأول

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق
للتأمين وآخر للأخبار للمعامل الخاضعين لأحكام
قانون عقد العمل الفردي

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للأخبار
للمعامل الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردي - الزام أصحاب
الأعمال بالاشتراك في صندوق التأمين والأخبار مع إعفاء من يكون منهم
مرتبطا بأنظمة خاصة أكثر رعاية للعمال - اشتراط المادة ٣٦ من القانون
لإفادة أصحاب الأعمال من هذا الإعفاء تقديم طلب به خلال المدة التي
جددتها ، وأجازتها مد هذه المدة بقرار من اللجنة التي يقدم إليها
الطلبات - الحكمة من تصديق المراسم المذكورة - التلغ في تقديم طلب
الإعفاء أو في طلب مد المدة المحددة في المادة ٣٦ المذكورة - لا يترتب عليه
بذاته عدم قبول الطلب أو بطلانه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر
للاخبار للمعامل الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
بشأن عقد العمل الفردي انما يستهدف ، كما أصبحت من ذلك ، بذكرته
الإيضاحية ، « حماية الطبقات العاملة من طريق تطبيق نظم التأمين
الاجتماعي بها يحقق اشاعة التأمينية بين أفراد هذه الطبقة ويخلق روح
الاستقرار في نفوسهم ، فيصرفون الى أعمالهم ويزداد انتاجهم » ، وتحتفظ

لهذا الغاية يفرض القانون المذكور نظام التأمين والأخبار بالنسبة إلى كل صاحب عمل وعامل وجعله إلزاميا ، كما تقتضى بذلك المادة ٢٢ منه . على أنه - كما تقول المذكرة الإيضاحية - « لما كان النظام المنشأ يمتنع أحكام هذا القانون هو بديل لمكافأة نهاية الخدمة ، فقد قفست المادة المذكورة باستمرار الأنظمة القائمة التى ترتب للعمال امتيازات تكبيلية بالإضافة إلى الالتزام القانوني . ومن البديهي أن استمرار هذه الأنظمة سيكون بالإضافة إلى الاشتراك بالمؤسسة » ، ولذا نصت المادة ٢٢ على وجوب مراعاة أحكام المادة ٣٦ من القانون ، وهى تقضى على مقرتها الأولى بأن « يستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٢ وما يقترب عليها من التزامات أصحاب الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة ، سواء فى شكل صناديق إقفار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات » ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية فى هذا الخصوص بياننا لذلك ما يلى : « ونظرا إلى أن بعض أطوائف العمال يتمتعون حاليا وقبل صدور القانون بنظام أكثر رعاية من النظام المقترح ، لذلك فقد استثنت المادة ٣٦ أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الأنظمة من الخضوع للالتزام الوارد فى المادة ٢٢ بشروط خاصة » . ومن بين هذه الشروط أن تعتمد النظام لجنة تفصل لهذا الغرض برئاسة نوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ومضوية كل من مدير عام الإدارة العامة للعمل ورئيس مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد ، وهذه اللجنة هى المختصة بلخص الموضوع وألبيت فيه ويجب عليها أن تخطر صاحب العمل بقرارها خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، وإلا اعتبر النظام معتدا ، ولها أن تفرض من التعديلات ما تراه مناسبا لقرار النظام . فإذا لم يتم إجراء هذه التعديلات خلال شهر على الأكثر من تاريخ إخطار صاحب العمل بقرار اللجنة اعتبر النظام مرفوضا . ويبين مما سلف إيراده أن سياسة القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه إنما تقوم على رعاية مصلحة العمال . وهم الجانب الأضعف فى عقد العمل الفردى ، كما تقوم على الأخذ بالنظام السابق الارتباط به عند نفاذ القانون متى كان أصح لهم . وفنى عن القول بأن موقف الحكومة فى هذا الشأن هو موقف المنفذ للقانون بنصومه

وروجه الحق لاهدائه ، وأنه يتعين عليها أن تنزل على مقتضاه بتحقيق مصلحة العمال التي يهدف القانون إلى حمايتها ، ومن ثم لزم أن يكون المناط في تأويل النصوص الاجرائية الخاصة بمواعيد تقديم طلبات الاعفاء ومد المهلة على أساس هذا الفهم . وإذا كانت المادة ٣٦ من القانون تقضى بأن « يقدم صاحب العمل طلبه إلى اللجنة المذكورة خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا به تقرير من خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتوبر) يوضح فيه القواعد الخاصة بالنظام ، ومدى ملائمة الأموال المكونة والامتراكات المقررة للمزايا التي تعود من تطبيقه والأسس الفنية التي اتبعت في التقدير » ، كما تقضى بأنه « يجوز للجنة بناء على طلب صاحب العمل مد مهلة الشهر المشار إليها لأسباب تقدرها بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر » ، على أنها لم تنص على الجزاء المترتب على التأخر في تقديم أى من هذين الطلبين ، ولم تقض بعدم قبول الطلب في هذه الحالة أو بطلانه . ومن المسلم أنه لا نستطيع ولا بطلان إلا بنص ، الأمر الذي يدل على أن هذه الموايد هي في حقيقة الأمر تنظيم لبحث هذه المواضيع ، وحث لأصحاب الأعمال على المبادرة بتقديم النظم المشار إليها حتى تتم تصفية هذه الشئون التي لا بد من تصفيتها لا مكان تطبيق القانون وتنفيذه على النصوص ومقتضى للاغراض التي يستهدفها . يتطع في أن المناط في تأويل تلك النصوص هو رعاية مصلحة العمال والأخذ بما هو أصلح لهم ، ما نصت عليه المادة ٣٦ آتية الذكر من أنه « يجب أن يكون قرار اللجنة في حالة الاعتراض مسببا وبنيئا على عدم كفاية المزايا الممنوحة لعمال أو عدم ملائمة الاشتراكات لهذه المزايا » . وغنى عن البيان أنه لو رأت اللجنة عدم قبول الطلب لتعديده بعد الميعاد دون بحث الموضوع والموازنة بين النظامين وأيهما أصلح للعمال ، وكان النظام المرتبط بتنفيذه صاحب العمل والعمال وقت نفاذ القانون أكثر رعاية لهؤلاء من النظام القانوني المرفوض ، لكان في هذا تنويع لمصلحة ظاهرة للعمال ، وهو ما لا ينسحق أساسا مع السياسة التي يقوم عليها القانون ، بل ما يتعارض معها ويخبرج على اهدائه ، بينما جعل الشارع المناط في قرار اللجنة والأساس الذي يقوم عليه هذا القرار هو مراعاة المزايا الأصلح للعمال .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

سرد للتشريعات المنظمة لمسائل التأمين والإخبار للعميل -
النص في القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على استثناء أصحاب
الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة من الاشتراك
الائتماني غير صندوق الإخبار المنشط بهذا القانون حتى كانت أكثر فائدة
لهم - معقول القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية من هذا الاستثناء وتقريره في المادة ٧٨ يبدأ سريانه عليهم -
أثر ذلك - وجوب الاشتراك في المؤسسة بالنسبة لأصحاب الأعمال
والعمال المرتبطين بنظامية فليست لم يصدر قرار بإعتمادها حتى أول
أغسطس ١٩٦١ .

مفهوم التامين :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بالتأمين
صندوق للتأمين وآخر للإخبار للعميل الخاضعين لأحكام المرسوم
بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الجبردي نصت على أن
« يكون الاشتراك في صندوق التأمين الزاميا بالنسبة الى كل صاحب
عمل كما يمكن الاشتراك في صندوق التأمين الزاميا بالنسبة الى كل
صاحب عمل وعامل وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٣٦ من هذا
القانون ... » .

ونصت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه على أن « يستثنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٢ وما يترتب
عليها من التزامات أصحاب الأعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهيذا
القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار
أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات » .

وقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة ١٨ منه على أن « يكون التأمين في المؤسسة الزراعية بالنسبة لأصحاب الأعمال والعامل ولا يجوز تحويل المال أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص » .

كما نص في المادة ٧٨ منه على أن « يلتزم أصحاب الأعمال والعامل إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون بربطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق انذار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون » . ويشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الأنظمة وتقرير الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون ... » .

ونصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بإلغاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ونصت المادة السابعة من القرار بقانون المشار إليه على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ ويعمل به في قلمى الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من أول الشهر التالى لاتغفاء ثلاثة أشهر على نشره » . ويكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً لقرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى على أن يتم سريته على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر . وإلى أن يتم تطبيق أحكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة » .

وقد أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة

صناديق الإذخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحاظنة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته من المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لحكم المادة ٧٨ من القانون المذكور ، ونص بهذا القرار في المادة الخامسة منه على أن تنتهي اللجنة سائلة الذكر من أعمالها في ميعاد غايته مارس سنة ١٩٦٠ .

وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد المهمة المشار إليها في المادة الخامسة من القرار المذكور إلى أن ألغيت هذه المادة بمقتضى القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ .

كما أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . ونص في المادة الثانية منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تسرى أحكام تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ على جميع المؤسسات الموجودة في الاقليم الجنوبي عليها عدا :

١ -

٢ - أصحاب الأعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق إذخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها وذلك حتى أول الشهر التالي لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقا للمادة ٧٨ من القانون المشار إليه » .

وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بإعتماد قرار اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق

الادخار أو عقود التأمين الجبائية أو المعاشات والمحاظنة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته من المنزايما المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ونص في المادة الأولى من هذا القرار على أن « يعتمد قرار اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ و١٩ و٢٠ و٢٦ من ديسمبر الأعمال الواردة أسماؤهم في الكشف المرفق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ » .

كما أصدر القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بامتداد قرارات اللجنة المشار إليها ونص في مادته الأولى على أن « تعتمد قرارات اللجنة المشار إليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩ و٢٠ و٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي تنقضي :

أولاً - بالتزام الهيئات والمؤسسات العاملة الآتية بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوفاة .

ثانياً - بعدم سريان أحكام الفصل الثاني الخاص بتأمين الشيفوخة على المؤسسات السابقة تطبيقاً لحكم المادة ٥٥ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ثالثاً - بعدم سريان أحكام للفصلين : الثاني والثالث الخاصين بتأمين الشيفوخة وتأمين العجز والوفاة على الهيئة العاملة لغناء السويس تطبيقاً لأحكام المادتين ٥٥ و٦٥ من قانون التأمينات الاجتماعية » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الثانية منه على أن يستبدل بنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية النص الآتي :

« استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين بمعاملهم

مجانبة معاشات افضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء حتى ان يقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على ان يشغل الطلب على البيانات التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي . واذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب ان يبين ذلك في الطلب المنصوص عليه في الفقرة السابقة وينص صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة اشهر لتعديل نظمله ليشتل على معاشات المعجز والوفاء بما لا يقل من المزايا المقررة بهذا القانون . فاذا انتهت المهلة المشار اليها ولم يتم معاشب العمل بتعديل نظمله تخضع لاحكام هذا القانون والتزم ذاته بالتشابه انظمة معاشات تكميلية بغية التفرق بين ما كان يتعمله في نظام التأمين الخاص والاشترك في هذا التأمين » . كما نص في المادة الخامسة منه على ان « ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقلهى الجمهورية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ على انه بالتسوية الى معاشات المعجز والوفاء المنصوص عليها في هذا القانون فيكون العمل بالمعاشات اعتبارا من ١٣ يوفيسة سنة ١٩٦١ ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ » .

وقد نصت المادة ٧١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالتصديق رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ م. بخلافه بالتصديق رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المذكور على ان تدخل المدة التي ادنى عليها المؤمن نظيه اشتراكات الى المؤسسة وفقا لاحتياكم القانونين ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش منها وفقا للاحكام المتباددة ٥٨ من اقتضاء أية فروع اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة . كما يجوز ان يعطى بعد اشتراك المؤمن في النظام الخاص بمحدد اشتراك في هذا التأمين اذا طلب ذلك من المشتركين عليه على الاقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويحسب المعاش من هذه المدة بواقع ٢٪ من كل سنة منها بفترظ ان يؤدي النظام الى المؤسسة مبلغا يعبر بواقع ٨٪ من اجر العامل المتعوضى الاخصر من كل سنة من مستويات اشتراك العامل فيه على ان

يتم تسجيلها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تف حصمة العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

كما نصت المادة ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر إليه مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٨٠ و ٧١ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاهتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المنشور اليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويستحق عنها مكافأة بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو تكامل المدة ان تلت من ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة للمصار إليها . فإذا لم يبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة من المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل الصادر اليه وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الوظيفة .

على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصعود هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة المتبقية ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال المدة المتبقية ان يطالبوا بمكافأة مكافأة المدة المتبقية من مدة خدمتهم السابقة طبقا لحسبنا في أحكام المدة السابقة بدلا من استحقاقها في المصداق طبقا لحسبنا في المدة الأولى من هذه المدة » .

ومن حيث أن صناديق الانعاش نظام معمو به منذ زمن طويل . وعند رأى المشرع عند صدور عقد العمل الفردي رقم ١ لسنة ١٩٤٤ ان يشمل بالتنظيم نص في المادة ٣٩ منه على ان المبالغ التي كان يدفعها صاحب العمل في صندوق الانعاش أو التوفير هي مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة ، حتى ولو خلت اللائحة الخاصة بالصندوق من النص على ذلك فلها مصدر المرسوم جنتون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ اشترط ان يكون

منصوصا في لائحة الصندوق على أن هذه الأموال هي مقابل مكافأة نهاية الخدمة وإلا استحقها العامل بجانب المكافأة القانونية ، فإذا كان النظام الموجود في المنشأة هو نظام معاش جاز للعامل أن يختار بين المكافأة أو المعاش وكذلك إذا ما انتهت مدة خدمته قبل استحقاقه للمعاش كان له الحق أيضا في الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاشين أيهما أفضل .

وعلى هذا كان هناك إذن من العمال من يتمتع بنظم خاصة قد تكون أكثر فائدة لهم من نظام صندوق التامين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ولذلك فقد استثنت المادة ٣٦ منه أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الأنظمة من الخضوع للالتزام الوارد في المادة ٢٢ من القانون المذكور الذى تقضى بأن يكون الاشتراك في صندوق الادخار الزاميا بالنسبة الى كل صاحب عمل وصاحب عمل .

وقد بينت هذه المادة الشروط الواجب توافرها لادخار اعمال هذه الأنظمة وكلها شروط القصد منها أن يعود على العامل من الاستقرار في الاشتراك فيها فائدة أكثر من اشتراكه في صندوق التامين والادخار المنشأين بمقتضى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه في جميع الأحوال التى يتقرر فيها رفض أحد الأنظمة الخاصة الغالبة يجب على صاحب العمل تطبيق احكام هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالى لاختاره بقرار الرفض ويتبع هذا الاجراء في حالة تصفية نظام قائم سبق امتداده على أن يضاف الى حساب العامل في المؤسسة الأموال التى يستحق صرفها له وقت التصفية سواء اكانت ناشئة من اشتراكات العامل أو المبالغ التى يؤديها صاحب العمل .

ومن هذا النص يتبين أن القانون فرق بين امرين :

الأول - الأنظمة الغالبة التى ترفضها اللجنة أصلا وهذه يلزم

صاحب العمل بتطبيق أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لاختباره بالرفض .

الثاني - الأنظمة القائمة التي تقرر انقائها من الانضمام الى صندوق التأمين اذا اريد تصنيفها بمعد ذلك . وفي هذه الحالة يلتزم صاحب العمل ايضاً بتطبيق أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لتصنيفها او الى أن يضاف لحساب العاقل في المؤسسة الاموال التي قد يستحق صرفها له وقت التصفية سواء اكانت ناشئة عن اشتراك العاقل او المبالغ التي يؤديها صاحب العمل .

ولهذا اوجبت المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على صاحب العمل في حالة تصفية نظام خاص قائم سبق اعتماده ان يعد كشوناً بأسماء العمال المشتركين في هذا النظام وقسدار الاموال التي يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية سواء اكانت ناشئة عن اشتراكات العاقل او من المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحسابه وارسلها الى مؤسسة التأمين والادخار للعمال .

هذه هي القواعد التي تحكم الأنظمة الخاصة في ظل القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى .

ومن حيث أنه مسيرة للاتجاهات التشريعية الحديثة في التأمينات الاجتماعية صدر القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

وكان من أهم ما روعي عند وضع هذا القانون هو توحيد جهة التأمين تدريجياً خلال سنتين من بدء العمل بهذا القانون أى اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وذلك حتى تتمكن المؤسسة من استيعاب عمليات التأمين الاجتماعى التي نص القانون على تطبيقها وبذلك يحتق مبدأ العدالة والمساواة في المعاملة بين جميع فئات العمال الذين يشملهم القانون ولا يدع مجالاً لتشاك المسئوليات وتعبد الإجراءات بين هيئات متعددة للتأمين .

وتطبيقا لهذا المبدأ نص في المادة ٧٨ من القانون المشار اليه على الزام اصحاب الاعمال اذا كان وقت العمل بهذا القانون في اول افسطس سنة ١٩٥٩ مرتبطين بتنفيذ انظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لاحكام هذا القانون .

غير أنه لما كانت الانظمة الخاصة تتضمن مزايا تزيد على ما قرره القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقد نص في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ على أن يشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الانظمة وتقرير الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته من المزايا المقررة طبقا لاحكام هذا القانون ، ويبين القرار المذكور تشكيل هذه اللجنة وطريقة العمل فيها والقواعد المالية التي يتعين اتباعها في بحث هذه الحالات وقد تم تشكيل هذه اللجنة بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

ولما كانت المادة السابعة من القانون المشار اليه تقضى بأن يطبق القانون تدريجيا بالنسبة الى المؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها مهامها قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على أن يتم سريانه على جميع انحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر من أول افسطس سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بهذا القانون . وتطبيقا لهذا التدرج المشار اليه صدر القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية وقد تضمن في البند الثاني من المادة ٣ منه تأجيل اشتراك اصحاب الاعمال والعمال السابق ارتباطهم بتنفيذ انظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو غيرها من الاشتراك في المؤسسات وذلك حتى أول الشهر الثاني لتاريخ اعتماد قرار اللجنة المشكلة طبقا للمادة ٧٨ من القانون المشار اليه .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون تقضى بأنه الى أن يتم تطبيق احكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات السابقة فالأمر يقتضى بالتطبيق لهذا النص اعمال المادة ٣٦ من القانون

رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ على التفصيل السابق ذكره في شأن أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنشطة خاصة في شكل مناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات وذلك باعنائهم من الاشتراك في المؤسسة إلى أن يصدر قرار من اللجنة المشكلة طبقاً لأحكام المادة ٧٨ من القانون المشار إليه .

وبتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ باعتناء قرار اللجنة المختصة ببحث أنشطة مناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته من المزايا المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وقد نص في المادة الأولى فيه على أن يعقد قرار اللجنة المشار إليها الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ والخاص باشتراك أصحاب الأعمال الواردة أسماؤهم في الكفيل المرافق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ، وذلك مع مراعاة أن يحسب رصيد كل عامل طبقاً للنظام الخامس كاملاً حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ويتولى الرصيد المذكور لدى شركة التأمين المتعاقد معها صاحب العمل ، وتضري في شأنه جميع المزايا والخصومات الواردة في العقد المبرم بين صاحب العمل وشركات التأمين وملحقاته وعلى أصحاب الأعمال وشركات التأمين مواناة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصورة طبق الأصل من العقد المبرم بينهما وملحقاته وكذلك بيان بإنهاء العمال الذين تضري عليهم نظم التأمين والادخار وحصص كل من العامل وصاحب العمل مضافاً إليهم ربع الاستثمار حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك في ميعاد غايته آخر مارس سنة ١٩٦١ ، وكذلك تقسيم نفس البيان إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية في نهاية كل سنة مالية مستثلاً على ربع استثمار حصص كل من العامل وصاحب العمل عنها وعن السنوات السابقة ويضف رصيد العامل في شركة التأمين الناتج عن اشتراكات صاحب العمل إلى حساب هذا الأخير في تأمين الشيخوخة ، كما يضاف لرصيد كل عامل في شركة التأمين إلى رصيده في المؤسسة سنوياً .

٢٢٢٤٠٠

كما نص القرار المذكور في المادة السادسة على التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية عند استحقاق المؤمن عليه أو المستحقين منه لأموال

تأمين الشيخوخة أن تضيف له أيضا رصيده في شركة التأمين الناتج من اشتراكه ، وتحل المؤسسة قانونا محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال في مطالبة شركة التأمين بهذا الرصيد .

ومقتضى القرار الوزاري المشار اليه أنه اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦١ أصبح لزاما على أصحاب الأعمال الواردة أسماؤهم في الكشف لإرفاق لهذا القرار ان يشتركوا في المؤسسة ويتبع في تصفية رصيده العمال وأصحاب الأعمال في النظام الخاص ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر بالتفصيل المبين فيه .

وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ باعتقاد قرارات اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على بعض الهيئات والمؤسسات العميلة ونص في المادة الأولى منه على أن تعقد قرارات اللجنة المشار اليها الصادرة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠ ، ٢٠ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي تقضى بالزام بعض الهيئات والمؤسسات العميلة بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوفاة مع عدم إلزام هذه الهيئات والمؤسسات العميلة بالاشتراك في تأمين الشيخوخة .

ولما كان القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد تقرر العمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وإن يكون تطبيقه تدريجيا خلال سنتين على الأكثر من هذا التاريخ ويتم سريانه على جميع المؤسسات والهيئات في أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ولما كتبت المادة ٧٨ من القانون المذكور تنص على أن يلزم أصحابه الأعمال والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل مبادئ ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقا لأحكام هذا القانون لذلك يكون لزاما أن يشترك أصحاب الأنظمة الخاصة التي لم تصدر في شأنها قرارات من اللجنة المشكلة بالتطبيق لأحكام القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بالاشتراك في المؤسسة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ولما كانت هذه الأنظمة الخاصة التي لم تتناولها قرارات وزارية تسمى عليها أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ حتى أول أغسطس سنة ١٩٦١ لم يُلزم أن تطبق في شأنها أحكام هذه المادة ويلتزم أصحاب الأعمال أيضا بتطبيق أحكام هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لتصديقها على أن يضاف لحساب العادل في المؤسسة الأموال التي يستحق صرفها له وقت التصفية سواء أكانت ناشئة من اشتراكات العادل أو المبالغ التي يؤديها صاحب العمل ولهذا أوجب المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن شروط وأوضاع الإعفاء من الاشتراك في صندوق التأمين والاندثار للعامل المشتركين بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ » أنه في حالة تصفية نظام خاص قائم سبق اعتياده بالتطبيق لأحكام هذا القرار يجب على صاحب العمل أن يعدد كشوفاً بأسماء العمال المشتركين في هذا النظام ومقدار الأموال التي يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية سواء أكانت ناشئة من اشتراكات العادل أو من المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحسابه وأرسالها إلى مؤسسة التأمين والاندثار للعامل .

ومن مقتضى ذلك أنه اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ يلزم تصفية الأنظمة الخاصة ويجب أيضاً على أصحاب الأعمال أن يعددوا كشوفاً بأسماء العمال المشتركين في هذه الأنظمة ومقدار الأموال التي يستحق صرفها لكل منهم وقت التصفية سواء أكانت ناشئة من اشتراكات العادل أو من المبالغ التي يؤديها صاحب العمل لحسابه وأرسالها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

وعلى ضوء ما تقدم رأيت الجمعية العمومية أنه مع مراعاة أحكام القرارات الوزاريين رقمي ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ يلزم أصحاب الأعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة بالاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالتطبيق لأحكام المادتين ١٨ ، ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

(نوى ٢٨٥ د في ١٩٦٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مدى التزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإداء مكافأة نهاية الخدمة للمعامل الذين انتهت خدمتهم قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ طبقاً لأحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - التزام هذه المؤسسة بإداء المكافأة للمعامل محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل وما حصلته فعلاً من صاحب العمل أيهما أكبر بصرف النظر عن مقدار المكافأة التي يلتزم بها صاحب العمل فعلاً قبل معاله أو المستحقين منهم - وجوب قيام المؤسسة بتأخذ الإجراءات اللازمة للحصول على ما قد يتبقى للمعامل من المكافأة المستحقة له في نسبة صاحب العمل مضافاً إليه فوائد التأخر المتخصص عليها في المادة ٦٢ المشار إليها ثم تؤدي الحصيلة إلى المعامل أو المستحقين عنه .

ملخص الفتوى :

كان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للدخار للمعامل الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ينص في المادة ٣٤ منه على أن « تحمل المبالغ التي يدفعها صاحب العمل في صندوق الاندثار وفوائدها محل المكافأة التي تستحق للمعامل في نهاية الخدمة من مدة خدمته ، والتي تحسب على الوجه المبين بالمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، فإذا قلت المبالغ التي يدفعها صاحب العمل مما يستحق للمعامل من مكافأة تقوم المؤسسة بإداء الفرق إلى المعامل على أن تتقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل وتحمل المؤسسة قانوناً بقيمة ما تدفعه من فرق محل

المعامل أو المستحقين عنه على حسب الاجر في مطالبة صاحب العمل ، ولها في حالة تاخره عن الدفع الحق في اقتضاء فوائد سنوية مركبة بسمر ٦٪ تسرى اعتبارا من تاريخ المطالبة الثانية حتى تاريخ الاداء وبشرط أن يكون قد انقضى على المطالبة الاولى اسبوع على الأقل ويجب أن تكون المطالبة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول » .

كما نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ سلف الذكر على أنه « على كل صاحب عمل يخضع لاحكام هذا القانون أن يؤدي الى المؤسسة رسما شهريا ثابتا قدره واحد في الالف من الاجور الاجبالية المشار اليها في المادة ٢٠ التي تستحق لعمال المشتركين في صندوق الانذار الموجودين في خدمته وتعيد هذه الاموال وريع استثمارها في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي يخصص لمقابلة الضرائب التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة تطبيق احكام الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ » . ثم صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وقضى في المادة الرابعة منه بالفاء القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، كما قضى في المادة السابعة بأن يستمر العمل باحكام هذا القانون الاخير الى أن يتم تطبيق احكام قانون التأمينات الاجتماعية .

وتد نصت المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية على أن « يحل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الانذار المشار اليه محل المكافأة التي تستحق للمؤمن عليه في نهاية الخدمة والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى الوجه المبين في عقود العمل الفردية او المشتركة او اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت او قرارات هيئات التحكيم ايهاا اكبر . فاذا قل الناتج المذكور مما يستحق للمؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق الى الخزينة خلال اسبوع من تاريخ المطالبة والا استحققت عليه فوائد تاخر بسمر ٦٪ سنويا تسرى اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وفي جميع الاحوال يجب على المؤسسة افسافة ذلك الفرق الى حساب المؤمن عليه

في جندود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو ما تحصله عملا من صاحب العمل تطبيقا لأحكام عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات التحكيم أيهما أكبر ، وتحل المؤسسة قانونا بما يستحق من نرق محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال في مطالبة صاحب العمل » .

كما نصت المادة ٧٥ من قانون التأمينات الإجتماعية على أنه « على كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون أن يؤدي إلى المؤسسة رسما شهريا قدره واحد في الألف من الأجور التي تستحق للؤمن عليهم . وتحدد حصيلته هذا الرسم وربع استثمارها في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي يخصص لمعالجة الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ . . » .

ثم صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على أن يصل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وقد ألغى هذا القانون المادة ٦٣ من قانون التأمينات الإجتماعية — السابق الإشارة إليها — ونص في المادة ٧٠ معطلة على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عمله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بنفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة . . . »

وبين من استقراء النصوص سالفة الذكر أن التزام المؤسسة بإداء مكافأة نهاية الخدمة قدر مبراجل ثلاث :

المرحلة الأولى : وهي التي كانت تلزم فيها المؤسسة طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإداء هذه المكافأة بحسوبة طبقا للبلادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وعلى الوجه المبين في الأنظمة الخاصة أيهما أكبر ، بحيث إذا قلت الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل من المكافأة المستحقة على الأساس سالف الذكر التزمت

المؤسسة بأداء الفرق كاملا ، دون توقف على قيام صاحب العمل بأداء ذلك الفرق إليها .

المرحلة الثانية : وهي التي كانت تلزم فيها المؤسسة طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، أو ما حصلته فعلا من صاحب العمل أيهما أكبر ، وفي هذه الحالة تلزم المؤسسة بأداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل في حدود ما حصلته فعلا من صاحب العمل وبصرف النظر عما يلتزم به صاحب العمل أصلا قبل عماله .

أما المرحلة الثالثة : ففيها اقتصر التزام المؤسسة على ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل فقط ، بحيث يلتزم صاحب العمل نفسه بأداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على هذا الأساس إلى العامل المؤمن عليه أو المستحق عنه مباشرة — وهو ما قضت به المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .

وتطبيقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر ، فإن المؤسسة تلزم بأداء الفرق بين نتائج الاشتراكات التي أواها صاحب العمل والمكافأة المستحقة للعامل في حدود معينة أوصحتها الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، هي المكافأة المتخصص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل أو ما تحصله المؤسسة فعلا من صاحب العمل تطبيقا لأحكام عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر . ومقتضى ذلك أن المؤسسة تلزم في جميع الأحوال بأداء المكافأة التقانونية محسوبة تطبيقا للمادة ٧٣ من قانون العمل ، فإذا كان نتائج اشتراكات رب العمل يقل عن المكافأة المذكورة فإن المؤسسة تلزم بأداء الفرق بين ذلك الناتج وبين المكافأة المستحقة طبقا للمادة ٧٣ المشار إليها ، أما إذا كانت المكافأة المستحقة للعامل طبقا لنظام خاص تزيد على المكافأة المحسوبة على أساس

المادة ٧٣ المذكورة وكان ما حصلته المؤسسة من صاحب العمل مضاعفا الى ناتج الاشتراكات التي اداها يزيد على المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل فان المؤسسة تلزم بأداء هذه الزيادة الى العامل في حدود ما حصلته فعلا من صاحب العمل ، بصرف النظر عن مقدار المكافأة المستحقة اصلا لعامل قبل رب العمل .

فالمادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية قد هدفت الى التوفيق بين مصلحة كل من العامل والمؤسسة في ذات الوقت ، اذ ضمنت للعامل حد ادنى من المكافأة يتدر على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، حتى ولو قل ناتج اشتراكات رب العمل عن هذا الحد ، كما انها لم تشأ الزام المؤسسة باكثر من ذلك الا في حدود ما حصلته فعلا من صاحب العمل . واذا كان المشرع قد اوجب على صاحب العمل اداء كامل الفرق بين ناتج الاشتراكات التي اداها وبين المكافأة القانونية الى المؤسسة لحساب العامل وحل المؤسسة قانونا محل العامل او المستحقين عنه في مطالبة صاحب العمل بهذا الفرق - فليس مقتضى ذلك الزام المؤسسة بأداء ذلك الفرق الى العامل وانما ينحصر التزامها بأداء هذا الفرق في الحدود السابقة فحسب ، على ان تقوم بمطالبة صاحب العمل بتكيلة المكافأة المستحقة للعامل واداء ما تحصله منه الى العامل ، وذلك نظرا لما تتبع به المؤسسة من وسائل قانونية تجعلها اقدر من العامل في الحصول على حقوقه من رب العمل . وبذلك يكون المشرع قد حدد التزامات المؤسسة قبل العمال من مكافآت نهاية الخدمة ، بما لا يخل بحقوق هؤلاء العمال أو يهدرها وبما يلائم بين مصلحتهم في اقتضاء حقوقهم كاملة من صاحب العمل ، وبين مصلحة المؤسسة في عدم تعرض مالهاتها لهزات عنيفة ناتجة من تحويلها كامل المسؤولية من تقصير اصحابها الاموال في اداء حقوق عاملهم ، ما قد يصرفها او يعوقها من تحقيق الهدف الاساسي الذي انشئت من اجله ، وهو العمل لصالح العمال ، برفع مستوى معيشتهم نحو حياة افضل .

ولا حاجة للقول بالزام المؤسسة في اداء كامل الفرق بين ناتج

الاشتراكات التي أداها صاحب العمل والمكافأة القانونية استنادا الى ان المادة ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية قد قضت بتحصيل رسم شهري من صاحب العمل يخصم لمقابلة الفاسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة طبقا لاحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون المذكور . ذلك لأن هذه الخسائر متوقعة حصولها حتى في حالة ما اذا اقتصر التزام المؤسسة على اداء ذلك الفرق في حدود المكافأة محسوبة طبقا للمادة ٧٣ من قانون العمل اذا ما تضمنر على الهيئة تحصيل الفرق بين ناتج الاشتراكات التي أداها صاحب العمل وبين المكافأة التي ادتها للعامل .

ولا وجه للقول بأن المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية قد حلت محل المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وتضمنت نفس الأحكام التي تضمنتها المادة الأخيرة ، وأن كل ما هنالك من اختلاف بين هاتين المادتين هو مجرد اختلاف لفظي لا يؤدي الى اختلاف أحكامهما ذلك انه يبين من استقراء كل من المادتين المذكورتين ، ان الاختلاف بينهما ليس اختلافا لفظيا في الصياغة نصيب ، وانما هو — لا شك — اختلاف في الأحكام الموضوعية التي تضمنتها كل منهما فالمادة ٣٤ المشار اليها تقضى بأنه اذا تلت المبلغ الذي يدفعها صاحب العمل . (ناتج الاشتراكات) مما يستحق للعامل من مكافأة تقوم المؤسسة بأداء الفرق الى العامل ، على ان تقاضاه بعد ذلك من صاحب العمل ، أما المادة ٦٣ سالفة الذكر فتقضى بأنه اذا قل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل مما يستحق المؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق الى المؤسسة . . وفي جميع الأحوال: يجب على المؤسسة اضافة ذلك الفرق الى حساب المؤمن عليه في حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل او ما تحصله عمالا من صاحب العمل ليهما اكبر . وعلى ذلك فان المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ صريحة في الزام المؤسسة بأداء الفرق بين ما اداه صاحب العمل وبين المكافأة المستحقة دون ان تفسح حدودا لدى هذا الانقسام ، بما يجعل المؤسسة ملتزمة بأداء ذلك الفرق ايا كان مقداره ، في حين ان المادة ٦٣ المذكورة قد اوضحت صراحة في فقرتها الأخيرة:

حضور التزام المؤسسة بأداء الفرق المشار اليه هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان التزام المؤسسة بأداء ذلك الفرق الى المصالح طبقا للمادة ٢٤ - غير مطلق على قيام صاحب العمل بإدائه اليها . اذ المؤسسة ملتزمة بالتزام بأداء ذلك الفرق الى المصالح أولا ، ثم تتنازله بعد ذلك من صاحب العمل اما طبقا لنص المادة ٦٣ فان التزام المؤسسة بأداء الفرق المشار اليه فيها يزيد على حدود المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العمل - رهين بقيام صاحب العمل بتسديد ذلك الفرق . وفي حدود ما تحصله المؤسسة عملا من صاحب العمل .

(فتوى ٥٤٦ - في ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

نظام التأمين المختلط - تقرير هذا النظام بالنظام الخاص بشركتي اسكندرية للتأمين واسكندرية للتأمين على الحياة ، المتمد في ظل العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للأدخار للمعامل الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - التزام الشركتين بالاحتفاظ للمعاملين فيهما بهذا النظام بالإضافة الى التزامهما بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعجز. والوفاء طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

يبين من الصور المرافقة للنظام الخاص لكل من الشركتين المذكورتين الذي أمضيه لهما في ظل العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للأدخار للمعامل الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، أن نظام شركة اسكندرية للتأمين كان يتضمن نوعين من التأمين

(١) تأمين جسام (ادخار) لمواجهة التزام الشركة قبل عمالها

بمكافأة نهائية الخدمة وتأبينهم من الوفاة والمعجز ، ويحول هذا التأمين باقتساط تدفعها الشركة بواقع ٧٥٪ من أجور العمال .

(٢) تأمين مخطط مع المعجز لضمان مبلغ بدفع للعامل عند بلوغ سن الستين أو الوفاة أو المعجز الكلى ، ويحول هذا التأمين من جانب الشركة باقتساط بواقع ٥٪ من أجور العمال .

ومن حيث أن تأمين الانخار المشوار اليه — دون التأمين المخطط — هو الذى كان يواجه التزام الشركة بمكافآت نهاية الخدمة لعمالها ، يؤيد ذلك ما يلى :

أولاً — تنص المادة الأولى من نظام الشركة على أن : « موضوع هذا العقد أو التأمين الجماعى والغرض منه تأمين الموظفين والعمال لمعالجة التزام المتعاقدين (الشركة) قبل موظفيه وعماله بمكافأة نهائية الخدمة وكذلك عمل تأمين وانخار أو مخطط لصالح الموظفين والعمال فهذا النص يوضح أن ثمة تأمين فى النظام أحدهما فقط لمواجهة التزام الشركة بمكافأة نهائية الخدمة ، والآخر ميزة إضافية الى ذلك .

ثانياً — تنص المادة الثالثة من النظام على أن أموال استحقاق تأمين الانخار هى بلوغ العامل سن الستين والوفاة والمعجز الكلى الدائم وانتهاء الخدمة قبل بلوغ سن الستين ، وهذه هى الأحوال التى تستحق فيها مكافأة نهائية الخدمة ، مما يؤكد أن هذا التأمين (الانخار) قصد به مواجهة هذه المكافأة .

كما تقرر نفس المادة الى جانب تأمين الانخار ، تأميناً مخططاً مع المعجز مما يوضح أنه ميزة أخرى للعمال . ولم تجعل المادة حالة ترك الخدمة قبل الستين سبباً لاستحقاق التأمين المخطط مما يؤكد أنه ليس مقررراً لمواجهة مكافأة نهائية الخدمة لأن هذه المكافأة تستحق فى تلك الحالة .

ثالثاً — فى مرحلة اتجاه الشركة الى وضع نظامها الخاص قرر مجلس

إدارتها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ « ... أن تقوم الشركة بدفع ما يوازي ٥ ٪ من المرتبات لتستخدم كرسوم للتأمين على الحياة من النوع المعروف بالخطط ... وهذه الـ ٥ ٪ إضافة إلى ٧٥ ٪ الحالية التي تستغل في تأمين الإضرار » - وهذا يوضح أن التأمين المخطط تم تدبيره به نوع من أنواع التأمين على الحياة لمصلحة العاملين بالشركة ، وهو ما يخلط تلبا عن مكافأة نهاية الخدمة وتأمين الإضرار الذي قرر لمواجهة التزام الشركة بها .

ومن حيث أن حاصل ما تقدم ان التزامات الشركة في تأمين الإضرار هي وحدها المقابلة لالتزامها بمكافأة نهاية الخدمة ، أما التزاماتها على التأمين المخطط فهي التزامات أخرى تحلت لضمان ميزة إضافية على هذه المكافأة لصالح العمال .

ومن حيث أن النظام الخاص بشركة استكدرية للتأمين على الحياة تضمن بدوره نوعين من التأمين هما :

١ - تأمين إضرار لمواجهة التزام الشركة قبل عملها بمكافأة نهاية الخدمة (المواد من ٢ إلى ٦) .

٢ - تأمين يستحق ببلغه في حالات وفاة العامل أو مجزؤه الدائم أو تقاعده من خدمة الشركة ببلوغه سن الستين (المادة الخامسة) .

ومن حيث أن تأمين الإضرار المشار إليه ، هو وهذه الذي كان يواجه التزام الشركة بمكافأة نهاية الخدمة ، يؤكد ذلك ما يلي :

أولاً - جاء بالمادة الثالثة من النظام تحت عنوان « نظام تأمين الإضرار » أن هذا التأمين يغطي طول مدة خدمة العامل حتى السابعة على إنشاء النظام ، مما يوضح أنه يواجه التعويض القانوني بمكافأة نهاية الخدمة . هذا بينما التأمين الآخر (المخطط) لم يبدأ إلا من أول يناير سنة ١٩٥٥ طبقاً للمادة ٧ من النظام دون أن ينصرف إلى سلق خدمة العامل ، وذلك يدل على أن هذا التأمين لا يتصل بالتزام بمكافأة نهاية الخدمة بليلز أنه مقرر بنفسه عن التأمين الذي يواجه هذه المكافأة ،

ولأنه أيضا لا يغطي كل مدة خدمة العامل ، لأنه ثلثا لا يستحق للعامل من خدمته اذا ترك الشركة قبل الستين لغير عجز دائم تام ، بينما المكافأة تستحق في هذه الحالة طبقا للقانون .

ثانيا - جاء بالمادة السادسة من النظام تحت عنوان « تأمين الإذخار يكون التمويل القانوني » أنه لا يجوز للموظف لأي سبب أن يطلب ببليغ إضافي على المبلغ الذي يستحق له طبقا للمادة الثالثة من قواعد النظام (وهي التي تنظم شروط وكيفية الانتفاع بتأمين الإذخار) وهو المبلغ الذي يكون تمويله القانوني . ثم جاءت المادة السابعة من النظام تحت عنوان « نظام التأمين المخطط » مصدرة بعبرة « إضافة الى الاكتاب المشار اليه في المادة الثانية (الإذخار) ... تكتب الشركة للتأمين المخطط بقسط سنوي ... » .

ومن حيث أن حاصل ذلك أن التزامات هذه الشركة - بدورها - في تأمين الإذخار هي وحدها المتأصلة للالتزام بمكافأة نهاية الخدمة ، أما التزاماتها في التأمين المخطط فهي التزامات أخرى تحلت بها لفلسبان ميزة إضافية على هذه المكافأة لصالح العمال .

ومن حيث أنه بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أصبح الاعفاء من الاشتراك الإلزامي في مؤسسة التأمينات الاجتماعية الذي فرضته المادة ١٨ من هذا القانون منوط بقرار إداري إيجابي أنظمة المعاشات التي تربط أصحاب الأعمال بعمالهم على الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقرر بمقتضى ذلك القانون (م ٧٨) . ولما كان النظامان الخاصان بالشركتين المشار إليهما بيبدأ المعاشات أصلا ، فقد التزاما بالاشتراك في ذلك التأمين وما يفرضه من ادائهما اشتراكات المؤسسة المذكورة بواقع ١٤٪ من أجور العمال .

ومن حيث أن التزام الشركتين بالاشتراك في التأمين المشار اليه لا يقابل من التزاماتهما الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية ، وما زاد على ذلك تؤديه كل شركة الى العامل أو المستحقين عنه مباشرة . وفي هذا تقول المادة ٧٠ من قانون التأمينات والمعاشات والتمويلات

المقرر وفقا لأحكام الفصل السابق (الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة) لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٧ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عمله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل يدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين منه مباشرة .

ومن حيث انه في ضوء ذلك فان اشتراك الشركتين في التأمين المشار اليه لا يحل الا محل التزامهما بمكافأة نهاية الخدمة دون اى التزامات أخرى تربطها بعملهما ولا كان التزامهما بمكافأة نهاية الخدمة يأخذ — في نظامها الخاص — صورة تأمين الادخار كما سبق ، فان التزام الاشتراك في التأمين المذكور يحل محل التزامهما في تأمين الادخار بالنظام الخاص ويظل قائما في نسبة كل شركة التزاماتها في التأمين المخطط باعتبارها التزامات أخرى غير مكافأة نهاية الخدمة أو ما يقوم مقامها في النظام الخاص ، يؤيد هذا النظر ان المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في آخر تعديل لها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ حين أدخلت مدة الاشتراك في النظام الخاص مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (المنقأ بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) جاء نصها مصدرا بالمعيار التالية « مع عدم الاخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ من هذا القانون تدخل المدة التي ادى المؤمن عليه اشتراكات الى ... النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .. » .

ومن حيث ان حاصل ما تقدم أن التزام كل شركة بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يحل محل التزاماتها المقابلة لمكافأة نهاية الخدمة وهي الالتزامات التي أخذت صورة تأمين الادخار بنظامها الخاص . أما التزام الشركة في التأمين المخطط فانه يظل قائما الى جانب الاشتراك المشار اليه باعتبار هذا الالتزام ميزة اضافية مقررة للعمال فضلا عن حقهم في مكافأة نهاية الخدمة .

ومن حيث انه لا يتدرج فيما تقدم أن مقتضى النتيجة السابقة أن يلتزم

الشركة بالاشتراك عن كل عليل بـ ١٤٪ من أجره طبقاً للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وتلتزم كذلك بأن تؤدي له ٥٪ أخرى من الأرباح المخطط ، بينما لم تكن مجموع التزاماتها في النظام الخاص يجاوز ١٢٪ من الأجر (٧٥٪ لتأمين الادخار ٢٠٪ للمخطط) لا تصح هذه الحاجة لأن الارتضاع بالتزامات الشركة هو أثر رتبة القانون لحكمة نفيها فلا تجوز مناقشتها ، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن التزامات العامل بدورها قد ارتفعت من النظام الخاص بتأبينه إلى الأوضاع التي رتبها القانون المذكور .

ومن حيث أنه وإن كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه والقوانين المعدلة له قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وحل محله ، إلا أنه في ظل هذا القانون الأخير تظل النتائج المتقدمة قائمة وصحيحة إذ تنتجها نصوص فيه تقابل النصوص التي أُلغيت من أحكام القانون الملغى ، وهي نصوص المادتين ٨٤ ، ٨٩ من القانون الجديد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن شركتي اسكندرية للتأمين واسكندرية للتأمين على الحياة تلتزمان بالاحتفاظ للعاملين فيهما بنظام التأمين المخطط المقرر بنظائرها الخاص وذلك بالإضافة إلى التزام الشركتين بالاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة طبقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(غتوى ٤٣٣ — لى ١٩٦٤/٥/٢٣)

الفصل الثاني

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التامينات الاجتماعية

اولا - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

رئيس مجلس الإدارة يعتبر موظفا بالشركة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - عدم اعتباره من وكالة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة طبقا لاحكام قانون التجارة والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة - سند ذلك : القرار الجمهوري المذكور جعل مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بالشركة - اثر ذلك : سريان احكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ على رئيس مجلس الادارة باعتباره عاملا بالشركة من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المذكور .

ملخص الفتوى :

ان رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات المساهمة وكذلك الاعضاء المنتخبين انما كانوا يعتبرون وكلا من الجمعيات العمومية لمساهمي الشركات المذكورة في ظل احكام قانون التجارة والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وبهذه المثابة كانوا لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في تلك الشركات كما لا تسري في شأنهم بوجه عام احكام قانون العمل ومعالها .

على أن وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير بالنسبة للشركات التابعة للمؤسسات العاملة منذ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة ونظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العاملة الذي نص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام التنظيم المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العاملة ». والذي أرفق به جدول عام بفئات الوظائف والمرتبات ومن بينها وظيفة رئيس مجلس الإدارة التي حدد لها أجر سنوي مقداره ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ ج وبديل تمثيل بعد أقصى ١٠٠٪ من الأجر الأصلي - وقد نصت المادة ٦٢ من اللائحة المشار إليها على أنه « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق » ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتبه في الشركة .

ومن حيث أنه يؤخذ من ذلك أن المشرع إذ جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها قد كشف من قصده في اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة شاغلاً لوظيفة فيها يستحق عنها مرتباً في الحدود الواردة بالجدول المشار إليه . وهذا هو ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المندرجين منهم فيما عدا من حددتهم هذه المادة وليس من بين الفئات المستثناة أى وظيفة من وظائف الشركات ، وقد رد المشرع هذا الحكم ذاته في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد فتاواها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ والتي اعتبر

السيد الأستاذ فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية فى
عدد العاملين بالشركة المصرية لاعادة التأمين منذ ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات .

(ملك ٨/٢/٦٢ — جلسة ١٠/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تأمينات اجتماعية — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات
الاجتماعية — سريان احكامه على العاملين بالحراستين العاملين على احوال
العمال البريطانيين والفرنسيين فيما يخص تأمين الشيخوخة وتأمين
العجز والوفاة — اساس ذلك عدم تمتعهم بنظام افضل — سريان
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بدوره عليهم — اساقه عدم تنفعهم
بالحكام قوانين التأمين والمماثلات .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن احكامه تسرى على جميع العمال
(عدا الطوائف المشار اليها فى المادة الثانية من القانون) ، كما تسرى
احكام تأمين الشيخوخة المنصوص عليه فى الفصل الثامن من هذا
القانون واحكام تأمين العجز والوفاة المنصوص عليه فى الفصل
الثالث على مستخدمى ومجال الحكومة والوحدات الادارية ذات
الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات المالية ما لم يكن لهم
وقت العمل بهذا القانون نظام افضل .

ومن حيث أن العاملين بالحراستين العاملين على احوال الرعايا
البريطانيين والفرنسيين ، لا يتمتعون بنظام تأمين شيخوخة ولا نظام
تأمين عجز ووفاة افضل مما ورد بقانون التأمينات الاجتماعية المشار

والرأي ، وبين ثم ماتهم يخضعون لاحكام هذا القانون ويسرى في شأنهم التامين المذكوران .

وبمطالعة قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يبين انه يسرى ، طبقا لمادته الثانية ، على جميع العاملين عدا بعض فئات منها العاملون في الحكومة والهيئات العملة ووجدها الادارة المطية المنتفعين باحكام قوانين التأمين والعائلات .

ومن حيث ان العاملين بالحراستين المشار اليها لا ينتمون احكامهم:قوانين التأمين والعائلات ، ومن ثم تسرى عليهم احكام القانون المذكور ومن حيث انه لا يفر في النتائج السابقة انقسام الرأي حول

تكييف الحراسة العملة ، وافر هذا التكييف على علاقتها بالعاملين فيها ، ذلك لان المستفاد من نهم احكام قانوني التامينات الاجتماعية سالف الذكر انها التريعمان العلمان في شأن التأمين الاجتماعي ، والاصل ان تسرى احكامها على كل من لا يفيد من العمال من نظام افضل - فيما عدا الطوائف المستثناة بنص صريح من تطبيق القانون - ولما كان العاملون بالحراستين لا يفيدون من اى نظام افضل للتأمين الاجتماعي وليسوا من الطوائف المستثناة من تطبيق القانون فانه يسرى في حقهم .

لذلك انتهي الرأي الى ان قانوني التامينات الاجتماعية الصادرين بالقتونين رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يسريان على العاملين بالحراستين الصائتين على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

النص في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على إلزام رب العمل المتأخر في سداد الاشتراكات بغرامة قدرها ٦٪ سنويا - نص المادة ٧٦ على اداء غرامة مالية في حالة التخلف - تطبيق المادة ٧٦ لا يفضل بتطبيق المادة ٧٣ - التفرقة بين التأخير والتخلف واستقلال مجال كل من المادتين - التخلف هو من لم يشترك أصلا في المؤسسة أو اشترك ولم يسدد الاشتراك رغم اعذاره أما المتأخر فهو الذي اشترك في المؤسسة ولكنه تأخر في الدفع - عدم الإعذار ينفي عن رب العمل صفة التخلف - وجود نزاع بين رب العمل والمؤسسة في قيمة ما يلتزم بدائه يعتبر دليلا على نفي صفة التخلف .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن « على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المنتظمة من أجور عماله وذلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي » .

وتمتص: في حالة التأخر فوائده بـ ٦٪ سنويا من المدة من اليوم التالي لانتهاء الشهر التي اقتطعت منه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها ، وتنص المادة ٧٦ من ذات القانون على ما يلي :

« مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تخلف من سداد الاشتراكات المتصوص عليها في هذا القانون: بالنسبة إلى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بأداء مبلغ اضافي إلى المؤسسة . يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف » .

أما المادة ٨ فقد نصت على ما يلي :

« على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في المؤسسة وعلى المؤسسة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل خمسين مليماً أو نصف ليرة من كل شهادة أو مستخرج منها . »

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديدها على قيام طلبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها . »

وتنص المادة ١١ على أنه : « يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشر ليرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام السواد ١٨ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ . »

وتتمدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه أو خمسة آلاف ليرة من المخالفة الواحدة .. السخ « ١٠ »

والواقع أن الرّبط بين المادتين ٧٣ و ٧٦ سلك في الذكر وأعمالهما معا وما يقتضيه ذلك من تحديد نطاق سريان كل منهما ، لا يعتبر ضرورة لتفسيرها قواعد التفسير القانوني لحسب وإنما هو أمر لازم لأعمال حكم العبارة التي وردت بصدد المادة ٧٦ والتي تقتضي بأن « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ .. السخ » إذ مفاد هذه العبارة أن أحكام الأحكام الواردة في المادة ٧٦ المذكورة لا بد وأن يكون في المجال الذي لا يتعارض مع الأحكام السابق إيرادها في المادة ٧٣ .

وإذا كان من البديهي أن التأخير لغة - غير التخلّف - وأن الأول هو القيام بالالتزام القانوني في غير الميعاد المقرر له أما الثاني فهو عدم القيام بالالتزام القانوني أصلاً حتى بعد نوات هذا الميعاد - إذا كان ذلك صحيحاً فيلاحظ ما يلي :

أولاً : أن عبارة « مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ ... » لا تعني

٧٢ دلالة استبعاد تطبيق احكام المادة ٧٣ عنما تكون المادة ٧٦ هى الواجبة التطبيق وبعبارة أخرى لا يعنى المشرع بمبارة « مع مراعاة احكام المادة ٧٣ ... » الا توجيهه النظر الى أن هناك مادة سابقة ، ذات نطاق مستقل عن نطاق المادة ٧٦ ويتمين لذلك مراعاة تلك المادة لاستبعاد الحالة التى تعالجها عند تطبيق المادة المذكورة ومن ناحية أخرى فإن توجيه النظر الى المادة ٧٣ يزيل شبهة قد تنور عند تطبيق المادة ٧٦ التى تضمنت توقيع غرامة على المتخلف ، فقد يفهم من ايراد المادتين ٧٣ ، ٧٦ أن المادة الأخيرة ، وهى تضمن حكما أشد من الحكم الوارد بالمادة ٧٣ تستبعد تطبيق المادة الأولى كلما كان هناك تنافس من رب العمل فى أداء الاشتراكات القانونية وليس هذا الدهم يستبعد اذ لا شك أن العلاقة التى يثار بشأنها تطبيق كل من المادتين ٧٣ ، ٧٦ هى علاقة واحدة وتقبل هذه العلاقة فى :

١ - وجود رب عمل .

٢ - وجود التزام قانونى بإداء انقضاء للتؤسسة .

٣ - عدم إداء هذه الانقضاء فى الموعد الذى حدده القانون
(تخلف بالمعنى العام) .

ومن ناحية أخرى فلعل المشرع قد خشى أن يفهم من ايراد المادتين ٧٣ و٧٦ دون اشارة الى الربط بينهما أن كلا منهما تستبعد الأخرى بصورة مطلقة أى أن المتأخر الذى يصير متخلفا لا يسرى فى شأنه الا حكم احدى المادتين فقط وهذا النظر غير صحيح اذ لا شك أن المتأخر الذى يسارع بإداء الالتزام القانونى بعد موعده القانونى تسرى فى حقه الفائدة التأخيرية المنصوص عليها فى المادة ٧٣. لما اذا تجاهل الالتزام القانونى حتى بعد نوات موعده القانونى بحيث يتحقق فى شأنه كونه متخلفا لا متأخرا سرت فى حقه - فى تلك الحالة - الفائدة التأخيرية من تأخره فضلا عن الغرامة المقررة على المتخلف ويكون تطبيق المادتين ٧٣ ، ٧٦ فى هذه الصورة على وجه التزام واحمال هاتين المادتين فى الصورة سابقة الذكر قد يكون هو الهدف الوحيد للمشرع من عبارة « مع مراعاة احكام المادة ٧٣ ... »

ويلاحظ في هذا الصدد أن التفرقة قد تنق لبين ما إذا كان عدم أداء الاشتراكات هو من قبيل التخلّف أو التأخير ولكن على أي حال فإن اعتبار حالة عدم أداء الاشتراكات من قبيل التأخر أو التخلّف ، مسألة موضوعية يمكن أن تستلّف في كل حالة على حدة ولكن الذي يهم في هذا المجال هو اقرار مبدأ استقلال نطاق كل من المادتين الأخريين .

ثانياً - مما يقطع باستقلال مجال كل من المادتين ٧٣ و ٧٦ من الأخرى بحيث لا يجوز تطبيق أحكامها معاً على وجه التزام ويصدد واقعة تخلّف واحدة ، أن أساس سريان الجزاء المالي في كل منهما يخلّف من الآخر فالمادة ٧٣ التي أسرت موائد تأخرية في حق رب العمل الذي تأخر في أداء الاشتراكات في مواعيد القانوني جعلت المسؤل عليه لسريان الفاقدة في حق رب العمل هو وجود واقعة استقطاع من أجور العمال فقد نصت على حساب الفاقدة من اليوم التالي لانتهاء الشهر التي انقطعت منه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها .

أما المادة ٧٦ فقد ألزمت رب العمل المخلف من أداء الالتزام القانوني بغرامة توازي « الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلّف » دون أن تعلق ذلك على واقعة الاستقطاع من أجور العمال .

وإذا كان نطاق كل من هاتين المادتين مستقلاً عن الآخر إلا أن هذا الاستقلال لا يصل إلى حد قصر حكم المادة ٧٦ على حالة التخلّف من الاشتراك أصلاً في المؤسسة فهذا الفهم ينفية التطور التشريعي للنص المتأصل في القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، فضلاً عن أن المشرع قد وضع عقوبة خاصة للتخلّف عن الاشتراك في المؤسسة فقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه :

« يعاقب بغرامة لا تقل عن مئة قرش أو عشر ليرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ١٨ و ٧٢ و ٧٣ » .
وقد سبق إيراد نص المادة ٧٣ المذكورة التي تضمنت الالتزام الأصلي

بإداء الأقساط إلى المؤسسة وإذا كان المشرع قد نص على عقوبة مالية للاخلال بهذا الالتزام الأصلي فليس من المستبعد بعد ذلك أن تقصد حكم المادة ٧٦ سالف الذكر على ذات الواقعة التي عالجه المشرع في المادة ١١ ومن ناحية أخرى فإن القول بأعمال حكم المادتين ٧٣ و ٧٦ على وجه التزام قد يؤدي إلى أعمال حكم المادة ١١ معها أيضا .

وإزاء ذلك كان من اللازم تحديد نطاق سريان كل من المواد الثلاث المتقدم ذكرها بصورة يتحقق معها أعمال تقصد المشرع وضمان روح العدالة ، ويتحقق ذلك بأعمال حكم المادة ١١ على حالة تجاهل الالتزام القانوني أصلا في المؤسسة ومن ثم يكون على المؤسسة إذا ما اكتشفت واقعة عدم اشتراك أحد أرباب العمل من عماله بها أن توقع عليه العقوبة المالية المنصوص عليها في المادة ١١ بالإضافة إلى اعتباره متظفلا في حكم المادة ٧٦ أما بالنسبة لتحديد نطاق المادتين ٧٣ و ٧٦ فالواقع أن المادة ٧٣ تصالج حالة وجود تراخ من صاحب العمل في توريد الاشتراكات إلى المؤسسة في المواعيد المقررة لذلك ، ففي هذه الحالة تسرى الفائدة التأخيرية المنصوص عليها فيها .

أما المادة ٧٦ فانها « تسرى في شأن رب العمل الذي لم يشترك أصلا من عماله في المؤسسة كما تسرى في شأن رب العمل الذي استجاب للالتزام القانوني بأن اشترك عن عماله في المؤسسة ثم تراخى في أداء الاشتراكات المقررة في مواعدها القانوني بما ادخله في نطاق أعمال المادة ٧٣ ويلتالي سرت في حقه الفائدة التأخيرية ، ولكنه ورغم قيام المؤسسة بأعذاره - لم يتم بتوريد الاشتراكات ومن ثم فقد تحول من مجرد متأخر إلى متخلف . وعلى ذلك تكون المادة ٧٦ قد عالجت حالة المتأخر الذي تحول - بأعذار المؤسسة له - إلى متظف وكذلك حالة الذي اعتبر متظفلا بحكم عدم اشتراكه أصلا من عماله بمؤسسة للتأمينات الاجتماعية .

وعلى أي حال فإن تحديد متى يعتبر المتأخر متظفلا بمسألة موضوعية يرجع فيها إلى كل حالة على حدة مع الاستهداء في ذلك بمقتضى.

الامذار على ما سلك إيراده وعلى أن يكون في الاعتبار أن عدم قيام المؤسسة بأعذار رب العمل تنفي عنه صفة التخلّف ومن ثم يظل ملتزما بالفائدة التأخيرية دون المضاعفة الى أن تقوم المؤسسة بأعذاره ومن جهة أخرى فإن وجود نزاع بين رب العمل والمؤسسة في قيمة ما يلتزم بأدائه تعتبر دليلا على نفي صفة التخلّف عنه نظرا لما يحمله تأخره - في هذه الحالة - من أسباب تبرره ولكن تبقى له مسح ذلك صفة التأخر بما ترتبه هذه الصفة من سريان الفائدة المقررة في المادة ٧٣ .

(فتوى ٥٨٦ - في ١٩٦٣/٦/٨)

ثانياً — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — عدم
تضمنه تنظيم معاشات التقاعد اكفاء بنظام المكافآت — تعديله
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وتقريره مبدأ تأمين معاش في
حالة الشيخوخة — المادة ٧٨ معدلة — اجازتها اعفاء اصحاب
الاموال المرتبطين مع عمالهم بالنظمة معاشات افضل من الاشتراك
— منح مهلة لاصحاب الاموال الذين لا تتضمن انظمتهم الافضل
الا معاشات شيخوخة لتعديل تلك النظم خلالها بحيث لا تقل مزاياها
عن مزايا القانون — انقضاء المهلة دون تعديل يخضعهم للقانون
ويلزمهم باتشاء أنظمة معاشات تكيفية بالفرق بين ما كان يتحمله في
نظام المعاش الخاص والاشتراكات التي يؤديها المؤسسة طبقاً
للقانون — حق المؤمن عليه في طلب احتساب مدة الخدمة السابقة
على الاشتراك في التأمين والتي يستحق منها مكافأة ضمن المادة المحسوبة
في المعاش — جواز دخول مدد اشتراك العمال في النظام الخاص
كمدد اشتراك في تأمين الشيخوخة اذا طلب ذلك نصف عدد المشتركين
فيه على الاقل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون — وجوب
التفرقة بين اشتراكات اصحاب الاعمال المؤداة للنظام الخاص كمقابل
لالتزامهم بمكافأة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية للعمال
المقطعة شهرياً من اجورهم — ايلولة الاولى الى المؤسسة ودخولها في

أموال التأمين ودخول مدد الاشتراك في النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في المؤسسة - عدم دخول التغطية في أموال هذا التأمين - عدم صرفها للمال المرتبطين بنظم خاصة اعتبرت الا عند نهاية خدمتهم - من عدا هؤلاء يجوز لهم طلب استرداد اشتراكاتهم الشخصية اذا لم يطلب نصف عدد المشتركين في النظام الخاص دفع الاشتراك في المؤسسة عن المدة الماضية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم يتضمن تنظيم مقاشات التقاعد اكتفاء بنظام مكافآت نهاية الخدمة وذلك مؤقتا الى حين تطويرها الى نظام المعاش وهو ما استعمله القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بقرار يبدأ تأمين معاش في حالة الشيخوخة وادبح مقاشات الشيخوخة ومقاشات العجز والوفاة في نظام واحد وتحويل واحد .

ولما كان هذا النظام قد تقرر لأول مرة في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فقد اجاز هذا القانون في المادة ٧٨ معلة للجهة المختصة اعفاء اصحاب الاعمال المرتبطين مع معاشهم بأنظمة معاشات افضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على ان يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون أي اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ . كما لزم القانون اصحاب الاعمال اذا كان النظام الافضل يتضمن معاشات الشيخوخة دون معاشات العجز والوفاة بتعديل تلك النظم لتشتمل على معاشات العجز والوفاة واعطاهم مهلة ثلاثة اشهر لذلك بحيث لا تقل مزاياها عن المزايا المقررة بهذا القانون فاذا انتهت المهلة ولم يتم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لاحكام القانون والتزم في الوقت نفسه باتشاء أنظمة معاشات تكيلية بقيمة الفرق بين ما كان يتحملة في نظام المعاش الخاص والاشتراكات التي يؤديها الى المؤسسة طبقا لهذا القانون (مادة ٧٨) .

ومن مقتضى تطبيق هذه المادة أنه يجوز لأصحاب الأعمال المزمعين بالاشتراك في المؤسسة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ - طبقاً لما تقدم - إذا كانوا مرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل قبل هذا التاريخ أن يطلبوا من الجهة المختصة اعفائهم من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعز والوفاء خلال المدد وبالشروط الموضحة بالمادة سالفه الذكر .

وفي حالة ما إذا لم يتقدم أى من أصحاب الأعمال بطلب الإعفاء طبقاً لأحكام المادة ٧٨ معدلة أو إذا تقدم أى منهم ورفض طلبه لعدم توافر الشروط التى تتطلبها هذه المادة في نظامه فإنه تيسيراً للانتفاع بنظام معاش الشيخوخة أجيز للمؤمن عليه أن يطلب احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة ضمن المدة الحسوبة في المعاش سواء بقصد زيادة ذلك المعاش أو استكمال مدة الاشتراك المقررة للاستحقاق فيه ننس في المادة ٧١ على ما يأتى :

« تدخل المدة التى ادى عنها المؤمن عليه اشتراكات في المؤسسة وفقاً لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ١٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقاً لأحكام المادة ٥٨ دون التقضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة . كما يجوز أن تدخل مدة اشتراك العمال في النظام الخاص كجدد اشتراك في هذا التأمين إذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاش من هذه المدة بواقع ٢٪ من كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام الى المؤسسة مبلغاً بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوى الأخير من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسجيلها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تف حصص العمال في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام ادى العمال للفرق دفعة واحدة أو مقسطاً بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الإدارة » .

كما نصت المادة ٧١ مكررا على ما يأتى :

« مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و٧١ و٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار اليه ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ويحسب عنها مبالغ بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري فى السنوات الثلاثة الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة ان تلت عن ذلك من كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مضاعفا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة من المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الأجر قبل ترك الخدمة .

على انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدر هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم فى التأمين مضاعفا اليها المدة المذكورة ان يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها فى المبالغ طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

ومن حيث أن مقتضى ذلك انه يجوز أن تدخل بسدد اشتراك العمال فى النظام الخاص بسدد اشتراك فى تأمين الشيخوخة اذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويحسب المبالغ من المدة بواقع ٢ ٪ من كل سنة بشرط أن يؤدى النظام الى المؤسسة مبلغا يقدر بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوى الأخير من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تصديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا لم تدف حصة العامل فى النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق نفقة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من الجهة المختصة .

أما اذا لم يتقبل نصف المشتركين فى النظام على الأقل خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون دفع الاشتراكات التي تستقطع بواقع ٨٪ من الأجر السنوى الأخير من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فى النظام فإنه فى هذه الحالة تدخل المدة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة فى تأمين الشيفوخة والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ، ويحسب عنها مبالغ بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري فى السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك العملية أو كليل المدة أن قلت عن ذلك من كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها (مادة ٧١ مكرر) .

ذلك أنه كما سبقت الإشارة أنه اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ يلتزم جميع أصحاب الأعمال المرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء فى شكل صناديق اندثار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات بالاشتراك فى المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ولما كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد صدر فى ١٤/٨/١٩٦١ وتقرر العمل بنظام معاشات الشيفوخة فيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ فإنه والحالة هذه تطبق أحكام المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ بتدخل مدد اشتراك المؤمن عليه فى النظام الخاص قبل اشتراكه فى المؤسسة ضمن مدد الاشتراك فيها ويحسب عنها مبالغ ١٪ على التعميل التالى بيلته .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم يتعين التفرقة بين اشتراكات أصحاب الأعمال التى كانوا يؤدونها شهريا للنظام الخاص لأصحاب العمال كمقابل لالتزاماتهم بمكافأة نهاية الخدمة وبين الاشتراكات الشخصية المقطعة شهريا من أجورهم فيما يتعلق باشتراكات أصحاب الأعمال فهذه تدور الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتدخل فى أموال التأمين طبقا لنص البند الرابع من المادة ٥٦ من قانون التأمينات

الإجتماعية معندلا بقلتلون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ونتيجة لذلك تدخل
معد الاشتراك فى النظام الخلف ضمن مدة الاشتراك فى مؤسسة
التأمينات الاجتماعية ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ على الوجه المبين
فى المادة ٧١ مكررا المشار إليها . أما فيما يتعلق بالاشتراكات الشهرية
التي كانت تقتطع من أجور العمال كحصة شخصية فانها لا تدخل فى
أموال التأمين سالف الذكر وذلك أمالا لنص المادة ٥٦ من القانون
١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه حيث لم يدخلها المشرع ضمن أموال
هذا التأمين على نحو ما جاء بنص البند الرابع من المادة المذكورة
غير أنه بالنسبة إلى الاشتراكات التي كانت تقتطع من أجور العمال
المرتبطين بنظم خاصة والتي شملها القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة
١٩٦٠ فإنه بالتطبيق لأحكام هذا القرار لا تصرف إلى هؤلاء العمال
اشتراكاتهم الشخصية إلا عند نهاية خدمتهم ومع ذلك فالأمر يتطلب
صدور تشريع ينظم كيفية الإفادة من اشتراكات العمال الشخصية
حتى تصب لهم فى المعاش . أما ما عدا هؤلاء العمال ممن لم تشملهم
قرارات وزارية لهؤلاء يجوز لهم طلب استرداد اشتراكاتهم الشخصية إذا
لم يطلب نصف عدد المشتركين فى النظام الخاص أداء ٨٪ من الأجر
السنوي الأخيرة من كل سنة من سنوات اشتراك العامل فى
النظام الخاص .

ومن حيث أن هذه النتيجة التي انتهى إليها القسیر السليم لنصوص
القانون قد توقع هؤلاء العمال فى الحرج إذا هم مجزوا من الوفاء بما
يتطلبه القانون ليعتد لهم الإفادة من أحكامه ، ذلك الصرح الذى قد
يستتبعونه إذا ما فاتهم الإفادة من أحكام ذلك القانون ، أن يطالبوا
باسترداد اشتراكاتهم الشخصية فى الأنظمة الخاصة . ويجعل
بالمشرع وهو الحفيظ على حقوق العمال ، والحريص على أموالهم أن
يتدخل فوراً ليرفع عنهم ذلك الصرح فيبسر لهم إما الإفادة من أحكام
القانون أن كان ذلك ميسورا أو يكفل لهم ضمان المحافظة على تلك
الاشتراكات واستثمارها لصالحهم ليحصلوا عليها عند بلوغهم
من الشيخوخة أو ينظم لهم طريقة الإفادة من هذه الاشتراكات فى
المعاش .

قاعدة رقم (٦٧)

(المبدأ :

معاش شيخوخة - المادة ٥٧ من قانون التأمينات رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - استحقاق المعاش طبقا لها رهين بشرطين ، اولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه وثانيهما ان يكون انتهاء الخدمة لبلوغه سن الستين - الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين - شروط حساب هذه المدة طبقا للمادة ٧١ مكررا ب المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - أولا ان ثلثان الاشتراك عنها استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش وثانيا ان يكون العامل قادرا على اداء العمل - عدم جواز حساب المدة بعد سن الستين اذا كثر التأخير على العامل يتم لأول مرة عند التهلكة بالعمل بعد هذه السن .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - الذي انتهت خدمة المذكور الجديد في ظله - كانت تنص بان يستحق معاش شيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين . وقد أصبح نصها يجرى بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على انه يستحق معاش الشيخوخة اذا انتهت خدمت المؤمن عليه لبلوغه سن الستين .

ويؤدى هذا النص - خصوصا بعدما أجرى عليه من تعديل - ان الأصل ان استحقاق معاش الشيخوخة رهين بشرطين أساسيين ، اولهما انتهاء خدمة المؤمن عليه ، ثانيهما ان يكون انتهاء الخدمة لبلوغه سن الستين .

وقد روى في اجتماع الشريطين مما ازالة كل ليس من شبائنه القول بان بلوغ سن الستين وحده كلف لاستحقاق المؤمن عليه معاش

الشيخوخة **لا** قد لا تنتهي خدمة العاليل ببلوغه هذه السن اذا كانت لوائح العمل وتظلمه يسمحان ببقائه في الخدمة الى ما بعد بلوغه سن الستين .

وتد اوردت المادة ٧١ مكررا ب المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ استثناء من هذا الاصل بأن نصت على انه « استثناء من حكم المادة ٧٧ يجوز للؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسددة منها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك بموجب للاستحقاق في المعاش .

ويؤدى هذا النص ان الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين لا يترتب عليه لزما الاشتراك في تأبين الشيخوخة وسداد الاشتراكات عنه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بل ان ذلك منوط بشرطين اولها : ان يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش . ثانيهما ان يكون العاليل قادرا على اداء العمل حتى لا تكون الرغبة في استكمال مدد الاشتراك سببا في ارهاق العاليل بعمل جديد غير قادر عليه .

وبقر توفر هذين الشرطين لا تحسب مدة الخدمة اذا النق العاليل بها بعد سن الستين في المدة المسددة عنها الاشتراكات . ومن باب أولى لا تحسب هذه المدة اذا كان التأبين على العاليل يتم لأول مرة عند التحاقه بالعمل بعد سن الستين .

ومن حيث ان المسيد قد بلغ من الستين في ١٩٥٤/٧/٢١ وحصل من الشركة على مكافأة نهاية خدمته حتى هذا التاريخ لان تعيينه بمقد جديد في الشركة بعد بلوغه هذه السن لا يترتب عليه التأبين عليه في معاش الشيخوخة لان هذا يكون تأبيننا لأول مرة بعد بلوغ سن الستين الامر الذي لا يجوز .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى انه

لا محل لاشتراك السيد المذكور في تأميم الشيخوخة عن السيدة التي أعيد تعيينه فيها بعد انتهاء خدمته لبلوغه سن المتقن .

وأن من حقه اقتضاء المكافأة المقررة قانونا من الشركة عن مدة خدمته المذكورة عند توافر شروطها .

(فتوى ١٠٩٧ — ١٠/١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مدى التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإداء مكافأة نهاية الخدمة للعمال بعد صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ — الفأوه للمادة ٦٣ سالف الذكر وقصر التزام المؤسسة على ما يماثل مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل فقط بحيث يلزم صاحب العمل نفسه بإداء ما يزيد على المكافأة محسوبة على هذا الأساس إلى العمال المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة ، وذلك طبقا للمادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

لا يسوغ الاستناد إلى نص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية بحذو بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ — والتي تقضى بإلزام صاحب العمل بإداء ما يزيد من حقوق العمال على المكافأة العتقونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل إلى هؤلاء العمال أو المستحقين منهم مباشرة — للقول بأن المؤسسة كانت ملتزمة بتعديل التعديل الآخر — بإداء الزيادة المشار إليها إلى العمال أو المستحقين منهم ذلك أنه إذا كان المشرع قد حذف في المادة ٧ المذكورة لى أملاء المؤسسة وإخلاله بمسؤوليتها مما قد يزيد من حقوق العمال فيسأل رب

العمل على المكافأة القانونية محسوبة طبقاً للمادة ٧٣ من قانون العمل بحيث يلتزم صاحب العمل نفسه بأن يؤدي الزيادة الى العمال أو المستحقين منهم مباشرة ، إلا أن هذا لا يعنى أن المؤسسة كانت قبل هذا التعديل — الذى أوردته المادة ٧٠ — ملزمة بإداء تلك الزيادة الى العمال أيا كان مقدارها وسواء أدى رب العمل اليها هذه الزيادة أو لم يؤديها ، إذ أنه يتعين اتباع حكم المادة التى كانت تتناول بالتنظيم هذه الخصوصية ، وهى المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، التى وضعت حدوداً لالتزام المؤسسة بى هذا الشأن على الوجه السابق أيضاً على أنه لما كانت المادة ٦٣ المشار اليها قد قضت بالزام صاحب العمل بإداء الفرق بين ما آداه من اشتراكات وبين المكافأة المستحقة قانوناً للعامل أو المستحقين عنه وأجلت المؤسسة قانوناً محل العمل أو المستحقين منه فى مطالبة صاحب العمل بالفرق المذكور فإنه يحسن على المؤسسة أن تتخذ من جانبها جميع الإجراءات اللازمة للصنول على هذا الفرق أو تقوم بإداء ما تحصله منه للعامل أو المستحقين منه مضافاً اليه فوائد التأخير المخصوص عليها فى المادة ٦٣ المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المؤسسة ملزمة — طبقاً لكس المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية مضافة الذكر — بإداء مكافأة نهاية الخدمة للعامل الذين انتهت خدمتهم قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ محسوبة على أسس المادة ٧٣ من قانون العمل ، أو ما حصلته عمالاً من صاحب العمل ، أيهما أكبر ، وذلك بصرف النظر من مقدار المكافأة التى يلتزم بها صاحب العمل أصلاً قبل عمله أو المستحقين عنه ، على أن تتخذ المؤسسة من جانبها كافة الإجراءات اللازمة للحصول على ما قد يتبقى للعامل من المكافأة المستحقة له فى ثمة صاحب العمل مضافاً اليه فوائد التأخير المخصوص عليها فى المادة ٦٣ المذكورة — وأن تقوم بإداء ما تحصله الى العامل أو المستحقين منه .

(غتوى ٥٤٦ من ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

تحديد المستحقين للمعاش وشروط استلزام صرفه طبقاً للماتنين ٨٩ ، ٩٠ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ — استلزام صرف المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة أيا كانت سنة عند ذلك — لا يغير من هذا الحكم النص عليه بالنسبة للأرامل والبنات والأخوات وأحفاده بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور — أساس ذلك — صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الإجتماعية وسمه كل خلاف في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين منه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الانصباء المقررة بالجدول رقم ٣ المرفق » .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

- ١ — أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ٢ — أولاده وأخواته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين « .
- ٣ — الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بنته وأخواته .
- ٤ — الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين ونسباً لما جاء بالجدول أن تثبت أمالة المؤمن عليه أيامه أثناء حياته وإلا تكون الوالدة متروكة من غير والد المتوفى .

وتنص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه يستتر صرف المعاش :

١ — للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل أو مهنة .

٢ — للأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان يستحق المعاش طالبا بأحد معاهد التعليم وذلك إلى أن يتم الرابعة والعشرين .

(ب) إذا كان مصابا بعجز كلي يمنعه عن الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك إلى أن يزول العجز .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة أنه بعد أن بين المشرع في المادة ٨٩ منه المستحقين للمعاش تبين في المادة ٩٠ شروط استتجار صرفه :

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن شرط استحقاق المعاش أو استتجار صرفه منوط بعدم وجود وسيلة للكسب لدى من محدثهم الماتقان سالفنا الذكر فمن بالنسبة للبنات والأخوات والأرامل على استتجار صرف المعاش لهن حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة وبالنسبة لمن يصعب من الأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين بعجز كامل يمنعه من الكسب إلى أن يزول العجز أي حتى يصبح صاحب المعاش قادرا على كسب عيشه وبالنسبة للأولاد والأخوة الذكور فقد حدد سنا قدر فيها أن وسائل كسب العيش لا تتوافر لهم قبل بلوغها وبالنسبة للطلبة في معاهد التعليم حدد سن الرابعة والعشرين وبالنسبة لغيرهم حدد سن الحادية والعشرين ويستفاد من كل ذلك أن استتجار صرف المعاش في جميع الحالات منوط بعدم التحاق صاحب المعاش بعمل أو مهنة أي كانت سنه عند ذلك ولا يشتر من هذا الحكم النص عليه بالنسبة للأرامل والبنات والأخوات وأغفاله بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور . ويؤيد ذلك أن المشرع قد اشترط صراحة في المادة ٨١ سبالة الذكر لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين للمعاش أن يثبت أمالة المؤمن عليه أيام أثناء حياته ، مما يفيد بأنه يشترط لهذا الاستحقاق أن لا يكون لهؤلاء عمل أو

مهنة وان يكونوا قد اعتنعوا في حياتهم على المتوفى ابلان حياته واذا كان المشرع لم ينص صراحة على شرط الاحالة بالنسبة للأولاد فذلك لان من الطبيعي ان يكون الاب هو عائل اولاده والمتولى الانفاق عليهم حتى يستطيعوا كسب عيشهم بأنفسهم .

ولقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر عند ذكرها للأسس التي قام عليها مشروع هذا القانون انه قد روعى التقريب بينه وبين النظم المعمول بها في القطاع الحكومي وغيره من القطاعات بحيث تكون احكامه متباعدة الى حد كبير مع احكام نظام التأمين ومعايشات موظفي الحكومة ومستخدميها وعيالها مما يؤدي الى تحقيق المساواة بين العمال في مختلف القطاعات ، بما يبيد بان احكام القانون المذكور قد اعدت على نسق احكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الذي نص المادة ٣٧ منه على انه « يقف صرف المعاش الى المستحقين من الموظف او المستحقين من صاحب المعاش اذا استخدموا في اى عمل وكان يظلم منه يعادل المعاش او يزيد عليه لماذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش ادى اليهم الفرق » .

ولقد حسم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر كل خلاف في هذا الشأن فنص في المادة ١٠١ منه على انه « يقف صرف المعاش الى المستحقين من المؤمن عليه او المستحقين من صاحب المعاش اذا استخدموا في اى عمل وكان يظلم منه يعادل المعاش او يزيد عليه » .

كما ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد درجت منذ عام ١٩٦٣ على وقف صرف المعاش بالنسبة للأولاد والاخوة الذكور متى التحقوا بعمل او مهنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس للذكور من الأولاد والاخوة حق في المعاش المقرر في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ اذا كانوا ملتحقين بعمل او مهنة قبل

وإذا المؤمن عليه أو صاحب المائت . ويقت صرف المائت المقرر لهم اذا التحقوا بالعمل بعد وفاته .

(لغتوى ٥٣) — نى ١٩٦٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ نى شان تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نص فى المادة الخامسة على أن يعمل به بالنسبة لمائت الشيفوخة أو نهاية الخدمة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ وبمقتضى أحكام تأمين الشيفوخة والمجز والوفاة التى جاء بها هذا القانون فى الفصل الثانى . من الباب الثالث من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

(المواد من ٥٥ الى ٦٦) تسرى على العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين الزامى والتعاونى التى سارت بعد ذلك البنك الرئيسى للتقنية والتأمين الزراعى وأصبح البنك باعتباره شركة مساهمة ثم هيئة عامة ملزما بأن يؤدى لحساب التأمين على العاملين اشتراكات شهرية بواقع ١٤ ٪ من أجر عماله (المادة ٥٦) وقد تمت المادة ٧٠ التى أوردها هذا القانون فى الفصل الثالث من الباب الثالث من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (على أن صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل من مكافأة نهاية الخدمة التى كان ملتزما بها محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ يلغى الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين منه . بالثرة) . كما أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ سالف الإشارة وذلك للاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للعاملين والمستحقين فيما يزيد على المكافأة القانونية المحسوبة على أساس

المادة ٧٣ من قانون العمل .. ولهذا الوضع لا يضر أى مؤمن عليه.
نتيجة تطبيق هذا النظام . وفاد ذلك أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١
قد أورد حكما خلاصا بالنسبة لما يزيد على المكافأة القانونية مؤداه الا يلزم
بها صاحب العمل الا « حفاظا على الحقوق المكتسبة » أى ان صاحب
العمل لا يكون بصحور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذى كحل للمال
والمستخدمين وقاية اكبر من شروء الحاجة عند التقاعد او العجز ورعاية
اسرهم بعد وفاة العائل ملزما بهذه الزيادة فى المكافأة او ما يسمى بمكافأة
ترك الخدمة الإضافية فى خصوصية هذه المنازعة الا بالنسبة لمن اكتسبوا
حقوقا فيها وهم الميعنون قبل - أول يناير ١٩٦٢ . أما الميعنون اعتبارا
من هذا التاريخ فلا يكون قد اكتسبوا حقوقا فى هذه المكافأة الإضافية
المفصوص عليها فيه مادام البنك الفاضاها بالنسبة لمن سيلحقون بخمته
اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ ذلك أن صاحب العمل منذ نفاذ القانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٦١ أصبح غير ملزم بإداء أى زيادة من المكافأة القانونية المنصوص
عليها فيه الا بالنسبة لمن اكتسبوا حقا فيها ، وهم الميعنون فى خدمة البنك
حتى ٣١/١٢/١٩٦١ . أما من عينو اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ فلم يكتسبوا
حقا يجعل رب العمل ملزما بالاحتفاظ لهم به . وإزاء ذلك فإن الأمر الإدارى .
الذى أصدره رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى
١٦/١٢/١٩٦١ بالفناء مكافأة ترك الخدمة الإضافية بالنسبة للعاملين .
الميعنين فى خدمة البنك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ لم يكن سوى
اتهاء لالتزام العمل بكل زيادة من مكافأة ترك الخدمة القانونية التى
جاء بها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ لمن تعلق لهم حق مكتسب فيها .
وهم من تم تعيينهم قبل ١/١/١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون المذكور بالنسبة
لمعاشى التقاعد . أما من يعينون اعتبارا من ذلك التاريخ فمؤلاه لا يلزم .
البنك بالاحتفاظ لهم بشئء اذ لم يكتسبوا هذا الحق لأنهم وقت تعيينهم كان
هذا الالتزام بالنسبة لهم قد زال من على عاتق رب العمل على التفصيل
السابق أيضا . وقد جاءت عبارات هذا الأمر الإدارى دالة على ذلك اذ
يقول أن الموظفين الذين التحقوا بخدمة البنك اعتبارا من أول
يناير سنة ١٩٦٢ كحل لهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ انظمة تحقق

لهم الطمانينة على مستقبلهم ومستقبل أولادهم حيث سيتحتجون بنظام مماثل مجز من كابل مدة خدمتهم يجعلهم في مركز مساو لزملائهم في الحكومة .
لذلك فإن الأسباب التي من أجلها تقرررت المكافأة الإضافية سنة ١٩٥١ قد زالت بالنسبة لهؤلاء الموظفين » . وعلى ذلك فإنه لا يجوز الزام البنك بالنسبة لمن عينوا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ بأنماذتهم من نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية الذي يعتبر حقا مكتسبا لمن عينوا قبل ذلك ، وهم الذين يلتزم البنك قبلهم وحدهم بهذه المكافأة .

وأعمالا لما تقدم فإنه وقت أن عين المطعون ضده في خدمة البنك في ١٩٦٢/٤/٢٠ لم يكن البنك ملزما قبله بأنماذته من نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية ، ومن ثم فلا يستحق المطعون ضده قبل "بنك الطامن المكافأة المذكورة .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٣ في — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧)

الفصل الثالث

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية

اولا — ماهية الأجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية (المادة ١) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

الأجر الذي يؤدي عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه العلاوات ايا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار — خروج الاجور الإضافية من معنى الأجر في هذا المجال وعدم خضوعها بالتالى لاستقطاعات التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص في الفقرة (ج) على انه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالأجر : الأجر المنصوص عليه في قانون العمل . وان المادة (١٠) من هذا القانون تنص على ان تكون اموال الهيئة من الموارد التي عرفتها ومن بينها الاشتراكات التي يؤديها اصحاب الاعمال عن العاملين لديهم وذلك التي يقتطعونها من اجورهم ونقلا لاحكامه . كما ان المادة (٢) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه يقصد بالأجر في تطبيق احكام

هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يلى :

١ — العمالة التى تغطى للطرفين والمنسوبيين والجموالين والمبطلين التجاريين .

٢ — الامتيازات المعينية وكفلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة واعباء العائلة .

٣ — كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امانته او كسائه وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقرر فى عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمل او جرى العرف بمنحها حتى امسح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا . ولا يلحق بالاجور ما يعطى على سبيل الوهبة الا اذا جرى العرف بمنحها وكانت لها قواعد تصبح بسيطها .

ويجوز فى بعض الاعمال كاعمال الفنادق والمطاعم والمغاهى والمشارب ولا يكون للعامل اجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على ان يحدد عند العمل قواعد بسيطها .

وقد صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ونص فى المادة (١) على ان تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

وبين مما تقدم ان الاجر الذى يودى عنه الاشتراكات فى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للاغنيين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين فى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له صفة عرضية او بصفة وقتية لظروف خاصة ومن ثم يخرج من معنى الاجر فى هذا المجال الاجور الاضافية التى تمنح للعامل عند حاجة العمل

الى تشغيل العالين ساعلت عمل ااضائية في مناسبات معينة او ظروف خاصة لان هذه الاجور بطبيعتها ليست لها صلة الثبات والاستقرار فالرجع في منحها او منمها ظروف العمل ومتطلباته وهي دائما متغيرة .

وقد سبق ان اخذت الجمعية العمومية بذات النظر بجلستها المنعقدة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ في ضوء الاحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العالين بالقطاع العام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع الاجور الاضائية التي تمنح للعالين بالجمعيات الاستهلاكية التابعة لبعض شركات المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية — لاستقطاعات التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٤٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

مقاصدة رقم (٧٢)

المبدا :

بدل طبيعة العمل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ بمنع بدل طبيعة عمل للعالين بالمؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ببعض المناطق — اعتباره من عناصر الاجر في حكم القاتون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قاتون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قاتون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقاتون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القاتون الاجر المنصوص عليه في قاتون العمل » ،

وتنص المادة الثالثة من قاتون العمل الصادر بالقاتون رقم ٩١ لسنة

١٩٥٩ ملى أنه « يقصد بالآجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتى :

١ - العمالة التى تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والموظفين التجاريين .

٢ - الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وامباء العائلة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء امانته وكفايته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقرر فى عقود العمل الفردية او المشتركة او الأنظمة الأساسية للعمل او جرى العرف بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرما .

ولا يلحق بالآجر ما يعطى للعامل على سبيل الوهبة الا اذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز فى بعض الاعمال الفنادق والمطاعم والمتاحف والمشارب الا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على أن يحدد مقصد العمل قواعد ضبطها .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الأجر فى مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية يشمل كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها . يستوى فى ذلك أن يكون الأجر مجرد تمويض للعامل عن جهد خاص يبذله فى سبيل عمله او لتحقيق التناسب بين الأجر وظروف غير مادية للعمل طالما كان له صفة الثبات والاستقرار ، ومن ثم يخرج من مفهوم الأجر بهذا المعنى ما يعطى للعامل بصفة مرضية او وقتية لظروف خاصة .

وعلى ذلك يصدق وصف الأجر بالمفهوم المتقدم على بدل طبيعة عمل العاملين بالمؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح

الزراعى واستصلاح الاراضى ببعض المناطق المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ لما له من صفة الثبت والاستقرار يحسبان أنه يمنح للمعاملين متى تحققت شروطه وهى العمل بالمناطق التى حددها القرار لاسيما وأنه يشمل طبقا لصريح نص المادة الاولى من هذا القرار بدلات لها جميعا صفة الثبت والاستقرار وهى بدلات الاقامة والخطر والمسدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن يدل طبيعة العمل فى الحالات المروضة يدخل ضمن عناصر الأجر فى حكم قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٤٤٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/٣/١٢)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

بدل الاقامة المقرر للمعاملين بالقطاع العام بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٢ يدخل فى محلول الأجر الذى يتخذ أساسا لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية - أساسى ذلك أن بدل الاقامة هو من البدلات التى يتوفر لها عنصر الثبت والاستقرار ومن ثم يعتبر عنصرا من عناصر الأجر المتصوص عليه فى المادة ٣ من قانون العمل والذى تصب على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان نظام المعاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حدد للأجر محلولاً مختلفاً من المحلول المحدد بقانون العمل بين الأجر الأساسى والرواتب والبدلات الإضافية ، ذلك أن المقصود بالأجر المتصوص عليه فى قانون التأمينات الاجتماعية بصريح نص هذا القانون ، هو الأجر المحدد فى قانون العمل لا الأجر المحدد فى قانون آخر ، والقول بغير ذلك يعد اجتهادا فى موضع النص الصريح .

(١٥٣ - ج ١٠)

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، ولما كان بدل الإقامة المقرر مئة للعاملين بالمناطق النائية تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٧٢ يتواءم له عناصر الثبات والاستقرار اللذان لاعتباره جزءاً من الأجر ، ذلك أنه يمنح لجميع العاملين بالمناطق النائية التي حددها القرار ماداموا مقيمين بها ، وينسبة ثابتة من بداية الفئة المالية التي يشغلها كل منهم ، ومن ثم فهو يدخل في مدلول الأجر الذي يتخذ أساساً لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن بدل الإقامة المقرر للعاملين بالقطاع العام يمتنع قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٢ يدخل في مدلول الأجر الذي يتخذ أساساً لحساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٨٦/٤ - ٦٠٠ / جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٧٤)

الأجور :

عاملون بالقطاع العام - تحديد الأجر الذي يؤدي عنه الاشتراكات بالنسبة إلى الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية - شموله كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً إليه جميع العلاوات أياً كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار كبذل طبيعة العمل وما إليه - خروج ما يعطى له بصفة عرضية أو بصفة وقتية الظروف خاصة كمكافآت الإنتاج وما إليها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص في الفقرة (ج) منها على أنه في تطبيق أحكامه يتصد بالأجر ، الأجر النصوص عليه في قانون العمل .

وإن المادة ١٠ من هذا القانون تنص على أن تكون أموال الهيئة

من الموارد التي مددتها ومن بينها الاشتراكات الشهيوية التي يؤديها أصحاب الأملاك من المالكين لديهم وتلك التي يقتطعونها من لجورهم ونفا لأحكامه .

كما أن المادة ٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه يتمدد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :

١ - العمالة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوالين والبلطيين التجاريين .

٢ - الامتيازات المعينة وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفايته وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقرر في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للمال أو جرى الصرف بنجاح حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تميزا .

ولا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز في بعض الأملاك كأعمال الفنادق والمطاعم والمتاحف والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات الصناعية تنص على أن تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات الصناعية كما تسرى أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بلخضاعها لأحكام قرار من رئيس

الجمهورية — وتنص المادة الأولى من هذه اللائحة على أن يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتخذة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متكاملاً لنظام العمل .

ثم مستوفى بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام غالى في المادة التالية منه قرارات رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ والقرارات المعدلة لها كما أتى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق له ونص في المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام النظام المرافق له على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — وعلى أن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .

• ونص في المادة ١٠ من النظام المرافق على أن يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للنتج التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وفي حالي الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة إذا كان للعامل مدة خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف ذلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالف الذكر فإذا لم تبلغ مدة العمل ثلاث سنوات فتم إلى مرتبه الشهري متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوماً على ٣٦ .

ولا يتخل في حساب المنحة المشار إليها المصروفات التشغيلية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

ويحتفظ العامل بصفة شخصية بما اضيف الى موقعه من منحه على غير الاساس الوارد في المادة السابقة على ان تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية . كما يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة اذا كان منصوباً عليها في عقد عمله أو في لائحة النظام الاساسي للعمل طالما لم تقترط طيبة عمله .

وقد نصت المادة الثانية من القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ومعلميها المعتمدين على انه يقصد بالمنضمين من تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم في المادة ١ من القانون المرافق ومعد في المادة ١ المشار اليها فئات الموظفين المنضمين باحكام هذا القانون ومن بينهم من نص عليه في الفقرتين ب ، ج من المادة سائلة الفكر وهم موظفو ومستخدمو وعامل الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظم موظفي الدولة وموظفو ومستخدمو وعامل الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بانتفاعهم باحكام هذا القانون قرار من وزير الخزينة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وبين مما تقدم ان الاجر الذي تؤدي عنه الاشتراكات في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية أو بصفة وقتية لظروف خاصة يبدخل في تجنيد الاجر الذي يخضع عنه الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية بالنسبة لهذه الطائفة من العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بدل طبيعة العمل وما اليه من بدلات ومكافآت اخرى مما له صفة الثبات والاستقرار ايا هذا ذلك مما يعطى للعامل بصفة عرضية أو وقتية كالايجور الانشائية التي تمنح للعامل في ظروف معينة دون أن يكون لها صفة الثبات والاستقرار

وكذا مكافآت الانتاج وبا اليها مما ليس له صفة الاستقرار فلا يدخله
فى مفهوم الأجر ولا يخصم منه اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

كل ذلك بالنسبة للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية دون غيرهم
من الخاضعين لقوانين المعاشات الحكومية .

(تقوى ١٣٤٣ - فى ١٢/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٥)

الاجرة :

ان الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات
الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للمسايل لقاء عمله بهما كان نوعه
مؤبهاً عليه جبيع الملاوات اياكان نوعها بمسالة صفة الثبات
والاستقرار دون ما يعطى له بصفة وقتية لظروف خاصة ، ذلك أنه كى
يعتبر ما يعطى للمسايل اجرا يجب ان يتوافر فيه ما يشترط فى الأجر
الأخرى أصلاً من ثبات واستقرار .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧
ينظم هيئة قناة السويس أن بدل الارشاد أو مكافأة الارشاد المقررة
بالقاعدة ٥٦ من لائحة البدلات المشار اليها جزء من مرتب المرشد يجرى
حسابه بالنظر الى ما يقوم به من عمليات الارشاد ولا ينفى من هذا
البطل أو المكافأة ، صفته كجزء من الأجر فغير مقدار ما يتقاضيه
المرشد تبعاً لاختلاف عمليات الارشاد التى يقوم بها بالزيادة أو
الانقصان ولا يوجد ما يمنع قانوناً من أن يخصب جزء من الأجر على
تحويلات ويخصب جزء منه على أساس متغير ، فذلك لا ينفى من الأجر
صفة الثبات والاستقرار بها مما يؤكد صفة الثبات والاستقرار هذه أن

المادة ٥٦ المشار إليها نصت على استمرار صرف البديل للمرشد حتى في حالة انقطاع مؤقتا عن العمل لحادث وقع له أثناء العمل أو لمرض وبأى أسبابه بسبب العمل أو لمرض ثبت صحيا بمعرفة أطباء الهيئة وفى هذه الحالة يصرف للمرشد ما يعوضه عن فقد البديل على أسس حددتها المادة المذكورة .

ومن حيث أن بديل الارشاد المقرر أصلا بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار إليها لقاء العمل في أوقات الملاحة ، حل محله في فترة توقف الملاحة في القناة بسبب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بديل تمويضي صدر به قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، وقد استمر صرفه بانتظام وأطراد طيلة توقف الملاحة بالقناة . وكان استحقاقه هو كون المائل شاعلا لوظيفة مرشد ، ومن ثم فهو يدخل في حساب الأجر الذي يستحقه شاعل هذه الوظيفة ، ولا يغير من طبيعة هذا البديل ما مساه يكون دافعا الى تقريره . كما أنه قد توافر له منصرف الاستقرار والثبات فقد استمر يصرف مع المرتب طوال فترة توقف الملاحة بالقناة مقب عدوان سنة ١٩٦٧ . وإذا كان توقف الملاحة في القناة ظرما مؤقتا ، فإن ذلك لا يوجب البديل التعويضي الى بديل يصرف بهيئة عارضة ، ولا يجعله مائلا للتوامم والاستمرار ، فهو يصرف كل شهر ، ولا ينقطع صرفه شهرا . دون شهر . والعرضية في الأجر تعني عدم الانتظام وعدم الاستقرار وهذا المعنى غير قائم لا في صورة بديل الارشاد ، ولا في صورة البديل التعويضي الذي حل محله ، لأن البديل التعويضي ظل دائما بدوام توقف الملاحة ، ومستقرا طوال استمرار ذلك التوقف . وكان مصدر الالتزام بصرف هذا البديل هو التنظيم الذي وضعته هيئة القناة بالقوار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ لمواجهة حالة توقف الملاحة . وكان باعث هذا التنظيم رعاية أحوال العاملين بالهيئة خلال فترة القوة القاهرة التي أوجدها عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ولئن كان توقف الملاحة في قناة السويس ظرما استثنائيا على خلاف الأصل إلا أنه يشكل قوة القاهرة اعتمد بها من يملك سلطة التنظيم ورب عليها حقوقا تصرف بانتظام

وأطراد طالبا وجد مناطها وتام سببها ، وذلك لأن المرشدين العاملين
بهيئة العناية — ومنهم المدعى — لم يتمتعوا عن العمل ، ولكن العمل
هو الذى صار مستحيلا أو متعذرا خلال فترة اغلاق قناة السويس
على اثر عنوان عام ١٩٦٧ .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — مرشدون — بدل الارشاد والبدل
التعويضى — مدى جواز حسابه ضمن الأجر الذى تسوى على
أساسه معاش المرشد — الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات الى
هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للمبايل لقاء عمله مهما
كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها مما له صفة
الثبات والاستقرار — القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة
قناة السويس خول مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات واللوائح
اللازمة لتنفيذه — المادة ٥٦ من لائحة البدلات بصرف مكافأة ارشاد أو
بدل تعويضى فى حالة فقد مكافأة الارشاد بدل الارشاد أو مكافأة
الارشاد المذكورة المقررة بالمادة ٥٦ جزء من مرتب المرشد — لا ينفى
عن هذا البديل صفته كجزء من المرتب نظير مقدار ما يقبضه المرشد
بالزيادة أو التقصان . أساس ذلك : استمرار صرف هذا البديل للمرشد
تحت مسمى بدل تعويضى فى حالة انقطاعه مؤقتا عن العمل أو تعطيل
الملاحه مؤقتا .

ملخص الحكم :

أن الاتفاق بين هيئة قناة السويس وهيئة التأمينات الاجتماعية

الموافق عليه من مجلس الوزراء في ١٩/١٠/١٩٧١ من ناحية تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية على العاملين بهيئة القناة قد جاء اعمالا لما تضمنت به المادة ٢ من القانون المذكور التي نصت على سريان احكامه على العاملين في الهيئات العامة من غير المنتفعين باحكام قوانين التأمين والمعاشات بالنسبة لمعاش الشيفوخة من اول الشهر التالي لتاريخ نشره (وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢) على انه لا يجوز ان يكون لملئ هذه الانتفاكات اية تية فيما خالف احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة ١ لمقرة (ج) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاجر « الاجر المنصوص عليه في قانون العمل » .

ونصت المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على انه يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضمنا اليه جميع الصلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص :

١ -

٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء امانته او كفاحته وما ثلثه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقرر في عقود العمل الفردية او المشتركة او الانظمة الاساسية للعامل ، او جرى الصرف بمنحها حتى اصبح العمال يعتبرونها جزء من الاجر لا تبرما « وبين ما تقدم ان الاجر الذي تؤدي منه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للخاضعين لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو كل ما يعطى للعامل لقاء ما يعطى له بصصفة مريضة او بصفة وقتية لظروف خاصة ، ذلك انه كفي يعتبر ما يعطى للعامل اجرا يجب ان يتوافر فيه ما يشترط في الاجر اصلا من ثبات واستقرار .

ومن حيث أن القاتلون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة تشاة السويس خول في مادته الثالثة مجلس ادارة الهيئة اصصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون « فضلا عن أن المادة ٧ من نظام الهيئة الصادر بالقانون المذكور أوكلت الى الهيئة دون غيرها الاختصاص باصدار اللوائح المتعلقة بالملاحاة في القنساء وغير ذلك من اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرقق وتنفيذا لذلك صدرت لائحة البدلات والبعثات التي نصت في المادة ٥٦ منها على أن « يصرف للمرشد في حالة قيامه بارشاد أية سفينة بوجه مرض وفقا لمتقتضيات العمل ، سواء كانت حويلة تلك السفينة أكثر أو أصغر من طبقة الحويلة المحددة للمرشد . بكلفة الارشاد المبينة فيها إلى . . وإذا اضطر المرشد الى الانقطاع مؤقتا عن العمل بسبب حادث يثبت رسميا وقومه أثناء العمل أو لمرض وبلى أصابه بسبب العمل وثبت رسميا ، فيصرف له بدل مقابل فقد مكافآت الارشاد محتسبا على أساس طبقة الحويلة المخرج بها معدل ٧ سلفن شهريا لمرشد القفاة و٢٢ سفينة لمرشد البوغانز وتحسب فترة الغياب نميبا بامعبار كل شهر مكونا من ٣٠ يوما . أما في حالة انقطاع المرشد عن العمل بسبب مرض ثبت ثبوته صحيا بمعرفة الأطباء الهيئة فيجوز ، ابتداء من اليوم الثامن من انقطاعه عن العمل أى بعد فية سبعة أيام متوالية ، أن يحصل على بدل ، تمويفا عن فقد مكافآت الارشاد بنسبة ٢/٣ المكافأة المشار اليه في الفقرة السابقة . والارشدون الذين عينوا في الهيئة في الفترة من ٢٦/٧/١٩٥٦ الى ٣٠/٣/١٩٥٨ تجسد علاوة غلاء المعيشة الخاصة ببدل الارشاد لكل بنهم عن طبقة الحويلة المحددة له في ٣٠/٦/١٩٥٧ ويستمر صرف هذا المجد من كل بدل ارشاد يتلقاهه المرشد حتى ١٧/١١/١٩٦٨ « وفي ٢٤/٥/١٩٧٠ صدر القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ من رئيس مجلس ادارة الهيئة بعد موافقة المجلس ونص في المادة الأولى على أن « يصرف للسادة المرشدين وتباطنة القاطرات أثناء تعرض الملاحة للبدلات بالتوامد التالية :

أولا : خلال فترة توقف الملاحة (١) يمنح السادة المرشدين سواء

من مرشدى القتال أو البوغاز أو ميناء السويس والذين يعملون بالهيئة قبل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بدلا تعويضا بمعدل $\frac{2}{3} \times 7$ بدلات ارشاد سفينة بالقناة كل حسب وظيفته . . » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن بدل الارشاد أو مكافأة الارشاد المقرر بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار اليها جزء من مرتب المرشد يجرى حسابه بالنظر الى ما يقوم به من عمليات الارشاد . ولا ينشأ من هذا البديل المكافآت صفته كجزء من الأجر فغير مقدار ما يقبضه للمرشد تبعا لاختلاف عمليات الارشاد التي يقوم بها بالزيادة أو النقصان . ولا يوجد ما يمنع تكتونا من أن يحصل جزء من الأجر على نحو ثابت ويحسب جزء منه على أساس متغير ، لذلك لا ينشأ عن الأجر صفة الثبات والاستقرار . بها مما يؤكد صفة الثبات والاستقرار هذه أن المادة ٥٦ المشار اليها نصت على استمرار صرف البديل للمرشد حتى في حالة انقطاعه مؤقتا عن العمل لحادث وقع له أثناء العمل أو لمرض ويأتى أصله بسبب العمل أو لمرض ثبت صحيا بمعرفة أطباء الهيئة على هذه الحالة يصرف للمرشد ما يعوضه عن فقد البديل على أسس حددتها المادة المذكورة .

من حيث أن بدل الارشاد المقرر اتصالا بالمادة ٥٦ من لائحة البدلات المشار اليها لقاء العمل في أوقات الملاحة ، حل في محله في فترة توقف الملاحة في القناة بسبب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ بدل تعويضى صدر به قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٠ بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، وقد استمر صرفه بانتظام وأطراد طيلة توقف الملاحة بالقناة . وكان استحقاقه هو كون العامل شاغلا لوظيفة مرشد ، ومن ثم فهو يدخل في حساب الأجر الذى يستحقه شاغل هذه الوظيفة ، ولا يغير من طبيعة هذا البديل ما عدا ما يكون دافعا الى تقريره . كما أنه قد توالى له منحرا الاستمرار والثبات فقد استمر يصرف مع المرتب طوال فترة توقف الملاحة بالقناة عقب عدوان ١٩٦٧ . وإذا كان توقف الملاحة في القناة ظرفا مؤقتا ، فإن ذلك لا يتطلب البديل التصويفى الى بدل يصرف بصفة عارضة ، ولا يجعله نقدا للدوام والاستمرار ، فهو يصرف كل شهر ، ولا ينقطع صرفه شهرا دون شهر ، والعرضية في

الأجر تعنى عدم الانتظام وعدم الاستقرار . وهذا المعنى غير قائم
لا على صورة بدل الإرشاد ، ولا على صورة البديل التعويضى الذى حل
محلّه ، لأن البديل التعويضى ظل دائما بدوام توقف الملاحه ، ومستقرا
طوال استمرار ذلك التوقف . وكان مصدر الالتزام بصرف هذا البديل
هو التنظيم الذى وضعته هيئة القناة بالقرار رقم ٢٣٨ لسنة
١٩٧٠ لمواجهة حالة توقف الملاحه ، وكان باعث هذا التنظيم رعاية أحوال
العاملين بالهيئة خلال فترة القوة القاهرة التى أوجدها عدوان يونيوس
سنة ١٩٦٧ ولئن كان توقف الملاحه على قناة السويس طرفا استثنائيا
على خلاف الأصل ، إلا أنه يشكل مدة قاهرة اعتد بها من يملك سلطة
التنظيم ، ورتب عليها حقوقا تصرف بانتظام واطراد طالما وجد مناطها
وقام سببها ، وذلك لأن المرشدين العاملين بهيئة القناة — ومنهم المدى —
لم يتمتعوا من العمل ، ولكن العمل هو الذى صار مستحيلا أو متعذرا
خلال فترة اغلاق قناة السويس على أثر عدوان عام ١٩٦٧ . ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه قد صانف صحيح القانون اذ قضى باعتبار
المرتب الذى يسوى على أساسه معاش المدى شايلا لمكافاة الارشاد
ومما حل محلها من بدل تمويضى خلال فترة توقف الملاحه بقناة السويس .
ويكون الطعن على هذا الشق من الحكم المطعون فيه غير قائم على
اساس سليم .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — مرشدون — المنح السنوية — مدى جواز
حسابها ضمن الأجر الذى تسوى على أساسه معاش المرشد —
مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص
بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ الخاص بالعمل أنه يشترط لحساب المنح السنوية ضمن
الأجر الذى تؤدى عنه اشتراكات التأمينات أن تكون هذه المنحة مقررة

فى عقود العمل أو الأنظمة الأساسية — خلو نظام الهيئة بما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة — الأثر المترتب على ذلك : عدم حسابها ضمن الأجر — صدور قرار خاص كل سنة يؤكد عدم الالتزام بها أصلا وعدم خضوعها لنظام ثابت ، ودائم — أساس ذلك : الدائم لا يحتاج الى قرار خاص كل سنة .

ملخص الحكم :

أنه من طلب المدمى حساب المنحة السنوية التى كانت تصرف له ضمن الأجر الذى يسوى على أساسه معاش الشيفوخة ، فانه طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعمل ، المشار اليها ، يشترط لحساب المنحة المذكورة ضمن الأجر الذى تؤدى منه اشتراكات التأمينات الاجتماعية أن تكون هذه المنحة مقرررة فى عقود العمل أو الأنظمة الأساسية ولم يوجد فى الأنظمة الأساسية لهيئة قناة السويس ما يفرض صرف هذه المنحة بصفة منتظمة ومستقرة وثابتة ، بل على العكس من ذلك ووفق اقرار المدمى ذاته ، فان صرفها فى كل عام كان يتم بمقتضى قرار من مجلس إدارة هيئة قناة السويس ، وتجدد القرار سنويا يعنى عدم الالتزام بها أصلا لنظام ثابت ودائم ، فالثابت والدائم لا يحتاج الى قرار خاص كل عام . ومن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم وجود نظام ثابت لاعطاء هذه المنحة سلبيا مطابقا للقانون ويكون الطعن فى هذا الشق من الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم كذلك .

ون حيث أنه من طلب المدمى حساب بدل الارشاد التعميضى الداخلى فى الأجر الذى يسوى على أساسه معاش الشيفوخة بواقع بدل الارشاد من سبع سفن شهريا بدلا من $\frac{2}{3} \times 7$ بدلات أرشاد بحسب ما كان قرار رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ١٩٧٠/٥/٢٤ هو الذى قرر البديل التعميضى بواقع $\frac{2}{3} \times 7$ بدلات أرشاد سفن ، أما قبل ذلك فلم تكن المادة ٥٦

من لائحة البدلات المبحول بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٩ تقرر
أى بدل من هذا القليل تعويضاً عن توقف الملاحة بسبب عدوان يونية
عام ١٩٦٧ بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة القناة رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠
هو الذى طبق على حالة المدعى ، وهو قرار صحيح لأنه استند الى
موافقة مجلس إدارة هيئة قناة السويس بجلسته السابعة لعام
١٩٧٠/٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣ حسبما أثبتت فى ديباجة ذلك القرار ،
وبذلك يكون طعن المدعى على الحكم فى هذا الخصوص على غير مسند
من القانون .

ومن حيث أن المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار
اليه نصت على أن « تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق ونقاسا
لاحكام هذا الباب (الباب السابع فى تأمين الشيفوخة والعجز
والوفاة والتأمين الانسانى ضد العجز والوفاة) على أساس متوسط
الأجر الشهري الذى يسدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخرتين أو
مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت من ذلك . . » فان المدعى يستحق أن
يربط معاشه على أساس متوسط مجموع راتبه المقطوع والبدل التعويضى
المنصوص عليه بالقرار ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ سلك الاشارة خلال
السنتين الأخرتين من خدمته من (١٩٧٢/٦/٣٠ الى ١٩٧٤/٦/٣٠)
وما يترتب على ذلك من آثار ، على أن يسدد الى هيئة التأمينات الاجتماعية
ما يخصه من اشتراكات طبقاً للمادة (٧٥ بند ٢) من القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ مما تعافاه من بدل الارشاد المنصوص عليه فى
المادة ٥٦ من لائحة البدلات ، والبدل التعويضى المنصوص عليه فى
القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٠ كل فى المجال الزمنى لاستحقاقه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمصاريف الدعوى ، فإنه لما كانت
المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تلزم
الهيئة المسماة للتأمينات الاجتماعية الوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة
بالنسبة لن تسرى عليه أحكام القانون ولو لم يتم صاحب العمل ،
بالاشتراك منهم فى الهيئة نظير حقها فى الرجوع عليه بالاشتراكات
المقررة ونوائد تأخيرها ، وتعود الهيئة من تسوية معاش المدعى على
النحو الصحيح وإتباعها لمنحى هيئة القناة وتفسير الأجر المتخذ

أساسا لحساب الاشتراكات يعد نكولا من جانبها عن الالتزام المقرر في المادة ١١٣ المشار إليها لا يفتيه ادعاؤها عدم إخطارها ببطلان الإرشاد الذي يناهضه انتابها مع هيئة القناة حول تطبيق القانون على العاملين فيها الذي تم بعد خلاف اضطرم بين الهيئتين حول مبدأ خضوع الهيئة المذكورة لقانون وتحديد الأجر الذي ينفذ أساسا لحساب الاشتراكات .

فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم جانب القانون إذ قضى بالزام تلك الهيئة بتضامنة مع هيئة قناة السويس مصاريف الدموى .

(طعن ٥١٦ لسنة ٢٤ قى — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الأجر الذى يخضع لفصم اشتراك التامينات الاجتماعية فى حالة الجمع بين المصالح والترتب — الأجر ما يمتلئ للعمال مقابل ما يؤديه من عمل — المصالح لا يعدو أن يكون إيرادا عن مدة سابقة ولا يصرف مقابل العمل الذى يؤدى لرب العمل وهو بهذه المثابة لا يخرج تحت وصف الأجر ولا يدخل فيه — قواعد الجمع بين الترتب والمصالح ليس من شأنها أن تغير طبيعة المصالح وتجعله جزءا من الأجر — التشرىعات المعمول بها فى الفترة منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ مستقرة على التفرقة بين المصالح والترتب — التفرقة بين وقف المصالح عند الاستخدام وبين الجمع بين المصالح وما يقرر من مرتب .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « نى تطبيق أحكام هذا القانون يقمء بالأجر : الأجر المنصوص عليه فى قانون العمل » ، وأوضح من هذا النص أن قانون

التأمينات الاجتماعية أحال في تعريفه للأجر الى قانون العمل ، ويقضى القانون الأخير في مادته الثالثة بأنه يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه . . . ، ويبين من ذلك أن ثمة شرطا أساسيا يجب توافره في الأجر وهو أن يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من عمل .

ومن حيث أن المعاش لا يصدر أن يكون إيرادا عن مدة مسابقة ولا يصرف لقاء العمل الذي يؤدي لدى رب العمل فمن ثم فأنه بهذه المثابة لا يندرج تحت وصف الأجر ولا يدخل فيه وإنما يصرف لصاحبه أعمالا لأحكام قوانين أخرى ولأسباب بعيدة عن عمله الجديد لدى رب العمل ، وإذا كان هذا المعاش يدخل في الاعتبار عند تحديد الأجر فالمرء في ذلك الى ما اقتضته إرادة المشرع عند تحديده لقواعد الجيع بين الرضبه او المكافأة وبين المعاش ، وليس من شأن هذه القواعد أن تغير طبيعة المعاش وتجعله جزءا من الأجر بل يظل مع تطبيقها محتفظا بخاصيته كإيراد عن مدة سابقة .

ومن حيث أنه يبين من استقراء قوانين المعاشات المتعاقبة أنها كانت قد استقرت على مبدأ عام هو أنه إذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة - أوقف صرف معاشه طوال مدة استغداه ، أي أن الاستخدام نظير أجر أي كان مقداره أو طبيعته (راتب أو مكافأة) كان يترتب عليه بقوة القوانين إيقاف كليل المعاش أيما كان مقداره أو طبيعته (مدني و عسكري أو اجتماعي) ، ولقد ظل هذا المبدأ على إطلاقه حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجيع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها وإجاز الجيع بين المعاش ومرتب الوظيفة الجديدة أيما كان مقدار كل منهما وذلك بقرار من الوزير المختص ، فإذا جاوز مجوع المعاش والمرتب ما كان يقتضاه الموظف قبل امتزال الخدمة وكان هذا المجموع يزيد على مائة جنيه في الشهر ، فيصدر قرار الترخيص بالجيع من رئيس الجمهورية . ثم تقرر جواز الجيع بين المعاش والمرتب (أو المكافأة) بموجب نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بلسداد قانون التأمين والمعاشات

لوظائف الدولة ومستخدميها ومعلميها الخنيين ، والمادتين ٨٦ ، ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، والمادة ١ من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ، والقرار الجمهوري رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ ، ويلاحظ من استقراء أحكام الجيع (سواء كان وجوبيا أو جوازيا) الواردة في هذه التشريعات انها لم تشترط للمرتب أو المكافأة حدا أقصى لا يتجاوزه أو حدا أدنى لا يقل عنه وإنما تخطف السلطة التي تجيز الجيع تبعا لمقدار المعاش أو المكافأة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن التشريعات المعمول بها خلال الفترة محل استطلاع الرأي منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ - مستقرة على التفرقة بين المعاش والمرتب أو المكافأة سواء منذ تفضي كمال المعاش أو عند الجيع بينه وبين المرتب أو المكافأة بالكل أو جزئيا وفي حدود تصوى محددة تشريعا وسواء كان هذا الجيع جوازيا في كل حالة على حدة أو وجوبيا في حالات مائة كين انتهت خدمتهم بسبب الاصابة أثناء الخدمة أو العمليات الحربية (القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١١٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤) .

ومن حيث أن الثابت في خصوص الحالة المعروضة أن اللواء متقاعد كان يتقاضى من المؤسسة المسلحة الاقتصادية للقوات المسلحة مكافأة مقدارها ستين جنيها خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٤/٣/٢٣ - ثم أصبحت هذه المكافأة ٤٠ جنيها و٢١٠ مليا من التاريخ الأخير حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ فمن ثم فإن الاشتراك في التأمينات الاجتماعية يجب أن يحصب على أساس هذه المكافأة وحدها ولا محل للقول بأن المعاش الذي كان يتقاضاه السيد المذكور يعتبر جزءا من أجره ولو كانت تصرفه جهة العمل - إذ أن ذلك سيؤدي إلى الخلط بين نظامين قانونيين مختلفين : الأول هو وقف المعاش بالكل عند الاستخدام في بعض الجهات وهذا النظام قائم منذ عام ١٩٠٩ ، والثاني هو نظم الجيع بين المعاش وبين ما يتقرر من مرتب أو مكافأة نظير العمل أيا

كثت المعايير التي تتبع لتحديد المرتب أو المكافأة ولقد استقر هذا النظام في مصر منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن .

وبناء على ما تقدم فإن اجازة الجمع بين المعاش والمكافأة للسيد منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٧ لا يجمل من المعاش الذي يتقاضاه السيد المذكور جزءا من الأجر الذي يخضع لخصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب الاشتراك في التأمينات الاجتماعية على أساس المكافأة التي كان يتقاضاها السيد المذكور من المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة وليس على أساس مجموع المعاش والمكافأة اللذين كانا يصرفان له .

(فتوى ١٣٤ - في ٢٠/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

خدم المدارس الخاصة — الأمانة التي تدفعها وزارة التربية والتعليم لهم — اعتبارها جزءا من الأجر تتحمل الوزارة عنه قيمة اشتراك هيئة التأمينات الاجتماعية .

بلفس الفتوى :

إن المادة ٥٦ من القرار الوزاري رقم ٢٠ الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ في شأن اللائحة التنظيمية لقانون التعليم الخاص رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن تقوم المديرية التعليمية بإداء مرتبات خدم المدارس الخاصة المجانية المعانة اليهم مباشرة خصبا من اعانة التعويض المستحقة للمدرسة — وأنه نظرا لاضطراب بعض أصحاب المدارس في تحديد مرتبات هؤلاء العمال ورغبة في تحسين حالهم أسخرت وزارة التربية والتعليم كتابها الدوري رقم ٣٣ في ٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ بالا يقل مرتب الخادم بالمدرسة الخاصة عن ٣ جنيه شهريا عند التعيين يزداد كل سنتين

بمقدار ٢٥٠ مليا حتى يصل أجره الى ٤ جنيه شهريا — ونظرا لأن هؤلاء العمال قد تقدموا بشكوى متعددة لهذه الوزارة من قلة مرتبتهم التي يقاضونها من أصحاب المدارس الخاصة المجانية خصوصا من أمانة التعويض حيث يلتبسون بمساواتهم بنظرائهم في المدارس الرسمية — وقد رأت الدولة رعاية منها لهؤلاء العمال وحرصا على مصلحتهم أن تفسح في اعتبارها الأول الاهتمام بشأنهم وأدرجت وزارة التربية والتعليم في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مبلغا قدره ١١.٠٠٠ جنيه لتحصين حالهم وقررت تكيلة مرتب كل عامل بالمدارس المذكورة الى سبعة جنيهات شهريا لأن يقل مرتبه عن ذلك وبهذا لا يتجاوز قيمة التكلفة أربعة جنيهات في الشهر أما من بلغ مرتبه سبعة جنيهات في الشهر أو يزيد من ذلك فيبقى مرتبه الحال ولا تتحمل ميزانية الدولة أية زيادات بالنسبة اليه — وعلى أن تصرف تكيلة المرتبات المستحقة من ميزانية المديرية بنسبة ١٢ بصفة أمانة شهرية وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ أو من تاريخ التعيين إن يكون قد مر بعد هذا التاريخ (بحساب الادارة العامة للتعليم الإداري بوزارة التربية والتعليم رقم ٨٠٤٣٠ المؤرخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٥) .

ولما كانت المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون يتمدد بالأجر المنصوص عليه في قانون العمل ، وتنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يتمدد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مفساغا اليه جميع العلاوات ايا كان نوعها وعلى الأخص المبالغ التي أوردتها المادة الثالثة في مقرراتها الثلاثة ومن بينها كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاحته وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعامل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا غيرها .

ولما كانت المبالغ التي يقبضها العامل لقاء عمله سواء أكان مصدرها صاحب العمل أم غيره تعتبر اجرا طالما أنها تؤدي اليه مقابل العمل

موضوع المقصد - وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه خدم المدارس الخاصة المجانية المعلقة لقاء عملهم يعتبر أجرا سواء أدى اليهم خصما من الاعانة المتوفرة أم أدى اليهم من الاعتماد الذى أدرجته وزارة التربية والتعليم فى ميزانيتها من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

ولما كانت الدولة تؤدى مباشرة جزءا من مرتبات هؤلاء الخدم خصما من ميزانية وزارة التربية والتعليم بقصد تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المدارس المجانية المعلقة وأن هذه الوزارة تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية عن الجزء من الأجر الذى التزمت بإدائه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع إلى اعتبار هذه الاعانة جزءا من الأجر والوزارة هى التى تتحمل باشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية .

(الفتوى ٥٦١ - فى ١٠/٥/١٩٦٧)

ثانياً — مدى الإفادة بقانون التأمينات الاجتماعية :

(١) من يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

انتفاع العمال الموسمين بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية — أسس ذلك أن مدى المادتين ٢ ، ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية أن أحكامه تسرى على العاملين المستحقين الموسمين وعمال الشحن والتفريغ فيما عدا الأحكام الخاصة بكتائين ضد البطالة فاتها لا تسرى عليهم — قرار التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ : في أعمال مرضية أو مؤقتة وعلى عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الصادر من المحكمة العليا بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٢ يؤكد هذا التفسير .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتخرجين منهم كما يسرى على العاملين من أمضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ويستثنى من الخضوع لأحكامه الفئات الآتية :

١ — العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتظمين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

٢ — العاملون في الزراعة الاغنياً يرد به نص خالص .

٣ — خُدم المنازل .

وتنص المادة ١٤ الواردة في الباب السادس من هذا القانون الخاص بالثامين ضد البطالة على أن « تسرى أحكام هذا الباب على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

(١) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة وعلى الأخص مجال المقاولات وعمل الترحيل والعمال الموسميّين وعمل الشحن والتفريغ .

(ب) أفراد أسرة صاحب العمل .

(ج) خُدم المنازل ومن في حكمهم .

(د) العاملون الذين جاوزوا سن الستين .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بزاياء هذا التامين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة لهم .

ومؤدى المادتين السابقتين أن أحكام قانون الثامينات الاجتماعية سالف الذكر تسرى على العاملين المستخدمين في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى مجال المقاولات وعمل الترحيل والعمال الموسميّين وعمل الشحن والتفريغ ، فيما عدا الأحكام الخاصة بالثامين ضد البطالة فانها لا تسرى عليهم ، ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار اليها بزاياء هذا التامين .

ومما يؤكد هذا النظر أن المحكمة العليا أصدرت بجلستها المنعقدة في أول أبريل سنة ١٩٧٢ قرار التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ وقضت فيه « بأن مناط تطبيق أحكام قانون الثامين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المتنيين الصالحين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون أن تقوم العلاقات التي تربطهم بجهات الإدارة على أسس لائحية ، أما العمال المؤقتون والموسميون والعرضيون الذين لا يعينون على وظيفة ذات

فئة بالميزانيسة وتنتهى علاقاتهم بالمرفق بانتهاء الاعمال التى يكلّفون بها ولا تقوم علاقاتهم بجهات الادارة على أسس لائحية فانهم ينتفعون بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ دون القانون رقم . طلسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انتفاع العمال الموسمين بوزارة الصحة بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٢٢٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧)

--

قاعدة رقم (٨١)

المبحث ١ :

المعاملون فى أعمال عرضية أو مؤقتة وعمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية — سريان احكامه على العاملين بمحطات الفريلة التابعة للادارة العامة للتقوى بوزارة الزراعة فيما عدا الاحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة — التزام وزارة الزراعة بالاشتراك منهم فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به تقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنفخى بسريان احكامه على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

٢ — العاملون فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتسبين بأحكام قوانين التأمين والمؤسسات .

٢ — العاملون في الزراعة الاثنيما يرد به نص خاص .

٣ — خدم المنازل .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة الطبية بعلاج المصابين من العاملين فيها ويدفع التعميمات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون افضل للمصاب » .

وتنص المادة ٦٤ الواردة في الباب السادس من هذا القانون الخالص بالتأمين ضد البطالة على أن « تسرى احكام هذا الباب على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

(١) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراجيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

(ب) أفراد أسرة صاحب المنزل .

(ج) خدم المنازل ومن في حكمهم .

(د) العاملون الذين جاوزوا سن الستين .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين على أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة اليهم » .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمته صاحب محل وتحت سلطته أو إشرافه » .

ومن حيث أن مؤدى المواد السابقة الذكر أن احكام قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر تسرى على العاملين المستخدمين في أعمال مرضية أو مؤقتة وعلى عمال المقاولات وعمال التراجيل والعمال الموسمين

وعمال الشحن والتفريغ فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة
عليها لا تسرى عليهم ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره تنظيم
شروط وأوضاع انتفاع الفئلت المشار إليها بمزايا هذا التأمين .

ومن حيث أن الثابت من صورة عقد توريد أنفار لمحطات الغريبة أن
متمهد توريد الأنفار يلتزم بتوريد العدد الكافي من الأنفار اللزمين
من الجنسين يوميا طوال مدة سريان العقد لسد حاجة العمل بمحطة الغريبة
على أساس أجر يومي للنفـر محدد بالعقد وذلك في مقابل حصول المتمهد
على حـولة من الإدارة العامة للتقاول بوزارة الزراعة تحدد بواقع نسبة
بنوية من مجموع أجور العمال الموردين من قبله .

ومن حيث أن علاقة العمل لا تتوارى بين هؤلاء العاملين وبين مقاولي
توريد الأنفار الذين يقتصر دورهم على مجرد توريدهم نظير حولة تقدر
بنسبة معينة من مجموع أجورهم التي تلزم الإدارة العامة للتقاول بوزارة
الزراعة بأدائها ويقوم المقاول بتسليمها للعمال نيابة عنها — وليس للمقاول
اية سلطة إشرافية على عمل هؤلاء العمال .

وما دام أن هؤلاء العمال يعملون في خدمة الإدارة العامة للتقاول
بوزارة الزراعة ويخضعون لسلطانها وإشرافها وما دام أنهم منذ مباشرتهم
للأعمال المملوكة اليهم بذلك المحطات لا يعتبرون من العاملين في الزراعة
المستثنين بمقتضى المسادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية سالف
البيان فانهم يعتبرون من الفئات المنتفعة بأحكام هذا القانون منذ تأيـن
البطالة ويتمين على وزارة الزراعة الاشتراك منهم في الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية وفقا لأحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين بمحطات الغريبة
التابعة للإدارة العامة للتقاول بوزارة الزراعة يخضعون لأحكام قانون
التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ويتمين على وزارة الزراعة الاشتراك منهم في الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وفقا لأحكام القانون المذكور .

(ملف ٤٢/٢٢٢ — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦)

(ب) من لايسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية :

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتفعون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ — لا يغير من ذلك أعارتهم الى إحدى الجهات التي يخضع العاملون فيها للقانون المذكور — عدم استحقاقهم مكافأة نهاية الخدمة عن مدة الإعاره .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ استثنت من تطبيق احكامه مئات من بينهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية المنتفعون بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

وهذا النص اذ غنى بعدم سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين في الحكومة المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ، إنما عنانهم بوصفهم هذا حتى لو تمت أعارتهم الى إحدى الجهات التي يخضع العاملون فيها لقانون التأمينات الاجتماعية اذ يظل هذا الوصف على الرغم من ذلك قائما بهم طالما أن مدة الإعاره تدخل في المدة المحسوبة في معاشهم ونفسا لأحكام قانون التأمين والمعاشات وتقوم الجهة المعار اليها باقتطاع الاشتراكات والأقساط المقررة في القانون الآخر وتحصل بالحصة التي تطرم بها الخزنة العامة بالتطبيق للبائتين ١٨ و ٧٥ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

وفضلا من ذلك فإن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لم يجز للعاملين في الحكومة من سرت عليهم احكام الفصل الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الجمع بين نظامه ونظام معاشات آخر مقرر لهم اذ نصت المادة ٥٥ من هذا القانون بمدة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على انه « مع مراعاة احكام المادة ٢ من هذا القانون تسري احكام هذا الفصل (الفصل الثاني - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ..) على مستخدمى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية ، ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات افضل » .

وهذا النص وان انصرف الى المستخدمين والعمال دون الموظفين ظل التفرقة التي كانت قائمة بينهم فان الاستفادة من ظوه من تقرير الحكم ذاته بالنسبة الى الموظفين ومن مفهوم مخالفته ان نظام التأمينات الاجتماعية لا يسرى عليهم لوجود نظام تأمين ومعاشات افضل مقرر لهم .

وقد حرص كل من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على ان ينظم كل منهم كيفية حساب مدة الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش وفقا للقانون الاخر تنظيها من شأنه لا يجمع المال بين المعاش المستحق وفقا لقوانين التأمين والمعاشات الحكومية والمعاش المستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية . (المادة ٢) من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتسبين باحكام قوانين التأمين والمعاشات لا يستحقون مكافأة نهاية الخدمة منذ اعلرتهم الى احدى شركات القطاع العام .

(انتهى ١٠٦١ - في ١٦/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

امتناع سريان قوانين التأمين والمعاشات الحكومية على العاملين بمؤسسة ضاحية مصر الجديدة — أساس ذلك أن هذه المؤسسة ميزانيتها مستقلة لا ملحقه كما أنه لم يصدر قرار جمهوري يضم هذه المؤسسة إلى المتضمنين بأحكام هذه القوانين — خضوع هؤلاء العاملين لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

إذ كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين قد نص في المادة الأولى منه على أن ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

(أ) موظفي ومستخدمي وعمل الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتمت بقانون التأمين والمعاشات .

(ب) موظفي ومستخدمي وعمل الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة .

(ج) موظفي ومستخدمي وعمل الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتظامهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « موظفي الهيئات والمؤسسات العامة المشار إليها في البندين ب ، ج من المادة السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم بها معالجين بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أو بأحد قوانين المعاشات العسكرية يعاملون أثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ » وعلى ذلك فإن شرط الانتفاع بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لن سبق معالجتهم بقوانين المعاشات العسكرية هو أن تكون المؤسسة التي يعمل بها الموظف بما ذكر في الفقرتين ب ، ج

المشار اليهما وقد ثبت بما تقدم ان مؤسسة ضاحية بحر الجديدة لا تتقيم بنظام موظفي الدولة كما انه واضح من كتاب وزارة الخزائنة رقم ٢٩٤ المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٧ انه لم يصدر قرار من وزير الخزائنة بانتفاع العاملين بها ، بأحكام قانون المعاشات وبالتالي يسرى على العاملين بالمؤسسة المذكورة قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي نص في المادة الثانية على ان « تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين فيها عدا: الفئات الآتية :

١ - العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات المحلية ووحدات الادارة المحلية المنتسبين بأحكام قانون التأمين والمعاشات .

(متوى ١١ - في ١/٧/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بصيادر قانون الجمعيات التعاونية - لا تعتبر صاحبة عمل بالنسبة لأعضائها كما انهم بالنسبة للجمعية ليسوا عمالا يعملون لقاء اجر في خدمة صاحب العمل وتحت سلطته او اشرافه - اثر ذلك عن اعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية في ممارستهم لحرفهم وحصولهم على ناتج عملهم في هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين في هذه الجمعيات فلا تسرى عليهم احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بصيادر قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية. وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

يبين من مذكره المؤسسة المصرية العامة التعاون والانتاجي والمنامات الصغيرة » انه اسند لها الاشراف على الجمعيات التعاونية الانتاجية بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتوفر المعونة الفنية والمالية -

و قد قامت المؤسسة بتسجيل الجمعيات التعاونية المذكورة وتم النشر عنها في الوقائع المصرية وقد نصت النظم الداخلية لهذه الجمعيات على أن مدتها غير محددة تبدأ من تاريخ النشر عنها في الوقائع المصرية ، وأوجه النشاط التي تباشرها هي توريد احتياجات الأعضاء من الخبثات والمعدات والآلات الحديدية وقطع الغيار اللازمة لمباشرة نشاطها واقتناء المصانع التعاونية وامتلاك وسائل الانتاج المختلفة وإدارتها وتبغيلها وصيانتها وتصريف منتجات الأعضاء تعاونيا وتملك المنشآت ووسائل النقل اللازمة لذلك والقيام بأعمال الاقتراض والاقتراض وقبول الودائع اللازمة لتنفيذ هذه الأغراض » . كما نص على أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء — أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

١ — قبول الودائع .

٢ — تأجير الآلات .

٣ — بيع ما يلزم من حاجتها بسعر السوق .

٤ — أداء الخدمة أيا كانت بعد كفاية الأعضاء .

وأن هذه الجمعيات مكونة طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية وأنها تقوم بمباشرة أنشطتها في إحدى الصور الآتية :

أولاً : جمعيات تضم أمجباب حرف يملكون وسائل الانتاج ويعملون لحسابهم في محلاتهم الخاصة وبأنفسهم وتدمهم الجمعية بمستلزمات الانتاج وتعمل على تسويق منتجاتهم .

ثانياً : جمعيات تقيم لأعضائها ورشاً مجهزة يعملون فيها لحسابهم وتتولى الجمعية توفير مستلزمات الانتاج ويتقاضى كل منهم مبلغاً مقابل إنتاجه يعتبر في حقيقته جزءاً من المائد الذي يوزع عليهم في نهاية العام طبقاً لأحكام قانون التعاون الذي يحتم أعداد الميزانية العمومية

للجمعية وتحديد قيمة المائد الذى يجب توزيعه على الاعضاء
فى ختام السنة المالية لها .

ثالثا : جمعيات المقاوله على العمل التى تتولى تنفيذ عمليات فنية
أو يدوية معينة وهذه الجمعيات تقوم بالتعاقد مع الهيئات والأفراد
الذين يرتبط مصالحهم بهذه الأعمال التى يمارسها أعضاء هذه الجمعيات
ثم تقوم الجمعية بتوزيع وتنسيق هذه الأعمال بين أعضائها بما يكفل
مدالة توزيع العمل بينهم .

وإن هيئة التأمينات الاجتماعية لم تطالب جمعيات النوع الأول
بالتأمين على أعضائها وإنما طالبت الجمعيات التى من النوع الثانى والثالث
بالتأمين على أعضائها .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
نص على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المدرجين
منهم فيما عدا الفئات الآتية :

١ -

من

٢ -

٣ -

ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة
مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا القانون على الفئات
الآتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات
الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة الى هذه الفئات .

١ -

٢ - المشتغلون فى منازلهم لحساب صاحب العمل .

٣ - ذوو المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم واصحاب الحرف .

٤ - أصحاب الأعمال انفسهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون العمل الصادر به قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه
يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عمالا
أو عمالا لقاء أجر مهما كان نوعه .

وإن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أنه يقصد بالعمال كل
ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت
سلطته أو إشرافه .

ومن حيث أن الجمعيات التعاونية المشكلة ونقبا للقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية لا تعتبر صاحبة عمل.
بالنسبة لأعضائها كما أنهم بالنسبة للجمعية ليسوا عمالا يعملون لقاء
أجر في خدمة صاحب العمل وتحت سلطته أو إشرافه — وعلى ذلك فإن
أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية في ممارستهم لحرمتهم وحمولهم
على نتائج عملهم في هذه الحرف لا يعتبرون من العاملين في هذه الجمعيات.
فلا تسرى عليهم أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يصدر
بذلك قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تسرى على أعضاء
الجمعيات التعاونية الانتاجية بالنسبة لنتائج عملهم من حرمتهم ما لم يصدر
قرار من رئيس الجمهورية وفقا للمادة الثانية من هذا القانون .

ثالثاً — الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من
يسرى عليهم ويلكيفية التي نص على التزامهم بها

قائمة رقم (٨٥)

المبدأ :

إذا كان المؤمن عليه طبقاً لحكم المادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد طلب حساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش وظل يؤدي المبالغ المستحقة عليه على التسليم فقد اضطر ملتزمه بسداد هذه التسليمات بمقابل حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش — يترتب على ذلك أنه لا يجوز التحلل بعد ذلك من أداء هذا الالتزام .

ملخص الفتوى :

وبالنسبة لدى جواز اعتباره من خصم احتياطي المعاش فإن المادة الرابعة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقبلها المادة الرابعة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يكون التأمين في الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون الزامياً بالنسبة إلى جميع أصحاب الأعمال والمهنيين لديهم ، وهي في ذلك تقضي بجعل التأمين في الهيئة بالنسبة لمن ينطبق عليهم أحكام هذا القانون إجبارياً فلا يعني منه شقص من الخاضعين لأحكامه إلا بنص خاص يقرر مبدأ الإعفاء أو الاستثناء ، ومن ثم فإنه أمام صراحة هذا النص لا يجوز إعفاء المؤمن عليه من خصم الاشتراكات المقررة بموجب هذا القانون .

ومن حيث أن المادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضي بأنه « يجوز حساب مدة الخدمة السابقة في الحكومة أو الهيئات أو

المؤسسات العامة أو الشركات أو المهن الخرة المنظمة بقوانين ولوائح ضمن المدة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي المؤمن عليه مبالغ تحسب وفقاً للجداول المشار إليها بالفترة الثانية . وتؤدي هذه المبالغ إما دفعة واحدة أو في أقساط وفقاً للقواعد التي يحددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه .

ومن حيث أن المؤمن عليه في الحالة المعروضة قد طلب حساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون وظل يؤدي المبالغ المستحقة عليه على أقساط قبية كل قسط منها ١٥ جنيهاً على النحو الموضح بالأوراق فقد أضحي ملزماً بسداد هذه الأقساط مقابل حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ولا يجوز له التطل بعد ذلك من أداء هذا الالتزام .

وتأسيساً على ما تقدم فانه لا يجوز أملاؤه من سداد اشتراكات التأمين من المدة السابقة كما لا يجوز رد حصة صاحب العمل السابق سدادها .

(مئوى ٥١٠ — لى ١٧/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ يتحمل كل من العمال وصاحب النقل بعينه في اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة من مدة الإجازة دون أجر المرفوض بها للعمال لمرافقة زوجته أو للعمل في الخارج — أساس ذلك أن المشرع تولى بنصوص محددة وصريحة توزيع أعباء الشركات التأمينات الاجتماعية بين أصحاب الأعمال والعمالين لتلبيهم بنسب تتفاوت بحسب نوع التأمين وجعل من ذلك أملاً عليها بمقتضاه لا يحق بغير نص خاص تحميل أحد الطرفين بحصة الآخر في هذه الاشتراكات وبالتسبة للعمالين بالذات حظر تحميل

الماعلين بأى نصيب في نفقات التأمين الاغنيا ورد به نص خاص ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائيا .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يكون التأمين في الهيئة ونفسا لاحكام هذا القانون الزامية بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال والماعلين لديهم . ولا يجوز تحميل الماعلين اى نصيب في نفقات التأمين الاغنيا يرد به نص خاص . والمادة (١٠) وهى بصدد تحديد موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنص على ان « تتكون اموال الهيئة من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدونها اصحاب الاعمال من الماعلين لديهم وذلك التى يقتطعونها من اجورهم ونفسا لاحكام هذا القانون. » والمادة (١٥) تنص على انه « مع عدم الاخلال بحكم الفقرة السادسة من المسادة (١٢) تكون الاشتراكات التى يؤدونها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوتا .

ويلتزم صاحب العمل باداء اشتراكات المؤمن عليهم كاملة اذا كان عقد العمل موقوتا او كانت اجورهم لا تكفى لذلك ، وتعتبر الاشتراكات في هذه الحالة في حكم الغرض ويكون الوفاء به طبقا للاحكام المنصوص عليها في قانون العمل .

واستثناء مما تقدم يعنى صاحب العمل المؤمن عليه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون من اداء الاشتراكات من مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة في المئات « كما تنص المسادة (٢٠) وهى في مجال تحديد اشتراكات تابعين اصحابات العمل على ان تتكون اموال هذا التأمين مما يأتى :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدونها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع ٣٪ من اجور المؤمن عليهم . وتنص المادة ٤٨ وهى في مجال

تحديد اشتراكات التأمين الصحي على أن « تتكون أموال هذا التأمين بما يأتي :

١ — الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٤ ٪ من أجور العاملين لديه .

٢ — الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ١ ٪ من أجور العاملين ويعفى أصحاب الأعمال والعامل من الاشتراكات المشار إليها في البندين ١ ، ٢ وطوال مدة عمل العمال خارج الجمهورية » وقد سلك المشرع ذات المنهج في تحديد اشتراكات تأهيلات البطالة والمعز والشبيخوخة والوفاء وذلك في المادتين ٦٣ ، ٧٥ والمستفاد من جماع النصوص المتقدمة أن المشرع تولى بنصوص محددة وصريحة في المواد ١٠ ، ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٧٥ توزيع أعباء اشتراكات التأمينات الاجتماعية بين أصحاب الأعمال والعاملين لذينهم بنسب تتفاوت بحسب نوع التأمين وجعل من ذلك أصلا حابا بقتضاه لا يجوز بغير نص خاص تحميل أحد الطرفين بحصة الآخر في هذه الاشتراكات وهذا ما حرص المشرع على تأكيده بالنص الصريح وبالنسبة للعاملين بالذات اذ حظر في الفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها تحميل العاملين بأى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائيا طبقا لنص المادة ١٣٥ من القانون المذكور والتي نصت على أن « يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخالف احكام هذا القانون .. ويعاقب بذات العقوبة كل صاحب عمل يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة (٤) ونحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للمبال تمية ما تحلوه من نفقات التأمين » .

وبناء على ذلك فانه لا يجوز تحميل العامل المرخص له بلجاجة خاصة دون مرتب لمراعاة زوجته أو للعمل في الخارج بحصة صاحب العمل في تلك الاشتراكات بغير نص استنادا الى القول بأن العلة من تحميل صاحب العمل بحصته في هذه الاشتراكات هي استفادته من خدمات العامل وانه باعتبار أن العلة تدور مع المعلول وجودا او عدما فاذا ما زالت هذه العلة زال اسس التزامه بهذه الحصة ذلك ان هذه القول مردود بما يأتي :

أولاً — أنه ينبغي مراعاة النصوص التي حددت التزامات العامل وصاحب العمل إزاء هذه الاشتراكات وجعلت من ذلك أصلاً علياً يحظر مخالفته مقررة جزاء جنائياً على هذه المخالفة وبالنسبة للعاملين بالذات على النحو السابق تفصيله .

ثانياً — أن حرص المشرع على عدم تحميل العامل أى نصيب في نفقات التأمين يغير نص خاص يؤكد من ناحية أخرى حرصه على حظر الاستقلال بطريق القياس لتحميل العامل باى أعباء في هذه النفقات عند اعتقاد النص الموجب لذلك .

ثالثاً — أنه ليس بصحيح القول بأن العلة في تحميل صاحب العمل حصته في الاشتراكات هي استفادته من خدمات العامل وإنما حقيقة العلة في هذا الالتزام هي قيام علاقة العمل بينه وبين العامل وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة المشار إليها إذ جعلت التأمين في الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون الزامياً بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ، وعلى ذلك فلو كانت العلة كما قيل هي استفادته من خدمات العامل كما نصت المادة ١٥ المشار على التزام صاحب العمل بإداء حصته في الاشتراكات في الأحوال التي يكون مقد العمل فيها موقوفاً ومن المعلوم أن العامل لا يؤدي في هذه الأحوال عملاً ما ولا يفيد صاحب العمل منه . وهذا ما يؤكد أن العلة في التزام صاحب العمل هي قيام علاقة العمل بينه وبين العامل وهي متوافرة في حالة الترخيص للعامل بإجازة خاصة دون أجر لمراعاة الزوجة أو للعمل في الخارج . وبما يدعم هذا النظر أن المشرع نص في الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) السالفة الذكر على إعفاء صاحب العمل والعامل من كافة الاشتراكات طوال مدة تجنيده فلو كانت العلة هي الاستفادة من خدمات العامل لما كان المشرع بحاجة إلى إيراد هذا النص إذ أن المجتهد لا يؤدي أى عمل لصاحب العمل إذ يغير هذا النص ما كان يتم الإعفاء من أداء هذه الاشتراكات لاستمرار علاقة العمل — في حالة التجنيد — بين العامل وصاحب العمل . كما أن يؤدي القول بأن العلة هي الاستفادة صاحب العمل من خدمات العامل — وهذا ما سبق نفيه — هو إعفاؤه من هذه الاشتراكات دون تحميل العامل بها نزولاً على حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة آتية الذكر

ومن ثم تبسط هذه الحصة نهائيا في هذه الصورة غير ان ذلك يصطلم .
كذلك بمراحة المنصوص التي اوردت حالات الاعفاء سواء من جميع
انواع التامينات كما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة (١٥) على نحو ما سبق
بيانه في حالة التجنيد او نوع واحد منها هو التامين الصحى وذلك كما
هو موضح بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ وذلك في حالة العمل خارج
الجمهورية . وعلى ذلك فلو كان المشرع يرغب في اعفاء من يعمل خارج
خارج الجمهورية من جميع انواع التامينات لما اغوزه النص على ذلك صراحة
كما فعل في حالة التجنيد . وتحديد المشرع لصور الاعفاء من الاشتراكات
على اساس ما تقدم يوجب الوقوف عند الحدود المنصوص عليها
والرجوع الى الاصل العلم الذى يقضى بتحمل كل طرفي العلاقة بحصته
في الاشتراكات فيما عدا ذلك .

رابعا - ان الاصل العلم السابق تفصيله يؤكد قرار وزير العمل .
وقد ٦٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التامينات
الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والأجازات الاستثنائية دون اجر
ومدد الوقت من العمل في شركات القطاع العام الصادر تنفيذا لنص الفقرة
الأخيرة من المادة ١٢ من القانون آنف الذكر ، حيث يبين من الرجوع
لاحكام المواد : ٢ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ منه أنه فيما عدا خالي الاعارة
داخل الجمهورية والاعارة خارج الجمهورية اذا التزم صاحب العمل
الاصلى بجر العاليل وهما الحالتان المنصوص عليهما في المادة (١ مقرة ١)
من هذا القرار فانه في حالات الاعارة الأخرى وما الحق بها من الحالات
التي لا يؤدي فيها صاحب العمل اجر العمل ومنها مبدد الأجازات الاستثنائية
دون اجر والبعثات والوقت عن العمل دون اجر فان الاشتراكات المستحقة
عن العاليل في هذه الحالات وكذا حصة صاحب العمل تؤدي عند انتهاء مدة
الاعارة او عند صرف الاجر للعاليل وفقا لاحكام هذا القرار وقد نصت المادة
٧ من القرار على أنه « على العاليل ان يبدى رغبته في أداء المبالغ المستحقة
ومتقا لما تقدم اما دفعة واحدة او بقساط شهرية . . » كما نصت المادة
٨ على ان « تؤدي حصة صاحب العمل في اشتراكات التامينات الاجتماعية
دفعة واحدة حتى ولو قام العاليل باداء الاشتراكات المستحقة عليه بطريق
التقسيط . . » فهذا النص وان أجاز للعاليل أداء المبالغ المستحقة عليه

بطريق التقييد لوجب سداد حصة صاحب العمل دفعة واحدة ومن ثم يكون هذا القرار قد اُمتنع الأصل العام المشار اليه آنفا وهو ان كلا من العامل وصاحب العمل يلتزم بحصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية في الصور المتقدمة وانه يتم سداد هذه الاشتراكات بمعرفة كل منهما ونفا لأحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحميل كل من العامل وصاحب العمل بحصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة من مدة الاجازة دون أجر المرفص بها للعامل لمراقبة زوجته أو للعامل في الخارج .

(ملف ١٩٣/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٦/٤)

رابعاً — مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية
بمعد سن الستين (المادة ٦)

قامد رقم (٨٧)

المبدأ :

تخضع العمال الذي يمين بعد بلوغه سن الستين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية كمقاعدة عملة — الاشتراك في تأمين الشيفوخة والمجز والوفاة من المدة التالية لبلوغ العامل سن الستين منوط بتوافر شرطين ، أولهما : أن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش ، وثانيهما : أن يكون العامل قادراً على أداء العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المادة ٦ من مواد الاصدار تنص على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على إدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفترة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

واستثناء من أحكام المادة ٧٨ من القانون المرافق « يجوز للمؤمن عليه الذي تنتهي خدمته قبل نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين وكان غير قادر على أداء عمله ولم يستكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على المعاش أن يختار بين الحصول على التعويض المبين بالبنء ج من المادة ٨١ وبين الحصول على معاش يقرر على أسس » .

وأن المادة (٧٧) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لاستحقاق المعاش في أحوال خاصة — كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو مجزه مجزا كاملا » .

ومن حيث أنه بناء على ذلك تمتى بلغ المؤمن عليه سن الستين تنتهى خدمته ويستحق المعاش إذا كان قد أدى الاشتراكات المقررة أو تعويض الخدمة الواحدة وللمؤمن عليه الحق في الاشتراك في العمل أو الانسحاب بعمل جديد بعد هذه السن متى كان قادرا على أدائه ومتى كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك المطلوبة الموجبة للاستحقاق في المعاش — وعلى ذلك فإن الاستمرار في العمل بعد سن الستين أو الانسحاب بعمل جديد بعد هذه السن لا يترتب عليه لزما الاشتراك في تأمين الشيخوخة وسداد الاشتراكات منه للهيئة العابة للتأمينات الإجتماعية بل أن ذلك منوط بتوافر شرطين أولهما أن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش ولثانيهما أن يكون العايل قادرا على أداء العمل حتى لا تكون الرغبة في استكمال مدد الاشتراك سببا في إرهاق العايل بعمل غير قادر عليه ويغير توافر هذين الشرطين لا تفضي مدة الخدمة التالية لبلوغ العايل سن الستين — إذا استمر العايل بالخدمة بعد هذه السن — في المدة المسند منها الاشتراكات ومن باب أولى لا يعتد بهذه المدة في حساب معاش العجز والشيخوخة إذا كان التأمين على العايل يتم لأول مرة منذ تصاقته بالعمل بعد سن الستين .

ولا حجة في القول بأن أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لم تتضمن نصا يستثنى من جاوز سن الستين من الخضوع لأحكام هذا التأمين كما هو الحال بالنسبة للتأمين ضد البطالة الذي نصت المادة ٦٤ من هذا القانون على عدم سريان أحكام هذا التأمين على من جاوز سن الستين وذلك لأنه وإن كان من تجاوزت سنة الستين يخضع لقانون التأمينات الإجتماعية كمادة عامة إلا أن إفادته من نظم كل تأمين رهين بتوافر شروطه فيه وعلى مقتضى ذلك فإن صاحب العمل يلتزم بالاشتراك

في هذا التامين بالنسبة لمن يستمر في العمل بعد سن الستين أو يلتحق بعمل جديد بعد بلوغه هذه السن إذا توافرت فيه الشروط الواردة في المادة السادسة من مواد إصدار هذا القانون . أما من لا تتوافر فيه هذه الشروط فإن صاحب العمل لا يلتزم بالاشتراك عنه في تامين — الشيخوخة والعجز والوفاة .

ومن حيث أن السيد قد التحق بالمعهد التدريبي لفنية المجتمعات المحلية التابع لجمعية الثقافة التعاونية والاجتماعية بعد بلوغه سن الستين وحصوله على معاش حكومي فإنه يخضع لأحكام القانون المشار إليه بالشروط والأوضاع الواردة به وذلك بالنسبة لكل تامين من التامينات التي نظمها .

ومن حيث أن التحاق السيد المذكور بالعمل الجديد لا يترتب عليه استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وذلك لأنه كان مستحقا لمعاش حكومي فعلا عند تعيينه بعد بلوغه سن الستين .

وعلى ذلك فإن الأحكام المنظمة لمعاش الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة في القانون المذكور لا تسرى عليه فلا يجب الاشتراك منه في هذا التامين وتسرى عليه باقي أنواع التامينات — فدا التامين ضد البطالة — ويتمين خصم الاشتراكات عنها وفق أحكام هذا القانون .

ويترتب على ما تقدم عدم جواز توقيع الغرامات المنصوص عليها في القانون المذكور .

وهذه هي ذات النتيجة التي انتهت إليها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بالنسبة لمن ينطبق عليهم أحكام قانون التامينات الاجتماعية السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العامل الذي يمين بعد بلوغه سن الستين يخضع لأحكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣

لسنة ١٩٦٤ — غير انه بالنسبة لتأمين الشيفوخة والعجز والوفاء فانه لا محل للاشتراك عنه الا اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاشى .

وعلى ذلك فانه لا محل للاشتراك من السيد / فى تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء من المدة التى اعيد تمييزه فيها بعد بلوغه سن الستين واستحقاقه معاشا .

(ملف ٤١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٨/١/٩ ، وفى ذات المعنى ملفه ١٦/٥/٨٦ — جلسة ١٩٦٧/١٠/٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على سريان احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على العاملين بشركات القطاع العام فيما يكون أكثر سخاء لهم — سريان احكام المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بهذه الشركات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم » ، ويعتبر هذا النظام جزءا متما لمعد العمل « . ومن ثم فان مقتضى هذا النص هو اعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، فى شأن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بمقود عمل غير محددة المدة ، نظرا لتلك الشركات بابقائهم بها بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة ، اذا ما توفرت فيهم شروط اعمال حكم المادة المذكورة .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الشركات القائمة للمؤسسات المالية بابقاء العاملين بها بمقدور غير محددة المدة بعد سن الستين ، بشرط أن يكون العامل قادراً على العمل ، وأن يكون من شأن استمراره في العمل أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاشن ، فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ - وذلك أعبالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

(ملف ٨٦/٤/٣٤٠ - جلسة ١٩٦٥/٩/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

تأمينات اجتماعية - عمال - المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤
تفيد احقية العمال في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغ سن الستين بالشروط الواردة بالنص - التزام صاحب العمل باستمرار تشغيل العامل الذي تتوافر فيه هذه الشروط برغم بلوغ سن التقاعد - أمثال هذا الحكم يكون في حالة عقد العمل غير محددة المدة - حق العمال في الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغ سن الستين لا يقلله التزام على رب العمل بالحقاقه - سند ذلك :
الملتزم غير معين .

ملخص الفتوى :

مبدأ نص المادة ٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية أنه يحق للعامل (المؤمن عليه) أن يستمر في العمل ، أو أن يلتحق بعمل جديد ، بعد بلوغه سن الستين ، بشرط أن يكون قادراً على أداء العمل ، وأن يكون من شأنه استمراره في العمل (أو الالتحاق بعمل جديد) أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية (وليس

المدد الاعتبارية) الموجبة للاستحقاق في المعاش ، وذلك فيما لا يجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

ويتقابل حق العامل في الاستمرار في العمل — المخول له بموجب النص المتقدم — التزام على صاحب العمل باستمرار تشغيل العامل فيما لا يجاوز الأجل سالف الذكر ، اذا ما تحققت في العامل شروط الانتفاع بالنص المشار اليه وذلك على الرغم من بلوغ العامل سن التقاعد المتفق عليه ، أو المنصوص عليه في لوائح الانظمة الأساسية للعمل .

على انه يتعين مراعاة أن أعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، أنها تكون في حالة ما اذا كان عقد العمل غير محدد المدة ، حيث يكون ثمة مجال لتصديد سن للتقاعد . أما في حالة ما اذا كان العقد محدد المدة ، فإن العامل لا يفيد من حكم النص سالف الذكر ، وذلك لعدم امتداد مجال تصديد سن التقاعد الى العقود المحددة المدة ، حيث يرتضى العامل أن ينتهي عقده في أجل معين ، لا يرتبط بسن التقاعد .

أما فيما يتعلق بحق العامل في الالتحاق بعمل جديد ، فإن هذا الحق لا يقبله التزام ، إذ يلتزم في هذه الحالة غير معين . ولذلك فإن حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يقرر للعامل — في هذا الخصوص — سوى مجرد رخصة ، مع دعوة الى أصحاب الاموال لتشغيله في هذه الظروف .

(فتوى ٩٥٤ — في ١٠/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — معاش — تاجينات اجتماعية —
المادة ٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣

للسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ -
نصها على أن يكون المؤمن عليه الاستمرار في العمل أو الالتحاق
بعمل جديد بعد سن السنتين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن
ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش -
المقصود بمدد الاشتراك الفعلية هي مدد الخدمة الفعلية التي أدت
عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية حقيقة أو حكما .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٧٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على
انتهاء خدمة العامل ببلوغ سن السنتين واستغنت من ذلك العاملين الذين
تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لمن تزيد على السنتين وكذلك الذين
صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ليسبقون لمدة سنة من
تاريخ العمل بهذه اللائحة إذا كانوا قد جاوزوا سن السنتين ، وتنص
المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أن « يكون
للمؤمن عليه الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن
السنتين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد
الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه
الفقرة بعد ديسمبر سنة ١٩٦٧ » .

ويتطابق أحكام المادتين سالفتي الذكر على بعض العاملين بشركة
الشرق للتأمين الذين أحيل بعضهم الى المعاش اعتبارا من ١٩٦٧/٨/٢٨
تاريخ مضي سنة على العمل باللائحة العاملين بالقطاع العام على
أساس أنهم استوفوا مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش طبقا
لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، غير أنهم تقدموا بطلبات
لإعادتهم الى العمل بالشركة المذكورة تأسيسا على أن المادة ٦ من القانون
المذكور امتدت بمدد الاشتراك الفعلية وأنهم لم يستكملوها ولا يجوز
أن تصب فيها مدد الاشتراك الحكيمة .

وبعرض الموضوع على الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية. انماذت
ان الرأى مستقر بها على ان مدد الخدمة السابقة التى تحسب فى
المعاشى بواقع ١٪ تعتبر مدد اشترك نطية طالما ان صاحب العمل
قد سدّد بكفاءة نهاية الخدمة المستحقة عنها للهيئة ، ولذك نمان من تبلغ
سنة المستقن سنة وتكون مدة خدمته المصوبة فى المعاشى سواء
الحالية والسابقة ١٨٠ شهرا يجوز احالته الى المعاشى ، وطلبت
الوزارة من ادارة الفتوى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة ابداء الرأى
فى الطلبات المقدمة من العاملين المذكورين فاحصل هذا الطلب الى
ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد للاختصاص والتى ابدت فى فتواها
رقم ٣٣٦ + ٤ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٩ ان الجمعية العمومية للقسّم
الاستشارى بمجلس الدولة سبق ان قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ
٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ ان المقصود بمدد الاشتراك الفعلية هو
مدد الخدمة الفعلية التى ابدت عنها اشتراكات التأمين فعلا وليس مدد
الخدمة الحكيمة التى لم تؤد عنها اية اشتراكات ، غير انه صدر بعد
ذك القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ معدلا نص المادة ٦ من القانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ وحذف منه كلمة (الفعلية) ليطلق معنى عبارة مدد
الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاشى ، وبعد هذا التعديل ليس من حق
العاملين بشركة الشرق للتأمين الذين جاوزوا سن الستين واستكملوا مدد
اشتراك قدرها ١٨٠ شهرا البقاء فى الخدمة .

وتقدم العاملون المشار اليهم بشكوى الى السيد رئيس مجلس
الدولة فيذكرون فيها ان رأى ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد خلف رأى
الجمعية العمومية للقسّم الاستشارى بمجلس الدولة كما خلف رأى
ادارة الفتوى للجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وطلبوا اعادة عرض
الموضوع على الجمعية العمومية لقسّم الفتوى والتشريع على اساس
ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبر قانونا مفسرا ولم ينص فيه على
المعمل به باثر رجعى ، وقد احيلت الشكوى الى ادارة الفتوى لوزارة
الاقتصاد للاختصاص واعبت هذه الادارة تقريراً جديداً فى الموضوع
وعرضته على اللجنة الثالثة بقسّم الفتوى التى قررت بجلستها المنعقدة
بتاريخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩ اتخاذ اجراءات عرض الموضوع على
الجمعية العمومية للقسّم الاستشارى .

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ، كانت تنص على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن المادة ٦ مسالمة الذكر جاءت استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والتي من مقتضاها وقف أداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية عند بلوغ سن الستين ، وحكمة هذا الاستثناء واضحة بجلاء من نص المادة ٦ المذكورة وهي تكين العامل الذي يبلغ سن الستين ولم يستكمل مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش من الاستمرار في العمل بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القواعد العامة في تفسير القانون تنفي بأن يطبق الاستثناء في أضيق الحدود ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

ومن حيث أن حكمة الاستثناء المذكور تنفي إذا استكمل العامل الذي بلغ سن الستين مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بغض النظر عما إذا كانت هذه المدد فعلية أو حكيمية .

ومن حيث أنه تأكيدياً لهذا النظر ، فإن كلمة (الفعلية) الواردة في المادة ٦ مسالمة الذكر حذفت بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تليقاً على هذا الحذف ما يلي « وقد أسفر التطبيق العملي لأحكام المادة ٦ المشار إليها عن خلاف حول المقصود بمدد الاشتراك الفعلية ، وكان السبب في هذا

الخلافا يرجع الى وجود كلمة الفعلية الواردة بهذه المادة ، كما استمر
التطبيق العملي خلال الفترة من ١٩٦٤/٤/١ تاريخ العمل بالقانون
المذكور - القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - حتى الآن عن ان استمرار العاملين
بالخدمة بعد بلوغ سن التقاعد تد ادى الى النتائج التالية :

- ١ -
- ج -
- ب -

ولما كلن الغرض من حكم المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ المشار اليه هو تبكين العاملين من استكمال بمد الاشتراك في
التأمين الموجبة لحصولهم على معاش ، لذلك اعدت وزارة العمل
مشروع القانون المرافق بتعديل احكام المادة ٦ المذكورة بما يكل
تلاى النتائج المشار اليها وحذف كلمة الفعلية الواردة
بهذه المادة » .

ومن حيث انه يخلص مما ورد بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ٤
لسنة ١٩٦٩ ان هذا القانون قصد به تفسير حكم المادة ٦ من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بطريق حذف كلمة الفعلية التى اثار الخلاف
فى الرأى منذ العمل بالقانون المذكور فى ١٩٦٤/٤/١ ، ومن ثم
يسرى هذا التفسير من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ طبقا للقاعدة العلية فى سريان القوانين التفسيرية .

ومن حيث انه يكفى ان يكون القانون تفسيريا فى موضوعه او احكامه
ليسرى من تاريخ العمل بالقانون الذى صدر تفسيرا له دون ان يشترط
لذلك النص فيه على انه قانون تفسيرى او النص فيه على العمل به
بأثر رجعى .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان المقصود بمدد الاشتراك
الفعلية المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ هي مدد الخدمة الفعلية التي
أقيمت عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية حقيقة أو حكما .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن مدد الاشتراك الفعلية المنصوص
عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات
الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ، هي مدد
الخدمة الفعلية التي اقيمت عنها اشتراكات التأمينات الاجتماعية حقيقة
أو حكما .

(فتوى ٤٨١ — في ٢١/٤/١٩٧٠)

خامساً — طريقة حساب الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات
(المادة ١٢)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

الملتزم بإداء حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية
حالة قيام العامل بإجازة استثنائية بدون أجر العمل فى الخارج —
المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٦٤ — نصها على طريقة حساب الأجر الذى تؤدى عنه
الاشتراكات مع تخويل وزير العمل الحق فى تحديد طريقة حساب
الأجر بالنسبة الى بند الإجازة والتكليف والإجازات الاستثنائية — سريان
أحكامه على القطاع العام بقرار وزير العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨ —
التزام العامل بإداء حصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات
التأمينات الاجتماعية اذا رضى له فى الإجازة خاصة لرافعة الأثقال أو
للعمل بالآبارج .

ملخص الفتوى :

ثار خلاف فى الرأى لدى شركة النصر لصناعة السيارات حول
تحدد الملتزم بإداء حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات
الاجتماعية حالة قيام العامل بإجازة استثنائية بدون أجر للعمل فى
الخارج . وقد مرر هذا الموضوع على ادارة التقوى لوزارة الصناعة
والبتترول والثروة المعدنية فانتهت الى ان العامل الذى يمنح إجازة بدون
مرتب هو الذى يتحمل باشتراكات التأمينات الاجتماعية بما فى ذلك حصة
صاحب العمل عن مدة إجازته وذلك تطبيقاً لأحكام قانون التأمينات
الاجتماعية وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ . وقد اقرض

المستشار القانوني لشركة النصر لمناعة السيارات على ما انتهى إليه هذا الرأي وذهب في وجهة نظره أخرى إلى أن العامل الذي يحصل على اجازة خاصة لا يتحصل بحصته هو في اشتراكات التأمينات الاجتماعية ، وبإعادة عرض هذا الموضوع على إدارة الفتوى المذكورة انتهت إلى تأييد رأيه السابق الإشارة إليه .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح اجازة خاصة بدون مرتب بناء على طلب العامل في الأحوال الآتية : ١ - للزوج أو للزوجة إذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج . ب - للأسباب التي يبينها العامل ويقدرها المجلس حسب مقتضيات العمل وظروفه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تقل مدة الاجازة عن ستة شهور ولا أن تزيد على أربع سنوات ويجوز شغل وظيفة العامل بصفة مؤقتة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة » .

وقد كانت المادة ٥٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تأخذ بذات الحكم الوارد في المادة ٤٣ من القانون المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تصب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من أجور في شهر يناير من كل سنة » على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور الفعلية خلال كل شهر ، ويجوز لوزير العمل بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يجدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تسبغ في تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفعل لهذا القانون » .

وتنفيذا لذلك أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧،
الذى نرى أحكامه على القطاع العام فى شأن سداد الأمانة والتكليف
والإجازات الاستثنائية بدون أجر وبند الوقت وذلك بمقتضى أحكام قرار
وزير العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨ .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار الأول على أنه
« بالنسبة الى المعارين خارج الجمهورية ولا يتقاضون أجورهم من
صاحب العمل الأصلي يؤجل أداء الاشتراكات المستحقة من فترة
الإعارة الى حين عودة المسجل الى عمله لدى صاحب العمل الأصلي
ويتبع فى شأن سداد الاشتراكات والاقساط والأحكام الواردة فى
هذا القرار ماذا تعذر اقتضاء الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه عن
هذه المدد كان للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حجزها من مستحقاته
منذ استحقاقها » . وتنص المادة الثانية من هذا القرار على سريان
حكم الفقرة السابقة على مدد التكليف والإجازات الدراسية بدون أجر
ومدد البعثات والإجازات الاستثنائية بدون أجر ، كما تنص المادة الخامسة
بأن تؤدى الاشتراكات المستحقة على العامل من المدد سالفة الذكر
وكذلك حصة صاحب العمل عند انتهاء الإعارة أو عند صرف الأجر الى
العامل ، وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن يبدى العامل
رغبته فى أداء المبالغ المستحقة ولما تقدم لما تقدمت واحدة أو
على أقساط شهرية من أجره خلال مدة تسלוى فترة الإعارة أو التكليف
أو الإجازة أو الوقت .

وبين حيث : أنه يبين من النصوص المتقدم ذكرها أن المشرع قصد
تحصيل المساهل الذى يصرح له فى إجازة خاصة بدون مرتب بحصة
صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية سواء أكانت الإجازة
لمرافقة الزوجة أو للعمل بالخارج ، ذلك أن الأصل فى التزام رب العمل
بإداء حصته فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن المساهل هو أن رب
العمل يستفيد من العمل الذى يؤديه المساهل لديه ، ولما كانت القواعد
العامة فى التفسير تقضى بأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فمن ثم
فإنه إذا كانت علة التزام رب العمل بحصته فى اشتراكات التأمينات

الإجتماعية عن العامل هي استفادة رب العمل من عمله ، فانه اذا ما زالت هذه العلة فانه يتمين القول بعدم التزام رب العمل بهذه الحصة .

ولا يغير من ذلك ان رب العمل لا يستفيد من خدماته العامل حالة حصوله على اجازته السنوية او اذا رخص له في اجازة مرضية ، ذلك ان حصول العامل على اجازاته في هاتين الحالتين انما شرع اساسا لمصلحة العمل وهو ما يعتبر في صالح رب العمل في ذات الوقت في حين ان حصول العامل على اجازة لمزاغة الزوجة او للعمل بالخارج او للدراسة على حسابه الخاص لم يشرع اساسا لمصلحة العمل وانما شرع لاختيارات اخرى مردها مصلحة العامل وحده ، ومن ثم فاعاذا كان رب العمل يتحصل بحصته في اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن مبدد الاجازات الرسمية او المرضية فانه لا يتحصل بهذه الحصة عن مبدد الاجازة الاخرى .

كما لا يغير من ذلك ما قضت به المادة الثامنة من قرار وزير العمل رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ من ان « تؤدي حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية دفعة واحدة حتى ولو قبل العامل اداء الاشتراكات المستحقة عليه بطريق التقسيط » . . ذلك ان ما قضت به هذه المادة انما ينصرف الى حالة تحمل رب العمل بحصته عند اعارة العامل للدخل او للخارج مع تحميله باجره طوال مدة الاعازة حسبما تقضي بذلك المادة الاولى من قرار وزير العمل سالف الفكر ، وعلى هذا الانساق فاعاذا كانت المادة الثامنة المشار اليها تلزم رب العمل باداء حصته دفعة واحدة حتى ولو قبل اداء حصته بطريق التقسيط فان ذلك لا يتصرف الى الحالات الاخرى ، كما في حالة الاعارة دون تحمل رب العمل بالاجر او الاجازات الخاصة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى التزام العامل باداء حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات التأمينات الاجتماعية اذا رخص له في اجازة خاصة لمزاغة الزوجة او للعمل بالخارج .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يتحمل العامل الموفد في بعثة حصته وحصة رب العمل من اشتراك التأمين الإجتماعي تطبيقاً للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية وقرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والأجازات الاستثنائية بدون أجر ومدد الوقت من العمل في شركات القطاع العام . وتحمل الجهة الموفدة هذا الاشتراك اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الإجتماعي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمين الاجتماعي احوالت الى قرار يصدر من وزير العمل لتحديد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، والشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وإداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً للقانون المذكور . وإعمالاً لهذا التفويض التشريعي أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والأجازات الاستثنائية بدون أجر ومدد الوقت من العمل في شركات القطاع العام . ولخفض في المادة ٢ منه حد التكليف والأجازات الدراسية بدون مرتب ومدد البعثات والأجازات الاستثنائية بدون أجر للحكم الخاص بالمعمرين خارج البلاد ولا يتقاضون أجورهم من صاحب العمل الأصلي والوارد في المادة ٢ من القرار المشار إليه بأن يؤجل أداء الاشتراكات المستحقة من فترة الاعارة الى حين عودتهم الى مهلهم الأصلي لماذا تعذر اقتضاء الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه من هذه المدة كان للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حيزها من مستحقته عند استحقاقها . وبشكل

مدلول لفظ « الاشتراكات » وفقا لأحكام المادتين ١٠ و ١٢ من القانون المشار اليه ما يؤديه صاحب العمل وما تستقطع من اجور المؤمن عليه فلا تقتصر على حصة العامل فقط بل تشمل كذلك حصة صاحب العمل ، ومن ثم يكون المبعوث الخ ملزما بإداء الحصتين معا . الا أن ادائها تؤجل الى حين عودة العامل الى عمله بعد انتهاء مدة الإدارة أو البطالة . فإذا ما تعذر اقتضاءها جاز حجزها من مستحقاته عند استحقاقها ويقطع ذلك بال التزام المبعوث لا صاحب العمل بإداء الحصتين معا . على أن المادة ١٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ قضت بالزام صاحب العمل بإداء حصته وحصة العامل المؤبد في بعثة بدون أجر في اشتراكات التأمينات طوال مدة البعثة وبذلك يكون المشرع قد نقل الالتزام بإداء اشتراكات التأمين المستحقة أثناء فترة الايصاد في بعثة بدون أجر من العامل الى صاحب العمل . ومن ثم تكون الجهة المؤفدة ، هي الملتزمة بإداء حصة العامل المعروضة حالته فضلا عن حصتها في الاشتراكات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور في اول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ولحين عودته من بعثته واستلامه العمل بهذه الجهة وبذلك فانه في الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتحمل المذكور حصته وحصة رب العمل من اشتراكات التأمين الاجتماعي أما اعتبارا من هذا التاريخ فيتحمل الحصتين معا رب العمل ويؤجل تخصيل الاشتراكات المذكورة الى حين انتهاء بعثته وتصلبه العمل .

(ملف ٢٨/٢/١٨ — جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

قاعدة رقم (٩٣)

القياس :

اشترراكات التأمينات الاجتماعية في حالة التوقف عن العمل بالنسبة الى العاملين بشركات القطاع العام — حسب الاشتراكات التي تستقطع من اجور العامل الموقوف على اساس ما يتقاضاه منه فعلا بينما

تلتزم الشركة بإداء الاشتراكات كاملة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - إعادة تسوية الاشتراكات عند تحديد موقف المابل من المساهمة التأديبية وتحديد مقدار المرتب المستحق له خلال مدة الوقت من العمل بصفة نهائية .

ملخص الفتوى :

أوقف أحد المابلين بشركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية من العمل تطبيقاً لحكم المادة ٦٨ من نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ مع وقف صرف نصف مرتبه . وقد ثار الخلاف فيما إذا كانت اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تقتطع من أجره وتلك التي تؤديها الشركة تحتسب على أساس مرتبه كائناً أو على أساس ما يتقاضاه منه فعلاً وهو النصف .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - وهو النظام الذي تمت في ظله الواقعة محل البحث - تنص على أن « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل من عمله احتياطياً إذا انتقضت بصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة . ويترتب على وقف العامل من عمله وقف صرف مرتبه . ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا يجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن ... فإذا برى العامل أو حُفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف من مرتبه . فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . فإن عوقب بعقوبة الفصل (انتهت خدمته من تاريخ وقته » . وقد رد نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بالقرارات رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الأحكام ذاتها في المادة ٥٧ .

ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصابر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي
يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة
ملاحقة على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر يناير من كل سنة
على أنه فيما يتعلق بشركات القطاع العام تصبب الاشتراكات التي
تؤديها وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه.
من الأجور الفعلية خلال كل شهر . ويجوز بقرار من وزير العمل بناء
على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات
معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء
الاشتراكات والمبلغ المستحق وفقا لهذا القانون » وتنص المادة ٥
على أنه « مع عدم الإخلال بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٢ تكون
الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة
ولو كان عقد العمل موقوفا . ويلتزم صاحب العمل بإداء اشتراكات المؤمن
عليهم كاملة إذا كان عقد العمل موقوفا أو كانت أجورهم لا تكفي لذلك.
وتعتبر الاشتراكات في هذه الحالة في حكم القرض ويكون الوفاء بها
طبقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العمل .. » وتطبقا لحكم
المادة ١٢ من هذا القانون ، أصدر وزير العمل القرار رقم ٦٥
لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات
الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والإجازات الاستثنائية بدون أجر
وبدد الوقت عن العمل في شركات القطاع العام ، ونص في المادة ٣
من هذا القرار على أن « تؤدي الاشتراكات والإقساط
المستحقة للهيئة كاملة بالنسبة لمبدد الوقت عن العمل بدون
أجر .. » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنه ولئن كانت القاعدة فيما
يتعلق بالشركات المسجلة أن تصبب اشتراكات التأمينات الاجتماعية
التي تؤديها هذه الشركات وتلك التي تقتطع من أجور العاملين بها على
أساس ما يتقاضاه هؤلاء العاملون من أجور فعلية ، إلا أن المشرع
لزم رب العمل بإداء الاشتراكات كاملة في حالة وقف العمل مع حرمانه
من المرتب وأكدت المادة ٣ من قرار وزير العمل سريان هذا الحكم

على شركات القطاع العام — على أن الوضوح من النص أن هذا الحكم مقصور على الجزاء الشركة قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومن ثم فإن التزام المساهل قبل الشركة التي يعمل بها يظل محكوماً بالقاعدة التي نصت عليها المادة ١٢ من القانون ، فنقتطع اشتراكات التأمينات الاجتماعية من أجره على أساس ما يتقاضاه منه عملاً وهو النصف ، أما الفرق بين ما تستقطمه الشركة من المساهل ، وما تؤديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيعتبر قرضاً في ذمة المساهل تتم تسويته بعد أن ينجلي موقفه من المسألة التأديبية ويتحدد مقدار المرتب المستحق له خلال مدة الوقوف عن العمل بصيغة نهائية ، فإن تقرر صرفه نصف الأجر الذي كان موقوفاً صرفه كان للشركة أن تخفض منه ما يستحق لها قبل المساهل من قرض ، أما لو تقرر حرمانه من نصف الأجر الذي كان موقوفاً فإن اشتراكات التأمينات الاجتماعية تعاد تسويتها على أساس ما يتقاضاه المساهل من أجر فعلي وهو نصف الأجر المقرر له ، ويحق للشركة أن تسترد من الهيئة ما أجهت إليها زيادة عما هو مستحق لها ، كما ينقضي التزام المساهل بإداء القرض للشركة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن اشتراكات التأمينات الاجتماعية التي تقطع من أجر المساهل الموقوف عن العمل تصب على أساس ما يتقاضاه منه عملاً ، بينما تطرح الشركة بأداء الاشتراكات كاملة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ثم يعاد تسوية هذه الاشتراكات منذ تحديد موقف المساهل من المسألة التأديبية على الوجه السابق تفصيله .

سادساً — مدة الاستعداد للخدمة بقوات الاحتياط

(المادة ١٥)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

مدة الاستعداد للخدمة — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار
قانون التأمينات الاجتماعية — نصه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على
أعفاء صاحب العمل والمؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من
إداء الاشتراكات من مدة تجنيد المؤمن عليه وحساب هذه المدة كاملة في
المعاش — اعتبار مدة الاستعداد للخدمة بقوات الاحتياط مدة تجنيد
وأعفاء صاحب العمل والمؤمن عليه من تحصيل وإداء اشتراكات
التأمينات الاجتماعية عن هذه المدة — أسس ذلك من نصوص القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لفصائل
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأعفاء صاحب
العمل والمؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من أداء
الاشتراكات من مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة
في المعاش .

ومناد هذا النص أعفاء الصائل المجتهد من أداء اشتراكات
التأمينات الاجتماعية وأعفاء صاحب العمل من أدائها بالنسبة له .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على ان « تفرس الخدمة
العسكرية او الوطنية على كل مصرى من الذكور اتم الثانية عشرة من عمره »
وتنص المادة ٤٤ على ان « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الالزامية بالنقل
الى الاحتياط ... » وتنص المادة ٥٤ على ان « ينقل كل مجند الى
الاحتياط في اول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته »
كما تنص المادة ٤٦ على ان « مدة الخدمة في الاحتياط تسع سنوات
تبدا من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الالزامية » الامر الذى يستفاد
منه ان هناك نوعين من الخدمة العسكرية يقضيها المجند ، النوع الاول ،
مدة الخدمة العسكرية الالزامية ، النوع الثانى ، مدة الخدمة في الاحتياط ،
وتلا النوعين خدمة لمجند ، اذ تنص المادة التالسة من القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط
الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على ان
« مدة الخدمة العسكرية للمجند هي مدة الخدمة العسكرية المقررة في
قانون الخدمة العسكرية والوطنية وتنقسم الى خدمة الزامية مليلة وخدمة
في الاحتياط ويحدد قانون الخدمة العسكرية والوطنية قواعد هذه الخدمة »
ومن ثم يبرى على مدنى الخدمة سلفى الذكر سواء كانت مدة الخدمة
العسكرية الالزامية او المدة التى يستدعى فيها المجند. من الاحتياط نص.
الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشر من القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ ويعنى المجند من اداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية كما يعنى.
صاحب العمل من اداها بالنسبة له .

ولا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة ٥١ من القانون رقم.
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بمجلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه :

اولا - تحسب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة
السابقة من العاشرين بالجهاز المتخصص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من.
هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب او اجر كابل ويحتفظ لهم طوالم
هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق.

١٢- المسادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك خلافاً على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

ثانياً - تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور المرتببات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم .

ثالثاً - تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكامل الأجور المرتببات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الإحتياط المستدعين منها لمدة لا تزيد من اثني عشر شهراً وتتحمل وزارة الحربية بها من المدة التي تزيد على ذلك .

ذلك أن نص الاعفاء من أداء الاشتراكات ورد في قانون التأمينات الاجتماعية عاماً دون أن يكون هذا الاعفاء مرتبطاً بعدم حصول المجند على مرتب من جهته الأصلية فيسرى الاعفاء في جميع حالات التجنيد في المدة الإلزامية ومدة الاستدعاء للاحتياط سواء منح العامل منها راتباً أو أجراً أم لا .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن مدة الاستدعاء للخدمة بقوات الاحتياط تعتبر مدة تجنيد ويعطى صاحب العمل والمؤمن عليه من تحصيل وأداء اشتراكات التأمينات الاجتماعية من مدة التجنيد .

(تنوي ٢٧-هـ في ١٩٦٦/٥/٣)

سابعا - علاج المؤمن عليه (المادة ٥٤)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - نصه في المادة ٥٤ على أن تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه - استمرار هذا الالتزام ولو انتهت علاقة العمل بين المكمل المريض ومالك العمل أثناء فترة العلاج .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تتولى الهيئة علاج المريض إلى أن يشفى أو يثبت عجزه . وقد دار الخلاف من الرأى بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين الصحي في شأن تفسير هذا النص بالنسبة إلى العامل المريض الذى ينتهى مقد عمله مع رب العمل . ويتطع بالقالى اشتراكه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية فهل يستمر التزام هيئة التأمين الصحى بعلاجه فلما أم أن من شأن انتهاء عقد عمله انقضاء التزام الهيئة المذكورة بعلاجه . وقد عرض هذا الاختلاف على اللجنة الثانية للفتوى فانتهت بجلستها المتعقدة في ١٤ ابريل سنة ١٩٧٠ إلى استمرار قيام التزام الهيئة العامة للتأمين الصحى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ سالفة الذكر ولا يحول دون ذلك انتهاء أو انتهاء علاقة العمل التى تربط بين العامل المريض والجهة التى يعمل بها .

وقد اعترضت الهيئة العامة للتأمين الصحى على هذا الرأى وعرضت

رايا آخر مؤداه ان انفصام علاقة العمل التي تربط العامل المريض برب العمل يؤدي الى انقضاء التزام هيئة التأمين الصحى بعلاجه .

ومن حيث ان ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية من التزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بعلاج العامل المريض الى ان يشفى او يثبت مجزه ، هذا الالتزام وقد ورد بطلاناً من أى قيد فائته يتعين الأخذ به على إطلاقه .

ومن حيث ان الواقعة المنشئة للالتزام الهيئة المذكورة بعلاج العامل المريض الى ان يشفى أو يثبت مجزه هي واقعة المرض وهي فى حد ذاتها سابقة على انتهاء علاقة العمل بين المريض ورب العمل ، فانه يكون لهذا العامل مركزاً قانونياً مؤداه احقيقته فى العلاج حتى يتم شفاؤه او الى ان يثبت مجزه فلا يجوز المسلس بهذا المركز لأن حقه فى العلاج بمسندره القانون وليس عقد العمل ولا يغير من ذلك القول بأن انتهاء رابطة العمل من شأنه ان ينهى التزام الهيئة المسابة للتأمين الصحى بعلاج المريض ذلك أن هذا القول لا يستند الى حجة منطقية إذ أنه ليس ثمة تطابق بين أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وأحكام قانون العمل وإنما لكل مجاله ونطاق تطبيقه ، فبينما يستند العامل حقوقه المالية من قانون العمل فانه يستند حقوقه التأمينية (ومن بينها التأمين الصحى) من قانون التأمينات الاجتماعية وأن تطبيق أحكام هذين القانونين لا يقتضى التلازم .

وبالإضافة الى ما تقدم فان العلاج لا يتجزأ ومن الخطورة بمكان حرمان المريض من علاج بدأ أثناء قيام علاقة العمل لمجرد انهاء أو انتهاء علاقة العمل القائمة بينه وبين الجهة التي يعمل بها . كما أن الهيئة العامة للتأمين الصحى باعتبارها من الهيئات العامة القوامه على تحقيق النفع العام لن يضيرها من الأمر شيئاً ان هي استحكمت علاج ذلك المريض . وإذا كان من المتصور عدم التزام أصحاب الأعمال بعلاج المرضى من عملهم اذا انفصمت علاقة العمل بينهم ، إبان قيام أصحاب الأعمال بهذا الالتزام قبل انلولته الى الهيئة العامة للتأمينات.

الاجتماعية ثم الهيئة العامة للتأمين الصحي من بعدها ، باعتبار أن هؤلاء يستحقون الى تحقيق النفع الخاص بهم ، فإن هذا الامر قد أضى فيه .
مقبول بعدما أصبح هذا الالتزام موكولا الى احدى الهيئات العامة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تتخلى عن واجبها الانساني حماية للطبقة البشرية من العمال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأى اللجنة الثانية للقوى الذى خلص الى استمرار قيام التزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج المسائل للمريض الى ان يشفى أو يثبت مجزؤه طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية حتى ولو انتهت علاقة العمل بين المسائل المريض ومالكه العمل أثناء فترة العلاج .

(مئوي ٢٩٣ - دعى ١٩٧٢/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٩٧)

المادة :

الجمعية الطبية العاملين بالمؤسسات العامة - نطقها والخدمات
التي تقدم بها المؤسسة يسرى عليها قانون العمل - عدم سريان قانون
التأمينات الاجتماعية +
ملخص القسوى :

ان المشرع لم يحدد في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام نطاق الرعاية والخدمات الطبية التي يتمتع على المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بتوفيرها للعاملين فيها ، ومن ثم يقع الرجوع الى هذا الشأن الى أحكام قانون العمل أصلا لنص المادة ١ من القرار الجمهوري المشار اليه .
ويرجع الى هذا القانون يبين أنه حدد في المادة ٦٥ منه مدى الرعاية والخدمات الطبية التي يلزم صاحب العمل بتوفيرها للعاملين لديه .

(م ١٩ - ج - ١٠)

وهي التزامات يختلف مداها بحسب مدد هؤلاء العاملين، فتتسع بزيادة عددهم مراعاة من جانب المشرع لجعل الأعباء الاجتماعية متناسبة مع القدرة المالية لرب العمل . وبالنسبة لصاحب العمل الذي يزيد مدد عماله على مائة ويقل عن خمسمائة فإنه لا يلزم باستخدام ممرض ولم بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام به ، وإن يعهد إلى طبيب بعيادة العمال وعلاجهم في المكان الذي يعمده لهذا الغرض ، وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بدون مقابل ، ولقد أحلت المادة ٦٥ من قانون العمل في شأن تحديد مددي تحمل صاحب العمل بنفقات العلاج والأدوية إلى قرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية والعميل ، وتنفيذاً لذلك صدر القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم الرعاية الطبية للعمال ، ونصت المادة ٤ منه على أن « لا يكلف طبيب المنشأة التي يزيد عدد عمالها على مائة عامل ويقل عن خمسمائة عامل بمعالجة الأمراض التي تحتاج إلى علاج بواسطة طبيب اختصاصي ، إلا بالعلاج العيادي وعليه أن ينصح العامل كتابة بالعلاج لدى أحد الاختصاصيين بما دامت حالته تتطلب ذلك » ، كما نصت المادة ٧ من هذا القرار على أن « صاحب العمل لا يلزم إلا بإشراك الأدوية التي يقررها الطبيب الذي خصمه لعيادة عماله » ويتضح من هذين النصين أن صاحب العمل الذي يبلغ عدد عماله مائة ويقل عن خمسمائة لا يلزم سوى بالعلاج العيادي حتى بالنسبة للأمراض التي يحتاج علاجها إلى اختصاصيين ، كما لا يلزم إلا بإشراك الأدوية التي يقررها الطبيب الذي خصمه لعيادة عماله (أي بالأدوية التي يقتضيها العلاج العيادي) .

ولا وجه للقول بأنه بسجور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ونصه في المادة ٥٤ منه على أن « تتولى الهيئة علاج المريض إلى أن يشفى أو يميت عجزه » — فلم يعد ثمة مجال للترفة التي كانت تتضمنها المادة ٦٥ من قانون العمل — ولا وجه لذلك لأن قانون التأمينات الاجتماعية لا يسرى بحكم المادة ٦ منه على العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العمالة ووحدات الإدارة المحلية المنتسبين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات ولقد أمدت المؤسسة المصرية

المعابة لسلع الغذائية بأن العابلين لديها ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية الى عدم التزام المؤسسة المصرية المعابة للسلع الغذائية بتحمل نفقات علاج السيد/ التى تجاوزت الحد الأقصى المنصوص عليه فى وثيقة التأمين المبرمة بين المؤسسة وشركة الشرق للتأمين .

(مفتوى ٢٦٠ - فى ١٩٧٤/١/٢٠) .

ثالثا - ربط معاش التأمين عليه
(المادة ٧٦)

قائمة رقم (٩٧)

المادة :

المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بربط المعاش على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢، بترقية قدامى العاملين يقضى بعدم صرف فروق من الفترة السابقة على ١٩٧١/٩/٩ - المعبرة فى تسوية المعاش هى بالأجر الذى يستحقه العامل قانونا طبقا لأحكام النظام القانونى الذى يحتويه اثر ذلك : ترقية العامل وفقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديل مرتبه باثر رجعى على هذا الأساس يستتبع اعادة تسوية معاشه على أساس المرتب القانونى الذى وصل اليه بهذه التسمية شريطة ان يقوم بمسداد الاشتراكات على أساس المرتب بعد التسوية - لا يفرض من ذلك ان القانون المشار اليه قد حظر صرف فروق من الفترة السابقة على ١٩٧١/٩/٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله ان المعبرة فى تسوية المعاش هى بالأجر المستحق للعامل ويقصد به المبلغ المستحق قانونا للعامل طبقا للنظام الوظيفى ، الذى يخضع له والمزايا المقررة بمساغل الوظيفة . واذا سويت حالة الطامن بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فانه يتمين حساب أجره القانونى قبل ١٩٧١/٩/٩ ويعدها على أساس ما وصل اليه بصرف النظر من

استحقاقه لتجديد المرتب من الفترة السابقة التي حالت دونها أحكام القانون ولا يحتاج بعدم تخصيص الاشتراكات المقررة من هذه الفترة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٠ في شأن ترقية قدامى العاملين تجرى كالآتي :

إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربعة درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرفق إلى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضميم . .

ولا يترتب على ذلك صرف مرفق جالية إلا من ١٩٧١/٩/٩ بتاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وبمادها أنه إذا قضى العامل المدة المقررة المشار إليها ترقى بأثر رجعي من تاريخ اكتماله لها ويخرج راتبه وعلاواته كائر حتى لهذه الترقية ليصبح الراتب القانوني للوظيفة التي رقى إليها . وقد امتنع القانون صرف تجديد هذه التسوية إلا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ وذلك دون مسلسل بما لهذه الترقية من آثار قانونية ، أهمها مرتب الوظيفة المرفق إليها من تاريخ الترقية .

ومن حيث أن الثابت أن المدمى يعامل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وبالرجوع إليه نجد أن المادة ٧٦ منه تقضي بأن تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقا لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي يسجد منه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين أن تلت من ذلك وبمادها أن المعبرة في تسوية المعاش هي بالأجر الذي يستحقه العامل قانونا طبقا لأحكام النظام القانوني والذي يحتويه .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق نجد أن

المرتب القانوني للمدعى هو ما وصل اليه بمقتضى التسوية التي اجريت له طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وذلك دون اعتداد بما قضى به ذات القانون من عدم صرف مروق عن المساوي الا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٩ ، كما انه وما دام ان قانون التأمينات الاجتماعية قضى بربط المعاش على اساس المسد المسد عنها الاشتراكات فانه يتعين بالتالي ان يسدد المدعى ككل الاشتراكات خلال السنتين الاخيرتين ، والتي تحتسب على اساسها المعاش لتصبح هذه المدة وجائز الضم الى بند خجته المسد عنها هذه الاشتراكات فلذا تم ذلك يكون من حقه ان يربط معاشه على اساس ما تصل اليه اجره القانوني بمقتضى التسوية التي اوجبها له القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على الوجه الذي ائتمنا اليه .

ومن حيث ان المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا لتصحيح حكم القانون حقيقا بالالفاء وباعادة تسوية معاش المدعى باعتبار ما وصل اليه اجره القانوني بمقتضى التسوية التنفيذية لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذا ما سدد الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية عن السنتين الاخيرتين وعلى الوجه المبين في هذه الاسباب مع التزام الجهة الادارية المصروفات عن الخرجتين .

لذلك حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبإحقاق المدعى في تسوية معاشه على اساس اجره القانوني بمقتضى التسوية التي تبث له طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اذا ما سدد الاشتراك المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية على الوجه المبين بالاسباب والزمته الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٢٤٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

لنفسا : أثبتت سن المؤمن عليه

(المادة ٧٧)

قامدة رقم (٩٨)

المبدأ :

أثبتت سن المؤمن عليه وفقا لنص المادة ٧٧ من قانون التامينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون بلحدي الطرق المتصوص عليها فيه — اذا ثبت السن بلحدي هذه الطرق ولم يحصل نزاع في مسدها اصبح التسنين نهائيا يضمن التزول على مقتضاه ولو ثبت اختلافه بعد ذلك عن السن الحقيقي للمؤمن عليه — أساس ذلك ان تقدير سن العامل من المسائل المتعلقة بالنظام العام لما له من صلة بتحديد حقوقه وواجباته وبالتالي فانه متى تم تقديره بالطريق الذي رسمه القانون استقرت على مقتضاه وامتنعت المجادلة في صحته .

للمحامي القسوى :

ان المذكور تقدم في سنة ١٩٦٤ وبعد ان خضعت الهيئة لقانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مستخرج رسمي صادر من صحة الخيل بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢١ يفيد انه من مواليد ١٩١٠/١١/٢٢ : وأنه مقيد بناء على قرار اللجنة الصادر بجلسة ١٩٥٧/١٢/٢ ، وهو ما يتضح منه ان تقدير سنه تم بمعرفة اللجنة الطبية المختصة طبقا لاجراءات مواظب القيد .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون التامينات الاجتماعية المشار اليه قد نصت على ان « يكون اثبات سن المؤمن عليه بشهادة أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو أى مستند رسمي آخر تمتدده الهيئة ، فاذا تضمن ذلك تم التقدير بمعرفة طبيب الهيئة وفي حالة النزاع بشأنه يحال الى لجنة التحكيم الطبي المشار اليها في تأمين اسبابه

العسل ويكون تقديرها نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف السن الحقيقي والسن المصدرة « ، ومن هذا النص يبين أن أثبتت من المؤمن عليه وفقاً لحكمة ، يتم بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو بمرعنة طبيب الهيئة أو بأى مستند رسمى آخر تعتمده الهيئة ، أصبح التسنين نهائياً ينعين النزول على مقتضاه ولو ثبت اختلافه بعد ذلك عن السن الحقيقي للمؤمن عليه .

ومن حيث أنه ثبت أن صاحب الشأن قدم مستنداً رسمياً اتبعت في استصداره الإجراءات المنصوص عليها في قانون المواليد ولم تثر الهيئة أى نزاع في خصوصه وقت تقديمه ، ومن ثم فإنه ينعين التحويل عليه في تقدير سن المذكور باعتبار أن تقدير سن العامل يصعد من المسائل المتعلقة بالنظام العام لما له من صلة بتحديد حقوقه وواجباته ، وبالتالي فإنه متى تم تقديره بالطريق الذى رسمه القانون استقرت على مقتضاه وامتنعت المجادلة في صحته .

لذلك انتهت الجمعية المبنوية الى الاعتماد فى تحديد سن السيد /
رئيس مجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية « بالمستخرج
الرسمى الصادر من مكتب صحة النيل على أنه من مواليد سنة ١٩١٠ .

(ملك ٣٦/٥/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤)

مشاراً : تمويض النعمة الواحدة

(: المادة ٨)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

طبقاً لأحكام المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يكون صرف تمويض النعمة الواحدة بنوطاً بانتهاء خدمة المؤمن عليه وأن تقوم به إحدى الحالات المحددة على سبيل المصير والموجبة لصرف هذا التمويض — يقتضي ذلك أنه طالما أن العامل مازال في الخدمة فإنه لا يستحق تمويض النعمة الواحدة .

ملخص الفتوى :

ان السيد / طالما ظل بالخدمة فإنه يستحق مخاطباً بأحكام قانون التأمينات الإجتماعية ومن بعده قانون التأمين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يخضع للالتزامات التي يترتبها هذا القانون ويتبع بالحقوق والمزايا التي يقررها للمؤمن عليه ، وترتباً على ذلك فبالنسبة للمسألة الأولى تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهي بمعدّد تحديد أحوال وشروط استحقاق تمويض النعمة الواحدة على أنه « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تمويض النعمة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية من كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :

(أ) في حالات الزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة يحدد التمويض

وفقاً للنسب الآتية :

(ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون

وكانت مدة الاشتراك تقل من ٢٤ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التمويض وفقاً للنسب الآتية :

ولا يشترط لصرف التعويض في الحالتين المتقدمتين بلوغ المؤمن عليه سن الستين وفقاً لأحكام المادة ٧٧ ويجوز مخالفة المتروجة التي تستلزم من الخدمة أو المؤمن عليه في حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك ٢٤ شهراً على الأقل أن يختار بين الحصول على التعويض المباشر إليه في هذه المادة وبين الحصول على معاش الشيخوخة منذ استحقاقه » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر أسباب وشروط استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ومن ثم فإن صرف هذا التعويض منوط بانتهاء خدمة المؤمن عليه وأن تقوم به إحدى الحالات المحددة على سبيل الحصر والموجبة لصرف هذا التعويض على النحو المشار إليه ، وعلى ذلك فإنه طالما أن السيد / ما زال في الخدمة فإنه لا يستحق تعويض الدفعة الواحدة من الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/١ .

(ملوى ٥١٠ - في ١٧/١١/١٩٧٥)

حادي عشر : بعد خدمة سابقة للمؤمن عليه

(المادة ٨٤)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية جعله التأمين في الهيئة الزاميا بالنسبة الى جميع اصحاب الاعمال وتصنيفته الاقلية الخاصة السابقة - بيان المادة ٨٤ لقواعد حساب المدد السابقة ضمن امدد المحسوبة في المعاش وتعميد المبالغ التي يلتزم النظام الفلص بدائلها عن هذه المدد - تمتع العاملين بالبنك المركزي المصري بنظام خاص افضل يستند الى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعمول به في اول يناير ١٩٦٢ - مؤداه التمويل الى هذا التاريخ في تحديد سن ان اجر العامل ككسالى لحساب المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة على اول ابريل ١٩٥٦ التي تحسب في المعاش وفقا للجدول رقم ٥ الملاحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

منسوبا صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان البنك المركزي المصري يطبق نظما خاصا للمعاشات على العاملين به ، كان معتبرا في ذلك الوقت نظما افضل . وكانت الهيئة المسببة للتأمينات الاجتماعية قد اقرت سريانه بعد ان ادخل عليه البنك التعديلات التي طلبت الهيئة ادخالها على هذا النظام منذ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ (ويستند قيام هذا النظام الافضل الى نص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ « الملحق ») . وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ حيدر قانون التأمينات الاجتماعية الجديد (رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ليحل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٦٤ ، ونقصد

أحكام المبادأة الثالثة منه بأن يكون التأمين في الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون الزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال ولم يستثن القانون من أصحاب الأعمال سوى المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية الذين تسرى في شأنهم أحكام قوانين التأمين والمعاشات . ومن مقتضى ذلك خضوع المنشآت وأصحاب الأعمال المرتبطين ببرنامج معاشات أفضل لأحكام القانون الأخير . وإذا كان القانون - على هذا النحو - قد ألغى الأنظمة الخاصة به ، إلا أن القانون المذكور لم يهمل المدد السابقة - وهي المدد التي قضاها العامل في خزمة صاحب العمل قبل اشتراكه في الهيئة ، فنظم لذلك أحكام ضم المدة السابقة ، فنصت المادة ٤ من قانون الإصدار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن :

« يؤدي النظام الخاص البالغ المستحقة عليه نقدا وفقا لأحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أما نفعة واحدة او على خزمة اقساط سنوية متساوية ... » . وتكملت المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المرافق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ببيان حساب المدد السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش نصت على ما يلي :

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧٥ والمادة ٨٩ من هذا القانون تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لأحكام القانونين ٤١ لسنة ١٩٥٩ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الى أي من الهيئات العامة للتأمينات الاجتماعية او النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقا لأحكام المادة ٨٠ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من تلك المدة وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٦ » .

ويؤدي النظام الخاص الخالص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه في المدة المشار إليها مبلغ نقدية تقدر بنسبة ٥ ٪ مقابل حصة صاحب العمل و ٥ ٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوي الذي تسدد على أساسه الاشتراك في النظام الخاص مضافا إليها جميعا مائدة استتبار مركبة بواقع ٤٥ ٪ سنويا حتى تفرغ الأداة .

كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول إبريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢ ٪ عن كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك بمبلغ نقدية من رصيده. تنصب وفقا للجدول رقم (٥) المرافق .

نالاذا لم تف حصاة المؤمن عليه في النظام الخاص للولاء بهذا الالتزام كان نه الحق في اداء الفرق كله او بعضه دفعة واحدة او مقسطا وفقا للشروط والاضاع التي يقرها مجلس الادارة تنصب للاسقاط في هذه الحالة وفقا للجدول رقم (٦) المرافق ، نالاذا لم يؤد الفرق كلها حسبت له من مدة اشتراكه في النظام مدة بنسبة رصيده وما يضيفه اليه الى المبالغ المطلوبة منه وفقا للجدول رقم (٥) المشار اليه .

ومن حيث ان الخلاف بين البنك المركزى المصرى والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتركز حول كيفية تحديد المبالغ الواجبة التحويل الى الهيئة لضم مدة الخدمة السابقة على أول إبريل سنة ١٩٥٦ ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعز والوفاة ... وهى المتخصص عليها. في الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ سلكة الذكر .

ومن حيث أن حق العامل في الانتفاع بنظام معاشات افضل واستمراره. في الانتفاع به انما يستند الى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، اذ ان جميع أنظمة المعاشات الخاصة أصبحت تستند الى نص القانون المشار اليه . نالاذا اضيفت الى ذلك ان البنك المركزى قد أجرى التعديلات التى طلبتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية على نظامه الخاص وذلك حتى يكون هذا النظام متسقا مع احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم يكون العاملون بالبنك المركزى قد انتفعوا باحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وهذا هو التاريخ الذى يعول عليه في تحديد سن واجر العامل كاساس لخصاب المبالغ المستحقة وفقا للجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وهذا هو ذات النهج الذى اتبعه في القوانين رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ذاته رغم

استحداث حكم ضم مدة الاشتراك في الأنظمة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ بالقانون المذكور (رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣) المعمول به في ٣ من يونيو سنة ١٩٦٣ ، إلا أن المشرع قضى بأن يكون حساب المبالغ الواجبة الأداء عن تلك المدة على أساس سن أو أجر العامل في أول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١) ، والمشرع لم يمس منه أحكام المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد إنما حرص على التسوية في المعاملة بين العاملين .

ومن حيث أنه متى كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تكفل ببيان أحكام حساب المبالغ الواجبة الأداء عن مدة الاشتراك في الأنظمة الخاصة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ومن لم فلا محل - والحالة هذه - للاستناد إلى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك إن هذا القرار إنما صدر تنفيذا لأحكام المادتين ٢٧ و ٢٢ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستغنيين وعملها القننين الصادر بمقتضى قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وفي حالة الانتقال من أنظمة المعاشات المقررة بقوانين المعاشات الحكومية إلى النظام المقرر بموجب قانون التأمينات الاجتماعية والعكس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي الواجبة التطبيق في شأن تحديد المبالغ المستحقة عن مدة اشتراك العاملين بالبنك المركزي المصري في نظام معاشهم الخاص والسابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ دون أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ ، وأن الأجر والمسن اللذين يتخذان أساسا لحساب الاشتراك عن تلك المدة وفقا للجدول رقم (٥) الملحق بذلك القانون هو أجر العامل وسنه في أول يناير سنة ١٩٦٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ الذي انتفع به العاملون في البنك المركزي المصري بما اقتضاه من وجوب ادخال تعديلات على نظامهم الخاص بما ضيقه من انتفاعهم بهذا النظام الخاص باعتباره نظاما بديلا أفضل .

ثاني عشر : معاملة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية

إذا أعيد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون

التأمينات الاجتماعية

(المادة ٨٦)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية الذي يعاد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية - امتناع استصحابه قانون المعاشات الحكومية خلال خدمته في الجهة الجديدة - حقه في الخيار بين المعاملة من الفترة الأولى طبقاً لقانون المعاشات الحكومية ومن الفترة الجديدة طبقاً لقانون التأمينات أو أن يطلب تحويل احتياطي معاشه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازله عن حقه في المعاش أو المكافأة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة لموظفي وعيال الهيئات والمؤسسات التي لا تطبق نظام موظفي الدولة والذين كانوا قبل تعيينهم بها معالين بقوانين المعاشات الحكومية فقد أجاز لهم المشرع في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه طلب تحويل احتياطي معاشهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إذ نصت هذه المادة على أنه « إذا التحق المنتفع بالحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة أو المعاش المستحق له وفقاً لأحكام هذا القانون أو تحويل مبالغ لصاحبه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بغلن تقلز المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة » .

هذا وقد تضمن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نصاً مماثلاً لنص المادة ٨٦ منه على أنه « إذا كان للمؤمن عليه في هذا

التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة في المعاش وفقاً لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها في معاشه وفقاً لأحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من القذائف العنيفة أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

والمستفاد من هذا الحكم أن المشرع أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية الذي يصاد تعيينه في جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية ، لا يستصحب معه قانون المعاشات الحكومية خلال خدمته في الجهة الجديدة ، بل له الخيار بين أن يعاين من الفترة الأولى طبقاً لقانون المعاشات الحكومية ومن الفترة الجديدة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية أو أن يطلب تحويل احتياطي معاشه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازله عن حقه في المعاش أو المكافأة .

(مقوى ١١ - في ١١/١/١٩٦٨)

ثلاث عشر : الميزة الأفضل

(المادة ٨٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

التزام أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ائخار أفضل بإداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية الى هيئة التأمينات الاجتماعية عند انتهاء خدمة العامل — نتيجة ذلك — لا يجوز لأرباب الأعمال اجراء المقاصة بين قيمة الميزة الأفضل وبين الديون التي لهم قبل العاملين — يستوى في تلك الديون التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية او تلك التي نشأت بعد ذلك .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ينص في المادة ٨٩ منه على الآتي : « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأبين الشيفوخة والمعوز والوفاة الا ما يصادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية بحسوبة على اساس المقادة ٧٢ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ . »

ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ائخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية بحسوبة على الاساس المتعارف اليه في الفترة السابقة ، وتخصب هذه الزيادة عن كابل مدة خدمة العامل سواء في ذلك بمدد الخدمة السابقة او اللاحقة

(م ٢٠ - ج ١٠)

للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض .

وتصرف للمؤمن عليه او المستحقين منه المشار اليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش او التعويض مضاعفا اليها مائة مركبة بمعدل ٢ ٪ سنويا من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار اليه .

ويجوز للمؤمن عليه او المستحقين منه في المعاش استخدام المبالغ التي تؤول اليهم وفقا لحكم الفقرة السابقة او جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة لحساب بدد الخدمة السابقة التي تصب في المعاش .

وتشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية في اى خلاف ينشأ عن تطبيق احكام هذه المادة .

ومن حيث ان من المسلم ان الميزة الامثل جزء من مكافأة نهائية للخدمة ، ولذلك فانها لا تستحق الا عند استحقاق المكافأة القانونية اى عند انتهاء الخدمة بطلبك وبشرط الا يكون انتهاء الخدمة بسبب تاديب طبقا للمادة ٢١ من نظام موظفي الدولة ومثال بنك مصر .

ومن حيث ان الفترتين الثانية والثالثة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اوجبتا على صاحب العمل (البنك) اداء قيمة الميزة الامثل عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كاملة دون اجراء اى تخفيض لتقوم بصرفها للعامل او المستحقين عنه عند استحقاق صرف المعاش او التعويض المستحق طبقا للقانون المذكور ، وبماذا ذلك ان المشرع اجل استحقاق قيمة الميزة الامثل من تاريخ انتهاء الخدمة الى تاريخ استحقاق المعاش او التعويض طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز للبنك اجراء المقاصة بينها وبين ديونه قبل المابلين به لانها غير مستحقة قبل انتهاء الخدمة من جهة ولان القانون اوجب على البنك اداؤها للهيئة

العامة للتأمينات الاجتماعية عند انتهاء الخدمة كاملة دون تخفيض وبذلك يكون قد منع صاحب العمل من اجراء المقاصة مع الميزة الامثل من جهة اخرى .

ومن حيث ان التفرقة التي ارتأتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين الديون التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المفضل اليه وهذه يجوز خصمها من قيمة الميزة الامثل وبين الديون التي نشأت بعد العمل بالقانون المذكور وهذه لا يجوز خصمها من قيمة الميزة الامثل تفرقة لا تقوم على اسس سليم لان العبارة ليست بتاريخ نشوء الدين ولكن بتاريخ استحقاق الميزة الامثل كما ان ما تراه الهيئة المذكورة من جواز الخصم من الحصة الشخصية للعامل في مكافأة نهاية الخدمة دون حصة البنك ، لا يقوم على اساس من القانون لان الميزة الامثل هي الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة بالقدر المحدد قانونا وبين مكافأة نهاية الخدمة بالقدر المحدد في النظام الخاص والذي يشمل حصة العامل وحصة صاحب العمل كليهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يحق لبنك مصر خصم مستحقاته قبل العاملين لديه من قيمة الميزة الامثل ، ويلتزم البنك بإعادتها عند انتهاء خدمة العامل الى هيئة التأمينات الاجتماعية لاتزال حكم القانون عليها .

(ملف ٧/١/٢٩ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٩)

قائمة رقم (١٠٣)

المبدأ :

المادة (٨٩) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضيان بإلزام اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا

يتحولونه في تلك الأنظمة ومكلفات نهاية الخدمة القانونية مع حساب هذه الزيادة عن كل مدة خدمة العامل سواء السابقة أو اللاحقة على اشتراك العامل في هيئة التأمينات الاجتماعية — يشترط لاعادة العامل من هذا الحكم شرطان الأول ان يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والثاني ان يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بالحكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نطاق المخاطبين بحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ انشا مؤسسة التأمينات الاجتماعية وجعل في مادته الثالثة عشر التأمين الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، ونص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠) منه على ان « يلتزم صاحب العمل المرتبط مع ماله بنظام مكلفات أو اخصار أفضل بدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين منه مباشرة » وقضت المادة (٧١) باذخال المدة التي ادبت عنها اشتراكات وفقا لنظام خاص ضمن مدة الاشتراك في التأمين المقرر في هذا القانون دون اقتضاء أى غرق من العامل على أن يؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه مبالغ بنسب معينة مقابل حصة صاحب العمل والعامل وذلك اعتبارا من اول أبريل سنة ١٩٥٦ وفيما يتعلق بالمدة السابقة على هذا التاريخ فانها تدخل ضمن المدة المحصورة في المعاش على أن يؤدي النظام الخاص بمبالغ نقدية عنها وفقا لنظام الدفع المحدد في الجدول المرفق بالقانون واستثناء من أحكام المادة (١٨) إجازة التأمين في المادة (٧٨) لأصحاب الأعمال المرتبطين مع ماله بنظام مكلفات أفضل أن يطلبوا إعفائهم من الاشتراك في نظام التأمين المقرر بهذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به ولقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ والزم بإلغاب العمل

والعمال بالتأمين طبقا لاحكامه وتقضى في المادة (٨٩) بالزام اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات او مكافآت او اضرار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية على ان تصيب هذه الزيادة من كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك منذ الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كاملة دون اجراء اى تخفيض ، وقرر في الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة تشكيل لجنة بقرار من وزير العمل تختص بتفسير احكام هذه المادة ، وبناء على ذلك اصدر وزير العمل قراره رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة على الا تكون قراراتها نافذة الا بعد امتدادها منه .

وبجلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ قرر مجلس الوزراء قصر تطبيق حكم المادة (٨٩) سائلة البيان على المبالغين الموجودين بالخدمة في تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ولقد صدر قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة (١٦٢) على ذات الحكم الوارد في المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واشترط لتطبيقه صراحة ان يكون العامل موجودا بالخدمة حتى ١٩٦٤/٣/٢٢ .

وبتاريخ ١٩٧٩/٨/١٢ اصدر مجلس ادارة البنك المركزي قرارا باستمرار افادة العمال الذي كان خاضعا لنظام تأميني افضل حتى ١٩٦٤/٣/٢٢ بذات النظام بعد نقله الى بنك آخر ولو لم يوجد به نظام مماثل .

والمستفاد مما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير اصحاب الاعمال المرتبطين مع مبالغهم بنظام تأمينة افضل بين الخوض الكايل لنظمية التأمينى او الابتقاء على نظمهم الخاصة والزم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم الابتقاء على

تطلبه التاميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأداء قيمة الزيادة التي كانوا يتحملونها في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على ان تحسب هذه الزيادة عن كامل مدة تغطية العامل مع خضوعهم للنظام التاميني المقرر بالقانون المذكور ، ومن ثم فانه يشترط لزيادة العامل من حكم المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ شرطان اولهما ان يختار رب العمل الإبقاء على نظامه الأفضل عند العمل يلتصقون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وثانيهما ان يرتبط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي اعتد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحصيد نطاق المخاطبين بأحكام المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فان توافر هذان الشرطان التزم رب العمل بموجب المادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء قيمة الزيادة الناتجة عن نظامه الأفضل الى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعامل سواء ينقله الى جهة أخرى او يعميه فيها أو لاى سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

ويطبق ما تقدم على الخلفين المعروضين فانه لما كان السيد / قد ارتبط في ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ مع البنك الأهلي المصري ثم مع البنك المركزي بنظام تاميني أفضل فانه بانتهاه علاقته بالبنك المركزي في ١٩٦٧/٢/٥ ينقله الى بنك الاسكندرية يسقط الالتزام التاميني للبنك المركزي بالنسبة له ، ويلتزم البنك المركزي احمالا لنص المادة (٨٩) سائلة الذكر بأداء قيمة الزيادة المقررة في تلك المادة لهيئة التأمينات الاجتماعية ، وفي ذات الوقت فانه لا يفيد في النظام التاميني المعمول به ببنك الاسكندرية « اذا وجد نظام تاميني خاص بهذا البنك » لكونه لم يرتبط بهذا النظام قبل ١٩٦٤/٣/٢٥ اذ لم تنشأ علاقة بهذا البنك الا في ١٩٦٧/٢/٥ تاريخ تعيينه به ، وبالمثل فانه لما كان السيد / قد ارتبط هو الآخر مع البنك الأهلي في ظل العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ثم مع

البنك المركزي بنظم تأييني أفضل مان البنك المركزي يلتزم عند انتهاء علاقته بنقله منه في ١٩٦٦/٢/٥ الى بنك القاهرة بإداء الزيادة إلى هيئة التأمينات ولما كان نقله الى بنك القاهرة قد تم في ١٩٦٦/٢/٥ أى بعد ١٩٦٤/٣/٢٢ ، وكان نقله الى بنك مصر قد تم في ١٩٧٢/١٢/١٧ أى بعد هذا التاريخ أيضا فإنه لا يفيد من النظم التأمينية الخاصة بالممول بها في أى من البنكين - لو كانت موجودة عند النقل - لكونه لم يكن بخدمة أى منهما قبل ١٩٦٤/٣/٢٢ . وإذا كان مجلس إدارة البنك المركزي المصري قد أصدر في ١٩٧٦/٨/١٢ قرارا بامتناع إدارة البنك المركزي عن خاضعا لنظام تأييني خاص قبل ١٩٦٤/٣/٢٢ بذات النظام بعد انقطاع علاقته بالبنك المطبق فيه هذا النظام بنقله منه سواء وجد نظام مماثل بالبنك المنقول اليه أو لم يوجد فإن هذا القرار لا يمكن أن يفرض على حيز التنفيذ لتعارضه الكلي مع مريح حكم القانون ولا يجوز الاحتجاج هنا بنص المادة (٩) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي لاسناد هذا القرار ذلك لأنه وإن كانت تلك المادة قد خولت بنوك القطاع العام إصدار النظم الخاصة بموئليها دون التقيد بنظم المابليين بالقطاع العام فإنها لم تستثن تلك البنوك من التقيد بأحكام نظم التأمينات الاجتماعية .

لذلك قررت الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع تأييد فتواها السابقة الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨ وعدم إعادة المابليين المعروضة حالتها من الجزة الأفضل .

(ملف ٦٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية لا يسرى على المابليين الذين يلتحقوا بالخدمة في إحدى شركات القطاع العام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور سواء كان التحاقهم بالخدمة قد تم بطريق التعيين أو بطريق النقل سواء كان النقل من جهة تطبيق نظاما خاصا للمكافآت والمعاشات

الى جهة اخرى تطبيق هذا النظام اولا تطبيقه او كان نقل الى جهة لا تطبق هذا النظام الخاص ثم الى جهة ثالثة تطبق هذا النظام — حفظ حقوق المايل المرتبة على هذا النظام لحين انتهاء مدة خدمته .

ملخص الفتوي :

أن المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يربطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة على الأسس المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتصيب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض ، وتصرف المؤمن عليه وللمستحقين .. هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضاعفا اليه مائة مائة مركبة » .

وفي مجال تطبيق هذا النص ، اصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرارا يقضى بان حكم المادة ٨٩ المشار اليها انما يسرى فقط على العاملين الموجودين في الخدمة في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ صدور قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر .

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان حكم المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية لا يسرى على العاملين الذين يلتحقوا بالخدمة في احدى شركات القطاع العام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور ، اى بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وسواء كان التحققاتهم بالخدمة قد تم بطريق التعيين او بطريق النقل .

ومن حيث ان النظام القانوني لشركات القطاع العام يقوم على اساس الاستقلال التام لكل شركة مما حداها ولو كان يجمع بينهم وحدة

المؤسسة العامة المتبوعة . ومن ينقل من احدى شركات القطاع العام الى شركة أخرى بعد ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ لا يفيد من أحكام المادة ٨٩ سائلة الذكر سواء اكان النقل من جهة تطبيق نظاما خاصا للمكائات والمعاشات الى جهة أخرى تطبيق هذا النظام نظاما خاصا للمكائات والمعاشات الى جهة أخرى تطبيق هذا النظام أولا لا تطبقه ، او كان النقل الى جهة لا تطبق هذا النظام الخاص ثم الى جهة ثالثة تطبيق هذا النظام . غير أنه يلاحظ أنه في جميع الأحوال التي لا يستصحب العامل المنقول الى الجهة المنقول اليها حق المعاملة بالنظام الأفضل ، فإن حقوقه المترتبة على هذا النظام تحفظ له الى حين انتهاء مدة خدمته وعصرف له من المدة السابقة على النقل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العامل المنقول من احدى شركات القطاع العام بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ الى شركة أخرى في الامانة من أحكام المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية ، سواء كانت الشركة المنقول اليها تطبق نظاما خاصا لمكائات نهاية الخدمة ، أولا تطبق مثل هذا النظام .

(ملف ٨٦/٤/٥٥٥ - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)

مقاصدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

فكاد المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - استقرار العمل بالانظمة الخاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ للعمال بما كانوا يتمتعون به في ظل تلك الانظمة من ميزات افضل حتى نهاية خدمتهم واستحقاقهم للمعاش - التزام اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات أو مكائات أو اجازات افضل ببقية الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه في نظامهم الخاص ومكافاة نهاية الخدمة - تطبيق : نظام المعاشات واعاقات الوفاة وصندوق الادخار لشركة موبيل اويل مصر .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتصدار قانون التانيات الاجتماعية قضت بان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقبل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهائية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بالانظمة معاشات او مكافآت او ادخل افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يحصلونه في تلك الانظمة ومكافأة نهائية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كل مدة خدمة الميسال سواء في ذلك بمدة الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض ، وتصرف للمؤمن عليه او المنتفعين عنه المشار اليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ نقدا عند استحقاق المعاش والتعويض مضاعفا اليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنويا من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المنسار اليه . ويجوز للمؤمن عليه او المستحق عنه في المعاش استخدام المبالغ التي تؤول اليهم وفقا لحكم الفقرة السابقة او جزء منها في سداد المبالغ المطلوبة لحساب مذك الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش ، تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بمسفة نهائية في اى اخلال بنشأ من تطبيق احكام هذه المادة » ومعاد هذه المادة ان المشرع حدد التزامات صاحب العمل في تأمين معاش الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بما يسايل التزامه بمكافأة نهائية الخدمة وفقا لحكم المادة ٧٣ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان هناك من الانظمة الخاصة بالمعاشات او المكافآت او الانذار التي كان بعض اصحاب الاعمال يرتبطون بها مع عمالهم ما تضمن احكاما افضل من تلك التي قررها القانون ، فقد اتجه المشرع الى الاحتفاظ للعمال بما كانوا يتبعون به في ظل تلك الانظمة الزيادة بين ما كان يحصله في نظليه الخاص ومكافأة نهائية الخدمة.

القانونية ومقتضى ذلك ان المشرع لم يستهدف خلق ميزة جديدة للعمال أو إضافة أعباء جديدة على أصحاب الأعمال أو الانتقاص من حقوق بعض العمال المقررة في النظام الخاص ، لأن كل ما استهدفه المشرع هو عدم حرمان العمال من الميزات الأفضل التي كانت مقررة لهم في ظل الأنظمة الخاصة دون ثمة تجاوز ، وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب عند تحديد تلك المزايا التي يحتفظ بها للعمال دراسة النظام الخاص الذي كانوا يرتبطون به مع صاحب العمل بكل ما يتضمنه هذا النظام من أحكام وقواعد وشروط لبيان ما كان يتمتع به العمال من حقوق في ظل من ناحية ، وتحديد ما كان يلتزم به صاحب العمل في النظام من ناحية أخرى ، وفي ضوء هذه الدراسة المتكاملة للنظام الخاص تتكشف الميزة الأفضل — ان وجدت — التي اراد الشارع الاحتفاظ بها للعمال ، وتحدد بالتالي قيمة الزيادة التي تضمنت. المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتزام صاحب العمل بها . وهي الفرق بين ما كان يتحمله في النظام الخاص ومكافأة نهاية الخدمة .

ومن حيث أنه باستقرار نظام المعاشات وأعلنت الوفاة ومنذئذ. الادخار للعاملين بشركة موبيل أويل بمصر — وهو ما اصطلح على تسميته بالكتاب الأزرق — طبقا لما اعتمدته لجنة الاعفاء المشكلة وفقا لأحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وأعطيت الشركة على أساسه من الإشتراك في مؤسسة التأمين والادخار ، يتضح ان هذا النظام يسرى على جميع مستخدمى الشركة المنتظمين الموجودين في خدمتها في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٥ والذين الحقوا أو يلتحقون بخدمتها بعد ذلك ، وان من التقاعد بالنسبة للرجال هو سن الخامسة والخمسين وبالنسبة للنساء هو سن الخمسين ، ولا تدخل أية مدة يقضيها العامل في الخدمة بعد هذه السن في حساب المعاش على أن تدفع الشركة في هذه الحالة لصاحبه في صندوق الادخار ٥٪ من جملة مرتباته الشهرية خلال تلك المدة وأن يبقى المعاش المستحق له معلقا لحين تركه خدمة الشركة فعلا وبصفة نهائية . كما أورد النظام الأحكام الخاصة بكيفية حساب معاش التقاعد العادي والاختياري ، وقواعد الاستبدال الجزئي للمعاش وأحكام صرف أمانات الوفاة والتعويض من العجز الكلى الدائم ، وكذلك حرص النظام على النص

على أن المعاشات واعانات الوفاة التي تدفع بمقتضاه غير قابلة للتنازل أو التحويل ولا علاقة لها بتحديد مرتب العامل أو بأي شرط آخر من شروط الاستخدام ولكنها مبالغ تدفعها الشركة بمحض اختيارها نظير إخلاص المستخدم وكنائته في العمل وتقديرا لخدماته . كما تضمن النظام حالات خفض المعاش أو اعانة الوفاة وحالات طلع المعاش وفي القسم العاشر من النظام جاءت الاحكام العامة بمقتضىة الا نخل احكامه بما قد يكون للمستخدم أو - للمستخدمين بعد وفاته من حقوق طبقا لاحكام القوانين ويشترط ألا يقل ما يحصل عليه المستخدم بمقتضى تلك القوانين مضافا اليه ما يحصل عليه من معاش أو ما يدفع لمستحقه من اعانة وفاة من المكافأة القانونية أو التعويض ، على أن يرجع في تحديد ما يعادل المكافأة القانونية أو التعويض الى احكام القوانين المنظمة لها وافرد النظام احكاما خاصة بصندوق الادخار للعاملين بالشركة .

ومن حيث ان الواضح بما تقدم ان الشركة كانت تتحصل بكافة اعياء نظام المعاشات بها منفردة دون أن تحمل العاملين بها أية التزامات في هذا الصدد ، وان من التقاعد بالنسبة للمستخدمين بها قد حدد على اساس بلوغ العامل سن الخامسة والخمسين وبلوغ العاملة سن الخمسين ، ولا تدخل أية مدة يقضيها المستخدم في خدمة الشركة بعد بلوغه سن التقاعد في المدة المحسوبة في معاشه ، وأن هنالك حالات ينقص فيها مقدار المعاش وحالات أخرى يقطع فيها . كذلك فقد ألزم النظام الشركة بصرف المعاش متى توافرت شروط استحقاقه عند بلوغ العامل سن التقاعد ، دون أن يلزمها بطريقة معينة بتبنيها سلفا لتحويل هذا النظام أو التدبير المبالغ اللازمة لتنفيذ التزاماتها في هذا الشأن سوى ما التزمت به عند طلبها الامضاء من الاشتراك في صندوق التأمين والادخار من تكوين احتياطي يخصص لضمان تمهيداتها الناشئة من نظام المعاش الخاص بالعاملين بها ، وما اقرت به من ان مركزها المالي بمصر ضاين لتنفيذ التزاماتها المترتبة على تطبيق احكام ذلك النظام ، واذا كان الأمر كذلك وكان قرار اللجنة المطعون فيه لم يهتد الى تحديد الزيادة المستحقة للعامل على وجه منضبط طبقا للاصول الفنية على ما انتهى اليه الخبران المتتبعان للأسباب التي استند اليها ، والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، فان قيمة ما تحمله

الشركة من إعفاء مالية في نظام معاشات العاملين بها لا يتسنى والأمر كذلك تحديده إلا في تاريخ استحقاق تلك المعاشات بتوافر شروط استحقاقها ، بمعنى أن تلك الأعباء لا يمكن تحديدها إلا بعد أن تصبح أعباء عملية تلزم بها الشركة إزاء المستحقين من العاملين لديها لمعاشاتهم ، وذلك أن تحديد الأعباء التي تلزم بها الشركة في نظامها الخاص والتي على هداها يمكن عقد المفاضلة بين هذا النظام والنظام العام المقرر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه للوصول الى ما يقطع بتحقيق الزيادة التي تلزم بها الشركة وفقا لحكم المادة ٨٩ سابقة الذكر ، ومقدار هذه الزيادة ، لا يتأتى إلا على أساس الأعباء الفعلية التي تتحملها الشركة منذ الاستحقاق ، طالما أن أعباء تحويل النظام المقول به قد ظلت أحكام نظام الشركة مما يساعده ، وبما يؤكد ذلك ما قرره لجنة البت التي أصدرت القرار المطعون فيه من أن نظام المعاشات المقرر بشركة موبيل ويل يتقوم على أساس غير ممول وقد لا يكون ميسورا على الشركة أن تحمل على تنفيذ طلب النقابة تجنيب الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة التزاماتها الناتجة من تطبيق المادة ٨٩ . وقد أكد ذلك كل من الخبراء المنتخبين من المحكمة ، إذ جاء في تقرير أولهما « أن الأساس السليم الذي كان يعين على لجنة البت اتخاذه في قرارها هو الأعباء الفعلية التي يتحملها صاحب العمل عند الاستحقاق تطبيقا للنظام المعتمد من لجنة الأعباء » وجاء في تقرير الخبير الثاني « أن نظم المعاشات وأمانات الوفاء لمستخدمي شركة نوبيل أويل بصير يتحمل أعباءه صاحب العمل منفردا ولا يساهم في تحويله العاملون بالشركة ، كما أن الطريقة المستخدمة في تمويل النظام تعتمد على تخصيص مبالغ في الميزانية العمومية لكل سنة مالية تقابل الالتزامات الجارية المطلوبة خلال تلك السنة ، ولا تستغنى أية طريقة من طرق الاحتياطيات المتراكمة لتمويل هذا النظام » وبما يؤيد هذا النظر أيضا أن النظام ذاته قد حدد أعباء الشركة المالية عندها نص على أن تلزم الشركة بأن تدفع لحساب من يستحق خفيها بعد سنين التعاقد في صندوق الانخار ٥٪ من جملة مرتباته الشهرية خلال المدة التي يعمل فيها بعد تلك السن ، وهو ما لم يتبعه النظام بالنسبة للمعاشات .

ومن حيث أن اعتماد اللجنة المظنون في قرارها على تقرير الخبير
الاكتواري كوبر لتقدير ما كانت تحمله الشركة من أعباء في نظامها
الخاص مردود ، ذلك أنه فضلاً عن أن اللجنة قد اقترت بأن نظام الشركة
غير ممول ولا يتيسر تجنب الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة التزامات
الشركة الناجمة عن تطبيق المادة ٨٩ ، فإن تقرير الخبير كوبر وما أرفق به
من جداول وإن كان الأساس الذي بنى عليه قرار أعضاء الشركة من
الاشتراك في مؤسسة التأمين والأضرار ، إلا أن هذا التقرير وما تضمنه
من اشتراكات اكتوارية افتراضية تغيرت أسس وضعها بعد رفع سن
المعاش قاتونا إلى سن الستين ، وغياب الاحتياطات الاكتوارية المترتبة
المفترضة عند وضعه ، وذلك لأن نظام المعاشات بشركة موبيل أو بل
لم يكن ينص على دفع اشتراكات محددة ولا على تراكم تمويل في هيئة
احتياطي حسابي ، وهذا ما أكدته الخبير كوبر ذاته في كتابه للشركة بتاريخ
٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ الذي تفسر أنه من المستحيل التعليق على
كيفية التمويل والاشتراكات وهي أموال لا وجود لها في النظام ، وعلى
ذلك فقد اكتفت اللجنة بالزام الشركة بتكوين احتياطي دفنرى يظهر ملائمة
الشركة ويضمن الوفاء بالتزاماتها .

ومن حيث أن ما يقطع في أساس الأساس الذي بنى عليه القرار
المظنون فيه ما نجم عنه من المساس بحقوق بعض المال الذين تنهى
مدة خدمتهم في سن الخامسة والخمسين بالنسبة للرجال والخمسين بالنسبة
للنساء ، إذ ترتب على القرار المظنون فيه انتقاص المعاشات التي
كانت مقررة لهم وفقاً لإحكام نظام الشركة ، وهو ما سلم به تقرير
الخبير الاكتواري لهيئة التأمينات . . . بالنسبة للحالة التي عرض لها وهي
حالة السيد ، الأمر الذي يدعم ما قالت به الشركة والخبران
المنتدبان والخبير الاستشاري للشركة المدعية من أن القرار المظنون فيه
م يقتصر على تحديد الزيادة المستحقة للمسايل وفقاً لإحكام المادة ٨٩
من قانون التأمينات الاجتماعية سابق الذكر ، وإنما تعداه إلى خلق نظام
جديد من شأنه انتقاص حقوق بعض المال وزيادة حقوق البعض الآخر
بالمخالفة لنظام الشركة الخاص ، وما يستتبع ذلك من مخالفة لحكم المادة
٨٩ المشار إليه .

ومن حيث أن القول بأن التعويل على الأعباء الفعلية التي تتحملها الشركة عند استحقاق المعاشات دون أعباء تمويل النظام ينطوى على بحث للأنظمة الخاصة بعد الغائها منذ سنة ١٩٦١ فإنه مرفود ، ذلك أنه فضلا عن أن اللجنة لم تهتد إلى حساب الزيادة على ما سلف قوله على وجه منضبط يحفظ لكل من الشركة والعمال حقوقهم في النظام الخاص ، عن المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد جاءت على ما سلف البيان مستهتفة من حرج العمال من ميزة كانوا يتمتعون بها في ظل أنظمة خاصة أوقف العمل بها وعلى ذلك نص على أن الزيادة التي تسفر عنها المفاضلة بين النظام الخاص والنظام العام المقرر قانونا يتحمل به صاحب العمل وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة وتصرف للبؤن عليه أو المستحقين عنه عند استحقاق المياض أو التعويض ، وبذلك فقد انخرست المادة ٨٩ المشار إليها استمرار العمل بتلك الأنظمة فيما يتعلق بالميزة الأفضل حتى نهاية خدمة العامل واستحقاقه للمعاش .

ومن حيث أن قرار لجنة البت المطعون فيه قد بنى على أسس ان با تتحملة الشركة في نظام معاشات العاملين بها هو ما تتحملة من أعباء في تمويل هذا النظام ، وهو أسس لايجد سند له من الواقع أو القانون ، وقد أدى على ما ذهب إليه الخبراء المنتدبان الي نتائج خاطئة تنطلق بقتة الزيادة التي طلتزم بها الشركة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبالمادة التي تحسب عنها تلك الزيادة بمرأاة حالات عدم استحقاق المعاش التي نص عليها النظام ، الأمر الذي انعكس اثره ليس فقط على الشركة بل اثر أيضا على حقوق العمال بالزيادة تارة وبالنقصان تارة أخرى بالمخالفة للحقوق المقررة لهم في النظام الخاص بالشركة ، وخلق بذلك نظاما جسيما ينطوى على خروج على احكام نظام الشركة ما كان يسوغ قانونا المساس به ، وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويجب من ثم الفاءه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون حقيقيا بالافاض ، ويتمتع اجابة الشركة الدمية الى طلباتها والزام الحكومة المصرومات .

رابعة عشر : الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه
(المادة ٩١)

قائمة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب أصالة عمل ، ومن ثم يشمل المعاش الذي يقرر للمعز الجزئي المستديم الذي تبلغ نسبته ٣٥ ٪ أو أكثر — إذا قلت نسبة المعز عن ذلك استحق المؤمن عليه تعويضاً يحسب طبقاً لحكم المادة ٢٩ من القانون المذكور .

بالمخص الفئوى :

إن المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص بأن يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ ترشاً مصرياً وترتبط بمعاشات المستحقين بحد أدنى قدره ٥٠٠ ملجم ليحفظ منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم بمعاش المؤمن عليه .

وقد جاء حكم هذه المادة مطلقاً بحيث يسرى على جميع المعاشات التي تمنح للمؤمن عليه بسبب أصالة عمل ونقلاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولا يجوز قصر حكم هذه المادة على بعض المعاشات المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون دون البعض الآخر لاسيما وأن الفصل الأول من الباب الثامن والذي وردت في بدايته المادة ٩١ منه جاء بعنوان « في استحقاق المعاشات بوجه عام » مما يؤكدان حكم المادة المذكورة جاء عاماً وبمطلقاً ولا يجوز تخصيصه وقد أنعم المخصص .

وقد قررت المادة ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليه معاشاً إذا نشأ من أصله معز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ أو

أكثر من العجز الكابل يوازى نسبة ذلك العجز بين معاش العجز الكابل
أما إذا قلت نسبة العجز الجزئى المستقيم عن ٣٥٪ فقد قررت له المادة
٢٩ من القانون تعويضا بينت كيفية حسابه ولأن هذا التعميـض ليس بمعاشا
بما ينطبق عليه الحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة ٩١ سالفة الذكر نص
القانون فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ على أنه يراعى عند تقدير قيمة
معاش العجز الكابل الذى يحسب التعميـض على أساسه ألا يقل عن الحد
الأدنى المشار إليه فى المادة ٩١ من هذا القانون ولم يورد حكما بامثلا
بنسبة لمعاش العجز الجزئى المستقيم الذى تبلغ نسبته ٣٥٪ أو أكثر
لأن هذا المعاش يخضع أصلا لحكم المادة ٩١ باعتباره بمعاشا وليس
تعويضا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الحد
الأدنى المنصوص عليه فى المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصالح
بلقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يشمل أيضا المعاش الذى يقرر للعجز الجزئى
من أصلات العمل .

(مـسـوى ١١٣٠ — فى ٢٩/١٠/١٩٦٦)

خامس عشر

معاش الأامل والمطلقات وغير المتزوجات من
بنات المؤمن ومن يعولهم من أخواته (المادة ٩٧)

قاعدة رقم (١٠٧)

المادة :

نص المادة (٩٧) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يستحق المعاش الأامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته ومن يعولهم من أخواته ... وذلك استحقاق بنات المؤمن عليه الأامل والمطلقات وغير المتزوجات للمعاش دون أن يفرض من ذلك وجود حفل خاص لهن أو انفال ذكر احداهن في الاستمارة المعدة لذلك ...

ملخص الفتوى :

ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين ونفا لما جاء بالجدول أن يثبت امالة المؤمن عليه اياهم أثناء حياته والا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى .

ولما صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية نص في المادة ٣ من مواد الاصدار على أن تسرى أحكامه على المستحقين المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تزداد انصبة المستحقين الحاليين بمتدار الثلث اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون .

ثم أورد المادة ٩٧ وهي التي تقابل المادة ٨٩ من القانون السابق وقد جرى نصها كما يلي :

مادة ٩٧ « اذا توفى المؤن عليه او صاحب المعاش كان للمستحقين
عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للأنظمة والأحكام المقررة بالجيش
رقم (٣) اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة » .

ويعتمد بالمستحقين في المعاش :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته ومن يعولن من
أخواته ..

(٥)

ويشترط لاستحقاق الوالدة ان لا تكون متزوجة من غير والد المتوفى
كما يجب ان لا يكون للأخوة والأخوات والوالدين في حالة استحقاقهم
دخل خاص يحال قيمة ما يستحقونه في المعاش او يزيد عليه لماذا نقص
عما يستحق لهم أدى اليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل خاص وتحدد
قيمه في حالة وجوده باتقرار المستحق مع شهادة ادارية تؤيد اقراره .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم أنه سواء بناء على القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أو بناء على القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ فإن استحقاق بنات المؤن عليه الأرامل والمطلقات وغير
المتزوجات للمعاش طبقا للواد سابقة الذكر لا يرتبط بوجود دخل خاص
لهن ام لا ولأولادهن جيمعا في ذلك سواء يوزع المعاش عليهن جيمعا
بالنسبوى وبما للأنظمة المقررة في الجدول رقم ٢ المشار اليه ولا يضيع
حتى احدا من إبنات ذكرها في الاستمارة المعدة لذلك وإن أهمل ذكرها في
هذه الاستمارة أن تطالب باستحقاقها بإدراك أن حقها في المطالبة به لم

يستقط ويبقى حقن هذا تلقيا ولا يقطع الا في الأحوال المنصوص عليه
في المادة ١٠٠ من القانون ولا يقف صرفه الا في الأحوال المنصوص عليه
في المادة ١٠١ منه .

ومن حيث أن الثابت من كتابكم المشار اليه أن السيدة المذكورة كريمة
المؤمن عليه كانت أرملة وقت وفاة والدها في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومن
ثم تستحق معاشا عن والدها المذكور ولا يمنع استحقاقها عدم ورود
اسمها في الاستبارة الخاصة بتحديد أسماء المستحقين ، إذ أن هذه
الاستبارة من عمل المستحقين اللتين أنادتا من عدم ذكر اسم اختها
الأرملة في الاستبارة واستأثرتا وحدهما بكامل المعاش ، ولا يجوز أن يكون
هذا العمل من جانبها سببا في حرمان اختها الأرملة من حقها في المعاش
وهذا العمل من جانبها يعتبر غشا لا يفيدان منه بما يتعين معه إعادة
توزيع المعاش على المستحقين الحقيقيين وليس للمستحقين اللتين أغفلتا
عيدا ذكر اسم اختها الأرملة المستحقة للمعاش في الاستبارة المعدة لذلك
الاحتجاج في مواجهة هذه الأخت أو في مواجهة الهيئة بها نصت عليه
المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون
١٤٤ لسنة ١٩٦١ من أنه « لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب الشأن
المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الأخطار يربط
المعاش بصفة نهائية ... الخ » ذلك لأن ربط المعاش بالقوضع المتقدم
كان نتيجة غشها ولا يفيد النقاش من غشها إذ أن الغش يبطل كل شيء .

ومن حيث أنه ولئن كانت الفقرة الأولى من المادة ١١٩ تنص على أن
« لا تقبل دعوى المطالبة باستحقاق المؤمن عليه أو المستحقين منه الا
إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر
فيه هذه المستحقات واجبة الأداء » .

الا أن هذا الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة هو ميعاد سقوط
استحدث بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل به اعتبارا من أول
أبريل سنة ١٩٦٤ ولا يتأجل له في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل

بالمقتضى ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فلا يبدأ هذا الميعاد في جميع الأحوال بالنسبة
لوقائع الاستحقاق السابقة عليه إلا من تاريخ العمل بالمقتضى الذي
استحدثه وقد قدمت المذكورة طلب صرف المعاش المستحق لها قبل
انقضاء خمس سنوات على تاريخ العمل بالمقتضى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢
سلف الذكر الذي استحدث هذا الميعاد .

ومن حيث أن السيدة المذكورة قصرت طلبها على المعاش المستحق
لها من الفترة اللاحقة لتقديم طلبها وتنازلت عما سبق صرفه لثبوتها . .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز إعادة توزيع المعاش
المقرر للمستحقين من المؤمن عليه على جميع المستحقين منه في تاريخ
وفاته ومن بينهم ابنته التي كانت أرملة في تاريخ وفاته على أن لا يصرف
لها المعاش المستحق إلا من تاريخ مطالبتها به .

(مجلس ٧١٥ - ٣٠/٦/١٩٦٩)

الفصل الرابع

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي

أولاً — منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الإصدار)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المقصود بالأجر الذي يتخذ أساساً لحساب منحة الثلاثة أشهر — لم يصدر المشرع تنظيمًا جديدًا لصرف منحة الوفاة بعد صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لئلا ذلك — أعمال الحكم قرار وزير الخزينة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات المنظمة لصرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف — يقتضي ذلك تحديد قيمة المدة على أساس المرتب أو الأجر الشهري الأصلي بالتكامل مضافاً إليه اعادة غلاء المعيشة وغيرها من البدلات — دخول البدلات في مفهوم الأجر الذي تحسب على أساسه المدة المذكورة بالتنسبة لأعضاء مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٤ من مواد إصدار قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضي بأن يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ أحكام التشريعات المشار إليها بالمادة الثانية ومن بينها القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه .

وإن الفقرة (ط) من المادة الخليفة من قانون التأمين الاجتماعي تنص على أنه « نى تطبيق أحكام هذا القانون (يقصد بالاجر) ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء اكان هذا المقابل محددًا بالمدة أم بالاتفاق أم بهما معاً .. ويدخل فى حساب الاجر العمولات والوهبة .. وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات » .

وإن المادة ١٢٠ من القانون تنص على أنه « عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة من شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الاجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة ، وتقدر المنحة بالاجر أو المعاش المستحق من شهر الوفاة وتلتزم بها الجهة التى كانت تصرف الاجر أو التى تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال » .

وبغاد ما تقدم أن المشرع حدد فى المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مفهوم الاجر الذى يتخذ أساساً لحساب معاشات وتمويضات المؤمن عليهم وتحديد اشتراكاتهم وفى ذات الوقت قرر صرف منحة عند وفاة أى منهم اتخذ لحسابها أساساً غير ذلك الذى اتبعه عند حساب اجر الاشتراك نقضى بأن تكون مساوية للاجر أو المعاش المستحق من شهر الوفاة والزم بها الجهة التى كانت تصرف الاجر أو المعاش وحدد مقدارها بما يساوى الاجر المستحق من شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة الى الاجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة .

وبما لذلك لا يجوز أعمال بمفهوم اجر الاشتراك المنصوص عليه فى المادة الخليفة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار المنفعة التى قررتها المادة ١٢٠ من ذات القانون لاختلاف أساس الحساب فى كلا منها خاصة وأن المشرع قصد من تقرير المنحة أن يسبب مستوى معيشة أسرة المتوفى على حاله الى أن تعيد ترتيب أمورها بما يتلائم مع ظروفها بعد وفاته .

ولما كان المشرع لم يصدر قرارا جديدا بتنظيم صرف منحة الوفاة بعد صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتمين طبقا لحكم المادة ٤ من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعمال احكام قرار وزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الاجراءات المنظمة لصرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش والذي يقضى فى المادة ٤ منه بأن تحدد قيمة المنحة على أساس المرتب أو الأجر الشهري الأصلي بالكابل مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة وغيرها من البدلات وعليه يتمين الاعتماد بالبدلات عند حصلب منحة الوفاة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى دخول البدلات فى مفهوم الأجر الذى تحسب على أساسه منحة الثلاثة اشهر بالنسبة لامضاء مجلس الدولة .

(فتوى ٤٦٧ - فى ١٢/٥/١٩٨١)

نقيا - تبين صحى (المادة ٢)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تقرارى وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصائدين بتنظيم الانتقال ومصاريفه من مكان العمل او الإقامة الى المكان المخصص للعلاج تنفيذا لنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والمادة ٥٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مقتضى التطبيق الصحيح للنصوص سابقة الذكر هو أن تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحى بجميع صور مصاريف انتقال المريض المؤمن عليه الى مكان العلاج سواء تم ذلك بوسائل النقل العامة او غيرها عند الاقتضاء وسواء كان الانتقال داخل ذات المدينة او من مدينة لاخرى وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تتحمل مصاريف انتقال المريض الى مكان العلاج بوسائل النقل العامة داخل او خارج ذات المدينة ولا تتحمل مصاريف انتقال الذى تعجزه حالته الصحية عن استعمال تلك الوسائل داخل او خارج ذات المدينة وان يتحملها صاحب العمل - اعتبارا من تاريخ نفاذ نظام التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتعين التزام احكامه وحدها ومقتضاها تحمل الجهة المختصة بصرف تمويض الأجر بمصروفات النقل للمؤمن عليه ضد اصابت العمل او المرض اذا كان الانتقال بوسائل النقل العامة من مكان اقامة المصاب.

او المريض الى مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة او خارجها متى قرر الطبيب ان حالة المريض او المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العادية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على النصوص المتعلقة بالموضوع ان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ينص في المادة ٥٣ منه على أن « تتحمل الهيئة مصاريف انتقال المرضى من مكان العمل الى مكان العلاج بوسائل الانتقال العامة ويتحمل صاحب العمل مصاريف نقل المريض اذا أمجزته حالته الصحية عن استعمال وسائل النقل العامة ، ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه به القواعد التي يصدر بها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الادارة » .

وتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للمعلمين في الحكومة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ونص في مادته الثالثة على أن « تتحمل الهيئة (الهيئة العامة للتأمين الصحي) مصاريف انتقال المؤمن عليه من مكان عمله او اقامته الى المكان المخصص للعلاج ، ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقتضيه به القواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقا للنظام الذي يسميه المجلس الاعلى للتأمين الصحي في هذا الشأن » .

وتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى على أن « تنقل الى الهيئة العامة للتأمين الصحي المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اختصاصات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في شئون التأمين الصحي المنصوص عليها في الباب الخامس من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ويتولى وزير الصحة الاختصاصات المقررة لوزير العمل المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون اصدار هذا القانون وفي الباب الخامس المنوه منه » .

وبتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المفسر اليه ونص في المادة ٢٩ منه على أن « تتحلل الهيئة العامة للتأمين الصحي نفقات انتقال المرضى الذي ترى الهيئة علاجهم في مدينة أخرى غير المدينة التي يعملون بها بوسائل الانتقال العامة وطبقا للقواعد الحكومية لدرجة المواصلات » وقضت مادته الثلاثون بأن « تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي نقل المرضى الى المكان المخصص للعلاج اذا عاجزتهم حالتهم الصحية عن الانتقال بوسائل النقل العامة ويكون هذا طبقا للنظم والأوضاع التي تضعها الهيئة » .

وبتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في شأن تنفيذ أحكام التأمين الصحي وامصابات العمل المنصوص عليها بالبابين الرابع والخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك ما لم يرد به نص مخالف في المواد التالية » .

ومن حيث أن قرارى وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٦ ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما الصادرين بتنظيم الانتقال ومصاريفه من مكان العمل او الإقامة الى المكان المخصص للعلاج ، تنفيذا لنص المادة ٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٥٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، انما صدرا في نطاق اللوائح التنفيذية ، وهما بهذه المثابة تحكمها القواعد المسلم بها بالنسبة لهذه اللوائح ، من حيث التزام أحكام القانون الذى صدرت تنفذا له وغيره من القوانين القائمة بها لا يخرج عنها أو يتناولها بالتعديل ، ومن حيث أن مقتضى هذين القرارين هو تحصيل الهيئة العامة للتأمين الصحي نفقات انتقال المرضى الذين ترى الهيئة علاجهم في مدينة أخرى غير المدينة التي يعملون بها بوسائل الانتقال العامة وطبقا للقواعد الحكومية لدرجات المواصلات وكذلك نفقات نقل المرضى الى المكان المخصص للعلاج اذا عاجزتهم حالتهم الصحية عن الانتقال بوسائل النقل العامة ، ولما كان قصر

ما تحصيل به البيئة على مصارف الانتقال من مدينة لأخرى بوسائل الانتقال العامة دون أن تحصل هذه المصاريف إذا كان الانتقال داخل ذات المدينة ، أمر يخالف صريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ التي قضت بتحمل الهيئة مصارف انتقال المؤمن عليه في عبارة عامة لا تسمح بتفصيل الهيئة من تلك المصاريف في أية حالة من حالات انتقال المؤمن عليه للعلاج سواء كان ذلك داخل ذات المدينة أو من مدينة لأخرى ، واستعملت فيه وسائل النقل العامة أو الخاصة وبالمثل فإن عدم تحمل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصارف الانتقال بوسائل النقل العامة داخل ذات المدينة يخالف صريح ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي قضت أن تحصل تلك الهيئة مصارف الانتقال بوسائل النقل العامة دون تفرقة بين ما إذا كان النقل يتم داخل ذات المدينة أو بين مدينتين ، كذلك ومن ناحية أخرى فإن تحصيل الهيئة المذكورة لمصاريف انتقال المريض إذا أعجزته حالته الصحية عن استعمال وسائل النقل العامة . أمر يخالف حكم المادة ٥٣ المشار إليها والتي نصت صراحة على أن مثل تلك المصاريف يتحملها رب العمل .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن مقتضى التطبيق الصحيح للنصوص سابقة الذكر هو أن تحصل الهيئة العامة للتأمين الصحي بجميع صور مصارف انتقال المريض المؤمن عليه إلى مكان العلاج سواء تم ذلك بوسائل النقل العامة أو غيرها عند الانقضاء وسواء كان الانتقال داخل ذات المدينة أو من مدينة لأخرى وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تحصل مصارف انتقال المريض إلى مكان العلاج بوسائل النقل العامة داخل أو خارج ذات المدينة ولا تحصل مصارف انتقال المريض الذي تعجزه حالته الصحية عن استعمال تلك الوسائل داخل أو خارج ذات المدينة ، وأن يتحملها صاحب العمل .

وجدير بالذكر أن ما سبق يمثل حكم القانون في الفترة السابقة على أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ تاريخ نفاذ نظام التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى كل من القانونين رقم ٦٣ لسنة

١٩٦٤ و رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ ، اذ من التاريخ مبالغ الذكر يتعين التزام
أحكامه وحدها في صدد هذا الموضوع ومحصلاها على ما نصت عليه
المادتان ٥٠ و ٨٠ من القانون المذكور ، وهو تحمل الجهة المختصة بصرف
تعويض الأجر بمصروفات انتقال المؤمن عليه ضد أصابات العمل
أو المرض ، اذا كان الانتقال بوسائل النقل العادية من مكان إقامة المصاب
أو المريض الي مكان العلاج اذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها ،
بواسطة الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب أن
حالة المريض أو المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال
العادية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : انه بالنسبة للفترة السابقة على نفاذ نظام التأمين الاجتماعى
المصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تحيل الهيئة العابة للتأمين الصحى
جميع مصروفات انتقال المريض المؤمن عليه الى مكان العلاج ،
ويقتصر التزام هيئة التأمينات الاجتماعية على مصاريف انتقال المريض
بواسطة النقل العابة داخل أو خارج ذات المدينة وذلك على النحو
المبين تفصيلا فيما سبق .

ثانياً : أنه من الفترة اللاحقة على نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه يتعين التزام أحكام هذا القانون الجبراليه بصفة خاصة في خصوص
تحديد المسئولين عن مصاريف انتقال المؤمن عليه الى مكان العلاج .

(ملف ٦٧٠/٤/٨٦ - جلسة ١٧/٣/١٩٧٦)

ثالثا : الأجر الذى يستقطع منه اشتراك التأمين

(المادة ٥)

قائمة رقم (١١٠)

المبدأ :

بمقتضى نص المادة الخامسة من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن الأجر الذى يستقطع منه اشتراك التأمين هو ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدى مقابل عمله الأصلى أى، ككلت طريقة تحديده — يدخل فى هذا المفهوم المبيعات والوهبة المستحقة طبقا لقواعد منضبطة وكذلك البدلات التى يحددها رئيس الوزراء — نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المالية بشركات القطاع العام معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يفاده الاحتفاظ للعامل المتقول من المؤسسة الملائمة بالتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مالية أو عينية مع عدم جواز الجمع بين عناصر هذا التوسط وما يماثلها فى الجهة المتقول اليها — مؤدى ذلك — الاحتفاظ لعنصر هذا التوسط بصفاتها التى كانت تمنح على أسسها المؤسسات الملائمة — أثر ذلك — أن يدخل ضمن هذه العناصر فى أجر الاشتراك فى نظام التأمين الإجتماعى الصالح بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما كان يعتبر من هذه العنصر اجرا يخضع لاستقطاع اشتراك التأمين فى ظل العمل بالقانون السابق على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ا - ٠٠٠ جـ - الأجر : « ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقضى لقاء عمله الاصلى سواء اكلن هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا » .

ويدخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد مضبوطة ونقلا لما يحدده وزير التأمينات وكذلك البدلات التى تصدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يصرفه وزير التأمينات . ولا تدخل فى حساب الأجر الاضافية والمنح والكمالات التشجيعية ونصيب المؤمن عليه فى الأرباح .

وتنص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على انه تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطها بذاتها . . ويستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تلقى مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم باتدبياتهم وبغائاتهم . .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بها كانوا يتقاضونه من بدلات تبئيل ومتوسلا ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز وكمالات وأرباح واية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال على ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بمسنة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له ايها اكبر . .

وبين من الاحكام المتضمنة ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه قد عرفت اجر الاشتراك بأنه ما يتقابل المصل: الاصلى وانظلت فيه العمولات والوهبة واستبعدت منه الاجر الاضافى.

والمنح والمكافآت التشجيعية والأرباح ، وإن المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ سلفة الذكر تدررت للمصالح حقا في الاحتفاظ بمتوسط ما كان يتقاضاه من حواصلها ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية مع عدم جواز الجمع بين عناصر هذا المتوسط وما يمثلها في الجهة المنقول إليها ، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع احتفظ لعناصر هذا المتوسط وفقا لنص المادة الثانية المشار إليها بصفاتها التي كانت تمنح على أساسها في المؤسسات المملوكة ، ومن ثم يدخل من هذه العناصر ويستمر دخوله في أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما كان يعتبر من هذه العناصر اجرا يخضع لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعي في ظل العمل بالقانون السابق على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة . وهو الأمر الذي يحق المساواة بين جميع العاملين المفلولين من المؤسسات المملوكة ويتفق مع قصد المشرع من إصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والذي من مقتضاه إبقاء العامل بالحالة التي كان عليها قبل نقله من المؤسسات المملوكة وعدم المساس بمستوى معيشته وما كان له من حقوق سابقة على النقل .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كل ما كان من المزايا التي يحتفظ بها للمصالح طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بعدد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ غير خاضع في المؤسسة المنقول منها لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعي يظل غير خاضع لهذا الاستقطاع الا اذا خضع بعد ذلك بالأداة التشريعية اللازمة . .

(ملف ٦١/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)

(م ٢٢ - ج ١٠)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

لا يعتبر بدل الانتقال الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية جزءاً من الأجر الذي يؤدي عنه اشتراك التامين الإجتماعى .

ملفص الفتوى :

تنص المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التامين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ -

٢ - بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأسمى . . . »

و يدخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقاً لقواعد منضبطة وفقاً لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يقرره وزير التأمينات . . . » كما استعرضت أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبزيادة المهائلك التى تنص على أن « يستبدل بنصوص المواد ٥ بند ط النصوص الآتية : مادة ٥ بند ط : الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأسمى ويشمل :

١ - الأجر الأساسى ويقصد به

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الخوازم .

(ب) العمولات .

(ج) الوهبة .

(د) البدلات ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير
التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر الاشتراك . . . »

كما نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أن تلغى النصوص
الآتية من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . . .

كما يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار
البدلات عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي « ونصت
المادة الثالثة عشرة من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون
في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ » .

ونصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٦ لسنة
١٩٧٦ في شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية
على أن « يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ نوفمبر
سنة ١٩٧٥ بدل انتقال ثابت بالفئات الواردة في الجدول المرفق بقراري
وزير المالية رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ » .

كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة
١٩٨١ باعتبار البدلات عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين
اجتماعي على أن « تعتبر البدلات الآتية جزءا من أجر الاشتراك المنصوص
عليه في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(١) بدلات التمثيل .

(ب) البدلات التي تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة .

(ج) بدلات الاعانة في المناطق التي تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير
هذا السجل .

(د) البدلات الوظيفية التي يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة ، ويستثنى من حكم هذه المادة البدلات النقدية التي تقررت مقابل مزايا عينية كانت تصرف للمالين .

وينص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في مادته الأولى على أن « لا تعتبر البدلات الآتية عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه :

(أ) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أمباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التثيل » .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه » .

وبغداد ما تقدم أن المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قبل تصديقه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ عرض رئيس مجلس الوزراء في تصديق البدلات التي تصد جزءا من أجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي ، وقد أصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على هذا التفويض التشريعي قراره رقم ٩ لسنة ١٩٨١ سالف البيان محصدا فيه البدلات التي تصد جزءا من أجر الاشتراك في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي وذلك على سبيل الحصر ، ولم يرد من بينها بدل الانتقال بما فيه الثلث المقرر لأعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم يخرج هذا البديل من ملول أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي منذ حسابه ، يؤكد ذلك طبيعة البدلات الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ سالف البيان إذ أنها جميعا ليست

عوضاً من نفقات عملية تكبدها العامل بدليل أن الامتيازات العينية التي يحصل عليها المؤمن عليه كالسيارات المخصصة لتفلاته لا تعتبر ونفاً لصراحة الفقرة الأخيرة من البند (د) من المادة الأولى من القرار المذكور جزءاً من أجر الاشتراك ومن جهة أخرى فإن بدل الانتقال المقرر لأعضاء الهيئات القضائية سواء كان مقابل نفقات عملية أو كان لمواجهة ما تكبده رجال القضاء من مشاق الانتقال من محال إقامتهم إلى مقر العمل وضرورة الحفاظ في ذلك على كرامة الوظيفة القضائية فإنه مما لا شك فيه أن هذا البذل لا يدخل ضمن البدلات التي تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة والتي تدخل ونفاً لحكم البند (ب) من المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ضمن أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ذلك أن منط منحه بدل المخاطر أو ظروف الوظيفة مفقودة في بدل الانتقال ولا تخطط به .

وإذا كان التفسير السليم لنصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان يؤدي إلى خروج بدل الانتقال الثابت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ، فقد تكفل المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بحسم الرأي في الموضوع إذا أصبح صراحة في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ والمصادر بناء على تفويض المشرع له ، من عدم اعتبار بدل الانتقال عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي .

ومن ثم فإن هذا البذل بما فيه التثبيت المقرر لأعضاء الهيئات القضائية لا يدخل في حساب أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي في أي فترة من الفترات .

رابعاً — الأجر الذى يحسب عليه التامين
(المادة ١٩)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — تعريفها للأجر بأنه كل ما يحصل عليه المؤمن عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج — اثر ذلك — عند تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة علاجه وعند تحديد المعاش المستحق له من المعز الناتج عن الإصابة تدخل حوافز الانتاج كعنصر من عناصر التعويض كما تحسب في المتوسط الذى يحدد على أساسه معاش المعز — لا عبرة بالقول بان استحقاق الحوافز منوط بالانسهام الفعلى بالانتاج لأن ذلك مجاله عند تحديد مستحققات العامل المالية الناشئة عن ميلثرتة للعمل فعلا اما مستحققاته التى تقررها القوانين كتعويض او معاش فتتبعها تحسب على أساس ما يكون قد اداه من اشتراكات تأمينة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع فى تطبيق أحكام قانون التامين الاجتماعى عرف ابتداء اجبر الاشتراك الذى تحدد على أساسه المستحققات التامينة للمؤمن عليه بأنه ما يحصل عليه العامل من أجر لقاء عمله الأصلي سواء حدد هذا الأجر بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج ، كما ان المشرع ألزم الجهة التى يعمل بها

العامل بأن يؤدي اليه تعويضاً خلال فترة علاجه من إصابة العمل أجبر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق للعامل مقابل العجز الناتج من الإصابة بنسبة من هذا الأجر وفقاً للمتوسط المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يتعين التزام التعريف الذي اعتنقه المشرع لأجر الاشتراك عند تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له من العجز الناتج من الإصابة وبالتالي تدخل حوافز الانتاج كعنصر من عناصر تعويض الإصابة كما تحسب في المتوسط الذي يحدد على أساسه معاش العجز . .

ولا ينحصر ذلك أن استحقاق الحوافز منوط بالاسهام الفعلي بالانتاج لأن ذلك أنها يكون عند تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة من مباشرته للعمل بالفعل ، أما مستحقته التي تقررها القوانين كتعويض أو معاش فإنها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لأعمال قواعد النظام التأميني الخاضع له وعلى أساس ما يكون قد أداه من اشتراكات تأهيلية .

وإذا حدد المشرع طريقة حساب متوسط أجر الانتاج في المادة ٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة المطلة على أساس ما يتقاضاه العامل في السنة الأخيرة فإنه يتعين على حساب تعويض الإصابة ومعاش عجز العامل وفقاً لمتوسط أجر المدة المقررة له مضافاً اليه متوسط الحوافز التي يتقاضاها في السنة السابقة على الإصابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى استحقاق العامل المذكور لتعويض أجبر ومعاش عجز على أساس أجره المحدد بالمدة مضافاً اليه متوسط ما صرف له من حوافز انتاج .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٤/١٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مقارنا بنص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع لم يشترط للاعتداد بلالة التوظف أن تكون صانعة في شكل خاص (قانون أو قرار جمهوري أو اتفاق جماعي) - أثر ذلك - يجوز الاعتداد بلالة التوظف أيما كان الشكل الذي صدرت فيه - تطبيق - اعتبار النظام الأساسي الذي يضمنه صاحب العمل للمعامل في منشأته تنفيذاً للقانون عقد العمل لالة توظف في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي .

ملخص الفتوى :

الفقرة ٤ من المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « يراعى في حساب المتوسط الشهري للأجور ما يلي : ...

١ -

٢ -

٣ - يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح التوظف أو الاتفاقات جماعية إلا يجاوز البيرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن تلت عن ذلك وأجره في بدايتها من ٤٠ ٪ فإذا زاد الفرق من هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يسرى على أساسه المعاش ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق

المعاش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة (١٨) أو المادة (٢١) والمادة (٥٢) وكان يقابل هذا الحكم نص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي كان يجرى على النصو الآتي : « يرامى عند حساب متوسط الأجر ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة خدمته أو مدة خدمته ان قلت من ذلك وأجره في بدايتها من ٤٠ ٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش .

ولا يسرى حكم الفترة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية » .

ومن حيث أنه بمقارنة النصين سالتي الذكر يبين أن القانون الجديد لم يشترط للاعتداد بلاثثة التوظيف شروطا خاصة بعكس ما كان عليه الحال في القانون القديم الذي اشترط للاعتداد بها أن تكون صادرة في شكل خاص قاصرة على القانون أو قرار رئيس الجمهورية أو الاتفاق الجماعي وليس من شك في أن المسابقة في صياغة نص المادة ١٩/٤ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من نص المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ توحى بأن المشرع قصد الاعتداد بلاثثة التوظيف أيا كان الشكل الذي صدرت فيه وذلك لعدوله عن التخصيص الذي كان في القانون القديم ولجؤه الى التعميم في القانون الجديد ومن ثم لا يجوز الاستناد على النص القديم لتفصيل الحكم العام الذي جاء به النص الحالي والقول بوجوب صدور اللائحة بقانون أو قرار حتى يجوز الاعتداد بها لها في ذلك من تخصيص للعام بغير نص يخصصه .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ينص على أنه « على أي صاحب عمل يستخدم خمسة عشر عمالا فأكثر أن يضع في مكان ظاهر في مؤسسته لائحة النظام الاساسي للعمل وأن يودعها الجهة الادارية المختصة وأخرى للجزاءات وشروط توظيفها

ويشترط لتنفيذ لائحة الجزاءات وما يطرأ عليها من تعديلات واعتمادها من الإدارة المختصة خلال ٤٥ يوما من تاريخ تقديمها إليها .

مفاد ذلك أن صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عشر عاملا فأكثر ملزم بأن يضع لائحة بالنظام الأساسي للعمل في منشأته تتناول جميع الجوانب المتعلقة بالعمل ومن بينها القواعد الخاصة بالمرتبات والأجور ، لذلك فإنه متى كان للمنشأة لائحة خاصة تحدد القواعد المتعلقة بتحديد أجور العمال وكيفية زيادتها فإن العاملين بهذه المنشأة يعتبرون خاضعين لللائحة التوظف من النوع المقصود في المادة ٤/١١ ومرد ذلك أن وجود مثل هذه اللائحة والتزام صاحب العمل بليداعها بالجهة الادارية المختصة كائنا بذاته لنفى شبهة التحايل وبهذا يتمكن العامل من الحصول على معاش ازيد من المستحق له وزيادة أجره في نهاية مدة اشتراكه لأنها ستطبق على جميع العمال بغير تمييز بينهم وبصلة عامة مجردة ومن ثم يكون لميثة التأمينات أن تراقب زيادة مرتب العامل في نهاية اشتراكه بأن تطابقها على نظام الأجور المنصوص عليه باللائحة العمل وأن تعدد بالزيادة المطبقة لهذا النظام دون غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود بلوائح التوظف المنصوص عليها في المادة ٤/١٩ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هى تلك المعتدة للمنشأة طبقا لقانون العمل .

(ملف ٥٩/٢/٢٢ - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قامد رقم (١١٤)

المبدأ :

اعتبار أجور أيام الجمع التى ضمت الى مرتبات العاملين بمقتضى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ جزءا من المرتب في مفهوم قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - مدى خضوعه لاستقطاع أقساط التأمين .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي يشمل كل ما يتنافساه العاليل لقاء عمله الأصلي ، وأن المشرع ضم أجور أيام الجمع الى مرتبات العاليلين الذين كانوا يتقاضونها وجعلها جزءا لا يتجزأ من المرتب ، وبذلك تفقد طبيعتها كأجر اضافي وتندمج في المرتب وهو ما اكده المشرع عندما نص على أن الضم لا يدخل بأحكام الأجور الإضافية التي تمنع رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستبعد منها ما لم يكن له هذه الصفة ، وهو الأمر الذي يحقق المساواة بين جمع العاليلين المنقولين من المؤسسات الملفة ويتفق مع قصد المشرع من إصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والذي من مقتضاه إبقاء العاليل بالحالة التي كان عليها قبل نقله من المؤسسات الملفة وعدم المساس بمستوى معيشته وما كان له من حقوق سابقة على النقل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن ما كان من المزايا التي يحتفظ بها للعاليل طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ غير خاضع في المؤسسة المنقول منها لاستقطاع اشتراك التأمين الاجتماعي بظل غير خاضع لهذا الاستقطاع الا اذا أخضع بعد ذلك بالأداة التشريعية اللازمة .

(ملف ١٦١/٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)

خامساً — منح معاشات ومكافآت استثنائية

دون تنفيذ برد تعويض النعمة الواحدة

(المادة ٢٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يقضى بأنه يترتب على زيادة مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمله الصندوق أيها أكبر أن يستحق المؤمن عليه تعويضاً عن كل سنة من السنوات الزائدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوي — يجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدل بمبلغ التعويض أو بجزء منه معاشاً يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المخصوص عليه بالمادة ٢٠ من القانون — جواز منح معاش استثنائي أن يكون قد صرف التعويض وكان باب الاستبدال مغلقاً بالنسبة له .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز صرف معاش استثنائي للعاملين السابقين ، أصحاب المعاشات والذين سبق لهم صرف تعويض النعمة الواحدة ؟

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له على أن « يسرى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة السابقة على كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين ... وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش الشهري على مائتي جنيه شهرياً ». كما تنص المادة (٢٦) من القانون سالف الذكر على أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيها الأكبر ، استحق المؤمن عليه تمويضاً من دفعة واحدة بقدر واقع ١٥ ٪ من الأجر السنوي من كل سنة من السنوات الزائدة » .

ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين أن يستبدلوا بكل مبلغ التعويض أو جزء منه معاشاً يحسب بواقع ١/٧٥ من كل سنة من السنوات الزائدة ويضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) .

ولا يجوز تقرير معاش استثنائي في حالة صرف هذا التعويض دون استبداله كلياً .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه يترتب على زيادة مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمله الصندوق أيها الأكبر استحقاق تمويش للمؤمن عليه من كل سنة من السنوات الزائدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوي ، ويجوز لصاحب المعاش والمستحقين استبدال مبلغ التعويض أو جزء منه معاشاً يضاف للمعاش المستحق ويعتبر جزءاً منه مع مراعاة عدم تجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة (٢٠) سالف الذكر .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على المحروضة حالتهم ، فإنه باستحقاقهم معاشاً يقدر بالحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٢٠) المذكورة ، يكون قد امتنع عليهم استعمال الحق المقرر بنص الفقرة

الأخيرة من المادة (٢٦) سألته البيان والذي من مقتضاه الاستبدال ببلغ التعميش معاشا وهو الشرط الذي بنى عليه المشرع الحرمان من تقرير المعاش الاستثنائي . ومن ثم يجوز منحهم المعاش الاستثنائي لتخلف شرط الحرمان الذي ورد بقانون المعاش ، وبمراعاة عدم تجاوز مجبوع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح المعاش الاستثنائي ان يكون قد صرف التعميش ، وكان باب الاستبدال مغلقا بالنسبة اليه .

(ملف ٩٣٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/١)

سائسا — الإجازة المرضية التي تمنح للعاملين بالقطاع
المعام تنتهى بثبوت المعجز الكلى (المادة ٧٨)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

مضى جواز اخراج حالات المعجز الكلى من نطاق تطبيق احكام
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يمنح موظفى ومعال
الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجذام أو بلحد
الأمراض المزمنة إجازات مرضية . استثنائية بهرتب كليل وينص فى مادته
الأولى على أنه « استثناء من أحكام الإجازات المرضية لموظفى الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة ومعالها يمنح الموظف أو المعامل المريض
بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بلحد الأمراض المزمنة التى يصدر
بتحديدها قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الإدارة العامة
للقومسيونات الطبية إجازة مرضية استثنائية بهرتب كليل الى أن يشلى
أو تستقر حالته المرضية استقرارا يكفه من العودة الى مباشرة أعمال
وظيفته ويجزى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل
ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى داعيا لذلك » .

ويتضح من هذا النص أن المشرع أشلى بموجبه رعاية خاصة على
العاملين بالجهات المحددة به الخاضعين لنظام المعاملين الحنين بالدولة

الذين يصيبون بأمراض معينة فمن لهم نظائرا للأجازات المرضية خرج به عن القواعد العامة للأجازات المرضية فقرر منحهم أجازة مرضية استثنائية ولم ينتقص من مرتب العامل خلالها مهما طالت أجازته. وإنما جعل الأجازة بمرتب كامل ولم يعيدها بالحدود الزمنية للأجازات المرضية العادية وإنما أطلقها بغير قيد حتى تبلغ نهايتها بتحقيق أحد أمرين أما شفاء المريض أو استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى عمله فإذا لم يتحقق أحدهما ظلت الأجازة قائمة حتى بلوغ العامل سن الإحالة إلى المعاش ، فلا يجوز إنهاء خدمته لعدم اللياقة الطبية ولو ثبت مجزه الكلى .

ومن حيث أن المادة ٦٣ مكررا من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضادة إليه بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والتي تعين أعمال حكمها على العاملين بالقطاع العام لمصمم ورود نص بنظرهم بقرره تنص على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة أجازة مرضية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين مجزه جزا كاملا من مزولة أية مهنة أو عمل ... » وبذلك سلك المشرع مسلكا يختلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام فإضافة حالة العجز الكامل إلى أسباب انتهاء الأجازة المرضية الاستثنائية المقررة لهم في حين لم يجعل تلك الحالة سببا لانتهاء تلك الأجازة بالنسبة للعاملين بالحكومة .

وبتاريخ ١٩٧٥/١/١ قرر المشرع أعمال أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقضى في المادة الثانية من مواد إصداره بطوله محل عدد من التشريعات لم يرد من بينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ المفسر إليهما ، ويعد أن نص في المادة السادسة من مواد الإصدار على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه. عاد في المادة ٨١ من الباب الخامس الخاص بتأمين المرضى إلى النص على أن « لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو المعتود المشتركة أو الانتفايات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الضممة. وذلك بالنسبة للتسديد الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين » .

ومن ثم يكون المشرع قد أبى على قواعد تعويض الأجر السابقة على
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر للعاملين حقوقاً تزيد على ما هو
مقرر به ، لذلك فانه ولئن كانت المادة ٧٣ من هذا القانون تقرر تطبيق
أحكام التأمين ضد المرض على العاملين الخاصين لأحكام القانون الذي
يصدر بتحديد الجهات التي يعملون بها قرارات من وزير الصحة فإن ذلك
لا يعنى أعمال أحكام هذا التأمين بكليتها على هؤلاء العاملين فور صدور
القرارات سابقة البيان وإنما يقتيد أعمالها بما يكون لهم من حقوق تزيد
على القدر المقرر في تأمين المرض المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ ومن ثم فانه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون
تنص على أنه « استثناء من الأحكام المتقدمة يمنح المريض بالفنر أو الجذام
أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة تمويضاً يعادل أجره كايلاً مدة
مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة
عمله أو يتعين عجزه عجزاً كاملاً . . . » فانها تكون قد جعلت من العجز
الكامل سبباً من أسباب انتهاء حق المريض في الأجر الكامل وبالتالي يمدد
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ أفضل فيما يقرره من حقوق للعاملين
بالحكومة من الحقوق التي قررهما هذا النص وعليه يعمين أعمال أحكام
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بالحكومة دون أحكام الفقرة
الثالثة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، أما العاملين
بالقطاع العام فإن الأحكام السابقة المطبقة عليهم والواردة بالقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذي أوجبت المادة ٦٩ من قانون العاملين بالقطاع
العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ استقرار تطبيقه عليهم تتفق مع أحكام قانون
التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بانتهاء الحق في الأجر
الكامل بسبب ثبوت العجز الكلي لذلك تطبق عليهم أحكام قانون التأمين
الإجتماعي بكليتها لأن القاعدة المطبقة عليهم قبله لم تكن تتضمن
ميزة أفضل .

ولا ينال من استقرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣

على المعالين الخاضعين لنظام المعالين المدنيين بالدولة أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عرف في البند (ح) من المادة الخامسة العجز الكلي بأنه « كل عجز من شأنه أن يحول كلية ويصنف مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يتكسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر فقداً كلياً أو فقد الزراعين أو فقد السائقين أو فقد خراج واحد أو ساق واحدة ، وحالات الأمراض العقلية ، وحالات الأمراض المزمنة والمستعمية التي يصدر بتحديثها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » .

كما لا ينال منه إصدار وزير التأمينات القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الأمراض المزمنة التي تعد في حكم العجز الكلي أو أن المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ خولت الهيئة العامة للتأمين الصحي مهمة اثبات حالات العجز وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الصالحين المدنيين بالدولة جعل في المادة ٩٤ من عدم اللياقة الصحية سبباً من أسباب انتهاء الخدمة على اعتبار أن تلك الأحكام إنما تعنى إنهاء خدمة المعال إذا ثبت عجزه الكلي ذلك لأن انتهاء الخدمة في هذه الحالة إنما يعنى الانتعاش من حقوق المعالين المقررة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ والتي من أهمها عدم جواز إنهاء خدمتهم بسبب العجز الكلي واستمرار حقهم في الإجازة المرضية الاستثنائية بهرتب كابل إلى أن يتم شغلهم أو تستقر حالاتهم المرضية استقراراً يمكنهم من العودة إلى مبلقرة عملهم . وإذا كان قانون الصالحين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ والتالى في صدوره لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جعل من عدم اللياقة الصحية سبباً من أسباب انتهاء الخدمة فإنه أوجب في ذات الوقت بالمادة ٦٦ مراعاة أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ولم يجز الاخلال بها وذلك منجماً تناول الاجازات المرضية بالتنظيم الأمر الذى لم يتم عن استقرار العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ كما هى بغير تعديل ومن ثم لا يجوز إنهاء خدمة المعال بالحكومة المطبق عليه أحكام هذا القانون بسبب

عدم اللباسة الصحية . وذلك لا يعنى بحال من الأحوال تعطيل تطبيق حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يقرر انتهاء الاجازة المرضية . يترتب كامل بسبب العجز لأن المجال سيكون واسعا لتطبيق هذا الحكم على باقى العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى ومن بينهم العاملين بالقطاع العلم وغيرهم من العاملين المنصوص عليهم بالمادة الثانية منه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العاملين المطبق عليهم احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنين بالدولة فى الانادة من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .

ان الاجازة المرضية التى تمنح للعاملين بالقطاع العلم وفقا لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ واحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنتهى بثبوت العجز الكلى .

(ملف ٢٢٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠)

. ملحوظة : وبذات المعنى (ملف ٧٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

سليما — عدم جواز الحجز
مستحققات صاحب المعاش
(المادة ١٤٤)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

حكم المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن
التأمين الإجتماعي الذي يقضى بعدم جواز الحجز أو التزول عن
مستحققات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيد لدى الهيئة
المختصة إلا للدين التنفئة أو الدين الكثيرة وبما لا يجاوز الربع — يعتبر
تمديدا للأحكام الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — إثر ذلك
— للجهات الإدارية استيفاء حقوقها قبل المؤمن عليهم أو أصحاب
المعاشات أو المستحقين عنهم بالتتابع الطرق المقررة بقانون المرافعات .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيف
الحجز على المرتبات والمعاشات إلا في حدود الربع — ينص في مادته
الأولى — معذلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ — على أنه « لا يجوز
اجراء خصم أو توقيف حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة
والمصالح العامة .. الى العاقل مدنيا كان او عسكريا بصنة مرتب أو أجر
أو راتب اضافي أو حق في صندوق انضمار أو معاش أو مكافأة أو تامين
مستحق طبقا لقوانين التأمين والمعاشات أو أي رصيد من هذه المبالغ
إلا بمقدار الربع وذلك وفاء لتنفئة محكوم بها من جهة الاختصاص

أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته
أو أو لمن مهنة شخصية وعند التزام تكون الأولوية
لدين النفقة . . .

كما كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ينص في
المادة (١١٨) على أنه « لا يجوز الحجز أو النزول من مستحقات المؤمن
عليه في الهيئة إلا لأحد النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الزرع
وتكون الأفضلية لدين النفقة . . . » .

وتنص المادة ٢٠٩ من قانون المراتمات المدنية والتجارية رقم
١٣ لسنة ١٩٦٨ بأنه « لا يجوز الحجز الأجور والمرتبات إلا بمقدار
الربع ، وعند التزام يخص نفسه لوفاء دين النفقة والنصف الآخر
ما مده من الديون . . . » .

ويص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي في
المادة (١٤٤) على أنه « لا يجوز الحجز أو النزول من مستحقات المؤمن
عليه أو صاحب المعاش أو المستفيد لدى الهيئة المختصة إلا لدين النفقة
أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع . . . » .

وقد بينت المادة الخاصة من هذا القانون المقصود بالهيئة
المختصة بأنها الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات أو الهيئة المالية
للتأمينات الاجتماعية .

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص المتقدمة أن قانون
التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان — قبل النفاذ — يحظر
الحجز أو النزول من مستحقات المؤمن عليه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية
إلا للدين المستحق لهذه الهيئة ، ولم يكن هناك حكم مماثل في قوانين
المعاشات السابقة على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فطبقت أحكام
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على المسجلين بقوانين
المعاشات المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واستمر الوضع
كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة
(١٤٤) منه على عدم جواز الحجز أو النزول من مستحقات المؤمن عليه

أو أصحاب المعاش أو المستفيد لدى هيئة التأمين والمعاشات أو هيئة التأمينات الاجتماعية إلا لذين النفقة أو للذين المستحق لأي من هاتين الهيئتين وفي حدود الربع ، ويسرى حكم هذا القانون على جميع العاملين الذين كانوا يعملون بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة (١٤٤) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أنه قد تضمن حكما صريحا يقضى بعدم جواز الحجز أو النزول من مستحقات المؤمن عليه أو أصحاب المعاش أو المستفيد إلا لذين الهيئة المختصة — وهي إما أن تكون الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وفي حدود ربع المبلغ المستحق من أى من هاتين الهيئتين .

ومن حيث أنه يصحح الحكم الوارد بالمادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أصبح لا يجوز الحجز على المعاشات والمبالغ المستحقة لدى الهيئة المختصة (التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية) إلا لذين نفقة أو لذين مستحق لأي من هاتين الهيئتين ، وبذلك يعتبر هذا الحكم الجديد تصديلا للأحكام الواردة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ والتي كانت تجيز الحجز على المعاشات في حدود الربع ، ولا يتقدم في ذلك مسمى الإشارة إلى هذا القانون ضمن التشريعات التي حل محلها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فقد نصت المادة السادسة من هذا القانون على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه .

ومن حيث أنه نتيجة لما تقدم فانه يكون للجهات الادارية استيفاء حقوقها قبل المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بأبواب الطرق المقررة بقانون المرافعات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الرى بعدم جواز الحجز أو النزول من مستحقات أصحاب المعاشات أو المستفيدين منهم لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلا لذين النفقة أو للذين المستحق لأي من هاتين الهيئتين وفي حدود الربع .

(ملف ٨٠٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٥/٤)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

مدى جواز خصم ديون الحجز في المدة من مستحقات العاقل
لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١٤٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشر
إليه، تضمن، تنظيماً، خاصة لأحوال الخصم والحجز على المبالغ المستحقة
لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وعلى ذلك فإن النص المشر
إليه بامضاهه تنظيماً، خلاصاً يكون قد نسخ الحكم الوارد في القانون رقم
١١١ لسنة ١٩٥١ فسخاً جزئياً ، فلم يمد من الجائز إجراء خصم أو
توقيع حجز على مستحقات العاقل لدى الهيئة لأداء ما يكون مستحقاً
للجهة التي كان يعمل بها . .

وبناءً على ذلك ، فإنه لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حين
على مستحقات العاقل لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، وبما لم
يكون مستحقاً على العاقل للجهة التي كان يعمل بها وإنما يقتصر الحجز
والخصم على تلك المستحقات للوفاة بها عليه من دين نفقة أو دين للهيئة
أو للوفاة بالتزامات المخوطة بها عليه بعد أحاقه للمعاش .

لذلك انتهى رأي اللجنة الموصية لقسنى الفتوى والتشريع إلى
مجم: جواز خصم أو توقيع حجز على مستحقات المعروضة حالته لدى
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وبما لدين المعجز في المدة المستحق
للجهة طنطناً .

(ملف ٨٣٦/٤/٨٦ — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩)

ثانياً — استصحاب العمل لنظام التأمين أفضل

(المادة ١٦٢)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

مبدأ جواز استصحاب بعض العاملين لنظام التأمين الأفضل.
بصد نقلهم إلى جهات أخرى أو تعيينهم فيها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ خير أصحاب الأعمال المرتبطين مع مهاتهم
بنظم تأمينية أفضل بين الخضوع الكامل لنظامه التأميني أو الابتداء على
نظمتهم الخاصة والزم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من اختار منهم
الابتداء على نظامه التأميني الخاص حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بإتداء
عبء الزيادة التي كانوا يتقاضونها في تلك الأنظمة وكفالة نهائية الفجوة
إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تحسب هذه الزيادة
عن كل مدة خدمة العامل مع خضوعهم للنظام التأميني المتقرر بالقانون
المذكور ، ومن ثم فانه يشترط لإتداء العامل من حكم المادة (٨٩) من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة (١٦٢) من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ شرطان :

أولهما : أن يختار رب العمل (الابتداء على نظامه الأفضل عند
الميل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وثانيهما : أن يربط العامل مع رب العمل بهذا النظام في ظل العمل
بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٤/٣/٢٢ التاريخ الذي
اعتمد به المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لتحديد نطاق المخاطبين
بأحكام المادة (٨٩) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن توافر هذان
الشرطان ألزم رب العمل بموجب المسادة المذكورة ومن بعدها المادة ١٦٢
من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإداء قيمة الزيادة الناتجة من نظلمه الأفضل
إلى هيئة التأمينات عند انتهاء علاقته بالعامل سواء ينقله إلى جهة
أخرى أو يتعيينه فيها أو لاى سبب من أسباب انتهاء الخدمة .

(ملف ٨٢٨/٤/٤٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

ثامسا - سبق صرف العامل مكافأة نهاية الخدمة
عن مدة خدمة سابقة
(المادة ١٧٠)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

مدة خدمة العامل التي سبق ان صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة
تحتسب ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه - ذلك بشروط
بان يكون انتهاء الخدمة نتيجة نقله او تعيينه في احدى الجهات
المقصوص عليها بالمادة ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٩٢ لسنة ١٩٨٠
ينص في المادة (١٧٠) منه على انه « يجوز لمن انتهت خدمتهم قبل العمل
بالحكم هذا القانون طلب الانتفاع بالأحكام الآتية :

اولا : بالنسبة لأصحاب المعاشات .

ثانيا : بالنسبة لأصحاب المكافآت وتعويضات الدفعة الواحدة . .
يجوز للمؤمن عليه الموجود بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون
او بلحدي الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية
التابعة لأي منها او الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام معاملة

باحتساب توازن التأمين والمعاشات المتخلفة. وصرف مكافأته لانتهاء خدمته نتيجة نقله أو تعيينه بأحدى الجهات المذكورة حق حساب مدة خدمته التي صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه ...

ومن حيث أن مفاد ذلك هو حساب مدة خدمة المبلل التي سبق أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة اشتراكه في التأمين مقابل رد ما صرفه شريطة أن يكون انتهاء الخدمة قد جاء نتيجة تعيينه في إحدى الجهات المتوعدة عنها ..

ومن حيث أن الملف من الأوراق أن السيد / المعروضة حالته كان يعمل في مصلحة الضرائب اعتباراً من ١٩٤٨/١٠/٢١ حتى ١٩٥٩/١١/٢٠ تاريخ انتهاء خدمته باستقالته وتقاضى مكافأة نهاية الخدمة ، ثم التحق بعد ذلك بالهيئة العامة للصناعات بتاريخ ١٩٦/١٢/١٨ ، ومن ثم فإن انتهاء خدمته التي صرف مكافأة نهاية الخدمة أنها كانت بنسأ على استقالته ، وليس نتيجة لنقله أو تعيينه. بذلك الهيئة ومن ثم يخلف في حق مناهضة الانتفاع بالحكم الوارد بالمادة ١٧. سالف الذكر ..

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنتم حقيقة المعروضة حالته في الانتفاع بحكم المادة (١٧٠) من قانون التأمين الإجتماعي المفسر إليه ..

(ملف ٥٧٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

قائمة رقم (١٢١)

البيانات :

حساب مدة الخدمة التي صرفت عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة الاشتراك في التأمين مقابل رد المكافأة السابقة التي صرفت طبقاً

القاعدة ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز في حالة انتهاء الخدمة السابقة بالاستقالة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مكدلا بالقانونين رقمي ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٢ لسنة ١٩٨٠ على أنه لا يجوز أن انتهت خدمتهم قبل الميل بأحكام هذا القانون طلبا الانسحاب بالأحكام الاتية :

أولا : بالنسبة لأصحاب المناصب ..

ثانيا : بالنسبة لأصحاب مكلفات وتمويض الخدمة الواحدة ..

يجوز للموظف عليه الموجود بالخدمة في تاريخ الميل بهذا القانون بأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها أو الوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وكان يعمل بأحد قوانين التأمين والمعاشات المحلية وصرف مكلفاته لانتهاه خدمته نتيجة نقله أو تعيينه بأحدى الجهات المذكورة حتى حصوله مدة خدمته التى صرف عنها المكافأة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين مقابل رد ما صرفه ... »

ومن حيث أن مفاد ذلك هو حساب مدة خدمة الموظف التى سبق أن صرف عنها مكافأة نهاية الخدمة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين، مقابل رد ما صرفه شريطة أن يكون انتهاء الخدمة قد جاء نتيجة لنقله أو تعيينه فى إحدى الجهات المذكورة منها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / المعروضة:
حالته كان يعمل في مصلحة الضرائب اعتباراً من ١٩٤٨/١٠/٣١ حتى
١٩٥٩١١/٣٠/ تاريخ انتهاء خدمته باستقالته وتقاضى مكافأة نهائية.
الخدمة ، ثم التحق بعد ذلك بالهيئة العامة للتصنيع بتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ ،
ومن ثم فإن انتهاء خدمته التي صرف عنها مكافأة نهائية الخدمة أنها كانت.
بناء على استقالته ، وليس نتيجة لنقله أو تعيينه بترك الهيئة ومن ثم
يتخلف في حقه من أجل الانتفاع بالحكم الوارد بالمادة (١٧٠) سابقة.
الذكر .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى:
عدم أحقية السيد المذكور في الانتفاع بحكم المادة ١٧٠ من قانون التأمين
الاجتماعي المشار اليهما .

(ملف ٥٧٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)

علاوة على - مدى إعادة تسوية المستحقات التأمينية
(المادة ١٧٦ والمادة ١٤٢)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ١٧٦ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بإعادة تسوية المبالغ التى انتهت خدمتهم من بعض الطوائف قبل ١٩٦٣/٣/١١ ومنهم أعضاء السلك الدبلوماسى والمتصلى شريطة تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية فى خلال ٩٠ يوما من تاريخ العمل بقانون التأمين الإجتماعى - اقامة أحد أعضاء السلك الدبلوماسى ديموى أمام القضاء قبل صدور القانون المشار اليه طالبا إعادة تسوية معاملته على أساس ضم المادة الباقية على بلوغه سن المعاش - رفع الدعوى فى هذه الحالة يفنى عن تقديم الطلب المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى الموحد قد أورد أحكاما لمعالجة الآثار المترتبة على تمرر تطبيق أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على من انتهت خدمتهم بغير الطريق الثانى فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ من أعضاء السلك الدبلوماسى والمتصلى الذين انتهت خدمتهم فى دائرة تطبيق القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ لأول مرة أعضاء السلك الدبلوماسى والمتصلى الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق الثانى قبل العمل بالقانون رقم ٣١

لسنة ١٩٦٣ في ١١/٣/١٩٦٣ بشرط تقديم طلب إعادة تسوية المعاش والمكافأة خلال التسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/١/١٩٧٥ اذ تنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تسرى احكام اعادة تسوية المعاشات والمكافآت التي نصت عليها القوانين التالية على من انتهت خدمتهم من الفئات الواردة بها قبل ١١/٣/١٩٦٣ مع عدم صرف فروق مالية قبل العمل بهذا القانون :

١ — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاطلين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي .

٢ — القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاطلين المدنيين بالسلكين الدبلوماسي والتمصيلي الى وظائفهم .

٣ — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط هيئة الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي او نقلوا الى وظائف مدنية الى وظائفهم بهيئة الشرطة وتسرى المواعيد التي نصت تلك القوانين على تقديم طلبات اعادة تسوية المعاشات والمكافآت خلالها في شأن الحالات المنصوص عليها بالفقرة السابقة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون . وتحمل الخزنة العامة كلفة المبالغ المستحقة نتيجة اعادة التسوية « وطبقا لهذا النص تسرى احكام اعادة تسوية المعاشات والمكافآت التي نص عليها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على من انتهت خدمتهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والتمصيلي قبل العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ في ١١/٣/١٩٦٣ وذلك بشرط تقديم طلب اعادة تسوية المعاش او المكافأة في المواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/١/١٩٧٥ وعلى ذلك يسرى في حق المدمى حكم المادة السابقة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ باعتباره من طائفة اعضاء السلك الدبلوماسي الذين بلغوا سن التقاعد قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ وهؤلاء يعاد تسوية معاشهم على اساس مرتب

الدرجة التي يتقرر أحقيته في المودة إليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ لولا بلوغه سن التقاعد مع حساب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى بلوغ سن التقاعد في المدة المحسوبة في المعاش أو المكافأة بخون مقابل بشرط تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ أى في ميماد اقصاه يوم ٣٠/٩/١٩٧٥ ومتى كان رفع الدعوى بطلب اعادة تسوية المعاش آمن وأوفل في معنى الطلب والتسك بالحق من مجرد تقديم طلب الى وزير الخارجية باعادة تسوية المعاش فان الدعوى التي اقابلها المدعى امام محكمة القضاء الادارى في ٢٢/٦/١٩٧٤ بالنزاع في المعاش تقضى في تطبيق احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ من تقديم طلب الى وزير الخارجية من المدعى لاعادة تسوية معاشه على الاسس المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ واد أنهيت خدمة المدعى بشير الطريق التاديبى من النسلك السياسى اعتبارا من ١٤/٢/١٩٦١ بالقرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ وكان ينازع في المعاش المقرر له قانونا بموجب الدعوى رقم ٩٧٢ لسنة ٣٨ ق المعلقة منه امام محكمة القضاء الادارى في ٢٢/٦/١٩٧٤ على أساس حقه في حساب المدة من ١٤/٢/١٩٦١ الى تاريخ بلوغه سن التقاعد في حساب المعاش بها يغنى من تقديم طلب بذلك الى وزير الخارجية لذلك ملته يستحق اعادة تسوية معاشه على أساس مرتب الدرجة التي يتقرر أحقيته لها لولا بلوغه سن التقاعد مع حساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته في ١٤/٢/١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المحسوبة في المعاش بعد استبعاد الحد التي تكون قد حسبت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ على أن تحصل الخزائنة العامة كلفة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة وتصرف الفروق المالية المترتبة على التسوية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه
يبدأ قضي به من عيضم قبول الدعوى شكلا والزام المدعى بالمصروفات —
فإنه يتعين الحكم بالفائز والحكم بأحقية المدعى في إعادة تسوية المعاش
المستحق له قانونا طبقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ على أساس مرتب الدرجة التي يستحقها لولا بلوغه
سن التقاعد وحساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته بغير الطريق الثاني
في ١٤/٢/١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المحسوبة في المعاش
وتتحمل الخزانة الصابة لكافة المبالغ المستحقة من حساب هذه المدة
وتصرف الفروق المترتبة على إعادة تسوية المعاش اعتبارا من
١٩٧٥/٩/١ ويتعين الزام الحكومة بالمصروفات .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه
بالإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحقاق المدعى في إعادة تسوية المعاش
المستحق له قانونا طبقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الوجه
المبين بالأسباب على أساس مرتب الدرجة التي يستحقها حتى بلوغه
سن التقاعد وحساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته بغير الطريق الثاني
في ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ حتى بلوغه سن التقاعد في المدة المحسوبة
في المعاش وتتحمل الخزانة الصابة لكافة المبالغ المستحقة من حساب هذه
المدة وتصرف الفروق المترتبة على إعادة تسوية المعاش اعتبارا من
أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ والزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

فإن المادة ١٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٩٢ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع قد
أخصى حصاة من شأنها إقرار ما تم من تسويات باطلا في شأن العاملين
(م ٢٤ — ج ١٠)

السابقين بشركات القطاع العام اعتباراً من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات - لا يجوز إعادة تسوية حالتهم بعد تركهم الخدمة بخفض رواتبهم أو المدد التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة تلك الحقوق .

بمجلس القسوى :

أن ملاوة المصانع تسعد في طبيعتها بدل طيبة مهنة وبالتالي لا تدخل ضمن فرض التسوية المستحق للعاملين بالشركة في ١٩٦٤/٧/١ وينشاء مله نان. ما قامت به هذه الشركة من تحديد مرتب التسوية في التاريخ المشار اليه على خلاف ذلك باضافة ملاوة المصانع الى المرتب الاصلى بعد تسوية باطلة .

ومن حيث أن التشريعات المنظمة لتقنين العاملين بشركات القطاع العام قد خلت من أى نص يماضي التسويات التي تتم بالمخالفة لاحكامها ، ومن ثم يضمن - في هذا الصدد - الرجوع الى قانون العمل وتشريعاته العامة التي احتواها القانون المدني وتلك اموالاً لحكم الاحالة الواردة يترك التشريعات وعلى ذلك ان القاعدة الواجبة التطبيق في شأن خدانة التسويات التي تتم بالمخالفة لنظام العاملين بشركات القطاع العام هو تلك التي تضمنتها المادة (١٤١) من القانون المدني سالفة الذكر بحيث لا تكتسب القرارات الصادرة بهذه التسويات اية حصة فاعملها من الانشاء ويضمن لذلك عدم الامتداد بها والفاسدة وحظ الشركة في ازالة ما شال هذه التسويات من بطلان لا ينقضي الا بمضى المدة الطويلة (خمسة عشر عاماً) .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يضمن سحب التسويات الباطلة التي تبث بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ في شأن مرتبات العاملين بشركة حلوان للمعاملات غير الحديدية والذين ما زالوا بالضحية واعادة تسوية حالاتهم بتجنيب ملاوة المصانع عند حساب المرتب المستحق لهم في التاريخ المذكور ، حيث أنه لم يثنأ لهم أصل حق فيها ومطوا اليه من مرتبات بموجب هذه التسويات الخاطئة ، كما لم تتحصن بمضى المدة

الطبوعية لما مساندتها من زعزعة بموجب طلب التحكم المقدم في ١٧/٤/١٩٧٩ الأمر الذي يخططها بنهاى من الاستقرار الذى يستوجب التفتيش اذا ما استكملت في شأنه مدة التقادم . وليس هناك من سبيل العلاج الفروق التى نتجت من خفض مرتبات العاملين بالشركة المذكورة والذين مازالوا بالخدمة نتيجة لتجنب علاوة المصانع الا باستصدار تشريع يقر التسويات التى أجريت في شأن هؤلاء العاملين وينفى الحصانة على ما شأنها بطلان .

ومن حيث انه وإن كانت القاعدة سابقة الذكر تنطبق في شأن العاملين الذين مازالوا في الخدمة ، ألا انه بالنسبة للعاملين السابقين بالشركة الذين أحيلوا الى المعاش ، فانه تنطبق في شأنهم القاعدة الواردة بالمادة (١٤٢) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سابقة الذكر والتى يبين منها أن المشرع - ضمنا لاستقرار الأوضاع وصحية أصحاب المعاشات والمستحقين منهم - حظر على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنازعة في قيمة الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك في حالة صدور قرارات أو تسويات لاحقة لتاريخ تركهم الخدمة ويكون من شأنها تخفيض الأجر أو المدة التى اتخذت أساسا لتقدير قيمة تلك الحقوق . وبعبارة أخرى فان المشرع قد أورد بحكم تلك المادة حصانة من شأنها إقرار ما تم من تسويات باطله في شأن العاملين السابقين بشركات القطاع العام ، وذلك اعتبارا من تاريخ تركهم الخدمة بهذه الشركات ، بحيث لا يجوز القول بإعادة تسوية حالائهم - بمد تركهم الخدمة - وتخفيض مرتباتهم التى اتخذت أساسا لتقدير الحقوق المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى

ما يلى :

أولاً :- عدم حضانة الصويغ الخاطئة التي تمت بشأن المرحوم
المستحقة بتأريخ ١٩٦٤/٧/١ للعاملين بشركة طوان للصناعات، فبشأن
التخفيض والذين مازالوا في الخدمة وأنه لا سبيل إلى علاج الفروق التي
نتجت من خفض مرتبات هؤلاء العاملين من جراء تصويب التسويات
المبذلة إلا بالتصديق قانون يقر ما تم من تسويات خاطئة .

ثانياً :- عدم جواز تخفيض معاشات العاملين التسبب بهم بالشركة
المذكورة والذين أحيلوا إلى المعاش .

المقرر ١٩٨٦/٤/٩٦ جلسة ١٩٨٢/١٢/٧

الفصل الخامس اصابة العمل

أولاً : استعراض احكام اصابة العمل في قوانين القوانين الاجتماعية
بصفة عامة .

قائمة رقم (١٢٤)

المبدأ :

تحديد القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن اصابة
العمل — هو القانون المعمول به وقت ثبوت المعز المختلف عن الاصابة
فيها .

ملخص الفتوى :

يتنفي المراحل التشريعية لموضوع التعويض عن اصابات العمل ،
يتضح أن المشرع كان قد نظم في قوانين المعاشات المختلفة موضوع
تعويض موظفي الحكومة المؤقتين ومستخدميها ومباليها مما يصيبهم
من اصابات تنفي الى وفاتهم او الى مجزهم من الاستمرار في النهوض
بامباء وظلتهم ، وذلك بتحديد مكافآت تصرف لهم او لمن يستحقها منهم
على الوجه المبين بترك القوانين ، أما موضوع تعويض هؤلاء الموظفين
والعمال مما يصيبهم من اصابات لا تبلغ ذلك المدى من الجسامة ، أي
لاستمر من الوفاة او ترك الخدمة بسبب المعز من القيام بأعمال الوظيفة
فإن المشرع لم يعرض له ولم ينظفه ، مما حمل وزارة المالية على اذاعة
كتاب دوري في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ على وزارات الحكومة ومباليها
توجه فيه النظر الى تطبيق احكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن

أصليات العمل الذي كان ساريا وينتد على حالات تعويض عمال انبوية
الذين يصلون اثناء قيامهم بأعمال وظائفهم بأصليات لا تؤدي الى نتائجهم
ولا تمنحهم من النهوض بأعمالهم وقد أصبحت هذه الأحكام بمثابة
العرف الإداري الملزم ، استمر هذا الوضع في ظل القانون رقم ٨٩ لسنة
١٩٥٠ بشأن أصليات العمل الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٣٦ ثم القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض من
أصليات العمل فلما صدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ نص في المادة ٢/٢٠ منه على إلزام المصالح الحكومية
والوحدات الإدارية والمؤسسات العامة بمعالجة المصابين من موظفيها
ومستخدميها وعملها ويدفع التعويضات المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون
أو أي قانون آخر أفضل للمصاب ، كما ورد هذا الحكم ذاته في المادة
الثالثة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٩٤ .

ومن حيث أنه باستقرار نصوص القوانين المتقدمة جميعها يتضح
أن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كان ينص في المادة ٢٥ منه على أنه « إذا
ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو مناصبه يلزم صاحب
العمل بأن يدفع له ... » كما نص في المادة ٢٨ على أنه « إذا نشأ عن
الإصابة عاهة مستديمة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض .. » ونص
في المادة ٢٩ على حالة ما إذا نشأ عن الإصابة عاهة جزئية ومستديمة .

وجاء القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على النسق ذاته من نص في المادة
٢٧ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو
مناصبه وجب على رب العمل أن يدفع له معونة مالية حتى يتم شفاؤه
أو تثبت عاهته المستديمة ... أو يتوفى ... » ونص في المادة ٢٨ على
أنه إذا أدى الحادث الى وفاة العامل يلزم رب العمل دفع تعويض ... ،
وتولى في المادة ٣٠ بيان حقوق العامل « إذا نشأ عن الإصابة عاهة
مستديمة كلية » ، وفي المادة ٣١ بيان حقوقه « إذا نشأ عن الإصابة عاهة
مستديمة جزئية » .

ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ عن ذلك الأجل الواضح
ما يستحقه المصاب إذا نشأ عن الإصابة مجز كليل وكذلك إذا نشأ عنه
عجز جزئي مستديم ومنحنا تؤدي الإصابة إلى الوفاة (المواد ٢٩ - ٣٤) .

وسيلير قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ الاتجاه المذكور ذاته يبين حقوق المصاب في حالات ما إذا ترتب
على الإصابة مجز كليل أو عجز جزئي مستديم أو وفاة المصاب
(المواد ٢٩ - ٣٤) .

وأخيراً ينص قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٧ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة مجز كليل
مستديم أو وفاة سوي المصاب على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر ١٠٠ ٪
كما نص في المادة ٢٨ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة مجز جزئي مستديم
تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب مماثلًا . »
ونص في المادة ٢٩ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة مجز جزئي مستديم
لا تصل نسبته ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضًا ١٠٠ ٪ » .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المتقدمة أن المشرع مبنيًا قرر
حق العامل في التعويض عن أصابات العمل ، لا يرتب الحق في التعويض
على مجرد وقوع الإصابة ، وإنما يجعل التعويض رهينًا بتأجيل مجز من
الإصابة الجاذبة ، وبشكل في يتدار التعويض بحسب نسبة العجز وآثاره ،
فالقيمة القانونية التي يعبد بها المشرع هنا لاستحقاق التعويض هي
العجز ، والإصابة في ينطبق تلك للنصوص لا تعدو أن تكون واقعة باقية
لا يرتب المشرع أثرًا على جرد حدوثها وإنما يترتب هذا الإثر على العجز
الذي يخلط عنه .

وهذا النظر ينطوي على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث
النزاع ، إذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الأثر اليوري أو البايير للقانون
الجديد ، ومنبر رجعية هذا القانون بما يمس الحقوق والمراكز التي نشأت
واكتسبت في ظل القانون السابق ، فيحكم كل قانون الوقائع التي حدثت

فظل العمل به ، فإذا كانت التصرفات أو الوقائع القانونية أو المراكز القانونية الفردية قد اكتملت ونشأت في ظل أحكام قانون معين ، فإن هذا القانون هو الذي يجب به ، ولا يجوز إذا ما سبى قانون جديد أن يرجع اثره الى الماضي ليحكم تلك التصرفات أو الوقائع أو المراكز التي انتجت آثارها وفقا لأحكام القانون القديم ، كما لا يجوز أن تمتد أحكام القانون القديم لتحكم تصرفات ووقائع ومراكز نشأت واكتملت بعد العمل بالقانون الجديد .

ويطبق هذه القواعد في مجال التعويض عن اصابات العمل بتفح منصوص القوانين المتقدمة — وكما سلف القول — أن المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوابع هذا المركز القانوني ، وهي وقوع اصابة يتخلف منها عجز ، ومن ثم تكون العبرة في تعيين القانون الواجب التطبيق وبالتالي في تحديد حقوق والتزامات ذوي الشأن هي بوقت حدوث العجز المتخلف عن الإصابة ، اذ به تكتمل الواقعة القانونية وتصبح بالعلم واقعة يعتد بها القانون في ترتيب المراكز المخطئة .

كما ان هذا النظر هو الذي يتفق وطبائع الاشياء ، فالإصابة تعد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة ، فتتعاصر الإصابة والعجز في وقت حدوث ، وقد لا يتحقق هذا التعاصر ، لمتراخي ظهور العجز فترة من الزمن ، وليس من شك في أن أحكام القانون تشمل الحالاتين معا ، وبالتالي لا يسوغ أفعال العنصر الزمني والقول بأن الواقعة التي يعتد بها المشرع هي الإصابة بحيث يرد العجز الناتئ عنها الى وقت حدوثها ، خلافا لمنطق النصوص التي تجعل الواقعة القانونية التي ترتب الحق في التعويض هي الإصابة التي ينجم عنها معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الإصابة أم حدث بعد ذلك بسببها .

ويخلص مما تقدم أن القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة ذاتها ... ووفقا لأحكام هذا القانون تتحدد حقوق العايل

المصائب والتراكمات : الجهة التي يفرض عليها كفاً تضمند ليشه المدة التي يسقط بها حق المصائب في التعويض ، ويضمنه عليه . فان هذا القانون هو الذي يحكم مراكز قوى الشأن من جميع جوانبها ويشمل آثارها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق من اصابة العمل ، هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المختلف عن الاصابة ، لا وقت حدوث الاصابة ذاتها .

لا ملف ١٨١/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل استمرأى النصوص التشريعية الخاصة باصابات العمل - مناط استحقاق التعويض عن اصابة العمل هو اكتمال الواقعة القانونية التي يعتمد بها بمصرحها : الاصابة والعجز - المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية - القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المختلف عن الاصابة ذاتها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل كان ينص في المادة ٢٥ منه على انه « اذا تروى على الاصابة عجز العامل عن أداء جهته أو مسنمته يلزم صاحب العمل أن يدفع له . . . » كما نص في المادة ٢٨ على انه « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستتية يدفع للعامل

المصابين تعويضهم ٥٠٠٠ ر. ٢ ونص في المادة ٢٩ على جالبة ما اذا نشأ من الإصابة عاهة جزئية مستديمة .

وجاء بعد ذلك القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على النسق ذاته فنص في المادة ٢٧ منه على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز العايل عن أداء مهنته أو صياغته وجب على رب العمل أن يدفع له مخرطة بالولة حتى يتم شفاؤه . أو تثبت عاهته المستديمة أو يتوفى » .

ونص في المادة ٢٨ على أنه « اذا أدى الحادث الى وفاة العايل يلزم رب العمل بدفع تعويض » وتولى في المادة ٣٠ بيان حقوق العايل (اذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة كلية) وفي المادة ٣١ بيان حقوقه (اذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة جزئية) .

ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن القانون والتعويض عن اجابات العمل من ذلك الاطار فوضح ما يستحقه المصاب اذا نشأ عن الإصابة عجز كامل وكذلك اذا نشأ منها عجز جزئي مستديم وعلمنا . تؤدي الى الوفاة (المواد ٢٦ — ٣٣) .

وساير قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الاجراء المذكور ذاته يبين حقوق المصاب في حالات ما اذا ترتب على الإصابة عجز كامل أو عجز جزئي مستديم أو وفاة المصاب (المواد ٢٩ — ٣٤) .

وفي قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تبين المادة ٢٧ منه على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على اساس ٨٠٪ من متوسط الأجر » .

كما نص المادة ٢٨ منه على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا » .

وتنص المادة ٢٩ على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا .. » .

وأخيراً ينص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٥١ على أنه « إذا نشأ عن إصابة العامل عجز كلي أو وفاة سوى المعاش بنسبة » .

وينص في المادة ٥٢ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي، مستديم تتعدى نسبته ٣٥٪ استحق المصاب معاشاً » .

وينص في المادة ٥٣ على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ استحق المصاب تمويضاً ... » .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المتقدمة والمراحل التشريعية التي مرت بها أن المشرع منذ قرر حق الجبل في التمويض عن أسبابه العمل ، لا يرتب الحق في التمويض على مجرد وقوع الإصابة ، وإنما يجعل التمويض رهيناً بتخلّف عجز عن الإصابة الحادثة ، وبغاي في مقدار التمويض بحسب نسبة العجز وأفكاره ، ملائمة القسوتية التي يعتد بها المشرع مناهلاً لاستحقاق التمويض هي العجز-، والإصابة في منطق تلك النصوص لا تعد أن تكون واقعة ملحية لا يرتب المشرع أثراً على مجرد حدوثها وإنما يرتب هذا الأثر على العجز الذي يخلط عنها .

وهذا النظر ينطوي على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان إذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الأثر الفوري أو المباشر للقانون الجديد وعدم رجعية هذا القانون بما يسس الحقوق والمراكز التي نشأت واكتملت في ظل القانون السابق فيحكم كل قانون الوقائع التي حدثت في ظل العمل به كانت التصرفات أو الوقائع القانونية أو المراكز القانونية الفردية قد اكتملت ونشأت في ظل أحكام قانون معين فإن هذا القانون هو الذي يحكمها ، ولا يجوز إذا ما صدر قانون جديد أن يرجع أثره إلى الماضي ليحكم تلك التصرفات أو الوقائع أو المراكز التي انتجت آثارها وفقاً لأحكام القانون القديم ، كما لا يجوز أن تمتد أحكام القانون القديم لحكم تصرفات ووقائع ومراكز نشأت واكتملت بمعد العمل بالقانون الجديد .

وبتطبيق هذه القواعد في مجال التمويض عن أسباب العمل يتضح من نصوص القوانين المتقدمة — كما سلفه القول — أن المركز القانوني

الذاتى وهو تشوؤ الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية - الشرطية - التى نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوافر هذا المركز القانونى وهى وقوع اصابة يتخلف عنها عجز وبن ثم تكون المعبرة في تعيين القانون الواجب التطبيق والتالى في تحديد حقوق والتزامات نذوى الشأن هى بوقت حدوث العجز المتخلف عن الاصلية اذ فيه تكتمل الواقعة القانونية وتصبح بالفعل واقعة يعتد بها القانون في ترتيب المركز المختلفة .

كما ان هذا النظر هو الذى يتفق وطبائع الأشياء الماصية قد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة ، فنتعاصر الاصابة والعجز في وقت الحدث ، وقد لا يتحقق هذا التعاصر ، فيتراخى ظهور العجز لفترة من الزمن ، وليس من شك في ان احكام القانون تشمل الحالتين معا ، وبالتالي لا يسوغ اغفال العنصر الزمني والقول بان الواقعة التي يعتد بها المشرع هى الاصابة بحيث يرد العجز الناشئ عنها الى وقت حدوثها بخلافه لمنطق النصوص التى تجعل الواقعة القانونية التى ترتب الحق في التعويض هى الاصابة التى ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الاصابة ام حدث بعد ذلك بسببها .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض من اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز . يتخلف عن الاصابة ذاتها ووفقا لاحكام هذا القانون لتحديد حقوق العايل المصاب والتزامات الجهة التى يعمل بها كما تتحدد ايضا المدة التى يستطع بها حق المصاب في التعويض وبصفة عامة فان هذا القانون هو الذى يحكم مراكز نذوى الشأن من جميع جوانبها ويشئ اثارها .

ومن حيث ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نشر في ٢٨/٨/١٩٧٥ ومعل به اعتبارا من الشهر التالى لتاريخ النشر ، وكان الثابت من الوقائع ان العجز الناشئ عن اصابة المسيد /

كتب بقرار القومسيون الظلي الصادر بجلسة ١٩/٦/١٩٧٥ والذي قدر
نسبته بـ ٤٥٪ على هذا العجز يكون قد شئت وقت العمل بأحكام
قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبما لذلك يكون هذا
القانون هو الواجب التطبيق على الإصابة موضع البحث .

(فتوى ٤٧٢ - في ١٢/٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

الفرقة بين حالتين ، حالة الإصابة التي تؤدي الى الوفاة أو
انتهاء الخدمة بسبب العجز المقعد من العمل وفيها يستحق العامل
تمويضا طبقا لقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ . وحالة الإصابة التي لا تؤدي الى القعود عن الاستمرار
في الخدمة وفيها يستحق العامل تمويضا طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الجهة الحكومية التي يعمل بها
العامل هي التي تتحمل بقية المعاش الناتج عن إصابة العامل طالما أنه
لا يتحول دون استيراده في العمل .

ملخص الفتوى :

انه يتقضى المراحل التشريعية المتعاقبة في شأن تنظيم المعاشات
منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الى ما يصدر صدور القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بين ان المشرع تناول بالتنظيم في قوانين المعاشات
موضوع تمويض العاملين المتقاعدين بأحكامها من أصابات العمل التي
تؤدي الى وياتهم أو الى مجزئهم الى درجة تعدهم من الاستمرار في
الخدمة (ضمن الحياة الصحية) ولم يتعرض لموضوع تمويضهم من
الإصابة التي يترتب عليها عجز لا يتحول دون الاستمرار في العمل .

ومن حيث أن التعويض عن اصابات العمل بجميع انواعها بالنسبة للمنتفعين بأحكام قوانين العمل قد تضمنتها أحكام القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، ورغبة في تحقيق المساواة بين عمال الحكومة وبين العمال الخاصين لأحكام قوانين العمل في مجال التعويض عن اصابة العمل التي لا تؤدي الى الوفاة او العجز عن الاستمرار في الخدمة ، فقد اذاعت وزارة المالية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ مذكّرا دوريا على وزارات الحكومة ومجالسها بتطبيق القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي كان ساريا وتنفذ على حالات تمويض عمال اليومية الذين يصابون أثناء قيامهم بأعمال وظلتهم باصابات لا تؤدي الى وفاتهم ولا تعجزهم عن النهوض بأعمالهم ، وقد أصبحت الأحكام التي تضمنها هذا الكتاب الدوري بمثابة المرفق الإداري وجرى العمل على اتباعه بالنسبة لعمال اليومية في ظل العمل بقانون اصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن القابليات الاجتماعية وتم تقسيم كلاهما تحتها بالقوام الحكومة والهيئات الخلية والمؤسسات العامة ووحدات الادارية الخلية بعلاج المصابين من العاملين فيها ويتبع التعويضات المقررة لهم طبقا لأحكامها ، ولم يفرق هذا النص بين اصابة العمل التي تقع عن العمل وبين الاصابة التي لا تعوق الاستمرار في العمل ، ولذلك نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون المعاشات العالي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على عدم سريان الأحكام الخاصة بتأمين اصابة العمل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهي خدمتهم بسبب الاصابة وذلك اكتفاء بما ورد في شأنها في قانون المعاشات المشار اليه وحتى لا ينجع العامل بين التعويض المقرر في كلا القانونين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه اذا حدثت اصابة عامل لاحد العاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة المنتفعين بقانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فيتعين التفريق بين حالتين ، حالة الاصابة التي تؤدي الى الوفاة او انتهاء الخدمة بسبب العجز الممعد عن

العمل وفيها يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون المعاشات المتأخر إليه ،
وحالة الإصابة التي لا تؤدي إلى التعود عن الاستمرار في الوظيفة وفيها
يستحق العامل تعويضاً طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث أن الجهة المكوبة التي يدخل بها العامل هي التي تتحمل
بقيمة المعاش الناتج عن الإصابة التي تقع له أثناء العمل وبسببه لأن
أولها لا تحول دون استمراره في العمل وذلك تطبيقاً لأنظمة القانون رقم
٦٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأي اللجنة العمومية إلى أن محافظة القاهرة
تؤمن الجهة التي يعمل بها العامل المصاب لتتم بدفع معاش الإصابة
المستحق له .

(ملف ١٥٩/٦/٨٦ - جلسة ١٠/٨/١٩٦٩)

ملف رقم (١٢٧)

الإيضاح :

استقرار الفتحة والقضاء على أن الإصابة الناشئة عن حادث
عمل تتميز بثلاثة عناصر الضرر الجسماني ، وعنصر الخطورة ،
وعنصر الواقعة ذات الأصل الخارجي - هذا الضرر لا يغير أصبح يحل
نقد - اتبناه الرأي إلى اعتبار الإصابة الناشئة عن الإجهاد والارتداد في
العمل إصابة عمل متى كان ارتباطاً عضلياً يمكن أن يلحق أذى وألمة محددة
أو وقت محدد - تطبيق : الإصابة بجلطة باشريان التاج للقلب
تختلف عنها حيز بنسبة ١٠ ٪ من المعز الكلى وذلك نتيجة الجهد المفرط
الذي تعرض له العامل خلال قيامه بمهمة كلف بها في جو شتوي قارس -

اعتبارها إصابة عمل يستحق عنها التعويض وفقاً لحكم المادة ٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

نخب السيد / الباحث القانوني بإدارة الشؤون القباتونية: بوزارة الداخلية ، بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٦٩ رئيساً للجنة انتخاب أعضاء مجلس الأمة بناحية الغربيات بمحافظة مرسى مطروح وقد قام بهذه المهمة في جو شتوي قارص وكانت تتطلب التنقل بين مقر اللجنة ومديرية أمن مطروح وظل بها الى أن أعلنت النتيجة يوم ١٥ من يناير سنة ١٩٦٩ ، وبعد انتهائها شعر بالآلام شديدة في صدره عرض نفسه على إثرها على الأخصائيين الذين أشاروا بعمل رسومات للقلب تبين منها أصابته بحدية صدرية وجلطة ذنوبية وظل ملازماً للفراش لمدة ستة أشهر من ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٩ الى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٩ حصل خلالها على اجازة مرضية على أن يكفل بعمل خفيف بعيداً عن المجهود الذهني والجسماني . وبعد الكشف عليه . وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٩ طلب حساب هذه الاجازة اجازة استثنائية مع رد مصاريف العلاج التي تكلفتها نتيجة اراحته بالعمل ، لعرض الأمر على القومسيون الطبي العام الذي رأى في ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ، ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ ان أصابته بالجلطة بالشرين . التاجي للقلب مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة عمله ، وان المبلغ المناسب لعلاجها في المدة المشار إليها هو ١٤٤ جنيه وهو قيمة ما كان يتكلفه فيما لو عولج بالمستشفيات الحكومية ثم أحيل الى المعاش في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ لينوغه للذين القانونية ، وتقضى بطلب يلتبس فيه صرف التعويض المناسب من أصابته بمأجل الى القومسيون الطبي العام الذي رأى بجلطة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧١ . انه مصاب بالتسداد قديم بالشرين التاجي للقلب نتج عنه نقص في كفاية الدورة التاجية والقلب متكافئ وتقدر درجة المعاهة الناشئة من أصابته بالقلب ببتدار ١٠٪ من المعاهة الكلية ، وقد طلبت الوزارة الرأي عما اذا كان هذا العامل يستحق صرف التعويض عن أصابته .

ومن حيث أن المادة (٣) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تلزم الحكومة والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بملاجئ المصابين من العاملين فيها ويدفع التعويضات المقررة لهم وفقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون » أو أي قانون أفضل للمصاب « وتنص المادة (٢٩) على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز مستديم لاتصل نسبته إلى ٣٥ ٪ من العجز الكلي انتسحق المصاب تعويضاً ماعداً لنسبة ذلك العجز مضروبة في قبة بمائتي العجز الكلي من أربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة » ومفاد هذين النصين أن المشرع ألزم الحكومة بتعويض العاملين بها عما يلحقهم من إصابات العمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أو أي قانون آخر أفضل للمصاب ، وأذ ليس ثمة قانون آخر يلزم الحكومة بإداء تعويض لمن لحقت به إصابة عمل أدت إلى عجزه جزئياً فإن المادة (٢٩) من قانون التأمينات الاجتماعية تكون واجبة التطبيق في حالة إصابة عامل بالحكومة بإصابة عمل يتخطى عنها عجز مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥ ٪ من العجز الكلي .

ومن حيث أن المادة (١) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه تنص على أن « يقصد بإصابة العمل ، الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للبلون عليه خلال فترة ذهابة لباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الالب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي » .

ومن حيث أنه ولئن كان الفقه والقضاء الفرنسي قد جرى — وسيلوه من ذلك الفقه والقضاء المصري — على أن الإصابة الناشئة من حادث عمل تميز بمناصر ثلاثة (أولها) عنصر الضرر الجسدي ؛ وهو يشمل كل الذي يلحق بجسم العامل ظاهراً كان أو خفياً ، داخلياً أو خارجياً كالجرح وكسور العظام وفقد الأعضاء والاختلال العصبي والاضطرابات العقلية . (وثانيها) عنصر المفاجأة ، الذي من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة لحادث جسدي لا يستغرق عادة سوى وقت قصير ، وهذا ما يميز إصابة

العمل من المرض المهني الذي لا ينشأ نتيجة حادث جسائي ، وأنه بسبب طبيعة الجهل وظروفه خلال فترة من الزمن . (وثالثها) منصر الواقعة ذات الأصل الخارجي ، ويقصد به أن يكون الضرر الجسماني ناشئاً من سبب خارج عن الجهاز العضوي للمعامل كان ينجم عن آلة أو حيوان أو قوة طبيعية أو تصرف أو قول صادر عن الغير . ولئن كان ذلك إلا أن اشتراط هذا العنصر الأخير محل نقض مسجود من فرنسا أو في مصر ، ذلك أنه كان مقصوداً به التمييز بين أصابة العمل ، والمرض المهني في حين أن الإصابة قد تقع بفعل داخلي دون أن تكون نتيجة لمرض كبذل مجهود برهق في العمل في وقت معين ، هذا إلى أنه يمكن التمييز بسهولة بين أصابة العمل والمرض المهني بعنصر المناجاة على ما سبق بيانه ، ومن ثم فقد اتجه الرأي إلى اعتبار الإصابة الناشئة من الاجهاد أو الارهاق في العمل أصابة عمل متى كان ارهاقاً ناجئاً يمكن أن يعزى إلى واقعة محددة أو وقت محدود ، وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا الرأي .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة موضع النظر ، يبين أن السيد/ قد أصيب بجلطة بالشریان التاجي للقلب تخلف عنها عجز يقدر بنسبة ١٠ ٪ من العجز الكلي ، وذلك نتيجة الجهد المناجاة الذي تعرض له خلال قيامه بالمهمة التي كلف بها بتأدية الفريائيات بمحاطة مرسى مطروح في جو شتوي قارس ومن ثم فإنها تعتبر أصابة عمل يستحق عنها تعويضاً وفقاً لحكم المادة ٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أصابة المستفيد / تعتبر أصابة عمل يستحق عنها تعويضاً وفقاً لحكم المادة ٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

(لتوى ١٤١ - في ٢٢/١١/١٩٧٢)

(وبذات المعنى طعن ٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١)

حيث قضت بأن الإصابة الناشئة من الاجهاد أو الارهاق في العمل متى كان ارهاقاً ناجئاً يعزى إلى واقعة محددة أو وقت محدد تعتبر أصابة عمل .

ثانياً — إصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
١ — الواقعة المثبته للحق في التعويض أو المعاش هي الإصابة

مساعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الواقعة القانونية التي يعتد بها في استحقاق التعويض أو المعاش هي الإصابة التي ينشأ عنها عجز معين وليست الإصابة وحدها .

ملخص الفتوى :

أن السيد المذكور أصيب في قدمه اليسرى نتيجة اصطدامه بأحد المكاتب أثناء عمله بمديرية الشؤون الاجتماعية بحافظة الشرقية خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٩ . وقد ترتب على هذه الإصابة بتر سلكه في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ ثم أجريت له عملية جراحية أخرى في ١٩٦٠/٦/٢ لازالة نتوء مظمى نتج من عملية البتر وذلك حتى يتمكن من استخدام الساق الصناعية .

وبتاريخ ١٩٦١/٧/٨ قام القومسيون الطبي بتوقيع الكشف عليه وقرر أن « الإصابة بالوصف الوارد بالأوراق تتفق وحصول الحادث بتاريخ ١٩٥٩/٤/١٩ بالكيفية الواردة بها . ويرى القومسيون أن ظروف الإصابة ووصفها يجعلها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة عمله — وتقدر درجة العاهة الناشئة من إصابته بفقد الطرف السفلى الأيسر حتى الثلث الأخير من النخذ بمقدار ١٦ ٢/٣ ٪ من العاهة الكلية » .

ومن حيث أن التعويض عن إصابات العمل كانت تنظمه أحكام

القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض من اصابات
العمل . . ثم صدر بعد ذلك قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ الذي عمل به اعتباراً من ١/٨/١٩٥٩ ونص على إلغاء القانون
رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ومن حيث أن الواضح من سياق الوقائع المتقدمة أن الحادث الذي
نجمت عنه إصابة المائل المذكور قد وقع في ظل العمل بالقانون رقم
٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بينما كان ثبوت العجز المتخلف عنه وتحديد نسبته
في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فمن ثم يثور التساؤل
عن أي القانونين هو الواجب التطبيق على الحالة المعروضة .

(فتوى ٦٦٧ - في ٢٠/٥/١٩٧٠)

ب - تحديد الأجر الذى يتخذ أساسا لحساب التعويض

(المادة ٢٠)

قائمة رقم (١٢٩)

المبدأ :

التعويض المستحق للمقابلين فى الحكومة والهيئات العامة من أصابات العمل طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - تحديد الأجر الذى يتخذ أساسا لحساب التعويض - شموله كل ما يعطى للمقابل لقاء عمله مهما كان نوعه مفسلا إلى جميع العلاوات أيا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار كإمالة غلاء المعيشة وبدل التفرغ - خروج ما يعطى للمقابل بصفة عرضية أو بصفة وقتية لقروف خاصة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المسابر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٠ تنص فى الفقرة الأولى منها على أنه لا يلتزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك فى المؤسسة فى تأييد أصابات العمل ولا يقتضى هذا الاستثناء إلى المقابلين الذين يقومون بأعمال لها . وأوجب فى الفقرة الثانية منها على المصالح والهيئات المشار إليها فى الفقرة المذكورة أن تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها ومبالها ويضع التعويضات المقررة طبقا لأحكام هذا الفصل أو أى قانون آخر إليها أفضل للبص .

وبما أن الفقرة (ز) من المادة (١) من هذا القانون تنص على أنه فى تطبيق أحكامه يقصد بالأجر المصوص عليه فى المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من فإن قانون العمل .

وبما أن المادة ٣ من قانون العمل المشتر إلى تنص على أن يتمدد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضاعفا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي :

١ — العمالة التي تعطى للطوائف والمثوبين الجوالين والمثوبين التجاريين .

٢ — الامتيازات المئوية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعيان المسألة .

٣ — كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفايته وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقرر في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعامل أو جرى العرف بنحتها حتى أصبح العامل يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا .

ولا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز في بعض الأعمال كأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

وبناء على ذلك فإن الأجر الذي يقدر على أساسه التعويض المقرر أمملا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضاعفا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها مما له صفة الثبات والاستقرار دون ما يعطى له بصفة عرضية أو بصفة مؤقتة لظروف خاصة فيدخل في تحديد الأجر بدل طبخة العمل وما إليه من بدلات ومكافآت أخرى مما له صفة الثبات والاستقرار . أما ما عدا ذلك مما يعطى للعامل بصفة عرضية أو مؤقتة كالأجور الإضافية — وما إليها — التي تمنح للعامل في ظروف معينة دون أن يكون

لها صفة الثبات والاستقرار ، فلا تدخل في مفهوم الأجر عند حسابه هذا التمييز ويكون حسب التمييز المستحق للسيد المهندس /
..... عن اصلته أثناء عمله على أساس راتبه بفضلنا اليه اعفاه
غلاء المعيشة وبندل التفرغ .

د (نوى ١٣٣٩ — في ١٨/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

عدم التزام المؤسسات المساهمة بالاشتراك في تأمين اصابات العمل طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — لا يمنع من اشتراكها اختياراً — قيامها بالاشتراك فعلاً يرتب عليه التزامها بإداء الاشتراكات — أداء لجنة القطن المصرية الفرق بين المبالغ التي أدتها وبين الاشتراكات الواجب أدائها قانوناً — هو أداء صحيح لا محل للمطالبة باسترداده .

ملخص الفتوى :

إذا كانت لجنة القطن المصرية قد أدت إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغ ١٠٨٧ جنيهها و ٩٢٠ ملياً قيمة الفرق بين الاشتراك الذي سبق أن أدته إلى الهيئة أعباراً من أول يولية سنة ١٩٦٠ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ بواقع ٣٪ بالاستناد الى قرار مجلس إدارة الهيئة — وهو القرار الذي اعتبر منصحباً — وبين الاشتراك الواجب أدائه قانوناً عن تلك الفترة بواقع ٣٪ ، فإن أداءها هذا المبلغ يكون صحيحاً طبقاً للقانون ، ومن ثم لا يحق لها المطالبة باسترداده .

ولا ميرة بما تبديه اللجنة من أنها مؤسسة علي لا تخضع بالاشتراك في تأمين اصابات العمل استناداً الى حكم المادة ٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه لا تخضع المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية

المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في تأمين أصناف العمل . . . ،
لأنه ولئن كان مقتضى هذا النص أن اشتراك المؤسسات العامة في التأمين
المضار إليه اختياري إلا أنه متى اشتركت المؤسسة في هذا التأمين فإنها
تلتزم بأداء قيمة الاشتراك التي يحددها القانون .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم أحقية لجنة
القطن المصرية في مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية برد مبلغ
١٠٨٧ جنيها و ٩٢٠ مليما الذي أدته إليها كعرق اشتراك تأمين أصناف
عمل من المدة من أول يونيو سنة ١٩٦٠ إلى آخر ديسمبر ١٩٦٠ .

(ملغى ٦١ - في ١٩/١/١٩٦٦)

ج - تحديد الاشتراك تأمين أصله العمل

(المادة ٢١)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - تحديدها (اشتراك تأمين أصلات العمل بواقع ٣٪ من أجور العمال - لوزير العمل) سلطة مطلقة في تعديل الاشتراكات بالزيادة أو الخفض وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها بقرار منه - لمجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات سلطة مقيدة مقصورة على تعديل الاشتراكات بالخفض فقط وفي أحوال محددة في المادة ٢٣ وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراك - صدور قرار من مجلس الإدارة بخفض الاشتراك بنسبة أكبر وفي غير الحالات القصوى عليها - هو قرار صادر عن ^{مجلس}التصائب المجلس لسلطة الوزير بما يجمله منعداً - أن ذلك وجوب سداد أصحاب الأعمال الفرق بين ما أدوه بالقلّة المخفضة وبين ما يجب أدائه .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « تكون أموال هذا التأمين (تأمين أصلات العمل) بما يأتي : - (١) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٣٪ من أجور عمله . . » ، وأن المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أن « لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية أن

يقرر زيادة أو تخفيض الاشتراكات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة » ، كما نص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أن « لمجلس الإدارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمتها ، إذا كان يستخدم مائة عامل وأكثر ، ويقوم بتقديم العلاج الطبي ومرف المعونة اليومية مبلغا لا يحكم هذا القانون » .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع قد حدد اشتراك تأمين أصليات العمل — كمعاشرة عامة — بواقع ٣٪ من أجور العمل ، ثم ناط بجهتين مخلفتين سلطة تعديل هذا الاشتراك دخول وزير العدل سلطة حلقة في تعديل الاشتراكات بالزيادة أو الخفض ، في أية حالة يراها ، وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها بقراران منه . وأسند الى مجلس إدارة الهيئة العناية للتأمينات الاجتماعية سلطة بقيدة ، تقتصر على تعديل الاشتراكات بالخفض بحسب ، في احوال حددتها المادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية آتف الذكر ، وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٧٥٪ من قيمة الاشتراكات .

ولما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أصدر مجلسه المنعقد في ١٤ و ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ قرارا بالموافقة على خفض اشتراك تأمين أصليات العمل الى ١٪ من أجور العمال ، بالشئبة الى بعض المنشآت ، وإلى ١٪ بالنسبة الى البعض الآخر ، وذلك دون تحديد لعدد العمال في هذه المنشآت أو تلك ودون مراعاة لذى تقديمها للعلاج الطبي أو صرفها المعونة اليومية لهم ، فإن هذا القرار يكون قد جاوز فيه مجلس إدارة الهيئة حدود اختصاصه المرسوم له بالمادة ٢٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وإنترزع به اختصاص الوزير المقرر له بالتأيدة ٢٢ من هذا القانون ، ومن ثم يكون القرار المذكور ، قد صدر مشويا بغير اختصاص السلطة ، مما يفضي به الى الاعتداء . وبناءا عليه فإن تخفيض

اشترك تأمين اصابات العمل الذى اجرته هيئة التأمينات الاجتماعية اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٠ ، بالاستناد الى قرار مجلس ادارتها. آنف الذكر لا ينتج أى اثر قانونى هذا الخصوص ، اذ لا يبدأ التخفيض الا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١. تاريخ العمل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى شأن شروط واوضاع تخفيض اشتراكات تأمين اصابات العمل وتحديد غائاتها . وعلى هذا يلتزم أصحاب الأعمال المشتركين فى هذا التأمين — ومن بينهم لجنة القطن المصرية — بإداء الاشتراكات بواقع ٣٪ من اجور عملهم ، وفقا لحكم المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وذلك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

(انتهى ٦١ — مى ١٩/١/١٩٦٦)

٣- تقدم الحق في التمويض عن إصابة المبل

(المادة ٢٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

الإبدا :

لا يسرى تقدم الحق في التمويض الا من تاريخ الوفاة او الاضرار
بإنتهاء العلاج او بدرجة المعز .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المادة ٢٧ من القانون المذكور تنص على انه
« على المؤسسة اضرار المابل بإنهاء العلاج وبها تخلف لديه من معز
مستديم ونسبته » . كما تنص المادة ١٠٠ على انه « لا تقبل دموى
التمويض الا اذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابة بالتمويض خلال
خمس سنوات من تاريخ الوفاة او الاضرار بإنهاء العلاج او بدرجة
المعز » .

وواضح من ذلك ان المشرع قرر سقوط حق صاحب الشأن
فى التمويض بمضى خمس سنوات من تاريخ الوفاة او الاضرار بإنهاء
العلاج او بدرجة المعز .

وانخاذ تاريخ الاضرار بداية التقادم مفصلا عن تقريره بنص صريح
يتمتع وينطق القانون الذى لا يقرر الحق فى التمويض او المماس الا اذا
بلغ المعز نسبة معينة ، وليس من شك فى ان هذه النسبة فى فترة
علاج المصاب قد تزيد او تنقص بحسب سير العلاج ، ومن ثم كانت العبرة
باستقرار المعز ولذلك اوجب المشرع اضرار المصاب بإنهاء العلاج

أو بتحديد درجة المعجز واتخذ من هذا الاخلال بداية لسقوط حقه .
بالتقدم . وذلك ايضا امر يدهى لانه من غير المقبول الاعتماد في هذا
المجال بتاريخ الذى تحدث فيه الاصابة أو المعجز ، على الرغم من ان
المصاب قد يكون في حالة صحية سيئة لا يقدر معها على المطالبة بحقه .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فان حق السيد/
في المطالبة بالتعويض أو الملائ لا يستقط الا بشئ خمس سنوات
من تاريخ اخلاله بانهاء العلاج أو بدرجة المعجز .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص
على ان « لا تلزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية
الاعتبارية المستقلة والمؤسسات المالية بالاشتراك في المؤسسة
(مؤسسة التأمينات الاجتماعية) في تأمين اصليات العمل . . وعلى الهيئات
والمصالح المشار اليها في الفقرة السابقة ان تقوم بعلاج المصابين من
موظفيها وبمستحدييها ومعالجتها وبتفويضات المقررة طبقا لاحكام
هذا الفصل أو أى قانون آخر ايها المفضل للمصاب » .

ومن حيث انه ينص المراحل التشريعية المتعاقبة في شأن تنظيم
المعاشات منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ حتى القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ يبين ان المشرع تناول بالتنظيم في قوانين المعاشات موضوع
معاشات المتقاعدين الذين تنتهي خدمتهم بسبب اصابة عمل سواء
أدت هذه الاصابة الى الوفاة أو الى عجز يعقد عن الاستمرار في
الخدمة .

ومن حيث ان مؤدى ذلك سريان احكام قانون التأمينات
الاجتماعية على موظفي الحكومة الذين يصابون بامراض لا تستلزم
انهاء خدمتهم .

وبناء على ما تقدم تلتزم وزارة الشؤون الاجتماعية ، باعتبارها
الجهة التي يتبعها الجاهل المذكور ، بإداء التعويض أو المأاش المستحق
له طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ما دام الثابت أن الإصابة
التي لحقت به لم تستتبع إنهاء خدمته .

لذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى ما يأتى :

أولاً : سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ على حالة السيد/

ثانياً : أن التقادم الضمى المنصوص عليه فى المادة ١٠٠ من
القانون المشار اليه لا يسرى الا من تاريخ الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة
المعجز .

ثالثاً : التزام وزارة الشؤون الاجتماعية بإداء التعويض أو المأاش
المستحق للسيد المذكور نتيجة المعجز الذى نجم عن إصابته .

(مسوى ٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٠)

هـ — القانون الواجب التطبيق على أصابات العمل

(المادة ٢٩)

ملصقة رقم (١٣٣)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق على أصابات العمل هو القانون الذي
حدث المعجز أثناء سريته .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص
على أنه « إذا نشأ عن الإصابة معجز كابل استحق المصاب عنه معاشا
شهريا يعادل ٦٠٪ من مرتبه » . كما تنص المادة ٣٠ على أنه « إذا
نشأ عن الإصابة معجز جزئي يستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو أكثر
من المعجز الكابل » . وتنص المادة ٣١ على أن « إذا نشأ عن الإصابة
معجز جزئي مستمر لا تقل نسبته عن ١٠٪ ولا تصل ٣٥٪ من
المعجز الكابل استحق المصاب تعويضا » .

وهذه النصوص تقابل المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ من القانون رقم
٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ . أتت الذكر .

وظاهر من تلك النصوص أن المشرع لا يربط الحق في التعويض
أو المعاش إلا للإصابة التي يخلف عنها معجز بالنسب المبينة فيها .
أي أن الواقعة القانونية التي يعتد بها في هذا الشأن والتي يربط عليها
القانون اثرات قانونية في استحقاق التعويض أو المعاش هي الإصابة
التي ينشأ عنها معجز معين وليست الإصابة وحدها . فالإصابة في

منطق النصوص المتقدمة لا تصدو أن تكون واقعة بادية لا يرتب المشرع اثرًا معينا على مجرد حدوثها وانما يترتب هذا الاثر على العجز الذي يتخلف عنها .

وتطبيقا لذلك فان القانون الواجب التطبيق على حالة السيد / هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وهذا النظر ينطوى على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان ، اذ تقوم هذه الفكرة على قاعدة الاثر الفوري او المباشر للقانون الجديد ، وعدم رجعية هذا القانون بنا بغير الحقوق والمراكز التى نشأت واكملت فى ظل القانون السابق وعدم ابتداء القانون القديم ليحكم الوقائع التى تقع فى ظل القانون الجديد .

ومؤدى هذه القواعد انه اذا كانت التصرفات او الوقائع القانونية او المراكز القانونية الفردية قد اكملت ونشأت فى ظل احكام قانون معين فان هذا القانون هو الذى يحكمها ، فلا يجوز اذا ما صدر قانون جديد أن يمتد اثره الى الماضى ليحكم تلك الوقائع او المراكز التى انتجت آثارها فى ظل العمل بالقانون القديم ووفقا لآخذه . بمعنى انه لا يجوز أن يكون للقانون الجديد اثر رجعى من شأنه المساس بظك المراكز ، كما لا يجوز أن يمتد القانون القديم ليحكم وقائع ومراكز وحقوقا نشأت واكملت فى ظل العمل بالقانون الجديد .

ويتطبيق هذه القواعد بالنسبة للموضوع المعروض يبين انه ولئن كانت الاصناف قد حدثت فى ظل العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ : — الا انها لا تمتد فى ذلك الوقت واقعة قانونية يعتد بها هذا القانون . جلى ما هو ظاهر من الاطلاع على احكامه المبينة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ حيث لا ترتب هذه المواد على مجرد الاصناف استحقاق المعاش أو التعويض — فهى وان كانت تضمن قواعد قانونية عامة او مجردة — الا أن الشروط التى اوجبتها لنشوء مركز قانونى خاص ، هو حق صاحبه الانسان فى المعاش أو التعويض ، لم توافر فى حالة السيد /

فى ظل العمل بالقانون آلف الفكر وانبأ توافرت فى ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى حدث المعجز أثناء سيرته . فالواقعة القانونية بمعناها الفنى الحقيقى أو المركز القانونى الخاص وهو نشوء الحق فى التعويض أو المعاش لا يمكن أن يتحقق إلا اذا اكتملت الواقعة الشرطية القانونية التى نص عليها المشرع وهى حدوث الإصابة التى يتخلف عنها معجز ، والمعيرة بوقت حدوث هذا المعجز اذ به تكتمل الواقعة القانونية وتصبح بالفعل واقعة يمتد بها القانون .

كما أن هذا النظر هو ما يتفق وطبائع الأشياء وينطق الأمور . فالإصابة قد ينجم عنها المعجز حالاً ومباشرة بحيث تتعاصر الإصابة والمعجز من حيث الزمان ، وقد لا يتحقق هذا التعاصر فيتراخى ظهور المعجز لفترة من الزمن . وليس من شك فى أن أحكام القانون انبأ تشمل الحالاتين مما ، وبالتالي لا يسوغ إغفال العنصر الزمنى والقول بأن الواقعة التى يمتد بها المشرع هى الإصابة بحيث يرد زمن المعجز ألى وقت حدوثها خلافاً لمنطق النصوص التى تلزم أن الواقعة القانونية التى ترتب الحق فى المعاش أو التعويض هى الإصابة التى ينجم عنها معجز معين سواء لحصل هذا المعجز فور حدوث الإصابة أم حصل بمد ذلك مادام الثابت أنه حدث بسببها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القانون الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو قانون التامينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أنه القانون الذى حدث المعجز وحدثت نسبه فى ظله .

(فقوى ٦٦٧ - فى ١٩٧٠/٥/٢٠)

و - المعجز الجزئى المستديم

(المادة ٣١)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

نص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ - باستلزامها لاستحقاق المصاب تعويضا عن المعجز الجزئى المستديم الا نقل نسبته من ١٠٪ من المعجز الكلى - قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بقرار تعويض ولو نشأ عن الإصابة معجزا جزئيا مستديم لنقل نسبته من ١٠٪ - صدور هذا القرار فى حدود التفويض له بالمادة ٨٢ من القانون فى زيادة المزايا او اضافة مزايا جديدة اليها - تعديل هذه المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونقل هذه السلطة الى رئيس الجمهورية لا يؤثر فى سريان هذا القرار على الواقع السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على انه « اذا نشأ عن الإصابة معجز جزئى مستديم لا تقل نسبته من ١٠٪ ولا تصل ٣٥٪ من المعجز الكلى استحق المصاب تعويضا يعادلا لنسبة ذلك المعجز بضروية فى قيمة المعجز الكلى من خمس سنوات ونصف ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة » .

وقد أصدر السيد وزير الشؤون الاجتماعية القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الثانية منه على أن يستحق المصلح التعويض المقرر في المادة ٢١ من قانون التأمينات الاجتماعية حتى ولو نشأ من الأصلية عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن ١٠٪ من العجز الكلي . وقد صدر هذا القرار من وزير الشؤون الاجتماعية بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ والتي كانت تجيز له أن يصدر قرارا بزيادة المزايا المنصوص عليها في هذا القانون أو يضيف مزايا جديدة في حدود ما تسمح به فترة كل نوع من أنواع التأمين وحالاته المالية .

وأما وإن كانت السلطة المخولة لوزير الشؤون الاجتماعية بمقتضى المادة ٨٢ سالفة الذكر قد أصبحت من اختصاص رئيس الجمهورية وذلك بناء على التعديل الذي أدخل على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ ، بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ إلا أنه لا يترتب على تغيير السلطة المختصة بفناء القرارات السابقة المصادرة من السلطة التي كانت مختصة من قبل .

وبالنظر إلى أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإلغاء قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فإن هذا القرار يبقى نافذا حتى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي حل محل القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

لذلك انتهى رأي الجمعية إلى أن قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٦١ قد صدر في حدود الاختصاص المخول له بالمادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وأما لا يترتب على صدور القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ إبطال العمل بهذا القرار ويستمر العمل به بالنسبة للوقائع السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى ٢٤٧ — في ١٩٦٨/٢/٢)

نظام - أصالة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

١ - جواز تعيين مستفيدين آخرين غير الورثة

(المادة ١١)

قاعدة رقم (١٢٥)

ملخص الفتوى :

المادة ١١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفيديها والعمال المدنيين - وفاة المسائل أثناء الخدمة - الأصل أن يوزع مبلغ التأمين على الورثة الشرعيين - يجوز للمنفعة أن يعين مستفيدين آخرين سواء أكانوا من الورثة أو من غيرهم - قيام إرادة الموظف عند تحديد المستفيدين على وقائع معينة - إذا تغيرت الوقائع التي اعتمدت بها الإرادة عند صدورها عنها عند الوفاة تعين عندئذ لاستظهار إرادة الموظف والكشف عن مشيئتها في كل حالة على حدة على هدى الظروف والأبواب المحيطة بها .

المبدأ :

أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفيديها وعمالها المدنيين تنص على أن تستحق مبلغ التأمين التي يؤديها الصندوق إلى المنتفعين بأحكام هذا القانون أو المستحقين منهم في الحالتين الآتيتين :

أولاً : وفاة المنتفع وهو بالخدمة ، وفي هذه الحالة يؤدي مبلغ التأمين إلى الورثة الشرعيين إلا إذا كان المنتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدي مبلغ التأمين إليهم .

تالياً : وواضح من هذا النص أن الأصل في حالة وفاة المنتفع وهو بالخدمة أن يصرف مبلغ التأمين إلى ورثته الشرعيين . ولكن المشرع خرج على هذا الأصل فأتاح الفرصة أمام المنتفع كي يحدد أشخاصاً آخرين ، سواء كانوا من الورقة أم من غيرهم ، يصرف إليهم مبلغ التأمين بعد وفاته لحكمة يراها وامتيازات يقدرها .

لماذا ما قام الموظف بتحديد أشخاص المستفيدين من مبلغ التأمين فإن إرادته هذه عندها تصدر أنها تقوم على وقائع معينة . وبالتالي فإنه يتعين إذا ما تغيرت الوقائع التي اعتدت بها الإرادة عند مسجورها عنها عند الوفاة ، يتعين عندها استظهار إرادة الموظف والكشف من مضمونها ، وذلك بمسألة تحدد في كل حالة على حدة في ضوء وقائعها وعلى هدى من الظروف والملابسات المحيطة بها .

ومن حيث أن المرحوم كان قد أورد في الاستمارة الخاصة بتحديد المستفيدين من مبلغ التأمين أن يتم توزيع هذا المبلغ على أساس استحقاق والده للنصف واستحقاق زوجته السيدة / للنصف الآخر ثم استقبل بعد وفاته أنه طلق المذكورة وتزوج بأخرى ظلت بمصعبته حتى الوفاة .

ومن حيث أن إرادة المتوفى قد انصرفت إلى صرف مبلغ التأمين بمناسبة بين والده وزوجته فمن ثم يتعين لتنفيذ هذه الإرادة أن تستقر صفة الزوجية ثابته حتى تاريخ الوفاة . وبالتالي فإن طلاق السيدة المذكورة يستتبع مضم استحقاقها الشيء من مبلغ التأمين وأيلولة القدر الذي حدد لها - وهو النصف - إلى الزوجة التي تزوج بها بعد تصريح الاستمارة والتي ظلت بمصعبه المتوفى حتى تاريخ الوفاة .

ومن حيث أن تعيين المتوفى لابنتيه كمستفيدين من مبلغ التأمين إنما
إن يتم توزيع مبلغ التأمين على « الورثة الشرعيين » ثم
اتضح من الاصلاح الشرعى أن الورثة هم ابنتاه المذكورتان وأخته .

ومن حيث أن تعيين المتوفى لابنتيه كمستفيدين من مبلغ التأمين إنما
يدل على اتجاه إرادته الى قصر الاستحقاق عليهما ورغبته فى الخروج على
الاصول الذى يقضى باستحقاق الورثة الشرعيين لمبلغ التأمين . ويؤيد
ذلك أن المستفيد من الورثة هى اخت المتوفى وهى أبعد درجة من ابنته .
وبالتالى يتعين تفسير عبارة « الورثة الشرعيين » الواردة فى الاستشارة على
اساس أن المتوفى عين ابنتيه بصفتها من الورثة الشرعيين .

ومن حيث أنه بالنسبة لحالة المرحوم فإن المذكور حدد
المستفيدين من مبلغ التأمين بأنهم زوجته وأولاده . . وأعقب ذلك بعبارة
« الورثة الشرعيين » ثم استبان من الاعلام الشرعى أن له اولادا آخرين
لم يدرجوا فى الاستشارة .

ومن حيث أنه يتعين توزيع مبلغ التأمين على زوجة المتوفى وأولاده
جميعا اذا ثبت لهيئة أن الأولاد الذين لم يرد ذكرهم فى الاستشارة قد رزقوا
بهم المتوفى فى تاريخ لاحق على تحريرها لأن إرادة المتوفى يجب أن تفسر
عندئذ على أساس انصرافها الى توزيع مبلغ التأمين على الزوجة والأولاد
جميعا . وإذا كان التصديق قد اقتصر على أولاد معينين فقد كان الرد فى
ذلك الى عدم وجوب آخرين غيرهم فى تاريخ تحرير الاستشارة . أما اذا
كان الأولاد الذين لم يدرجوا فى الاستشارة موجودين على قيد الحياة
فى تاريخ تحريرها فانهم لا يستحقون عندئذ شيئا من مبلغ التأمين لأن
اغفالهم ذكرهم فى الاستشارة أمرا بمتعمدا من جلقته .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى :

أولاً — توزيع مبلغ التأمين المستحق عن المرحوم على
أساس استحقاق والده للنصف واستحقاق الزوجة التي ظلت بمعيشته
حتى تاريخ الوفاة للنصف الآخر .

ثانياً — توزيع المبلغ المستحق عن المرحوم على
أرادة والدهم تكون قد انصرفت الى حرمانهم من الاستحقاق وبالتالي كل
إبنتيه دون أخته .

ثالثاً — توزيع المبلغ المستحق عن المرحوم على
زوجته وأولاده جميعاً اذا ثبت للهيئة ان الموقوف لم يرزق بالأولاد الذكور
لم يدرجوا في الاستمارة الا في تاريخ لاحق على تحريرها ، اما اذا ثبت انهم
كانوا موجودين على قيد الحياة عند تحرير الاستمارة فان مبلغ التأمين
يستحق عنقداً للزوجة والأولاد الوارد ذكرهم في الاستمارة فحسب .

(فتوى ٦٣٢ — في ١٩/٥/١٩٧٠)

ب — تحديد بنحلول إصابة العمل (المادة ٢٠)

مُساعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

إصابة العمل وفقاً لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — انحصارها على الإصابة بأحد الأضرار المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تلبية العمل أو بسببه — الحادث يقع فجأة بفعل قوة خارجية يمس جسم العامل ويحدث به ضرراً — الأضرار الأخرى غير المبينة بالجدول المذكور لا تعتبر إصابات عمل لمخاضت لم تنشأ عن حادث وقع أثناء العمل أو بسببه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الموضوع ، فإنه يبين من أوراق الطعن أنه في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ أصيب المذمى بمرض مفاجئ أثناء قيامه بعمله بالمرافقة المسببة بمحافظة القاهرة نقل الره إلى المستشفى لاستعائه ثم نقل بعد فترة إلى منزله لاستكمال العلاج وحصل على أجهزة مرضية متلاحقة لفترة طويلة زادت على أربع سنوات ظل خلالها تحت الرعاية الطبية حتى انتهت خدمته لمذم اللبائة الصحية اعتباراً من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ، وقد سوى معاشه على أساس مزم لياقته للخدمة صحياً لمرضه . وقد ثبت من التقرير الطبى الذى حدد بعد الكشف عليه بمعرفة اللجنة الطبية المختصة بالإدارة المسببة للقومسيونات الطبية في ١٤ من يولئية سنة ١٩٦٥ أنه مصاب بنحزل أين نتيجة تصلب شرايين المخ ويقتلج ملاجا تأهيليا ، وأن الإصابة ليست أثناء أو بسبب الخدمة . وبمناسبة أنها خدمة المذمى وقع عليه قومسيون طبي

الشرقية كشمسا طويا في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ قرر بعد إجرائه أنه مصطب بشلل نصلي آيين قديم غير قابل للتصن وارتناع بضفط الدم وتصلب شرايين المخ والتهاب مزمن بالكلى وانتهى التقرير الى منح صلاحية المذعي للقيام بعمله ، وفناء على ذلك صدر القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١ بانتهاء خدمته اعتبارا من ٢٧/١٠/١٩٦٨ تاريخ توقيع الكشف الطبي الآخر عليه .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - الذي موبل المذعي بقتضاه - تبين أن المادة ٢٠ منه تنص على أن « يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الأجر الشهري الآخر مهما كانت مدة الخدمة .. ويتصد باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تانية العمل أو بسببه » ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للبتنص خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعمودته منه « . ويستفاد من هذا النص أنه يشترط لاستحقاق المعاشل تسوية معاشبه وفقا للمادة السابقة أن يكون الفصل ناكسا عن الاصابة باصابة عمل ولا تعتبر كذلك الا اذا كانت الاصابة بسبب مرض من الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، أو أن تنجم الاصابة من حادث يقع أثناء تانية العمل أو بسببه وكلية « حادث » مؤداه أن يقع حدث فجأة بفعل قوة خارجية يمس جسم المعاشل ويحدث به ضررا أما الأمراض الأخرى غير المبينة في الجدول المذكور فاتها لا تعتبر من اصابات العمل ما دامت لم تنشا عن حادث وقع أثناء العمل أو بسببه وفقا للمطلول المتقدم .

ومن حيث أنه تأسيما على ما تقدم ، فإن اصابة المذعي لا تعتبر اصابة عمل وفقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٦٣ المشار إليها ، ذلك أن أصابته لم تكن بسبب مرض من الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية ، ولم تنتج من حادث وقع نجاة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ، إذ أن ما ذكره المدعى من أن سبب إصابته بالحالة المرضية المفاجئة التي انتابته هو الحديث التليفوني الذي تم يوم إصابته في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ بينه وبين مرأته مبانى الوائلى وقتئذ الذى وجه اليه خلاله بعض العبارات النابية التي أثارت أعصابه وتسببت فى ارتفاع ضغط دمه وإصابته بنزيف مناجيء بالمخ نقل على اثره للمستشفى ، هذا الحديث التليفوني الذى أشار اليه المدعى لم يتم على حصوله أى دليل من الأوراق . وأما الذى يبين من الأوراق أن إصابة المدعى - حسبما ثبت من التقرير الطبى الذى حرر بشأنها بعد الكشف الطبى عليه بعمره الجاهل الطبية المختصة وهى القومسيون الطبى العام - أنها هى حالة مرضية لم تنشأ عن حادث بل هى خزل نصلى أمين نتيجة تصلب شرايين بالمخ ومن ثم فهى ليست إصابة عمل فى حكم المادة ٢٠ سالفة الذكر ، ولم تثبت من ناحية أنها كانت نتيجة حادث وقع أثناء العمل أو بسببه ، بل ونفى القومسيون الطبى عنها فنيا ، من ناحية أخرى أن تكون كذلك .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبحث :

الانهيار فى العمل الذى يؤدى إلى الإصابة يعتبر إصابة

عمل .

ملخص الحكم :

أن المستأنس من حكم الفترة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة.

وبستخفيها وعيالها المذنبين ان اصابة العمل لها ان تكون اصابة بأحد
امراض المهنة المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية
والذى يوضح نوع المرض والأعمال المسببة له وأما ان تكون اصابة
ناجئة من حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أى نتيجة من أسباب متعلقة
بالعمل ولو لم تكن أثناء تأديته وأخذاً بهذا المخلول فإن الارهاق فى العمل
الذى يؤدى الى اصابة ما يعتبر سبباً لهذه الاصابة المتعلقة بالعمل
المرهق الذى ادق اليها ، وبالتالي يعتبر الحجز الذى ينشأ منها أو الوفاة
التي تحدث نتيجة لهذا ذات صلة مباشرة بهذا العمل الذى يكون له اثره
فى أحداث الحجز أو الوفاة أو التعميل بأيهما ، وفى هذه الحالة يسوى
معاش المنتفع أو المستحقين منه على الأساس الواردة فى المادة ٢٠
مسألة الذكر :

(طعن ١٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الاصابة الناشئة من حادث عمل تتميز بعناصر ثلاثة ، عنصر الضرر
الجسمانى وعنصر المفاجأة وعنصر الواقعة ذات الأصل الخارجى - هذا
العنصر الأخير أصبح محل نقد - تطبيق - ثبوت ان الأثرمة التسمية الربوية
التي ألت بالمصائب لم تكن قد نشأت بسبب الظروف الجوية التي عاشها
المذكور خلال مدة وجوده بالبرازيل وإنما حدث به كثر لاستعداده الشخصى
فى الاصابة بها يترتب عليه عدم اعتبارها اصابة عمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٠ من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ والذى يحكم المسألة المعروضة تنص على أن
» ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المبينة بالجدول رقم

١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية والاصابة نتيجة حادث أثناء العمل أو بمسببه . كما تنص المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي كان قائما آنذاك على أن « تلجزم الحكومة والهيئات والمؤسسات ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من المصابين فيها ويدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » .

ومن حيث أنه من المقرر في ظل القانونين المشار اليهما أن الإصابة الناشئة عن حادث عمل تتميز بعناصر ثلاثة : أولها عنصر الضرر الجسماني وهو كل اذى يلحق بجسم المصاب ظاهرا كان أو خفيا داخليا أو خارجيا ، وثانيهما عنصر المفاجأة الذى من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة حادث فجائى وهذا ما يميز الإصابة عن المرض المهني الذى ينشأ بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن ، وثالثها عنصر الواقعة ذات الأصل الخارجى ويتحدد به أن يكون الضرر الجسماني ناشئا عن سبب خارج عن الجهاز العضوى للمصاب . هذا وينتقد البعض طلبه هذا العنصر الآخر اذ يرون أنه قصده به التمييز بين إصابة العمل والمرض المهني وأنه في اشتراط عنصر المفاجأة ما يكفى لتحقيق هذا التمييز .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الحالة المعروضة فانه والثابت من ظروف الحالة وملابساتها أن الأزمة الشعبية الربوية التي آلت بالمسيد / لم تكن قد نشبت بسبب الظروف الجوية التي عاشها المذكور خلال مدة وجوده في البرازيل وإنما طلت به كما أوضح قرار التومسيون الطبى العام كاتر لاستعداده التفتصى في الإصابة بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن إصابة المسيد / لا تعتبر إصابة عمل .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

شروط اعتبار حادث الطريق أصابة عمل — وفاة المصاب.
المصار إلى قبيبا أثناء عودته منها إلى بلد الإقامة القضاء إجازته
النسبية في حادث الطريق لا تعتبر وفاة ناتجة عن أصابة عمل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن
« يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية
نتيجة لأصابة عمل على أساس أربعة أخماس المرتب أو الأجر الشهري
الأخرى منها كانت مدة الخدمة .. ويقصد بأصابة العمل الإصابة
بأحد أمراض المهنة المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات
الاجتماعية ، أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ،
ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمتقاع خلال فترة ذهابه لإباشة
العمل وعودته منه .. » .

وبين من نص هذه المادة أنه يقصد بأصابة العمل ما يلي :

- ١ — الإصابة بأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول
رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية .
- ٢ — الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه .
- ٣ — الإصابة نتيجة حادث أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة
منه .

وإذا ما تقدم أن حادث الطريق لا يعتبر أصابة عمل إلا إذا كان
تد حدث للمتقاع خلال فترة ذهابه لإباشة عمله أو عودته منه ، والمقصود
بالتريق في حكم المادة السابقة الطريق الطبيعي المألوف الذي يسلكه
الشخص المعتاد دون انحراف أو نظف بين محل إقامته إلى موقع
عمله أو العكس .

وحيث ان الحادث الذي ادى الى وفاة المرحوم
لم يقع له وهو في طريقه المعتاد لمباشرة عمله او خلال عودته منه
وانما حدث وهو في طريق العودة من محل اقامته في البلد المزار اليه
(ليبيا) الى بلد الاقامة (مصر) لتفشاء اجهزته الصيفية ، ومن
ثم فانه لا يعتبر من حوادث الطريق في حكم المادة ٢٠ المشار اليها
ولا يطلق عليه بالتسلي وصف اصلي عمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اعتبار وفاة المرحوم
. من قبيل اصابات العمل في تطبيق المادة ٢٠ من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الصادر في شأن التامين والمعاشات لموظفي
الدولة ومستغديها ومعالها المدنيين .

(ملف ٢١٤/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٨)

رابعة — إصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

١ — المصنوع بإصابة العمل (المادة ١)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الإصابة الناشئة عن حادث عمل تتميز بمعنيين : أولهما — عنصر الضرر الجسدي ويشمل كل اذى يلحق بجسم العامل ظاهرا كان أو خفيا ، داخليا أو خارجيا وثانيها : عنصر المفاجأة الذي من مقتضاه ان تقع الإصابة نتيجة حادث مفاجئ لا يستغرق سوى وقت قصير — لا تعتبر الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الإرهاق في العمل إصابة عمل إلا اذا كان إرهاقا فجائيا يعزى الى واقعة محددة أو وقت محدود .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يقصد بإصابة العمل ، الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تظلم أو انحراف عن الطريق الطبيعي » .

ومن حيث أن الفقه والقضاء قد جرى على أن الإصابة الناشئة عن حادث عمل تتميز بمعنيين (أولهما) عنصر الضرر الجسدي : وهو يشمل كل اذى يلحق بجسم العامل ظاهرا كان أو خفيا ، داخليا أو خارجيا — (وثانيها) عنصر المفاجأة الذي من مقتضاه ان تقع الإصابة

نتيجة لتحدث نجاتي لا يستغرق عادة سوى وقت قصير وهذا ما يميز
أصابة العمل عن المرض المهني الذي لا ينتج نتيجة حادث فجائي وإنما
بسبب طبيعة العمل وظروبه خلال فترة من الزمن ، وإذا كان قد أصيب
الى هذين المنصرين منصر ثالث هو : الواقعة ذات الأصل الخارجي ،
ويقصد به أن يكون العجز الجسماني ناشئا عن سبب خارج عن الجهاز
المعزى لمعمل ، فلقد تراجع القضاء والفقه عن اشتراط هذا المنصر
الأخير ذلك أنه كان مقصودا به التمييز بين إصابة العمل ، والمرض
المهني في حين أن الإصابة قد تقع بفعل داخلي دون أن تكون نتيجة
لمرض كبفل مجهود مرهق في العمل في وقت معين كما أنه يمكن التمييز
بسهولة بين إصابة العمل والمرض المهني بمنصر المفاجأة ومن ثم فقد
استقر الرأي على اعتبار الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الازهاق في
العمل إصابة عمل متى كان ارهاقا نجاتيا يميز الى واقعة محددة أو
وقت محدد .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الإصابة بالشریان التاجي
وغير ذلك من الإصابات الموصوفة بالوقائع (ارتفاع ضغط الدم وتصلب
الشرايين التاجية وعدم تكافؤ الدورة الدموية) لا تعد من قبيل إصابات
العمل الا اذا كان الازهاق أو الاجهاد نجاتيا يمكن أن يعزى الى واقعة
محددة أو وقت محدد ، وشيئا من ذلك لا يتحقق في الإصابة موضع
البحث لأن حالة الاستنزاف المستشعر / المرضية بدأت كما
هو ثابت بالوقائع منذ سنة ١٩٦٤ وتطورت مع مرور الوقت الى أن وصلت
الى ما وصلت اليه دون أن يثبت أن ذلك كان نتيجة لازهاق نجاتي يرتبط
بواقعة أو وقت محدد .

ولا حجة فيها جاء بالأوراق خلاصا بحجم العمل الذي أسند اليه
في سنة ١٩٧٠/٦٩ وأنه كان يلوق عمل الكثير من زملائه أو أنه أصيب
أثناء إحدى الجلسات بالآلام في الصدر نقل على أثرها الى منزله طالما
كان ذلك في نطاق مباشرته العادية لأعمال وظيفته ولم يكلف بالإضافة الى
هذه الأعمال بأعمال أخرى كانت هي السبب المباشر في حدوث الإصابة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ يشترط لامتناع الإصابة أصالية عمل توافر أحد أمرين وهما أن تكون الإصابة منصوصا عليها في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون أو تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه — الإرهاق والأجهاد الناتج عن تكليف المائل بعمل يرهقه حتى أدى إلى إصابته بحالة مرضية يخلف عنها عجز مستقيم بالنسبة التي حددها القانون. تعتبر إصابة عمل — توافر رابطة السببية بين العمل المرهق للزائد عن الحد وبين الإصابة التي تنبثق في الحالة المرضية .

ملخص للحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء حين قرر أن الإرهاق في العمل الذي يؤدي إلى إصابة ما يعتبر سببا لهذه الإصابة متعلقا بالعمل المرهق الذي أدى إليها بما قرره يتفق مع ما ورد به نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يشترط لامتناع الإصابة أصالية عمل أحد أمرين أولهما أن تكون قد ورنحت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة وثانيهما : أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه إذ الاجهاد الناتج نتيجة تكليف الموظف بعمل يرهقه متى أدى إلى إصابته بحالة مرضية يخلف عنها عجز مستقيم بالنسبة التي حددها القانون يعتبر إصابة قبل تبث من واقعة حدثت بسبب العمل متى تحقق وفق ما تقرره اللجنة الطبية المختصة وجود الارتباط المباشر بين الاجهاد جسمانياً أو عقلياً الواقع بسبب أداء العمل المرهق للزائد عن الحد المعتاد

وبين الإصابة استمرار الاجهاد أو بلوغه الذروة التي تقع الإصابة بعدها هو الواقعة أو الحادث الذي تستند اليه مباشرة اذ يعتبر هو المحدث لها وكل ما يتطلبه النص هو تحقق رابطة السببية بين هذه الواقعة أو الحادث المتعلقة بالعمل والمتصلة به مباشرة وبين الإصابة التي تمثل في الحالة المرضية التي بهما تقع المعاهة أو المعجز وهذا هو ما تقرر به الحكم بحق .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون على واقعة الدموى أو اعتبر الإصابة التي أصيب بها الطعون غسده في ١١/٥/١٩٦٥ إصابة عمل اعتيادا على ما قرره الهيئة الطبية المختصة من أن التجلط بالشرايين التاجية للقلب وإن كان يحصل أصلا نتيجة مرض بجدار الأوعية الدموية وهي حالة ولو أنها مرضية أصلا إلا أن هناك تأثير للجهنود الجسماني والعقلي فمن أحداثها فلا يمكن على ما نرى إخلاء الاجهاد العقلي والارهاق المتسبب عن العمل كما هو ثابت من الأوراق — من تدخله في تعجيل حصول الجلطة بالشريان التاجي للقلب مما يجعلها مرتبطة ارتباطا مباشرا بعمله » وهو تقرير يفيد في وضوح أن الاجهاد والارهاق في العمل هو الذي أثر في أحداث الإصابة أو تعجيلها ويقطع في وجود الارتباط المباشر بين الأمرين وهذه هي رابطة السببية بينه كواقعة وبينها كحالة مرضية حدثت نتيجة له « فالأمر على هذا الوجه له أصله في الأوراق . وتحديد مقتضاه ونتيجته تم بتقرير صحيح في الجهة الطبية المختصة باعتبار الإصابة على هذا الأساس إصابة عمل صحيح على ما هو واقع والثابت بالأوراق والحكم والتقرير الطبي الذي تأسس عليه بنى كلاهما على أن الإصابة ناشئة عن الواقعة التي حدثت في ١١/٥/١٩٦٥ والتي تسببت في أحداثها وعلى استمرار الإصابة حتى تاريخ إحالة الطعون غسده للعلاج ، بل وعلى أن ذلك بدوره راجع ، لاستمرار ذلك الاجهاد فترة كافية لأحداث الإصابة أو التعجيل بها ابتداء ثم استئثارها بعد ذلك أيضا ، إذ لا خلاف بعد ذلك على تحديد نسبة المعجز المستقيم

التي تبطلها الإصابة بهذه الحالة بما قدرته الجهة الطبية وهو ثلاثون في المائة من العجز الكامل لأن ما انتهى إليه الحكم من استحقاق الطعون ضد التمييز المحدد مقداره في نص المادة ٢٩ من القانون سابقة الذكر يكون صحيحا ومن ثم يتعين تأييده .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا مع الزام الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٧٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١١)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

الاصابة الناشئة عن الاجهاد او الارهاق في العمل متى كان ارهاقا فجائيا يميز الى واقعة محددة او وقت محدد تعتبر اصابة عمل - منصر المفاجأة هو ما يميز اصابة العمل عن المرض المزمن الذي لا ينشأ نتيجة حادث فجائي وانما بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن - تطبيق : اجتماع العمال برليسه وآخرين لاختقنة العمل واحتجاجاته ووقوفه ومشيا عليه بسبب ارتفاع مفاجيء في ضغط الدم واصابته بشنل ينصف الجسم الأيسر - اعتبار الإصابة في هذه الحالة اصابة عمل طالما ان التومسيرون الطبي قد افاد بأنه من المعروفة تقيا ان الشنل التنصفي يحصل اصلا نتيجة تجلط الأوعية الدموية بالمخ وهي حالة ولو انها مرضية الا ان هناك تأثيرا للجهود الجسماني والمثلي في احداثها .

ملخص الحكم :

وبن . حيث ان الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله ان

المنافشات التي تمت في اجتماع يوم ٢٦/٥/١٩٧٠ كانت أثناء العمل وبسببه وقد فُجِرَ عليها أن وقع الطاعن مخشياً عليه ، واصيبَ بعجز جزئي شسبته ٤٠٪ على ما هو مدون في التقرير الطبي وقد أوضح كتاب القومسيون الطبي الصادر في ٢٤/١١/١٩٧٣ أن إصابة الطاعن ترتبطة ارتباطاً مباشراً بعمله وأنه لا يمكن إخلاء الاجهاد العقلي والارهاق المسبب عن العمل من تعجيل حدوث الجلطة التي حدثت بالمخ في ٢٦/٥/١٩٧١ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي يسرى من واقعة النزاع نجد أن المادة الأولى منه تجرى كالآتي « يقصد بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى » .

ومن حيث أن اللقمة والقضاء قد جرى على أن الإصابة الناشئة من حادث قبل تمييز بعنصرين أولهما عنصر الضرر الجنسي وهو يستل كل الذي يلحق بجسم العامل ظاهراً كان أو خفياً ، داخلياً أو خارجياً . وثانيهما عنصر المفاجأة الذي من مقتضاه أن تقع الإصابة نتيجة لحادث مفاجئ لا يتسفرق سوى وقت قصير وهذا ما يميز إصابة العمل عن المرض المهني الذي لا ينشأ نتيجة حادث فجائي وإنما بسبب طبيعة العمل وظروفه خلال فترة من الزمن وعليه فقد استقر الرأي على اعتبار الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق في العمل إصابة عمل متى كان ارهاقاً مفاجئاً يعزى الى واقعة محددة او وقت محدد .

ومن حيث أن الوقائع تشير الى أن المدمى أثناء اجتماعه برئيسه وآخرين لمناقشة العمل واحتياجه وقع مخشياً عليه بسبب ارتفاع مفاجئ في ضغط الدم واصيب بحالة شلل كليل ينتصف الجسم

الأسير وقدرت الاصالية بمعجز جزئى مستقيم نسبته ٣٠٪ من المعجز الكايل وأن قومسيون طبي القاهرة أعاد بتاريخ ٢١ من نونبر سنة ١٩٧٣ مند بحث حالته بأن المعروف فنيا أن الشئال النفسى يحصل أمسلا نتيجة تعلق الأومية الدموية بالبح وهو حالة ولو أنها مرغية إلا أنه هناك تأثير للجهود الجسماني والعقلي في إحداثها لذلك يرى القومسيون أنه لا يمكن إخلال الإجهاد العلى والإرهاق الحسبيين من العمل كما هو ثابت في الأوراق من تخطيط في تمجيل حصول الجلطة التى حدثت بالبح بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦ ويجعلها مرتبطة ارتباطا مباشرا بعمله وشرح مدير عام إدارة شئون المجالس الطبية بوزارة الصحة (وهو الجهة المختصة بتقرير ذلك الأمر) بكتابه المؤرخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ الموجه الى مخبر محطة كهرباء شبرا الخية الجلة الأخيرة بأن تقرير الاصالية مرتبطة ارتباطا مباشرا بفعل يقصد منها اصابة بسبب العمل .

ومن حيث انه يخلص من ذلك كله أن المدعى قد توافر لديه العنصرين اللذين لا يعتبر أصابته أصابة قبل طلبا أن الاجتهاد والأوراق في العمل أدى اليها وتدخل في إحداثها ويعزى الى واقعة محددة .

ومن حيث أن المصلحة ٢٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشار إليها نص على أنه « إذا نشأ من الاصالية معجز جزئى مستقيم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من المعجز الكايل استحق المصاب تعويضا معادلا لنسبة ذلك المعجز مفروضة في فئة معاش المعجز بالكايل من أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة » وإذا كان المعجز الذى أصاب المدعى تصل نسبته الى ٣٠٪ من المعجز الكايل فإنه وأصابته قد اعتبرت أصابة عمل يتعين أن يصرف التعويض في الصدود الى أشار اليها القانون رقم ١ في المصلحة ٢٩ منه التى تعطل اليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فإنه يكون قد صدر مخالفا لحكم الواقع والقانون حقيقا بالانفاء وباعتبار اصالية

الجلسة النافذة يوم ٢٦/٥/١٩٧٠ أصابة عمل واستحقاقه التعويضات المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، مع الزام المدعى عليه القلي المبرونات من الدرجتين .

لذلك حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإحقاق المدعى في اعتبار أصابته النافذة يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٠ أصابة عمل واستحقاقه التعويض المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالأساليب والزمته الجهة الإدارية بالمضروقات .

(طعن ٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

الجدول رقم ١ الخاص بأمراض المهنة والملحق بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - حدد أنواع الأمراض التي تعد من الأمراض المهنية وحدد قرين كل منها العمليات أو الأفعال المسببة له - فنقول ذلك - أن المرض الوارد بهذا الجدول لا يعتبر من أمراض المهنة إلا إذا ثبتت الإصابة نتيجة لتسبب المكين على وجه التحديد قرين ذلك المرض - لا مبرة بعد ذلك بما إذا كان المرض مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بطبيعة العمل أو غير مرتبط بها .

ملخص الحكم :

بالرجوع إلى الجدول رقم ١ الخاص بأمراض المهنة والملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر قانون التأمينات الاجتماعية يبين أنه قد حددت أنواع الأمراض التي تعد من أمراض المهنة وحدد قرين لكل نوع منها: للعمليات أو الأفعال المسببة له وقد ورد من بين تلك الأمراض

« مرض الدرن » تحت رقم ٢٣-بمسلسل ونص ثريته في القائمة المخفضة في الجدول المذكور لبيان العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض « العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض » .

ومن حيث أن الجدول رقم ٢ المذكور قاطع بنفسه في الدلالة على أن المشرع ربط برباط وثيق بين مرض المهنة والعمليات أو الأعمال المسببة له بحيث لا يعد المرض الوارد بالجدول من أمراض المهنة إلا إذا كانت الإصابة نتيجة السبب المبين على وجه التحديد قرين ذلك المرض ، والقول بغير ذلك يهمل مبدأ وجوب أعمال النص وتزنيه المشرع من اللغو ومن يؤكد هذا المعنى الاستفادة من الجدول المذكور أن المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن أمراض العمل في معرض شرحها لجدول أمراض المهنة الملحق به — وهو الجدول ذاته الذي ألحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالمصادر قانون التأمينات الاجتماعية ثم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالمصادر قانون التأمينات الاجتماعية — قد ورد بها الآتي « وأما الجدول الثاني وهو جدول الأمراض المهنية التي تستوجب التعويض إذا ما كان المريض بها يعمل في أحد الأعمال أو الصناعات المسببة لتلك الأمراض والبيئة قرين كل منها بالجدول المذكور ، وقد روى في الجدول الملحق بالقانون أن يكون متفقاً مع ما تتطلبه الاتفاقية الدولية الخاصة بأمراض المهنة كما أنشئها إلى قائمة الأمراض المهنية المعمول بها حالياً مرض « الدرن » و « الحبيات المعوية » وذلك إذا أصيب بها من يعملون في المستشفيات المخصصة — لا العامة — لعلاج تلك الأمراض — وهذه الدقة من المشرع في انتزاع صفة المهنة من مرض « الدرن » و « الحبيات المعوية » من المصابين بها من غير العاملين في المستشفيات المخصصة لعلاج أي من المرضين المذكورين إنما يتفق مع طبيعة تشريعات التأمينات الاجتماعية التي تعد من طبيقات نظرية المخاطر والتي ترتب أعباء بالية على كاهل صاحب العمل مما يتعين معه التزام الدقة في أحكامها وفي تفسيرها على السواء الأمر الذي رددته المفكرة الإيضاحية ذاتها للقانون المشار إليه حيث تقول :

« ان في التزام النص الحالي ما يجنب المشروع اتساعا غير محدود المدى في نطاق التطبيق » .

ومن حيث انه ثابت من أوراق الطعن أن المظعون عليه أصيب بمرض « الدرن » أثناء عمله بورشة التجليد بالمطابع الأميرية « الفرقة المتجولة » والتي ظل يعمل بها أكثر من ثلاثة عشر عاما فانه يكون قد أصيب بهذا المرض في عمل غير (العمل بالمستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض) ومن ثم فان مرضه سواء اكان مرتبطا مباشرة بطبيعة عمله المذكور أم غير مرتبط به لا يعد — والأمر كذلك — من أمراض المهنة في ضوء فئات التامين والمجاشات سالف الذكر .

(طعن .) لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

؛ (ب) مدى اعتبار الانتحال أصابة عمل

(المادة ٢٢)

قائمة رقم (١٤٤)

المبدأ :

مدى اعتبار الانتحال أصابة عمل في مفهوم قانون التانيات
الإجتماعية الصناديق والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - يقتضى حكم المادة
٢٧ من هذا القانون - اعتبار الحادث المسمى متى وقع أثناء تأدية
العمل أصابة عمل طالما تطلعت عنه الوفاة أو عجز مستمر تزيد
نسبته عن ٢٥ ٪ من العجز الكامل - انطبق حكم المادة ٢٢ على حالة
الانتحال .

ملخص الفتوى :

استطلعت الهيئة العليا للتانيات الإجتماعية رأي إدارة الفتوى
في مدى اعتبار انتحال الجامل بالمخبر / الذي أشعل
النار في نفسه أثناء العمل عندما اتهمه صاحب العمل بسرقة بعض القصدير ،
أصابة عمل فأوضحت هذه الإدارة بكتابها المؤرخ ١٩٧١/٢/١٤ أن
الجمعية العمومية سبق أن انتهت بجلسته ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧١ إلى
أن الوفاة الناجمة عن الانتحال لا تعتبر أصابة عمل في مفهوم
المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين
والمحاشل لموظفي الدولة ومشتقيا ومعالها المتنيين .

وقداسا على ذلك خلصت الإدارة إلى عدم اعتبار انتحال العامل
المذكور أصابة عمل على الرغم من وقوعه أثناء تأدية العمل .

وتشير الهيئة الى ان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ورد به نص لا يؤول له في قانون التأمين والمعاشات ، وهو نص المادة ٣٢ ، ومن ثم طلبت اعادة النظر في الموضوع في ضوء احكام القانون المذكور .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون المشار اليه تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : ... (د) باصابة العمل : الاصابة بأحد الأضرار المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه » .

كما تنص المادة ٣٢ من هذا القانون على ان « لا تستحق المعونة أو التعويض النقدي في الحالات الآتية : (١) اذا تمدد المؤمن عليه اصابته بنفسه (ب) اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاضل وقصود من جانب المصاب . ويعتبر في حكم ذلك (١) كل فعل يائيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات (٢) كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المطلوبة في امكنة ظاهرة من محل العمل . وذلك كله ما لم ينشأ عن الاصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستقيم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكلي . »

ومناد ذلك ان المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية تضى باعتبار الحادث العسدي ، متى وقع أثناء تادية العمل ، اصابة عمل طالما تخلف عنه الوفاة أو عجز مستقيم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكلي .

ومن حيث انه لما كان الانتحار لا يعفو ان يكون اصابة عديدة من شأنها ان تؤدي الى الوفاة ، وكان الثابت ان انتحار العامل / وقع أثناء العمل نتيجة لإتهابه من صاحب العمل بسرقة بعض القصدير ، فمن ثم تسرى على حالته احكام المادة ٣٢ وتستحق المعونة والتعويض النقدي .

(ج) مدى تطبيق إصابة العامل في القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية
(المواد ٢ و ٣٦ و ٢٧)

قاعدة رقم (١٤٥)

المادة :

مبدأ نص المادة الثالثة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع لم يقرر تطبيق الباب الرابع من
هذا القانون بأكمله على العاملين بالحكومة والهيئات العامة وإنما
اقتصر على تسوية الأحكام الموضوعية المتعلقة بكيفية العلاج وإدارة
التعويضات لهم وفقا لنسب المعجز المختلفة دون غيرها من الأحكام
التي تنظم الاختصاصات والإجراءات - أثر ذلك - عدم اختصاص
بجيب الهيئة العامة للتأمينات بتقدير نسبة المعجز وإنما يقتض ذلك
القومسيون الطبي بالمحافظة التابع لها العامل .

بخصوص التقدير :

إن المادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ -
الذي أحدثت نسبة المعجز في ظله نص على أن « تلتزم الحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بعلاج المصابين من العاملين
فيها وبمنح التعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون
أو أي قانون أفضل » .

ومؤدى هذا النص أن المشرع استعاض إحكاما معينة من الباب
الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية لتطبيق على العاملين بالحكومة

الذين لا يخضعون أصلاً لأحكامه فلم يقرر تطبيق الباب الرابع من هذا القانون بكامله عليهم وإنما اقتصر وفقاً لصريح النص على تلك المنظمة للالتزام بالعلاج وتذلل التمييزات ومن ثم يتعين إلزام حدود النص والتقيّد بأحكامه الموضوعية المتعلقة بكيفية العلاج وإداء التعميمات وفقاً لنسب العجز المختلة دون غيرها من أحكام هذا الباب التي تنظم الاختصاصات والإجراءات بالنسبة للمواطنين أصلاً بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وبناء على ذلك فإنه إذا كانت المادة ٢٦ من الباب الرابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تسند الاختصاص بتقدير نسبة العجز إلى طبيب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن هذا الحكم لا ينطبق على العاملين بالحكومة لتناوله بمسألة إجرائية تخرج من دائرة الأحكام الموضوعية المنظمة لكيفية العلاج وإداء التعميمات ، وبالتالي لا يختص طبيب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتقدير نسبة العجز التي نسبته من أصابة السيد / العامل برئاسة الجمهورية .

ولما كانت الشؤون الطبية للعاملين بالحكومة والجهات الإدارية للدولة تخضع لتنظيم خاص تضمنه قرار وزير الصحة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، بشأن تشكيل واختصاصات القومسيونات الطبية وكان هذا القرار حدد خول القومسيونات الطبية بالمحافظات في مادته الثالثة سلطة تحديد نسبة العجز فإن القومسيون الطبي لمحافظة القاهرة يكون هو المختص بتقدير نسبة العجز الناشئ عن الإصابة التي لحقت بالعمل المذكور وعليه يتعين تجديد مستحقاته الناشئة عن الإصابة على أساس النسبة التي حددتها القومسيون الطبي فعلاً بتاريخ ١٩٦٨/٢/١ بمقتدار ١٧٪ .

وإذا كان الطبيب الشرعي قد حدد نسبة العجز بالتقدير المقدم منه في الدعوى المدنية المقامة من المذكور ضد وزارة العربية بمقدار ٤٠٪ فإن هذا التقدير لا يؤثر في تقدير القومسيون الطبي لنسبة الإصابة لأنه لا اختصاص للطبيب الشرعي في مجال أصابات

العمل أو لأن تعديده أمام المحكمة المدنية أن هو إلا رأى خبير يعتبر عنصرا من العناصر التي تخضع لطلق تفسير المحكمة فلا يكون له بذاته ثمة حجية ولو صدر الحكم على مقتضاه ، ومن ثم فانه لا يسوغ الحاجج به من باب أولى في مواجهة الجهة الادارية التي يتبعها العامل والتي لم تكن مسئلة في الخصومة التي اعد تقرير الطبيب الشرعى بمسدها .

ولما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بمسدها المادة ٦٦ من قانون التآيين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تزم الانارة بالتعويض عن اصابة العامل وان ترتب عليها مسئولية شخص آخر فان تناقض العامل في الحالة المفروضة تعويضا من وزارة الحربية تنفيذيا للحكم الصادر لصالحه بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢ لا يخل بحقه في التعويض الذى تناضاه من الجهة الادارية التى يتبعها طبقا للقواعد المنظمة للتعويض عن اصابات العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص القومسيون الطبى بتحديد نسبة المعجز في الحالة المعروضة .

(ملف ٢٢١/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

أن الحكم النهائي الصادر من القضاء المعنى برفع دعوى التعويض عما أصاب العامل من جراء حادث وقع له أثناء وسبب العمل لا يحول دون استحقاقه مماثلا عن هذه الاصابة بالتطبيق لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية - أسس تلك الاختلاف مصدر الحق ونظيمة العلاقة بين أطرافه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٣) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص على أنه « تلزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية بمعالجة المصابين من العاملين فيها، وبإدفع التعميضات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » .

وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أنه « اذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ أو أكثر من العجز الكابل استحق المصاب بمائتا يوازي نسبة ذلك العجز من مائتى العجز الكابل » .

ومن حيث أن عناصر الوقائع تظخص في أن السيد / تعرض لحادث أثناء مباشرته عمله. يترتب عليه أن أصيب في يمينه. بأورام وورضس تفاقمت بمرور الزمن وأسفرت عن حالة مرضية هي الكباركت. ، ولما كانت المحكة الادارية العليا قد قررت في أسباب حكمها الصادر بجلسة ١٩٧٣//٥٦ في الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٦ ق أن كل القرائن مؤسادة متكاملة تكفى لربط حالة المدعى وتفاقمها بزمان الحادث ربطا لم يتبدى فيه الا مع الحادث ، وبذلك فان هذا الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به قد أبان في أسبابه المرتبطة بمنطوقه — ارتباطا لا يقبل الانفصام — أن العجز ينشأ من الإصابة التي حدثت للسيد المذكور في ١٩٦٥/٩/١١ ، ومن ثم تكون علاقة السببية قائمة بين الإصابة والعجز الذى أصاب يمينه ، وترتبطا على ذلك أصدرت الوزارة القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٤ بإعتبار الإصابة قد حدثت بسبب إلقاء الخنبة وبذلك تكون قد سلت بطلباته الأمر الذى يستتبع تطبيق حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن توافرت فيه شروط تطبيقها .

ومن حيث أن حجية الحكم الصادر من القضاء المدني برضى
طلب السيد المذكور التعويض مما أصابه في الحادث لا تمنع من تطبيق
نص المادة ٢٧ سابقة الذكر ، لأن الحق الذي تقرره هذه المادة
يختلف عن التعويض المقرر في القانون المدني ولا يخلط به ، فلا تحول
حجية الحكم بينه وبين الحق المستند من نص المادة المذكورة ، لأنه وإن
كانت الخصوم قد اتحدت وكان السبب وهو الحادث واحدا فإن الحق
يختلف اختلافاً بيناً لاختلاف مصدره وطبيعة العلاقة بين أطرافه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
أن السيد / يتمتع بالمائى طوقاً للقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه باعتبار أن أصابه أصابة عمل .

· (ملف ٨٦/٤/٦٨٣ — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٣) ·

(د) الانترن بعلاج العالبل المصالب باصصبة عمل:

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بصصدار قانون التامينات الاجتماعية يقضى بان تنترم الهيئة او المؤسسة الناتج لها العالبل الذى يصالب باصصبة عمل بملاجه وبان تنولى الهيئة الصلبة للتامينات الاجتماعية علاج المصالب فى المكان الذى تحدده ووفقا لتعليماتها — نفقت العلاج تشمل مقابل خدماته الاطباء والاختصاصيين واجراء العمليات الجراحية وصور الاثمنة وصرف الادوية اللازمة — تكاليف العلاج الذى يتم بتاريخ لاحق لوقوع الاصصبة ولاناء فترة اعادة العالبل يخلل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصصبة العمل ما دامت الاصصبة قد وقعت اناء وجود العالبل بصله داخل الدولة — اساس ذلك ان العبرة هى بوقت حدوث السبب المنشئ للعق فى العلاج .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التامينات الاجتماعية على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد :

(ا) بالهيئة : الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية ..

(د) باصصبة العمل : الاصصبة باحد الامراض المهنية .. او الاصصبة

نتيجة حادث اناء تادية العمل او بسببه ..

(هـ) بالمصالب : من اصيب باصصبة عمل « .

ونص مادته الثالثة على أن « تلزم الحكومة والهيئات والمؤسسات العسيلة ووحدات الإدارة المحلية بمعالجة المصابين من العالين بيهـا وينعم التعميمات المقررة لهم وفقا لأحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون أفضل للمصاب » .

وتتفق المادة ٢١ منه بأن « تتولى الهيئة علاج المصاب الى أن يشفى من امصابته أو يثبت عجزه ، وللهيئة الحق فى ملاحظة المصاب حيثما يجزى علاجه » .

كما نص المادة ٢٢ من هذا القانون على أن « يكون علاج المصابين على نفقة الهيئة وفى المكان الذى تعينه لهم . . ويتصدا بالمعالج ما يأتى :

١ - خدمات الأطباء والأخصائين ،

٢ - الإقامة بالمستشفيات والرماية الطبية المنزلية عند الانتفاء .

٣ - اجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية .

٤ - صرف الادوية اللازمة للعلاج » .

ومن حيث أن بغداد ذلك أن العامل الذى يصاب باصابة عسل تلزم الهيئة أو المؤسسة التابع لها بمعالجه ، وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب فى المكان الذى تحدده وفقا لتعليماتها فى هذا الشأن ، وتشمل نفقات العلاج بمقابل خدمات الأطباء والأخصائين ، واجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وسرف الادوية اللازمة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الصائل المذكور كان يعمل بالمؤسسة العمرية العامة للكهرباء ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ ، أصيب بانزلاق غضروفى ، واعتبرت امصابته امصابه عمل ، واعتد له القومسيون الطبي العام بالمعقولة اجازات مرضية على ثمة هذه الإصابة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ وثناء اعارته للعمل بالخضارج أجريت له عملية جراحية لصلاج الإصابة

(م ٢٨ - ج ١٠)

المشار إليها ، ومن ثم فإن تكاليف إجراء هذه العملية تتحلل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصابة العمل ، بغض النظر من كونها قد أجريت في تاريخ لاحق ، وإثناء مدة إضرابه ، ذلك أن العبرة هي بوقت حدوث السبب المنشئ للحق في العلاج ، وما دام هذا السبب قد نشأ وقت وجود العامل بعمله داخل الدولة فإنه يكون من حقه الانتفاع بالحقوق المترتبة عليه .

ومن حيث أنه ولئن كان العامل المذكور لم يخطر الهيئة قبل إجراء العملية الجراحية ، حتى تمين له المكان الذي ينبغي أن تجرى فيه ، ويتسنى لها ملاحظة علاجه ، إلا أن ذلك لا يمنع من جواز منح أجرور العلاج الذي تقدمه الهيئة الطبية المختصة ، فيما لو كان قد تقدم لها من قبل إجراء هذه العملية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز منح العامل المعروض حالته ، أجرور العلاج الذي تقدمه الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل إجراء هذه العملية .

(ملف ٢٦٥/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

(هـ) زيادة معاش اصابة العمل

(المادتان ٢٧ و ٢٨ معلنتان بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

أحقية أصحاب معاشات العجز والوفاة الناجبة عن أصابة عمل الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧١ أو المستحقين منهم على زيادة معاشاتهم بنسبة ١٠٪ طبقاً لأحكام المادة (٤) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية — أساس ذلك أن الاستفادة من أحكام هذه المادة أن هذه الزيادة تنصرف إلى معاشات العجز أو وقت الوفاة بصورة طبيعية أو نتيجة أصابة عمل — القول بغير ذلك من شأنه تخصيص النص بغير مخصص وهو ما لا يجوز قانوناً .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية تنص على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستمر أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين إن قلت من ذلك » ، وتنص المادة ٢٨ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز مستمر تقدر نسبته ٢٥٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً توازي نسبته ذلك العجز من معاش العجز الكامل » وقد صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ونصت المادة (٤) منه على أن « يرفع معاش الشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين

عقدهم مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٩١ « ، والمستفاد من هذا النص الأخير أن المخرج قضى بزيادة مبالغيات المعجز والوفاة بنسبة ١٠٪ ، ولا ريب أن هذه الزيادة تنصرف إلى مبالغيات المعجز والوفاة بصرف النظر عن سبب استحقاق المعاش ، أي سواء تحقق المعجز أو وقعت الوفاة بصورة طبيعية أو نتيجة إصابة عمل ، والقول بغير ذلك من شأنه تخصيص نص المادة (٤) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بغير مخصص وهو ما لا يجوز قانوناً ، وجدير بالتنبيه إلى أنه ولئن كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جاء مبوياً بحسب أنواع التأمينات وطريقة سداد مستحقات كل منها إلا أنه لا يوجد في هذا القانون ما يسمى بمعاش الشيخوخة ومعاش المعجز ومعاش الوفاة ، ويستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سناً معينة ، أما معاش المعجز فيستحق للمؤمن عليه عند ثبوت مقدرة القدرة على العمل كلية أو جزئية يسواء تحقق ذلك المعجز بصورة طبيعية نتيجة لإصابة المؤمن عليه بأحد أمراض المهنة أو من أحد حوادث العمل ، ولا يستحق هذا المعاش في حالة المعجز الجزئي إلا إذا كان مستديماً ولا يوجد عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل ، وأخيراً فإن معاش الوفاة يستحق في حالة وفاة المؤمن عليه وقد تكون هذه الوفاة طبيعية أو نتيجة لإصابة بالعمل في حادث عمل أو بأحد أمراض المهنة ، ولقد جاء حكم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ في شأن زيادة معاشات الشيخوخة والمعجز والوفاة بنسبة ١٠٪ عاماً دون أن يفرق بين ما إذا كانت الوافعة المنشئة للحق في المعاش — بالنسبة لمعاش المعجز والوفاة — قد سقطت بصورة طبيعية أو نتيجة إصابة عمل أو مرض من أمراض المهنة ، مع ما يستتبعه هذه التفرقة من زيادة المعاش في الحالة الأولى دون الحالة الثانية ، مع مراعاة أن المادة ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ لا تجيز رفع المعاش إلا بالنسبة لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بأحكيه أو المستحقين منهم ..

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية أصحاب معاشات المعجز والوفاة الناجمة عن إصابة عمل الذين انتهت خدمتهم تبين أول أكتوبر سنة ١٩٧١ — أو المستحقين منهم في زيادة بمبالغتهم بنسبة ١٠٪ طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ .

خامساً — إصابة العامل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(١) حالات المجرز الكلى وحالات المجرز الجزئي

(المادة ٥ معجلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المقدمة :

المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥،
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — نصها على اعتبار الإصابة
الناجمة عن الإجهاد أو الزهق إصابة عمل متى توفرت فيها الشروط
والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير
الصحة — قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لم يتناول الإصابة
الناجمة عن الإجهاد أو الزهق والتي يتخلف عنها مجز جزئي مستقيم —
صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥
محدد الشروط اللازم توافرها لاعتبار الإصابة الناجمة عن الإجهاد
أو الزهق إصابة عمل وتناولها للإصابة التي يتخلف عنها مجز جزئي
مستقيم — أجارة المادة الثالثة من القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ لإصفي
الاحتمال ان يطبقوا تطبيق الكتابة على الوقائع التي نشأت في ظل القرار
رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — إثر ذلك اعتبار الإصابة التي نشأت في ظل القرار
رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتخلف عنها مجز جزئي مستقيم إصابة عمل
إذا توافرت في شملها الشروط المقررة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩
لسنة ١٩٧٧ .

ولغرض التيسير :

ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :
(هـ) بإصابة العمل : الإصابة باحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم

١٨) المرائق ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه
وتعتبر الإصابة الناتجة من الإجهاد أو الإرهاق من العمل. إصابة عمل
حتى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير
التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه
لعقبة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف
أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

وتنص المادة ٥١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل
أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه
بالمادة (١٩) ... » .

وتنص المادة ٥٢ من ذات القانون على أنه « إذا نشأ عن الإصابة
عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٢٥٪ فأكثر استحق المصاب
معاشا يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه
بالمادة (٥١) ... » .

وتنص المادة ٥٣ مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه
« مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة (١٨) إذا نشأ عن الإصابة عجز
جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضاً
يقدر بنسبة ذلك العجز مضروبة في ثبة معاش الكليل المنصوص
عليه في الفقرة الأولى من المادة (٥١) وذلك عن أربع سنوات ، ويؤدي
هذا التعويض دفعة واحدة » .

وبن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن إصابة العامل
قد يترتب عليها طبقاً لحكم القانون — إحدى ثلاث نتائج الأولى
الوفاة والثانية العجز الكليل والثالثة العجز الجزئي المستديم ، ويختلف
تطابق الحقوق الناشئة عن الإصابة باختلاف النتيجة المترتبة عليها
وما إذا كانت الوفاة أو العجز الكليل أو العجز الجزئي المستديم على

تفصيل فيما يتعلق بالحالة الأخيرة من ناحية تقدير نسبة المعجز المنفلة
عن الاصلبة باطل أو أكثر من ٣٥ ٪ .

ومن حيث أنه بالرغم من أن هذه النصوص تتناول جميع الإصابات
إيا كان السبب المؤدى إليها فإن المشرع عندما اعتبر الإصابة الناتجة
عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل أصلبة عمل استلزم لذلك أن تتوافر
فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق
مع وزير الصحة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فقد أصدر وزير التأمينات القرار رقم
٨١ لسنة ١٩٧٦ بشروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإرهاق
أو الإجهاد أصلبة عمل وتضمن هذا القرار في مادته الأولى تعريفا
للإرهاق والإجهاد وتناول في المادة الثانية حالة الإجهاد أو الإرهاق
في العمل التي تؤدي إلى الوفاة وتناول في المادة الثالثة الحالة التي
تؤدي إلى المعجز الكليل المستديم بيد أنه لم يقترب من الصورة الثالثة
من صور إصابات العمل وهي التي تؤدي إلى المعجز الجزئي المستديم ،
الأمر الذي نتج عنه تصور في التطبيق حدا بمصدر القرار المشر
اليه إلى الفائه القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥
الذي جمع في موأذه شروط وقواعد الصور الثلاثة لإصابات العمل الناتجة
من الإرهاق أو الإجهاد .

ومن حيث أن المادة الأولى من قراروزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة
١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد
أو الإرهاق أصلبة عمل تنص على أن « تعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد
أو الإرهاق من العمل أصلبة عمل متى كانت من المصالب أقل من سن
المتقن وتوافرت في الإصابة الشروط الآتية مجتمعة :

١ — أن يكون الإجهاد أو الإرهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي
يفوق المجهود العادى للكمين عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت
العمل الأصلي أو في غيره .

٢ - أن يكون الجهود الإضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه
بإنتاج عمل معين في وقت محدد معين بالإضافة الى عمله الأصلي .

٣ - أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن هناك ارتباط مباشر
بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل وال حالة المرضية .

٤ - أن تقرر الجهة الطبية المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية
للإجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر
مرضية حادة .

٦ - أن ينتج من الاجهاد أو الارهاق في العمل اصابة المؤمن
عليه بإحد الأمراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو انسداد الشرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات
إكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية بالقلب متى ثبت ذلك بصحة
قاطعة » .

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « على صاحب العمل
أن يخطر الجهة المختصة بالعلاج بحالة الإصابة الناشئة من الاجهاد
أو الارهاق فور حدوثها ويكون الاخطار وفقا للنموذج المرفق .

كما يلتزم بأن يخطر الهيئة المختصة بحالة الإصابة الناشئة من
الاجهاد أو الارهاق خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها ويكون
الاخطار بموجب كتاب موصى عليه بطم الوصول ويجوز في حالة
الضرورة تسليم الاخطار باليد ويرفق بأخطار الإصابة تقرير ممتد
من أمين يتبينه متضمنا ظروف الواقعة وتاريخ حدوثها وبيان الأعمال
التي أدت الى الاجهاد أو الإرهاق .

وفي حالة الوفاة قبل مباشرة علاجه بجهة الجهة المختصة بالعلاج
يجب على اصحاب الشأن ارفاق صورة من بيانات القيد بسجل الوفيات
مبيناً بها الأسباب المباشرة وغير المباشرة بالوفاة .

وفي جميع الأحوال يكون للجهة المختصة بالعلاج طلب أى مستندات
أخرى لازمة لاعتبار الحالة أصيلة محل من الناحية الطبية » .

كما ينص في المادة الثالثة على أن « على الهيئة المختصة البيت في
مدى توافر الشروط المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة (١)
وذلك بخلاف خيبة عشر بها ولي الأختين من تاريخ استيفاء المستندات
المفصّل إليها في المادة (٢) وإجالة كافة المبتدئات إلى الجهة المختصة
بالعلاج .

وفي حالة صيدوي قرار الهيئة المختصة بعدم توافر الشروط
المنصوص عليها في البندين (١ و ٢) من المادة (١) تلزم الهيئة المختصة
باحتظار أصحاب الشأن بصورة من القرار خلال اسبوع من
تاريخ صدوره » .

وينص في المادة الرابعة على أن « على الجهة المختصة بالعلاج
البيت في مدى توافر الشروط المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦
من المادة (١) وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول المستندات
إليها من الهيئة المختصة ... » .

ولقد أجاز القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه في المادة
الثالثة لأصحاب الشأن طلب تطبيق أحكامه على الوقائع التي نشأت في
ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الملقى وذلك فيما عدا المادة الأخيرة
التي تلزم الجهة الطبية المختصة ببثارة علاج المصاب إلى أن يشفى
أو يميت مجزّه أو تقع وفاته .

ومن حيث أنه بناء على تلك النصوص فإنه يلزم لاغتيل الأصلية
الناتجة من الاجهاد والارهاق أصية محل توافر شروط محددة تختص
الهيئة العابة للتأمين والمعاشات وهي الجهة المختصة بالنسبة لموظفي الدولة
حسب نص المادة الخامسة (١) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بالبيت في مدى توافر شرطين منها وهما بذل مجهود اضافي
فيجد على وان يكون ههنا المجهود الاضافي ناتجا عن تكليف المأثور عليه
بمحول اإسبالي غير ممل الاصلية كذا يقتضيه الجهة الطبية بالتاكيد من توافر

الشروط الأربعة الباقية والتي حصلها ارتباط الاجهزة بالاصابة وكيفية فترة الازعاج لاحداث الاصابة وحدة المظاهر المرضية للاصابة وأن ينتج عن الاجهاد اصابة في المخ او في القلب على النحو المنفصل بالفترة السادسة من المادة الأولى من القرار سالف الذكر .

ومن حيث انه لما كان الضابط في الحالة المسألة قد أصيب في طلبه نتيجة لتكليفه بالدراسة بمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة بالقاهرة ، وكان قد تقدم طالباً اعتبار اصابته اصابة عمل فانه يتمين على وزارة الداخلية أن تتخذ كلفة الاجراءات التي ألزم قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ صاحب العمل باتخاذها ، وأن تخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للنظر في مدى توافر شروط الاصابة في شأنه وغني عن البيان انه لا يجوز الاحتجاج في مواجهته بأن المعجز الجزئي التي نتج عن الاصابة قد ثبت في ظل القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الملغى والذي لم يكن يوضح شروط لهذا النوع من الاصابات ذلك لأن القرار الجديد رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ قد اباح لاصحاب الشأن طلب تطبيق احكامه على الوثائق التي حذفت في ظل القرار الملغى رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يتمين على وزارة الداخلية ارسال البيانات والاوراق المتعلقة باصابة المعتيد / والمنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة من الازعاج او الاجهاد من العمل اصابة عمل الى هيئة التأمين والمعاشات لتجريم اختصاصها في شأنه .

(ملف ٢٢٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

المعبرة في تحديد القاتلون الواجب التطبيق بمعرفة حدوث المعجز المتخلف عن الاصابة — قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المقتضى

بالمعجز الناتج عن الارهاق في العمل وبصورتي المعجز الكلي والجزئي
— في تحديد الشروط وقواعد الاصابة الناتجة عن الارهاق في العمل
بمقتضى القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ — الاشارة الى حالة المعجز الجزئي —
ولكن كان مفهوما في ظل العمل بهذا القرار ان المعجز الجزئي الناتج
عن الارهاق ايا كان المصوب المصاب به يخضع لتقدير الهيئة ويستحق
منه المأهل تمويضا — صدور القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ الشروط
وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الارهاق والاجهاد اصابة عمل
وقصر حالات المعجز الجزئي التي يجوز التمييز عنها على المعجز الناتج
عن الاصابة في المنع أو القرب دون باقى أجهزة الجسم .

بمقتضى الفتوى :

من حيث ان الواقعة القانونية التي اعتمد بها المشرع مناهلا لاستحقاق
التمييز هي المعجز ، فالاصابة لا تمنح ان تكون واقعة مادية لم يرتب
المشرع اثرها على مجرد حدوثها وانما رتب هذا الامر على المعجز الذي
يتخلف عنها ، ومن ثم فان المركز القانوني الذاتي وهو نشأ الحق في
التمييز لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص
عليها المشرع وهي وقوع اصابة يتخلف عنها مجزا ، وتبعا لذلك فان
المعبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق وبالتالي تحديد حقوق
والتزامات نوى الشأن هي بوقت حدوث المعجز المتخلف عن الاصابة ،
اذ به تكمل الواقعة القانونية التي اعتمد بها المشرع .

ولقد حرم المشرع عند وضعه لنصوص قانون التأمين الاجتماعي
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المصطلح بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به
اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ على الرابطة بين استحقاق التمييز والمعجز
الناتج من اصابة العمل سواء كان مجزا كليا أو جزئيا ، واعتمد بالمعجز
الناتج من الارهاق في العمل ففص في المادة الخمسة من هذا القانون
على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (هـ) باصابة العمل
الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ المرافق ، او الاصابة
نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل او بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة عن
الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توفرت فيها الشروط والقواعد

التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير
الصحة .

وتناول هذا القانون كيفية تسوية المبالغ في حالة الوفاة أو العجز
الكلي الناشئة عن الإصابة وجهد في المادة ٥٢ منه متبذرات التعويض
المستحق من العجز الجزئي الذي يعادل إلى ٣٥٪ ماكثر من العادة الكلية
ويحدد في المادة ٥٣ مقدار التعويض المستحق عن العجز الجزئي الذي
تثل نسبته عن ٣٥٪ من العادة الكلية وبين في المادة (٥٥) كيفية حساب
نسبة العجز الجزئي وفقاً للجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الذي تحسم
عقد الإصدار وعلى الرغم من أن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ اعتمد بالعجز الناتج عن الإحراق في العمل بصورتى العجز الكلى
والجزئى فان وزير التأمينات عندما أصدر في ١٤/٤/١٩٧٦ القرار رقم ٨٩
لسنة ١٩٧٦ اعمالا لنص المادة الخامسة من القانون التى خولته بالاتفاق
مع وزير الصحة تحديد شروط وقواعد الإصابة الناتجة عن الإحراق في
العمل أغفل صورة الإصابة التى تنضى الى العجز الجزئى مع انه تناول
في المادة الثانية والثالثة من هذا القرار الإحراق المؤدى الى الوفاة
والإحراق المؤدى الى العجز الكلى ولكنه نص في المادة الأولى على انه :
« يقصد بالأجهاد أو الإحراق في تطبيق هذا القرار كل مجهود احتياقي
يلقى المجهود العسادي للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود في وقت
العمل الأصلي أو في غيره ويكون تقدير ذلك للهيئة المختصة » .
لذلك
كان موهوما في ظل العمل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٦ - أن العجز الجزئى
الناتج من الإحراق أيا كان العضو المصاب به يخضع لتقدير الهيئة
مستحق العادل منه تعريضا بحسب النسب الواردة بالجدول رقم (٢)
الملحق بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وإذا كانت وزارة التأمينات قد تنبعت الى اغفال القرار رقم ٨٩ لسنة
١٩٧٦ لصورة العجز الجزئى الناتج عن الإحراق في العمل فاعلمت في
١٩٧٧/١/٢٥ القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشروط وقواعد اعتبار
الإصابة الناتجة عن الإحراق أو الأجهاد أصيلة عمل فانها قصرت
حالات العجز الجزئى التى يجوز التعويض عنها على العجز الناتج من
الإصابة في المنح أو القلب دون باتى أجهزة الجسم لذلك كان من الامور

يمكن تحديد القرار الواجب التطبيق على الإصابة من بين القرارين رقمي ٨١ لسنة ١٩٧٦ و ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ إذا كانت الإصابة في غير هذين العضوين ، إذ بموجب القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يستحق المصاب بعاهة جزئية بسبب الإرهاق تعويضا أيا كان مكان الإصابة وذلك بعد الرجوع الى الهيئة المختصة بينما لا يستحق المصاب تعويضا وفقا لأحكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ إذا لحق العجز مضموا آخر غير المنع أو القلب .

ولما كانت القواعد الواجبة التطبيق على أصابة العمل حسبها سلف من تلك التي تتحقق في ظلها وتحدد نسبة العجز، فإن تطبيق أي من القرارين على حالة ما إنما يتوقف على التاريخ الذي حدثت فيه نسبة العجز بواسطة القومسيون الطبي المختص وفقا لنص المادة ٢٢ من مرسوم وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ بلائحة القومسيونات الطبية .

وبناء على ما تقدم فانه وقد أصيب العليل في الحالة المطالعة في مبنه اليمنى بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٥ في ظل قواعد تقرر التعويض من الإصابة الناتجة عن الإرهاق أو الاجهاد وحددت نسبة العجز الذي لحق به بأقل من ٣٥٪ في ٢/٧/١٩٧٧ أيلن العمل بأحكام القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذي يستحق تعويضا من الإصابة التي لحقته وفقا لأحكام هذا القرار . ولا يجوز أعمال أحكام القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأنه لثبوت نسبة العجز الناتج من أصابته قبل العمل به .
لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احييه العامل المعروضة حالته في التعويض من أصابة العمل وفقا لأحكام مرسوم وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(ملف ٢٥١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)

(ب) نطاق أصابات العمل

(المادة ٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الاصابة التي تقع لعامل في طريق ذهابه الى العمل او عودته منه دون توقف او انحراف تعتبر اصابة عمل - اثر ذلك - ان الاصابة التي تقع لعامل خلال تاديبته للمهام التي يتكف بها من قبل رب العمل تدخل في نطاق اصابات العمل طالما ان اداءه لها يتدرج فيها يفرضه عليه نظام العمل الخاضع له - تكليف العامل قبل الشركة بالاشتراك في توديع رئيس جمهورية فرنسا يجعل الاصابة التي لحقت به اثناء عودته من تلك المهمة اصابة عمل لا يفر من ذلك ان تلك المهمة من المهام السياسية او ان الاصابة كانت في يوم عطلة رسمية وفي غير مكان العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد :

(هـ) باصابة العمل :

الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، او الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء تأدية العمل او بسببه ، وتعتبر الاصابة الناجمة من الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة .

ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه مباشرة أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلّف أو انحراف عن الطريق الطبيعي » .

ومفاد هذا النص أن المشرع اعتبر الإصابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه إلى العمل أو عودته منه دون توقف أو انحراف إصابة عمل .

ولما كان المقصود بتأخير أصابات العمل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة العمل الذي يسند إليه من رب العمل فإن الإصابة التي تقع لعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل أو أثناء ذهابه لأدائها أو عودته بعد انتهائها تدخل في نطاق أصابات العمل طالما أن أداءه لها يتدرج فيما يفرضه عليه نظام العمل الخاضع له . ومن ثم فانه وقد كلف العامل في الحالة الماثلة من قبل الشركة بالاشتراك في توقيع رئيس جمهورية فرنسا من الإصابات التي لحقت به أثناء مودته من تلك المهمة تعد أصابة عمل ولا يغير من ذلك أن تلك المهمة من المهام السيادية غير المتصلة مباشرة بنشاط الشركة أو أنه أصيب في يوم عطلة رسمية وفي غير مكان العمل ، لأنه أدى المهمة بتكليف من الشركة يوم العطلة وفي غير مقر العمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار إصابة العامل في الحالة الماثلة إصابة عمل .

(ملف ٢٦٣/١/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

الاستناد من أحكام قانون التأمين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المقصود بتأمين إصابة العمل هو حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة العمل الذي يسند إليه من رب العمل وأن الإصابة التي تقع

للمعامل خلال تادية المهام التى يكلف بها من قبل رب العمل أو انشاء ذهبه .
لادائها أو عودته منها تدخل فى نطاق اصابات العمل طالما ان هذه المهام
مما ينص عليه القانون أو يسمح به المصروف - قانون المالكين المدنيين
بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يسمح فى المادة ٥٣ منه بتنظيم النشاط
الثقائى والرياضى للوحدات الادارية المختلفة - مؤدى ذلك ان تكليف
الوحدات الادارية المالكين بها ببهمة رياضية أو الاشتراك فى فرق
التبيل هو ما يندرج تحت النشاط الثقائى والرياضى الذى يسمح به القانون
وان المعامل الذى يصلب انشاء تادية ايا من هذه المهام أو انشاء ذهبه .
لتاديتها أو العودة منها تعد اصابته اصابة عمل .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى رقم (٧٩)
لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد :
(هـ) باصابة العمل : الإصابة بأحد الامراض المهنية بالجدول
رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه .
ويعتبر فى حكم ذلك حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهبه مباشرة عمله
أو مسودته منه بشرط أن يكون الذهب أو الايلب دون توقف أو تخلف أو
انصراف عن الطريق الطبيعى .. كما تنص المادة (٥٣) من القانون
رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام المالكين المدنيين بالدولة
والتي تنص على أن « تضع السلطة المختصة بالاشتراك من اللجنة
التفليبية للوحدة نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية
للمالكين بها ، وذلك برامعة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار
قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له ... » .

وحيث أن المقصود بتأمين باصابة العمل هو حماية العامل من المخاطر
التي يتعرض لها بسبب يتملق ببباشرة العمل الذى يمتد اليه من رب
العمل ، وكان الاستفادة من الضموم التأمينية المتقديم تفرها .
الإصابة التى تقع للمعامل خلال تادية المهام التى يكلف بها من قبل .

رب العمل ، أو أثناء ذهابه لأدائها أو عودته منها بعد أدائها تدخل في نطاق
اصابات العمل طالما أن هذه المهام التي يكلف بها رب العمل مما ينص
عليه القانون أو يسمح به العرف .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالات المعروضة فانه لما كلن
قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يسمح
في المادة ٥٣ منه مسافة الذكر بتنظيم النشاط الثقافي والرياضي للوحدات
الإدارية المختلفة فانه مما لا شك فيه أن تكليف الوحدات الإدارية للعاملين
بها بمهمة أداء مباريات رياضية أو الاشتراك في سرق التمثيل مما يندرج
تحت النشاط الثقافي والرياضي للوحدة والذي يسمح به القانون ومن ثم
فان العمال الذي يكلف بأداء أيا من هذه المهام ويصاب أثناء تأديتها
أو أثناء ذهابه لتأديتها أو العودة منها ، فان أصابته هذه تعد أصابة
عمل ، كما أن تكليف العمال من قبل الوحدة التي يعمل بها بالذهاب
لتوديع احد رؤساء الدول أو استقبله ، هو من المهام المرتبطة بالعمل
حكما والتي يقضى بها العرف ، اذ جرى العرف على أن الوحدات الإدارية
المختلفة - بحسب الأحوال - تكلف العاملين بها - مساهمة منها في توطيد
علاقة الدولة بغيرها من الدول وإظهار لروح الحفاوة والمودة لدى الشعب
كواجب وطني - بمهمة توديع واستقبال رؤساء الدول الأجنبية والوفود
الزائرة ، وبناء عليه فان العمال الذي يكون وفقا للامراف الرسمية ، من
قبل الوحدة التي يعمل بها - بأداء هذه المهمة ويصاب أثناء تأديتها
أو أثناء ذهابه لتأديتها أو العودة منها فان أصابته في كل هذه الحالات
تعتبر أصابة عمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أنه يعدد أصابة عمل ما يدخل في دائرة التعاقد ، وما يطلبه رب العمل
من العامل في حدود القانون والعرف .

(ملف ٢٦٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

(ج) تحديد أجر الاشتراك الذى تحدد على اساسه
المستحقات التأمينية للمؤمن عليه في حالة اصابة العمل
(المواد ٥ و ٢٩ و ٥١ و ٥٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

يستحق الماعل المؤمن عليه لتعويض أجر ومعايش عاجز على اسفاس
أجره المحدد بالمدة مضاعفا اليه ما صرف اليه من حوافز انتاج .

ملففى القلوى :

أن ثانون الثابىن الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المبول به اعتبارا
من ١٩٧٥/٩/١ ينص فى المادة الخلسة على انه « فى تطبيق احكام هذا
القانون يقصد ... »

(ط) بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله
الأصلى سواء اكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا .

ويعتبر من الأجر المستحق بالانتاج حوافز الانتاج ... » .

وينص القانون فى المادة ٤٩ على انه « اذا حالت الاصابة بين
المؤمن عليه وبين اداء عمله تؤدى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر
خلال فترة تظله من مله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره
المسدد منه الاشتراك ... »

ويستبر صرف ذلك التعويض لموال مدة عجز المصاب من اداء
عمله ... »

ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الاصابة إذا كان وقت وقوعه
ويتسدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد منه الاشتراك
مقسوما على ثلاثين » .

وينص القانون في المادة (٥١) على أنه « إذا نشأ عن اصابة
العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص
عليه بالمادة (١٩) بها لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بلفترة
الآخرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بلفترة
الثانية من المادة (٢٤) » .

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٠٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن
عليه سن الستين حقيقة أو حكما إذا كان العجز أو الوفاة سببا في انتهاء
خدمة المؤمن عليه . . » .

وينص القانون في المادة (٥٢) على أنه « إذا نشأ عن الاصابة
عجز جزئي يمتنعهم تسدير نسبه بـ ٢٥٪ فأكثر استحق المصاب
معاشا يساوي نسبة ذلك العجز من المصاب المنصوص عليه
بالمادة (٥١) . . . » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع في تطبيق احكام قانون التأمين
الاجتماعي عرف ابتداء أجر الاشتراك الذي تحدد على اسمه المستحقات
التأمينية للمؤمن عليه بأنه بما يحصل عليه العامل من أجر لقاء عمله
الاصلي سواء حدد هذا الأجر بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، واعتبر
حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج ، كما أن المشرع
ألزم الجهة التي يعمل بها العامل بأن تؤدي اليه تعويضا خلال فترة
علاجه من اصابة العمل أجر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق
للعامل مقابل العجز الناتج عن الاصابة بنسبة من هذا الأجر وثمة
للمتوسط المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ ،

ومن ثم يتعين التزام التمرير خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له عن العجز الناتج عن الإصابة وبالتالي تدخل حوافز الانتاج كمعصر من عناصر تمويض الإصابة كما تحسب في المتوسط الذي يحدد على أساسه معاش العجز .

ولا يحض ذلك ان استحقاق الحوافز منوط بالاسهام الفعلي بالانتاج لان ذلك انما يكون عند تحديد مستحقات العامل المأفية الناشئة عن او معاش ماتها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لاعمال ميقتره للعمل بالفعل ، اما مستحقته التي تقررها القوانين كتعويض قواعد النظام التأبيني الخاضع له وعلى اساس ما يكون قد اداءه من اشتراكات تأبينية .

واذ حدد المشرع طريقة حساب متوسط اجر الانتاج في المادة (٩٦) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة الماثلة على اساس ما يتقاضاه العامل في السنة الأخيرة لانه يتعين حساب تمويض الإصابة ومعاش عجز العامل وفقاً لمتوسط اجر المدة المقرر له مضاعف ليه متوسط الحوافز التي تقاضاها في السنة السابقة على الإصابة .

(ملف ٨٦/٤/٨٨٧ — جلسة ١٩٨١/١١/٤)

قاعدة رقم (١٥٤) .

المبحث ٢ :

المشرع ادخل البديلات في مداول اجر الاشتراك المتخصص عليه في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى نص المادة الخامسة فقرة (ط) منه ونائب رئيس مجلس الوزراء تحديد هذه البديلات بناء على

با يعرضه وزير التأمينات — اثر ذلك ان هذه البدلات لا تعتبر جزءاً من اجر الاشتراك وبالتالي لاتحسب ضمن تمويل الأجر للمصابين باصابة عمل الا منذ التاريخ الذى حددته قرار رئيس مجلس الوزراء — صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ باعتبار بدل التخليل وبدل التفريغ وبدل طبيعة العمل (ظروف أو مخاطر الوظيفة) وبدل الإقابة جزءاً من اجر الاشتراك الذى يستحقه المصاب المصاب باصابة عمل كتمويل خلال فترة الإصابة مؤداه عدم اعتبار البدلات المذكورة جزءاً من اجر الاشتراك الا اعتباراً من ذلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع قد أدخل البدلات في محلول أجر الاشتراك المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى المادة الخامسةقرة (ط) من هذا القانون التى تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(ط) بالأجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأسمى ، سواء أكان هذا المقابل محدوداً بالمدّة أم بالانتاج أم بهما معاً .. ويخضع حساب الأجر ... وكذلك البدلات التى تصدّد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما تعرضه وزيرة التأمينات ولا يدخل في حساب الأجر الأجور الانفسائية واعانة غلاء المعيشة والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الأرباح » . وقد ناط المشرع برئيس مجلس الوزراء تحديد هذه البدلات بناء على ما يعرضه وزير التأمينات . وترتبط على ذلك فان هذه البدلات لا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك وبالتالي لا تصعب ضمن تمويل الأجر للمصابين باصابة عمل الا منذ التاريخ الذى حددته قرار رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٩٦) لسنة ١٩٨٩ الممضى بالتصريح بإعصال خلال التفتيش وبدل التضويع وبدل طبيعة التعميل (ظروفه) أو مضاطر الوظيفة) وبدل الأفضية جزئة من الأجر المسد عنه الاشتراك الذى يستحقه العامل المصاب باصابة عمل كتعميق خلال فترة الإصابة . ومن ثم فإن هذه البدلات ، لا تعد جزءاً من أجر الاشتراك الا اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقرار المذكور .

(ملف ٩٢١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

(ملف ٩٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قائمة رقم (١٥٥)

المبدأ :

طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ٤٩ منه فإن العامل المصاب باصابة عمل لا يستحق خلال فترة إصابته راتباً وإنما يستحق فقط تمويضاً يعادل الأجر المسد عنه الاشتراك - المادة الخامسة من ذات القانون عند تحييدها ما يدخل فى مفهوم أجر الاشتراك أخرجت منه مراعاة أعالة غلاء المعيشة - أعالة غلاء المعيشة أو الخلوة الاجتماعية لا تصد جزءاً من أجر الاشتراك الذى يصرف للعامل المصاب باصابة عمل خلال فترة الإصابة بصريح نص المادة ٥ / ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونص المادة ٦ من القانون رقم ١١/ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه من أعالة غلاء المعيشة والخلوة الاجتماعية ، فإنها :

لا تمتد جزءا من أجر الاشتراك الذى يصرف للعامل المسلب بالمسببة
عمل خلال فترة الاصابة ، وذلك بصريح نص المادة ٥/ط من القانون
رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ ونص المادة السادسة من القانون رقم (١١٨)
لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية ، والتي تنص على أنه « لا تدخل
العلاوة المقررة بهذا القانون في مفهوم أجر الاشتراك في أنظمة
التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات أو أجر تسوية الحقوق المنصوص
عليها بها . ومؤدى ذلك أن العامل لا يستحق امانة غلاء المعيشة أو العلاوة
الاجتماعية خلال فترة اصابته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى

أولا : عدم احتساب البدلات المشار اليها ضمن أجر الاشتراك
الا بنذ نفاذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ١٩٨١ بحسابها .

ثانيا : عدم احتساب امانته غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية
ضمن هذا الأجر .

(ملف ٩٢١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٢/٢)

(و ملف ٩٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

مدى اعتبار حوافز الانتاج جزءا من التعويض المقرر لأحد
العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة علاجه من اصابة العمل ،
ومدى اعتبارها جزءا من الأجر عند تسوية المعاش المستحق له من
المعجز العالم .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي عرف ابتداء أجر الاشتراك الذي تحدد على أساسه المستحقات التأمينية للمؤمن عليه بأنه ما يحصل عليه من أجر لقاء عمله الأصلي سواء حدد هذا الأجر بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، واعتبر حوافز الانتاج من قبيل الأجر المستحق على أساس الانتاج ، كما أن المشرع ألزم الجهة التي يعمل بها العامل بأن تؤدي اليه تعويضا خلال فترة علاجه من اصابة العمل أجر الاشتراك ، وكذلك حدد المعاش المستحق للعامل مقابل العجز الناتج عن الإصابة بنسبة من هذا الأجر وفقا للمتوسط المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم يعمى التزام التعريف الذي اعتنقه المشرع لأجر الاشتراك من تحديد التعويض المستحق للعامل خلال فترة العلاج وعند تحديد المعاش المستحق له من العجز الناتج عن الإصابة وبالتالي تتخل حوافز الانتاج كعنصر من مناصر تعويض الإصابة كما تحسب في المتوسط الذي يحدد على أساسه معاش العجز .

ولا يحض ذلك أن استحقاق الحوافز منوط بالإسهام الفعلي بالانتاج لأن ذلك إنما يكون عند تحديد مستحقات العامل المالية الناشئة من مباشرته للعمل بالفعل ، أما مستحقته التي تقررها القوانين كتعويض أو معاش فإنها لا تستحق في مقابل ما يؤديه من عمل بل تستحق نتيجة لأعمال قواعد النظام التأميني الخاضع له وعلى أساس ما يكون قد أداه من اشتراكات تأمينية .

وإذ حدد المشرع طريقة حساب متوسط أجر الانتاج في المادة (٩) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٦٩ الواجب التطبيق في الحالة المطلة

على أساس ما يتقاضاه العامل في السنة الأخيرة فإنه يتمين حساب تعويض الإصابة ومعايش عجز العامل وفقاً لم توسط أجر المدة المقررة له مضاعفاً إليه متوسط الحوافز التي تقاضاها في السنة السابقة على الإصابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المذكور لتعويض أجر ومعايش عجز على أساس أجره المحدد بمادة مضاعفاً إليه متوسط ما صرف من حوافز انتاج .

(ملف ٨٦/٤/٨٨٧ — جلسة ١١/١١/١٩٨١)

د - مصروفات العلاج

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

يجوز ان يمنح العامل المصاب باصابة عمل اجر العلاج الذي تقدمه الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل اجراء العملية الجراحية التي اجراها دون اخطار للهيئة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان العامل الذي يصاب باصابة عمل تلزم الهيئة او المؤسسة التابع لها بمعالجه وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب في المكان الذي تحدده ووفقا لتعليماتها في هذا الشأن وتشمل نفقات العلاج مقابل خدمات الاطباء والاختصاصيين واجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وصرف الأدوية اللازمة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق ان العامل المذكور كان يعمل بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣ أصيب بانزلاق غضروفي واعتبرت اصابته اصابة عمل واعتمد له التومسيون الطبى العام بالدقيلة اجازات مرضية على ذمة هذه الاصابة وتاريخ ١٩٧٨/٥/٨ وإثناء اعارته للعمل بالخارج اجريت له عملية جراحية لعلاج الاصابة المشار اليها ومن ثم فان تكاليف اجراء هذه العملية تدخل ضمن نفقات العلاج المقرر لاصابة العمل بغض النظر عن كونها قد اجريت في تاريخ لاحق وإثناء مدة اعارته ذلك ان العبرة هي بوقت حدوث السبب المنشئ للحق في العلاج ، وما دام هذا السبب قد نشأ وقت وجود العامل بعمله داخل الدولة فانه يكون من حقه الانتفاع بالحقوق المترتبة عليه .

ومن حيث أنه ولئن كان العايل المذكور لم يخطر الهيئة قبل إجراء العملية الجراحية حتى تعين له المكان ينبغي أن تجرى فيه ، ويشنى لها ملاحظة علاجه ، إلا أن ذلك لا يمنع من جواز منحه أجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية المختصة فيما لو كان قد تقدم لها قبل إجراء هذه العملية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز منح العايل المعروض حالته أجر العلاج الذى تقدره الهيئة الطبية فيما لو كان قد تقدم لها قبل إجراء هذه العملية .

(ملف ٢٥٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

أن الإجراءات الواردة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى إجراءات تنظيمية لا تتضمن سقوط حق العايل فى نفقات العلاج فى حالة عدم اتباعها — تطبيق : التأخير فى إخطار الهيئة العامة للتأمين الصحى بوقوع حادث لأحد الصالحين أو علاجه فى غير جهات العلاج المحددة بواسطة الهيئة المذكورة لا يستلطان حق الصالح فى التزام الهيئة بنفقات العلاج بالنفقات المقررة للعلاج بالمستشفيات المحددة من قبلها .

ملخص الفتوى :

أن قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ٤٨ على أنه « تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب ورعايته طبقاً لأحكام الباب السادس

- ويجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى من الدرجة التأسيسية على أن يتحمل غرور التكاليف يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك
« وتنص المادة ٥٠ منه على أن « يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب الى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بمصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب » وتنص المادة ٦٣ منه على أن « يلتزم صاحب العمل أو المشرف على العمل بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله لعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تفييه عن العمل ويكون الإبلاغ مشتمل على اسم المصاب وعنوانه وموَجَز من الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاج » كما تنص المادة ٨٦ من القانون سالف الذكر على أنه « مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة العامة للتأمين الصحي ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية والمستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض ويحدد في هذه الاتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها ، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة من الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن أصابة الممرض حالتها ثابتة وانها أصابة ميل وفقا لحكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر وذلك دون منازعة من هيئة التأمين الصحي في هذا الأمر وكل ما هنالك أن هذه الهيئة تدفع المطالبة بالتأخير في إخطارها بالحادث ويأن العلاج تم في غير مستشفياتها .

ومن حيث أن الأخطار بالحادث تم للشرطة فور وقوعه طبقا للقانون وقد تراجى إخطار الهيئة الأخيرة لما وقعت فيه الهيئة العامة لتأمينات البنساء من ليس في جهة الاختصاص إذ أخطرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالحادث بدلا من الهيئة العامة للتأمين الصحي وأدى بها هذا اللبس فضلا عن ظروف الحادث الى اللجوء الى اقرب مستشفى للعلاج السريع واذا كانت الاجراءات الواردة في القانون

سالف الذكر هي اجراءات تنظيمية لا تتضمن سقوط الحق في حالة عدم اتباعها في ثم فان التأخير لا يؤثر في أصل الحق .

ومن حيث ان الهيئة العابة للتأمين الصحي هي الملتزمة أصلا بعلاج المصاب ورعايته طبقا لحكم المادة ٨٦ من القانون سالف الذكر فانها تكون ملتزمة بتحمل نفقات العلاج ولكن بالقدر الذي كان يجب عليها تحمله فيما لو تم هذا العلاج بمستشفيات هيئة التأمين الصحي وذلك استرشادا بالمادة ٤٨ من قانون التأمين الاجتياى والتي تجيز علاج المصاب في درجة اعلى من الدرجة التأمينية على ان يتحمل فروق التكاليف او يتحملها صاحب العمل ولا يؤثر في ذلك ان علاج المذكورين قد اجرى في غير جهات العلاج المحددة بواسطة الهيئة المذكورة ذلك ان النصوص الواردة في هذا الخصوص اتما هي نصوص تنظيمية كما سلف البيان تستهدف تحقيق الهيئة من جدية الاصابة او المرض وما يستلزمه العلاج من نفقات لازمة لتحمل بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعيسى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العابة للتأمين الصحي بان تؤدي الى الهيئة العابة لتعاونيات البناء نفقات العلاج المقررة للسيدتين المذكورين بالنفقات المقررة للعلاج بالمستشفيات المحددة من قبلها .

(ملف ١١٧١/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٤/٢/١)

هـ - اعادة تسوية المعاش على اساس
ان الوفاة ناتجة عن اصابة عمل
(المادة ١٦٨ معجلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

احقية المستحقين للمعاش في ان يطلبوا اعادة تسويته على اساس
ان الوفاة ناتجة من اصابة عمل ولو لم يكن المعاش قد سوي على هذا
الاساس من قبل - تعديل المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ اجاز للمستحقين من الذين
انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ تأريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
طلب اعادة تسوية المعاشات المستحقة لهم بمراملة نص الفقرة الاولى
والفقرة الثانية من المادة (٥١) من القانون متى توافرت في الوفاة الشروط
المطلوبة لامتيارها ناتجة عن اصابة العمل المتصوص عليها في المادة
الخامسة منه - اصابة عمل ناتجة عن اجهاد - جناح تسوية المعاش
على اساس ان الوفاة ناتجة عن اصابة عمل سببها الاجهاد هو اتباع
الاجراءات المتصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وقرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - لا يسوغ المطالبة بتوافر بعض
الشروط التي تضاهيها القرار بالنسبة لحالات الوفاة السابقة على تاريخ
العمل بقانون التأمين الاجتماعي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
معجلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه لا يجوز لأصحاب

المعاملات الخين انتهت خضبتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين منهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع به يلقى :

أولاً — إعادة تسوية المعاملات دون صرف تروق مالية من الماضي بمراجعة الأحكام الآتية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧) الفترة الأولى من المادة (٥١) متى جاز في الحالة تصريف أصابة العمل المنصوص عليه في هذا القانون .

(٨) الفترة الثانية من المادة (٥١) .

وتنص المادة (٥١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه : « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب المعجز الكابل أو الوفاة نتيجة اصابة عمل ، سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٣١) وكذلك مع مراعاة حكمي الفترة الأولى من المادة (١٩) والفترة الأخيرة من المادة (٢٠) . »

ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن السبعين حقيقة أو حكماً .

ومن حيث ان المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد مررت اصابة العمل فتمتص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد

٥ (هـ) باصابة العمل : الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل ؛و بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات . بالاتفاق مع وزير الصحة » .

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق فى العمل اصابة عمل ، ونص فى مادته الأولى على أنه « يتصد بالاجهاد أو الارهاق فى تطبيق هذا القرار كل مجهود اضافى ينوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء كان هذا المجهود فى وقت العمل الأسمى أو فى فسيه ويكون تقدير ذلك للهيئة المختصة » .

كما نص فى المادة الثانية على أنه « إذا أدى الاجهاد أو الارهاق من العمل الى وفاة المؤمن عليه داخل مكان العمل ، تعتبر الوفاة اصابة عمل » .

كما تعتبر الوفاة خارج مكان العمل فى هذه الحالة اصابة عمل متى ثبت للجهة الطبية المختصة وجود ارتباط مباشر بين الوفاة والاجهاد أو الارهاق من العمل » .

ونص فى المادة الرابعة على أنه « يلتزم صاحب العمل بأن يقدم الى الهيئة المختصة بسفندات اصابة العمل الناتجة من الاجهاد أو الارهاق من العمل ، واحداث تقرير يتضمن ظروف الواقعة وتاريخ وقوعها وساعته ونوع الاجهاد أو الارهاق والمجهود الاضافى الذى قام المؤمن عليه ببذله ومدة استمرار هذا المجهود ، على أن يكون هذا التقرير معتمدا من صاحب العمل » .

وفى حالة الوفاة المشار اليها بالمادة الثانية تقديم شهادة الوفاة مبيئلا بها الاسبيل المباشرة وغير المباشرة للوفاة .

أؤتى جميع الأحوال يكون للجهات الطبية المختصة طلب أى مستندات أخرى تراها لازمة لاعتبار الحالة أصابة عمل وذلك من الناحية الطبية » .

ومن حيث أن التعديل الذى تناول المادة ١٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أجبال للمستحقين من الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طلب إعادة تسوية المعاشات المستحقة لهم برأعاة نص الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة (٥١) من هذا القانون متى توافرت فى الحالة تعريف أصابة العمل المنصوص عليه فى المادة الخامسة منه ، وطالما أن المشرع قد جمع بين فقرتى تلك المادة فى جواز تسوية المعاش طبقا لها فانه أصبح للمستحقين أن يطالبوا باعتبار الوفاة أصابة عمل ولو لم يكن المعاش قد سوى على هذا الأسس من قبل .

ومن حيث أن المادة (١٩) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد قررت العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أى من ١٩٧٥/٩/١ .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد عرف أصابة العمل تعريفاً يمتد على الأصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات .

ومن حيث أن المستحقين عن المرحوم المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة السابق قد قدموا بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٢ طلباً للاستفادة من أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتسوية المعاش المستحق لهم على أساس أن وفاة مورثهم كانت نتيجة أصابة عمل تبطل فيها لاقاه من إجهاد وإرهاق نتيجة تلبه بأعمال إضائية منها التفرع للاتحاد الاشتراكى .

ومن حيث أنه وان كان منطاً تسوية المعاش على أساس أن الوفاة ناتجة عن أصابة عمل ، هو اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٨١

كسنة ١٩٧٦ إلا أنه يجب أن يراعى أن الشروط التي تضمنها القرار المشار إليه موجّهة أساساً إلى حالات الوفاة التي تحدث بعد تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية ، لذلك فإن بعضها لا يمكن تحقيقه بالنسبة لحالات الوفاة السابقة على تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتوافرها في مثل هذه الحالات لما في ذلك من المطالبة بمستحيل إذ ما كان لأصحاب الشأن قبل ١/٩/١٩٧٥ التصيب لحالة الوفاة الناتجة عن الإرهاق أو الاجهاد في العمل بأن يضمنوا على سبيل المثال شهادة الوفاة الأسبب المباشرة وغير المباشرة للوفاة في الوقت الذي لم يكن يرتب فيه القانون على مثل هذه الوفاة أى أثر قانوني من ناحية المعاش .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه يجب على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وهي الجهة المختصة بالنسبة إلى موظفي الدولة حسب نص المادة الخامسة (١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تراعى ذلك عند ممارستها للاختصاص المنوط بها بنص قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بالنظر فيها إذا كانت الوفاة في الحالة المعروضة أصابة عمل ، كما يجب على مجلس الدولة باعتباره رب العمل استيفاء الأوراق والبيانات المنصوص عليها في هذا القرار — بحيث تشمل المستندات المثبتة للأعمال الإنسانية التي أدت إلى الاجهاد وإن يعد تقريراً عن الإصابة — وإن خيل كل ذلك إلى الهيئة المذكورة لتجرى اختصاصها بالنسبة للطلب المعتمد من المستحقين في الحالة المعروضة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعسبي الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز للمستحقين في الحالة المعروضة طلب إعادة تسوية المعاش المستحق لهم باعتبار أن وفاة مورثهم كانت نتيجة أصابة عمل ، وإن على المجلس أن يرسل البيانات والأوراق المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ إلى هيئة التأمين والمعاشات لتجرى اختصاصها بالنسبة إلى هذا الطلب .

تمليق :

من احكام محكمة النقض (الدائرة المدنية) الموسومة الذهبية
اعداد الأستاذ / حسن الفكهاني والأستاذ / عبد المنعم حسنى — الجزء
الرابع — ص ٤٦٩ وما بعدها .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — سرياته — فيما تضمنه من قواعد
تنظيمية آمرة او من النظام العام — على ما لم يستقر او يتحدد او يكتل
من آثار العقد الى تاريخ العمل به .

مى كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتل آثارها الى تاريخ
العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فان احكام
هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة او من النظام العام
فى هذا الخصوص تلحقها . واذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه
ان حالة المظنون عليه لم تستقر بصفة نهائية الا بعد توقيع الكشف عليه
بمعرفة القومسيون الطبي بنسأ على طلب وزارة الداخلية فى تاريخ لاحق
لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمكن صرف مكافأة نهاية المدة
والتعويض وانتهى الحكم وفى نطاق الواقعة المعروضة الى ان القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وأجيب التطبيق عليها عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة
٢٠ من هذا القانون ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(نقض ٢٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٧)

طريقة اثبات المعجز الحاصل للمابل من اصابة عمله وبماده —
التحكيم — نظام اختيارى لا يحوّل بين المابل وبين الاتجاه الى القضاء .

انه وإن كانت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم
٩٣ لسنة ١٩٥٩ قد بينت طريقة اثبات المعجز الحاصل للمابل من اصابة
عمله وتقدير بماده نظم المابل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية
فى هذا الخصوص امام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض
الا ان ذلك لا يعمدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على المابل

في انتفاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الالتجاء الى القضاء اذا لم يرغب في التحكم ، لا سيما وأنه لم يرد في تلك النصوص أو غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق .

{ نقض ١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٤ }

القواعد الواردة في النصوص المتعلقة بالتزام هيئة التأمينات بنفقات علاج العاليل — قواعد تنظيمية — مؤدى ذلك .

لئن كانت المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت للترام الهيئة بنفقات علاج العاليل أن يقوم بأخطارها بهرضه وأن يلتزم بتعطيلات العلاج الذي تقرره له في المكان الذي تعينه إلا أن ذلك لا يمسدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية تصد مقها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية ، ومفاد ذلك أنه إذا ما ثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التي أنفقت في علاج العاليل - وضرورتها - وإنما تقوم بصرفها له بناء على التزامها بمعالجته .

{ نقض ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٦/٢/١٩٧٤ }

أصابة العمل في معنى القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — المقصود به! —
مطل — الإصابة بجلطة في الشريان التاجي نتيجة الإرهاق في العمل .

المقصود بأصابة العمل وبمقا لنص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ - الذي يحكم واقعة لقدمويئ - بالإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفترة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العاليل وأحدث به ضرراً والملا. وكان الحكم الملموع فيه قد أسس قضاؤه بأن وفاة مورث الطامن نتيجية أصابته بجلطة في الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لا تعتبر أصابة عمل ، على ما حصله من أن أراحته من العمل كان مستترا ولا يتسم بالمثبته حتى يعتبر حادث عمل وما رتبته على ذلك من أن تلك الإصابة لا تصدو أن تكون

مرضا لم يرد بالجدول المرافق للقانون فلا يعتبر مرضا مهنيا . وكلن هذا الذي حصله الحكم قد أسندة الى أسبابا سائلة تتفق مع الدليل في الأوراق ولا يخالف فيه للقانون ، ويتفقين الرد دفاع الطامنين لأن التفتى على الحكم يكون في غير محله .

(نقض ٣٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٦)

إصابة العمل المتصود بها - الوفاة نتيجة الإصابة بجلطة في القلب -
تحصيل الحكم أن الإصابة نشأت عن المجهود الجول في العمل
دون أن تكشف الأوراق عن أن الازهاق يتم بالمباغته - خطأ في التقالون .

المتصود بإصابة العمل ونفا لنص الفترة (هـ) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدموى - الإصابة بأحد الأراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بفعله بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضررا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن وفاة مورث المظنون خدعم نتيجة إصابته بجلطة في القلب تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن ارهاق المورث من العمل يضم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، ولما كانت تلك الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الاشارة اليه فلا تعتبر مرضا مهنيا ، فان الحكم اذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للطعون خدعم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت من إصابة عمل يكون قد خلفه للقانون .

(نقض ١٥٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٨)

حق العامل في الرجوع على صاحب العمل بالتعويض عما أصابه من ضرر أثناء العمل — شرطه — أن يكون خطؤه جسيما — وجوب تقسيم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .

حصول المؤمن عليه على حقوقه التي كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحصل دون مطالبته رب العمل بالتعويض الجابر لما حق به من ضرر استنادا إلى المسؤولية التصيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائما ونفا لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التصيري متى كان جسيما ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية — الأمر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث — إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضي عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جلة التعويض الذي يستحق لأن الفساية من التزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر أثرا على حساب الغير دون سبب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض المقضى به للمطعون شدها الأولى بصفتها قبل رب العمل — الطاعن — بالف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيما ، ودون أن يكشف في تفصيله عنها إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض تمية المعاش الذي ألزم الهيئة العلية للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فأنه يكون مشويا بالتصور .

(نقض ١٦٩ لسنة ٤٦ في جلسة ١٣/٥/١٩٧٨)

(ونقض ٨٢ لسنة ٤٣ في ند جلسة ٢٦/٢/١٩٧٧)

نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية المنطبقة على واقعة الدعوى وتقبلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب

العمل ، ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما يقتضاه ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأييد اصابات العمل ، لا يخل بما يكون للمؤمن له — العامل أو ورثته — من حق قبل الشخص المسئول ، وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقتين ؛

(نقض ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦) .

العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية — عدم خضوعهم لاحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية التزام الجهات التأمين لها — رغم ذلك — بعلاجهم من اصابات العمل وبدفع التعويضات المقررة وفقا لاحكام تأييد اصابات العمل .

البيان من استقراء نصوص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ انه بعد ان استثنى بالمادة الثانية من سريان احكامه بعض فئات العاملين ، أما لطبيعة العمل الذي يؤدونه او لنوع العلاقة التي تربطهم بصاحب العمل ، ومنهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المنتظمين باحكام قوانين التأمين والمعاشات ماد في المادة الثالثة والزم الجهات المذكورة بعلاج المصابين من العاملين بها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام تأييد اصابات العمل الواردة في الباب الرابع من هذا القانون أو اى قانون افضل للمصالح .

(نقض ٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦)

الفصل السادس

مستقل متنوعة

أولاً — استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

قائمة رقم (١٦٠)

أولاً :

تأمينات اجتماعية — أموالها — استثمارها بمعرفة وزارة الخزانة —
القوائد المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن استثمار هذه
الأموال — وكيفية حسابها .

ملخص الفتوى :

في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية
الم المتحدة رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن قيام وزارة الخزانة باستثمار
أموال التأمينات الإجتماعية ونصت المادة الأولى منه على أن يعهد إلى وزارة
الخزانة باستثمار أموال التأمينات الاجتماعية التي يقرر مجلس إدارة مؤسسة
التأمينات الاجتماعية استثمارها في الجمهورية العربية المتحدة على أن تؤدى
عنها للمؤسسة مقابل استثمار يواقع $\frac{3}{4}$ ٪ سنوياً يتسلم إليها ١ ٪ من
قيمة هذه الأموال سنوياً ممسوبة من الحكومة في التأمينات الاجتماعية —
كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن ينظم كيفية إدارة الأموال
المستثمرة فيها في المادة السابقة واستهلاك الصكوك الخاصة بها قرار من
وزير الخزانة بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية
— وتنبذاً لذلك أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وقد
فصحت المادة الأولى منه على أن يتحدد مؤسسة التأمينات الاجتماعية في ..

الاسبوع الأخير من كل شهر الأموال التي يعهد إلى وزارة الخزانة باستثمارها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه — كما نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن تصدر المؤسسة إلى البنوك المودعة فيها الأموال المشار إليها التعطيلات لتحويلها لحساب الخزانة العامة بالبنك المركزي في موعد يسمح بالتحويل قبل اليوم الأخير من كل شهر — وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أن تؤدي الخزانة العامة بمقابل هذه الأموال مسكوكا غير قابلة للتحويل مدتها سنة قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يقرر استهلاكها — وتتولى الإدارة العامة للقروض بوزارة الخزانة أعداد المسكوك كل شهر بقيمة الأموال المحولة لحساب الخزانة العامة خلال الشهر السابق — وتنص المادة الرابعة من هذا عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ القرار على أن يؤدي مقابل الاستئجار ونسبة المساهمة المنصوص المشار إليه في أول يوليو من كل سنة إما نقدا أو مسكوكا خاصة ونفسا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة .

ولما كان الاتفاق المذكور بالشروط والأوضاع لم يصدر بعد .

ولما كان استثمار أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتم عن طريق تحويل دفعات فيها خلال كل شهر وفي خلال الشهر التالي يتم حسب مجموع المبالغ المحولة خلال الشهر السابق وتصدر وزارة الخزانة بها سكا — فإذا كان الدين المقيت بالصك قد تم ليداعه في أول يولية وظل ثابت المقدار من تاريخ إصدار الصك حتى نهاية شهر يولية التالي فإن مقابل الاستثمار المستحق من هذا الدين يحسب بالطريقة العادية لحساب الفوائد — فإذا تم تحويل المبالغ المستثمرة في تواريخ مختلفة خلال العام فإن مقابل الاستثمار المستحق من هذه المبالغ من الفترة التي تبدأ من تاريخ تحويلها خلال العام حتى التاريخ الموحد لاستحقاقه وهو أول يولية يحسب بطريقة النمر على أساس السنة ٣٦٠ يوما .

ولما كانت أحكام قرار وزير الخزانة رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه الذي صدر بعد موافقة رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات

الاجتماعية تد نصلت بين المبالغ المستثمرة والمائد المستحق عنها
وميزت بينها تمييزا لا يسمح بالخلط بينهما فنصت على أن
تحدد المبالغ المستثمرة بقرار من مجلس ادارة الهيئة وأن هذه
المبالغ تحول لحساب الخزانة العامة شهرا فشهرا وتؤدي
عنها مكوكا سنوية - أما المائد فيحدد بمقداره بنسبة ٤٥٪ سنويا
من المبالغ المستثمرة ويؤدي في أول يولية من كل سنة اما نقدا أو بصك
خاص فانها تكون قد كشفت عن الوسيلة التي اتفق عليها لتحديد دين مقابل
الاستثمار المستحق وهي اما نقدا أو بصك خاص وعلى ذلك فان مدم
اداء وزارة الخزانة لهذه الفوائد في ميعاد استحقاقها لا يعد تجديدا
للدين بها في صورة أموال مستثمرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للنسوى،
والتشريح الى ان المائد المستحق لهيئة التأمينات الاجتماعية من الاموال،
التي تستثمرها وزارة الخزانة والتي تظل مودعة لحساب الوزارة وثابتة
القيمة سنة كاملة من أول يولية الى آخر يونية التالي يحسب أصلا
بالطريقة العاذية لحساب الفوائد أما المبالغ المحولة خلال العام (يولية -
يونية التالي) فيحسب عنها المائد حتى أول يولية التالي لتحويلها بطريقة
النفس .

ومن هذا المائد الذى لا يؤدي بصك خاص لا يعلى على رصيد المبالغ
المستثمرة وانما يؤدي للهيئة نقدا في أول يولية من كل سنة وفقا للشروط
والاوضاع التي يتفق عليها بين وزير الخزانة ورئيس مجلس ادارة الهيئة .

(مرسوم ٥٦١ - في ١١/٥/١٩٦٧)

ثانية — امتياز الدين المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

(المادتان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

و ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦١)

إليها :

المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — نسخها على تقرير امتياز البالغ المستحقة للهيئة — ترديد ذات الحكم بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تراهم هذا الامتياز مع الامتياز المقرر لمراتب بمقتضى المادة ١١٣٩ مدنى والمادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — تساوى البالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب فيما لهما من امتياز وفى مرتبته بغض النظر عن الاسبقية فى العجز — تراهم هذه البالغ يوجب استيفاءها طبقا للمادة ١١٢١ مدنى بنسبة قيمة كل منهما (خمسة غزلاء) ما لم يوجد نص بغير ذلك — اسبقية مصلحة الضرائب فى توقيع العجز على منقولات المنشأة الخفية لا يحولها التقدم فى استيفاء حقوقها — أساس ذلك من قانون العجز الإدارى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت تنص على ان « يكون للبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون امتياز على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية . وللجهة الادارية المختصة بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه البالغ بطريق

الحجز الإداري » ، وإن المادة ١٣٤ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد ردت هذا الحكم بالنص على أن « يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بعقضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال الدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية . وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري . . » ، وإن المادة ١١٣٩ من القانون المدنى تنص على أن « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المقتلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا يهرن رسمى عدا المصروفات القضائية » . كما تنص المادة ٩٠ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن لا تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بعقضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها الى الخزانة بحكم القانون » .

وبعقضى هذه النصوص أن المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — كجمعية الاشتراكات وفروق مكافآت نهاية الخدمة لمبال — منشأة السيد/ وكذا المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب — كضريبة الأرباح التجارية وما إليها على نشاط المنشأة المذكورة — يكون لها جبرما على حد سواء امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، وفى ذات المرتبة ، إذ لم يفاضل المشرع بينهما ، ولا تكسبها الأسبقية فى الحجز أولوية ما ، ومن ثم وطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٣١ من القانون المدنى — التى تقضى بأنه إذا كانت الحقوق المتنازعة فى مرتبة واحدة مائةا تستوى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك — فلهذا يتعين توزيع المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة التجارية المشار إليها بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصلة الضرائب بنسبة قيمة حقوق كل منها ، بمعنى أن يقسم بينهم قسمة قرماء . إذ لا يوجد نص يور

تقانون الضرائب أو في قانون سواء ، يقدم امتياز دين الضرائب في هذه الحالة على الامتياز المقرر للمبالغ المستحقة للهيئة المذكورة .

ولا يسوغ الاحتجاج بأسبقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز على منقولات المنشأة آتفة الذكر ، اذ ان قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يقضى في المادة ٢٦ منه بأنه عند تمتد الحجز الادارية تخصم المصروفات ويودع الباتى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيها بينها . وبما هذا النص انه لا يقرر التفضلية لحاجز على حاجز آخر بسبب الاسبقية في توقيع الحجز ، ومن ثم فلا يكون لمصلحة الضرائب ان تقدم على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في استيفاء حقوق من المبلغ المحصل من بيع موجودات المنشأة المذكورة استنادا الى مجرد سبقها في توقيع الحجز على تلك الموجودات .

(ملصق ٤٤٨) — في ١٩٦٦/٥/٨

ملحق — فوائد تأخرية على الاشتراكات المستحقة
(المادة ١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

الزام المادة ١٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية اداء الاشتراكات المستحقة من الشهر والمقتطعة من اجور المؤمن عليهم او تلك التي يؤديها صاحب العمل في اول الشهر التالي وحساب فوائد تأخر بواقع ٦ ٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ التسداد ، والزام المادة ١٧ من القانون المذكور بالإضافة الى حكم المادة ١٤ صاحب العمل بإداء مبلغ اضافي يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها من كل شهر بعد انقضى قدره ٢٠ ٪ — سريان نص المادة بالتر رجعي اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وجوب تسوية المسائل التي ثار بشأنها الخلاف بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واصحاب الاعمال ممن تأخروا في سداد الاشتراكات عن الميعاد المتصوص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على اساس حكم هذه المادة ١٧ .

ملخص الفتوى :

صدر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ ، قرار رئيس الجمهورية -بالقانون ٦٤ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وان هذا القرار بقانون ، نشر في الجريدة الرسمية في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ .
وقد نصت المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه — على

أن « تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التي يؤديها صاحب العمل واجبة الإداء في أول الشهر الثاني وتحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . ويعفى صاحب العمل من هذه الفوائد إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء . . » ونصت المادة ١٧ على أنه « فضلاً عما تقتضيه المادة ١٤ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل الذي يقوم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية ، بأن يؤدي إلى الهيئة مبلغاً اضافياً يوازي ٥ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها ، وذلك دون ائذار أو تنبيه ويلتزم صاحب العمل إذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد الممنوعة في هذا القانون بإداء مبلغ اضافي إلى الهيئة يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في اداؤها من كل شهر ، وذلك بعد أقصى ٢٠ ٪ » وحكم المادة ١٧ سابقة الذكر بتسري تطبيق المادة ٥ من قانون الاصدار ، من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص هذه المادة على أن « تسري أحكام المادة ١٧ من القانون المراسق اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ » وعلى الهيئة تصوية حسابات أصحاب الأعمال على الأسس المشار اليه وذلك في جميع الحالات التي استحدثت فيها مبلغ إضافي بواقع ١٠٠ ٪ . »

ويؤدى هذه النصوص ، أن الشارع قد اتجه الى القول بأن مجرد التأخر في أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الإجتماعية ، يعتبر أمراً موجبا لأداء اشتراكات اضافية الى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، بالقدر المحدد في المادة ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة

١٩٥٩ ، وذلك ما يقتضى تسوية المسائل التي ثار بشأنها الخلاف بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين أصحاب الأعمال ممن تأخروا في سداد الاشتراكات في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — على الأسس المتقدم ، أى على أسس حكم المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الجديد وبهذا ، تؤدي عن المدة التي تأخر فيها كل من هؤلاء عن سداد الاشتراكات المقررة في القانون ، وهى المدة من تاريخ السداد ، فوائد تأخير بمعدل ٦ ٪ كما تؤدي إضافة الى ذلك بمبالغ إضافية توازى ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر ، وذلك بحد أقصى قدره ٣٠ ٪ . وعلى مقتضى ذلك كله — يكون الموضوع منتهيا ، بعد انفصل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيه على النحو المتقدم .

(فتوى ٤٩ — في ١٩٦٤/٥/٢٥)

رابعاً — عدم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للضرائب والرسوم (المواد ٥ و٩ و١٢ و١٢٢ و١٣٣ و٢١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

عدم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للضرائب والرسوم ومنها رسم النصف على استهلاك التيار الكهربائي والغاز والمياه — أساس ذلك من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار التأمينات الاجتماعية والمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم جملة ممثلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥

ملخص الفتوى :

أن المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعمد ببساطة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لإشراف وزير العمل ورقابته وتطبق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون على أنه « إذا تبين وجود مجزئ أموال الهيئة ولم تكف الاحتياجات المختلفة لتسويته التزمت الخزنة العامة إدامه ... » .

وتنص المادة ١٢٠ على أن « تملئ من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون عنهم طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال ،

والمحكمة متى جبيع الأحوال الحكم بالتنفيذ المؤقت وبلا كيدالة ولها متى حالة
رفع الدعوى ان تحكم على رافعها بالمصروفات كلها او بعضها » .

وتنص المادة ٢١٢ على أن « تعفى رؤوس الأموال المستقطعة
والتعويضات ومبالغ التأمين الإضافية والمعونات التي تؤديها الهيئة من
الخضوع للرسم والضرائب بسائر أنواعها » .

وتعنى كذلك المعاشات التي تؤديها الهيئة من الخضوع للضرائب
بالرسم فيما عدا الضريبة العالية على الأيراد .

كما تعفى قيمة الاشتراكات المقتطعة من أجر المؤمن عليهم من المبالغ
التي تربط عليها الضرائب على كسب العمل » .

وتنص المادة ١٢٢ على أن « تعفى الاشتراكات والاستثمارات
والمستندات والبطاقات والمقود والخالصات والشهادات والطبوعات
والتقارير والمحرزات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة » .

وتنص المادة ١٢٣ على أن « تعفى أموال الهيئة الثابتة والمنقولة
وجميع عملياتها الاستثمارية منها كان نوعها من جبيع الضرائب والرسوم
والعوائد التي تترسها الحكومة أو أية سلطة عالية أخرى في الجمهورية
العربية المتحدة » .

كما تعنى العمليات التي تبأثرها الهيئة من الخضوع لأحكام القوانين
الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دفعة محددة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « في كل تعامل بين
الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدفعة » .

وفي تطبيق حكم المادة يقصد بالحكومة « الحكومة المركزية ومصالحها
والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه يستلزم من هذه النصوص أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هي هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وتقوم بمطوري خدمة عامة وأغراضها لا تختلف من أغراض الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إذ تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خدمات التأمين الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص وشركات القطاع العام وتتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هذه الخدمات بالنسبة للعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ، هذا وتعتبر التأمينات الاجتماعية خدمة عامة وليست نشاطا اقتصاديا يستهدف الربح .

وأمرال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أموال عامة وميزانيتها تلحق بالميزانية العامة للدولة ، وتقوم الخزنة العامة بإداء المعجز في أموالها إذا لم تكف الاحتياطات المخططة لصرفته .

ومن حيث أنه وإن كان الأصل في الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد وأشخاص القانون العام إذا كانت تمارس نشاطا تجاريا صناعيا أو اقتصاديا مما يقوم به الأفراد ، إلا أنه إذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة فإنه لا يخضع للضرائب والرسوم لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات وأسفلها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه ، ونفلا من ذلك فإن المشرع نفسه في قانون التأمينات الاجتماعية على إعفاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الضرائب والرسوم وعدد أنواع الإعفاءات التي تنبثق بها مما يجعل الإعفاء شاملا لجميع الضرائب والرسوم ومنها رسم النسخة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسوم ومنها رسم النسخة على استهلاك التيار الكهربائي والغاز والمياه .

(فتوى ٤٢ - في ١٧/٥/١٩٦٩)

ملخصاً — الإعفاء من الرسوم القضائية
(المادة ١٢٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

المادة ١٢٧ من قانون التامين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
معدلاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تعفى من الرسوم القضائية فى
جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن
عليهم أو المستحقون — أتعاب المحاماة — تأخذ حكم الرسوم القضائية
— الإعفاء من الرسوم يشمل الإعفاء من أتعاب المحاماة .

ملخص الطعن :

ومن حيث أنه من المصروفات فإن المادة ١٢٧ من قانون التأمين
الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تعفى من الرسوم القضائية فى
جميع درجات التقاضى الدعاوى التى ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم
أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون ... » . ومن ثم الحكم المطعون
فيه قد خالف القانون فيما قضى به من إلزام المدعية بالمصروفات كما يكون
الطعن المائل يعفياً من الرسوم القضائية بنص القانون ولما كانت أتعاب
المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية فمن ثم فإن الإعفاء من الرسوم
القضائية يشمل ايضاً الاسماء من أتعاب المحاماة وينتقل فلا مجال
للإلزام الجهة الادارية بالمصروفات على هذا الطعن .

(طعن ٣١٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

سائسا — مسئوليات رب العمل المخالف
(المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية —
المادة ١٨ من هذا القانون — مسئولية صاحب العمل الذى يخالف
حكم المادة المذكورة — هذه المسئولية شخصية وليست على سبيل
التضامن — عدم جواز الرجوع على صاحب العمل بمستحققات الهيئة فى
هذه الحالة بطريق الحجز الإدارى .

تلخيص الفتوى :

أنه إزاء عدم النص فى المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية
أو غيرها من نصوص هذا القانون على مسئولية صاحب العمل الذى
يخالف حكمها من الوفاء بالتزامات الهيئة بالتضامن مع المتأول الذى
يعهد اليه بتنفيذ العمل ، وإزاء عدم انطباق حكم المادة ١٦٩ من القانون
المدنى على تلك الحالة ، فإن مسئولية صاحب العمل أنها تكون مسئولية
شخصية عادية وليست على سبيل التضامن .

ومن حيث أنه لا يجوز للهيئة أن تسلك طريق الحجز الإدارى
إلا بالنسبة للمدين الأصلى والمدّين المتضامن معه تأسيسا على أن المدّين
المتضامن أنها يرجع عليه بذات الوسيلة التى يمكن مباشرتها قبل المدّين
الأصلى .

لذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى عدم جواز الرجوع على صاحب
العمل المخالف بنص الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بمستحققات الهيئة بطريق الحجز الإدارى .
فى حالة عدم قبضه ببطارضا باسمه وعنوان المفلول الذى عهد اليه
 بتنفيذ العمل .

سبعاً — الأجانب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب
بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

(قاعدة رقم ١٦٦)

المقدمة :

القرار الجمهورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القوانين والقواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب فى جمهورية مصر العربية — سريته على الوظائف الحكومية ووظائف المؤسسات وشركات القطاع العام — خلو قانون التأمينات الاجتماعية من نص على عدم استحقاق الأجانب معاشاً لا يتطع باستحقاقه معاشى عن عمله بشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بما تبديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من عدم انطباق قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ أو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ على العاملين بالقطاع العام فقد سبق للجمعية العمومية ان تعرضت لهذه الخصوصية ورات أنه ولئن كانت نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ قد توحى بأن احكامه لا تسرى الا على العاملين المخبين بالدولة ، لانه وقد اشار فى حياجه الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، ونص فى مادته الاولى على عدم جواز اسناد وظيفة مدنية الى اجنبى الا اذا اقتضت الضرورة ذلك . . بطريق التعيين لأن الوظيفة المدنية تشمل الوظائف الحكومية كما تشمل الوظائف فى مؤسسات وشركات القطاع العام ، وذلك على خلاف نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن توظيف الأجانب التى تقضى بأنه لا يجوز اسناد أى وظيفة عامة الى اجنبى الا فى احوال استثنائية ، مما يفيد قصر الاحكام

الواردة به على الأجانب المقيمين في نطاق الوظائف العامة ، بالإضافة الى أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٠٩ لسنة ١٩٦٦ حينما نصت على عدم جواز أسناد أعمال مؤقتة أو عرضية الى الأجانب الا وفقا للقواعد التي يسمها مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أشارت الى مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب عموما في مصر ، وهي التي وردت في المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ ومن بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ويجب مراعاتها من باب أولى عند اسناد أعمال دائمة الى الأجانب الذين يعملون في المؤسسات المسماة والوحدات الاقتصادية التابعة لها منذ صدوره .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالاستدلال بخلو قانون التامينات الاجتماعية من نص على عدم استحقاق الأجنبي معاشا كالذي نص عليه قانون التأمين والمعاشات ، فإنه لا يقطع باستحقاق الأجنبي لمعاش عن عمله بشركات القطاع العام ، ذلك أن هذه الشركات من أجهزة الدولة الاقتصادية ، والمعاملين فيها ليسوا كالمعاملين في القطاع الخاص من كل وجه ، بل يتميزون عنهم فيما يقتضيه شبههم بالمعاملين في الحكومة ، وقياهم على وظيفة من وظائف الدولة في المفهوم العام . فيتقيدون في استحقاق المعاش بما يتقيد به المعاملين في الحكومة من حيث انتمائهم السياسي للدولة ، وإن لم يشر الى ذلك قانون التامينات الاجتماعية ، باعتبار ذلك حكما ينطبق بطائفة ممن يخضعون لاحكامه تكلت ببيانه الأحكام العامة لاستخدام الأجانب في الدولة بخلاف أجهزتها ، ولا يتعلق هذا الحكم بسائر من يخضع لاحكام التامينات الاجتماعية من المعاملين بالقطاع الخاص .

ومن حيث أنه يتعلق بالاتفاقات التي اشترت اليها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فإن هذه الاتفاقات — اذا كانت قد استوفت الشروط والأوضاع الدستورية اللازمة لتنفيذها كتعاون من قوانين الدولة — فإنها تعتبر في حكم التشريع الداخلي يسرى في حدودها نظمه من أحكام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق فى الموضوع .

(ملف ١٠/١/٣ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)

(قاعدة رقم ١٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية — اعضاء هيئة التدريس الاجانب فى الجامعة الامريكية بالقاهرة الذين يعملون لديها بطريق التعاقد ويعينون بمعرفة مجلس الأمناء بالولايات المتحدة الامريكية — عدم سريان احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليهم .

ملخص الفتوى :

ان الجامعة الامريكية بالقاهرة هى هيئة أمريكية انشئت عام ١٩٢١ وسجلت بولاية واشنطن ومقرها نيويورك طبقا لنظام (ثروست) الأمريكى . ويدير هذه الهيئة مجلس أمناء الجامعة وأعضاؤه يتبعون بالجنسية الامريكية ويقيمون بالخارج ويديرون ويشرفون بصفتهم هذه على الجامعة الامريكية بالقاهرة ، وهم الذين يعينون الاداريين الذين يديرون الجامعة فى القاهرة ، وبين هؤلاء رئيس الجامعة الأمريكى الذى يصبح بحكم وظيفته مفضوا فى مجلس الأمناء . وهذا المجلس هو هيئة اعتبارية تسجل فى الولايات المتحدة . وتتكون اموال الجامعة الامريكية من ثلاث أبواب ، **الباب الأول** تبرعات الرعايا الأمريكين التى يجتمعها مجلس الأمناء بالإضافة الى عائد الاستثمارات الأجنبية وهى مودعة بالمركز الرئيسى بنيويورك ، ويضطر هذا الباب ميزانية الجامعة فى الصرف على الاساتذة والخبراء خارج الجمهورية العربية المتحدة وتسد به تكلفة نهاية الخدمة للأساتذة الاجانب والضيان الاجتماعى والابحاث الطبية ، كما يشترى به الاجهزة والمهمات والكتب والمجلات الطبية التى تستورد لخدمة الاغراض الطبية بالجامعة .

الباب الثاني : اعانة من الحكومة الأمريكية صادر لمجلس أمناء الجامعة وتصرف بالجنبة المصرى من ناقض حاصلات التسح ، ويتم صرف هذه الاعانة بالجامعة بعد موافقة الحكومة الأمريكية ، وتنطى هذا الباب ميزانية نشاط الجامعة وصرف مرتبات المصريين والأجانب داخل الجمهورية العربية المتحدة .

الباب الثالث : ما يحصل من الطلبة من رسوم دراسية وهو يكون حوالى ١٠ ٪ من ميزانية الجامعة ويصرف لخزنة الطلبة رياضيا واجتماعيا وكذلك لعمل وجبات غذائية رخيصة للطلبة والماملين بالجامعة .

وان الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى معهد علمى أمريكى من سداد الهيئات الأجنبية وتخضع للقانون رقم ١٧٣ لسنة ٥٨ الذى يشترط الحصول على اذن للعمل فيها بالنسبة للمتبعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وتربطها بالاساتذة والخبراء الأجانب علاقة تعاقدية تخضع لأحكام القوانين الأمريكية من تأييدات ومكافآت نهاية الخدمة وأن العقود المبرمة معهم تقدر الأجر وجميع استحقاقات الاساتذة بالدولار ، وتنص على سداد ٢٥ ٪ من المرتب المتفق عليه بالدولار عند الطلب وكافأة ترك الخدمة وهى بنسبة ٢٠ ٪ من هذا المرتب تدفع أيضا بالدولار ، وقد نظم العقد معاشا للتقاعد بنسبة ٩ ٪ من المرتب الشامل ، ونص على أن الجامعة تساهم فى الضمان الاجتماعى بنسبة ٤ ٪ عن أول ٨٧٠٠ دولار وأن أى نزاع ينشأ عن هذه العقود تنظره المحكمة الأمريكية وأنه يشترط الحصول على موافقة مكتب الأمن الصمام وإدارة التعليم الخاص بوزارة التعليم الصالى لمدة عام قد يجدد ويتبعه الحصول على ترخيص فى العمل من مكتب تراخيص عمل القاهرة — وزارة العمل — لنفس المدة . وينح الاساتذة والخبراء الأجانب ائالة مؤقتة بالبلاد طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ تنهى صلاحيتها بانتهاء ترخيص العمل .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون المؤدى تنص على أن « يسرى على الألتراعات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد فيها المواطن المشترك

للمتعاقدين إذا اتحدا بوطنا ، فإن اختلفا بوطنا يسرى قانون الدولة التي تم فيها العقد ، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانونا آخر هو الذى يراد تطبيقه .

ومن حيث أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي هيئة أمريكية أنشئت في أمريكا لممارسة نشاطها التعليمي في مصر ، أي أنها هيئة أجنبية مركز إدارتها الرئيسي الفعلي في الخارج وتباشر نشاطها الرئيسي في مصر ، وأن الأساتذة الأجانب العاملين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة تربطهم علاقة تعاقد مباشرة مع المركز الرئيسي لهذه الهيئة بالخارج ، أي أن المواطن المشترك للمتعاقدين هو الولايات المتحدة الأمريكية وهي البلد التي تربط فيها عقودهم فغسلا عن أنه على مقتضى أحكام هذه العقود يتم سداد جانب من المرتب بالدولار ، وكذلك مكافآت ترك الخدمة ، وتنظم هذه العقود أحكام التعاقد والضمان الاجتماعي على أساس المتبع في القوانين الأمريكية ، الأمر الذي يستخلص منه أيضا أن إرادة المتعاقدين انصرفت في حقيقة الأمر إلى إخضاع العقد المذكور إلى القانون الأمريكي .

ومن ثم لا تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الثابنتات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أعضاء هيئة التدريس الأجانب في الجامعة الأمريكية بالقاهرة الذين يعملون لديها بطريق التعاقد بناء على العقود التي أرسل الحارس الخاص نونجا منها ويمينون بمعرفة مجلس الأمناء بالولايات المتحدة الأمريكية — لا تسرى عليهم أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

(نقوى ٥٢٩ — في ١٣/٥/١٩٦٩)

ثانياً — مكافأة نهاية الخدمة للصحفيين

(قاعدة رقم ١٦٨)

ملخصاً :

قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يتضمن فى المادة الرابعة من مواد اصداره حكماً مفاده أن لصاحب العمل أن ينشئ نظاماً خاصاً يقرر بمقتضاه مزايا وحقوقاً تصرف للعاملين بالإضافة الى الحقوق والمزايا المقررة بقوانين التأمين الإجتماعى — وودى لذلك أن للصحفى الحق فى ميزة مكافأة نهاية الخدمة المقررة بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ — هذه الميزة تتمثل فى الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقاً لحكم المادة المذكورة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل — عدم جواز الجمع بين مكافأتى ترك الخدمة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين على أنه « إذا انتهى عقد عمل الصحفى اجتمعت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهر من كل سنة من سنوات التعاقد » .

وتنص المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — الذى انتهت خدمة الصحفى المذكور فى ظل العمل بأحكامه — على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإنهاء صادراً من جانب صاحب العمل فى العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يودى الى التعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات التالية » . كما ينص قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ ، في المادة الرابعة من مواد الإصدار على أن « يستمر العمل .
بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية لمعلمين بكادرات خاصة
. . . . » ، وتنص المادة السادسة على أن « يلغى كل حكم يخالفه
أحكام هذا القانون بالنسبة للمعلمين بأحكامه » . كما تنص المادة ١٦٢ من
قانون الثابتهن الاجتماعي المشر إليه على أن « المعاشات والتعويضات
المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للبوئن عليهم الذين كانوا
خاضعين لأحكام قانون العمل لا تقابل التزامات صاحب العمل في تابهن
الشيخوخة والمجز والوفاء الا ما يصادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية.
محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل . . » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أنه ليس ثمة ما يحول بين صاحب العمل
وإنشاء نظام خاص يقرر بمقتضاه مزايا وحقوقا تصرف للمعلمين بالإسائة
الى الحقوق والمزايا المقررة بقوانين الثابتهن الاجتماعي وفقا لما قضت به.
المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف
الذكر ، باستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية
للمعلمين بكادرات خاصة .

ومن ثم يكون للصحنى المعروضة حالته الحق في هذه الميزة المقررة
بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم
٧٦ لسنة ١٩٦٠ المشر إليه . على أن هذه الميزة تقابل في الفرق بين
بكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقا لحكم هذه المادة ، ومكافأة نهاية الخدمة
محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل ، أى لا يجوز الجمع بين مكافأتى ترك
الخدمة معا وفقا لهذين القانونين . ومن ثم لا يلتزم صاحب العمل الا بدفع
الفرق بينهما فقط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع الى الزام
وكالة انباء الشرق الأوسط ، بأن تؤدى للصحنى المعروضة حالته الفرق
بين مكافأة نهاية خدمته محسوبة طبقا لحكم المادة ١١٠ من قانون نقابة
الصحفيين المنوه عنه ، مكافأة مدة خدمته السابقة على أساس قانون العمل
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشر إليه .

تجنيد وخدمة عسكرية :

الفصل الأول : قانونا القرعة العسكرية ثم التجنيد الإجبارى
المسجلان على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية
والوطنية .

الفرع الأول : الأمر المالى الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ (قانون
القرعة العسكرية) .

الفرع الثانى : القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتجنيد
الإجبارى .

الفصل الثانى : حسبب مدة التجنيد .

الفصل الثالث : اقدمية المجند فى الوظيفة المدنية .

الفرع الأول : المشرع استهدف رفع الضرر الذى قد يلحق بين يمين
يمد اداء الخدمة العسكرية فى مجال يجمع بينه وبين زملائه من دفعة
تخرجهم .

الفرع الثانى : التعمين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى
المعاملة فى تاريخ محدد .

الفرع الثالث : التعمين بأمتحان مسابقة .

الفرع الرابع : شروط افادة المجند من الميزة المقررة له فى الاحتفاظ
بأقدمية له فى التعمين تساوى اقدمية زملائه فى التخرج .

اولا — المقصود بالزميل فى مفهوم قانون الخدمة العسكرية .
ثانيا — ان يكون الزميل قد عين فى ذات الوزارة او المصلحة او الهيئة
العامة التى يمين فيها المجند .

**ثالثا — عدم اشتراط فترة معينة لتقديم طلب مساواة المابل المجند
بزميله .**

الفصل الرابع : المستبقى والمستدعى الاحتفاظ بخدمة القوات المسلحة .

الفرع الأول : التّجديد إلى الإحتياط .

الفرع الثاني : استحقاق العامل المستبقى والمستدعى لرتبة الجنى .

الفرع الثالث : استحقاق العامل المدرج المستدعى لأجره .

الفرع الرابع : استحقاق العامل المستبقى والمستدعى للبدلات المقررة للتوظيفة المدنية .

الفرع الخامس : استحقاق المستدعى والمستبقى لحوافز الإنتاج .

الفرع السادس : استحقاق المستبقى والمستدعى لقبال التّجديد .

الفصل الخامس : الإعفاء والاستثناء من التجنيد .

الفرع الأول : الإعفاء من التجنيد .

الفرع الثاني : الاستثناء من التجنيد .

الفصل السادس : تجديد وإيجب العامل من التجنيد .

الفرع الأول : الشهادة الدالة على تعريف المواطن من أداء الخدمة العسكرية .

الفرع الثاني : طبيعة شهادة المقابلة من الخدمة العسكرية .

الفرع الثالث : المحاولة بين العامل وعمله إلى حين تقديم للشهادة الدالة على موقفه من التجنيد لا تعتبر انقطاعاً عن العمل بدون عذر تستوجب إقابة قرينة الاستقالة الضمنية في حقه .

الفرع الرابع : تقاعس العامل عن تقديم الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد يجوز اعتباره ثنياً إدارياً .

الفرع الخامس : فترة التوقف عن العمل إلى حين تقديم العامل الشهادة الدالة على توقفه من التجنيد لا يستحق عنها مرتباً .

الفرع السادس : مدة التوقف إلى حين التقدم بالشهادة الدالة على موقف العامل من التجنيد لا يُفهم من رصيد الإجازة الاعتيادية .

الفرع السابع : رفض تأجيل التجنيد .

الفصل السابع : جرائم الخدمة العسكرية .

الفرع الأول : قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف في المحيط العسكري لا ينطبق على الملائق الوظيفية للملابن المجندين او المستدعين من الاحتياط او المستيقين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية .

الفرع الثاني : جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم القانون العام والجرائم الانضباطية .

الفرع الثالث : غياب العامل المجدد او المستدعي او المستبقى بالقوات المسلحة اكثر من عشرة ايام دون اذن او عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقلا من وظيفته المدنية او منتهية خدمته فيها .

الفرع الرابع : اثر الحكم على المستدعي او المستبقى بمقوبة مثيرة للحرية على مرتبه .

الفرع الخامس : قضاء المجدد بمضى مدة التجنيد في الحبس لا يمنع من حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في الوظيفة المدنية .

الفرع السادس : هروب العامل من الخدمة العسكرية يرتب بطلان قرار ترقيته وقرارات منحه المملوات خلال مدة هروبه .

الفصل الثامن : تجنيد خاطيء .

الفصل التاسع : مسائل متنوعة .

اولا : الاحتفاظ للعامل بوظيفته اثناء تجنيده .

ثانيا : جواز شغل وظيفة المجدد مؤقتا .

ثالثا : تقدير درجة كفاية العامل المجدد في الوظيفة المدنية (استصحاب التقارير السابقة على التجنيد) .

رابعا : اعانة للمجدد المؤهل .

خامسا : طلاب البحث الحاصلون على منح دراسية .

سادسا : حساب مدة التجنيد في المملات .

الفصل الأول

قانونا القردة العسكرية ثم التجنيد الإجبارى السلبتان على القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

الفروع الأول

الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ (قانون القردة العسكرية)

(قاعدة رقم ١٦٩)

المبدأ :

الأمر العالى الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن فرض الخدمة
العسكرية الإلزامية — تحديده بدء ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية
من السنة التى يبلغ فيها سن التاسعة عشرة — المعبرة بالسنة التى يبلغ
فيها المقترح هذه السن وليست باليوم الذى يبلغها فيه .

ملخص الحكم :

ان قانون القردة العسكرية المصرية يملتنى الأمر العالى فى ٤ من
نومبر سنة ١٩٠٢ بشأن فرض الخدمة العسكرية الإلزامية قد نص فى
المادة الأولى منه على أنه : « من بعد براعاة أوجه المصلحة الواردة فى أمرنا
هذا تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية بموجب النصوص الواردة فيه
على كل ذكر ينطبق عليه أحد الشروط الآتية ... » . وحددت المادة
الثانية منه المناط الزمنى لبدء هذا الإلزام الوطنى العام ومداه وكيفية حسابه
فتمتصت على أنه : « تبدأ ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية من السنة
التي يبلغ فيها سن التاسعة عشرة . وللعمل بهذا الأمر العالى يحسب السن

(م ٢٢ — ج ١٠)

على طريقة الحساب الأرنجى « فالمبرة اذن هى بالسنة التى يبلغ فيها المقترح سن التاسعة عشرة ولينست باليوم الذى يبلغ فيه المقترح هذه السن . والحكمة بن ذلك واضحة ، لأن الدعوة الى الاقتراع هى من صميم عمل السلطة القائمة على التجنيد ، والتى تقوم بها على أساس من القواعد والضوابط الواردة فى ذلك الأمر العالى . ويتضح من مراجعة نصومه أن عملية التجنيد كانت فى ظل احكامه تتم على ثلاث مراحل هى (١) مرحلة الاقتراع وتحصل فى حصر أسماء أتفلسر القرعة وإدراجها فى كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصنيفها تصفية نهائية بعد سماع شبكاوى أصحاب الشأن منها ، وتحرر كشوف المقترعين سنة بسنة من واقع الثابت فى دوائر مواليد كل ناحية أو شياخة لكل سنة يبلغ فيها مواليدها سنن الالتزام . (ب) ومرحلة الفرز تتحصل فى توقيع الكشف الطبى على الأتفلسر الذين وردت أسماؤهم فى الكشوف النهائية ، فمعنى غير اللاتقين منهم ، أما اللاتقون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويعاد الباقون الى بلادهم ليطلبوا عند الحاجة اليهم (ج) ومرحلة التجنيد تتحصل فى طلب العدد الذى يحتاج اليه الجيش من بين اللاتقين بحسب أرقام اقتراعهم ليرسلوا الى ديوان الحربية وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذى يصادق فيه الديوان على تجنيدهم . فتحدد سن الالتزام بالسنة التى يبلغ فيها المقترح سن التاسعة عشرة بقصود به اسماح الوقت للسلطة القائمة على التجنيد لتقرب أمورها ، دون أن تتقيد باليوم الذى يولد فيه كل شخص فى السنة التى حل دورها للاقتراع . أى أن هذا الشرط موضوع لمصالح هذه السلطة ، فلا يسوغ للشخص أن يحدد لنفسه وقت اقتراعه حسبما يريد ولو استغنى ذلك الى تاريخ ميلاده . ذلك لأن ملزوميته بالخدمة العسكرية لا تتوفر ألا ببلوغه هو وغيره من مواليد سنته سن التاسعة عشرة ، ويانزاج اسمه فى كشوف الاقتراع فى الجهة التى سيتم اقتراعه فيها ، وعندئذ فقط تستكمل عناصر الالتزام بالخدمة العسكرية ، وتفرعا من ذلك فان مواليد سنة ١٩٢٩ — ومنهم المدمى الذى ولد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ — لن يتركوا سن الالتزام الا فى سنة ١٩٤٨ ، ومن أجل هذا تم اقتراعه فعلا سنة ١٩٤٨ برقم (٣١٠٧٥) وتختلف ثم طلب

من جديد في فبراير سنة ١٩٥٠ . وليس في الأوراق ما يدل على منحة
زعم المدعى أن اقتراعه الأول وقع في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ أى قبيل
صدور القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٤٧ والصادر في ٢٥ من أغسطس سنة
١٩٤٧ والنافذ المعمول من تاريخ نشره في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
ولا يمكن تصور صحة هذا الادعاء لأن ملزومية المدعى بالخدمة العسكرية
وفقا لحكم المادة الثانية من الأمر المالي لا يمكن أن تبدأ قبل عام ١٩٤٨
(طعن ٩٠٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ١٧٠)

الإيجاد :

الأمر المالي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن الخدمة
العسكرية الإلزامية - بيان حالات الإعفاء من الخدمة العسكرية - أملاؤه
مؤقتا تلايد بعض المدارس بسبب نقى العلوم - أسس الإعفاء أن يكون
التليد قد بلغ سن الإلزام بالخدمة العسكرية - صيرورة الإعفاء نهائيا
بحصوله على الشهادة المدرسية - إلغاء الأمر المالي سالف الذكر بصور
القانون رقم ١٤٠ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية
- نصه على عدم سريان أحكامه على من أمضى نهائيا من الخدمة ولا
على المعفى مؤقتا إلا إذا زال سبب الإعفاء طبقا لتصوص القانون
الذى عومل بقتضاه - سريته يؤثر حال على كل من يبلغ سن الإلزام
في ظله - التحدى بالحق المكتسب لمجرد الالتحاق بمدرسة كان يشملها
الإعفاء طبقا للأمر المالي - لا يجوز لعدم اكتساب مركز ذاتي ببلوغ سن
الإلزام في ظل هذا الأمر المالي .

ملخص الحكم :

أن المدعى ينمى على قرار تجنيده لمدة سنة ، أنه تجاهل ما كان يتبع به

من حق الامعاء الذي يستند الى نص المادة (٣٨) من الامر العالى الصادر في ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٤٧ . وقد نظم الامر العالى حالات الامعاء من الخدمة العسكرية في القسم الثالث منه وبين احوال المعافاة بالبديل التقدي ، والمعافاة بسبب خدمة الحكومة والمعافاة لاسباب مثلية ، والمعافاة لاسباب مينية ، والمعافاة لاسباب طعى الطوم . فنصت المادة (٣٨) منه على انه « يعنى مؤقتا من الملزومية بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون في احدي المدارس الاتي ذكرها وهى : مدارس الحقوق ، والطب والمهندسخانة ، والتونيقية للمعلمين ، والناصرية للمعلمين ، والزراعة ، والطب البيطرى ، والصناعات في بولاق ، الصناعات في المنصورة ، والذين تخرجوا من احدي مدرستى المعلمين السابق ذكرهما ، ويقوا بصفة معلمين تحت التجربة ، ويعتبرون في تطبيق هذه المادة كأنهم باتون تلامذة في هاتين المدرستين وتعتبر المعافاة المخصوص عليها في هذه المادة نهائية عند ما يتم التلميذ دروسه وينال الشهادة المدرسية (دبلومة) » . ونصت المادة (٥١) من الامر العالى على انه « يسقط الحق في المعافاة عندما تزول اسبابها الا في الحالات التي ينص عنها ما يخالف ذلك نصا صريحا » . وفي ظل هذا الامر العالى لم يكن المدعى قد حصل على دبلوم الصناعات في بولاق ، حتى يمكن أن يتمتع بحق الامعاء النهائي من الخدمة العسكرية وفقا لاحكام هذا الامر العالى . وانما كان المدعى تلميذا بتلك المدرسة كما جاء ذكر ذلك في بعض الاوراق منذ عام ١٩٤٤ ، وكان منه في ذلك التاريخ خمسة عشرة سنة وهى دون سن الملزومية بالخدمة العسكرية التى لم تبدأ بالنسبة اليه الا من علم ١٩٤٨ حيث كان المدعى لا يزال تلميذا بالمدرسة ، ولكن الامر العالى الذى كان يخول له هذا الامعاء كان قد انقضى قبل أن يتم المدعى دراسته وينال دبلومة هذه المدرسة سنة ١٩٤٩ فقد صدر في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية ونص في المادة (٥٧) منه على إلغاء الامر العالى الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ كما نصت المادة (٥٨) من القانون الجديد على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتم نشره في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون القانون الجديد قد ادرك المدعى قبل أن يبلغ

من الملزومية وفقا لأحكام الأمر العالي ، ومن باب أولى قبل أن يتقع باى إعفاء قط نصت عليه أحكام الأمر العالي الذى ألقى منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ويكون المدمى خاضعا من حيث فرض الخدمة العسكرية عليه لكافة أحكام القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٤٧ بأثره الحال المباشر دون أن يكون له حق الامادة من نص المادة (٥٥) الواردة فى باب الأحكام العامة منه والى تنص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية لاي سبب كان . أما من سبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ، فلا تسرى عليهم أحكامه الا اذا زالت أسباب إعفائهم طبقا للنصوص القانون الذى عملوا بهتضاء » . وغنى عن البيان أن المدمى ، وفقا لما تقدم من بيان حالته ، لم يسبق إعفاؤه نهائيا لأنه لم يحصل على دبلوم مدرسة الصنائع الا فى سنة ١٩٤٩ ، كما أنه لم يسبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ، لأن الإعفاء ولو كان مؤقتا ، لا يمكن تصوره ملاذات الملزومية بالخدمة العسكرية لم تلحق أصلا المدمى فى ظل الأمر العالي الذى ألقى ، وألغيت بألفائه نصوص الإعفاء من الملزومية بنوعية النهائى والمؤقت . وقد حلت أحكام القانون الجديد محل الأمر العالي القديم منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وهذا القانون الجديد لا يعرف الإعفاء بسبب تلقى العلوم الحديثة ، سواء منه النهائى أم المؤقت . وإن استثنى من فرض الخدمة العسكرية على كل بحرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، طلبة المعاهد المعدة لتفريخ ضباط للخدمة فى الجيش أو فى سلاح الجوى أو فى سلاح الطيران أو فى البوليس أو فى احدى المصالح الحكومية ذات النظام العسكرى بشرط أن يستمر الطالب فى دراسته الى أن یرقى الى رتبة ضابط .

ولا وجه لما يتحدى به المدمى من أنه كان قد اكتسب الحق فى إعفائه سنة ١٩٤٩ من الملزومية بالخدمة العسكرية لأنه كان طليذا بمدرسة الصنائع منذ عام ١٩٤٤ ، ثم حصل على شهادتها وإن سنده فى هذا الحق هى أحكام الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٢ ويكون تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ على حالته هو فى واقع الأمر —

على حد قوله — نفاذا لهذا القانون الجديد بأثر رجعي وبالتالى منظوبا على المسلسل بحقه المكتسب من قبل مسدوره — وهو ما لا يجوز — لوجه لذلك ، لانه يجب التفريق فى هذا الشأن بين الأثر الرجعى والأثر الحال للقانون ، فالرجعية هى تطبيق القانون الجديد على مراكز ذاتية تمت فى ظل القانون القديم والمضى ما كان قد اكتسب مثل هذا المركز الذاتى لانه لم يكن قد بلغ سن اللزومية فى ظل الأمر العالى لسنة ١٩٠٢ وهذه الرجعية لا تكون الا بنص خاص وتلك قاعدة دستورية نصت عليها المادة ١٨٦ من دستور الجمهورية الصادر فى يناير سنة ١٩٥٦ ، كما تضمنتها المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى . أما الأثر الحال فهو نفاذ القانون الجديد على ما لا يكون قد تم فى ظل القانون القديم من مراكز ذاتية . ولا ريب فى ان الحوادث التى تقع بعد العمل بالقانون الجديد ينطبق عليها هذا القانون اذ هى قد نشأت تحت سلطانه نيلحتها اثره .

(طعن ٩٠٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

(قاعدة رقم ١٧١)

المبحث :

المادة ٢٨ من قانون القواعد العسكرية الصادر فى ٦٩٠٢/١١/٤ — طلبه الكليات والمدارس المنصوص عليها فيها والذين التحقوا بها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ — استبعاد يتمتعون بالإعفاء المؤقت طوال مدة دراستهم والإعفاء التام بعد الحصول على شهادتهم سواء بلغوا سن الإلزام قبل أو بعد العمل بالقانون الأخير .

ملخص الفتوى :

١. ان المادة ٢٨ من قانون القواعد العسكرية الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ نصت على « أن يعنى مؤقتا من اللزومية بالخبرة العسكرية كل تلميذ يكون فى إحدى المدارس الآتى ذكرها وتعتبر الإعفاء المنصوص عليها فى هذه المادة نهائية عندما يتم التمييز بدروسه وينال

الشهادة المدرسية (دبلومه) . . » . وفاد هذا النص أن الاعفاء المؤقت من الخدمة العسكرية حتى قراره القانون لكل من توافرت لديه أسبابه ، دون حاجة لصدور قرار إداري بذلك ، إذ يقتصر دور الإدارة في هذا الصدد على تقرير هذا الحق تنفيذا لحكم القانون ، دون أن يكون لها أية سلطة تقديرية تترخص بمقتضاها في منغ الاعفاء أو منعه ، وإن أُلغى في ذلك الاعفاء المؤقت هي التصاق الطالب بإحدى المدارس المنصوص عليها في تلك المادة ، رغبة من المشرع في تشجيع العلم والتيسير على طلابه ، ويظل هذا الاعفاء قائما بتوافر سببته حتى يصبح اعفاء نهائيا بالحصول على الشهادة الدراسية . وقد نظم المشرع من جديد موضوع الخدمة العسكرية بمقتضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ونصت المادة ٥٥ منه على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه نهائيا من الخدمة لأى سببه كان ، أما من سبق إعفاؤهم بصفة مؤقتة فلا تسرى عليهم أحكامه إلا إذا زالت أسباب إعفاؤهم طبقا لنصوص القانون الذى مولوا بمقتضاه » . ووافىح من هذا النص أن المشرع هدف به إلى استرجار العمل بالأحكام الخاصة بالإعفاء من الخدمة العسكرية طبقا للقانون القديم بصفة عامة ، سواء أكان اعفاء نهائيا أو مؤقتا ، وذلك احتراماً منه للحقوق المكتسبة في ظله ، وخص أصحاب الاعفاء المؤقت ببقاء واحد هو أن تظل أسبابه قائمة بهم ، فإن زالتهم أخضعوا لحكم القانون الجديد .

وينبئنى على ذلك أنه متى تحقق سبب الاعفاء المؤقت قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، على أسس التحاق الطالب بإحدى المدارس المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون الضئى ، من نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، فإنه يتمتع باحترام هذا المركز القانونى ، بحيث لا يجوز إخضاعه لأحكام القانون الجديد ما دامت أسبابه الاعفاء تظل قائمة ، ولا ينفك عنه هذا المركز القانونى ، إلا بزوال الأسباب التى حققت له الاعفاء على ما سلف بيانه .

(قاعدة رقم ١٧٢)

المبدأ :

المراسل التي تمر عليها عملية التجنيد طبقاً لقانون سنة ١٩٠٢ — القيام بنفع البذل النقدي والحصول على شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون سابق الذكر — صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٢٧ الذي حرم الإعفاء من الخدمة مقابل البذل — ثبوت أن البذل الخفوع ٢٠ ج والصال أنه يجب أن يكون ٤٠ ج — اكتساب مركز قانوني في المصلحة على أساس الإعفاء مقابل البذل ، وانحصار الجدل في مقدار البذل الواجب دفعه .

ملخص الحكم :

يتضح من مراجعة قانون القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ أن عملية التجنيد كانت تتم على ثلاث مراحل وهي : مرحلة الاقتراع ، ثم مرحلة الفرز ، ثم مرحلة التجنيد . وعملية الاقتراع لتحصل في حصر أسماء القمار القرعة وأدراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصنيفها تصفية نهائية بعد سماع شكاوى أصحاب الشأن منها . أما عملية الفرز لتحصل في توقيع الكشف الطبي على الأنفار الذين وردت أسماؤهم في الكشوف النهائية ، فيعفى غير البلاتون منهم ، أما البلاتون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويمد البلاتون إلى بلادهم ليطلبوا منذ الحاجة اليهم . وأما عملية التجنيد فتتمسك في طلب العدد الذي يحتاج إليه الجيش من بين البلاتين بحسب ندر اقتراحهم ليرسلوا إلى ديوان الحربية ، وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذي يصادق فيه الديوان على تجنيدهم . وقد حدد المواد ١١ و١٢ و١٣ مكرر من قانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ قيمة البذل النقدي الواجب دفعه في حالة من يرغب في .

الإعفاء من الخدمة العسكرية ، نصت المادة ١١ على أنه : « يحق لكل شخص أن يعفى من ملزميته بالخدمة العسكرية إذا دفع مشرين جنهيا مصرى فى أى وقت كان قبل اقتراعه » ، ونصت المادة ١٢ على أن : « كل شخص لم يحضر أمام مجلس الاقتراع فى الجلسة التى ينتظر فيها فى كتشوف الاقتراع المدرج فيها اسمه له الحق فى الحصول على الإعفاء فى أى وقت كان بعد درج اسمه فى كتشوف الاقتراع وقبل طلبه للفرز الطبى بدفعه بدلا نقديا قدره أربعون جنيهيا مصرى » ، وأخيرا نصت المادة ١٢ مكرر على أن : « كل شخص مدرج بكتشوف الاقتراع له الحق فى الحصول على الإعفاء فى أى وقت بعد الكشف عليه طبيا وقبل تجنيده بدفعه بدلا نقديا مائة جنيه مصرى » . وبين من تطبيق هذه الأحكام على وقائع الدعوى أن المدعى حين طلب للاقتراع فى سنة ١٩٤٥ بادر الى دفع البذل النقدي المقرر للإعفاء فى هذه الحالة وقدره عشرون جنيهيا ، وترتب على ذلك أنه حصل على شهادة رسمية من الجهة المختصة قانوينا بأعفائه من الخدمة العسكرية ، وبذلك يكون قد تقرر حقه فى المعاملة على أساس الإعفاء مقابل البذل ، ويكون قد اكتسب مركزا قانونيا لا يجوز المساس به باستقبالا للتطبيق لأحكام المواد ١١ و١٢ و١٢ مكررة (التى سبقت الإشارة إليها) بحيث اذا نشأت أية منازعة فى المستقبل حول هذا المركز القانونى فانها لن تدور الا حول قيمة البذل النقدي المستحق للحصول على مزية الإعفاء من الخدمة العسكرية وهى المزية التى تقرر حقه فيها منذ أن استعمل الرخصة التى خولها له القانون ، فأختار طريق الإعفاء لقاء دفع البذل . ومن ثم يكون من الخطأ اهدار مصالبة المدعى على السواطات ، اذ أنه قبل وفسمه الجديد كأحد السواطات بدون أية معارضة ، وبادر الى دفع البذل النقدي المطلوب ، ولم يبق بعد ذلك لمجلس التجنيد من سلطان عليه الا فى مطالبته ، بتكيلة البذل الذى يرى أنه استحق عليه بحكم تخلسه من الحضور فى معابله السابقة التى تمت على المواليد . وما دام هذا المجلس قرر قبول عذره فى التخلف عن حضور جلسة الفرز فى سنة ١٩٤٤ ، فتكون قيمة البذل المستحق فى هذه الحالة أربعين جنيهيا مصرى

بالتطبيق لأحكام المادة ١٢ من قانون القمرة الصادر في سنة ١٩٠٢ ـ متى ثبت ذلك ، فإنه لا تغل الحاجة بأن البذل النقدي لا ينتج اثره الا اذا دفع. كما لا او انه لا يجوز احياء هذا الاثر بإجراء لاحق ، وذلك لأن الحق الذي اكتسبه المدعى في الاعفاء من الخدمة العسكرية (في ظل سريان قانون سنة ١٩٠٢) يفسح أمامه الطريق لتكملة البذل الذي قبل منه نملاً ، فإذا ما قام بتسديد باقي القيمة التي يتضح أنها تستحق عليه ترتب على ذلك حتماً املاؤه نهائياً من الخدمة العسكرية وأصبح بمنجاة من تطبيق أحكام قانون القمرة الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٢٧ عليه امبالاً لنص المادة ٥٥ منه التي تقرر أنه : « لا تسري أحكام هذا القانون على كل من سبق املاؤه نهائياً من الخدمة العسكرية » .

(طعن ٥٢ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١٩٥٦/٢/٢١)

الفرع الثاني

القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتجنيد الإجباري

(قاعدة رقم ١٧٣)

المبدأ :

أن التجنيد أصل وتأجيله استثناء ، ولا يجوز التوسع فيه .
فالعيد الملتحق بالدراسات العليا لا يستفيد من حق تأجيل .
الخدمة العسكرية المنوحد بمقتضى المادة ٢٣ من القانون رقم
١٤٠ لسنة ١٩٤٧ للطلبة الذين لم يحصلوا بعد على الشهادات .
النهائية .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من أكتوبر سنة
١٩٥١ موضوع تأجيل تجنيديين معينين بالجامعة .

وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالخدمة العسكرية تبين أنه نص فى المادة ٢٠ على تخفيض مدة الخدمة
العسكرية إلى سنة واحدة بالنسبة إلى طلبة معاهد معونة نهائية
الكلية فى الجامعات المصرية .

ثم نصت المادة ٢٣ على أن تؤجل الخدمة العسكرية وقت العلم
للطلبة المشار إليهم فى المادة ٢٠ بناء على طلبهم لسنة فأخرى حتى
يخضعوا على الشهادات النهائية من الكليات أو المدارس العليا أو
الخصوصية المنصوص عليها فى المادة المذكورة ولكن لا يجوز تأجيله
التجنيد متى أتم الطالب سن السابعة والعشرون ولو كان لم يحصل
على الشهادات النهائية المشار إليها .

فلاستفادة من هذا الحكم يجب توافر شرطين :

١ - أن يكون المطلوب للتجنيد طالباً .

٢ - ألا يكون قد حصل على الشهادات النهائية بعد .

أما بالنسبة للشرط الأول فإن مناط النص أن يكون المطلوب للتجنيد منقطعاً للدراسة بمعنى أن تكون الصفة الغالبة فيه أنه طالب علم . أما إذا كان في الأصل موظفاً وتياه بالدراسة عرضياً فإنه لا يعتبر طالباً متى حكم المادة ٢٣ من قانون الخدمة العسكرية .

وأما بالنسبة إلى الشرط الثاني فإن الشهادة النهائية في تطبيق هذا القانون أنها هي الليسانس أو البكالوريوس التي تمنحها كليات الجامعة لآليات إتمام الدراسة فيها بنجاح ولا يمكن أن يقصد المشرع غير هاتين الشهادتين أما درجات الدراسات العليا فلا يسمى إلى الحصول عليها إلا القليلون وقد يستغرق ذلك مدة طويلة لا تلزم المواظبة على حضور الدروس خلالها كما هو الحال بالنسبة إلى الماجستير والدكتوراه والقول بغير ذلك يؤدي إلى التوسع في تفسير النص توسعاً لم يقصده المشرع خصوصاً وأن التجنيد وهو الأصل وتأجيله استثناء والاستثناء لا يجوز التوسع فيه .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة تبين أن صاحب الشأن معيدان بالجامعة وهذه هي الصفة الغالبة فيهما إما استبرارهما في الدراسة يقصد الحصول على درجة الماجستير بمر أمر عرضي لا يحدد به في الاستئادة من حكم استثنائي في القانون .

كما أنها قد حصلت على شهادة البكالوريوس وهي الشهادة النهائية المعتمدة في تطبيق القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم لا يسرى عليها حكم المادة ٢٣ من هذا القانون .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أن المعيدين المذكورين لا يستفيدان من تأجيل الخدمة العسكرية المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ .

(فتوى ٥٧٥ - في ١١/١/ ١٩٥١)

(قامدة رقم ١٧٤)

المبدأ :

ان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يسرى على طلبة المدارس،
التصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون سنة ١٩٠٢ اذا حصلوا
على الشهادة المدرسية (الدبلومات) سواء كان ذلك قبل العمل.
بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او بعد العمل به .

كما ان القانون المذكور لا يسرى على كل من كان عند حلول اقترانه
في ظل احكام قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر
سنة ١٩٠٢ قائما به بسبب الامفاء وفق احكام هذا القانون وذلك
سواء كان قد صدر قرار باعفائه قبل العمل باحكام القانون،
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ او لم يصدر .

اما الامفاء من الخدمة العسكرية المقرر للمريان بمقتضى المادة
٤٥ من القانون الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ فقد بطل بصدور
الدستور بمقتضى الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ المادة ٥٥
من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية بجلسته
المنعقدة في ١٢ و ١٩ يونيو سنة ١٩٤٩ وانتهى رأيه الى انه بمثابة
المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة
العسكرية التي تنص على انه :

« لا تسرى احكام هذا القانون على كل من سبق اعفائه نهائيا من
الخدمة العسكرية لاي سبب كان اما من سبق اعفائهم بمسنة مؤقتة
فلا تسرى عليهم احكامه الا اذا زالت اسباب اعفائهم طبقا لنصوص القانون.
الذى عولوا بهقتضاه بالمادة ٣٨ من قانون القرعة العسكرية الصادر

فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ التى تنص على انه يعنى مؤقتا من الموزونية
بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون فى احدى المدارس الاتى ذكرها :

« وهى مدرسة الحقوق — مدرسة الطب — مدرسة الهندسة —
مدرسة التوتيتية للمعلمين — مدرسة الفاسية للمعلمين — مدرسة
الزراعة — مدرسة الطب البيطرى — مدرسة الصنائع ببولاق — مدرسة
الصنائع بالمنصورة — والذين تخرجوا من احدى مدرستى المعلمين السابق
ذكرها وبقوا بصفة معلمين تحت التجربة يعتبرون فى تطبيق هذه المادة
كانهم بالقوى فى هاتين المدرستين . وتعتبر المطلة المنصوص عنها فى
هذه المادة نهائية مندىا يتم التليذ دروسه وينال الشهادة المدرسية
(دبلومه) » .

يبين أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يسرى على طلبة
المدارس المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٠٢ اذا
حصلوا على الشهادات المدرسية (الدبلومات) سواء كان ذلك قبل
الميل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ أو بعد العمل به لأن المادة ٥٥
من هذا القانون أبقت حكم قانون القرمه العسكرية الصادر فى ٤ من
توفمبر سنة ١٩٠٢ ساريا فى خصوص الاعفاء المؤقت المنصوص عليه
فى المادة ٣٨ منه اذا لم يزل سبب الاعفاء .

كما أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ لا يسرى على كل من كان
عند حلول اقتراحه فى ظل احكام قانون القرمه العسكرية الصادر فى
٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ قلما به سبب الاعفاء وفق احكام هذا
القانون وذلك سواء كان قد صدر قرار باعفائه قبل العمل باحكام
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ أو لم يصدر .

اما فيما يتعلق باعفاء العربان من الخدمة العسكرية فقد انتهى رأى
القسم فيه الى الأخذ بما انتهت اليه بحكمة القضاء الإدارى فى حكمها
المصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ فى القضية رقم ١١٦ لسنة أولى
عضائية من أن الاعفاء من الخدمة العسكرية المقرر للعربان بمقتضى

المادة ٤٥ من القانون الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ مد بطل
يصدر الدستور بمقتضى الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .
(تتوى ١٨٣/٢/٢٥ — فى ١٩٤٩/٦/٢٣)

(قاعدة رقم ١٧٥)

الإبدا :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بتجيل الخدمة
المسكرية للطلبة وقت السلم — تناولها الطالب النظامى والطالب
المنتسب .

ملغى الفتوى :

تتفى المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالتجنيد الإجبارى بأن تؤجل الخدمة العسكرية وقت السلم للطلبة
المشار اليهم فى المادة ٢٠ بناء على طلبهم سنة فائزى حتى حصولهم
على الشهادات النهائية من احدى الكليات أو المدارس العليا أو
الخصوصية المنصوص عليها فى المادة المذكورة . ومن بين الطلبة —
كما تشير المادة ٢٠ من القانون نفسه — طلبة الكليات فى الجامعات
المصرية ، وكذلك لية كلية فى مصر أو فى الخارج تمتزها احدى
الجامعات المصرية معادلة لكيتها . ويرجوع الى المرسوم الصادر فى
١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ الخاص بانتشاء نظام الانتساب لبعض
كليات الجامعة يبين أنه يقسم الأشخاص الذين يثلون دروسهم بالجامعات
الى ثلاث فئات : طالب نظامى . طالب منتسب . مستمع . ويتفق
الطالب النظامى مع الطالب المنتسب دون المستمع فى وحدة الفرض
وهو الحصول على اجازة دراسية بعد اتمام الدراسة الجامعية ، وليس
من فارق بينهما الا فى عدم خضوع الطالب المنتسب للأحكام التى تتعارض
مع نظام الانتساب وذلك طبقا للفقرة التاسعة من المادة الاولى من
المرسوم الخاص بتنظيم الانتساب ولا شك أن تأجيل التجنيد وإن وردت

احكامه فى قانون التجنيد الا انه يعتبر من النظم الجامعية التى لا تتعارض مع الاحكام الخاصة بالانتساب ، والحكمة فى تأجيل تجنيد الطلبة النظاميين ، وهى استمرار دراسة الطالب متصلة لحين حصوله على اجازته الدراسية ، متوافرة ايضا بالنسبة للطلاب المنتسب ، اذ ان الغرض من التحاقه بهذا النظام هو الحصول على الدرجة العلمية المنتسب اليها . اما القول بان نظام الانتساب لم يكن مقررا وقت وضع القانون الخاص بالخدمة العسكرية فليس من شأنه الحيلولة دون تطبيق هذا النص عليهم ما دام انه قد ورد عاما دون تحديد ، ذلك ان لفظ الطالب الوارد به مما يندرج تحته الطلاب النظامي والمنتسب على السواء ، بدليل اطلاق لفظ الطالب عليهما فى المرسوم الخاص بإنشاء نظام الانتساب .

(فتوى ٢٥٥ - فى ١٩٥٤/٧/١)

(قاعدة رقم ١٧٦) .

المبدأ :

يستحق احد الاخوان الأكبر أو الثانى للمجنّد الذى توفى بسبب الخدمة الاعفاء ولو توافر فى أحدهما سبب آخر للاعفاء فإن الاعفاء يكون من حق الآخر .

ملخص الفتوى :

بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٥٠ قد بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع اعفاء الأخ الثانى للمجنّد الذى توفى بسبب الخدمة اذا كان الأخ الأكبر قد اعفى بسبب آخر من اسباب الاعفاء .

وقد لاحظ القسم ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون السابق الاشارة اليه تنص على اعفاء الأخ الثانى ، أو أكبر الاخوة

للمجنّد الذى تولى بسبب الخدمة فى الجيش أو الذى سرح لأراض أصابته بسببها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

وحكمة هذا الاعفاء على ما يفهم من المذكرة الإيضاحية تمويش الأسرة عن فقدته من أبنائها أو عجزه عن الكسب فى سبيل الوطن .

ولذلك .جمل القاتلون الاعفاء لأحد الأخوين الأكبر أو الثانى مع :الضريبة بينهما .فى الحكم ، وإذا كان المجند الذى توفى أو عجز .من الكسب لمرض أصابه أثناء الخدمة هو الأخ الأكبر كان الاعفاء للأخ الثانى بلا جدال ، أما إذا لم يكن هو الأخ الأكبر فإن أعمال النص على ضوئه الحكمة منه يقضى بأنه إذا كان أحد الأخوين الأكبر أو الثانى قد أوفى مدة التجنيد أو جاوز السن المقرر له أو قام به سبب آخر من أسباب الاعفاء ، فإن الاعفاء المقرر بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة يكون من حق الآخر .

وتطبيقاً لذلك انتهى رأى القسم الى أن الاعفاء المقرر بالنص المشار إليه يكون فى الحالة المعروضة من حق الأخ التالى للمجنّد الذى تولى بسبب الخدمة فى الجيش ما دام الأخ الأكبر قد أصفى لسبب آخر .

(فتوى ٢٩٣ - فى ٢١/٨/١٩٥٠)

(قاعدة رقم ١٧)

المبدأ :

تجنيد الموظف فى ظل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٢٧ لا يمنع استفادته من أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ مادام قد سرح فى ظله ،

(م ٢٣ - ج ١٠)

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المدمى قد جُند اعتباراً من ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ م ظل احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ غائبة سرحاً في اول ابريل سنة ١٩٥٢ بعد انتهاء مدة تجنيده في ظل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يفيد من المزايا التي استحدثها هذا القانون ، لان علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية عملة ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز ثانوي عام يجوز تغييره في أى وقت ، ومرد ذلك الى ان الموظفين هم مجال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقاً لاحتياجات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك ان التنظيم الجديد يسري على الموظف بانثره الحال فبئيد من مزاياه .

(طعن ٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبحث :

القاعدة ما بين تسريح الموظف ورجوعه للخدمة — لا تعتبر مدة تجنيد —

انظر ذلك — عدم جواز نسبها لدة عمله وحسابها في المعاش او المكافأة او في الترقيات والعلاوات .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ صريحاً في ان يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل اثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتضمن مدة خدمته فيها لدة عمله وتحسب في المعاش أو المكافأة فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب الحق اذ قضى له باستحقاقه العلاوة في اول مايو سنة ١٩٥٢ ، لان الفترة التي ترتب على انقضائها استحقاقه تلك العلاوة قد

قضيت في التجنيد ، أما المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ لغاية ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - وهي التي قضاهما ما بين تسريحه ورجوعه للخدمة - فلا تعتبر مدة تجنيد حتى يمكن حسابها في المصالح أو المكافأة أو صرف مرتبه عنها طبقا لمصريح نص المادة ٤ من القانون المشار اليه ، كما انها ليست مدة خدمة فعلية حتى يمكن حسابها فيها ذكر طبقا للقوانين واللوائح والأمسل فيها الا يعتبر الا بمدة الخدمة الفعلية في حساب المصالح أو المكافأة وكذلك في المرتب باعتبار ان الاخير هو مقابل المصالح ، ولا يغنى من ذلك نص المادة ٣ ، لانها انما تستحق الجهات المختصة على ارجاع الجند الى عمله خلال تلك المواعيد ولكنها لم تقرر صراحة تلك الآثار نتيجة لعدم رجوعه خلالها .

(طعن ٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٢)

تعليقي :

التطور التاريخي لنظام الخدمة العسكرية في مصر :

صدر أول قانون ينظم أحكام الخدمة الإلزامية في ١ نوفمبر ١٩٠٣ وكان يسمى بتنفيذ بقانون « القرعة العسكرية » نظرا لاعتياده أساسا على نظام القرعة في تجنيد الأفراد اللازمين للقوات المسلحة ، وقد ظل معمولاً به حتى صدور القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي ألغى

نظام القرعة الذي اتصف بعدم المساواة بين أفراد الوطن إزاء الخدمة العسكرية ، وخلق نوعا من الطبقية بنصه على إعفاء أبناء فئة ضيقة من أداء هذه الخدمة وإقراره نظام أداء « البديل المالي » لمن يستطيع دفعها . وكانت الخدمة العسكرية تمثل نوعا من السخرة لأبناء الطبقات غير الغادرة فيلحق بالتجنيد كل مصر غير قادر على دفع البديلة النقدية أو كل من ليس أبنا لأحد العبد والمشايخ أو أصحاب البهوذ والسلطان .

ولهذا كان قانون الخدمة العسكرية الصادر في ١٩٤٧/١٢/٨ .

أول قانون للخدمة العسكرية بالمعنى الصحيح وقد تم بمقتضاه اصلاح كثير من الأوضاع الخاطئة التي كانت سائدة في ظل القانون السابق عليه ، حيث ساوى بين جميع المواطنين المستحقين للتجنيد دون تفرقة .. وقد ظل هذا القانون معمولاً به حتى ألغى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ .

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما استتبع ذلك من تغيرات جذرية طرأت على نظام الحكم ، وتحققاً لهدفها في تكوين جيش وطني قوى صدر قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ متناولاً بالتنظيم الخدمة الوطنية الى جانب الخدمة العسكرية بعد ان كانت القوانين السابقة لا تغطي الا بتنظيم الخدمة العسكرية .

وقد ظل هذا القانون الأخير مطبقاً الى أن صدر القانون الحالي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ، الذي دعت اليه الحاجة الى تطوير الفئات المسلحة ، والاخذ بما طرأ على القانون السابق من تعديلات سواء بحذف بعض أحكامه أو بالإضافة اليها . على مدى ما يقرب من ربع قرن من الزمان أثبت فيه القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فعاليته مع الحاجة الى التعديل والتجديد أيضاً .

على ما أثبتته التقرير الذي أعدته لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية عن مشروع القانون حيث ورد بهذا التقرير ما يأتي :

ان التطبيق العملي أظهر وجود الكثير من الثغرات وأوجه القصور في هذا القانون .. لعل أبرزها ما يتعلق بنظام الإعفاء وتأجيل التجنيد لأسباب عقلية ، والتطوع وخدمة الاحتياط والاستدعاء للتعبئة وقد ترتب على ذلك كله تسرب أعداد كبيرة من ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة وأصحاب المهن والتخصصات التي كانت توافنا المسلحة في مسيس الحاجة إليها وقد أثرت ذلك في القدرة على استخدام الأسلحة المتطورة .

كما لاحظت اللجنة أن بعض التشكيلات العسكرية الوارد ذكرها في القانون الحالي قد ألغيت مثل الحرس الوطني وجيش التحرير ، كما أن الخدمة الوطنية أصبحت مغروضة على الإناث أسوة بالذكور وأصبح النص على ذلك في مشروع القانون المعروض أمرا ضروريا .

وتمشيا مع السياسة العامة للدولة في دعم سلطات المحليات والأخذ بمبدأ اللامركزية في الخدمات والمرافق أصبح من الضروري تعديل القانون النص على اللامركزية في كل ما يتعلق بالأمور التجنيدية وذلك بإنشاء أفرع للتجنيد والتعبئة في المحافظات والمراكز وأقسام الشرطة تسهила على الأفراد وتيسرا على ضبط المخالفات والمتخلفين مع تشديد العقوبة في بعض الحالات التي تتطلب ذلك سواء على الأجهزة المسؤولة عن التجنيد والتعبئة أو المساونة لها في التنفيذ أو على الأفراد الذين يتخللون منها أو يحاولون التهرب من أدائها في التوقيعات المحددة لهم » .

الأسس العامة لقانون الخدمة العسكرية والوطنية الجديد :

ويمكن إيجازها في الآتي :

١ - ضمان توفير احتياجات القوات المسلحة من القوات البشرية كما ونوعا طبقا للحجم المنتظر للقوات المسلحة خلال السنوات

المنتهية وبما يضمن كفاءة عالية لموقف الأفراد في القوات المسلحة العاملة وبالتالي احتياطيا كليا عند التعبئة .

٢ - الإبقاء على مدة التجنيد لذوى المؤهلات العليا كما هي سنة واحدة مع زيادتها بالنسبة لذوى المؤهلات المتوسطة ودون المتوسطة لمدة سنة أشهر لتصبح سنتين على أن يمنحوا خلال السنة أشهر الأخيرة من خدمتهم التي زيدت مكافأة شاملة تعادل أول مبروط أقرانهم في نفس المؤهل عند التعيين في الحكومة حتى لا يضطروا ملانيا نتيجة زيادة

مدة الخدمة مع الإبقاء على مدة الخدمة الإلزامية للمجندين العاديين ثلاث سنوات كما هي ، كما تم تخفيض المدة الى سنة واحدة بالنسبة لحفظة القرآن الكريم تالفا كايلا ، وتم منح الحرفيين من نوى التخصصات التي لا تحتاجها القوات اسلحة من بين المجندين العاديين تخفيضاً في مدة الخدمة الإلزامية لا يتجاوز الستة اشهر .

٣ — خفض الحد الأقصى لسن التجنيد ليكون ثلاثين عاماً بدلاً من خمسة وثلاثين مع الإبقاء على الحدود الحالية لتأجيل التجنيد للمراحل الدراسية المختلفة الا انه قد حدث تعديل خاص بالجامعة الأزهرية فقط حيث تم تعديل الحد الأقصى لطلبهم للتجنيد ثلاثون عاماً وستة اشهر .

— كما أضاف المشروع الجديد تحديداً لمحد التأجيل الذي لم تكن محددة من قبل وذلك مما يحقق الاقلال من القرارات الوزارية بتأجيل تجنيد طلبة المدارس التي تنشأ حديثاً بمعنى أن التأجيل أصبح غير مقصور على مدرسة أو معهد معين بالذات بل هو خلاص بمدة الدراسة لكل مرحلة دراسية .

٤ — منح الطلبة في جميع مراحل الدراسة تيسيرات للعمل في الحكومة والقطاع العام أو أي مشروعات خاصة والسر للخرج أثناء الاجازات الصيفية واعتبار شهادة التأجيل الحاصل عليها الطالب مسوغاً للتعيين المؤقت خلال تلك الفترة .

٥ — الإبقاء على جميع حالات الاعفاء النهائي ومعظم حالات الاعفاء المؤقت المعمول بها حالياً مع وضع ضوابط لضمان حصول من يستحق فعلاً هذا الاعفاء بما يضمن سيد الثغرات الحالية .

٦ — تنظيم أداء الشباب من المسقيوت القتالية الدنيا والفائضين من حاجة القوات المسلحة سنوياً للخدمة الوطنية والتي سينظم مجالات العمل فيها بقرار من مجلس الوزراء ومدة الخدمة فيها ثلاث سنوات .

٧ - فرض الخدمة العسكرية على الذكور في سن الثامنة عشرة
ومعرض الخدمة الوطنية على الذكور والاثاث في تلك السن ايضا .

٨ - منح القوات المسلحة الاسبقية الاولى وحق الاختيار
المطلق لاصلاح العناصر الميسرة سنويا من القوى البشرية طبيا
وثقافيا ومهنيا ونفسيا حتى يمكنها استكمال وبناء قواتها الحديثة بأعداد
تناسب طرديا مع تعداد السكان في اقصر وقت ليسنى بذلك الوفاء
بالتزاماتها العسكرية .

٩ - الزام جميع الشبلب الذكور بالخدمة العسكرية اعتبارا
من سن الثامنة عشر كما يلتزم الذكور والاثاث بالخدمة الوطنية في تلك
السن ايضا بأى شكل من اشكالها من لا يقع عليه اختيار القوات
المسلحة للخدمة في قواتها فانه يلزم بالخدمة في المنظمات الوطنية
(الخدمة العامة) التي يحددها مجلس الوزراء تحقيقا للمساواة بين
من نال شرف الخدمة العسكرية ومن لم يحظ بهذا الشرف .

١٠ - اعيد النظر في بعض حالات الامعاء المؤقت الواردة بالقانون
الحالى التى جاءت بها التقاليد الاجتماعية والمعادات القديمة الموروثة وقد
ابقى على جميع حالات الامعاء النهائي وحالات الامعاء المؤقت التى
تتطلبها مقتضيات الحفظ على كيان الأسرة ورعاية الاب والام في
حالة عدم وجود عائل آخر .

أما بالنسبة لتأجيل التجنيد بسبب الدراسة فقد روى زيادة الحد
الاقصى المسموح به بالنسبة لتأجيل التجنيد لطلبة المعاهد ثوى
المستوية مع المساح المجال لاية معاهد او مدارس او مراكز تدريب
تنشأ مستقبلا بدلا من التقيد بمدرسة او معهد او مركز تدريب معين.
وذلك يعفى على تكرار التعديل او التديل في نص القانون استنادا الى
شمول النص الجديد وإطلاعه بحيث يشمل أية معاهد مستقبلا .

١١ - التوسع في التطوع للأنث حتى يمكن الاستفادة من خدماتهم
في مجالات كثيرة ومتنوعة تحتلها القوات المسلحة هي اقدر على القيام

بها وفي ذات الوقت يؤدي ذلك الى توفير جهد المقاتل ليتفرغ لـ'عمال'
أخرى يصعب أن توكل الى سواه .

١٢ — تدميم نظام اللامركزية في أعمال التجنيد والتعبئة وترشيده
لأنه بالنسب على انشاء أفرع تجنيد وتعبئة بالمحافظات ومراكز تجنيد
وتعبئة بأقسام ومراكز الشرطة يكون العمل التجنيدى قد وصل الى
أصغر الوحدات الادارية في الدولة مما يسهل معه توعية المواطنين
ورفع مستواهم الفكرى من ناحية التجنيد والتعبئة وتوجيههم الى الخطوات
المطلوبة منهم لأداء الخدمة العسكرية والوطنية على أكمل وجه
ومساعدتهم في استيفاء المستندات المطلوبة منهم في حالة استحقاقهم
لتأجيل التجنيد أو الإعفاء من الخدمة العسكرية وذلك لغرب أجهزة
التجنيد من محل الانتساب لهؤلاء المواطنين وبذلك يمكن تحقيق السرعة
المنشودة في تلبية مطالب الأفراد وبسرعة البت في شكاوهم هذا علاوة
على انه في حالة طلب استدعاء أفراد الاحتياط فيكون لمراكز التجنيد
والتعبئة النصيب الأوفر في استكمال الأعداد المطلوبة وسيقع عليها
مسئولية سد احتياجات القوات المسلحة في التوقيتات المحددة .

(راجع في ذلك الأستاذ عادل صديق — الوجيز في شرح قانون
التجنيد — ١٩٨٤ — ص ١١ وما بعدها)

الفصل الثاني

حساب مدة التجنيد

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

مدة الخدمة العسكرية تمدد كاتها تخفيت بالخدمة المدنية طبقا لمصرح
نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ - الخدمة المائل تصب اعتبارا من مدة
التجنيد التي تضم اليه - اندماج تاريخ التخصيم التعللى فى تاريخ تعيينه
الفرصى الثانى من هذا الضم بحيث تبدأ من هذا التاريخ الآثار المترتبة
على تقلد الوظيفة عدا ما كان منها مرتبطا ببيانرة العمل فعلا - ان ذلك -
المدة الافتراضية التي قرر المشرع اضافتها لحالة بعض المؤهلات طبقا
لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
تصوب من التاريخ الذى ترد اليه الخدمة المائل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ ،
تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة
بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم
تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم او بعد انقضائها فى وزارات الحكومة ومصلحتها
وحدات الادارة المحلية والهيئات المحلية والمؤسسات العامة
والوحدات الاقتصادية التابعة لها كاتها تخفيت بالخدمة المدنية وتصوب

هذه المدة في التقديمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .. » .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية على ان « يكون تعيين حنلة المؤهلات فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة متنها خمس سنوات بعد الشهادة الامدادية أو سنتين بعد الشهادة المتوسطة في الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) بمرتب قدره ٣٠٤ جنيها سنويا ، واقدمية اعتبارية في هذه الفئة قدرها سنتان » ..

كما نصت المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين اذنيين بقنولة والقطاع العام على ان « يحدد المستوى المالي والتقديمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(ز) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد بختها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها من كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

وبن حيث ان مدة الختية العسكرية وفقا لمريح نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المفسار اليه متميز كائنا قضيت في الخدمة المدنية فان التقديمية العامل تحسب اعتبارا من مدة التجنيد التي تضم اليه ومن ثم يندمج تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي

النشأء عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعين ومو الذى أرجعت اليه أقديته لتبدأ منه الآثار المقرية على تظذ الوظيفة العالمة عسدا ما كان منها مرتبطا بباشرة العمل فعلا وعليه فاذا ما قرر المشرع اضافة مدة افتراضية من تاريخ التعين على الفئة الواردة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمنى حسابها من التاريخ الذى ردت اليه أقدمية العمل بعد ضم مدة تجنيده .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه لما كان السيد / قد جند فى ١٩٧٣/٢/٢٣ وعين بمؤهل فوق المتوسط فى ١٩٧٥/٤/١ فانه تمنى حساب أقديته فى التعين من ١٩٧٣/٢/٢٣ تاريخ تجنيده ثم اضافة الأقدمية الامتبارية المقررة لؤله وقدرها سنتان لتصبح أقديته من ١٩٧١/٢/٢٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابقة المسارة بجلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ ومن ثم تمنى حساب مدة التجنيد للمال فى الحالة المعروضة أولا ثم اضافة الأقدمية الاجتبارية اليها .

(ملف ٤٩٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)

قامدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مقتضى تطبيق المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة كاتها قضيت بالخدمة الخفية وذلك بالنسبة للمعالمين بالجهاز الإدارى للدولة — يترتب على حساب تلك المدة فى أقدمية المال على النحو المتقدم أن ينبج تاريخ تعيينه الفعلى فى تاريخ تعيينه الفرضى بحيث لا يكون هناك سوى

**تاريخ واحد للتميين - هذا التاريخ يتخذ اسما لصاحب موعد حلول
العلالة الدورية الأولى وتدرج المرتب بعد ذلك .**

ملخص القانون :

ان استحقاق العاليل علاوته الدورية هو في الأصل مركز ذاتي
ينشأ في حقه بحلول موعد العلالة وبالشروط والأوضاع المقررة
.فلاننا لهذا الاستحقاق بعد ان ينفى العاليل فترة زمنية معينة ، وبحسب
.موعد استحقاق العلالة اما من تاريخ التميمين او من تاريخ منح العلالة
السابقة بحسب الاحوال طالما لم يصدر قرار بتأجيلها او الحرمان
منها .

ومن حيث ان المادة ٣٥ من قانون نظام الملبيلين المدنيين رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ المحلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٧٠ المعمول به اعتبارا من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ تنص
على أنه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٢٢ ، ٣٧ يمنح العاليل علاوة
.دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون بحيث لا يجاوز
المرتب نهاية مربوط الدرجة ، ويصدر بمنح العلالة قرار من الوزير المختص
.أو من يارس سلطانه . ومع ذلك تستحق العلالة الدورية في اول مايو
.التالي لانتفاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح
.العلالة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة
.تميين العاليل في ادنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات
.انتهاء الخدمة الا اذا كانت مرتبتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد
.تعيينهم فيها أو جاوزتها فتستحق علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ
.منح العلالة السابقة . . . » . وكما تنص المادة ١٨ من قانون نظام
العاليل المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان « يمنح العاليل علاوة
.دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط
.المستوى وذلك في المواضع الآتية :

١ — فى أول يناير التالى لاتقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة ويطبق هذا الحكم على من يصاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمنى فيما عدا العاملين الذين يصاد تعيينهم وكان أجورهم فى وظائفهم السابقة يقل من بداية مربوط الفئة التى أعيده تعيينهم بأكثر من علاوة من علاوات الفئة على هذه الحالة يسرى عليهم حكم الفقرة (٢) .

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

٢ — فى أول يناير التالى لاتقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة .

ويبين من استقراء النصوص السابقين أن المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى باستحقاق العلاوة الأولى فى أول مايو التالى لاتقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة. ولقد أوردت تلك المادة استثناء واحدا من هذه القاعدة تقتضى بأن العلاوة الأولى تستحق فى أول مايو التالى لاتقضاء سنة واحدة. إن يصاد تعيينه فى أدنى الدرجات وكان مرتبه قد وصل لبداية مربوط الدرجة المصاد تعيينه فيها ولقد التزمت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بذات القاعدة الخاصة بضرورة انقضاء سنتين حتى تستحق العلاوة الدورية الأولى لمن يلتحق بالخدمة ابتداء أو يعاد تعيينه . غير أنها حددت موعد استحقاق العلاوة الدورية بمطلته فى أول يناير بدلا من أول مايو .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المعروض أن السيد/

..... التحق بالخدمة فى ١٩٦٩/١١/٩ — أى فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ثم أُرجمت إقامته فى الدرجة التاسعة المعين عليها الى تاريخ تجنيده فى ١٩٦٧/٧/٢ وذلك أعمالا لنص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ .

المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ والتي تنص بأن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المعينة بها فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وحسب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام . . »

ومن حيث أنه متى كان مقتضى تطبيق نص المادة السابقة أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة . فمن ثم يعمم القول بأنه يترتب على حساب تلك المدة في أقدمية العامل على النحو المتقدم أن يندمج تاريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعيين يتخذ أساسا لحساب مومد حلول العلاوة الدورية الأولى ويتفرج المرتب بعد ذلك .

وترتبط على ذلك فإنه متى كان الثابت أن أقدمية السيد / على الدرجة المنصوص عليها إلى تاريخ تجنيده في ١٩٦٧/٧/١ لذلك كان ملاوته الدورية الأولى تستحق في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من هذا التاريخ وذلك طبقا لما تنص به المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — أي أن هذه العلاوة تستحق في ١٩٧٠/٥/١ — ثم تستحق علاوته الثانية بعد انقضاء سنة على تاريخ منحه هذه العلاوة — أي في ١٩٧١/٥/١ — ولها يتعلق بملاوته الدورية الثالثة فإنها تستحق في ١٩٧٢/١/١ بالتطبيق لنص المادتين ١٩ ، ٨٥ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / العلاوة الدورية الأولى في ١٩٧٠/٥/١ والعلاوة الثانية في ١٩٧١/٥/١ .

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع الملبين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حساب مدد التجنيد ضمن المدة المقررة للترقية وفقا لأحكامه على ما ورد بالجداول الملحق به — أنصرفها إلى المدد التي تقضى فعلا في أداء الخدمة وتعميلاته — من يستثنى من الالتزام بها (مادة ٦) أو الإعفاء منها (مادة ٧) لا يعتبرون مؤدبين لهذه الخدمة — اتجه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى حساب مدة الخدمة العسكرية التي تكون قد قضيت فعلا في الجهات المقررة بالمادة الثانية لئلا تنوفا فعلا .

ملخص الحكم :

من حيث أن ما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع الملبين المدنيين بالدولة والقطاع العام من حساب مدد التجنيد ضمن المدة المقررة للترقية وفقا لأحكامه على ما ورد بالجداول الملحق به إنما يتصرف إلى المدد التي تقضى فعلا في أداء الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعميلاته بفرضها على من يتبون المدد المحددة به (المادة الأولى) والتي تؤدي في إحدى الجهات المبينة بالمادة ٢ وللمدد المعينة في المادتين ٤ وه مخفضة بالنسبة إلى ذوي المؤهلات بالقدر الوارد في المادة ٣ أما من يستثنى من الالتزام بها (مادة ٦) أو يعفى منه (مادة ٧) فهو لم يؤد هذه الخدمة فعلا لأن مقتضى هذا الاستثناء هو عدم طلبه لها أصلا أو ابتداء ومقتضى الإعفاء هو عدم أدائه لها انتهاء وعلى هذا فإن من نص على استثنائهم منها بمقتضى المادة ٦ ومنهم المعينون

برتبة ضابط للخدمة بالقوات المسلحة أو الشرطة (فقرة ١) وطلبة الكليات والمعاهد المعدة لتخريجهم بشرط استمرارهم في الدراسة الى حين التخرج فانه لم تدها حسبت لهم المدد التي قضوها بالكلية أو المعهد من مدة الخدمة العسكرية بقسيتها لا يعتبرون مؤدين لهذه الخدمة اذ المدد التي قضوها في هذه الكليات أو المعاهد سواء اتموا الدراسة بها أو لم يتموها لا تعتبر قد قضت فعلا في الخدمة العسكرية أو الوطنية المفروضة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وان اجازت منها اذ كل ما يقتضيه بالنص هو استثناءهم منها كليا أو اتموا الدراسة أو جزئيا ببقدار ما يقابل ما أبضوه منها فيها ان لم يتموها وليس من ادى هذه الخدمة كمن استثنى منها في خصوص حساب المدة التي قضيت فيها مدة تجنيد في حكم المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لان حسابها ان استثنى منها افتراضا فنتجته لها وهو خلاف الواقع والمقرر قانونا ككثير للاستثناء الذي يخرج به ابتداء من عداد الملزمين بالدائمتين والمخاطبين بها بما يترتب على ادائها من احكام وبخاصة في الشؤون الوطنية عند التحاقهم من بعدها أو خلالها بأحدى الوظائف وفقا لما تقرر لهم من مزايا وما ارادت المادة ١٨ تكليده ومن اجل ذلك فليس في هذا الاستثناء ما يستتبع اعتبار مدد الدراسة في الكليات والمعاهد المذكورة مدد تجنيد حكما بهذا بما يجاوز حكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المقرر له ولا يتجه القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الى شيء من ذلك اذ هو لم يرد الزيادة عليه وانما قصد الى حساب مدة الخدمة العسكرية التي تكون قد قضيت فعلا في الجهات المقررة بالمادة الثانية لن ادوها فعلا ولذلك فان مدة الدراسة التي قضهاها الطاعن لا تعتبر مدة تجنيد فعلا أو حكما وكل ما يترتب عليها هو انقضاء مدة التجنيد بقدرها التابعة لاصل الاستثناء المقرر عدم الزام هؤلاء بحكم القانون بفرض الخدمة على من لم يثل سنهم .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اسباب الحق

حين انتهى الى رفض طلب الطامن في دعواه حساب المدة المشار اليه كحدة تجنيد في القوات المسلحة حتى تدخل ضمن المسد الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بما يترتب على ذلك من اثار منها عدم استحقاقه الترقية اعتبارا على ذلك الى الدرجة الرابعة وفقا لاحكام ذلك القانون .

ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس موضوعا وتعين لذلك رفضه مع الزام الطامن بالمصروفات .

(ملعن ٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ان مدة الخدمة العسكرية التي قام مانع من حسابها وفقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لا يجوز ادخالها في حساب مدة الخبرة وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام المالكين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز الاعتماد بمدة الخدمة العسكرية التي لم يسبق حسابها وفقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية ضمن مدة الخبرة العملية وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام المالكين بالقطاع العام .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فليستمرفت نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة

(م ٢٤ - ج ١٠)

١٩٨٠ بامسأار قانون الخدمة العسكرية والوطنية معدلا بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بأن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بها فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام . كانتا تضيف بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الأندية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستمتعون منها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع ، وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يتربط على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أندية المجندين أو مدد خبرتهم على أندية أو مدد خبرة زلائهم فى التخرج الذين عينوا فى الجهة ذاتها . . . » .

واستظهرت الجمعية أن المشرع رعاية منه للمجنند حتى لا يضار بتجنيده امتر خبرته العسكرية فى مقام الخدمة المدنية وفى حكمها وبهذا الوصف اصبح الأفضل ضمها لتحسب بالنسبة الى العاملين بالجهاز الإدارى للدولة فى الأندية والنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية مدة خبرة ولكن المشرع أورد تعيدا على ذلك هو الا يؤدي هذا الحساب الى أن يسبق المجند زيله فى التفرج المعين معه فى ذات الجهة . فالمشرع رسم وحد شروط الاستفادة من مدة الخدمة العسكرية بحسابها كمدة خدمة أو خبرة فلا تحسب الا بقوافرها ويمتنع حسابها منذ تحقيق القيد المانع من ذلك . متى ضمنت عند توافر شروطها كلها أو جزء منها أو عند عدم الاعتماد بها كلها أو بعضها لختلف شروط ضمها أو لتحقيق القيد المانع من ضمها كلها أو بعضها ، يكون قد ترتب عليها أو انحصر عنها الأثر الذى أجاز المشرع ترتيبه عليها . ولا يجوز بغير نص صريح فى القانون . كنص

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الاعتماد بها كجدة خدمة أو خبرة ، خاصة وإن نص المادة ٤٤ المشار إليه نص خاص ورد استثناء من قواعد حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة سواء من حيث طبيعة العمل وتمادل الدرجة و غير ذلك من القواعد التي تحكم حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة . فلا يجوز التوسع في تفسيره أو مدة حكمه أو الجمع بينه بأي وحدة وبين قواعد حساب مدة الخدمة أو الخبرة السابقة . فهذه القواعد لها نطاق تطبيقها الخاص بها ولا يجوز الخلط بينها وبين القواعد الاستثنائية الخاصة بحساب مدة الخدمة العسكرية . وإذا خول المشرع في المادة ٢٣ من نظام المناهلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مجلس إدارة الشركة سلطة وضع قواعد حساب مدة الخبرة المكتسبة بالنسبة الى العمال الذي تزيد مدة خدمته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة كما وضع قواعد التعيين بها يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة في الحالة التي يتوافر فيها للعامل مدة خبرة ترفع مستوى الأداء ، فان هذه السلطة تجد مجالها في الاعتماد بمدة الخبرة التي اكتسبها العامل نتيجة ممارسته الفعالية لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه أو إعادة تعيينه . ولا يمكن أن تجاوز حدها وتعمد تنظيم المشرع فتقيد الى حساب مدة خدمة عسكرية قام مانع من حسابها وفقا لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية وتهدد بذلك التنظيم والاضوابط القانونية التي حددها المشرع لنسبة مدة الخدمة العسكرية . لهذا فان مدة الخبرة التي يمكن حسابها طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز أن تشمل مدة الخدمة العسكرية التي لم تتوافر شروط منحها كلها أو بعضها أو قام مانع من ذلك طبقاً للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لأن ذلك تهدر عن الخدمة العسكرية وضاعفها العسكري الذي اعتد به المشرع فاستهدف عدم اضرار بالمجنّد بأداء خدمته العسكرية ايا كان العمل الذي أداه خلالها . اذ لا يعود ذلك الى تحديد طبيعة العمل أو الأعمال التي قام بها المجنّد خلال مدة خدمته العسكرية ولو اراد

المشرع لوصف الأعمال التي قام بها المجند فعلا وقرر حسابها عند اتفاق طبيعتها مع طبيعة عمل الوظيفة المدنية وهو ما اعرض عنه اذ اعتد بالاعتبار العسكري وحده ايا كانت طبيعة العمل الذي قام به المجند خلال التجنيد وايا كانت طبيعة عمل الوظيفة التي اسندت اليه بالخدمة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مدة الخدمة العسكرية التي تام مانع من حسابها وفقا للمادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية لا يجوز ادخالها في حساب بند الخبرة وفقا لنص المادة ٢٣ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وفي الحالة المعروضة فبموجب احقية المذكورين في حساب مدة خدمتهم العسكرية كمدة خبرة عند قيام مانع من حسابها طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية .

(ملف ١٩٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٣)

قاعدة رقم (١٨٣)

المجلس :

التعديل الذي ادخله القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ على نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، سري بالترجيح اذ عمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في اول ديسمبر ١٩٦٨ — يترتب على ذلك انه يتم سحب قرارات ضم مدد التجنيد والاستبقاء والتي صدرت على خلاف حكم المادة المشار اليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بان يراعى الا تزيد اقدمية المجند او المستبقى المعلن في احدى وزارات الحكومة او مصالحها عن اقدمية زميله المعلن في ذات الجهة — عدم تقيد قرار التسحب بجمع اداس ذلك ان قرار ضم المدة يعتبر من قبيل التسويات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « تحسب مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدد الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتصب هذه المدة في أقدميتهم على ألا تزيد من أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس » ولقد عمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ونصت المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعلن بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ النص الآتي : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتصب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

وحيث انه يبين من هذين النصين ان المشرع رأى الا يكون اداء الخدمة العسكرية والوطنية سببا في الاضرار بالمجندين او المستفيين ،
نقضى في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ باحتفاظ جميع المجندين الذين ادوا الخدمة العسكرية او يؤدونها او المستفيين بعد انتهاء خدمتهم بأقدمية في التعيين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج ، ثم عدلت المادة ٦٣ المشار اليها على النحو الصادر به القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ان الامر اقتضى تحديد ملول عبارة زملائهم في التخرج بانهم الذين عينوا في الجهة ذاتها التي عين فيها المجند ، ولقد سري هذا التعديل بأثر رجعي يرد الى أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ .

وحيث انه متى كان الثابت مما تقدم ان التعديل الذي ادخله القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ على نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سري بأثر رجعي اذ عمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون. رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، ومن ثم فانه يتعين سحب قرارات ضم منذ التجنيد والاستبقاء التي صدرت على خلاف حكم المادة المشار اليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بأن يراعى الا تزيد اقدمية المجند او المستفي المعين في اهذى. وزارات الحكومة او بمسالحها من اقدمية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة دون ان يتقيد قرار السحب ببيعاد ما ، لأن قرار ضم المدة يعتبر من قبيل التسويات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى لئنه يتمين على مصلحة الضرائب ان تسحب القرارات التي اصدرتها بارجاع اقدمية العاملين المعينين بها اثناء مدة تجنيدهم او استبقائهم بالقوات المسلحة الى تاريخ تعيين زملائهم في نفس دفعة تخرجهم في جهات اخرى وذلك لمخالفة هذه القرارات حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ٣٦٢/٣/٨٦ - جلسة ١١/١٢/١٩٧٥)

الفصل الثالث

التجنية المجند في الوظيفة المدنية

الفرع الأول

المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد يلحق
بين يعين بعد أداء الخدمة العسكرية في مجال
يجمع بينه وبين زملائه من دفعة تفرجه

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

شرط الإفادة من المزايا المقررة للمجند في القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — نص المادة ٧٩
من هذا القانون على أن يعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٦ يرتب على
لك ان المزايا المقررة للمجند بالمقتين ٥٩ ، ٦٢ من هذا القانون قبل
تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٨ لا يفيد منها الا من ينطبق عليه
وصف المجند في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه وليس قبل ذلك — عدم جواز الاستناد الى أحكام هذا القانون
طالما ان مدة التجنيد قد انتهت قبل بدء العمل به لا وجه للقول بان النص
الوارد بالمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه
نص كائسف لم يستحدث جديدا .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية

والوطنية قد صدر في ١٢/١٠/١٩٥٥ ونشر في الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٥٥ ونصت المادة ٧٩ منه على أن يعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وإذا كان المدمى حسبها هو ثابت من الأوراق قد أدى الخدمة العسكرية اعتبارا من ١/٧/١٩٥٤ ونقل الى الاحتياط بتاريخ ١/٧/١٩٥٥ فإنه لا يفيد من أحكام القانون المذكور ، ذلك أن المادة ٥٩ وقد نصت على أنه « يجوز للجنود أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الاعتبارية العامة ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الامارة ، ويكون للجنود وإن أتم خدمته الالتزامية الأولية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح » .. فإن لفظ المجند الوارد بالنص المذكور إنما ينصرف الى من انطبق عليه هذا الوصف في ظل العمل بأحكام القانون المشار اليه وليس قبل ذلك ، كذلك في المادة ٦٣ من القانون السالف الذكر — قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ وقد نصت على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بالتدنية في التعيين تساوئ اقدنية زملائهم في التخرج من الكليات أو المدارس أو المعاهد ذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الاعتبارية العامة متى اتباهم مدة الخدمة الالتزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » فإن لفظ المجندين الواردة بالمادة المذكورة لا ينصرف كذلك الا الى من جند في ظل سريان أحكام القانون السالف الذكر ، وبذلك لا يحق للمدمى الاستناد الى أحكام ذلك القانون طالما أنه قد انتهت مدة تجنيده قبل العمل بأحكامه أما القول بأن النص الوارد بالمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينطبق على حالة المدمى كنص كاشف لم يستحدث جديدا وإنما يجد أصوله في قوانين الخدمة العسكرية السابقة فهو حجاج في غير محله ذلك أن كل ما ورد في القوانين رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي كان محمولا به قبل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هو ما قضت به المادة ٤ منه من أن يحتفظ للموظف أو المستخدم

أو العادل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقيات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتصب في الحاشي أو المكافأة ، ومجال تطبيق هذا النص أنها يكون في حالة استدعاء الموظف للخدمة العسكرية بعد تعيينه والثابت أن المدعى لم يعين ببنك التسليف الزراعي والتعاوني إلا بعد انتهاء خدمته العسكرية وتقبل العمل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم لا يسوغ القول بأنادته من أحكام هذا القانون وذلك على النحو السابق بيانه .

(طعن ١٢٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٥)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبحث :

مفاد نص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المنعلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد يلحق بمن يعين بعد أداء الخدمة العسكرية مقارنا بزميله الحاصل على ذات مؤهله في ذات سنة التخرج والدور وذلك بمساواته من حيث الأقدمية أو مدة الخبرة بمن عين من زملائه في تاريخ تجنيده — اتفاق ذلك مع صراحة النص الذي يوجب حساب مدة الخدمة العسكرية المتشغل اليها كاملة في أقدمية المجند .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والمنعلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتهام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم

تعيينهم. أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومجالها،
وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات.
الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في
الأقدمية بالنسبة للمعلمين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما
تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى المعلمين بالقطاع العام .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على.
النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد
خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد
يلحق بمن يعين بعد أداء الخدمة العسكرية بقرنا بزميله الحاصل على ذات.
مؤهله في ذات سنة التخرج والدور وذلك بمساواته من حيث الاقدمية أو
مدة الخبرة بزملائه الذين عينوا دون أداء الخدمة العسكرية ، وهذا
ما يستتبع بقرنته منذ رد أقدميته طبقا لما تقدم بمن عين من زملائه في.
تاريخ تجنيده ، وهو أيضا ما يتفق مع صراحة النص الذي يوجب حساب
مدد الخدمة العسكرية المشار إليها كاملة في أقدمية المجند وما تقتضيه
حكمة التشريع من ألا يكون من نال شرف الخدمة العسكرية قبل تعيينه
أسوا حالا من زميله الذي لم يجند .

ومن حيث أنه لا محل للقول بأن تحديد مدلول الزميل على النحو
المتقدم من شأنه الاضرار بالزملاء الذين عينوا في تاريخ لاحق طالما أن
الأصل أن تضم مدة التجنيد كاملة ، والاستثناء ألا تزيد أقدميته نتيجة
لذلك على أقدمية أو خبرة زملائه ، ومن ثم فانه يتعين تفسير هذا الاستثناء
في أضيق الحدود وبما لا يسمح باهدار النص . وبهذه المثابة فان مقتضى
الحال يستلزم الاعتداد بالزميل الذي عين في سنة التجنيد دون
سواه .

وبين حيث انه بتطبيق ما تقدم على وثائق الحالة المعروضة فانه لما
كان للسيد / زملاء عينوا في عام ١٩٦٤ وهو تاريخ تجنيد
— اذ جند في ١١/١٠/١٩٦٤ — لذلك يتعين حساب مدة خدمته العسكرية
كاملة في مدة خدمته على ان يكون ثانيا في الاقدمية لآخر زميل له عين سنة
. ١٩٦٤

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب مدة خدمة السيد /
. العسكرية في اقدميته على ان يكون ترتيبه فيها ثالثا
لاخر زميل له عين سنة ١٩٦٤ .

(ملف ٣٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبحث :

يبين من تتبع المراحل التي مرت بها المادة ٦٢ من القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية انها اوردت
(قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١)
حكما يقضى بالاحتفاظ للجندين الذين لم يسبق توظيفهم باقدمية تساوى
الخدمة زملائهم في التفرج — ثم نصح المادة المشار اليها من طبيعة
مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تحسب على هذا النحو في اقدمية
الجنود — بعد تعديل هذه المادة بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و
٢٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكليف الخدمة العسكرية
والوطنية فوصفها بأنها وكالاتها قضيت بالخدمة المدنية — بهذا الوصف
الاخير اصبح الاصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية مع قيد
وحيد على ذلك هو الا يسبق للميل الذي شمت له مدة خدمته العسكرية

والوطنية زميله في التفرج المعلن معه في ذات الجهة — مقتضى ذلك ان أعمال هذا القيد لا يقوم سببه الا حيث يوجد التزويل ومن ثم فان مدة الخدمة العسكرية والوطنية تحسب كاملة للمجنّد اذا لم يوجد له زملاء في التفرج معينون في ذات الجهة التي عين بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كانت تنص على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بالخدمة في التعيين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكون مستوفين للشروط العامة للتوظيف » ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ وعمل بهذا التعديل الأول اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٨ ، وأصبح نصها يجرى بالآتي : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها في وزارة الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأفضحية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالتطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب تلك المدة على النحو المتقدم أن تزيد اقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على اقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » . ويبين من تتبع المراحل

التي مرت بها المادة المسبقة أنها أوردت قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بالتسمية تساوى اتسدية زملائهم في التخرج وذلك رعا للفرر الذى قد يلحق المجند الذى حرره التجنيد من التلضم فى مسابقت التعيين مع زملائه فى التخرج ، وجعلت تلك المادة الامادة من الحكم المتقدم رهين بتوافر شروط ثلاثة اولها أن يكون المجند مستوفيا للشروط العلية للتوظيف ، والثانى أن يثبت أن تجنيده حرره من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه ، والثالث أن يتقدم المجند بطلب تعيينه فور انتهاء مدة الخدمة الالزامية . ولم تلصح المادة المشار اليها من طبيعة مدة الخدمة العسكرية والوطنية التى تلصق فى اتسدية المجند ، غير أنه بعد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكيف الخدمة العسكرية والوطنية فوصفها بأنها وكأنها تقيت بالخدمة المدنية وقرر حسابها للعاملين الذين يمينون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العلية كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية فبعد أن كان ينظر اليها على أسس أنها حرمت المجند من التعيين مع زملائه فى التخرج. تقرر أنها تعتبر فى مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف الاخر اصبح الاصل هو نسبها باعتبارها فى حكم الخدمة المدنية، وأورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق العامل الذى شمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله فى التخرج المعين معه فى ذات الجهة .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الاصل وفقا لما نصت عليه المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بمد تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ هو ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية بها فيها مدة الاستبقاء الى مدة الخدمة المدنية ومراعاة القيد المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ المشار اليها فمن ثم يتعين اعمال هذا القيد فى حدوده الموضوعية له وهو عدم المساس بالراكر.

القانونية لزملاء الجند في نفس دفعة تخرجه أو من الدفوعات السابقة عليه المعينين معه في ذات الجهة ، وغنى عن البيان أن أعمال هذا التيد لا يقوم مسببه الا حيث يوجد التميل فان لم يوجد حسب مدة الخدمة العسكرية كاملة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية تصيب كاملة للمجنّد اذا لم يوجد له زملاء في التخرج معينون في ذات الجهة التي عين بها .

(ملف ٣٩١/٣/٨٦ — جلسة ١٤/٤/١٩٧٦)

قائمة رقم (١٨٧)

المبحث :

- ١- المشرع اعتبر مدة خدمة المجند في مقام الخدمة المدنية — انظرها — باعتبارها في حكم الخدمة المدنية بشرط ألا يسبق التخلل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين في ذات الجهة — انظرها بالتزويل — هو المعين ابتداء بوقت الجهة التي عين بها المجند — لا يجوز مساواة المجند بالتزويل الى الجهة التي عين بها ولو كان من ذات دفعة تخرجه تختلف صفة التميل في شأنه وقت التعيين .

ملخص الفتوى :

أن المشرع اعتبر خدمة المجند في مقام الخدمة المدنية كاملة بل وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم المدة المدنية وأورد المشرع قيداً وحيداً على ذلك وهو ألا يسبق التخلل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج المعين معه في ذات الجهة ، ومن ثم نأن أعمال هذا التيد يكون في حدوده التي رسمها المشرع وهي

عدم المساس بالمراكز القانونية لزملاء المجند من ذات دفعة تخرجه
أو الدفوعات السابقة من باب أولى المعينين معه في ذات الجهة ولا يقوم
سببه الا حيث يوجد الزميل فان لم يوجد حسب مدة الخدمة العسكرية
له كلفة .

ولما كان المشرع قد اشترط في الزميل الذي يقيد مدة ضم مدة التجنيد
إن يكون معيناً ابتداء بذات الجهة التي عين بها المجند فانه لا يجوز مساواة
المجند بالمتنول الى الجهة التي عين بها ولو كان من ذات دفعة تخرجه
لتختلف صفة الزميل في شأته وقت التعيين .

ولما كانت المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة
بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن (يجوز للمجند أن يتقدم
للتوظيف ... ويكون للمجند ولكن اتم خدمته الإلزامية الأولية في التعيين على
زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وإذا كان التعيين في الوظيفة
بامتحان مسابقة فتكون له الأولية في التعيين على زملائه الناجحين معه في
ذلك الامتحان ...) . وكان المشرع برأيه ان يخصص للمجندين قد منحهم أولوية
على المعينين معهم بذات التاريخ الذين يجدون منهم في ترقية المؤهل فان
من يضمن مع المجند من هؤلاء بقرار واحد لا يعتبر زميلاً له لكونه
يسبقه بحكم القانون في ترتيب الأقدمية وتبعاً لذلك فإن الحكم الذي ورد
في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والذي ينص بالا يسبق
المجند زميله من دفعة تخرجه غداً ضم مدة التجنيد والذي نصت عليه
المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الجديد رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ،
لا يجد مجالاً لإعماله فيما بين المجند ومن عين معه في قرار واحد طالما
اتجد في مرتبة النجاح .

وبناء على ما تقدم لا يجوز تعييد ضم مدة تجنيد المائل المحروضة
حالته في الأقدمية بتاريخ تعيين كل من السيدة /
والسيد / المتنولين الى محافظة الجيزة كما وأن
المعينين مع هذا المائل بقرار واحد والحاصلين على ذات مرتبة

النجاح لا يعتبرون زملاء له وبالتالي يحق له ضم مدة تجنيده كاملة بشرط ألا يسبق من هو أعلى منه في مرتبة النجاح من المعينين معه بقرار واحد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن للمجنّد اولوية في التعمين وفقاً لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأنه يحق له بمقتضى هذه الأولوية أن يضم مدة خدمته العسكرية في الأقدمية على الوجه المبين بالأسباب .

(ملف ٩٣٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ — نصها على الاحتفاظ للمجنّدين الذين لم يسبق توليفهم أو استخدامهم بالتعمية في التعمين تساوي أقدية زملائهم في التخرج — شروط الإفادة من هذا الحكم — الاعتبارات التي راعاها المخرج من حكم المادة ٦٢ سالف الذكر رفع الضرر عن المجنّد في مجال يجمع بينه وبين زملائه من بفعة تخرجه — هذه الاعتبارات أولى أن تراعى في مجال يقارن فيه المجنّد بمن هو أحدث منه في التخرج — أثر ذلك أن القياس يقتضى مد حكم المادة ٦٢ فينطبق على المجنّد عند مقارنته بزميل أحدث منه في التخرج إذا كان قد عين بلحدى الوظائف المدنية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر

على أنه « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة (٤) الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدسية في التمييز تساوى أقدسية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس ، وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومجالسهم والهيئات الاعتبارية العلية عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » .

ومن حيث أن هذا النص ، أنه أورد حكما عاما ينفي بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدسية تساوى أقدسية زملائهم في التخرج ، وجعل الامتداد من حكمه رهين بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المجند مستوفيا الشروط العامة للتوظيف .

الثاني : أن يثبت أن تجنيده قد حرّمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه .

الثالث : أن يتقدم الموظف عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة .

بهذه المادة تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والتمييز مع زملائه في التخرج فترتب له أقدسية مساوية لأقدسية زملائه الذين تخرجوا معه وعينوا خلال فترة تجنيده سواء كان تمييزهم ببسالة أو بغير مسابقة ونفا لترتيب التخرج .

ومن حيث أن المجند وهو يقوم بواجب من أقدس الواجبات الوطنية وأثرها ويجب ألا يكون تجنيده سببا في الإضرار به لماذا كانت الفرصة قد واثت غير المجندين للالتحاق بالوظائف الصالحة في الوقت الذي كان فيه المجند يؤدي واجبه الوطني ولم يتمكن بسبب ذلك من متابعة المسابقات التي تجري للتمييز ولم تعلن الوحدة التي كان ملحقا بها عن مسابقات خلال فترة تجنيده لشغل وظائف مدنية ، فانه طبقا للأحكام التي

واماها المشرع من حكم المادة ٦٣ سالفه الذكر رفع الضرر عن المجند ، في مجال يجمع بين المجند وزملائه من دفعة تخرجه ، فان هذه الاعتبارات أولى أن تراعى في مجال يقارن فيه المجند بمن هو أحدث منه في التخرج ، وذلك من باب أولى ، ذلك أن الاعتبارات التي قام عليها النص المذكور تتوارى في هذه الحالة أيضا لأن تمتع الأحدث تخرجا بفرصة التعيين دون المجند من شأنه أن يصيب الأخير بضرر لم يشأ المشرع أن يصيبه به عند المقارنة بينه وبين زملائه من دفعة تخرجه ، فأولى ألا يصيبه هذا الضرر إذا كانت المقارنة بينه وبين زميل أحدث منه في سنة التخرج . وعلى ذن من القياس يقتضى مد حكم المادة ٦٣ لينطبق على المجند منذ مقارنته بزميل أحدث منه في التخرج إذا كان قد عين بأحدى الوظائف الخفية .

(ملك ٩١/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

الاحتفاظ للمجند بالخدمة في التعمين يساوى اقدمية زملائه في التخرج طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — الأقدمية المذكورة هي الأقدمية في الدرجة التي تحدده بتاريخ التعمين فيها دون الأقدمية الاعتبارية او الغرضية التي ترتبها قواعد قانونية أخرى لا تتوافر شروط تطبيقها بالنسبة للمؤلام الجندين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يحتفظ للمجندين المتصوص عليهم في المادة { الذين لم يسبق

توظيفهم أو استخدامهم بأقسامية في التعيين تساوى اقسامية زملائهم في
التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تسحبهم للتوظيف في
وزارات الحكومة ومعالجها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انقضاء مدة
الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من
التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط
المعينة للتوظيف » .

وملأ هذا النص أنه إذا حق للمجندين المنصوص عليهم في المادة
المذكورة أن ترجع أقساميتهم إلى التاريخ الذي تحسب منه اقسامية
زملائهم في التخرج فإن الأقسامية المذكورة هي الأقسامية في الدرجة التي
تحدد بتاريخ التعيين فيها دون الأقسامية الاعتبارية أو الفرضية التي
تربطها قواعد قانونية أخرى لا تتواءم شروط تطبيقها بالنسبة لهؤلاء
المجندين .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز إرجاع اقسامية العامل
المذكور إلى التاريخ الفرضي الذي أوجعت إليه اقسامية زميله كافر لفسم
مدة خدمة سابقة لهذا الزميل وإنما تقتصر إحقاقه فقط على إرجاع
اقساميته إلى تاريخ التعيين الفعلي للزميل والذي يحدد قانوناً بتاريخ
صدور قرار بتعيين العامل في الدرجة وكل ذلك إذا كانت الشروط
اللازمة لأعمال حكم المادة (٦٣) سالفة الذكر في حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تطبيق المادة (٦٣)
من العامل المذكور في الدرجة التي عين فيها إلى التاريخ الفرضي الذي
حسبت منه اقسامية زميله المطلوب المساواة به وإنما يقتصر حق العامل
المجنّد على مساواته بأقسامية زميله المحسوب من تاريخ صدور قرار
تعيينه في الدرجة .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنه من تعديل للمادة ٦٢ سابقة الذكر يسرى بالثره المباشر على كل من عين أو يعين اعتباراً من تاريخ العمل به ولا يسرى بالثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت نص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ على انه « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توطينهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظف في وزارات الحكومة ومجالها والهيئات الاعتبارية العامة عقب انبائهم مدة الخدمة الانزامية مباشرة بشرط أن يلتحقوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظف .

وانه بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صبح القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص في المادة الأولى على أن « يستبدل بنص المواد ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النصوص الآتية :

.

مادة ٦٣ :

« تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الصنة بها فيها مدة الاستبقاء بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العلوية وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة الفعلية ، وتحسب هذه المدة في امتدياتهم على الا تزيد من امتدعية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وأن يكون تحصيلها بمقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

كما تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يمين من المذكورين بالقطاع العام » .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ » .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه في الفترة من تاريخ العمل به ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فيسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الواقع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعي على الواقع السابقة عليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ وقد حدد في المادة الثانية تاريخ العمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ فيكون المشرع قد أضحى من إرادته في أن يعمل بهذا القانون من التاريخ الذي حددته ، والأولى أن يأخذ الأمر الرجعي لأحكامه هذا التاريخ .

وعلى هذا يسرى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فيها تضمنه من تعديل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، بآثره المباشر على الواقع والمراكز القانونية التي تتم أو تقع بعد نفاذه أي على كل من يمين أو يمين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى بآثر رجعي على الواقع السابقة عليه .

وهو ما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا في تحديد نطاق سريان القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ فيما تضمنه من مزايا للمجندين. وعلى الاخص ما نصت عليه المادة الرابعة من هذا القانون من انه يحتفظ للموظف او المستخدم او العامل الكفاء وجوده في الخدمة العسكرية: بما يستحق من ترقيةات وملاوات كما لو كان يؤدي عمله اذ قضت بسريانه من تاريخ العمل به وليس من تاريخ اسبق مادام ذلك ليس واضحا من نصوصه (جلسة ١٩٥٦/١١/١٠ طعن ١٣٩٥ لسنة ٢ عليا)

وعلى هذا نظل الوثائق والمراكز القانونية التي تكون قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ في اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ خاضعة لاحكام اهلقتانون النافذ وقت تمليها ، ويتمين اعمال احكام المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها على كل تعيين تم في الفترة السابقة على نفاذ القسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ » .

(ملف ٢٥/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (١٩١)

المبحث :

حساب مدة التجنيد يختلف مفهومه واساسه عن حساب مدد الخدمة السابقة ، فهذه الأخيرة تضم لاكتساب صاحبها خبره تزيد كفاءته في وظيفته. المعين عليها اما المجند فنضم له مدة التجنيد حتى لا يكون التجنيد سببا في الاضرار به — القيد الوارد على حساب مدة التجنيد الا يسبق المجند زهيله في التفرج والمعين معه في ذات الجهات للمجند اولوية التعمين على المعينين معه في ذات التاريخ متى اتحدوا معه في درجة النجاح .

ملخص الفتوى :

استعيرقت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها: رقم ٢٣٦/٢/٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤ والتي انتهت الى « احقية المجند

في قسم مدة تجنيده كاملة بشرط ألا يسبق من هو أعلى منه في مرتبه النجاح من المعينين معه بقرار واحد « وذلك استنادا الى أن المادة {١} من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بها فيها مدة الاستعداد بعد أتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الأكاديمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو يمد خبرتهم على أقدمية أو يمد خبرة زملائهم في التفرج الذين مینوا في الجهة ذاتها . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ » .

ومعاد ذلك أن المشرع رعاية منه للجند وحتى لا يفشل بتجنيده اعتبر خدمته العسكرية في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضمها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ، بيد أن المشرع أورد تيدا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق الجند زميله في التفرج المعين معه في ذات الجهة :

ولما كان المشرع زادا من رعايته للمجندين فمنحهم أيضا في قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام أولوية على المعينين معهم بذات التاريخ الذين يتحدون معهم في مرتبه النجاح ، ومن ثم فإن المعين مع الجند

من هؤلاء في قرار واحد وفي جهة واحدة لا يعتبر زميلا له لكون المجند يسبقه في ترتيب الأقدمية ، وعليه فإن القيد الوارد في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالف البين لا يجد مجالا لأعماله فيما بين المجند ومن يعين معه في قرار واحد طالما اتحدا في مرتبة النجاح ، ويكون محسب أعماله في حالة ما إذا كان من عين مع المجند في قرار واحد أعلى منه في مرتبة النجاح .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، يبين أنه ولئن اتحد السيد /..... الذي أدى الخدمة العسكرية مع السيد /..... الذي لم يؤد الخدمة العسكرية في تاريخ التخرج والتعيين بيد أن السيد الأخير حصل على المؤهل بمجموع ٣١٩ درجة في حين حصل المعروضة حالته على ذات المؤهل بمجموع ٣١٥ درجة .

ومن ثم يكون الصائل الحاصل على درجات أعلى في مرتبة النجاح زميلا للمجند وتيدا عليه في حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ولا يجوز أن يسبق المجند هذا الزميل نتيجة حساب مدة تجنيده ولا محل للقول بأحقية المجند في الحالة المعروضة في ضم مدة تجنيده ، استنادا إلى أن له زميلتين من نفس دفعة تخرجه مئنتان معه بذات القرار وأرجعت أقدميتهما إلى تاريخ سابق عليه في درجة بداية التعيين نتيجة لضم مدة خدمة سابقة لهما بمقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد حساب مدة الخدمة السابقة ، إذ أنه فضلا عن أن وجود الزميل الذي يعتبر تيدا عليه فإن أحكام ضم مدة الخدمة العسكرية نافرا أحكام ضم مدة الخدمة المدنية إذ بينها تقوم قواعد ضم مدة الخدمة المدنية السابقة في تحديد أفضلية العايل ومرتبه أساسا على فكرة مؤداها الامتداد من خبرة التي يكتسبها العايل من ممارسته النشاط الوظيفي أو المهني سبق على تعيينه فإن قواعد ضم مدة الخدمة العسكرية أساسها رفع الضرر الذي يلحق المجند الذي حرمة التجنيد من التعيين في الوظائف العامة مع زملائه .

في التخرج ، ومن ثم فإن لكل مجاله الخاص الذي ينطبق فيه ولا يندرج المجند
من ضمن مدة خدمة مدنية سابقة طبقا للقواعد الخاصة بها إن يعمل
معه في الجهة التي عين بها ، وبذلك فلا يندرج المعروضة حالته من ضمن
مدة الخدمة السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتتسبى الفتوى والتشريع الى عدم
احقية السيد المعروضة حالته في ضمن مدة خدمته العسكرية باعتبار
السيد / زميلا له وتفيد عليه .

(ملف ٦٣٤/٣/٨٦ — جلسة ١٠/٣/١٩٨٤)

الفرع الثاني

التميين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة في تاريخ محدد

قائمة رقم (١٩٢)

المبدأ :

تميين خريجي الجامعات والمصلين على مؤهلات فنية بمتوسطة —
لا أساس لما يجرى عليه العمل في اللجنة الوزارية للقوى العاملة من
تحديد ائتمنيات خاصة للمجندين تتميز عن ائتمنيات زملائهم من غير
المجندين — اذا كان زملاء المجند قد عينوا بناء على ترشيح اللجنة
الوزارية للقوى العاملة في تاريخ محدد فان المجند يعين معهم في هذا
التاريخ بعد مراعاة اولوية التمييز عليهم المقررة بالمادة ٥٩ من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية .

ملخص الفتوى :

انه طالما انتهى الرأي الى انه لا يجوز للجنة الوزارية للقوى العاملة
ومقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ تحديد تواريخ معينة لتمييين من مده
اختيارهم من طريقها ، بهذا التاريخ يحدده القرار الصادر من الجهة
المختصة بالتمييين ومنه تبدأ رابطة التوظيف وحساب الاقدمية بالنسبة
الى جميع من يتم اختيارهم ومن ثم فلا أساس لما يجرى عليه العمل في
اللجنة المذكورة من تحديد ائتمنيات خاصة للمجندين تتميز من ائتمنيات
زملائهم من غير المجندين .

وغنى عن البيان أن قرار الترشيح للتعين الذى تصدره اللجنة له أهمية خاصة بالنسبة للجندين . ذلك أن المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن « يكون للمجنّد ولن أتم خدمته الإلزامية الأولوية فى التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها فى هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيدة جداً على الأقل أو تقارير بيرية مرضية ، وعلى هذا المقتضى فإذا كان هناك زملاء للمجنّد تم اختيارهم للتعين معه كانت له الأولوية للتعين عليهم بمعنى أنه متى كان هؤلاء الزملاء قد ميّزوا بناء على هذا الترشيح فى تاريخ محدد فإن المجنّد يعين معهم فى هذا التاريخ بعد مراعاة أولوية التعيين عليهم متى توافرت شروطها طبقاً للقانون .

(مرقى ٢٥١٣ - فى ١٠/٩/١٩٧٠)

الفرع الثالث التعيين بامتحان مسابقة

قائمة رقم (١٩٢)

١٩٦٢ : ١٩٦٢

المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ — نصها على أن للمجنّد الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ، وإذا كان التعيين بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان — المبرة في التمتع بهذه الأولوية ان يكون الشخص مجنّدا وقت التعيين سواء اكان مجنّدا وقت اداء الامتحان او لم يكن كذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ على انه « يجوز للمجنّد أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الاعتبارية العامة والشركات ، ويكون وجوده في التجنيد يمدد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة . ويكون للمجنّد ولن اثم خدمته الانزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان وإذا تعدد المرشحون

والناجحون في امتحان المسابقة من المجتدين أو ممن اتبوا الخدمة يكون. التمييز من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوب . ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيد جداً على الأقل أو تكافير سريعة مرضية . . . » .

ومناد هذا النص ان للجند أولوية في التمييز على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح وانه اذا كان التمييز بمسابقة تكون له الأولوية على زملائه الناجحين معه في المسابقة . والعبرة في التمتع بهذه الأولوية ان يكون الشخص مجتداً وقت التمييز سواء اكلن مجتداً وقت اداء الامتحان أو لم يكن كذلك ، اذ في المرحلة السابقة على التمييز ، وهي مرحلة التقدم الى المسابقة ثم اداء الامتحان ، لا تصح حاجة الى تمييز الجند على غيره ، وانما يأتي التمييز بعد النجاح وفي مرحلة التمييز .

وبعبارة أخرى ، اذا كان الشخص مجتداً عند التمييز تحققت له ميزة التفضيل على زملائه الناجحين معه ، وحق له التقدم عليهم في قائمة الناجحين والقول بغير ذلك واشترط التجديد وقت التقدم الى المسابقة . واداء الامتحان لا يتفق مع سياق نص المادة ٥٩ آتفة الذكر . فمثلاً من انه يؤدي بالحكمة التي توجهاها المشرع من تقرير الأولوية للجند عند التمييز لا عند التقدم الى المسابقة واداء الامتحان اذ الأولوية مرتبطة بالنجاح فعلاً في امتحان المسابقة وبالتالي فان حكمة النص لا تتحقق اذا اشترطت صفة الجند وقت التقدم الى المسابقة واداء الامتحان طالما لم يتكشف مركز الشخص من نتيجته .

وعلى هذا يقتضي فلا مجال للنظر الى الأولوية أو أمثالها قبل ظهور نتيجة امتحان المسابقة لانه حتى تاريخ ظهور النتيجة لم يتحدد بعد الناجحون في المسابقة الذين يعقبون المرشحين للتمييز حتى تثار مسألة أولوية الجند عليهم في التمييز . بلاضافة الى ان الجند أنفسهم قد لا يكون من بين الناجحين في المسابقة وبالتالي لا تثار مسألة أولويته أصلاً .

ولا يقيم من هذا النظر القول بأن جهة الإدارة لن يتسنى لها وضع
المجنّد في صدر قائمة الناجحين في المسابقة إلا إذا كان مجنّداً في تاريخ
إعدادها — ذلك أن الأولوية المقررة للمجنّد ليس محلها ترتيب نجاحه في
المسابقة ، فهذه مسألة معيارها مجموع الدرجات التي حصل عليها في
الامتحان ، وإنما محل الأولوية اختيار المجنّد للتميين قبل زملائه الناجحين
معه في الامتحان أيّا كان ترتيبهم في النتيجة ، أي حتى لو كانوا سابقين
عليه في الترتيب .

ومن حيث أن الثابت أن السيد المعروضة حاله قد نجح في امتحان
المسابقة التي أجرتها المؤسسة وتحققت فيه صفة المجنّد وقت التعمين ،
وأنه بادر إلى إخطار مؤسسة الطاقة الذرية عقب تجنيده ، فمن ثم تكون
له الأولوية في التعمين على زملائه الناجحين معه في هذا الامتحان أعباء
بحكم المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

لهذا انتهى رأي الجمعية الميموية إلى أحقية السيد المذكور في التمتع
بأولوية التعمين على الناجحين معه في امتحان المسابقة التي أجرتها مؤسسة
الطاقة الذرية .

(ملف ٢٥/١/٤٤ — جلسة ١٣/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ونصها
على أن للمجنّد أولوية في التعمين على زملائه المرشحين معه في نفس
مرتبة النجاح ، وإذا كان التعمين بامتحان مسابقة فتكون له الأولوية في
التعمين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان — المبرة في التمتع

بهذه الأولوية بأن يكون الشخص مجنّداً وقت التّعيين سواء أكان مجنّداً وقت أداء الامتحان أو لم يكن كذلك ، إذا كان الثابت أن المجنّد لم تجبّه الآخرين الذين يطلب مساواته بهم مسابقة واحدة فإنهم لا يعتبرون من التّلامذ النّاجحين معه حتى يحقّ له التّقدم عليهم في قائمة النّاجحين — أثر ذلك عدم انطباق حكم المادة ٥٩ في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

تنصّ المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يجوز للمجنّد أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومجالها والهيئات الامتبارية الصّلبة ، ويكون وجوده في التجنيد بمعدّ التّعيين في الوظيفة في حكم الإحارة ، ويكون للمجنّد ولن أمّ خنفته الإلزامية الأولوية في التّعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النّجاح ، وإذا كان التّعيين في الوظيفة بامتّحان مسابقة فيكون له الأولوية في التّعيين على زملائه النّاجحين معه في نفس الامتحان ، وإذا تمسّد المرشحون والنّاجحون في امتّحان المسابقة من المجنّدين أو من أمّوا الضّحية ، يكون التّعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النّجاح المطلوب ، ويشترط للتّمتع بالأولوية المنصوص عليها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيّد جداً على الأقلّ أو تقرير سرية مرضية » .

ومن حيث أن يصاد هذا النصّ أن للمجنّد أولوية في التّعيين على زملائه المرشحين معه من نفس مرتبة النّجاح ، وإذا كان التّعيين بمسابقة تكون له الأولوية على زملائه النّاجحين معه في المسابقة . والعبرة في التّمتع بهذه الأولوية أن يكون الشخص مجنّداً وقت التّعيين ، سواء أكان مجنّداً وقت أداء الامتحان أو لم يكن كذلك ، إذ في المرحلة السّابقة على التّعيين وهي مرحلة التّقدم إلى المسابقة ثم أداء الامتحان ، لا يندرج فئة حاجلة إلى تمييز المجنّد على غيره ، وإنما يأتي التّمييز بمعدّ النّجاح وفي مرحلة

التميين وبعبارة أخرى إذا كان الشخص مجتازاً عند التقييم تحققت له ميزة التفصيل على زملائه الناجحين معه ، وحقق له التقدم عليهم في قائمة الناجحين .

ومن حيث أنه إذا كان الثابت أن السيد / حصل على الثانوية العامة ١٩٥٩ و دبلوم معهد السكرتارية سنة ١٩٦٠ وعين بوزارة الصناعة بناء على مسابقة ديوان الموظفين رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لحجة دبلوم الثانوية التجارية والثانوية العامة بالإضافة إلى الحصول على شهادة معهد السكرتارية ، بينما عين السيد / الحاصل على الثانوية التجارية سنة ١٩٦٠ اعتباراً من ١٩٦١/٤/٤ بناء على نجاحه في مسابقة ديوان الموظفين (إعلان المصالح الحربية) رقم ١٩٦٠ في ١٩٦٠/١١/٢٥ اعتباراً من ١٩٦٠/١١/٢٥ ، كما عين السيد / الحاصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٠ بهيئة السبك الحديدية اعتباراً من ١٩٦١/٣/٢٦ بناء على نجاحه في المسابقة رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإن الواضح من ذلك أن السيد المذكور لم يجمعه والسيد الآخر الذي يطلب بمساواته بهما مسابقة واحدة ، إذ أنه حين بناء على مسابقة تخلف عن المسابقة التي عين بناء عليها السيدان المذكوران ، ومن ثم فإن السيدين لا يعتبران من الزملاء الناجحين معه في امتحان المسابقة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ التي نجح فيها حتى يحق له التقدم عليهما في قائمة الناجحين ، وبالتالي فإن حكم المادة ٥٩ سالف الذكر لا ينطبق على حالة السيد المذكور .

(غلوى ٤٨٦ — في ١٩٧٣/١/١٠)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — نصها على الاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بالتجربة في التقييم تساهل التجنيد لزملائهم في

التخرج - شروط الامادة من هذا الحكم - لم يقيد المشرع هذا الحكم
باجتياز المجند امتحان المسابقة وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تبطل تعديلها
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ قد اوردت حكما جليا يقضى بالاحتفاظ
للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى اقدمية زملائهم في
التخرج ، وجعلت الامادة من هذا الحكم رهين بثلاثة شروط اساسية :
(الاول) ان يكون المجند مستوفيا للشروط العسكية للتوظيف ، (الثاني)
ان يثبت ان تجنيده قد حرره من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه
(الثالث) ان يتقدم للتوظيف عقب اتمائه مدة الخدمة الاجزامية بياضرة .

ولم يقيد المشرع هذا الحكم باجتياز المجند امتحان المسابقة ونفا
للمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على ان يكون
للمجندين ولان اتم خدمته الاجزامية الاولى في التعمين على زملائه المرشحين
معه من نفس مرتبة النجاح ، واذا كان التعمين بامتحان مسابقة فتكون له
الاولوية في التعمين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان .

واذا تعدد المرشحون والناجحون في امتحان المسابقة من المجندين
او من اتوا الخدمة يكون التعمين من بينهم بحسب درجة الاستبقية في
الامتحان اوف مرتبة النجاح المطلوب .

(ملف ٢٥/١/٢٥ - جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

الفروع الرابع

شروط إعادة المجند من الميزة المقررة له في الاحتفاظ
بالخدمة له تساوى الخدمة زماله في الإخراج

أولاً — المتصون بالزميل في مفهوم قانون الخدمة العسكرية .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ مفادها — أن الحق في ضم مدة التجنيد يقتصر على
«الحال المؤهل دون غيره» — أساس ذلك — عبارة زميل الإخراج التي
وردت به تعني أنه يشترط لضم مدة التجنيد أن يكون العليل مؤهلاً —
هذا الشرط لم يقارن نص المادة المشار إليها منذ صدور القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديله بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٨
لسنة ١٩٧١ تؤكد تلك المذكرات الإيضاحية لهذه القوانين .

ملخص الفتوى :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن :

« تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها
مدة الاستيفاء بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذي يتم تعيينهم
لنساء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومسالحتها ووحدات

الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كانتا قضيت بالخضبة وتصب هذه المدة في الأندية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري بالدولة والهيئات العامة كما تصب كجدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام ، وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد أندية المجتدين أو مدد خبرتهم على أندية أو مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في الجهة ذاتها » .

ومن حيث أن هذا النقص مريع في أن ضم مدة التجنيد يقتصر على العامل المؤهل دون غيره ذلك لأن عبارة زميل التفرج التي وردت به تعني أنه يشترط لهم مدة التجنيد أن يكون العامل مؤهلاً ، وهذا الشرط لم يلحق نص المادة ٦٣ سابقة الذكر منذ صدور القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ويعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ وهو الأمر الذي يتضح بجلالة من الرجوع للمذكرات للمذكرات الإيضاحية لهذه القوانين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أن تطبق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ — مقصور على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، ومن ثم لا يجوز ضم مدة التجنيد في الحالة المعروضة .

مقاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

أن تطبيق المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الخاصة بحساب مدة التجنيد في الوظيفة المدنية وما يترتب ذلك من اقدمية قاصر على المجندين الحاصلين على المؤهلات الدراسية .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في مجال تفسير المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قـد شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ الى أن تطبيق هذه المادة مقصور على الحاصلين على مؤهلات دراسية ، الا أن محكمة النقض أخذت في الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٨ قـ بجلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ ، ١٥٤١ لسنة ٤٨ قـ بجلسة ١٩٨٣/٢/٢٠ يـريان أحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المضافة للمادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ على جميع المجندين سواء المؤهلين أو غير المؤهلين .

وإذ رأت جهة الادارة أن ما انتهت اليه محكمة النقض قد أوجد طريقة في المعاملة بين العاملين المؤهلين بالجهات الادارية للدولة والعاملين بالقطاع العام .

فقد طلب الرأي من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وعرض الموضوع عليها فاستعرضت فتاواها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ (ملف ٦٥/١/٢٥) والتي انتهت للأسباب الواردة بها — أن تطبيق أحكام المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المصـدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ مقصور على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، كما استعرضت الجمعية التطورات التشريعية التي مرت بها المادة ٦٣ من القانون

المذكور وتبين لها أن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢، تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية » وتحسب المدة في الأقدمية واستحقاق المصالحات المقررة ، كما تحسب كدرة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها المصالحات المقررة .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو المدة خبرتهم على أقدمية أو مدى خبرة زملائهم في التخرج الذين ميلوا في الجهة ذاتها .

ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ » .

وبماذا ذلك أن المشرع عملياً منه للمجنّد وحتى لا يفصل بتجنيدهم قراراً الإمتداد بمدة خدمته العسكرية فتحسب الأقدمية بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وتحسب كدرة خبرة بالنسبة للعاملين بالقطاع ، بيد أن المشرع قيد ذلك بالألا يسبق المجنّد زميله في الفرع المعين في ذات الجهة .

ولما كان المشرع قد ردد هذا القيد في تشريعات الخدمة العسكرية المتعاقبة إذ نص عليه لأول مرة في المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وبعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ ثم تعديلاً بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٧١ ، ثم كرهه أخيراً في نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

وكانت عبارة زميل التخرج « التي وردت في النصوص المشار اليها تعنى زميل الدراسة في الكلية أو المعهد أو المدرسة الذي ينهى الدراسة معه في نفس الوقت » ، ومن ثم فإنه يشترط لضم مدة التجنيد ان يكون العاقل مؤهلا وهو الامر الذي يتضح بجلاء من الرجوع الى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي يسرف حكمها الى جميع فقرات النص حيث اشارت الى انه في جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب مدة التجنيد على النحو المتقدم أى على النحو الوارد بنص المادة ٤٤ سائلة الذكر ان تزيد اقدمية المجندين او مدد خبرتهم على اقدمية او مدد خبرة زملائهم في التخرج وهو ما يتفق مع المذكرات الايضاحية لقوانين التجنيد المتعاقبة فضلا عن اتفاقه مع ضمن مفهوم عبارة نص التشريع يؤكد ذلك أن القول بحساب مدة الخدمة العسكرية للمجندين غير المؤهلين وسريان التقييد الخاص بزميل التخرج على المجندين المؤهلين فقط يترتب على حساب مدة التجنيد لغير المؤهلين كاملة دون ان يحدها أى قيد في حين أن مدة التجنيد لا تحسب كلها أو بعضها للمجندين المؤهل اذا ، توافر في شأنه قيد الزميل ويكون المجند غير المؤهل في وضع افضل من المجند المؤهل وهي نتيجة لم يرددها المشرع .

ولا يغير من ذلك ما سبق أن انتهت اليه محكمة النقض في حكمها سالفى البيان من نظر مغاير إذ أن هذه الأحكام فضلا عن أن حجتها بمقتضاه على من صدرت لهم لأنها لا تنال مما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من فهم صحيح لنصوص قوانين الخدمة العسكرية .

ذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تطبيق المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بمقتضى على الحاصلين على مؤهلات دراسية .

قاعدة رقم (١٩٨)

المادة :

حساب مدة الخدمة العسكرية في الأقدمية بشرط ألا يسبق المجند زملاؤه في التخرج الحاصلين على ذات المؤهل — تحديد طول الزميل في التخرج — بأنه من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله المجند وفي تاريخ واحد أو سبق عليه وعين في تاريخ سابق على تعيين المجند — أثر ذلك ألا يسبق المجند هؤلاء الزملاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية كانت تنص على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومجالها والهيئات الاعتبارية المالية عقب انبائهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عمل به اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ثم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ الذي عمل به بآخر رجعى اعتبارا من التاريخ المتقدم وأصبح نصها يجرى بالآتي : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بها فيها مدة الاستبقاء بعد انبائهم الخدمة الإلزامية لمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومجالها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة الى الحاصلين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى الحاصلين بالقطاع العام .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقرب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن يزيد اقدمية المجندين أو مدة خبرتهم من اقدمية أو مدة خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا بالجهة ذاتها .

وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية تمليقا على هذا التعديل الأخير أنه لما كان المفهوم من هذا النص أن حساب مدة التجنيد في اقدميات العاهلين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة مقيدة بالأزيد على اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس في حين لا يقيد حساب مدة التجنيد كمدة خبرة في القطاع العام بأى شرط مما يترتب عليه أن يكون المعين بالقطاع العام في مركز أفضل من المعين بالجهاز الإداري للدولة الأمر الذى يقتضى تعجيل النص بما يحقق المساواة بين المعينين بالجهاز الإداري للدولة والمعينين بالقطاع العام فضلا عن ضرورة تحديد بحلول عبارة زملائهم في التخرج بأنهم الذين عينوا في الجهة ذاتها التى عين فيها المجند وإن يسرى هذا التعديل من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه يبين من نص المراحل التشريعية التى مرت بها صياغة نص المادة ٦٣ المشار إليها أوردت قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ حكما عاما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم باقدمية تساوى اقدمية زملائهم ، وذلك دفعا للفسر الذى قد يلحق المجند الذى حرمه التجنيد من التقدم بمسابقات التعيين مع زملائه في التخرج ، وجعلت الإفادة من الحكم المتقدم رهين بتوافر شروط ثلاثة : أولاها أن يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف ، والثانى أن يثبت تجنيده حرمة من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه ، والثالث أن يتقدم المجند بطلب تعيينه فور اتمامه مدة الخدمة الإلزامية . ولم تتمصح تلك المادة من طبيعة مدة الخدمة العسكرية

والوطنية التي تصب في ائتمية المجند ، غير انه بعد تعديلها بالقانونين رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ تعرض المشرع لبيان طبيعة وتكثيف مدة الخدمة العسكرية والوطنية بوصفها بأنها « وكأنها قضيت بالخدمة المدنية » وقرر حيلها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما اعتبرها مدة خيرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام . وبذلك يكون المشرع قد غير مفهوم الخدمة العسكرية ، فبعد ان كان ينظر اليها على أساس انها حالت بين المجند وبين التعمين مع زملائه في التخرج ، قرر انها تعتبر في مقام الخدمة المدنية ، وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل هو ضيها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية ، وأورد المشرع قيذا وحيدا على ذلك هو ألا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والوطنية زميله في التخرج معه في نفس الجهة .

ومن حيث أن مدلول الزميل في التخرج وفقا لما تقدم لا يقتصر بحسب على من يحصل ذات مؤهل المجند وكان متخرجاً معه من الكليات أو المعاهد أو المدارس في ذات التاريخ وانما ينصرف هذا المدلول كذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله اذ أن الاعتبارات التي قام عليها نص هذه المادة وهو ألا يسبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد أولى بأن تراعى بالنسبة لمن تخرج قبله وعين في تاريخ سابق على تعيينه .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإنه لما كان الأصل وفقاً لما نصت عليه المادة ٦٣ آتية الذكر بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما هو ضم مدة الخدمة العسكرية والوطنية التي تقضى بعد الحصول على المؤهل إلى ما يعين العامل بمقتضاه بما فيها مدة الاستبقاء الى مدة الخدمة المدنية وبإعادة القيد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة بمن ثم يتعين أعمال هذا القيد في حدود الموضوع له وهو عدم المساس بالمراكز القانونية لزملاء المجند في نفس دفعة تخرجه أو من الدفوعات السابقة عليه المعينين في ذات الجهة ، فإذا لم يوجد زملاء للمجند وفقاً لما سلف بيانه معنيين بالجهة التي عين بها حسب مدة الخدمة العسكرية

له كاملة باعتبار أن العيد المتقدم لا يجوز أعماله إلا عندما يقوم سببه
وهو وجود الزميل بالمفهوم المشار إليه فإذا لم يوجد حسبت المدة كاملة .

وغنّى عن البيان أن ضم مدة الخدمة العسكرية كاملة ونفا لما
سلف بيانه لا يقتصر على الصورة المتخذة محسب وإنما يتصور كذلك إذا
ما كان زملاء المجند أحدث منه في تاريخ التعيين أو كان ضم هذه المدة
للمجند لا يترتب عليه إلحاق بزملائه أو الإضرار بهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن مدة الخدمة العسكرية
والوطنية تحسب كاملة للمجند إذا لم يوجد له زملاء في التخرج مميّنين في
ذات الجهة التي عين بها وذلك برأى أن مفهوم الزميل يشمل أيضاً
من تخرج في تاريخ سابق على المجند وعين قبله .

(ملف ٥٦/١/٢٥ جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المقصود بالزميل في التخرج في مفهوم قانون الخدمة العسكرية
والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله
المجند في ذات التاريخ أو في تاريخ سابق عليه وعين قبله — لا وجه
للاحتجاج بمفهوم الزميل وفقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
لاختلاف مجال وظروف كل من القانونين وتباين الأسس الذي بنيت عليه
أحكام كل منهما والحكمة المتفاعة من إصدارهما .

ملخص الفتوى :

سبق وإن رأت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في

متنوها بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٧ أن ملول الزميل في التفرج. المتخصص عليه في عجل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ ينصرف الى من يحمل ذات المؤهل الذي يحمله المجند ، وكان متفرجا معه. في ذات التاريخ وكذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق. على المجند وعين قبله ، استنادا الى أن الاعتبارات التي قام عليها هذا النص وهي الا يسبق المجند من تفرج معه في تاريخ واحد ، اولى بأن ترمى بالنسبة لن تفرج قبله وعين في تاريخ سبق على تعيينه .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج بمفهوم الزميل وفقا لمواد المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لفتوى الجمعية الصوبية لتسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٠ من أنه « كل من يحمل مؤهلا مقرا له ذات درجة بداية التعمين المقررة للمؤهل الصالي المراد تنسوية حالته وذلك وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتمي اليها العامل في ذات التاريخ او في تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبإلزام من. عدم التباين بين مؤهليهما ، لا حاجة بذلك لاختلاف مجال وظروف كل من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتباين الأساس الذي بنيت عليه احكام. كل منهما ، والحكمة البتة من اصدارها .

ومن حيث ان المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية تذكرت ذات نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ آف البيان ، فانه ليس ثمة ما يدعو الى العنول من تحديد مفهوم الزميل وفقا لفتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧ سابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان المتخصص بالزميل في التفرج في مفهوم قانون الخدمة العسكرية

والوطنية رقم ١٢٧. لسنة ١٩٨٢. هو من يحمل ذات المؤهل. الذى يحمله
المجنّد فى ذات التاريخ أو فى تاريخ سابق عليه ومن قبله .

(ملف ٦٧١/٣/٨٩ — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

ان بحلول التجهيل فى ظل العمل بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧.
لسنة ١٩٨٠ يتعدد باحث زميل من ذات دفعة التخرج او الدفقات
السابقة عليه المعلن فى ذات الجهة — يجوز لجهة الادارة ان تسحب
قرارات ضم المدد التى حسبت على وجه مخالف وتعين تسويتها على وجه
مطابق للقانون .

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع انتهاءها
السابق بجلستها المنعقدة فى ١٠/٢١/ ١٩٨١ ، كما تمعت المراحل
التشريعية التى مرت بها صياغة نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية بدءا بالمادة ٦٣ من
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الملغى قبل تعديلها بالقانونين رقمى ٨٣
لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ والتى أوردت حكما عاما يقضى بالاحتفاظ
للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم بأقدمية تساوى أقدمية زملائهم وذلك
حفعا للضرر الذى قد يلحق بالمجنّد الذى حرّمه التجنيد من التقدم فى مسابقات
التعيين مع زملائه فى التخرج وجمعت الإعادة من الحكم المقدم رهنّا بتوافر
شروط ثلاثة أولها أن يكون المجنّد مستوفيا للشروط العامة للتوظيف
والثانى أن يثبت أن تجنيده حرّمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه
والثالث أن يتقدم المجنّد بطلب تعيينه فور انتهاء مدة الخدمة الإلزامية . ولم

توضح المادة طبيعة مدة الخدمة العسكرية والتوطنية التي تحسب في اخدمة المجند . غير ان المشرع تعرض لبيان طبيعة وتكيف مدة الخدمة العسكرية والتوطنية بعد تعديل النص المذكور بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و٢٨ لسنة ١٩٧١ فوصفها بانها « وكأنها قضيت بالخدمة المدنية » وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات الخلية كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام . وبذلك فان المشرع بعد ان كان ينظر الى الخدمة العسكرية على أساس انها حالت بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج قرر انها تعتبر في مقام الخدمة المدنية . وبهذا الوصف الأخير أصبح الأصل فيها باعتبارها في حكم الخدمة المدنية . ولهذا اورد المشرع قيدا وحيدا على ذلك هو الا يسبق العامل الذي ضمت له مدة خدمته العسكرية والتوطنية زميله في التخرج المعين معه في نفس الجهة .

نوه حيث ان مطلوب الزميل في التخرج ونفا لما تقدم لا يقتصر بحسب مع من حصل على ذات المؤهل المجند وكان متفجرا معه من الكليات او المعاهد او المدارس في ذات التاريخ ، وانما ينصرف كذلك الى من حصل على ذات المؤهل في تاريخ سابق على المجند وعين قبله لان اصله بعدا . فممن جواز سبق المجند من تخرج معه في تاريخ واحد يقتضي من باب اولى الا يسبق من تخرج قبله وعين في تاريخ سابق من تعيينه . وتأسيسا على ما تقدم واخذا بذات الاجل الذي نصت عليه المادة ٦٣ المذكورة بعد تعديلها بالقانونين المشار اليهما من ضمن مدة الخدمة التي تقضى بمعد الحصول على المؤهل الذي عين العامل بقتضاه بما فيها مدة الاستيعام الى مدة الخدمة المدنية بموجب مراعاة القيد المنصوص عليه في الفترة الأخيرة في هذه المادة فيتمتع اعمال هذا القيد في حدود الموضوع له من عدم المساس بالراكز القانونية لزملاء المجند في نفس دفعة تخرجه او من الدفوعات السابقة عليه المعينين في ذات الجهة . وتتقضى عدم المساس بالراكز القانونية هو ان يصدر مطلوب الزميل في أحدث من يتوافر فيه الشروط التي توجب عدم سبق المجند له ، لعدم المساس بمركزه القانوني اخذا بشرح النص .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ جاءت
تقييدا لذات حكم المادة ٦٣ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ للإبقى
وكذلك للقيد الوارد بها فيتحدد مدلول الزميل في مدلولها بأحدث زميل من
ذات دفعة الخرج أو الصفات السابقة عليه المعين في ذات الجهة
والذين لا يجوز للمجنّد أن يسبقهم إما من حيث مدد تجنيدهم على خلاف
ذلك أخذاً برأى الجهاز المركزى للمحاسبات بكتابه المشار اليه بكتبتكم فانه
يكون قد تم حسابها على وجه مخالف للقانون مما ينعين معه سحبها وإعادة
حسابها على وجه مطابق للقانون .

(ملف ٢٨٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

تعليق :

ثار التساؤل حول ما المقصود بالزميل وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من
قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والمقابلة للخدمة
٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية السابق رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
بعد تعديلها بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ وما إذا
كان الزميل الأحدث أم الأقدم .

وقد كان الجهاز المركزى للمحاسبات قد رأى أن تطبيق نوى الجمعية
العامة لتأسيس الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨١/١٠/٢١ يقتضى مقارنة
للمجنّد بأفضل الزملاء خدنة لا أعلم . بينما رأى الجهاز المركزى للتطبيق
والإدارة بكتابه الدورى رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ بأن يقتضى ذات الفتوى
ضم مدة الخدمة العسكرية بحيث لا يسبق المجنّد من أدى الخدمة العامة ، فإن
العامة بشرط ألا يكون هناك زميل أحدث ممن أدى الخدمة العامة ، فإن
وجد من هو أحدث ممن أدى الخدمة العامة فلا يجوز للمجنّد أن يسبق أحدث
هؤلاء الزملاء ، ولهذا طلبت الوزارة الامانة عما إذا كان يتم حسب مدد
الخدمة العسكرية طبقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم

١٢٧٣ لسنة ١٩٨٠ بالمقارنة بأفضل الزملاء خدمة أم أحدثهم خدمة .
ونرى الحالة الأخيرة ما يتبع نحو العاملين الذين ضمت لهم مدد تجنيد
بالمقارنة بأفضل الزملاء خدمة تنفيذا لكتاب الجهاز المركزى للحاسبات .

وقد حسبت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الخلاف على
نحو ما توضح بنتواها آتيا .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة
العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ نص على ان تعتبر مدة الخدمة العسكرية
والوطنية الفعلية المحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد انقضاء مدة الخدمة
الالتزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها
فى وزارات الحكومة ... وفى جميع الأحوال لا يجوز ان يترتب على
حساب هذه المدة على التحو المتقدم ان تزيد اقدية المجندين أو مدة
خبراتهم من اقدية أو مدة خبرة زملائهم فى التفرج الذين منوا بالجهة
ذاتها — مفاد ذلك ان المشرع اعتبر مدة الخدمة العسكرية كأنها قضيت
بالخدمة المدنية وقرر حسابها للعاملين الذين يعينون بالجهاز الإدارى للدولة
والهيئات العامة ، ويرد على هذا الأصل قيد مؤداه الا يسبق الملل
الذى ضمت له مدة الخدمة العسكرية زميله فى التفرج الذى عين فى ذات
الجهة — ان ملول الزميل ينصرف بطبيعة الحال الى زميل المجند من يحمل
ذات الملل فى ذات التاريخ والذى يكون قد عين مع المجد فى ذات التاريخ
أو فى تاريخ سابق اما ان يعين بعد ذلك فلا يجوز اعتباره زميلا فى
هذا الصدد .

ملخص الحكم :

إن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ والمعدة أيضاً بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ الذى عمل به بدوره اعتباراً من التاريخ المذكور تنص على أن تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المثبتة ، وتخصب هذه المدة في الإثبات بالنسبة إلى العائلين في القطاع العام . وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقترب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد ائتمنية المجندين أو سدة خبراتهم من ائتمنية أو مدة خدمة زملائهم في التخرج الذين عينوا بالجهة ذاتها ، ومما ذلك أن المشرع اعتبر مدة الخدمة العسكرية كأنها قضيت بالخدمة المثبتة وقرر حسابها للعائلين الذين يعينون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة ، كما اعتبرها مدة خبرة بالنسبة إلى العائلين بالقطاع العام وبهذا الوصف أصبح الأصل هو ضياعها إلى خدمة العائل الحالية غير أن هذا الأصل لم يرد على إطلاقه بل أورد المشرع قيوداً وعقبات عليه . وبما أن يسبق العائل الذى تضمنت له مدة خدمته العسكرية زميله في التخرج الذى عين في ذات الجهة . وعنى من البيان أن مدلول الزميل في التخرج ينصرف بطبيعة الحال إلى زميل المجند من يحمل ذات المؤهل في ذات التاريخ والذي يكون قد عين مع المجند في ذات التاريخ أو في تاريخ سابق أما من يعين بعد ذلك فلا يجوز اعتباره زميلاً في هذا الصدد وعلى هذا ما إذا وجد الزميل بهذا المعنى معين أعمال القيد في حدوده الموضوعة له وهو عدم المساس بأركان القانونية لزملاء المجند في ذات دفعة تخرجه أو من دفعات سابقة عليه المعينين في ذات الجهة .

طالباً كانوا سلبين له في تاريخ التعمين أو متحدين معه في هذا التاريخ
أما حيث يكون زملائه في التخرج لاحقين له في تاريخ التعمين لماتهم لا يظنون
في مدلول الزميل الذي عنته المادة ٦٣ سالفه الذكر .

ومن حيث أن الثالث من الإطلاع على ملف خذبة المدعى أنه حاصل على
ليسانس حقوق دورة مايو سنة ١٩٦٩ وقد عين عن طريق وزارة القوى
العامة بمصلحة الضرائب شبن خريجي هذه الدفعة وذلك بمقتضى قرار
وزارة الخزائنة رقم ٤٠٠ - ٨٠٠/١ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ الذي
اعتبر تقديمية المجندين (ومن بينهم المدعى) اعتباراً من أول يونية سنة ١٩٧٠
وغير المجندين من أول سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فإن تقديمية المدعى في
درجة بداية التعمين تكون قد تحدثت على وجه يتفق مع حكم القانون
بمستيفائه قد عين مع زملائه من ذات دفعة تخرجه في ذات الجهة التي عين
بها وتكون الجهة الإدارية فضلاً عن ذلك قد قررت إفضيله له حيث اعتبرت
تقديمية هؤلاء المجندين في تلك الدرجة سابقة على من عداهم من غير
المجندين ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى غير قائم على أساس سليم
من القانون واجب الرضا .

فون حيث أنه لا يغير من هذا النظر بما إثارة تقرير المجلس من أن
مدلول الزميل في التخرج أنه ينصرف محسوب إلى من يكون قد عين بمجال
في تاريخ سابق على تاريخ تعمين المدعى لأن هذا القول يتطوّل على تخصيص
لحكم المادة ٦٣ سالفه الذكر بدون تخصيص ، ولا يفسد في ذلك
استخدام المشرع صيغة الماضي بقوله « الذين عينوا بالجهة ذاتها » إذ تقتضد
هذه العبارة وصف جالية الزميل ولا تعني شرطاً بتعين حديثه في الماضي
إذ لو أراد المشرع تحقيق ذلك لما أموزه التعبير .

(طعن ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)

ثانياً — أن يكون الزميل قد عين في ذات الوزارة
او المصلحة او الهيئة العامة التي يمين فيها المجدد

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هي شأن
الخدمة العسكرية والوطنية يشترط للانفاذ من حكمها بلرجاع الترقية
العمل الى تاريخ تعيين زميله في التخرج ان يكون هذا الأخير قد
عين في احدى الجهات التي حددتها تلك المادة على سبيل العنصر وهي
وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة — القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ اضاف
جهات اخرى هي وحدات الادارة المحلية والؤسسات العامة وشركات
القطاع العام — هذا التعديل يسرى بلائزه المباشر على المراكز القانونية التي
تم او تقع بعد نفاذه اى على كل من عين بعد اول ديسمبر سنة ١٩٦٨
(تاريخ العمل به) ولا يسرى بلائز رجعى على الوقائع السابقة عليه — شرط
الانفاذ من حكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه ان يكون الزميل المراد القياس عليه قد تم تعيينه في ذات الوزارة او
المصلحة او الهيئة العامة التي تم تعيين المجدد فيها .

ملخص الحكم :

وبن حيث ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هي
شأن الخدمة العسكرية والوطنية هي المادة الواجبة التطبيق اذ عين

الطامن في ظل العمل بأحكامها كانت تنص فنسب تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه يحتفظ للجنود المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأندية في التعيين تساوى أندية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومجالها والهيئات الاعتبارية العامة الباهم مدة الخدمة الإلزامية بشرط أن يثبتوا أن تفتيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا المستوفين للشروط العامة للتوظيف ثم صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ونصت المادة الأولى على أنه يستقبل بنصوص المواد ٢٨ و ٥٠ و ٥١ و ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النصوص الآتية : . . . مادة ٦٣ تصب مدة الخدمة العسكرية والوظيفية الفعلية الحصة بما فيها الاستبقاء بعد انتهاء مدة الخدمة الإلزامية للجنود الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومجالها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في أنديةهم على ألا تزيد على أندية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس أن يكون تحديدها بوقت شهادته من الجهة الإدارية المختصة بوزارة الحربية كما تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين من الذكورين بالقطاع العام وقد عمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ اعتباراً من الأول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ طبقاً للمادة الثانية منه . . .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطلب الأصلي الوارد في تقرير الطامن والخامس بأرجاع أندية الطامن في التعيين بوزارة الداخلية إلى تاريخ تعيين زميله في التخرج السيد/ للحصول على ليسانس الآلسن سنة ١٩٦١ والذي عين بشركة الطيران العربية بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٩٦١ (وهذا هو اسمها وقت التعيين حينما جاء بكتساب الشركة ملف رقم ٥٩/١ برقم ١٠٩٣ بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢،

المرفق بالأوراق) يوضح من نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ أنه يشترط للإفادة من حكمها بإرجاع إقدبية العمال إلى تاريخ تعيين زميله في التخرج أن يكون هذا الأخير قد عين في إحدى الجهات التي حددتها تلك المادة على سبيل الحصر وهي وزارات الحكومة ومجالها والهيئات الاعتبارية العامة ؛ وليس من خلاف في أن شركة الطيران العربية وقت تعيين الطاعن وإن كتبت من شركات القطاع العام إلا أنها تعتبر من اشخاص القانون الخاص ولا تدرج بأية حال تحت أى من الدولات التي حددتها حصرا المادة المذكورة والتي تنصرف كلها إلى اشخاص القانون العام . وعندما رغب المشرع توسيع نطاق هذه المادة أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ حيث أضاف جهات أخرى هي « وحدات الإدارة المحلية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وهذا التصديل يسرى بآثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم أو تقع بعد نفاذه أى على كل من عين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى بآثر رجعى على الوقائع السابقة عليه . وعلى هذا المقضى يكون الطلب الأصلي غير مقم على أساس سليم من القانون ملتصينا برفضه .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الاحتياطي الخاص بإرجاع إقدبية الطاعن في التعيين بوزارة الداخلية إلى تاريخ تعيين الزميلة/ بوزارة الإسكان فالجلى من نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المفسر إليها أن شرط الإنادة من حكمها منوط بأن يكون الزميل المراد القياس عليه قد تم تعيينه في ذات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة العامة التي تم تعيين الطاعن فيها إذ بهذا تتحقق الحكمة التي توخاها المشرع من كون التجنيد قد جال بين الطاعن وتعيينه في التاريخ الذي تم فيه تعيين الزميل والثابت من مطابقة الأوراق أن الطاعن قد عين في وزارة الداخلية في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بينما الزميلة المذكورة قد عينت في وزارة الإسكان في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك لا يفيد الطاعن من حكم المادة ٦٣ سالف الذكر وبالتالي يكون الطلب الاحتياطي بدوره غير مستقيم مع حكم القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذ قضى الحكم الطعن برفض الدعوى فإنه يكون قد صادف القانون في صنعته ويكون الطعن مجانباً بوجه القانون السليم بما يتعين معه التمسك برفض الزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

تقتضي المراد بالزميل في تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن يكون تعيين الموظف وزميلة قد تم في ذات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة .

ملخص الحكم :

أن شرط الإعادة من حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة الوطنية والعسكرية أن يكون الزميل المراد القياس على حالته قد تم تعيينه في ذات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة العامة التي تم تعيين الطاعن فيها إذ بهذا يتحقق الحجة التي توخاها المشرع من كون التجنيد قد حصل بين الطاعن وتعيينه في التاريخ الذي تم فيه تعيين الزميل . والثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن قد عين في وزارة الداخلية ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بينما الزميلة المذكورة قد عينت في وزارة الإسكان في ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ وعلى ذلك لا يبيد الطاعن من حكم المادة ٦٣ سلفه الذكر .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢)

جـ - عدم اشتراط فترة معينة لتقديم
طلب مساواة المائل المجند بزميله

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها:
بالقانونين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ — احتفاظها للمجندين
الذين لم يسبق توليفهم بقضية في التعيين تساوى اقدية زملائهم في
التفريج وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وظائف الحكومة ومصالحها والهيئات
الاعتبارية العامة عقب انقضاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا
أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم وأن يكونوا مستوفين للشروط
المادة للتوظيف — المشرع لم يشترط فترة معينة لتقديم طلب لمساواة
الموظف الذي سبق تجنيده بزميله لأن البت الموقوف أن تجنيده قد حرّمه من
التوظيف مع زملائه قد يستغرق مدة مناسبة — لا يشترط أن يتم تعيين المجند
عقب تجنيده مباشرة لأن أمر تعيينه متروك لجهة الإدارة — القانون لم يشترط
في الزميل الذي يطلب المجند المساواة به أن يكون معينا معه في جهة
عمل واحدة بل انصرف في تحديد معنى الزميل الى الزمالة في التفريج
فقط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدمى حصل على ليسانس
الاداب في مايو سنة ١٩٥٨ وجند اجباريا خلال المدة من ١٠/٧/١٩٥٨

حتى ١٦٦٠/٥/١ وعين بوزارة المسحة في وظيفة من الدرجة السادسة في ١٦٦٢/٢/١ بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ وكان أثناء فترة تجنيده قد أعلن ديوان الموظفين عن المسابقة رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ لشغل ونلقب حيلة المؤهلات العالية وتطبق في شأنه شروط شغلها وقد حال بينه وبين الدخول في المسابقة وجوده بالخزنة العسكرية اذ لم تعلن الوحدة المجند بها بهذه المسابقة وطبقا لنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ طلب تسوية حالته بإرجاع أقدميته في الدرجة السابعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى ١٧/١٠/١٩٥٩ تاريخ تعيين زياده له تم تعيينهم بوزارة الأوقاف في هذا التاريخ بموجب تلك المسابقة .

ومن حيث أن تجنيده لم يحصل دون دخول اخصان المسابقة سالف الذكر .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٢٨ لسنة ١٩٧١ جرى نصها على أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها أو الهيئات الاعتبارية العامة عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف . وعلى ذلك فإن شرط الامتداد من حكم المادة المذكورة هو أن يتقدم المجند للتوظيف في وزارة الحكومة ومصلحتها أو الهيئات العامة عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة فإذا أقام الدليل بعد توظيفه على أن زيادته له قد تخرجوا معه وسبقوه الى التعيين في تلك الوظائف وأن تجنيده قد حرره من التوظيف معهم فقد حق له التساوى معهم في الأقدمية . وإذا كان

تحقيق المساواة بينه وبينهم في اقدمية التعيين قد يتطلب تقديم طلب بذلك
مان المشرع لم يشترط فترة معينة لتقديم هذا الطلب لان الامر منوط بان
يثبت الموظف ان تجنيده قد اضره من التوظيف مع زملائه وقد يقتضيه هذا
الاثبات تفصيا لحالة هؤلاء الزملاء مما يستغرق منه مدة مناسبة . كما
لا يشترط كذلك ان يتم تعيين المجند عقب تجنيده مباشرة لان امر تعيينه
مترك لجهة الادارة واذا كان تعيين المدعى قد تم بعد انتهاء فترة
تجنيده بما يقرب من السنتين مان هذا التراخي كان مرده الى اسلوب
التعيين الذي لجأت اليه الدولة فاستصدرت القرار الجمهوري رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٦٢ ، واذا كان للمدعى زملاء له في التخرج قد تم تعيينهم في
١٧/١٠/١٩٥٩ بموجب المسابقة التي اعلن عنها ديوان الموظفين في
المسابقة رقم ١١ لسنة ١٩٥٢ فانه يتعين تسوية حالته بهم ولا حاجة
لما قيل من ان هذين الزميلين — غير معينين معه في وزارة واحدة بل تم
تعيينهما في وزارة الاوقاف في حين ان المدعى عين بوزارة الصحة لان
تص المادة ٦٣ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨
لم يشترط في الزميل ان يعين قبل المجند في جهة عمل واحدة بل انصرف في
تحديد معنى الزميل الى الزمالة في التخرج فقط ويؤيد ذلك ويؤكد ان المشرع
حينما اراد تحديدا بغيرها لهذا الفهم قد قام بتعديل المادة المذكورة بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ واعتبر الزميل من عين قبل المجند في ذات الجهة
وجعل لهذا التعديل اثر رجعي يمتد الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٦٨ وهو حكم لا يدرك حالة المدعى . واذا كان الحكم الطعن
قد صدر على خلاف هذا الرأي فانه يكون قد اخطأ صحيح حكم القانون
ويتعين بالتالي القضاء بابطاله وبإحقاق المدعى في ارجاع اقدميته في
الدرجة السادسة القديمة الى ١٧/١٠/١٩٥٩ تاريخ تعيين زملائه بوزارة
الأوقاف مع ما يترتب على ذلك من آثار .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

المادتان ٥٩ و ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — لكل من المادتين مجالها وحكمها الذي تفرد به — الأولى تتعرض لحالة تعيين المجند مع زملائه فقرررت له اولوية عليهم في التعيين والثانية تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والتعيين مع زملائه فرتبت له اقدمية مساوية لآقدمية زملائه الذين تخرجوا وعينوا خلال فترة التجنيد — المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لم تقيد حكم الالادة منها بضرورة تقديم طلب في ميعاد معين — لا يجوز افتراض ميعاد لسقوط الحق في الالادة من حكمها .

ملخص الفتوى :

ان لكل من المادتين ٥٩ و ٦٣ مجالها وحكمها الذي تفرد به فالأولى تتعرض لحالة تعيين المجند مع زملائه فقرررت له اولوية عليهم في التعيين والثانية تعالج الحالة التي يحول التجنيد فيها بين المجند والتعيين مع زملائه فرتبت له اقدمية مساوية لآقدمية زملائه الذين تخرجوا معه وعينوا خلال فترة تجنيده ، ومن ثم لا يجوز استعارة شرط النجاح في امتحان المسابقة الوارد في المادة ٥٩ بشأن ترتيب اولوية المجند على زملائه منذ التعيين وتطلبه عند ترتيب الاقدمية الامتبارية للمجند وفقا للمادة ٦٣ . وانما يكفى الالادة من هذه المادة ان يلف التجنيد حاللا بين المجند وبين التعيين مع زملائه في التخرج سواء اكان التعيين بمسابقة أو بغير مسابقة ووفقا لترتيب التخرج ، وهو الاستفادة من تمير هذه المادة بلفظ زملائه في التخرج وليس بلفظ زملائه المرشحين أو الناجحين معه ملثا فملت المادة ٥٩ الأمر الذي لا يجوز معه تخصيصها أو تقييدها بدون تخصيص من النصوص .

كما لم تنه المادة ٦٣ حكم الامادة منها بضرورة تقديم طلب في ميعاد معين بل جرى نص المادة ٦٣ من الصوم والاطلاق في ترتيب هذا الحق للمجنذ طالبا استوفى الشروط الصالبة للتوظيف وتقدم عقب اتمام مدة الخدمة الانزامية مباشرة للتوظيف وكان التجنيد هو الذى حال دون تعيينه ، ومن ثم لا يجوز افتراض ميعاد لبسقوط هذا الحق لم ينص عليه القانون لان ذلك معنى تقرير سقوط الحقوق دون سند من التشريع الذى يقررها .

وينطبق ما تقدم على الوقائع المعروضة ولما كان الثابت ان السيد / قد عين بوزارة التربية والتعليم في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٢ وذلك قبل اخلته الى الاحتياط في اول ابريل سنة ١٩٦٢ فيكون قد تحقق فيه شروط تصدخه للتوظيف عقب اتمامه الخدمة الانزامية مباشرة ، وقد ثبت ان زميله في التفرج السيد / قد عين قبله اعتبارا من ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ بناء على المسابقة المعلن عنها بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٠ والذى لم ينشر اعلانها على الوحدات ومن بينها وحدة الاساسات التى كان بها المذكور حسبما امانت قيادة المنطقة المركزية بالقيادة العليا للقوات المسلحة ، ومن ثم فانه يفيد من حكم المادة ٦٣ سالفة الذكر متى كان مستوفيا للشروط العادة للتوظيف ولا يتقيد حقه في طلب الامادة من حكها بميهاذ معين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى :

١ — ان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ فيما قضى به من تعديل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية لا يسرى الا من تاريخ العمل به وليس من التاريخ الاسبق وعلى ذلك لا يسرى ما استحدثه في هذا الخصوص الا على من يعين بعد العمل به ولو كان تجنيده سابقا على هذا التاريخ .

٢ — ان تطبيق المادة ٦٣ المشار اليها قبل تعديلها بالقانون آتفه الذكر لا يتطلب نجاح المجند كشرط لازم لاملأته منها وانما يكفى ان يكون

التجنيد تد حال بين المجند وبين التعيين سواء كان التعيين بمسابقة
أم بغير مسابقة .

٣ — أن حق العايل في الامتدادة من حكم المادة ٦٣ سالفه الذكر
بفرض توافر شروطها لا يتلذد بشرورة تقديم طلب في معاد معين .

ونأسيسا على كل ما تقدم يحق للسيد / ... طلب ارجاع ائتمدية
في الدرجة السابعة الى ١٩٦١/٣/٢٧ تاريخ تعيين السيد / ... زميله في .
التخرج بوزارة الاقتصاد .

(ملف ٢٥/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الحيزة المقررة للمجند وهى الاحتفاظ له بالتدبيته في التعيين تسوى .
اقتصادية زملائه في التفرج رهينة بتوافر شروط من بينها أن يتقدم للتوظيف .
مقب اتمامه الخدمة الاثزامية مباشرة — التراضى في تقديم طلب التوظفه
خلال مدة معقولة — سقوط حق المجند في الامتدادة من هذه الحيزة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
المسكرية والوطنية كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨
على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة » الذين لم يسبق
توظيفهم أو استخدامهم بائتمدية في التعيين تساوى ائتمدية زملائهم في
التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظف في
وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة

«الخدمة الإلزامية مباشرة ، بشرط ان يثبتوا ان تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف » .

وبناء على هذا النص أنه أورد حكما علما يقضى بالاحتفاظ للمجندين الذين لم يسبق توظيفهم باتسدية تساوى اتسدية زملائهم في التخرج ، وجعلت الامادة من هذا الحكم رهينة بثلاثة شروط اساسية : الاول ان يكون المجند مستوفيا للشروط العامة للتوظيف والثاني : ان يثبت ان تجنيده قد حرمه من التوظيف مع زملائه الذين تخرجوا معه والثالث : ان يتقدم للتوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون قد اصاب فيما قرره من توافر الشرطين الأول والثاني في حالة المدعى الا أنه جانب الصواب في اغضاله الشرط الثالث من المادة ٦٣ سابقة الذكر الخاص بتقديم طلب التوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة وهو شرط جوهري يكفى عدم توافره في حد ذاته لسقوط الحق في الامادة من حكم المادة ٦٣ المشار اليها ، ذلك أنه ولئن كان المشرع قد استهدف من حكم هذه المادة رعاية المجندين من ذوي المؤهلات الذين حال تجنيدهم دون تعيينهم رغم توافر شروط التوظيف فيهم وذلك بارجاع اقدميتهم الى تاريخ تعيين زملائهم في التخرج الا انه قد رأى من ناحية اخرى ما لهذا الحكم من ماساس بالمراكز القانونية التي نشأت قبل تعيينهم ، واعتداد بالمدة السابقة على هذا التاريخ سواء ما كان منها سابقا على تقديم الطلب او لاحقا له ، كشرط للامادة من هذا الحكم تقديم طلب التوظيف عقب انتهاء الخدمة الإلزامية مباشرة بحيث يحصل هذا الطلب خلال مدة معقولة ما لم يكن قد حال دون صدور قهري مما يخضع لرقابة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه ثابت من الأوراق أن المدعى قد سرح من خدمة القوات المسلحة في أول مايو سنة ١٩٥٩ وتقدم بطلب تعيينه بالهيئة المدعى

عليها في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ وعين فعلا في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠. لأنه يكون قد تراخى في تقديم طلب التوظيف بأنه كان مصابا بكسر ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه الإصابة لم تكن لتحول دون تقديمه هذا الطلب فإن كان كل ما أبرزه المدعى لدمم ادعائه شهادة طبية عادية مؤرخة. ٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ صادرة من أحد الأطباء بعد تقديمه الطلب المؤرخ في ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٦ بالاحتفاظ له بأقدمية تساوى أقدمية زملائه في التخرج أى بعد تسريحه من خدمة الجيش بأكثر من سبع سنوات ، ودون أن يستند هذه الشهادة بدليل مقنع يمكن الاعتماد به . وبناء على ذلك تكون الدعوى غير قابلة على أساس سليم من القانون خليفة. برفضها .

(طعن ١٩٢ — لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المادة ٦٣ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ قضت بأن يحتفظ للمجندين المتخصص عليهم في المادة الرابعة الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بتقديمه في التمتين تساوى التسمية زملائهم في التخرج وذلك عند تجمعهم للتوظيف عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف — هذا الحق يستند بن القانون مباشرة ومن ثم فإن المسائل لا يتقيد بجمع معين لتقديم طلبه في هذه الحالة ولا كان ذلك استحداثا للحكم لم يرد به نص في القانون — أثر ذلك — الدعوى التي ترفع في هذا الشأن من دعوى التسمية التي لا يتقيد رفعها بجمع معين .

ملفص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بالخدمة في التعيين تساوى اقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الانزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم وأن يكونوا مسئولين للشروط العامة للتوظيف .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد استهدف من حكم هذه المادة حماية المجندين المنصوص عليهم في المادة ٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (وهم المجندون من ذوى المؤهلات) ، الذين حال تجنيدهم دون تعيينهم رغم توافر شروط التوظيف فيهم وذلك بإرجاع اقدميتهم الى تاريخ تعيين زملائهم في التخرج ، بشرط أن يكونوا راغبين في الوظيفة وليسوا عاززين عنها ، ولذلك أشتراط في المجند أن يتقدم الى الوظيفة عقب انتهاءه الخدمة العسكرية مباشرة ، فإذا تم ذلك ، أو كان المجند قد التحق بالوظيفة قبل تسريحه ، فإن حقه في إرجاع اقدميته الى تاريخ زملائه في التخرج الذين سبقوه في التعيين أثناء تجنيده وحال تجنيده دون ذلك — هذا الحق انما يستمد من القانون مباشرة ، ومن ثم لا يكون له حاجة لضرورة تأييده بطلب أعمال حكم المادة ٦٣ سالفة الذكر في حقه في موعد معين ، ولا وجه للقول باستلزام تقديم هذا الطلب عقب انتهاء الخدمة العسكرية مباشرة اذ يعد ذلك استحداثا لحكم لم يرد به نص في القانون ، وبناء على ذلك تكون الديموى التي ترفع في هذا الشأن من دماوى الفسوية التي لا يتقيد رفعها بميعاد معين وبالتالي يكون الدفع المبدى من الجهة الادارية بعدم قبول الديموى شكلا باعترافها من دماوى الافاء غير قائم على اساس سليم من القانون وتعين رفضه .

الفصل الرابع
المستبقى والمستدعى للاحتياط

الفرع الأول
النقل إلى الاحتياط

قائمة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الإلزامية — مدة الاحتياط — بدايتها من تاريخ انتهاء مدة التجنيد الإجبارية — نقل كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته — لا تبدأ مدة الاحتياط إلا من هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الإلزامية تنص على ان « تنتهى فترة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل إلى الاحتياط ويجرى هذا النقل سنوياً على دفعات يقررها وزير الحربية » . وتنص المادة ٥ على ان « ينقل كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته » . ومقتضى هذين النصوص ان مدة الاحتياط تبدأ من تاريخ انتهاء مدة التجنيد الإجبارية وينقل كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته ولا تبدأ مدة الاحتياط إلا من هذا التاريخ .

(ملغى ٥٥٤ — في ١٩٦٧/٥/٩) .

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الأصل أن المجند يستحق النقل إلى الاحتياط بمجرد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية — استثناء من هذا الأصل يجوز استيفاء المجند بعد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية واستحقاقه النقل إلى الاحتياط بأحد طريقتين : الأول أن يتم استيفاء المجند بقرار من شعبة التنظيم والإدارة طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والفرقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، والثاني أن يتم استيفاء المجند بوقف النقل إلى الاحتياط بقرار من وزير الحربية طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — المجندون من الضباط بالحكومة الذين ينقرر وقف نقلهم إلى الاحتياط طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — معاملتهم معاملة المجندين المستبقين في الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من حيث استحقاقهم المرتبات المقررة لوظائفهم من تاريخ استحقاقهم النقل إلى الاحتياط — استمرار صرف مرتبات الضباط منهم نتيجة للمبطلات الحربية إلى من يعملونهم شهرياً وذلك حتى عودتهم أو ثبوت تقاعدهم أو استئصالهم طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتمويضات الضباط من أفراد القوات المسلحة نتيجة للمبطلات الحربية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تحدد مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بثلاث سنوات ،

وتنص المادة الرابعة على تخفيض مدة الخدمة الإلزامية بالنسبة إلى الحاملين على بعض المؤهلات .

وتنص المادة ٤٤ على أن « تنتهي مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل إلى الاحتياط ويجرى هذا النقل سنوياً على دفعات يقررها وزير الحربية » .

وتنص المادة ٤٥ على أن « ينقل كل مجنّد إلى الإحتياط في أول دفعة .
يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته » .

وتنص المادة ٤٦ على أن « مدة الخدمة في الإحتياط تسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية » .

وكلت المادة ٤٨ تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف النقل إلى الإحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ ويجوز لوزير الحربية عند الاقتضاء أن يقرر النقل إلى الإحتياط قبل حلول ميعاده » .

وبناء على هذا النص صدر قرار وزير الحربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ بوقف نقل المجندين إلى الإحتياط بالقوات المسلحة الرئيسية وبسلاح الحدود .

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرب والمسامين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تنص على أنه « يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استبعاد بعض المجندين الذين أثبتوا مدة خدمتهم الإلزامية واستحقوا النقل إلى الإحتياط لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنظمتهم إلى الإحتياط وتخصم تلك المدة من خدمة الإحتياط - وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالفرد الإحتياط » .

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن الأصل أن المجنّد يستحق النقل إلى الإحتياط بمجرد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية ، ويجرى النقل (م ٢٨ - ج ١٠) .

الى الاحتياط سنوية على دفعات يقرها وزير الحربية ، واستثناء من هذا الأصل يجوز استبقاء المجندين بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية الإلزامية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط بأحد طريقتين .

(الأول) أن يتم استبقاء المجندين بقرار من شعبة التنظيم والإدارة ، وفي هذه الحالة يكون الاستبقاء لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنظمتهم .

(الثاني) أن يتم استبقاء المجندين بوقف النقل الى الاحتياط بقرار يصدر من وزير الحربية ، ويكون ذلك بسبب الحرب أو الطوارئ ودون تعقيد بالذلة المخاض اليها في الطريق الأول .

ومن حيث أن المركز القانوني للمجندين بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية الإلزامية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط لا يختلف نسواء تم استبقائهم بقرار من شعبة التنظيم والإدارة لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنظمتهم أو كان استبقائهم بناء على قرار من وزير الحربية بوقف النقل الى الاحتياط في حالة الحرب أو الطوارئ إذ أن المجند في الحالتين يكون قد أتم مدة خدمته العسكرية الإلزامية واستحقق النقل الى الاحتياط ومن ثم يفيد الجند في الحالتين من القاعدة التي نصت عليها المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها وهي تطبيق جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط عليه بما تتضمنه هذه النظم من استحقاق أفراد الاحتياط ارتباطهم في وظائفهم التي يعملون بها طوال مدة استدعائهم في الاحتياط .

وهو ما أكدته المشرع منعا لأي خلاف في التفسير بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذي عدل الماد ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، وأصبح نصها « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المجندين الى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المحدد لنظمتهم الى الاحتياط .

كما يجوز لوزير الحربية عند الاقتضاء أن يقرر النقل إلى الاحتياط قبل حلول ميعاده .

ومن حيث أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ في شأن صرف مرتبات وتمويضات الغائبين من أفراد القوات المسلحة نتيجة العمليات الحربية ينص في مادته الأولى على أن « يستمر صرف مرتبات وتمويضات الغائبين من أفراد القوات المسلحة (مسكرين ومفتين) نتيجة للعمليات الحربية إلى من يعولونهم شهريا وذلك حتى عودتهم أو ثبوت فقدهم أو استشهادهم » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المجندين من العاملين بالحكومة الذين ينترز وقف نظهم للاحتياط طبقا للادة ٤٨/٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ يعلنون محابطة المجندين المستفيدين في الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية طبقا للادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ من حيث استحقاقهم المرتبات المقررة لوظائفهم من تاريخ استحقاقهم النقل إلى الاحتياط .

وعلى ذلك فإن السيد / الطواف بهيئة البريد الذى كان جديدا بالقوات المسلحة ويستحق النقل للاحتياط اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٧ ولمسند في العمليات الحربية التى جرت في يونيو ١٩٦٧ يستحق مرتبة الذى كلى يتقاضاه من هيئة البريد قبل تجنيده ويقدمه خزنه طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ إلى من يعولهم شهريا حتى عودته أو ثبوت فقده أو استشهاده .

(فتوى ٥٩٨ في ٢٧/٥/١٩٦٦)

الفرع الثاني

استحقاق المناهل المستقبلى والمستشفى لرتبه المبنى

قاعدة رقم (٢١٠).

المبدأ :

لا يستحق الموظف قانوناً ، مرتباً من مدة انقطاعه عن العمل بسبب تجنيده ، وأن احتفاظه بوظيفته .

ملف القضاء ؟

لاحظ القسم أن انقطاع الموظف من العمل في هذه الحالة سببه تكليف عليه لأداء الخدمة العسكرية فهو إذ يلتحق بالجيش على هذه الصورة أنها يقوم بواجب فرضه القانون عليه باعتباره مصرياً سواء كان موظفاً أو غير موظف ومن ثم يكون انقطاع هذا الموظف من عمله ناشئاً من تصرف من جانب رب العمل وهو الحكومة في الحالة التي نحن بصددنا ويترتب على ذلك عدم التزامها قانوناً — كأي رب عمل آخر — بدفع المرتب عن مدة هذا الانقطاع .

وقد وضعت نية المشرع في عدم التزام الحكومة من الناحية القانونية بإداء مرتب الموظف الذي يجند من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . بنظام موظفى الدولة ومن الأعمال التحضيرية لمفروع القانون الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشر والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للجندين بوظائفهم .

ذلك أن المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ نصت على الاحتفاظ للبحرانيين بوظائفهم على سبيل التذكير مع جواز شغلها بمصفة مؤقتة . دون أن ينص على الاحتفاظ لهم بالمرتب . بل أن جواز شغل هذه الوظائف يدل على عكس ذلك أى على عدم استحقاقهم لهذا المرتب .

كما أنه عند نظر مشروع القانون الآخر السابق الإشارة إليه أشار أحد حضرات النواب بطلبية ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ — الى ضرورة معالجة الموضوع المرفوض من الناحية الإنسانية بمرء عليه وزير الحربية والبحرية بأن الناحية الإنسانية التى أشار اليها حضرة النائب المحترم لها تقديرها ولكن لو أخذ بهذا الرأى لكانت هناك تفرقة فى المعاملة بين أشخاص يؤدون واجبا واحدا اذ المجندون منهم الموظف فى الحكومة والمستخدم فى الشركات لدى الأفراد والمعلم والفلاح فلا وجه لنسج المرتب لموظف الحكومة وهذه . ثم أشار معاليه الى امكان علاج مثل هذه الحالات ولكن عن غير طريق الاكراه او عن طريق التخصم الاجتماعى .

وقد انتهت المناقشة بالقرار المشروع كما تقدمته الحكومة الى بالاقتياط بالوظائف دون استحقاق المرتبات .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الموظف لا يستحق قانونا مرتبه من مدة انقطاعه عن العمل بسبب تجنيده .

(نقوى ٦٢٦ — لى ١١/٢٥/١٩٥١)

قامدة رقم (٢١١)

المدا :

مناطق استحقاق المسبق والمستخدم للاحتياط لرتبة الجنى هو

احتباسه للخدمة العسكرية وإدائه للواجب الوطني — تخلف هذا القائد يقتضى حثا وبحكم التزوم الحرمان من المرتب المئني — تفتيب المئند عن وحدته العسكرية — عدم استحقاقه راتبا خلال فترة تفتيبه — التزامه بربد المبالغ التي يتقاضاها من جهة عمله المئني أبان هذه الفترة والتي صرفت له دون وجه حق — لا يسوغ مطلبة وزارة الدفاع بلداء هذه المبالغ على أساس ما ارتكبته من أخطاء يتقاضاها عن أخطار الجهة التي يعمل بها المئند بتفتيبه إلا بعد الرجوع عليه وعدم التمكن من استرداد تلك المبالغ منه فعندئذ يمكن القول بتحقيق ضرر يربطه بخطئها علاقة بسبببه وفقا لنص المادة (١٦٣) من القانون المئني .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٨) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المئندين الى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المئند لنقلهم الى الاحتياط » . وتنص المادة (٥٦) من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ على أنه « أولا : تصنف بدة استخدام أفراد الاحتياط ملبعا لأحكام المادة السابقة من الملبين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين . ثانيا وثالثا من هذه المادة إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ثانيا : تتحلل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع المائل بكامل الأجور والمزنيات وكافة الحقوق الأخرى للأفراد الاحتياط المئندمين من بين الملبين بها وذلك طالوا مدة استخدامهم » .

ومعاد ما تقدم ان المشرع إجاز لوزير الدفاع استيعاب المئندين

بالخدمة العسكرية بعد انتهاء المدة الإلزامية ، وتقرر تطبيق الأحكام الخاصة بالأفراد المتحولين الى الاحتياط عليهم ، ومن بين تلك الأحكام استحقاقهم لراتبهم المدنى . من تاريخ انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية وطوال مدة استبقائهم شأنتهم فى ذلك شأن الأفراد المستدمين من الاحتياط .

ولما كان منط استحقاق المستبقي والمستدمى لرتبه المدنى هو احتباسه للخدمة العسكرية وأدائه للواجب الوطنى ، فان ظلف هذا المنط يقتضى حتبا ويحكم اللزوم الحرمان من المرتب المدنى ، ومن ثم فان المجند فى الحالة المظلة وقد تغيب عن وحدته العسكرية فى الفترة من ١٩٧٥/١/٢٨ حتى ١٩٧٦/١٢/١٩ فانه لا يستحق راتبا خلالها وتكون المبالغ التى تقاضاها من جهة ميله المدنى ابان هذه الفترة قد صرفت له دون وجه حق .

واذا كلفت وزارة الدفاع قد تقاعست عن اخطار وزارة الرى بواسطة فيلب المذكور عن وحدته العسكرية ، وكان ذلك يشكل خطأ فى جانبها ، بيد انه وقد صرف المجند برتبة لخصاله الخاص مدفوعا بنوازع شخصية ، وكان يملكه هذا منبت الصلة بعمله بالقوات المسلحة فانه يتعين الرجوع على المجند اولا لاسترداد ما صرف له دون وجه حق امبالا لنص المادة (١٨١) من القانون المدنى التى تنص على انه « كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده » .

اذ لا يسوغ مطالبة وزارة الدفاع بداء المبالغ التى تقاضاها المجند

على استئصال ما ارتكبته من خطأ إلا بعد الرجوع عليه وعدم
التكهن من استرداد تلك المبالغ منه ، «نعتقد فقط يمكن القول بتحقيق
ضرر يربطه بخطئها غلاظة سببية ونقننا لنص المادة (١٩٣) من
القانون المئتي ، وعليه تكون المنازعة في الحالة الماثلة غير مكتملة العناصر
الأمر الذي يقتضيه معه لجنة وزارة الرى الى طلبها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الدعوى والتشريع الى
رفض مطالبة وزارة الرى ووزارة الحربية بإداء المبالغ التى تقاضاها الجند
بغير وجه حق .

(ملف ٦١٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة ١٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٧١ « المئتي » كانت تقضى باستحقاق الأجر من تاريخ تسلم
العامل عمله استحقاق الأجر في حالة التعمين أثناء فترة الاستبقاء بالقوات
المسلحة يكون اعتباراً من تاريخ صدور قرار التعمين وليس من التاريخ
الذى تحدده اللجنة الوزارية للقيام بالعمل لتحديد ائقية المرشحين
للتعيين — المادة ٢٥ من نظام العاملين الجديد الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ أخذت بهذا التفسير وقضت باستحقاق العامل أجره من
تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مسبقاً بالقوات المسلحة فيستحق أجره
من تاريخ تعيينه .

ملخص الفتوى :

المادة الثانية من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخامسة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأقدمية المقررة للمجنيين تحدد أقدميات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعيين طبقاً للمادة (١) من هذا القانون من تاريخ الترشيح » وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن « تعتبر صحيحة الأقدميات التي سبق تحديدها بقرارات من اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، أما في الحالات التي لم تحدد فيها اللجنة أقدميات فتكون الأقدمية من تاريخ الترشيح » .

وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الأجر من تاريخ تسلم العمل وقد نصت المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المنتمين بالدولة الجديد على أنه « ويستحق العامل أجره اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستبقاً بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه » .

ومناد تلك النصوص أن المشرع استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بالامتداد بقرار التعيين كبدائية لامتتاع العلاقة الوظيفية رد أقدمية من يعين من طريق اللجنة الوزارية للقوى العاملة إلى تاريخ ترشيح اللجنة له ومن ثم فإنه يتعين أن يقدر هذا الاستثناء بقدره فيقتصر على الأقدمية الفرضية التي تضمنها ولا يمتد إلى باقي الآثار المترتبة على امتتاع العلاقة الوظيفية ومن بينها استحقاق الأجر الذي يرتبط بمباشرة العمل ، والقيام بأعباء الوظيفة وأعمالاً لهذا الجداً نص المشرع صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على استحقاق الأجر اعتباراً من تاريخ تسلم العمل ، كما نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ذات الحكم واستثنى منه المستبقى الذي لم يتسلم العمل فقرر استحقاقه للأجر اعتباراً من تاريخ تعيينه مرفداً في ذلك حكم المادة (٥١) من قانون الخدمة العسكرية

والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ التي
اعتبرت المستقبى باجازه استثنائية بمرتبه كامل ، واحتفظت له — طوال
مدة استدامته — بكلمة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها اثرانه ، وعليه
فان المستقبى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويمين بعد استبقائه
يستحق مرتبه اعقابا من تاريخ تعيينه وليس من تاريخ ترشيحه الذي
تردد اليه اتعيينه برشا بحكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق
المستقبى بخدمة القوات المسلحة الذي يرشح ويمين بعد استبقائه لمرتبه
من تاريخ صدور قرار تعيينه .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٤ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع الثالث

استحقاق المالك المتدرج المستعنى لأجره

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المالك المتدرجين يدخلون في حساب المالكين بالمشاة عند النظر في مدى التزام اصحاب المشاة بأداء اجور المالك المستعنى منها للخدمة. بالاحتياط طبقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوظيفية — الصبية الملتحقين للتدريب دون ان يتقاضوا اجرا يخرجون من حساب عدد المالكين بالمشاة عند تطبيق نص المادة ٥١ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له تنص على ما يلى « يستبدل بالمادة ٥١ فقرة ثلثة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له النص الاتى : « تتجبل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكليل الاجور والمرتبات وكلفة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستعنى وذلك طوال مدة استدعائهم .

وفي حالة ما اذا كان مدد المالكين بهذه الجهات اقل من خمسين مرددا ، تتحمل وزارة الحربية بكامل هذه الاستحقاقات من المدد التى تزيد على اثنى عشر شهرا ، وواضح من هذا النص ان المشرع ألزم الشركات

والجمعيات والمنشآت الخاصة بكلل الأجور والمرحبات والمزايا الأخرى
للأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال استدعائهم ، على أنه إذا كان
عدد العاملين بهذه الجهات أقل من خمسين فردا فإن التزام هذه الجهات
يخفف الأجور المشار إليها يقتصر على الأثنى عشر شهرا الأولى من
الاستدعاء ، وينتقل هذا الالتزام بعد ذلك الى وزارة الحربية عن المدة
الزائدة من الأثنى عشر شهرا .

ومن حيث أنه من دخول العمال المتدرجين والصبية في حساب الخمسين
· عمالا المنصوص عليهم في المادة السابقة ، فإنه يبين من الرجوع الى
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل أنه نص في المادة ٢٠
منه على أن « يتخذ بالعمال كل ذكر أو أنثى يعمل لقضاء أجر مهما كان في
خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو إشرافه » والمفهوم من هذا النص
أنه ينطوي تحت لفظ العامل الوارد في قانون العمل كل من يتقاضى أجر
· من رب العمل نظير عمله تحت سلطته وإشرافه .

وحيث أن المادة ٢٨ من قانون العمل المشار إليه تنص على أنه
« يجب أن يكون مقصد عمل المتدرج بالكتابة ، وتحدد فيه مدة تعلم المهنة
· ومراحلها المتتالية والأجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من مراحل التعليم
على الأقل في المرحلة الأخيرة من الحد الأدنى للأجور المحددة لفئة العمال
في المهنة التي يندرج فيها » ويقضى هذا النص أن العمال المتدرج يتقاضى
أجرا من رب العمال وذلك خلال فترة تدريبه ، وأن هذا الأجر يتدرج صعودا
في كل مرحلة من مراحل التعليم .

وحيث أنه ولما تقسم فإن العمال المتدرجين يدخلون في حساب
العاملين بالمنشأة عند النظر في مدى التزام أصحاب المنشآت بإداء أجور
العمال المستدعين للخدمة بالاحتياط طوال مدة استدعائهم ولو جاوزت
· اثني عشر شهرا طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥

في شأن الخدمة العسكرية الوطنية ، وعلى عكس ذلك فإن المصيبة المحققين ،
للتدريب بالحدى المنشآت دون أن يتقاضوا أجرا يخرجون من حساب عدد
العاملين بالمنشأة عند تطبيق نص المادة ٥١ المشار إليها .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين المدرجين
يدخلون في حساب عدد العمال بالمنشأة عند تطبيق نص المادة ٥١ من
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية بينما
يخرج من هذا النطاق المصيبة المحققين للتدريب بالحدى المنشآت دون أن
يتقاضوا أجرا نظير عملهم .

(ملف ٥٢/٢/٢٢ — جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٢)

الفرع الرابع

استحقاق العامل المستبقى والمستدعى للبدلات المقررة لوظيفة المدنية

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية
معدلاً بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ - نص المادة ٥١ منه على حساب
مدة استدعاء رجال الاحتياط اجازة استثنائية بمهية كاملة لمن يستدعى
من العاملين بالحكومة - تفسير هذا النص في ضوء الحكمة التشريعية من
تقريره بما لا يجوز معه ان يؤدي الى الاضرار بالمستدعى - تفسير عبارة
« مهية كاملة » بانها ذات المهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه
شاملة جميع البدلات المقررة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه
يجوز في حالة الحرب أو الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم
بقرار من وزير الحربية يبين فيه كيفية طلبهم - وتحسب مدة الاستدعاء
اجازة استثنائية بمهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفي الحكومة
مستغنيين وعمالها وتحصل الشركات والمؤسسات الاهلية الفرق بين
ساحيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستغنيين وعمالها الذين يتم
استدعاؤهم وفقاً لهذه المادة وبين ما تنفذه وزارة الحربية لهم من المدة
التي يصدر بها قرار من وزير الحربية على الا تزيد عن اثني عشر شهراً ماذا!

زادت مدة الاستدعاء من ذلك اذ. وزارة الحربية هذا الفرق عن المدة الزائدة .

ولما كانت القاعدة الأصولية العامة في التفسير مقتضاها ان تفسر النصوص القانونية يجب ان يتم في ضوء الحكمة التشريعية التي دعت الى اصدارها ونية المشرع دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ومن ثم يجب عند تفسير المادة ٥١ من القانون المشار اليه مراعاة هدف الشارع من عدم الإفترار بالمستدعى الى الإحتياط بسبب هذا الاستدعاء باعتباره انه يؤدي خضعة عامة وواجبا وطنيا ومن ثم فلا يجوز بحال ان يكون استدعاؤه لخضعة القوات المسلحة في حالتي الحرب والطوارئ سببا في الاضرار به بالتقصا من أى جزء من مرتبه او بدلاته .

ولما كان معنى المرتب في لغة القانون الادارى يخطف من معنى الاجر في لغة القانون المدنى ومرد ذلك الى اختلاف طبيعة علاقة الموظف بالدولة وهى علاقة لائحية من طبيعة علاقة الاجير بصاحب العمل وهى علاقة تعاقدية لمرتب الموظف تحدده القوانين واللوائح بمصلحة عامة وموضوعية هذا التحديد لا يقوم على الموازنة بين العمل وما يقابله من جزاء محسوب بل يراعى في تحديده ما ينبغى ان يتوافر للموظف من مزايا مادية وأدبية تتناسب مع المركز الاجتماعى اللائق بالوظيفة بما يجنب الموظف انشغال البال بمطالب الحياة وضرورتها ومن ثم يكفل حسن سير المرافق العامة التى يقوم عليها ولهذا فان المرتب في مفهوم معناه لا يقتصر على المبالغ المحددة اساسا بمصلحة اصلية للموظف بحسب درجة وظيفته بل يشمل كذلك جميع المزايا المتعلقة بالوظيفة مادية كانت او ادبية ، مبنية كانت او نقدية إذ تعتبر من ملحقات المرتب الاصلى وتأخذ حكمه كالمرتبات الاصلية وبذل السفر وملاوة الغلاء وبذل السكن وبذل الاغتراب وبذل المعنوى للأطباء وبذل التثليل وميزة التعليل المجانى .

وفى ضوء هذا الفهم للقانون فان المستدعى من رجال الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء بحكم القانون المشار

إليه في إجازة استثنائية بإمارة كلية هي ذات الماهية التي كانت تصرف له. قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الأصلية شأنه في ذلك شأن العائل في إجازة الاستثنائية يتقاضى ماهيته وبدلاته كلية غير منقوصة وذلك بالشروط والأوضاع المبينة بالمادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى للقوى. والتشريع إلى أن المستدعى للخدمة العسكرية من رجال الاحتياط ممن العاطلين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء في إجازة استثنائية بإمارة كلية هي ذات الماهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الأصلية .

وعلى ذلك فإن السيد ... صراف خزانة البحر الأحمر يستحق بدل الإقامة وبدل الصرافة طوال مدة استدعائه .

(نوى ٧١ — في ٢١/٦/١٩٦٧)

قاعدة: رقم (٩١٥).

المبدأ :

استحقاق العائل المستدعى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء مدة خدمته الإلزامية للبدلات المقررة لتوظيفه المدنية سواء أكان قد تسلم العمل في الوظيفة المدنية قبل استدعائه أم كان القرار قد صدر بتعيينه في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة وهال الاستدعاء دون تسلمه العمل — أنطوائ ذلك على بدل التفتيش والإقامة طوال مدة الاستدعاء طالما توافرت الشروط المقررة قانوناً لاستحقاقها .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط

الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تنص على أنه « يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استيعاب بعض المجندين الذين انتهوا الخدمة الإلزامية واستحقوا النقل إلى الاحتياط لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز تلك مدة ستة من التاريخ المحسدد لنظهم إلى الاحتياط ، وتخضع تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالفراد الاحتياط » .

ومما ذلك سرين جميع النظم والأحكام الخاصة بالفراد الاحتياط على المستفيين بخدمة القوات المسلحة ممن انتهوا مدة خدمتهم الإلزامية .

ومن حيث أن المادة (٥١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ على أن « (أولا) تصيب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السبعة من المائتين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانياً وثالثاً من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المدنية والمعنوية والمحتوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات التى لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء . (ثانياً) ... » .

ومن حيث أنه في تطبيق هذه الأحكام سبق أن انتهى رأى الجمعية العمومية في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ إلى استحقاق المستفيين من انبوا الخدمة العسكرية الإلزامية مرتباتهم المدنية بالتكامل بما فيها البدلات سواء كان العامل قد تسلم العمل في وظيفته المدنية قبل استحقاقه أم كان القرار قد صدر في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة وحال الاستبقاء بالتالى دون تسلمه العمل ، ذلك أن قصر استحقاق البدلات على من تسلم العمل تحسب يتعارض مع الغاية التى استهدفتها الشارع من تقرير الأحكام المتقدمة والتي تنبطل في وجوب ألا يتأثر وضع العامل في الوظيفة المدنية

على أية صورة بسبب تسلمه بإداء واجبه الوطنى فى خدمة القوات المسلحة ومن غير المتصور أن تكون نية المشرع قد اتجهت الى سلب هذه الحماية من العامل الذى حال قرار الاستبقاء دون تسلمه العمل بحيث يصبح فى وضع أسوأ من زميله الذى تسلم العمل ولو ليوم واحد .

ومن حيث أنه لا ينال من سلامة هذا النظر أن يكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ المشار اليه قد ناط صرف بدل التقيش بقيام المهندس بالببيت خارج مركز عمله او بدورات تقيش او مرور من غير مبيت حسب كشوف تجولات يقدمها ويعتدها رئيس المسلحة مما لا يتأتى تحقيقه فى حالة عدم تسلمه العمل أصلا بالجهة التى الحق بها ، أو أن يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قد قصر صرف بدل الإقابة المنصوص عليه فيه على موظفى الدولة وعملها الذين يعملون بالمحافظات الواردة به وهو الأمر الذى لا يتواءم أيضا بالنسبة لمن لم يتسلموا العمل بسبب استبقائهم بالخدمة العسكرية — لا حاجة فى هذا القول — لأنه اذا كانت القاعدة أن مركز العامل فى الوظيفة الممن بها أنها ينشأ من القرار الصادر بتعيينه وأنه لا يستحق المرتب وتوابعه إلا من تاريخ تسلمه العمل بحسبان أن الأجر مقابل العمل فإن المشرع قد خرج على هذه القاعدة فى حالة الاستبقاء بخدمة القوات المسلحة وقرر منع المستبقى المرتب وتوابعه طوال مدة الاستبقاء لامعتبرات قدرها المشرع بما لا وجه معه لربط استحقاق البدلات بتسلم العمل بما دام أن العامل سواء كان قد تسلم العمل قبل الاستبقاء أو لم يتسلمه لن يؤدي أعمال الوظيفة الدنية فى الحالتين خلال المدة المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها الصادرة فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ المشار اليها وتطبيقها على بدلى التقيش والإقابة .

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

استحقاق العامل المستبقى بخدمة القوات المسلحة بعد انتهاء مدة خدمته الإلزامية للبدلات المقررة لوظيفته الحنية سواء أكان قد تسلم العمل في الوظيفة الحنية قبل استبقائه أم كان القرار قد صدر بتعيينه في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة وحال الاستبقاء دون تسلمه العمل . مثال : استحقاق الطبيب الذي لم يتسلم العمل قبل طبيعة العمل والعدوى طوال مدة استبقائه طالما توافرت في شأته الشروط المقررة قانونا لاستحقاق هذين البديلين .

ملخص الفتوى :

مين الطبيب اعتبروا من ١٩٦٩/١/١ ، وأثناء وجوده في الخدمة العسكرية الإلزامية ، بوظيفة من الدرجة السابعة بالكادر الفني الأعلى بمنطقة قنا الطبية . وبعد انتهاء مدة خدمته العسكرية الإلزامية في ١٩٦٩/١٢/١ تقرر استبقاؤه بالقوات المسلحة ، ومن ثم قامت الوزارة منذ هذا التاريخ بصرف مرتبه الأساسي في الوظيفة الحنية للمعين فيها دون بدل طبيعة العمل والعدوى المقررين لهذه الوظيفة ، فتقدم بطلب يلتزم فيه صرف هذين البديلين .

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسامدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تنص على أنه « لا يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استبقاء بعض المجندين الذين أموا الخدمة الإلزامية واستحقوا النقل إلى الاحتياط لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم إلى الاحتياط ، وتخصم تلك المدة من خدمة

الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالفراد
الاحتياط .

ومع ذلك سريان جميع النظم والاحكام الخاصة بالفراد
الاحتياط على المستبقين بخدمة القوات المسلحة من انبوا مدة
خدمتهم الاربعة .

ومن حيث ان المادة ٥١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص بمدد تهديها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ : على
ان « (أولا) تحسب مدة استدعاء الفراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة
الساكنة من البهلين للجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من
هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل يحتفظ لهم طوال هذه
المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المدنية
والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام
والتي كانوا يحصلون عليها من جهات مبهم الأصلية وذلك علاوة
على ما تنفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . (ثانيا) ... » .

واضح من النص المتقدم ان المستدعى لخدمة الاحتياط يستحق
مرتبه في الوظيفة المدنية كلها طوال مدة استدعائه بما في ذلك البدلات
المقررة لهذه الوظيفة . والحكمة التي دعت الى تقرير هذا الحكم بردها
الى وجوب الا يكون الاستدعاء سببا في الاضرار باوضاع العاملين في
وظائفهم المدنية او حرمتهم من المزايا والبدلات المقررة لهم والتي تمنع
لزماتهم غير المستدعين . وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ آف الذكر الى هذا المعنى فأوردت ان الأمر استلزم
« تصديق الماهيات التي تتحمل بها هذه الجهات لتشفل كلمة ما كان
يتقاضاها الفرد مقابل مبهم منذ استدعائه بما في ذلك العلاوات والبدلات
التي لها صفة الدوام حتى لا يضار الفرد بسبب استدعائه واستبقائه
بالخدمة » .

ومن حيث أنه كما كان حكم المادة ٥١ مسألة البينان يبنى على المستفيدين من انتموا الخدمة العسكرية الانزامية ، فمن لم يستحق هؤلاء أثناء بسدة الاستبقاء صرف مرتباتهم المدنية بالكامل بما فيها البدلات سواء أكان العامل قد تسلم العمل في وظيفته المدنية قبل استبقائه أم كان القرار قد صدر بتعيينه في الوظيفة أثناء وجوده بالقوات المسلحة . وحال الاستبقاء بالتالي دون تسلمه العمل . ذلك أن قصر استحقاق البدلات على من تسلم العمل فحسب يتعارض مع الفاية التي استعملها الشارع . من تقرير الأحكام المتقدمة والتي تنبئ في وجوب ألا يتأثر وضع العامل في الوظيفة المدنية على أية صورة بسبب قيامه بأداء واجبه الوطني في خدمة القوات المسلحة ، ومن غير المنصوّر أن تكون نية المشرع قد اتجهت الى سلب هذه الحماية عن العامل الذي حال قرار الاستبقاء دون تسلمه العمل بحيث يصبح في وضع أسوأ من زميله الذي تسلم العمل ولو بيوم واحد . وإذا كانت القاعدة أن مركز العامل في الوظيفة المدنية فيها أنها ينشأ من القرار الصادر بتعيينه ، إلا أنه لا يستحق المرتب وتوابعه إلا من تاريخ تسلم العمل باعتبار أن الأجر مقابل العمل ، وإذا كان من المسلم أن العامل في حالة الاستبقاء لا يؤدي عمله ولكن تقرير منحه المرتب وتوابعه استثناء من هذا الأصل لا يعتبر أن تعدها المشرع ، فمن ثم فلا محل لربط استحقاق البدلات بتسليم العمل ، بما دام أن العامل ، سواء أكان قد تسلم العمل قبل الاستبقاء أم لم يتسلمه ، أن يؤدي أعمال الوظيفة المدنية في الصاليتين خلال المدة المشار اليها .

ومن حيث أنه لا حاجة في القول بقصر استحقاق البدلات على العامل الذي تسلم العمل وحده أخذاً بظاهر نص المادة ٥١ آتية الذكر التي تضمنت بأحقية المستدمين في تقاضي البدلات « التي كانوا يحصلون عليها في جهات ملهم الأصلية » بما يعنى وجوب أن يكون العامل ممن يحصلون على البدل قبل استدعائه وهو أمر لا يتأتى إلا إذا كان قد تسلم العمل بالفعل — لا حاجة في القول لأن يؤدي تلك العبارة الواردة

بالنص أنه ثمة حقوقا ومزايا مطلقة بالوظيفة في جهة العمل الأصلية. يستحقها المستدعى علاوة على ما تدفعه وزارة الصربية ، ولا تعنى هذه العبارة حرمان من لم تسلم العمل قبل الاستدعاء أو الاستبقاء من تلك الحقوق والمزايا . وقد جاءت الفقرة (ثانيا) من المادة المذكورة مؤكدة هذا المعنى فنصت على أن « تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العاملة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاطلين بها وذلك طوال مدة استدعائهم » فلو أراد المشرع تمرر الاستحقاق على من سبق له تسلم العمل قبل الاستدعاء لنص على ذلك صراحة سيما وأن حكم هذه الفقرة هو الذي يحدد العبء المالي الذي تتحمل به الجهة التي يعمل بها المستدعى .

من حيث أن البادئ في الحالة المعروضة أن مسدور قرار باستبقاء الطبيب هو الذي حال بينه وبين تسلم العمل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الطبيب المذكور في تقاضي بدلى طبيعة العمل والمدوى طوال مدة استبقائه بالقوات المسلحة. طالما توافرت في ثبانه الشروط المقررة قانونا لاستحقاق هذين البدلين .

(ملف ٨٦/٤/٥١٥ — جلسة ١٣/١٠/١٩٧١)

الفرع الخامس

استحقاق المستدعى المستبقى لحوافز الإنتاج

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية — مفاد المادة ٥١ منه جعل بالقوانين الرقمية ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٩ لسنة ١٩٧٢ و ٧٢ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استبعد شرطى الدوام وسبق الحصول على الميزة او الحق بالنسبة لكافة الرأيا والعقوى التى كان يحتفظ بها المستدعى قبل استدعائه — المادة ١٨٨ من دستور سنة ١٩٧١ — نشر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ فى ١٩٧٢/٦/٨ دون تحديد بمعاد للعمل به — تطبيق احكامه على المستدعى بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٩. بالنسبة لكافيات الإنتاج التى يحصل عليها زملائه ولو لم يكن قد سبق الحصول عليها بالرغم من عدم انصافها بصفة الدوام ويظل مقيدا فى الرأيا الأخرى بهذين الشرطين حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ فى ١٩٧٢/٨/٢٢ ليستحق المستدعى كافة الرأيا الأخرى بما فيها حوافز الإنتاج — مفاد المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لأفراد القوات المسلحة — تطبيق جميع احكام القوانين والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط على المجندين المستبقين بالخدمة — الأثر المترتب على ذلك — المستبقى يستحق ذات الحقوق والرأيا التى يتبع بها المستدعى وبذات القيود .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخطة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة من الماعلين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وملاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المدنية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها الملاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تنص عليه وزارة التربية عن مدة الاستدعاء » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ على أن « تضاف فقرة أخيرة الى المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية نصها الآنى ويمنح العاطلون المستدمين لخطة الاحتياط من الحكومة والمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافأة وموافز الانتاج بذات النسب التى يحصل عليها زبائلاهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية » .

ولقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٢/٦/٨ ، ولم يحدد المشرع ميعاد العمل به .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ ونص، في مادته الأولى على أن « يستبدل نص الفقرة أولا والفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخطة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ النص التالى « أولا : تحسب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة.

السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتبة أو أجرة كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بمرتباتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات ، ومكافآت وحوائز الانتاج التى تصرف لأقرانهم فى جهات عملهم الأصلية وذلك ملاوة على ما تكفله لهم وزارة الحربية عن مدة الاستبقاء » .

ولقد قضت المادة الثانية من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره .

وبين من تتبع تلك التعديلات التى طرأت على نص المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع كان يحفظ للمستعدين الخدمة القوات المسلحة بترتيبتهم وعلاواتهم الدورية ، وكان يمنحهم ملاوة على مرتباتهم التى يستحقونها من جهات عملهم الأصلية كافة الحقوق المالية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات بشرطين : أولهما أن تكون لها صفة الدوام وثانيهما : أن يكونوا قد حصلوا عليها قبل استدعائهم . ثم أضاف المشرع بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ الى تلك الحقوق مكافأة وحوائز الانتاج التى يحصل عليها زملائهم بشرط أن يشترط لها صفة الدوام أو سبق الحصول عليها وتوسع المشرع فى مسلكه . هذا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ لم يستبعد شرطى الدوام وسبق الحصول على الميزة أو الحق بالنسبة لكافة المزايا والحقوق التى تضمنتها تلك المادة ، ومن ثم فإنه يكون من الأهمية بكان تحديد المجال الزمنى لامتثال كل من القانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٧٢ ، ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

ولما كان دستور سنة ١٩٧١ ينص فى المادة (١٨٨) على أن :
(« تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حدثت لذلك ميعاد آخر ») .

'وكان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ قد نشر في ١٩٧٢/٦/٨ ولم يحدد ميعادا ، للعمل به فانه يتمين تطبيق احكامه اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٩ فيستحق المستدعى ابتداء من هذا التاريخ مكافآت وحوافز الانتساج التي يحصل عليها زملاؤه ولو لم يكن قد سبق له الحصول عليها' وبالرغم من عدم اتصالها بالدوام بيد انه يظل مقيدا في المزايا الاخرى. بهذين الشرطين ، واعتبارا من ١٩٧٢/٨/٢٢ - تاريخ العمل بالقانون. رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ - يستحق المستدعى لخدمة الاحتياط كافة المزايا والحقوق بها فيها حوافز الانتساج دون التقيد في ذلك بمسابقة الحصول عليها او بصفة الدوام .

ولما كانت المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية تقضى بتطبيق جميع احكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بانفراد الاحتياط على المجندين المستقبين بالخدمة بعد انتهاء فترة تجنيدهم الالزامية ، ومن ثم فان المستقبى يستحق ذات الحقوق والمزايا التي يتمتع بها المستدعى وبذات القيود .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المستدعى والمستقبى بخزنة القوات المسلحة يستحق مكافآت وحوافز الانتساج اعتبارا من ١٩٧٢/٧/٩ دون التقيد في ذلك بشرطى الدوام وسبق الحصول عليهما مع سريان هذين القيدتين بالنسبة للمزايا الاخرى وانه اعتبارا من ١٩٧٣/٨/٢٢ يستحق كافة الحقوق والمزايا بغير قيد .

(ملف ٨٤١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفرع السادس

استحقاق المستبقى والمستمدى لمقابل التهجير

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

نصوص القوانين أرقام ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الوطنية و ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التغطية العامة و ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة وتمديداتها يستفاد منها أن المكلف والمستمدى من الإحتياط والمستبقى يستحقون كافة الحقوق المالية التي كانوا يتقاضونها من جهة عملهم الأصلية قبل التكليف أو الاستدعاء أو الإستهقاء — أثر ذلك — أهمية الطوائف الثلاثة في الإحتياط بمقابل التهجير وفى الجمع بينه وبين أى علاوات أو بدلات أو مكافآت تؤخذها لهم وزارة الدفاع من مدد التكليف والإستدعاء والإستهقاء بغير أن تجرى مقاصة بينها وبين أى من مستحقاتهم المالية — لا يغير من ذلك أن المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات والرواتب التى تصرف للملأدين من غزوة ، وسيناء والمهجرين من منطقة القناة . أوجبت أن يخصم من مقابل التهجير المستحق للجنوب أو الممار ما يتقاضاه من بدلات أو رواتب اضافية أو إعانات الجهات التى ينتدب أو يمار فيها لأن أيا من المكلف أو المستمدى أو المستبقى لا يعد منتدبا أو ممارا للقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦
آتفة الذكر تنص على أن « يجوز صرف تكسابل التهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا
من المرتبات الأصلية للمعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لأحكام
نظام المعاملين المدنيين بالدولة أو نظام المعاملين بالقطاع العام أو المعاملين
بكتابات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هزم المنطقة ويحد
أدنى قدره ثلاثة جنيها شهريا . . . » وأن المادة الخامسة من ذات القرار
تنص على أن : « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبك الاقامة والرواتب
الاضمانية ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة
ما يصرف للمعاملين المذكورين من الجهات التي يتديون للضل بها أو يعارون
اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اماتك » .

ويستفاد من هذين النصين أن مقابل التهجير يصرف للمعاملين المدنيين
الذين تتوافر فيهم شروط معينة ، وأن العامل المصار أو المنتدب لا يستحق
مسوى الفرق بين قيمة المقابل وبين ما يتقاضاه من الجهة المنتدب أو المعار
اليها من بدلات أو رواتب أو اماتك .

ولما كانت المادة (١٧) من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن
التعبئة ، العاية المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن :
« يتقاضى من يستدعى أو يكلف بالصفة المدنية أو العسكرية بالتطبيق
لأحكام هذا القانون من المعاملين بالوزارات أو المصالح ووحدات
الأدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها مرتبه أو أجره من الجهة التي يستدعى أو يكلف للعمل بهه .
ويكون المرتب أو الأجر مساويا لما كان يحصل عليه العامل من جهة عمله
الأصلية من المرتبات والأجور والبدلات والملاوات التي لها صفة الدوام
قبل استدعائه أو تكليفه . . وفي جميع الحالات تتحصل الجهات التي يستدعى
أو يكلف للعمل فيها هؤلاء المعاملين الملاوات والبدلات العسكرية والميزات

الأخرى المقررة للاحتياط من نفس الرتبة أو الدرجة المعادلة للرتب والدرجات الشرفية الممنوحة لهم ، إذا كان استدعاؤهم أو تكليفهم . .
بالصفة العسكرية » . وكانت المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن : (أولا) تصيب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العائلين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات التى لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . . . » . وقد مدل نص تلك المادة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ الممول به اجتمعا من ١٩٧٣/٨/٢٣ - مرع المشرع شرط الدوام بالنسبة لما كانوا يتقاضونه من وظائفهم المدنية وأصبح نمسا يجرى بالآتى : « . . . ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات ومكافآت وجوائز الانتاج التى تصرف لأقرانهم فى جهات عملهم الأصلية ، وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . . . » كذلك فقد تناولت حالة المستبقى المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٨ وتنص بأن : « يجوز لهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة وقف النقل الى الاحتياط بالنسبة الى بعض الجنود الذين اتنوا خدمتهم الإلزامية الصالحة . . . وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المشفى اليه . . » .

ومناد تلك النصوص أن المكلف يستحق كافة الحقوق المالية التى كان يكتسبها من جهة عمله الأصلية قبل تكليفه ومن بينها مقابل التهجير ، وبالمثل فإن المستدعى من الاحتياط يحتفظ بمقابل التهجير سواء قبل التعديل،

الذى أدخل على المادة (٥١) آتفة الذكر أو بعده لأنه كان يعد قبل التعديل من المبالغ التى لها صفة الدوام ، أما بعده فانه يدخل في عموم الحقوق المسدية التى تصرف لأثرانه في جهة عمله الأصلية . وينطبق ذات الحكم على المستبقى أصلاً لنص المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه الذى تقضى بسريان كلمة الأحكام الخاصة بأفراد الاحتياط على المستبقين . ومن ثم فان الطوائف الثلاث يحق لها الاحتفاظ بمقابل التهجير وأن تجمع بينه وبين أى علاوات أو بدلات أو مكافآت تؤديها لهم وزارة الدفاع من مدد التكليف والاستدعاء والاستبقاء بغير أن تجرى معاملة بينها وبين أى من مستحقاتهم المدنية . ولا يغير من ذلك أن المادة الخامسة من القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ آتفة الذكر أوجبت أن يخصم من مقابل التهجير المستحق للهندب أو المعار ما يتقاضاه من بدلات أو رواتب إضافية أو أمانات بالجهات التى ينسب أو يعار إليها ، لأن أيا من المكلف والمسدعى والمستبقى لا يعد منتدباً أو معاراً للقوات المسلحة .

ولذا كانت المادة (٥٩) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد اعتبرت المجند الذى يعين أثناء فترة الخدمة الإلزامية في حكم المعار فإن ذلك لا يعنى أن هذه الإمارة اعمارة حقيقية وإنما هى اعمارة حكبية لا يترتب عليها من أحكام الإمارة سوى ما نصت عليه المادة (٦٢) من ذات القانون التى تقصر الاحتفاظ للمعيل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترفيات وعلاوات — دون باقى آثار الإمارة وبالتالي فلا يسرى في حقه حكم الخصم المنصوص عليه في المادة الخامسة من القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ آتفة الذكر بأعباره في اعمارة حكبية محدودة الأثر . وذلك فضلاً من أن تلك الإمارة الحكبية تقتصر على حالة المجند أثناء فترة تجنيده الإلزامية في حين أن المسدعى والمستبقى الذى يأخذ حكمه اعتبرها المشرع في أجازة استثنائية وفقاً لنص المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها ، كذلك فان المكلف الجاعل بالقوات المسلحة لم يضاف عليه قانون التعيين العامة صفة الذنب أو الإمارة في أى نص من نصوصه ومن ثم فلا شبهة في خروجه عن نطاق تطبيق نص المادة الخامسة سابقة الذكر .

(انتهى ١٠٤٩ — في ١٩/١١/١٩٧٩)

المفصل الخامس

الإعفاء والإستثناء من التجنيد

الفرع الأول

الإعفاء من التجنيد

قائمة رقم (٢١٩)

المادة ١ :

مقتضاها الإعفاء النهائي من أداء الخدمة العسكرية لأكثر أخوة أو أبناء من يستشهد أو يصاب أصابة تمجّزه عن الكسب بسبب العمليات الحربية — لا محل لأستثناء الإعفاء أن تقع الإصابة أثناء العمليات الحربية فالقول بذلك فيه غشافة قيد زمنى لم يفضله نص القانون — أثر ذلك — أصابة والد المطلوب أمثاله أثناء زيارته لمدينة السويس عقب انتهاء حرب أكتوبر نتيجة لانفجار لغم متخلف عن تلك الحرب وادت إلى عجزه نهائيا عن الكسب يترتب عليه الإعفاء النهائي من الخدمة العسكرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا ...

(ج) أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذى يستشهد أو يصاب أصابة تمجّزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية ... » .

وبناءً على هذا النص « أن المشرع في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أعفى نهائياً من أداء الخدمة العسكرية أكبر أخوة أو أبناء من يستشهد أو يصاب أصابة تعجزه عن الكسب بسبب العمليات الحربية ، ومن ثم فإن الامادة من هذا الحكم رهينة بأن يقع أى من الاستشهاد أو الإصابة بسبب العمليات الحربية .

ولما كان الثابت في الحالات المطلة أن أصابة والد المطلوب إعفائه. قد وقعت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧ أثناء زيارته لمخينة السويس عقب انتهاء حرب أكتوبر نتيجة لانفجار لغم متخلف عن تلك الحرب وأدت الى عجزه عن الكسب نهائياً فإنه قد يكون قد لصيب بسبب العمليات الحربية وبالتالي. يتحقق في ابنه الأكبر المذكور مناط الإعفاء المقرر بهذا الحكم . .

وإذا ربط المشرع الإعفاء بتوقع الإصابة بسبب العمليات الحربية. فإنه لا يكون هناك محل لاشتراط وقوعها أثناء العمليات الحربية لأن ذلك من شأنه إفساد قيد زمنى لم يتضمنه النص ، لذلك فإنه يكفى لتحقيق الإعفاء أن تقع الإصابة بسبب راجع للعمليات الحربية ولو بعد انتهائها .

ولا وجه في هذا الصدد للاستناد لأحكام قرار وزير الحربية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتنفيذ أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بتقرير المعافاة والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشهدين والمتقدين بسبب العمليات الحربية لأن نطاق أعمال هذا القرار إنما يرتبط بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ الذى صدر تنفيذاً لها ، وتبعا لذلك لا يجوز الاستناد إليه عند تفسير أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى احقية
المسجد / فى الاعفاء من الخدمة العسكرية
نهائيا .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

اعفاء الابن أو الأخ مؤقتاً من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً لنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينشأ بتحقيق شرط الإعالة فإذا ما كان المائل وأخوه التالي له في سن من شأنه أن يجاوز المائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ الأخ سن الرشد انقلب هذا الاعفاء المؤقت نهائياً — اكتساب المائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سبب الاعفاء النهائي وليس عندما يبلغ فعلاً سن الثلاثين — من توافر فيه شرط الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل العمل بالتعديل الوارد بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ يصبح في مركز قانوني لا يجوز المجلس به .

ملخص الحكم :

من حيث أن المعنى المختار من هذه النصوص أن كلا من مائل أبيه غير المقيّد على الكسب ومائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب يعني مؤقتاً من الخدمة العسكرية والوطنية ، ويصبح هذا الاعفاء بحكم القانون نهائياً إذا كان سن المائل سيجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه اللّائي له سن الرشد وكان الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية أو في حكم ذلك كما لو كان ميتاً لاتحاد العلة في الحالين . ومقتضى ذلك أن اعفاء الابن أو الأخ مؤقتاً من الخدمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الإعالة ، فإذا ما كان المائل وأخوه التالي له في سن من شأنه أن يجاوز المائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ هذا الأخ سن الرشد انقلب هذا الاعفاء المؤقت نهائياً ويكتسب المائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سبب الاعفاء النهائي ، وليس عندما يبلغ فعلاً

من الثلاثين على ما يقول به الدفاع عن الحكومة - وهو قول ينطوى على مخالفة واضحة لحكم القانون لأن مؤداه أن لا يكتبب المسائل الذى يتوافر فيه سبب الاعفاء النهائى هذا المركز القانونى ويظل على اعفائه المؤقت الى أن يجاوز سن الالتزام ببولوج سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ، وفى هذا تقرير لمعنى الاعفاء النهائى الذى قربته المشرع فى الفقرة ثانيا من المادة السابعة من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سالف الذكر من كل مضمون ويضفى كالاغفاء المؤقت يظل كذلك ويؤول بزوال سببه تطبيقا لحكم الفقرة ثانيا من المادة السابعة سالف الذكر الى أن يجاوز الملتزم سن الالتزام .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لم ينطو صراحة او ضمنا على الأساس بالمرآكز القانونية التى نشأت وتكملت فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ ، والتى لا يجوز الأساس بها كإكمال عام الا بقانون بل لقد حرص المشرع فى المادة الثنية منه على تأكيد هذا المبدأ بالنص على عدم سريان هذا التعديل على من أتم من الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون حماية للمراكز القانونية التى اكتملت صحيحة قبل العمل بالتعديل المذكور واستقرارا لها - وبناء على هذا فإن من توافر فيه شروط الاعفاء النهائى من الخدمة العسكرية والوطنية قبل العمل بهذا التعديل يصبح فى مركز قانونى لم يتناوله القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بالتعديل ومن ثم لا يجوز الأساس به - والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي فضلا عن الأساس بالمرآكز القانونية المستقرة الى تطبيق أحكام هذا القانون بآثر رجعى على المراكز القانونية التى اكتملت صحيحة قبل العمل بأحكامه دون نص صريح بذلك .

ومن حيث أن التثبت من ظاهر الأوراق أن المدعى ولد فى ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ وله أخوان قاصران أكبرهما من

مواليد ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ أصدرته منطقة تجنيد الاسكندرية شهادة رقم ٣/٢٩٠٠٣ بأعلاقه نهائيا من الخدمة العسكرية والوطنية باعتباره بعد والده المتوفى المقاتل للمائلة ولأخويه الغير قادرين واكبرهما من مواليد ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ - وفي ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٥ تقدم طلبا لاستخراج صورة من هذه الشهادة فأعطى شهادة مؤرخة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ تفيد بأنه ممنى اعفاء مؤقتا لأنه العائل للمائلة وذلك تكميلا على مريان لحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ السابق الذكر على حلقه نظرا لعدم بلوغه سن الثلاثين قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه لما كان مركز المدمى القانوني في الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية قد نشأ وتكامل في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتوافر شروط الاعفاء النهائي المنصوص عليها في الفقرة (ثانيا) من المادة السابعة السالفة البيان على التتميل المرفق ، لذلك تكون الشهادة المؤرخة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ قد صدرت على غير ما يتفق به القانون الذي اتجه الى الحفاظ على المراكز العقائدية التي نشأت واكتسبت قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بمنح الشهادة المذكورة في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ قد أخطأ فهم القانون وتأويله على وجه يتحديه الى درجة (الاعتماد على ما سبق البيان فلا يكتسب أية حصة تنصه من السحب أو الاعفاء حتى بعد انتفاء الموانع المقررة قانونا لذلك .

قاعدة رقم (٢٢١)

المادة :

المستفاد من حكم المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ أن كلا من عائل أخيه غير القادر على الكسب وعائل أخيه أو أخوته غير القادر على الكسب يعفى مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ويصبح هذا الإعفاء نهائيا إذا كان العائل سيجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد وكان الأخ غير قادر على الكسب بصفة نهائية أو في حكم ذلك كما لو كان خيما لا تعاد العالة في الحالتين — مقتضى ذلك أن إعفاء الابن أو الأخ مؤقتا من الخدمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الإعالة — القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المنسار إليه الذي تضمن رفع الحد الأقصى لسن التجنيد من ٢٠ الى ٢٥ سنة ثم يتفق صراحة أو ضمنا على المعاشي بالراكز القانونية التي نشأت وتكاثفت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ١٤٩ ١٩٦٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ نص على أن « ثانيا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا ... (ب) العائل الوحيد لأبيه غير القادر على الكسب وكذلك عائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب وإذا توافر شرط الإعالة المنصوص عليها في الفقرة ب

وكان عمر المائل سيجاوز ٣٠ سنة قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد فيصبح الإعفاء نهائيا إذا كان الأب غير قادر على الكسب بمسئله نهائية * . وقد سبق لهذه المحكة أن قضت أن المسقط من حكم المادة السابقة أن كلا من مائل أبيه غير القادر على الكسب ومائل أخيه أو أخوته غير القادرين تمتد على الكسب بمعنى مؤقتا من الضمة العسكرية والوطنية ، ويصبح هذا الإعفاء بحكم القانون نهائيا إذا كان من المائل سيجاوز الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد وكان الأب غير قادر على الكسب بمسئله نهائية أو في حكم ذلك كما لو كان ميتا لاتحاد العمل في الحالتين ، ومتضمن ذلك أن إعفاء الابن أو الأخ مؤقتا من الضمة العسكرية والوطنية ينشأ بتحقيق شروط الامالة ، فإذا ما كان المائل وأخوه التالي له في سن من شأنها أن يجاوز المائل في المستقبل سن الثلاثين قبل بلوغ هذا الأخ سن الرشد ، انقلب هذا الإعفاء المؤقت نهائيا ، ويكسب المائل هذا المركز القانوني بمجرد توافر سببا لإعفاء النهائي والقول بغير ذلك هو قول يتطوى على مخالفة واضحة لحكم القانون لأن مواده مان لا يكسب المائل الذي يتوافر فيه سببا للإعفاء النهائي هذا المركز القانوني ويظل على أفعاله المؤقت الى أن يجاوز سن الإلزام بالبلوغ من الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأدنى لبسن التجنيد ٣٠ الى ٣٥ سنة ، وفي هذا تغريغ لمعنى الإعفاء النهائي الذي قررره المشرع في الفقرة ثانيا من المادة السابقة من القانون للخدمة العسكرية والوطنية سلف الذكر من كل مضمون ويشخص كالإعفاء المؤقت بظل كذلك ويزاول سببه تطبيقا لحكم الفقرة ثانيا من المادة السابقة سلف الذكر الى أن يجاوز المزم سن الإلزام ، ويخلص بما سبق أنه ليس صحيحا ولا سابقا ما ذهب اليه الطعن من أن حكم المادة السابقة مسافة الذكر قد فرق بين حالة المائل لأبيه والمائل لأخيه أو أخوته بمقرر للحالة الأولى الإعفاء النهائي إذا كان المائل سيجاوز سن الثلاثين قبل بلوغ أخيه التالي سن الرشد بينما أبقي على الإعفاء المؤقت والعسكية للحالة الثانية .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، والذي تتضمن رفع الحد الأقصى لمن التجنيد من ٣٠ الى ٣٥ سنة ، لم ينطو صراحة أو ضمنا على المساس بالمراكز القانونية التي نشأت وتكاملت في ظل العمل بأحكام القانون، رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ والتي لا يجاوز المساس بها كامل علم الا بقانون ، بل لقد حرص المشرع في المادة الثانية من على تأكيد هذا المبدأ بالنص على عدم سريان هذا التعديل على من اتم سن الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون حماية للمراكز القانونية التي اكتملت صحيحة قبل العمل بالتعديل المذكور واستقرارها ، ونساء على هذا فان من توافرت فيه شروط الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية قبل العمل بهذا التعديل، يصبح في مركز قانوني لم يتناول القانون رقم ١٢ لسنة ٧١ بالتعديل، من لا يجوز المساس به ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي فضلا من المساس بالمراكز القانونية المستقرة الى تطبيق أحكام هذا القانون، بآثر رجعي على المراكز القانونية التي اكتملت صحيحة قبل العمل بأحكامه دون من صريح بذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده من مواليد ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٦ وله أخ من مواليد ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتوفي والده في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠ وأصدرت منطقة تجنيد الشرقية الشهادة رقم ٨٥٧٧٢ بأعفائه مؤقتا من التجنيد باعتباره المائل الوحيد لأخيه بعد وفاة والده ، وأذ كان أخوه قد تم تجنيده وأنهى مدة التجنيد في يوليو سنة ١٩٧٨ منذ أستخدمت إدارة التجنيد المظنون ضده لإداء الخدمة العسكرية، على فهم أنه معنى مؤقتا من التجنيد وأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ برفع الحد الأقصى لمن التجنيد الى ٣٥ سنة ينسحب على حالته وإذا تخلف المذكور عن التجنيد منذ أصدرت وزارة التربية والتعليم التي يعمل فيها قرارا يفصله من الخدمة .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المطعون ضده لعل وفاة والده في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠ أصبح العائل الوحيد لأخيه وأذا كان المخور يبلغ سن ثلاثين سنة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٦ قبل أن يدرك شقيقه سن الرشد في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فإنه تكون قد توافرت في شأنه توافر شروط الإعفاء النهائي من الخدمة طبقا لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، واكمل له المركز القانوني في هذا الإعفاء قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد الى ٣٥ سنة ، ويضحي بالتالي قرار استدعاء المطعون ضده للتجنيد على فهم أنه لا يحل سوى إنهاء مؤقت زال سببه بتسريح أخيه من الخدمة ، قد وقع مخالفة للقانون بخلافه جسيمة تصل به الى حد الإلتزام على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه متى بان مما تقدم أن القرار المطعون فيه هو قرار معدوم على النحو السابق بيانه فإنه لا يعدو أن يكون عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لأحكام القانونية المشروعة وبالتالي يجوز لذى الشأن أن يلجأ الى القضاء مباشرة لازالة هذه العقبة دون تقييد بالمواضع والإجراءات المقررة لرفع دعوى إلغاء القرارات الإدارية الباطلة ، ومن ثم بأنه يضحي غير صائب ولا سليم ما تذهب اليه الجهة الطاعنة من عدم قبول دعوى المطعون ضده شكلا لعدم النظم من القرار المطعون فيه طبقا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ذلك أن شرط هذا النظم أن يكون موجها الى قرار إداري ، والقرار الإداري المعيب بعب لا يصل به الى حد الإلتزام ، يظل متصفا بصفة القرار الإداري كصرف قانوني كما يظل منتجا لأثاره الى أن يتم سحبه أو إلغائه ، فلذلك على عكس القرار المعدوم ، فهو لا يعتبر ، كما سبق البيان ، سوى عقبة مادية لا ترتب أية آثار قانونية ، وبالتالي لا تخضع الدعوى بشأنه الى المواعيد والنظلمات التي قد يوجبها القانون كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في فضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى إليه ويغدو بالتالي هذا الحكم ولا أساس له من القانون ويتمين من ثم رفضه .

(طعن ٢٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — القانون الأول يخاطب من بلغ سن التجنيد من المصريين وينظم كيفية دخولهم الخدمة لأول مرة وكيفية استبقائهم فيها واستدعائهم اليها بعد نهاية مدة التجنيد الإلزامية وأحوال إعفائهم منها سواء أكان الإعفاء مؤقتاً أو نهائياً — وينظم القانون الثاني حياة المجند بعد انخراطه في سلك العسكريين فيحدد له واجباته والأممال المحرمة عليه وأسباب إنهاء خدمته — لكل من القانونين مجاله فلا يجوز الخلط بين حالات الإعفاء التي تضمنها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وحالات إنهاء الخدمة التي تناولها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة — استمارة القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ للقواعد الخاصة بالإعفاء المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه — يؤدي ذلك أن تطبقها بمد من إجراءات إنهاء الخدمة وفقاً لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وليس طريقاً من طرق الإعفاء المقرر بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — لإدارة التجنيد الخيار بين إعفاء الفرد الذي توافرت في شأنه ظروف عائلية معينة من الخدمة وفقاً لأحكام القانون

رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أو انتهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — أثر ذلك — إذا استعملت إدارة التجنيد سلطاتها التقديرية وانتهت خدمة الفرد العسكرية ونحته شهادة انتهاء الخدمة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فليس لها بعد ذلك أن تعاقبه على أساس أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ استناداً إلى أنه كان من الأولى إعفاؤه دون إنهاء خدمته .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية الممثل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه :

أولاً : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائياً : —

(أ) من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لنك الخدمة .

(ب) الابن الوحيد لأبيه المتوفى أو غير القادر نهائياً على الكسب .

(ج) الأخ الآخر أو أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الضابط أو المجدد أو المتطوع طبقاً لأحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ — الذي توفى بسبب الخدمة أو سرح منها بسبب مرض أو إصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية .

(د) أكبر المستحقين للتجنيد من أبناء الضابط أو المجدد أو المتطوع أو المواطن المذكورين في البند السابق .

ثانياً : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتاً :

(أ) الابن الوحيد لأبيه الحي .

(ب) المائل الوحيد لأبيه غير القادر على الكسب وكذلك مائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب .

(ج) العائل الوحيد لأمه اذا كانت أرملة أو مطلقة طلاقاً بائناً أو كان زوجها غير قادر على الكسب .

(د) العائل الوحيد لأخته أو أخواته غير المتزوجات أو المتزوجات بأزواج غير قادرين على الكسب .

(هـ) الأخ الآخر أو أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الضابط أو المجند أو المتطوع طبقاً لأحكام المواد ٢٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ — أو المواطن الذى فقد بسبب العمليات الحربية .

(و) أكبر المستحقين للتجنيد من أبناء الضباط أو المجند أو المتطوع أو المواطن المذكورين فى البند السابق .

وإذا توافر شرط الإعالة المنصوص عليه فى الفقرة (ب) وكان عمر العائل سيجاوز ٣٥ سنة قبيل بلوغ أخيه التالى له سن الرشد يصبح الأبناء نهائياً اذا كان الأب غير قادر على الكسب بصفة نهائية .

وفى جميع حالات الأبناء المؤقت يزول الإعفاء يزوال أسبابه

ثالثاً : يحدد وزير الحربية بقرار منه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية وشروط عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة .

رابعاً : يعفى الفرد من الخدمة العسكرية والوطنية اذا تبين انه يتمتع بهذا الإعفاء قبل انقضاء مدة الخدمة الإلزامية بسبب سن الأب مع مراعاة سن الأخوة) .

وتنص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ على انه (لا يجوز استخدام أى مواطن بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره أو بقاءه فى وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصاً فى مزاوله أية مهنة حرة أو قيده فى جدول المشتغلين بها ما لم يكن حائلاً بطساقة الخدمة العسكرية والوطنية .

كما لا يجوز ذلك أيضا بالنسبة الى أى منهم فيما بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره ما لم يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة ٦٤ - أو نموذج « وضع المواطن تحت الطلب لاجل معين » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وبالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ وبالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ على أن (تعطى وزارة الحرية الشهادات والنماذج الآتية بعد اداء الرسوم المقررة .

أولا : الشهادات :

- (أ) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة (٦) .
- (ب) شهادة بالأعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة (٧) .
- (ج) شهادة بتأجيل الخدمة الالزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ مكرر أو (٩) .

- (د) شهادة بأن المواطن لم يصبه الدور طبقا للمادة (٣٠) .
- (هـ) شهادة ثانية الخدمة العسكرية .
- (و) شهادة الانتهاء من خدمة الاحتياط .

ثانيا : النماذج :

- (أ) نموذج بتأجيل الخدمة الالزامية طبقا لأحكام المادة (٨) .
- (ب) نموذج بأن المواطن تحت الطلب لاجل معين .

ولا يصرف هذه الشهادات والنماذج الا بصدد تقديم بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية ويستثنى من هذا الشرط مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها .

ويعمل بالشهادات. والنماذج المؤقتة حتى نهاية الأجل المحدد لها) .

وينص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — في مادته الأولى على أن (تسرى أحكام هذا القانون على أفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية الآتي بيانهم :

(أ) ضباط الشرف والمساعدين والمتطوعين من ضباط الصف والجنود ومجندى الخدمة منهم برواتب عالية .

(ب) ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم .

وينص هذا القانون في المادة الثانية على أن (يطلق لفظ « عسكري » على كل من اتخذ الجنسية مسلكا له سواء من طريق تادية الخدمة العسكرية أو من طريق التطوع ويشمل هذا التعبير كافة الرتب والدرجات) .

وينص في المادة ١٠٧ على أن (تنتهى الخدمة العسكرية العاملة للمصريين بالقوات المسلحة بأحدى الحالات الآتية :

(أ) المجندين :

١ — النقل الى الاحتياط .

٢ — لأسباب عائلية تقررها إدارة التجنيد . . .) .

وينص في المادة ١٠٨ على أنه (في جميع حالات انتهاء الخدمة الموضحة في المادة السابقة يجب أن يتسلم العسكري شهادة تدل على تادية الخدمة العسكرية موضحا فيها سبب انتهاء الخدمة . . .) .

وينص في المادة ١١٦ على أن (تنتهى خدمة المجندين الذين تطرا أثناء خدمتهم الفعلية ظروف عائلية تدعو الى إعطائهم منها أو تأجيلها طبقا للقواعد الموضحة في قانون الخدمة العسكرية والوطنية) .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص كل من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تادية الخدمة العسكرية والوطنية والقانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والفرقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يتضح ان الأول يخاطب بصفة أصلية من بلغ سن التجنيد من المواطنين المصريين وينظم كيفية دخولهم الخدمة لأول مرة وكيفية استبقائهم فيها واستدعائهم اليها بعد نهاية المدة الإلزامية. وأحوال أعضائهم منها سواء كان الأعضاء مؤقتا أو نهائيا - بينما ينظم الثاني حياة المجند بعد انخراطه في سلك العسكريين بمحدد له واجباته والأمال المحرمة عليه وأسباب إنهاء خدمته العسكرية .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان لكل من القانونين مجال انطباق. ونطلق أمال خاص به - الأمر الذي يقف حائلا دون الخلط بين حالات الأعضاء التي تناولها قانون التجنيد رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وحالات إنهاء الخدمة التي تناولها قانون شروط الخدمة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه اذا كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تد- اجال في المادة ١١٦ منه الى قواعد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالأعضاء لأطرواف عائلية فان ذلك لا يعد تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في غير مجال أماله لان تلك الاحالة تعني ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ قد استمار القواعد الخاصة بالأعضاء للأسباب العائلية الواردة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وجعلها جزءا لا يتجزأ منه لذلك . فان تطبيقها انما يعد من اجراءات إنهاء الخدمة وفقا لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وليس طريقا من طرق الأعضاء منها .

ومن حيث انه لما كانت الأسباب العائلية التي تقوم بالمجنّد أثناء الخدمة تصلح لأعضائه منها طبقا لنص الفقرة رابعا من المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كما تصلح أيضا لإنهاء خدمته طبقا لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ التي منحت إدارة التجنيد سلطة إنهاء خدمة المجند للأسباب العائلية التي تقررهما فان المشرع يكون بذلك قد منح إدارة التجنيد في مثل هذه الحالة حق الخيار بين الأعضاء طبقا لنصوص القانون الأول وبين إنهاء الخدمة طبقا لنصوص القانون الثاني ولم يلزمها بأعمال أحدهما دون الآخر - ومن ثم لا يسوغ القول .

بوجوب تطبيق قواعد الاعفاء طبقا لنصوص القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ على الحالة الماثلة وعدم تطبيق قواعد إنهاء الخدمة طبقا لنصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ طالما ان ادارة التجنيد المختصة قد استخدمت السلطة التقديرية المخولة بالنص الصريح وطبقت عليه القانون الاخير فانتهت خدمته العسكرية .

ومن حيث ان المادة ٥٨ من قانون التجنيد رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ قد وضعت حكما عاما مطلقا من مقتضاه عدم الإبقاء على مواطن غيبا بين العادية والعشرين والخامسة والثلاثين في وظيفته ايا كان موقعه من التجنيد ما لم يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من ذات القانون ، فان هذا الحكم يسرى على من لم يسبق له دخول الخدمة العسكرية وعلى من دخلها بالفعل .

ومن حيث انه لما كان الاستاذ قد قدم ضمن مستندات تمييزه شهادة بتأنيته الخدمة العسكرية جاء بها انه امنى نهائيا بمد اداء الخدمة العسكرية لمدة « ١ يوم و ٣ شهر » لكونه المائل الوحيد لأخوته الأشقاء ، فانه يكون بذلك قد اوفى بالالتزام الملقى على مائنة ونفسا لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بتدبيره لتلك الشهادة المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من (أولا) من المادة (٦٤) من ذات القانون .

. ومن حيث انه ترتبنا على ذلك فلا حجة لادارة التجنيد في مطالبته بتقديم شهادة بأعماله من الخدمة بالتطبيق للفقرة (ب) من (أولا) من المادة (٦٤) من القانون رقم ٥.٥ لسنة ١٩٥٥ بدلا من شهادة تأدية الخدمة العسكرية المودعة بملف خدمته ذلك لأن تلك الفقرة تقرر منح شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية طبقا للمادة ٧ من ذات القانون ولقد تضمنت هذه المادة حالات الاعفاء النهائي في الفقرة (أولا) وحالات الاعفاء المؤقت في الفقرة (ثانيا) ونصت على اعفاء الفرد في الفقرة (رابعا) اذا قام به سبب فلاعفاء المائل اثناء الخدمة ، وكما سبق القول فان ادارة التجنيد لم تلجأ

لتطبيق الاعفاء وانما لجأت لطريق انتهاء الخدمة مستخدمة في ذلك السلطة التقديرية التي خولها القانون ومن ثم فانه لايقبل من ادارة التجنيد بعد ذلك أن تطالبه بنوع آخر من الشهادات غير تلك التي منحت له استنادا الى أنه كان من الأوفق اعفاؤه دون انتهاء خدمته فمثل هذا الطلب لا يجد له أساسا من القانون فالجنود الذي انتهت خدمته لا دخل لإرادته أو فعله في ظروف وملابسات إصدار القرار المبني على مطلق السلطة التقديرية لإدارة التجنيد .

ومن حيث أنه لا محل أيضا لما تذهب اليه ادارة التجنيد من أن الشهادات التي تحرر وفقا لنص الفقرة (هـ) من المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ أنها تمنح عن أداء مدة الخدمة العسكرية كاملة غير منقوصة ذلك لأن المشرع قد أباح لأنارة التجنيد المختصة أن تنهى خدمة الجنود لأسباب عائلية تقدرها بنص صريح في المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ — ومن مقتضى ذلك امكان انتهاء خدمة الجنود بعد أداء جزء منها اذا قام به سبب مماثل يقتضى أعفائه بالتطبيق للاهالة المنصوص عليها بالمادة ١١٦ من ذات القانون ورات ادارة التجنيد أن هذا السبب يستوجب انتهاء خدمته .

ومن حيث أنه لما كان المشرع قد أوجب في المادة ١٠٨ من قانون شروط الخدمة رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ تسليم العسكرية في جميع حالات انتهاء الخدمة الموضحة بالمادة ١٠٧ شهادة تدل على تادية الخدمة العسكرية . موضحا بها سبب انتهاء الخدمة ، فانه يكون طبيعيا ولانها أن تمنح الشهادة طبقا لهاتين المادتين المنصتين عن تادية الخدمة العسكرية وليس عن الاعفاء منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الشهادة المودعة بملف خدمة الأستاذ / المستشار المساعد بالمجلس هي من نوع الشهادات التي نصت عليها الفقرة (هـ) من (أولا) من المادة (٦٤)

من القسائون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وأنها منحت له بالتطبيق لنص المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، ومن ثم فإنه لا محل لتطبيق نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأنه .

(ملف ٦٢/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

ثبوت اللياقة الطبية للمتقدم لأداء الخدمة العسكرية طبقاً للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية — اكتسابه صفة المجند وانخراطه في سلك المجندين ودخوله في عداد المخططين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسامدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — عدم لياقة المجند للاستمرار في الخدمة العسكرية وفصله منها لا يخلع عنه وصف المجند في الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري — أساس ذلك : القرار الصادر من الجهة المختصة بعدم لياقة من تم تجنيده فعلاً ينشئ للمجند مركزاً قانونياً جديداً لا علاقة له ببده تجنيده بقتضاه تنقطع صلته بالقوات المسلحة لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة — عدم اعتبار هذا القرار قراراً رجعياً ولا يؤثر على وضع المجند خلال فترة تجنيده — نجه ذلك : عدم أحقية المجند في المطالبة بمرتب الوظيفة المدنية خلال تلك الفترة .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة

العسكرية تنص على أنه « أولا : بمعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا :

(١) من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية لتلك الخدمة ... » .

وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أنه « يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من أخصائيين مقنومين لا يقل عددهم من خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة التجنيد وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية .

ومع ذلك يجوز إذا دعت الأحوال وفي أي وقت بناء على أمر مدير إدارة التجنيد ترقية الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسة نائب مدير الخدمات الطبية لشؤون التجنيد وعضوية ثلاثة أطباء أخصائيين لا تقل رتبة كل منهم عن رائد يختارهم مدير إدارة التجنيد من أطباء القومسيونات ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف على الشخص المعروض على هذه اللجنة » .

وتنص المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصنف والجنود بالقوات المسلحة على أنه « يفصل العسكريون من الخدمة إذا ثبت عدم لياقتهم طبيا للاستمرار فيها » .

كما تنص المادة ١٢٣ من القانون المشار اليه على أنه ، « ثبتت الجهات الآتية عدم اللياقة الطبية :

(١) المجلس الطبي العسكري المختص بالنسبة الى المجندين او المتطوعين الذين لم تنته خدمتهم » .

من حيث أنه يخضع من هذه النصوص أن المشرع رسم في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ الطريق الذي يتبع لتقرير مستوى اللياقة الطبية (م ٤١ - ج ١٠)

للمتقدم لإداء الخدمة العسكرية وذلك بعرضه على القومسيون الطبيين بمنطقة التجنيد وجعل قرار القومسيون في هذا الشأن نهائياً ، ومع ذلك أجاز إعادة النظر فيه بواسطة لجنة طبية عليا تشكل من أطباء لم يسبق لهم توقيع الكشف الطبي على المطلوب للتجنيد ، ومن ثم فانه إذا ما قرر القومسيون ابتداء مدم لياقة فرد ما لأداء الخدمة أو قرر لياقته ونقض قراره هذا بواسطة اللجنة الطبية العليا فانه لا يسوغ القول بأن مثل هذا الفرد قد انخرط في سلك المجندين أو أنه اكتسب صفتهم لأن اللياقة الطبية لم تثبت له ابتداء في واقع الأمر وهي شرط من شروط أداء الخدمة العسكرية .

وبن حيث أنه بالمقابل إذا ثبتت اللياقة الطبية للمتقدم للتجنيد بقرار من القومسيون أو بقرار من اللجنة الطبية العليا عند عرض أمره عليها يأمر من مدير إدارة التجنيد بناء على السلطة الجوارية التي حولها له القانون أو لم يعرض أمره على تلك اللجنة برفض طلبه إعادة الكشف عليه فانه يكتسب بذلك صفة المجند وينخرط في سلك المجندين ويدخل من ثم في مداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ولقد رسم هذا القانون طريقاً آخر لاثبات لياقة أو مدم لياقة المجند للاستمرار في الخدمة العسكرية وطبقاً لأحكام هذا القانون إذا ثبت مدم لياقة المجند للاستمرار في الخدمة فعلى منها غير أن ذلك لا يظع عنه وصف المجند في الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري وعليه لا يحقر له أن يطالب بمرتب الوظيفة المدنية خلال تلك الفترة .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المروعة حالته قد ثبتت لياقته لأداء الخدمة طبقاً للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فانه يكون قد اكتسب صفة المجند اعتباراً من تاريخ تجنيده في ١٩٧٤/١١/٢٠ حتى ١٩٧٦/٢/١ تاريخ انتهاء خدمته العسكرية وفقاً لقرار المجلس الطبي العسكري الصادر طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتالي ليس له أن يطالب بمرتب الوظيفة المدنية من تلك الفترة .

وإن حيث أنه لا يغير من الأمر شيئا أن المجلس الطبي العسكري قد ألبس في قراره أن بداية المرض سابقة على التجنيد ، وليس ذلك إلا من قبل برد تاريخ المرض ، ومثل هذا السرد ليس بذى اثر على طبيعة انتهاء الخدمة وصفة المجند خلالها ، لأن تحديد تلك الطبيعة ومدى اكتساب الفرد لهذه الصفة إنما يرتبط بجهة صدور القرار فإذا كان قرار عدم اللياقة الطبية صادرا من أى من الجهتين اللتين خصصها المشرع في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بتحديد اللياقة الطبية المطلوب للتجنيد فإنه لا يمكن اعتبار الفرد الصادر في شأنه مجندا لأنه لم تتوفر فيه شروط اكتساب هذه الصفة أصلا لذلك قبل أن هذا القرار منظور اليه من ناحية جهة إصداره يعد قرارا كائنا بغض النظر من وقت صدوره لذلك استحق مثل هذا الفرد مرتب الوظيفة المدنية خلال الفترة التي وضع فيها تحت تصرف إدارة التجنيد .

وأما إذا كان القرار صادرا من الجهة المختصة بتحديد لياقة من تم تجنيده فعلا وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فإن هذا القرار ينشئ للجنود مركزا قانونيا جديدا لا علاقة له بيد تجنيده بهتفشاء . تنقطع صلته بالقوات المسلحة لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة لذلك لا يمكن اعتبار مثل هذا القرار قرارا رجعيا فهو لا يؤثر على وضع المجند خلال فترة تجنيده .

وترتبنا على ذلك فإن ما يسرى على السيد / المعروفه حالته يسرى أيضا على السيد / المستشهد به لقوت عدم لياقة الأخير بقرار من المجلس العسكري وفقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ مثله في ذلك مثل الأول سواء بسواء وليس لأول أن يطالب بما حصل عليه الثاني على خلاف المبادئ السالف ذكرها .

ومن حيث أنه لا يجوز الحجاج في هذا الصدد بقوى الجمعية العمومية الصادرة في ١/٢١/١٩٧٠ لأنها إنما صدرت في شأن ماثل لم يتم تجنيده لقوت عدم لياقته الطبية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . وبذلك لم يكتسب صفة المجند ولم يخطر في سلوكهم وذلك واقعة بغاير الحالة المعروضة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع الى أن
المسند / الفصل من الخدمة العسكرية طبقاً
لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لعدم لياقته الطبية
لا يستحق برتب الوظيفة المدنية عن المدة التى قضاهما بالخدمة
العسكرية .

(ملف ١٨٦/٢/١٦٥ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

تجنيد العمال لأداء الخدمة العسكرية ثم تسريحه بعد ذلك لعدم
لياقته الطبية بسبب يرجع الى وقت الاستدعاء — أحتيته في صرف مرتبه
كثلاً من فترة وجوده تحت تصرف إدارة التجنيد .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية
والوطنية قد حدد شروطاً معينة فين يلتزم بأداء هذا الواجب الوطنى
من بينها أن توافر فيه اللياقة الطبية لأداء الخدمة العسكرية .

وقد أوضحت المادة ٢١ من هذا القانون محالة بالقانون رقم ١٤٩
لسنة ١٩٦٠ اجراءات التحقق من هذا الشرط فين يستدعى لأداء
الخدمة العسكرية بواسطة تومسيون طبي منطقة التجنيد .

كما أضيفت الى المادة ١٥ من القانون المذكور فقرة ثانية بمقتضى
القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « ومع ذلك يجوز اذا دعت
الاحوال وفي أى وقت بناء على أمر مدير إدارة التجنيد توقيع الكشف
الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ١ من البنود

«ولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ ويكون ذلك بمعرضهم على لجنة طبية عليا » .

ومعاد هذا النص أنه يجوز لمدير إدارة التجنيد أن يطلب إعادة الكشف الطبي أمام اللجنة المشار إليها على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ١ من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور وهؤلاء الأشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية » .

ولسا كل من عدم اللياقة الطبية لا يتصف بها تنصب من يقرر قومسيون طبي منطلق التجنيد عدم لياقته للخدمة ، بل تلحق أيضا من يقرر تجنيده . رغم عدم توفر هذه اللياقة لديه ، يؤيد هذا النظر بما جاء في الفكرة الإيجابية للقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ من أنه « ونظرا لما ثبت في العمل من أن كثير من الشكاوى ترد الى إدارة التجنيد تفيد ان شيئا لم يفوا من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لاثنين لها أو أنهم غير الاثنين وجندوا رغم ذلك .. لذلك رؤى اضافة مقرة جديدة الى المادة ١٥ تنص على جواز إعادة الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة ١ من البند أولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ وذلك بمعرضهم على لجنة طبية عليا .. » .

ويخلص مما تقدم ان عدم اللياقة الطبية قد تثبت بمين يطلب للتجنيد منذ توقيع الكشف الطبي عليه لأول مرة بمصرمة القومسيون الطبي في المنطقة كما قد تثبت عدم اللياقة هذه بمصد الحاق الشخص بالتجنيد ثم إعادة الكشف عليه بمصرمة اللجنة الطبية العليا . ومن الطبيعي أن يسوى في المعاملة بين الشخصين اذ لا يسوغ حساب المدة التي يقضيها العامل في الحالة الأخيرة تحت تصرف سلطات التجنيد حتى تنتهي اجراءات التثبت من عدم اللياقة الطبية لأداء الخدمة العسكرية من قبيل الانتطاع عن العمل دون إذن ، كما لا يجوز من ناحية أخرى ، اعتبار هذه المدة مدة تجنيد قانونية لأن هذا الواجب غير مفروض عليه لعدم لياقته

لأداء الخدمة من أول الأمر بحيث يكون قرار اللجنة الطبية العليا التي أصدرت الكشف الطبي عليه هو قرار كاشف من حالته يند استدمائه للتجنيد .

وتأسيساً على ذلك لا يجوز حرمان العايل من ترتيبه خلال المدة المشار اليها طالما أن وجوده تحت تصرف سلطات التجنيد المختصة قد حال بينه وبين أداء عمله ولم يكن ذلك راجعاً الى إرادته أو خطأ من جانبه . وغنى عن البيان أنه يقع لعمال هذا الحكم أن يكون السبب في عدم اللياقة الطبية راجعاً الى وقت استدعاء العايل لأداء الخدمة العسكرية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية العايلين الذين يستدمون لأداء الخدمة العسكرية ثم يسرحون بعد ذلك لعدم لياقتهم الطبية بسبب يرجع الى وقت الاستدعاء في اقتضاء مرتباتهم كاملة عن فترة وجودهم تحت جبر إدارة التجنيد .

(ملف ٤٢/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٠/١/٢١)

الفرع الثاني

الإستثناء من التجنيد

قاعدة رقم (٢٢٥)

المادة :

تكون الخدمة العسكرية الوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - فرض
الخدمة العسكرية على جميع المصريين الذكور الذين يتون الثامنة عشرة
- يستثنى من هذا الحكم من ادى الخدمة العسكرية في جيش دولة
اجنبية بشرطين : اولهما ان يقيم الفرد اقامة عادية بهذه الدولة الاجنبية
وثانيهما ان يلتزم بإداء الخدمة العسكرية في هذه الدولة بمقتضى
قانونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على ان « تفرض الخدمة العسكرية والوطنية على
كل مصرى من الذكور اتم الثامنة عشر من عمره » . وتنص المادة السادسة
من هذا القانون المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ على انه يستثنى
من حكم المادة (١) . . . ثلثا : الممتحنين بجنسية الجمهورية العربية
المجددة الذين ادوا الخدمة العسكرية في جيش دولة اجنبية اذا كانوا قد
أقبلوا اقامة عادية في هذه الدولة ، والذين يلتزموا بقانونها بإداء هذه
الخدمة .

ومناد ذلك ان المشرع فرض الخدمة العسكرية على جميع المصريين

الذكور الذين يتبون الثامنة عشرة واستثنى من هذا الحكم من أدى الخدمة العسكرية في جيش دولة اجنبية بشرطين أولهما : أن يقيم الفرد اقامة عادية بهذه الدولة الاجنبية ، وثانيهما : أن يلتزم بإداء الخدمة العسكرية في هذه الدولة بمقتضى قانونها .

ولما كان الثابت من الأوراق أن هذين الشرطين قد توافرا في المعروضة حالته ذلك لأنه بالنسبة الى شرط الإقامة فإنه قد أقيم في الدنمارك بعد انتهاء دراسته وحصوله على المؤهل الدراسي في عام ١٩٧١ فتحولت اقامته بعد هذا التاريخ الى اقامة عادية لكونها لم تعد مرتبطة بالدراسة أما بالنسبة الى الشرط الثاني فقد ألزم المذكور بإداء الخدمة العسكرية في الدنمارك بعد أن اكتسب جنسيتها وفقا لقانونها وبذلك فإن المذكور يدخل في نطاق المخاطبين بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الدسوى والتشريع الى إبالة المعروضة حالته من الاستثناء بالفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(ملف ٦٨/١/٢٥ — جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

قاصدة رقم (٢٢٦)

المبعدة :

المسرح المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ علد حسب مدد التجنيد — طلبة الكلية الحربية والشرطة والمعاهد العسكرية مستثنين من شرط أداء الخدمة العسكرية اذا لم يتبوا دراستهم بهذه الكليات والمعاهد لا تعتبر هذه المدد مدة تجنيد فعلا او حكما وانما تنقص المدد لأن قصوها بها من مدة التجنيد كاتر للاستثناء .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام من حساب مدد التجنيد ضمن المدة المقررة للقرية وفقا لأحكامه على ما ورد بالجدول الملحق به أنها ينصرف الى المدد التي تقضى فعلا في أداء الخدمة العسكرية والوطنية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته بفرضها على من يتبون المدد المحددة به (المادة الأولى) والتي تؤدي في إحدى الجهات المبينة بالمسند ٢ منه وللمدد المعينة في المسدين ٤ ، ٥ مخفضة بالنسبة الى قوى المؤهلات بالفنر الوارد في المادة ٣ أما من يستثنى من الالتزام بها (م ٦) او يعفى منها (م ٧) فهو لم يرد هذه الخدمة فعلا لأن مقتضى مسدا الامتناء هو عدم طلبه لها اصلا أو ابتداء ، ومقتضى الامعاء هو ادائه لها انتهاء وعلى هذا فان من نص على استثنائهم منها بمقتضى المادة ٦ ومنهم المعنون برتبة ضابط للخدمة بالقوات المسلحة او الشرطة (فقرة ١) وطلبة الكليات والمعاهد المعدة من مدة لتخرجهم بشرط استمرارهم في الدراسة الى حين التخرج فان لم يتوها حسبت لهم المدد التي قضوها بالكلية او المعهد من مدة الخدمة العسكرية بتسببها ولا يعتبرون مؤدين لهذه الخدمة اذ المدة التي قضوها في هذه الكليات او المعاهد سواء اتوها الدراسة بها او لم يتوها لا تعتبر مدد قضيت فعلا في الخدمة العسكرية والوطنية المروضة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأن اجزأت اذ كل ما يقتضيه بالنص هو استئناؤهم منها كليا ان اتوا الدراسة او جزئيا بمقدار ما يقابل ما أمضوه فيها ان لم يتوها . وليس من أدى هذه الخدمة كمن استثنى منها في

خصوص حساب المدة التى قضيت فيها مدة التجنيد فى حكم المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن حسابها لن استثنى منها افتراض قضائه لها وهو خلاف الواقع والمقرر قانونا كالأثر للإستثناء الذى يخرجها ابتداء من عداد الملتزمين بادائها والمخاطبين تبعا بما يقترب على ادائها من احكام وبخاصة فى الشئون الوطنية عندالتحاقهم بعدها أو خلالها بأحدى الوظائف ونفعا لما تدره لهم من مزايا وما ارادت المادة ١٨ تأكيد .

ومن أجل ذلك فليس فى هذا الاستثناء ما يستتبع اعتبار مدة الدراسة فى الكليات والمعاهد المذكورة بحد تجنيد حكما بهذا ما يجاوز حكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المقرر له ، ولا يتجه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى شىء من ذلك إذ هو لم يرد الزيادة عليه وانما قصد إلى حساب مدة الخدمة العسكرية التى تكون قد قضيت فعلا فى الجهات المقررة بالمادة الثانية من اذوها فعلا ولذلك فان مدة الدراسة التى قضاها الطالب — طالبا بالكلية الحربية ولم يتم دراسته فيها لا تعتبر مدة تجنيد فعلا أو حكما وكل ما يقترب عليها هو انقضاء مدة التجنيد بقدرها كإثر للإستثناء المقرر بعدم إلزام هؤلاء بحكم القانون بفرض الخدمة على من فى مثل سنهم .

(طعن ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

الفصل السادس

تحديد وضع المائل من التجنيد

الفرع الأول

الشهادات الدالة على موقف المواطن

من أداء الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (٢٢٧)

المادة :

شهادة تأجيل التجنيد — اعتبارها ضمن الشهادات الفاصلة بالمعاملة المقصود عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية — اعتبارها ضمن مسوغات التظهن في الوظائف العامة.

ملفص الفتوى :

إن المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص في فقرتها الأولى على أنه « لا يجوز استخدام أي مصري فيما بين الثانية والعشرين والثلاثين من عمره أو إبقائه في وظيفته أو مبله أو منحه ترخيصاً في مزاولة أية مهنة حرة أو قيده في جداول المشتغلين بها » ، ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الأثرية أو إعفائه منها أو معالته وفقاً لحكم المادة ٣٠ ، وتنص المادة ٣٠ من القانون على أنه « لا يجوز تجنيد شبان في سنه ما بعد الطلب المشار إليه في المادة السابقة إلا في حالات الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية ».

ويستثنى من ذلك من طلب للتجنيد وتختلف من أجلت له الخدمة ومن استثنى أو أعفى من التجنيد وزال سبب الاستثناء أو الإعفاء ، وعلى أن يجند المختلف في دوره ويجند المؤجل تجنيده بعد انتهاء الأجل والمستثنى بعد زوال سبب الاستثناء أو الإعفاء وذلك بشرط أن يكون قد أصابهم الدور للتجنيد — وتنص المادة ٢٩ المشار إليها في المادة ٣٠ على أن يطلب سنويا من كشوف أسبقية التجنيد عدد من تقرررت لياقتهم طبيا . ويؤخذ من ذلك أن المادة ٣٠ المشار إليها تتناول الحالات الأربع الآتية :

١ — من لم يطلب في كشوف أسبقية التجنيد في سنة ما وهذا لا يجوز تجنيده إلا في حالات الضرورة ويقررار من رئيس الجمهورية .

٢ — من طلب للتجنيد وتختلف ، وهذا يجند في دوره .

٣ — المؤجل تجنيده ويجند عند انتهاء الأجل .

٤ — من استثنى أو أعفى من التجنيد وزال سبب الاستثناء أو الإعفاء ، وهذا يجند عند زوال هذا السبب .

ولما كان من بين الشهادات التي حددتها المادة ١/٥٨ الشهادة التي تدل على معاملة الشخص وفقا لحكم المادة ٣٠ ، وكانت المعاملة طبقا لهذه المادة الأخيرة تتناول الحالات الأربع السالف ذكرها ومن بينها حالة من أجل تجنيده — فإنه يترتب على ذلك اعتبار شهادة التأجيل من البجنيد شهادة خاصة بالمعاملة في حكم المادة ١/٥٨ المشار إليها — ويؤيد هذا النظر أن المادة ٦٤ من القانون حددت الشهادات التي تعطىها وزارة الحربية بعد دفع الرسوم السنوية وقد وردت من بينها شهادة تأجيل الخدمة الإلزامية التي تعطى بالتطبيق لأحكام المادتين ٨ و ٩ من القانون ذاته .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

شهادة تاجيل التجنيد — منحها في ظل أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية — اعتبار هذه الشهادة قديمة ومنجزة لانجازها القانونية رغم صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . — من بين هذه الآثار حق الموظف الذي اعتبرت هذه الشهادة من مسوغاته تعيينه في الاستمرار في وظيفته .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كانت تنص على انه « يجوز تاجيل الخدمة الالزامية وقت السلم لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس المشار اليها في المادة ٤ بناء على طلبهم الى ان يحصلوا على الشهادات المنصوص عليها فيها بشرط الا تزيد سن الطالب خلال فترة التاجيل على ثمانية وعشرين عاما بالنسبة الى الطلبة المشار اليهم في البندين (ا وب) . » وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ على هذا النحو « يجوز تاجيل الخدمة الالزامية وقت السلم عند الطلب للتجنيد للأفراد الآتي بيانهم :

(١) طلبة كليات الجامعات المصرية والجامعة الأزهرية والمعاهد والمدارس العليا أو ما يعادلها في مصر أو في الخارج .

ويؤجل تجنيد هؤلاء الى ان يحصلوا على أول مؤهل دراسي من

الكليات والمعاهد بالنسبة الى الطلبة النظاميين أو المنتسبين بها وذلك بشرط ألا يزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً بالنسبة الى الطلبة المصار إليهم في البندين أ وب .

ويشترط لتأجيل التجنيد أن يكون الطالب متفرغاً لدراسته .

ويبين من مقارنة هذين النصوص أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ - الذي بدأ العمل به اعتباراً من ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ - استحدث بالنسبة الى تأجيل تجنيد الطلبة شرطاً جديداً لم يرد في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، هو أن يكون الطالب متفرغاً لدراسته . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية هذا الشرط المستحدث بقولها أنه قصد به « عدم تأجيل التجنيد لمن يكون طالباً أو موظفاً أو ملحقاً بأية مهنة يرتزق منها في ذات الوقت » .

ومن حيث أن تأجيل التجنيد يكون بقرار إداري تصدره الإدارة بما لها من سلطة تقديرية طبقاً للقانون ، ويسلم الطالب شهادة تثبت ذلك تسمى شهادة تأجيل التجنيد ، ويصدر هذا القرار يصحب الطالب في مركز قانوني ذاتي وهو تأجيل تجنيده حتى يحصل على أول مؤهل دراسي أو يبلغ سن الثامنة والعشرين أي التاريخين أقرب .

ولما كان القانون يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في ظل سلطانه ، أي في الفترة ما بين العمل به وإلغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون بآثره المباشر على المراكز والوقائع التي تقع بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعي على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه إلا بنص خاص يقرر الآثر الرجعي .

ولما كان موضوع شهادات تأجيل التجنيد وهل تعتبر ضمن الشهادات الخاصة بالمعاملة التي يكون اعتبارها ضمن مسوغات التعمين في الوظائف العامة قد سبق جرحه على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع فانتهى رأيها بجلستها المنعقدتين في ٢١ من يولية و١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ الى اعتبار شهادة تأجيل التجنيد من الشهادات الخاصة بالمعاملة والتي يمكن اعتبارها ضمن مسوغات التعمين في الوظائف العامة .

لذلك انتهي رأي الجمعية الى اعتبار شهادات التأجيل التي منحت قبل صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قائية ومنتجة لانكارها رغم صدور هذا القانون ، ومن بين هذه الآثار حق الموظف الذي اعتبرت هذه الشهادة من مسوغات تميينه في الاستمرار في وظيفته .

(مرقى ٦٢١ - في ١٩٥٩/١/١)

الفرع الثاني

طبيعة شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية الصادرة أعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية شهادة كائسفة من المركز القانونى للفرد فى الإعفاء من هذه الخدمة الذى يستتد من نص القانون لا من شهادة الإعفاء — يجوز للسلطة العمومية أن تصحح ما ورد فيها من خطأ ولو جاء التصحيح بعد الجهاد القانونى — حق الفرد فى الطعن على هذه الشهادة دون التقيد بميعاد الطعن فى القرارات الإدارية المتصوص عليها فى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا يفر من ذلك النظم امام اللجنة المتصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانون الخدمة العسكرية .

ملخص الحكم :

من حيث أنه من الدليع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الجهاد فإنه لما كانت شهادة الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية صادرة أعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية شهادة كائسفة من المركز القانونى للفرد فى الإعفاء من هذه الخدمة الذى يستتد من نص القانون لا من شهادة الإعفاء — وأن هذه

الشهادة تعتبر السند المسجل لحصول الاعفاء — فإذا ما صدرت بجانية الصواب فإنه يجوز للسلطة العمومية أن تصحح ما ورد فيها من خطأ. ولو جاء التصحيح بعد الميعاد القانوني إذ أن المركز القانوني للفرد قد حددته من قبل نصوص القانون المذكور ، وعلى ذلك يكون للفرد حق الطعن على هذه الشهادة دون التقيد بميعاد الطعن في القرارات الإدارية المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة ٢٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه من أن يكون التظلم من القرارات الصادرة من إدارة التجنيد أو من مديري مناطق التجنيد إلى لجنة تشكل من عضو بمجلس الدولة وضابطين عظميين من القوات المسلحة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى صاحب الشأن ، ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية إلا بعد التصديق عليها من وزير الحربية ، ويجب أن يتم التصديق خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم إلى اللجنة ويعتبر عدم صدور قرار اللجنة مصدقا عليه في هذا الميعاد بمثابة رفض للتظلم ، ولا تقبل الدعاوى بالنقض القرار المشار إليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم — وذلك لأن المقصود من هذا النص هو ضرورة اتباع الفرد طريق التظلم الإداري المنصوص عليه في تلك المادة قبل اللجوء إلى القضاء حتى تتاح الفرصة أمام الجهة الإدارية لتصحيح الأوضاع وفقا لأحكام القانون وحتى لا يلجأ إلى القضاء إلا من سدد طريق التظلم الإداري في وجهه — وذلك حدا من المنازعات القضائية التي يمكن أن تنتهي إداريا وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق في رفض هذا الدفع فيما انتهى إليه من أن الشهادة الصادرة للبدوي في ٢ من يولية سنة ١٩٧٥ تعتبر كاشفة عن الحق المقرر له في القانون ولا يتقيد بطلب الغائها ببيعتين الستين يوما المقررة للطعن في القرارات الإدارية — ولما كان الأمر كذلك وكان المدمى قد تظلم في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ من هذه الشهادة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالفة الذكر قبل رفع الدعوى — فإن دعواه تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة

١٩٥٥ م. شأن الخدمة العسكرية والوطنية أن المادة السابعة تستعرض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ونص في المادة في الفقرة (أولاً) منها حالات الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية — وتتضمن في الفقرة (ثانياً) منها بأن يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتة : (ب) للعائل الوحيد لأبيه غير القادر على الكسب. وكذلك عائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب — وأردفت هذه الفقرة قبل غير قادر على الكسب بصفة نهائية — ونصت الفقرة التالية على أنه وفي تعديلها بالقانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧١ — أنه إذا توافر شرط الاعالة المنصوص عليه في الفقرة (ب) وكان عمر العائل سباجوز ٣٠ سنة قبل بلوغ أخيه التالي له سن الرشد يصبح الاعفاء نهائياً إذا كان الأب بجميع حالات الاعفاء المؤقت يزول الاعفاء بزوال أسبابه — وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ عمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الصادر بتعديل الثانية منه على أن يستبدل بكلمة الثلاثين الواردة في شأن تحديد السن ببوادر القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ كلمة الخامسة والثلاثين ولا يسرى هذا الحكم على من أتم سن الثلاثين قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(ملحق ١٧٥ لمجلة ٢٣ ق — جريدة ١٩٧٧/١٢/١٠)

الفرع الثالث

الحيلولة بين العامل وعمله الى حين تقديم الشهادة
البرالة على موافقه من التجنيد لا تعتبر انقطاعاً
عن العمل دون عذر. تستوجب اقامة قرينة
الاستقالة الضمنية في حقه

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية —
حظر تعيين العامل او بقاءه في وظيفته ما لم يقدم الشهادة الدالة على
معالجته العسكرية — الحيلولة بين العامل وعمله وفقاً لهذا الحظر لا يعتبر
انقطاعاً عن العمل مما يؤدي الى انتهاء خدمته بالاستقالة الضمنية —
الحيلولة دون العمل لأي سبب من الاسباب لا تقوم معه قرينة الاستقالة
الضمنية — اساس ذلك : انقطاع العامل وفقاً للاستقالة الضمنية هو
مسلك فعلي يفيد عزوف العامل عن العمل بإرادته ويتضمن فيه ترك
العمل مما يلزم لتوافره فضلاً عن الانقطاع بغير عذر محدد حددها القانون
أن تنذر جهة العمل باعتباره مستقلاً قبل انتهاء خدمته — عدم توجيه
الإنذار قبل صدور قرار إنهاء الخدمة — بطلان قرار إنهاء الخدمة .

ملخص الحكم :

أن القرار المطعون فيه الصادر برقم ٩٢٨ لي ١٧ من مارس سنة
١٩٧٧ قد قرر اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/١٠ تنتهي خدمة السيد /

الشاغل للفة من ذلك التاريخ للانتقطاع عن العمل لتجاوز مدة التقاعدية من تاريخ رفعه عن العمل بسبب التجنيد وبما ذلك أن القرار استند في إنهاء خدمة المدمى الى انتقطاعه عن العمل والحاصل أنه وإن حظرت المادة ٥٨ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٧١ تعيين العايل أو بقاءه في وظيفته بما لم يقدم الشهادة الدالة على معالته العسكرية فإن الحيلولة بين المدمى وبين جهة عمله وغتله لهذا الحظر لا يعتبر انقطاعا عن العمل مما يفيد إنهاء الخدمة بالاستقالة الاعتبارية التي نظمت حكمها المادة ٧٣ من نظام العايلين المدينين بالدولة الصادر به القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بحسب أن الحيلولة دون العمل لأي سبب من الأسباب لا تقوم معه قرينة الاستقالة الضمنية من حيث أنها مسلك فعلي يفيد عزوف العايل عن العمل بإرادته ويتضمن نية ترك العمل ، مما يلزم لتوافره فضلا عن الانتقطاع بغير عذر من العمل سحدا حدها النص ، أن تنذر جهة الإدارة العايل باعتباره مستقila قبل إنهاء خدمته لهذا السبب والحاصل أيضا أن جهة العمل لم يثبت توجيهها إنذارا بما للمدمى باعتباره مستقila قبل صدور قرار إنهاء خدمته الأمر الذي يثبت معه ختم ختام القرار المطعون فيه على سببه الوارد في بقتن القرار .

وبن حيث أنه من ذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه الصادر برقم ٩٢٨ في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ لتخلف ركن السبب المستند اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهتين المحكوم عليهما بالمصروفات ومقابل اعتاب المحاماة .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣)

الفرع الرابع

تقاسم المال من تقديم الشهادة الدالة على
موقفه من التجنيد يجوز اعتباره ذنباً إدارياً

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

تقاسم المال من تقديم الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد بعد
وقفه عن العمل لعدم تقديمها ضمن مسوغات تعينه يعتبر من قبيل
الذنوب الإدارية التي تستوجب مساطة العامل عنها تأديبياً .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٥ على عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحادية والعشرين والخامسة
والثلاثين من عمره فى وظيفته ، ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص
عليها فى المادة ٦٤ من القانون ، ومن بينها شهادة تأجيل الخدمة العسكرية .
فإذا كانت الجهة الإدارية قد أقدمت على وقف المال من عمله لحظه
على الاذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية ، فإن تقاسم المال من
تنفيذ ما كلف به يعتبر انقطاعاً عن العمل دون عذر مقبول ، ولا يحق
له ان يتنزع بان انقطاعه من العمل كان نتيجة لموقفه عن العمل .
ويعتبر ذلك العامل بتقاسمه ذلك وانقطاعه من العمل قد ارتكب ذنباً
إدارياً يسوغ مساطته عنه تأديبياً .

(ملعن ٢٤ لسنة ٢٥ قى - جلسة ١٣/١/١٩٨٠)

الجنوع القلمى

فترة الوقت عن العمل الى حين تقديم العامل الشهادة
الدالة على بوقته بن التجديد لا يستحق عنها مرتبا

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة
المسكوية والوطنية — مقتضاها عدم جواز تعيين العاملين أو الإبقاء
عليهم فى وظائفهم أو اعمالهم ما لم يحدد موقتهم من المعاملة المسكوية —
وضع العامل الذى لم يحدد موقتة من هذه المعاملة — وقته من العمل
أو ابعاده عنه — عدم استحقاقه للترتب خلال فترة الوقت — سريان هذه
الاحكام بالنسبة الى المميزين والمكثفين على السواء — الوضع بالنسبة
الى المقيدتين بالجامعات والمعاهد العليا — تأجيل تجنيدهم حتى سن الثامنة
والعشرين بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ — مؤدى ذلك
عدم جواز وقف المعيد عن عمله قبل بلوغ هذه السن — استحقاقه للترتب
من فترة الوقت .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
الخدمة المسكوية والوطنية تنص على انه « لا يجوز استخدام أى مواطن
من الاقليم الجنوبى بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره أو ابقاؤه فى وظيفته
أو عمله أو منحه ترخيصا فى مزاولة اية مهنة أو قيده فى جدول المشتغلين
بها ما لم يكن حائلا بطانة الخدمة المسكوية والوطنية . كما لا يجوز ذلك

أيضا بالفرنسية الى أى منهم فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره
ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ أو انبؤج
وضع المواطن تحت الطلب لأجل معين .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن ثمة خطرا يرد على سلطان
جهة الإدارة في تعيين العائلين بها أو الإبقاء عليهم في وظائفهم أو أعمالهم
ما لم يكن كل منهم ذو موقف محدد من المعاملة العسكرية ، فمن بلغت سنة
التاسعة عشرة تعين أن يكون حاملا لبطاقة الخدمة العسكرية والوطنية ؛
ومن بلغ الحادية والعشرين من عمره تعين أن يقدم إحدى الشهادات
المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية أو
انبؤج وضع المواطن تحت الطلب لأجل معين ، فمن لم يكن موقفه من
الجنيد محددا على هذا النحو فإنه يتعين على جهة الإدارة أن تقضيه من
مملة أو لا تستخفنه بداءة . وانحصار التعامل من ممله في هذه الحالة هذا
يتخذ إحدى صورتين : أما انتهاء خدمته لعدم توافر أحد الشروط اللازمة
لاستمرار العلاقة الوظيفية ، وإما إبعاده من ممله وذلك بوقفه عنه حتى
يقدم بالشهادة المطلوبة ، وهذا الوقف وإن كان غير منصوص عليه صراحة
إلا أنه يستفاد ضمنا من الخطر الوارد في نص المادة ٦٤ السابقة
الذكر ، إذ طالما أن لجهة الإدارة الحق في إنهاء خدمة العائل تطبيقا لهذا
النص ، فمن باب أولى يكون لها الحق في وقفه من العمل .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك هو ما تقدم ، فإن التعامل الموقف من ممله
تطبيقا لنص المادة ٦٥ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية لا يستحق
مزاياه من فترة الوقف ، لأن المستفاد عليه فعما وقضاء أن الأجر متعاقبا

العمل ، كما لا يكون له الحق في أى تعويض عن هذا الوقف لأن التعويض يقوم على عناصر ثلاث هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وطالما أن الوقف على هذه الحالة يمتثل مع حكم القانون فلا يكون ثمة خطأ من جانب جهة الإدارة فلا يستحق التعويض .

ومن حيث أنه إذا كانت الأحكام المقدمة هي الواجبة الاتباع بالنسبة إلى العاملين المعيينين بالأداة القانونية العادية ، فإنها تسوى أيضا بالنسبة إلى العاملين المكلفين للعمل بأحدى الوزارات أو المصالح العامة أو غيرها من الهيئات التي تجيز القوانين أو اللوائح التكليف للعمل بها ، ذلك أنه ولئن كان التعيين في الوظائف العامة يتم في الأحوال العادية بالأكوات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المخطةفة وعلى الأخص قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وأن قرار التعيين وأن كان هو المنشئ للمركز القانوني في هذا الشأن ، وهو مركز تنظيمي عام لا مركز تعاقدى ، وأن رضاه للموظف وإن كان لا ينهض ركنا على إنشاء المركز المذكور إلا أنه بطبيعة الحال يلزم لتنفيذ القرار ، فلا يجبر الموظف على قبول الوظيفة العامة ، إلا أن للتكليف نظامه الخاص به ، هو أداة استثنائية خاصة للتعين في الوظائف العامة بحسب الشروط والأحكام المبينة في القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، فإذا ما تم إشغال الوظيفة العامة بهذه الأداة انصب المركز الشرطي الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها في الحدود التي نصت عليها القوانين الخاصة المشار إليها ، وأصبح بهذه المثابة وفي هذا الخصوص شأنه شأن غيره من الموظفين فلا يخرج في ذلك أن رضاه الموظف بقبول الوظيفة مفاد ، ذلك أن التكليف عين اسمه يقوم على استعانة هذا الرضاء ويصدر جبرا عن المكلف

لضرورات الصالح العام ، لذلك فانه من المنطقي ان الاحكام المنصوص عليها في المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تسرى ايضاً على العامل المكلف ، اذ لا تفرقة في هذا الشأن بينه وبين غيره من العاملين المعيّنين بالأداة القانونية العادية ، فيجوز لجهة الادارة ان توقعه عن عمله حتى يتقدم اليها باحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٥٨ سالفه الذكر ، ذلك ان تحديد موته من التجنيد هو امر طبيعى باعتبار ان الخدمة العسكرية من اجل الواجبات الوطنية فلا يفرق فيها بين شخص وآخر ، وقد ذهبت الجمعية في خصوص اوامر تكليف المهندسين على ان لكل من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وقانون تكليف المهندسين مجاله المستقل من مجال القانون الآخر بالنسبة الى نوع الخدمة التي يفرضها ، فالتجنيد لاداء الخدمة العسكرية وهو فرض لازم على كل مواطن قادر على اداء ضريبة الدم ، اما تكليف المهندسين للخدمة الصلبة فهو فرض واجب على فئة من المواطنين قانزة على اداء ضريبة السلم ، ولا يجب احدهما الآخر او يغنى عنه او يعطل اثره ، فاذا اجتمعت في المواطن الشروط الواجب توافرها فحين يلزم باداء الضريبتين بما يجب عليه اداؤها كليهما دون مقاصلة بينهما عند اتخاذ المدة او تداخلها والالات المفرض منهما وهذا الذى انتهت اليه الجمعية ينطبق ايضاً على المكلفين من الصاعدة لاتحاد العلة .

اما بالنسبة الى المعيّنين فان تبة تنظيمها خلاصا بهم صدر به قرار مجلس الوزراء في ١٣/١١/١٩٦٨ بتأجيل تجنيد جميع المعيّنين بالجامعات والمعاهد العليا طبقاً للحدود المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وصغر تنفيذ ذلك قرار وزير للحريرية رقم ١ لسنة

١٩٦٩ الذى نص فى مادته الأولى على أن « تؤجل الخدمة الإلزامية للمعدين بالجامعات والمعاهد العليا حتى سن الثالثة والعشرين » وقد عمل بهذا القرار اعتباراً من ١٣/١١/١٩٦٨ ، ومن ثم فإنه إذا كان أحد المعدين لم يكن قد بلغ من الثالثة والعشرين وقت وقفه عن العمل فى ٢١/٩/١٩٦٩ فإنه يفيد من قرار وزير الحربية المشار إليه وبالتالي لم يكن من حق الجامعة أن توقفه عن عمله لكونه غير مطالب بتحديد موقفه من الخدمة العسكرية ولذلك فإنه يستحق مرتبه عن مدة الوقف باعتباره تعويضاً له من الأضرار التى أصابته نتيجة خطأ الجامعة . أما إذا كان وقت وقفه قد بلغ سن الثالثة والعشرين ، فيكون ملزماً بتحديد موقفه من التجنيد وتكون الجامعة قد أصابت بوقفه عن عمله ، فلا يستحق مرتبه من هذه المدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولاً : عدم أحقية السيد/ الصيدلى المكلف بمستشفى جامعة اسينوط لمرتبته من الفترة من تاريخ وقفه عن العمل فى ٣٠/٥/١٩٧٠ حتى التاريخ الذى تقدم فيه الى الجامعة بشهادة الخدمة العسكرية المطلوبة وأبدى استعداده لتسلم العمل بها .

ثانياً : أحقية السيد/ المعيد بكلية العلوم بجامعة اسينوط لمرتبته من الفترة من تاريخ وقفه عن العمل فى ٢١/٩/١٩٦٩ حتى ٢٦/٩/١٩٦٩ إذا كان وقت الوقف لم يكن قد بلغ الثالثة والعشرون من عمره ، أما إذا كان قد بلغها فى هذا التاريخ فلا يستحق مرتبه عن فترة الوقف المذكورة .

(مرقى ١٠٠٨ - فى ١١/١١/١٩٧١) .

الفرع السادس

مدة الوقف الى حين التقدم بالشهادة الدالة
على موقف العايل من التجنيد لا تخصم من
رصيد الاجازة الاعتيادية

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

مدة وقف العايل الى حين تقديم الشهادة الدالة على موقفه من
التجنيد لا تحسب من رصيد اجازاته الاعتيادية .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز حساب مدة وقف العايل عن العمل لتحديد موقفه
من التجنيد من رصيد اجازاته الاعتيادية .

ان المشرع اوجب في المادة ٣٩ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على الجهة الادارية
عدم استخدام اى فرد فيها بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره
ما لم يقدم احدى الشهادات التى تحدد موقفه من التجنيد ، على ان يوقف
العايل الذى لا يقدم احدى هذه الشهادات لمدة ستة ايام ، فلذا لم
يقدم خلالها شهادة بتحديد موقفه من التجنيد تعين اصدار قرار
بفصله من عمله .

ومن حيث ان هذا الوقف تقرر بنص القانون ولم يعالج النص امر ما يمنع من المرتب خلاله أو جواز حسابه من مدد الاجازات الموافرة ومن ثم .
علا يجوز صرف شيء من المرتب خلاله ، كما لا يجوز حسابه من مدد .
الاجازات الموافرة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز حساب مدة وقف العامل على الحالة المعزوفة من رصيد اجازاته
الامتيازية .

(ملف ٦٦٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

الفرع السابع
رفض تأجيل التجنيد

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قبول إحدى الكليات المدعى طالباً فيها خلافاً للمقرر بخصوص عليه.
فى المادة ٥٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ نتيجة بسلكه فى إلغاء موقفه من التجنيد
وتقديمه شهادة الإعفاء المؤقت السابق منحها له وهو يعلم علم اليقين
بإقضاء صلاحيتها — قرار قبوله بالكافة معدوم ويضحي ببناءى عن الحصة
القانونية مهما استطلال الزمن على صدوره — إهدار إدارة التجنيد هذا
القرار — لا يثريب على قرارها برفض تأجيل تجنيده بعد أن تكشف لها
وجه الحقيقة فى أمره .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى
شان الخدمة العسكرية والوطنية الذى ينطبق على واقعة النزاع تنص
على أنه يجوز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم للطلبة النظميين.
والمتفهمين المتفرغين للدراسة الأتى بيانهم بناء على طلبهم لحين حصولهم
على أول مؤهل دراسى :

(١) طلبة كليات جلمعت جمهورية مصر العربية والجامع الأزهر
والمعاهد والمدارس العليا أو ما يعادلها داخل الجمهورية أو فى الخارج.
بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً .

(ب)

(ج) وعلى الطلبة المؤجل تجنيدهم في جميع الأحوال إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بزوال سبب التأجيل بكتاب موصى عليه بمعلم وصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم وينص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ على أنه « لا يجوز قيد أى طالب ملتحقا أو منتسبا في أولى مراحل الدراسة بالحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب التي يكون الالتحاق بها بشهادة البكالوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة ٢٢ عاما أول سبتمبر من العام الذي يلتحق أو ينتسب فيه وذلك ما لم يقدم لأحدى الشهادات أو التيسيرات المنصوص عليها في المادة ٦٤ مدا نموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة ٨ وينص في المادة ٦٤ على أن تعطى وزارة الدفاع (الجربية) الشهادات والنماذج الآتية بين أداء الرسوم المقررة :

أولا - الشهادات :

(أ) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة ٦ .

(ب) شهادة بالإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقا للمادة ٧ .

(ج) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ ومكررا ٥١ .

(د) شهادة بأن المواطن لم يسيه الدور طبقا للمادة ٣٠ .

(هـ) شهادة تأدية الخدمة العسكرية .

(و) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط .

ثانياً - التبرؤج :

(١)

(ب) نموذج بأن المواطن تحت الطلب لأصل معين .. ويعمل بالشهادات والتبرؤج المؤقتة حتى نهاية الأصل المحدد لها .

ومن حيث أنه يستلزم من هذه التصبوس أنها أوصيت على المؤجل لتجنيدهم في جميع الأحوال إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بزوال سبب التأجيل خلال أجل معين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيدهم كما حظرت قيد أى طالب ملتحقاً أو منتسباً فى أولى مراحل الدراسة بأحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب التى يكون الالتحاق بها بالشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا جاوزت سنة ٢٢ عاماً يوم أول سبتمبر من العام الدراسي يلتحق أو ينتسب فيه ، ما لم يقدم أحدى الشهادات والتبرؤج البتسومي عليها فى المادة ٦٤ من القانون المذكور إذا نموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة الأمر الذى له دلالة واضحة على أن المشرع وهو يصدر قانون ضريبة يتطلب من الخاضع لأحكامه أن ينصح من حقيقة موقفه من التجنيد ، الى الوجه المرسوم فى القانون سواء كان من شأن هذا الانصاح أخضاعه لهذه العريضة أو تأجيلها أو إعفائه منها كما يترتب على ذلك من آثار فى علاقة الخاضع بجهة الدراسة سواء كان من طلابها أو رغباً فى التقيد فيها أو الانتساب إليها .

ومن حيث أنه لا خلاف بين طرفى الخصومة على أن المدعى من مواليد ١٩٥٢/٩/٢١ وأنه حصل على شهادة إعفاء مؤقتة من الخدمة الإلزامية لكونه أكبر أخوته الذكور والمائل بعد والده الذى تجاوز سن الستين وأن هذا الإعفاء زال بسببه بنذ ١٩٧٥/١٠/٣٠ تاريخ بلوغ شقيقه سن الحادية والعشرين وأنه رأى المدعى . مقدم للالتحاق بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر فى أول أكتوبر ١٩٧٦ بعد أن جاوزت سنة الثانية والعشرين وقد تبطلت الكلية طالباً فيها خلافاً للحظر المنصوص عليه فى المادة

٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بعد أن غابت عنها حقيقة الأمر في شأن موقفه من التجنيد بسبب مسلكه في إخفاء تلك الحقيقة بتقديم شهادة الامفاء المؤقت السابق منحها له وهو يعلم علم اليقين بانتهاء صلاحيتها في امفائه من التجنيد منذ ٣٠/١٠/١٩٧٥ ولا ريب أن هذا المسلك من جانب المدمى أن دل على شيء فإنه يدل على عدم سلامة القصد وينطوى على اتباع سبيل غير مشروع ولائق قرار بقبضه بالكلية التي تقدم لها على خلاف حكم القانون مما ينعكس أثره على هذا القرار فيقدمه لاتعدام الإرادة في إصداره ، ويضحى من ثم بطل هذا القرار بنشأ عن الحصانة القانونية منها استغلال الزمن على مسدوره ، لذا ما أهدرته الإدارة وقررت رفض تأجيل تجنيد المدمى بعد أن تكشف لها وجه الحقيقة في أمره باعتباره منوط من القيد كطالب بالكلية المذكورة في عام ١٩٧٦ بالتطبيق للمادة ٥٧. سألنا البيان ، فلا تثريب على قرارها هذا. الطعن عليه على غير أسس من القانون .

وبن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مستوجب الانفاء والغضاء برفض الدعوى والزام المدمى. المصروفات عن درجتي التقاضي .

(طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

الفصل السابع

جرائم الخدمة العسكرية

الفرع الأول

قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف
فى المحيط العسكرى ينطبق على العالاق الوطنيه
للعاملين المجندين او المستدعين من الاحتياط او
المستقبين بالخدمة العسكرية فى جهات عملهم الخدييه

قائمة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف فى المحيط
العسكرى لا تنطبق على العالاق الوطنيه للعاملين المجندين او المستدعين
من الاحتياط او المستقبين بالخدمة العسكرية فى جهات عملهم الخدييه —
اساسى ذلك ان العامل الخديى الذى يعهد او يستبقى بخدمه القوات
المسلحه او يستدعى من الاحتياط وان كان يعتبر خلال مدة تجنيده او
استبقائه او استعماله احد افراد القوات المسلحة ويخضع بهذا الوصف
لجميع الاحكام التى تنظم الخدمة العسكرية الا ان ثمة علاقة اخرى تربطه
بجهة عمله الاصليه فهو لا يزال عابلا فيها ويخضع بهذا الوصف لاحكام
النظام القانونى الذى يحكم وظيفته الخدييه وبذلك يحكم كل علاقة بينهما
النظام القانونى الخاص بها .

(م ٤٣ — ج ١٠)

ملخص الفتوى :

انه لا براء في ان الحياة المدنية تغاير الحياة العسكرية تباهيا وتخطف عنها ، ومن ثم فالقياسي ~~موجب~~ أو التقريبي ~~ببطلان~~ لا يرد عليه الجواز ، فالنظم التي تحكم الحياة المدنية ومنها نظم التوظيف لا تصلح للحياة العسكرية ولم توضع النظم التي تحكم أيا منها لتطبق على الأخرى . وإذا كانت القوانين العسكرية وعلى الأخص قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد تضمنت نصوصا تبين القواعد الوظيفية في الحياة المدنية فذلك لأن النظم العسكرية تحكم نظم الوظائف المدنية وتسيرها واتما النهاية التي استهدفها المشرع من ذلك هو رعاية الواجب الوطني وكفالة حقوق العاملين الذين ينلون شرف الخدمة العسكرية وكفى لأحوال أداء هذا الواجب بينهم وبين ما يناله نظراؤهم الذين لم ينخرطوا في الحياة العسكرية من حرص . وهذه الأحكام بما تتناوله من مسائل وظيفية مدنية هي أحكام استثنائية تطبق فيما وردت فيه ولا تتعداه إلى مجالات أخرى .

ومن حيث أن العامل المدني الذي يجند أو يستبقى بخدمة القوات المسلحة أو يستدعى من الإحتياط يعتبر خلال مدة تجنيده أو استبقائه أو استدعائه أحد أفراد القوات المسلحة ويخضع بهذا الوصف لجميع الأحكام والنظم التي تنظم الخدمة العسكرية ، إلا أن ثمة علاقة أخرى تربطه بجهة عمله الأصلية فهو لا يزال عاملا فيها يتقاضى منها جميع حقوقه التي تكون لها وظيفة ويخضع بهذا الوصف لأحكام النظام القانوني الذي يحكم الوظيفة المدنية وذلك بحيث يظل علاقه بهذا النظام القانوني الخاص بها .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٩٤ من نظام العاملين بالقطاع الانتعاشي الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فإن الخضم على العامل بمعقبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرفه يترتب عليه انتهاء خدمته المدنية .

ومن حيث أن الجريمة المخلة بالشرف على ما عرفتها الجمعية العمومية في عديد من الفتاى هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع مع الإخذ في الاعتبار طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذى يؤديه العامل الحكوم عليه ونوع الجريمة والظروف التى رتبت عليها والأعمال المكونة لها ومدى تأثيرها من التأثير بالشهرة والنزول وسوء السمعة والحد الذى ينعكس اليه اثرها على العمل وغير ذلك من الاعتبارات .

ومن ثم فإنه لا يمكن وضع نص جامع مانع لها ولكن ينتظر الى كل حالة على حدة ، وترتبطا على ذلك فان قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة بالشرف في المحيط العسكرى المشار اليه لا ينطبق على العلاقات الوظيفية للمالكين المجلدين أو المستعدين من الأحياء أو المستفيدين بالخضمة العسكرية من جنات منظم الخلية .

(مئوى ٦٧ - فى ١٩٧٦/٢/٢)

الفرع الثاني
جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم
القانون العام والجرائم الانضباطية

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

« طلب المبدأ أمانته إلى العمل — تنبيهه بعد الإفراج عنه بعد قضاء العقوبة المحكوم بها عليه من المجلس العسكري وذلك في خلال الميعاد المحدد في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — اعتباره مقدما في الميعاد » .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمجلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ على أن « يعاد الموظف أو المستخدم أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الانضباطية .. وإذا لم يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير لمعذر قهرى » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع يشترط لعودة الموظف أو العامل إلى عمله بعد تسريحه أن يقدم طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه والمقصود بالتسريح في هذا الشأن هو رفع يد السلطات العسكرية عنه تماما وعلى مقتضى ذلك فإن ميعاد الثلاثين يوما يبدأ في حالة المستخدم

«لخمس اليه من تاريخ الافراج عنه بعد تنفيذ العقوبة التي قضى بها المجلس العسكري ضده في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية .

ومن حيث ان العقوبة المذكورة قد انتهت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وقد قدم طلب الاعادة الى العمل في ١٣ من هذا الشهر ، ومن ثم يكون هذا الطلب مقبلا في الميعاد القانوني المحدد في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

(مرسوم ٤٨٣ — في ٢٩/٦/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

جريمة التهرب من الخدمة العسكرية — تكليف هذه الجريمة وانزعه — اعتبارها من قبيل الجرائم العسكرية البحتة التي لا مثيل لها بين جرائم القانون العام فلا تكون سابقة في المود ولا تسرى في شملها قواعد رد الاعتبار ولا يحول ارتكابها دون تولي الوظائف العامة — حرمان العسكري من ماهيته وخدمته عن كل يوم من مدة السجن المحكوم به في هذه الجريمة ، وعن كل يوم من مدة التغيب أثناء الهروب — عدم حساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة على أن « يشترط فيهن يعين في وظائف المستحقين الخارجين من الهيئة ما يأتي :

١ - : : : : :
٢ - : : : : :

٣ - لا يكون محكوما عليه في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره « وتنص المادة ١٢٠ على أن « تنهى خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة لأحد الأسباب الآتية (١) . . . (٧) صدور حكم في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف » .

ويستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتولى هذه الوظائف ألا يكون الموظف قد سبق الحكم عليه في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف ، وهذا الشرط لازم ، سواء للتميين في الوظيفة أو للإستمرار فيها بحيث إذا تخلف عند التعيين أو أثناء شغل الوظيفة زالت عن الموظف الأهلية اللازمة لشغل الوظيفة المالية . وغنى من البيان أن الجرائم التي تحول دون تولى الوظائف المالية هي تلك التي تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار والقول بغير ذلك يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه في جريمة لا يرد فيها الاعتبار من تولى الوظائف المالية اطلاقا وهو أمر بعيد عن قصد المشرع .

ولما كانت جريمة الهروب من الخدمة العسكرية تعد من قبيل الجرائم العسكرية البحتة إذ لا مثيل لها بين جرائم القانون العام ، كما أنها لم يرد ضمن الجرائم التي أشار إليها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ، وبهذه الغلبة لا تعتبر سابقة في المود ولا تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار فلا يحول أو تكليها دون تولى الوظائف المالية ، ولا يستتبع إنهاء الخدمة .

وطبقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢١ من قانون الأحكام العسكرية يحرم العسكري من ماهيته وخصمته من كل يوم من مدة السجن وكل يوم أثناء مدة الغياب أثناء الهروب ، ويستفاد من ذلك أن المشرع يستهدفه عدم حساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

(فتوى ٤٨٢ - في ١٩٦١/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

الحكم على أحد المجهلين بمقوية جديدة للجريمة في جريمة التخليف عن أداء الخدمة العسكرية لا يترتب عليه انتهاء خدمة المدنية - أساس ذلك ان جريمة التخليف عن أداء الخدمة العسكرية لا تعدو ان تكون جريمة انضباطية وليست من جرائم القانون العام .

ملخص الفتوى :

ان التخليف من أداء الخدمة العسكرية وفقا لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية أو الوطنية بعدد القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ يتحقق عند كل تخلف من المحض أو من التجنيد ، فإذا كان المشرع يفرض هذه الخدمة على كل مواطن من الذكور بلغ الثامنة عشرة من عمره ؛ فإن تخلفه من التقدم إلى إدارة التجنيد المختصة في المواعيد المقررة ولو بيوم واحد يتحقق معه التخليف ، إلا أنه لا يصاب جنائيا إلا إذا بلغت سنه الخامسة والثلاثين ومن ثم فعقوبة التخليف من أداء الخدمة العسكرية هي في حقيقتها مقبوبة تهديدية تصد بها المشرع حث الشباب على التقدم إلى إدارة التجنيد المختصة في المواعيد المقررة لفحصهم طبيا تمهيدا لتجنيدهم نورا أو تأجيل تجنيدهم أو إعفائهم من الخدمة العسكرية مؤقتا أو نهائيا كل حسب ظروفه ، كما ان الحكم على المواطن المتخلف عن أداء الخدمة العسكرية بمقوية جنائية لا يحول دون تجنيده بعد قضاء مدة العقوبة إذ نصت المادة ٥٣ من قانون الخدمة العسكرية المشار إليه على أنه يجوز إذا كان الشخص لا تقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة أو منطقة التجنيد ، وتزاد مدة الخدمة سنة بالنسبة إليه ، على أنه يجوز إعفاؤه من خدمة هذه السنة إذا سلك سلوكا حسنا أثناء مدة تجنيده ، وهو ما يدل بذاته على أن المشرع لا يرى في التخليف مانعا من أداء الخدمة العسكرية ، وقد يلى المتخلف بعيد

تجنيدده في القوات المسلحة بلاه حسنا يستحق التقدير ، ولا يكون لتخلفه السابق أى اثر على وطنيته أو على اقامه فى ساحة الشرف ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر المشرع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ بإعفاء المخلطين من الفحص أو التجنيد من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها. ممن بلغوا سن الثلاثين من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، أى أن المشرع اعتبر التخلف بالنسبة الى هؤلاء الأشخاص غير مؤثر جنائيا ، لما ارتآه من عدم انطواء مزنكبى هذا الفعل جن نفس أكبة أو معتادة على الإجرام .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، فإن جريمة التخلف من أداء الخدمة العسكرية لا تعدو أن تكون جريمة انضباطية وليست من جرائم القانون العام ، وبهذه المسألة لا يترتب على الحكم فيها بعقوبة مقيدة للحرية إنهاء الخدمة المدنية للعامل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التخلف من أداء الخدمة العسكرية الذى ادين من أجلها السيد/ العامل بالهيئة المسماة للإصلاح الزراعى فى الجئحة العسكرية رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٧١ لا يترتب على الحكم فيها بعقوبة مقيدة للحرية إنهاء خدمته المدنية .

(متى ١٥٦ — فى ١٩٧٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣٩)

الجدد :

اماعة التمييز — جريمة التهرب من الخدمة العسكرية لا تحول دون ذلك وان كانت تسقط حق الموظف فى الاحتفاظ بوظيفته أثناء مدة تجنيده .

ملخص الفتوى :

ان اقراراف جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وان كل لا يحول دون تولى الوظائف العامة ولا يعتبر سببا من اسباب انتهاء الخدمة لانها احدى الجرائم العسكرية البحتة التى لا نظير لها بين جرائم القانون العام كما انها لم ترد فى ضمن الجرائم التى اشار اليها قانون الخدمة العسكرية والوطنية فلا تعتبر سابقة فى العمود ولا تسرى فى شأنها قواعد رد الاعتبار ، ان اقراراف تلك الجريمة رغم ذلك يستلحق الموظف فى الاحتفاظ بوظيفته وفى العمود اليها بعد انقضاء فترة تجنيده . ذلك لان حكمة الاحتفاظ للموظف بوظيفته اثناء تجنيده مردها الى مراعاة هذا الواجب الوطنى الذى يقوم الموظف بتأديته والذى لا يجوز أن يخسر بسببه وهذه الحكمة تنتمى بطبيعة الحال عند هروب الموظف من الخدمة العسكرية . ومخلا عن ذلك فان الاحتفاظ بالوظيفة للموظف اثناء تجنيده وجواز شغلها مؤقتا خلال مدة التجنيد مع اخلائها عند موته امر يستند من بعض الوجوه الى ان مدة التجنيد محددة سلفا فى القانون بحيث لا تلزم الجهة الادارية الاحتفاظ للمجنّد بوظيفته فى الوقت الذى لا يكون فيه قائما بخدمته الالزامية بل هاربا من اداؤها وقد تطول مدة هروبه الى حد يخل باستقرار العمل فى الجهات الادارية ، ومن ثم فان الحكم الصادر من مجلس عسكري فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية لا يحول دون تولى الوظائف العامة ، ومن ثم فليس ما يمنع من إعادة تعيينه تعيينا جديدا متى رأت الجهة الادارية ذلك .

(فتوى ٤٨٣ - فى ٢٩/٦/١٩٦١)

قاصدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

جريمة الهروب من الخدمة العسكرية — جريمة مخلة بالشرف او
الامانة — الحكم فيها بمقوية الجنحة يستوجب فصل المائل من الخدمة
الخدمية بقوة القانون .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٧ جند السيد/
المبايل من الفئة الجابية عشرة بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء فاحتفظت
له المؤسسة بوظيفته أثناء مدة تجنيده ، وفى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦٩ تقم
المبايل المذكور بطلب لامدته الى العمل بالمؤسسة ، الا انه تبين ان ردت من
الخدمة العسكرية بالجيس مدة سنة لارتكابه جريمة الهروب من
الخدمة العسكرية ، وقد قضى المدة المحكوم بها عليه بسجن القناطر
الخيرية لى الفترة من ٢١/١٠/١٩٦٨ حتى ٢١/٧/١٩٦٩ .

ومن حيث ان المادة ٧٥ من لائحة العالين بالقطاع العام الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ (وهى اللائحة التى
مصدر الحكم المشلر اليه لى ظل العمل بها) تنص على ان « تنتهى خدمة
العايل بأحد الاسباب الآتية : ١ - ٢ -
٦ - الحكم عليه بمقوبة جنالية أو بمقوبة مقيدة للحرية لى جريمة بخلة
بالشرف أو الامانة . ويكون الفصل جواريا لرئيس مجلس الادارة اذا كان
الحكم مع وقف تنفيذ بالمقوبة » .

ومن حيث ان يؤدى هذا النص ان الحكم على المبايل بمقوبة مقيدة
للحرية يوجب فصله من الخدمة بقوة القانون اذا كان الحكم صادرا
بمقوبة الجنالية ، اما اذا كان صادرا بمقوبة الجنبعة فيتمتع لفصله ان تكون
الجريمة التى ادين فيها من الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة ، ويكون
الفصل جواريا اذا امر بوقف تنفيذ العقوبة .

ومن حيث ان الآثار التى رتبها المشرع على الحكم على المبايل لى
الأحوال التى حددها تنشأ عن الحكم الصادر من محكمة عسكرية كما
تنشأ عن الحكم الصادر من محكمة عادية ، دون ما تفرقة بينهما من حيث
نوع الجريمة موضوع الحكم أى سواء كانت الجريمة من الجرائم المنصوص
عليها لى القانون العلم أو من الجرائم العسكرية البقرة لكلا النوعين يحدث
ذات الآثار التى رتبها المشرع لى الأحوال المذكورة إذ قد تكون الجريمة
المحكوم فيها عسكريا من الجرائم المخلة بالشرف أو الامانة دون ان يكون
منصوصا عليها ضمن جرائم القانون العام ، كما ان الحكم بمقوبة

جناية يكفى وحده لفصل العايل من خبطة الجنية ، فلا يكون ثمة محل للفرقة بين ما اذا كان مكوبا فى هذه الجناية بسبب جريمة عسكرية .
بحة او فى جريمة من جرائم القاتلون العام .

ومن حيث ان المادة ١٥٤ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان « كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الآتية وقت خبة الميدان : ا - هروب او شروعه فى الهروب من خبة القوات المسلحة ، . يعاقب بالاعدام او جزاء اقل منه بنصوص عليه فى هذا القانون . ابا اذا ارتكبها فى غير خبة الميدان فتكون العقوبة الحبس او جزاء اقل منه » .

ومن حيث ان الصائل المذكور قد حكم عليه عسكريا بالحبس مدة معينة لارتكبه جريمة الهروب من الخدمة العسكرية ، وقد تم تنفيذ هذا الحكم بسجن القناطر الخيرية .

ومن حيث ان عقوبة الحبس ليست عقوبة جنائية وانما هى من عقوبات الجنب ومن ثم فانه يستلزم لانها خبة الصائل المذكور تطبيقا لحكم المادة ٧٥ من لائحة العاملين بالقطاع ان تكون الجريمة التى ادين فيها من الجرائم المخلّة بالشرف او الامانة .

ومن حيث ان القانون لم يضع تعريفا جامعاً للجريمة المخلّة بالشرف او الامانة حتى يمكن تطبيقه بطريقة صباه فى كل حالة ، كما انه لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف او الامانة ، ولعل المشرع فعل ذلك حتى يكون هناك مجال للتقدير وان تكون النظرة اليها من المرونة بحيث تساير تطورات المجتمع ، فالجريمة المخلّة بالشرف او الامانة هى تلك التى ينظر اليها المجتمع على انها كذلك وينظر الى ارتكباها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضعيف الخلق . منحرف الطبع دنى النفس ساقط المروءة فان نبت الجريمة بحسب الظروف التى ارتكبت فيها عن ضعف فى الخلق او انحراف فى الطبع او تاثر بالشهوات والنزوات او سوء السيرة كانت مخلّة بالشرف او الامانة وتنتهى بها خبة الموظف بنوة القانون ، وان لم تم . عن سوء من ذلك فلا تعتبر مخلّة بالشرف او الامانة وذلك بصرف النظر عن التسمية المقررة لها بالقانون .

ومن حيث أن الخدمة العسكرية والوطنية من أجل الواجبات الوطنية المفروضة على كل مصري من الذكور أتم الثلاثة عشرة من عمره ، فالخدمة في القوات المسلحة شرف لا يدانيه أى شرف وهى شريفة دم يؤدبها أبناء الوطن حتى يرتفع شأنه وتعلو كلمته ، وبه تتحقق قوة الأمة ، لأن قوة الأمة تستمد من قوة أبنائها ، لذلك عرضت الدساتير المتعاقبة منذ قيام الجمهورية فى مصر على تأكيد أهمية هذا الواجب الجليل ، ومن ثم فإن الشخص الذى يخل بهذا الواجب عمدا ويتهرب من أدائه هو فى حقيقة الأمر ناقص الرؤية ضعيف الخلق متهاون فى مسؤولياته لا يعتمد عليه فى أداء الواجبات والتكاليف العلية بل يخشى عليها منه لما تنطوى عليه نفسه من عدم تقدير للمسئولية . وبناء على ذلك فإن العامل الذى يحكم عليه فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية لا يصلح لشغل الوظيفة الموكل اليه القيام بأمثلها لأنها تعتبر فى هذا المفهوم من الجرائم المخلة بالشرف ، ذلك أن هذا الحكم يكثف من عدم قدرته الطبيعية على تحمل أعباء وظيفته وتبعياته فلا يكون أهلا لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهروب من الخدمة العسكرية يعتبر من الجرائم المخلة بالشرف وتنتهى بالحكم فيها خدمة العامل المدنية بقوة القسانون اذا كانت العقوبة مقيدة للحرية وغير موقوف تنفيذها ، ومن ثم فإنه لمصل العامل من صله بالمؤسسة المصرية العلية للكهرباء من تاريخ الحكم عليه بالحبس فى جريمة الهروب من الخدمة العسكرية .

(لفتوى ١٤٦ — فى ٢٢/١١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الخدمة العسكرية والوطنية تعتبر من أجل الواجبات الوطنية المفروضة على كل مصري لتأديتها قانونا — أخلال الشخص بهذا الواجب عمدا والتهرب

من أدائه لا يصلح لشغل الوظيفة الموكولة اليه القيام بأعمالها سواء
فى الجهاز الإدارى لدولة أو فى شركات القطاع العام - الحكم على
العامل لهذا السبب ينهى خدمته الخفية بقوة القانون إذا كانت العقوبة
مقتدة الحرية وغير موقوفة تنفيذها .

بمخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أن السيد / العامل
بشركة مصانع النحاس المصرية بد أدان فى القضية رقم ٥٤ لسنة ٧٦
عسكرية وعوقب بالسجن لمدة سنة لغيبه وشروعه فى الهرب من
الخدمة العسكرية وأنه قام بتنفيذ العقوبة بسجن الاسكندرية فى المدة
من أول مايو سنة ١٩٧٦ الى أول فبراير سنة ١٩٧٧ وانتهت خدمته
العسكرية بالقوات البرية بسبب رفته وكانت درجة اخلاقه أثناء مدة خدمته
رديئة ، وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ أصدر السيد مدير عام العلاقات
الصناعية القرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٧ (بالتعويض) باعتبار خدمة
العامل المذكور (منتهية) اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٦ والشر فى
دياجة هذا القرار الى مذكرة إدارة شئون العاملين المؤرخة فى ١٧ من
ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى شأن طلب انتهاء خدمته طبقا للمادة ٦٤/٦
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
لصدور الحكم عليه بعقوبة جنائية للشروع فى الهرب فى خدمة القوات
المسلحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى فى اسبابه بأن الخدمة
العسكرية والوطنية تعتبر من أجل الواجبات الوطنية المروضة على كل
مصر لتأديتها قانونا ، وهى شرف لا يدان به أى شرف إذ أنها ضريبة الدم
الواجبة على أبناء الوطن ، ومن ثم فإن الشخص الذى يخل بهذا الواجب
عمدا ويتهرب من أدائه هو فى حقيقته نالخص المروءة ، ضعيف الخلق
متهاون فى مسؤولياته لا يعتد عليه فى أداء الواجبات والتكاليف العالة
بل يخشى عليها منه لما تنطوى عليه نفسه من عدم تقديره للمسئولية ولذا
فإن العامل الذى يحكم عليه فى جريمة الهروب فى الخدمة العسكرية
لا يصلح لشغل الوظيفة الموكولة اليه القيام بأعمالها سواء فى الجهاز

الأداری للدولة أو فی فترکات القطاع الصّام لانّها تعکبر فی هذا المفهوم من الجرائم المخلّة بالشرف لأنّ الحکم علیه فیها یکتف عن منم قدرته الطبّیة علی تخیل اعتیاد العمل المنوط به فلا یكون اهلا له . ولذا فان الحکم علی العال لهذا السبب ینهی خدمته المبنیة بقوة القانون اذا كانت العقوبة مقيدة للحرية و غیر موقوف تنفیذها . وانه لما کان السيد / قد حکم علیه بعقوبة السجن لمدة سنة فی القضية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ عسكرية وذلك لغیابه وشرعه فی الهرب من أداء الخدمة العسكرية ونفذ هذه العقوبة عملا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٧٦ لذلك انهاء خدمته بالقرار رقم : ٤١٠ لسنة ١٩٧٧ قد تم بقوة القانون أعمالا لحکم المادة ٢/٦٤ من نظام الثابّین بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حیث ان الحکم المملّون فیة وقد تناول فی اسبابه موضوع الإدعوى علی الوجه المثلّم ووفق فیها بحسب الاسباب المشار إليها والتي تأکد بها هذه المحكمة بان خدمة السيد / قد انتهت بقوة القانون کائر للحکم علیه بتقوية مقيدة للحرية فی جریئة مخلّة بالشرف لذلك ثابته یكون فی الواقع من الأمر قد فصل فی موضوع الدعوى برفضها . وکان مؤدّی ذلك ولأزّنه ان تقضى المحكمة استعافا مع اسبابها برفض الدعوى . ولیس بعدن اخصاصها . وبالبناء علیه یجبر القضاء بتصحیح منطوق الحکم بالرفض الدعوى .

ومن حیث انه لما کان ما تقدّم قد تعین الحکم بقبول الطعن شکلا وقرّی موضوعه بالقضاء الحکم المملّون فیة ویرفض الدعوى .

(طعن ١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٣)

الفرع الثالث

غياب العامل المجند أو المستدعى أو المستبقى
بالقوات المسلحة لمدة أكثر من عشرة أيام دون
الذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقبلاً
من وظيفة المدنية أو منتفحة خدمته فيها

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

غياب العامل المجند أو المستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة لمدة
أكثر من عشرة أيام دون ذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقبلاً
أو منتفحة خدمته في الوظيفة المدنية - السالف ذلك أن قوانين الخدمة
المدنية لا تخاطب سوى سلوك العامل في هذا المجال ولا تصرف إلى
تنظيم علاقته بالقوات المسلحة خلال فترة تجنيده أو استدعائه أو
استبقائه بهذا تضع في هذا المجال لأحكام القوانين المنفردة تكون
ستواجه .

ملخص الفتوى :

انه طبقاً للمادتين ٧٣ ، ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة
ونظام العاملين بالقطاع العام فإن انتطاع العامل من عمله دون إذن أو
أكثر من عشرة أيام متتالية ودون أن يقدم أسباباً تبرر هذا الانتطاع أو عدم
هذه الأسباب ورفضت من شأنه اعتبار العامل مستقبلاً أو منتفحة خدمته
بثوة القانون . ولما كانت قوانين الخدمة المدنية كما أسلفنا لا تخاطب
سوى سلوك العامل في هذا المجال ولا تصرف إلى تنظيم علاقته

بالقوات المسلحة خلال فترة تجنيده أو استدعائه أو استبقائه بها اذ تخضع علاقته في هذا المجال لأحكام القوانين العسكرية دون سواها .

ومن ثم فإن غياب المجند أو المستدعى أو المستبقي بالقوات المسلحة لمدة أكثر من عشرة أيام دون إذن أو عذر مقبول لا يقرب عليه اعتباره مستقبلا أو منتهية خدمته في الوظيفة المدنية . ويسرى ذلك على هروب العامل من الخدمة العسكرية لذات المدد إلا أنه إذا حكم على العامل في هذه الحالة بعقوبة مقيدة للحرية بامتناره هربا من الخدمة العسكرية فإن خدمته في وظيفته المدنية تنتهى بقوة القانون ومن تاريخ صدور القرار بذلك بامتناره محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم التقيد بقرار وزير الحربية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٨ بتحديد مفهوم الجريمة المخلة بالشرف المعدل بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣ على العلاقات الوظيفية للعاملين المستقبين أو المستدعين للخدمة العسكرية بجهت عملهم المدنية .

ثانيا : ان العامل المستبقي بالخدمة العسكرية أو المستدعى لها من الاحتياط الذى يحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يحرم من مرتبه في الوظيفة المدنية مدة تنفيذ العقوبة اذا كانت الجريمة التى ادين فيها تدخل ضمن جرائم القانون العام ، ولا يجوز حرمانه من مرتبه اذا كانت الجريمة التى ادين فيها من الجرائم الانضباطية .

ثالثا : ان احالة ضابط الاحتياط الى المحاكمة العسكرية لا يعتبر مانعا من الترقية في الوظيفة المدنية .

رابعا : ان الجزاءات التأديبية التى توقع على العاملين المجندين أو المستدعين أو المستقبين بالقوات المسلحة في المجال العسكرى طبقا للأحكام العسكرية لا تاتى لها في صدد وظائفهم المدنية سواء كانت من نوع

الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في قوانين التوظيف أو كانت جزاءات أخرى لها طابع خاص غير محزوم في نظم التأديب المدنية .

خامساً : يتعين عرض حالات محددة بذاتها لاستطلاع الرأي بشأنها فيما يتعلق بالصعوبات التي يشرها تطبيق القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في كل حالة بحسب ظروفها .

سابعاً : أن يغلب العاملون المجندين والمستدعين أو المستعدين بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من أدائها متدا تجاوز الحد المنصوص عليها في المادتين ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة و ٦٤ من تنظيم العاملين بالقطاع العام لا يترتب عليه إنهاء خدمتهم في وظائفهم المدنية ما لم يحكم على العامل بمعقوبة بعقوبة الحرية باعتباره عارياً من الخدمة العسكرية. وعندئذ فإن خدمته في وظائفه المدنية تنتهي كالتالي للحكم بحسبانه صادراً في جريمة مخلة بالشرف ومن تاريخ صدور القرار بذلك .

(ملف ٥٢/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

الفرع الرابع

التر الحكم على المستدعي أو المستبقي

بمقوبة مقيدة للحرية على رتبته

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

الحكم بمقوبة مقيدة للحرية على العامل المستبقي بالخدمة العسكرية أو المستدعي من الإحتياط — اثر ذلك على الرتب المستحق له من وظيفته المدنية — حرمانه من رتبته المدني مدة تنفيذ المقوبة اذا كانت الجريمة التي ادّين فيها تدخل ضمن جرائم القانون العام وبصرف النظر عن الجهة التي اصدرت الحكم — عدم جواز حرمانه من هذا الرتب اذا كانت الجريمة التي ادّين فيها من الجرائم الانضباطية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ينص في المادة ٤٨ منه على انه « يجوز بقرار من وزير الحربية وقف نقل المجندين الى الإحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ وتطبيق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بالفراد الإحتياط اعتبارا من التاريخ المحدد لنقلهم الى الإحتياط ... » كما تضمن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ هذا الحكم ذاته حيث نص في المادة ١١ منه على انه « يجوز لهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة وقف النقل الى الإحتياط بالنسبة الى بعض

المجندين الذين انقوا مدة خدمتهم الالزامية العائلة ... وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بالاراد الاحتياط ... » .

وينص القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سلف الذكر في المادة ٥٠ على ان « يستدعى بعض او كل افراد الاحتياط بقرار من وزير الحربية على الاحوال الآتية ... » .

كما ينص في المادة ١٥ على انه « (اولا) تصيب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المضموس عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو اجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها: كفلة الحقوق المسانية والمنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات ملهم الأصلية وذلك ملاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من جدة الاستدعاء » .

وتضمنت الفقرة ثانيا من هذه المادة ذكر المستخدمين من العاملين بالجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

ومما يما تقدم أن العامل بالحكومة او بالقطاع العام اذا استدعى من الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة ، وكذلك اذا استبقى في جده الخدمة بعد انقائهم المدة الالزامية فانه يعتبر بالنسبة الى وظيفته المدنية فى اجازة استثنائية بمرتب كامل طوال مدة استدعائه أو استبقائه ، وتؤدى اليه خلال هذه المدة جميع الحقوق والمزايا التى تخولها له وظيفته وهو اثناء مدة استدعائه للخدمة العسكرية أو استبقائه بها يخضع لقانون الاحكام العسكرية اجمالا لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ اننى تنص على أن « يخضع لقانون الاحكام العسكرية ... من يستدعى من الاحتياط للخدمة ... » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ينص في المادة ٩٣ على أن « تقسم العقوبات التي توقع على العسكريين إلى ما يأتي :

(أ) عقوبات انضباطية يوقعها القادة المباشرون والرؤساء .

(ب) عقوبات توقعها المحاكم العسكرية » .

وينص هذا القانون في المادة ٩٤ منه على أن « العقوبات التي توقعها المحاكم العسكرية يبينها قانون الأحكام العسكرية ويحدد القانون. المفكر سلطة المحاكم العسكرية في توقيع العقوبات » .

« وتحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية وسلطات القادة في توقيع هذه العقوبات بقرار من وزير الحربية .. » .

وينص قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في المادة ٢٤ منه على أن « تحدد الجرائم والعقوبات الانضباطية بقرار من السلطات العسكرية المختصة طبقاً للقانون » . وأعمالاً لهذا النص ولنص المادة ٢/٩٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ صدر قرار وزير الحربية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن العقوبات الانضباطية في القوات المسلحة ونص في المادة ١٤ منه على أن « تعتبر جريمة انضباطية كل مخالفة لقوانين أو أنظمة الخدمة العسكرية أو أوامر القادة أو الرؤساء وبصفة عامة كل إخلال بقواعد الانضباط وبمقتضيات النظام العسكري » ، كما تضمن هذا القرار بيان العقوبات الانضباطية

ومن حيث أن قانون الأحكام العسكرية ينص في المادة ١٢٥ منه على أن « يفقد المتهم متى ثبتت أدانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته من كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها » .

وينص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٦ منه على أن « يفقد العسكري مدة الخدمة المنصوص عنها فيما يلي ولا تدخل مدة

«الخدمة المفقودة في حساب المعاش أو المكافأة أو اتمام الخدمة بقسمة
العاملة أو الاحتياط .»

(٢٠) مدة الأحكام المقيدة للحرية الصادرة انضباطيا او من المحاكم
الوطنية او من المحاكم العسكرية .»

كما ينص قرار وزير الحربية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ .سلف الذكر
في المادة ٤٥ منه على أن « لا يستحق المعاقب راتبا من مدة الحبس كمقوبة
انضباطية ولا تحسب من مدة خدمته .»

ومن حيث أنه في ضوء النصوص المتقدمة ، فإن المابل الذي
يستبقى بالخدمة العسكرية أو يستدعى لها من الاحتياط ، يعتبر خلال
مدة استبقائه أو استدعائه أحد جنود القوات المسلحة ، ويخضع بهذا
الوصف لجميع الأحكام والنظم التي تنظم الخدمة العسكرية ، غير أن
نقطة علاقة أخرى تربط هذا المابل بجهة عمله الأصلية ، فهو لا يزال
عاملا في هذه الجهة ، يتقاضى منها جميع حقوقه التي تخولها له وظيفته
بها ، ولا يترتب على استبقائه بالخدمة العسكرية أو استدعائه لها
نقص هذه العلاقة ، وإنما يعتبر خلال هذه المدة في اجازة استثنائية
بمرتبة كامل ، وهو بوصفه عاملا مدنيا يخضع في جميع عناصر العلاقة
التي تربطه بجهة عمله لأحكام النظم القانونية الذي يحكم وظيفته ، سواء
كان نظام المابلين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،
أو كان نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم
٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، أو كان غير ذلك من التشريعات التي تنظم مخطف
الوظائف المدنية . وكذلك تميز وتتصل علاقة المابل السابق أو
الاستدعى بالقوات المسلحة ، فنخضع لأحكام ونظم الخدمة العسكرية
وعلاقته بجهة عمله المدنية ، فنخضع للنظام القانوني الذي يحكمها .

ومن حيث أن قانون الأحكام العسكرية حين نص في المادة ١٢٥ منه
على أن « يلقط المتهم متى ثبتت أدانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته
ومن أيام العقوبة السالبة للحرية » نأتنا قصد بهذا النص الخدمة
بإنهايته من كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي
العسكرية والمتأخرة التي يفتتهاها المتهم من عمله العسكري

ولا يتصرف هذا النص الى الخدمة المدنية ولا الى المهام التي يتقاضاها
المنهم بوصفه عميلا مدنيا . وآية ذلك أن هذا القانون ، ومثله
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير الحربية رقم ٤٠٩ لسنة
١٩٦٨ ، تشريعات صدرت تنظيما للخدمة العسكرية وتحديدًا
لعلاقة العسكري بالقوات المسلحة ، فهي تشريعات لا تقصد الا غير
الخدمة العسكرية بآثارها المتعددة ، ولا تمتد الى علاقة العسكري
بجهة أخرى كما هو الحال بالنسبة الى المستقبلي او المستقدم في علاقته
بجهة عمله المدنية ، وبغضلا من ذلك فان هذه التشريعات انما تنظم
الخدمة العسكرية لطوائف شتى من العسكريين كالضباط وضباط الصف
والجنود وطلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية
والعسكريين من القوات الحليفة اذا كانوا يقاتلون في اراضي الجمهورية
العربية المتحدة (المادة ٤ من قانون الأحكام العسكرية) ، وفي نطاق
الجنود فان الأصل أن تصرف هذه التشريعات الى من يؤدون الخدمة
الالزامية ، فهم القاعدة في هذا المجال ، أما الاستبقاء بعد أداء الخدمة
الالزامية او الاستدعاء من الاحتياط ، فليس ايها أصلا بواجهة المشرع
بأحكامه العامة ، وترتبط الى هذه النظرة فان الخدمة المقصودة في
تلك التشريعات هي الخدمة العسكرية وكذلك المرتب فيها هو ما تصرفه
القوات المسلحة الى العسكريين ، وبذلك فقط يمكن تعميم الحكم ويتسنى
تفسير هذه الاصطلاحات تفسيراً يسرى على جميع الخاضعين
للتشريع ، فلا يخطف تفسير النص الواحد تبعاً لظروف كل خاضع له ووفقاً
لامور تبعاً عن طبيعة الخدمة العسكرية .

وكذلك فان نص المادة ١٢٥ من قانون الأحكام العسكرية سلف
الذكر تقرر كما تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون اتفاقاً مع نظم
الخدمة وتقاليدھا في القوات المسلحة ، ومن ثم فلا شأن لهذا النص
بنظم الخدمة المدنية وبالمركز القانوني للعامل فيها ، ومن ناحية أخرى
فان الجزاءات بصفة عامة - جنائية او تأديبية - لا تكون الا بنص يحددها
ويتعين فيها الوقوف عند حدود النص ، واذا كانت القوانين العسكرية
شرعت لتنظيم الخدمة العسكرية فان ما ورد فيها من جزاءات يكون مقصوراً
على نطاق هذه الخدمة وما يتفرع منها بذاتها من حقوق ، ولا يتعداها

الى الخدمة المدنية وما ينتج عنها من مزايا ، تنفل هذه الأخيرة خاضعة لاحكام قوانينها ونظمها المخططة .

ومن حيث أن نظم العاملين المدنيين بالدولة المساندر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة ٦٥ منه على أن « كل عامل يجسب احتياطياً أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية . . » كما أن نظام العاملين بالقطاع العام ينص في المادة ٦٩ منه على أن « كل عامل يجسب احتياطياً أو تنفيذا لحكم قضائى يوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية . . . » وكل من هذين التشريعين هو الذى يحكم العاملين الخاضعين له ، طالما بقى العامل في وظيفته ، سواء كان قائماً فعلاً بأعبائها أو كان في اجازة من الاجازات المقررة قانوناً ومنها الاجازة الاستثنائية الممنوحة له لثناء مدة استبعائه بالخدمة العسكرية أو استدعائه لها ، والمرتب المفسر اليه في كل من هذين النصين هو المرتب المستحق للعامل من وظيفته المدنية ، وهو يخضع في استحقاقه وفي صرفه وفي الحرمان منه كله أو بعضه لاحكام التشريعين المذكورين دون ما مذاهما من القوانين والنظم التى تسرى في المجال العسكرى . . . وطبقاً لنص كل من المادتين ٦٥ و ٦٩ المفسر اليهما فان العامل الذى يجسب تنفيذا لحكم قضائى يحرم من مرتبه مدة حبسه ، وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية أو من محكمة عسكرية فالحكم في الحالتين حكم جنائى أو حكم قضائى . . . غير أنه اذا صدر الحكم على العامل من محكمة عسكرية افتاء مدة استبعائه بالخدمة العسكرية أو استدعائه من الاحتياط ، وجب لتطبيق اى من هذين النصين أن تكون الجريمة التى ادين فيها العامل من الجرائم التى تدخل ضمن جرائم القانون العام ، لهذه الجرائم وحدها هى التى تصحقتها المادتان ٦٥ و ٦٩ اذ هى التى يتصور وقوعها من العاملين المدنيين . اما اذا كانت الجريمة التى ادين فيها العامل السابق أو المستدعى من الجرائم الاتضباطية فانه لا يجوز حرمانه من مرتبه المدنى . اعلااً لهذين النصين ، فالجرائم الاتضباطية هى جرائم عسكرية بحتة . او هى جرائم تأديبية في نطاق الخدمة العسكرية ، اذ « تعتبر جريمة

انضباطية كل مخالفة لقوانين أو أنظمة الخدمة العسكرية أو أوامر القادة أو الرؤساء ويصنفه عامة كل اخلال بقواعد الانضباط ومقتضيات النظام العسكري « وهذه الجرائم توضع - بهذه المثابة - لاحكام القانون العسكري وحده ويكون الحرمان من المرتب بناء عليها مقصورا على المرتب في مفهوم هذا القانون وهو ما يتقاضاه الجندي من القوات المسلحة ، اما الراتب المدني فليس في التشريعات التي تنظمه ما يبيح الحرمان منه بقوة القانون بناء على مخالفة أو جريمة تأديبية ارتكبت في غير مجال الخدمة المدنية ، وان كان من الجائز بمسألة العامل من هذه المخالفة اذا سبأغ اعتبارها ايضا جريمة تأديبية طبقا للنظام الذي يحكم وظيفته المدنية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الراتب الذي يتقاضاه العامل المستبقى أو المستدعى للخدمة العسكرية من وظيفته المدنية بناء على اغتباره في اجازة استثنائية بمرتب كامل - يخضع في الحرمان منه لاحكام المادة ٦٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة أو المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال . ومن ثم يحرم هذا العامل من مرتبه اذا ادين في جريمة تدرج ضمن جرائم القانون العام ، ولكن لا يجوز حرمانه منه اذا ادين في جريمة انضباطية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في حالة الحكم على العامل المستبقى بالخدمة العسكرية أو المستدعى من الاحتياط بمعقوبة متقدمة للحرية ، لانه يحرم من مرتبه المدنى مدة تنفيذ العقوبة اذا كانت الجزية التي ادين فيها تحصل ضمن جرائم القانون العام ويصرف النظر عن الجهة التي أصدرت الحكم ، ولا يجوز حرمانه من هذا المرتب اذا كانت الجريمة التي ادين فيها من الجرائم الانضباطية .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طبقا للمادتين ٦١ من نظام المعاملين المدنيين بالدولة و ٥٨ من نظام المعاملين بالقطاع العام يحرم المعامل الذى يجس تنفيذاً لحكم جنائى من مرتبه مدة حبسه وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية او محكمة عسكرية — يجب لتطبيق اى من النصين ان تكون الجريمة التى ادين فيها العام من جرائم القانون العام — اذا كانت الجريمة التى ادين فيها المعامل المستدعى او المستبقى من الجرائم الانضباطية فانه لا يجوز حرمانه من مرتبه المدنى اعمالا لهذين النصين .

ملخص الفتوى :

انه طبقا للمادتين ٦١ من نظام المعاملين المدنيين بالدولة و ٥٨ من نظام المعاملين بالقطاع العام يحرم المعامل الذى يجس تنفيذا لحكم جنائى من مرتبه مدة حبسه وذلك سواء صدر الحكم من محكمة عادية او محكمة عسكرية اذ هو حكم قضائى فى الحالتين الا انه اذا كان الحكم الصادر على المعامل من محكمة عسكرية خلال مدة استدعائه او استبقائه بالقوات المسلحة وجب لتطبيق اى من هذين النصين ان تكون الجريمة التى ادين فيها المعامل من جرائم القانون العام ، فهذه الجرائم وحدها التى قصبتها النصوص المذكورة اذ هى التى يتصور وقوعها من المعاملين فى حياتهم المدنية ، اذ اذا كانت الجريمة التى ادين فيها المعامل المستدعى او المستبقى من الجرائم الانضباطية فانه لا يجوز حرمانه من مرتبه المدنى اعمالا لهذين النصين ، اذ الجرائم الانضباطية هى جرائم عسكرية بحق اى جرائم تأديبية فى نطاق الخدمة العسكرية ، وهى تفضع بهذه المثابة لاحكام القانون العسكرية وحده ويكون الحرمان من المرتب بناء عليها مقصورا على المرتب فى مفهوم هذا القانون وهو ما يقتضاه الجنحى من القوات المسلحة ، اذ المرتب المدنى فليس فى التشريعات التى تنظمه ما يبيح الحرمان منه بقوة القانون بناء على مخالفة او جريمة تأديبية ارتكبت فى غير مجال الخدمة المدنية .

(فتوى ٦٧ — فى ١٩٧٦/٢/٢)

الفرع الخامس

قضاء المجند بعض مدة التجنيد في الحبس
لا يمنع حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في
الوظيفة المدنية

قاصدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الخدمة العسكرية والوطنية — مدة اعارة طبقاً لحكم المجندين.
٥٩ ، ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
فإن المجند بمجرد تعيينه تثبت له صفة الموظف المعار وتدخل مدة تجنيده.
باعتبارها مدة اعارة في حساب المعاش واستحقاق الملاوة والترقية أى.
تعتبر مدة خدمة من جميع الوجوه طبقاً لأحكام الاعارة في قانون نظام
المعاشين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لا تغير من هذا النظر
أن يكون العامل قد قضى بعض مدة التجنيد في الحبس بتهمة الغياب —
أساس ذلك أن أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم
يورد فيها أى تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة من تاريخ تعيين المجند في
الوظيفة العامة فضلاً عن أنه وقد اعتبر موظفاً من تاريخ تعيينه ولم يترتب
على واقعة الحبس انتزاع هذه الصفة فإن الأمر يقتضى حساب هذه
المدة ضمن مدة خدمته في الوظيفة المدنية وما يترتب على ذلك من آثار في
خصوص استحقاق الملاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥

لسنة ١٩٥٥ أنه ينص في المادة ٥٩ منه على أنه يجوز للجنود أن يتقدموا للتوظيف في وزارات الحكومة ومصارفها والهيئات الاعتبارية العامة والشركات ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإعارة ... ونصت المادة ٦٢ من هذا القانون على أن « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلاً وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش ومن هذين النعنين يتضح أن المجدد بمجرد تعيينه تثبت له صفة الموظف المعار وتدخل مدة التجنيد باعتبارها مدة إعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية أي تعتبر مدة خدمة من جميع الوجوه وذلك طبقاً لأحكام الإعارة حسبها وردت في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وإذا كان العامل المعروضة حالته قد قضى بعض هذه المدة في الحبس بتهمة الغياب ، فإن هذه الواقعة لا تحول دون تطبيق الأصل المثار إليه في حق ، وذلك أن المادتين ٥٩ ، ٦٢ المشار إليهما لم يرد فيهما أي تحفظ في خصوص حساب المدة كاملة اعتباراً من تاريخ تعيين المجدد في الوظيفة المدنية ، فضلاً عن أنه وقد اعتبر موظفاً من تاريخ تعيينه ولم يترتب على واقعة الحبس انتزاع هذه الصفة لمنطق الأمور يقتضيه. حسب هذه المدة ضمن خدمته في الوظيفة المدنية ..

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بنص المادة ١٢٥ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ التي قضت بأن يفقد المتهمم متى ثبتت ادانته بحكم محكمة عسكرية خدمته وبماجنته، من كل يوم من أيام الحرب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومدة أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها ... ذلك أن هذا النص يتعلق بالخدمة العسكرية وتنظيمها من حيث ما يدخل فيها وما لا يجوز حسابها منها ، ولا يجوز صرف حكمة إلى الوظيفة المدنية التي تستقل بنظامها وأحكامها ، ذلك أن العامل المجدد وإن خضع بهذا الوصف لجميع الأحكام التي تنظم الخدمة العسكرية إلا أن ثمة علاقة أخرى تربط هذا العامل بجهة عمله الأصلية ، وهو بوصفه عاملًا يخضع في جميع عناصر العلاقة التي تربطه بجهة عمله لأحكام النظام القانوني الذي يحكم وظيفته سواء كان نظام العاملين المدنيين بالدولة أو كان نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن تقريرا على ما سبق فانه يتعين اعتبار السيد /
في الهيئة من ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٩ أى انشاء تجنيده يعتبر في حكم
الموظف المعار من هذا التاريخ وتحسب له مدة خدمته كلها طبقا لنص
المادتين ٥٩ ، ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية وان واقعة حبسه لا تحول
دون ذلك ان لم يرد في القوانين العسكرية أى تحفظ يسرى في حقه من
شأنه أن يسقط هذه المدة من مدة خدمته ما دامت هذه الواقعة
لم يترتب عليها انحصار صفته عنه موظفا معارا ، يضاف الى ذلك انه قد
حكم عليه بالحبس في تهمة الغياب ، وهى جريمة انضباطية وليست من
جرائم القانون العام ومن ثم فان هذا الحكم ليس من شأنه في مجال
تطبيق الوظيفة المدنية أن ينزع عنه صفته كموظف عام اذ لا يترتب عليه
الفصل باعتباره انه لم يصدر في جنائية أو جريمة بخلة بالشرف وترتبا
على ذلك فان مدة الحبس لا تسقط من مدة خدمته ويتعين الاعتماد بها
باعتبارها مدة خدمة من جميع الوجوه ، بما في ذلك استحقاق العلاوات
الدورية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /
العامل بهيئة المساحة في حساب مدة حبسه من ١٢ مارس ١٩٧١ الى ٢
مايو سنة ١٩٧٢ بتهمة الغياب من الخدمة العسكرية ضمن مدة خدمته
بالبوظيفة المدنية وما يترتب على ذلك من أثار في خصوص استحقاق العلاوات
الدورية .

(ملف ١٩٦٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٥/٧)

الفرع السادس

هروب العايل من الخدمة العسكرية يوجب عليه بطلان

قرار ترقيته وقرارات منحه الملاوات خلال

مدة هروبه

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

بطلان قرار ترقية العايل الصانرة في مدة هروبه من الخدمة العسكرية ، وكذلك قرارات منحه الملاوات خلال هذه المدة — من حق الشركة القطاع العام التي يعمل بها سحب هذه القرارات خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ عليها بهذا الإبطال .

ملخص الفتوى :

ما مدى جواز ترقية العايل المحكوم عليه في جريمة هروب من الخدمة العسكرية ، ومنحه الملاوات الدورية طوال فترة هروبه .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع .
فلسطينات من حكم المادة ٩٦ فقرة ٧ من قانون نظام العايلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن الحكم على العايل لأول مرة بعقوبة الجنالية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة لا يؤدى الى انتهاء خدمته الا اذا قررت لجنة شئون العايلين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاءه في الخدمة يعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل ، فان هى قررت غير ذلك فلا تنتهى خدمته . ولا يعدو قرار لجنة شئون العايلين بعودة العايل الى عمله طبقا لهذا النص قرارا بإعادة تعيينه طالما أن مدة خدمته لم تنته أصلا ، ومن ثم تظل مدة خدمته متصلة .

كما استظهرت الجمعية العمومية نتاوها الصادرة بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨١ والتي انتهت الى انه لا يترتب للعامل خلال مدة الانتقطاع التي لا تحسب اجازة أى حق من الحقوق المبنيطة من الوظيفة سواء اكانت ترقية أو علاوة : اذ انه لم يرد عملا فيها ، ولم يرخص له خلالها باجازة من أى نوع مما قرره المشرع ، مما يترتب عليه عدم حساب هذه المدة ضمن مدة خدمته .

والقول بغير ذلك يؤدي الى اصدار الاحكام الخاصة بالاجازات واستحقاق العلاوات وشروط الترقية . ومن ثم فانه في حالة عدم صدور قرار من الجهة المختصة بانهاء خدمة العامل نتيجة لانقطاعه عن العمل المدة الموجبة لذلك يضمن استقاط مدة الانتقطاع هذه من مدة الخدمة للعامل .

ولما كان العامل المعروض امزه هرب من الخدمة العسكرية اعتبارا من: ١٩٧٧/١/٢١ . ج ١٩٨٠/٥/٦ ، وكان العامل المجنذ يعتبر خبال مدة تجنيده في حكم المصار الى القوات المسلحة ويحفظ بكافة حقوقه الوظيفية ، فاذا ثبت انه لم يكن موجودا بخدمة القوات المسلحة خلال هذه المدة ينتفى منه هذا الوصف فتكون هذه المدة لم تضر في الخدمة المدنية لا واقعا ولا قانونا اذ انه لم يكن خلالها بالقوات المسلحة ، فتعتبر في حكم الانتقطاع غير المشروع من الضدية المدنية مما يضمن معه استقاطها من مدة الضدية المدنية ، ولا يترتب خلالها للعامل المذكور أى حق من الحقوق المستبدة من الوظيفة سواء اكانت ترقية أو علاوة ، وتكون القرارات الصادرة بترقيته منحه علاوات خلال هذه المدة قرارات باطلية ، لان وصف الخدمة المدنية انتفى عنها بفعاله غير المشروع الذي كون جريمة ماسة بالشرف .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ قد خلا من نص يعالج القرارات الباطلة التي تصدر من إحدى شركات القطاع العام بشأن العاملين بها . واذا انتهت المحكمة الدستورية بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٨٠ في القضية رقم ٥ لسنة ١ ق الى أن شركات القطاع العام هي من أن الشخصا من القانون الخاص وأن العلاقة التي تربطها بالعاملين بها هي علاقة عقدية

بحكمها القانون الخاص وهو ما استقرت عليه الجمعية العمومية لتسمى
التنقوى والتشريع منذ فتواها الصادرة بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٢
(ملف ٢٧٣/١/٨٦) وأكدت ذلك بفتاها الصادرة بجلسة ٢ من مايو ١٩٨٤
(ملف ٦٤٦/٣/٨٦) فلا تعتبر القرارات الصادرة بشأنهم فيما يتعلق
بالعرقية والتمييز وبغير ذلك قرارات ادارية ، فتخضع لأحكام التقنين
المحلى الذى يتضمن الرجوع اليه فى شأن ذلك .

ومن حيث أن قرار ترقية العايل المذكور ومنحه العلاوات قد قلم
على غلط وقمت فيه الجهة الادارية اذ تصورت أنه فى الضميمة حكما لغضائه
مدة التجنيد بينما حقيقة الامر أنه لم يكن كذلك والمادة ١٤٠ من التقنين
المحلى تنص على أن « يسقط الحق فى ابطال العقد اذا لم يتسك به صاحبه
خلال ثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة فى حالة الغلط أو التدليس
من اليوم الذى يكشف فيه ... وفى كل حالة لا يجوز التمسك بحق الإبطال
لغلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تبلم
العقد وهو ما يدل على أن القرارات التى تصدرها شركات القطاع
المصام بشأن العايلين بها ولا يكشف لها بطلانها يحق لها سحبها خلال
ثلاث سنوات من تاريخ العلم ببطلان القرارات الصادرة بترقية العايل
المذكور ومنحه علاوات خلال مدة هروبه من الضميمة العسكرية ، فيكون
لها حق سحبها خلال المدة المذكورة ، ومن ثم يعاد معالجة حالته باستبعاد
مدة الانتطاع من مدة خدمته .

(ملف ٦٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

تعليق :

جريمة التخلّف عن التجنيد :

نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الضميمة
العسكرية والوطنية على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٦ يعاصب
كل تخلّف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنة الثلاثين أو الحادية
والثلاثين حسب الأحوال بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل
عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتعتمد جريمة التخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد الى حين تجاوز السن القانونية للتجنيد وهو ثلاثون عاما من الجرائم العمدية كما تعد ايضا جريمة من جرائم الترك او الجرائم السلبية . وذلك لان الشخص الذى يرتكب تلك الجريمة لا يقوم باتيان اعمال مادية مجرمة كالسرقة او القتل مثلا ولكنه فى هذه الجريمة يمتنع عن تنفيذ او اداء امر وارد فى القانون ويعاقل على عدم تنفيذه او اداؤه .

ويرى بعض الشراح (الأستاذ عادل صديق — الوجيز فى شرح قانون التجنيد — طبعة ١٩٨٤ — ص ٣٤٧ وما بعدها) ان جريمة التخلف عن مرحلة الفحص او التجنيد الى حين تجاوز سن الثلاثين من الجرائم الوقتية لا من الجرائم المستمرة وذلك لان هذه الجريمة تتم وتكتل عناصرها ببلوغ الفرد سن الثلاثين او الحادية والثلاثين بحسب الاحوال ولا يكون الفرد قبل بلوغه هذه السن مرتكبا لهذه الجريمة او شارعا فى ارتكابها وذلك لانه يكون مرتكبا لجريمة اخرى هى جريمة المخالفة المماثلة عليها بعقوبة انضباطية وهى تطبيق سنة زائدة على مدة تجنيد الفرد مرتكبه المخالفة .

ومن ثم يرى هؤلاء الشراح انه لا عقاب الا على الجريمة التالية ، لانه ليس هناك شروع فيها وان كان امتناع الفرد من تقديم نفسه لمعاملته تجنيديا الى ان يتم هذه السن يعد من الاعمال التحضيرية المكونة للجريمة ولكنه فى ذات الوقت يعاقب عليه باعتباره تخلفا بسيطا لا يبلغ مرتبة التخلف الى ما بعد هذه السن .

ويقرر الأستاذ عادل صديق فى هذا المقام ان القضاء العسكري قد قطع الخلاف فى الراى حول تكليف هذه الجريمة من حيث اعتبارها جريمة من الجرائم الوقتية لا المستمرة استمرارا متجددا او متتابعيا (ص ٣٤٨) .

على ان من الفقهاء من يرى ان هذه الجريمة على العكس من ذلك من الجرائم المستمرة (الدكتور رؤوف مبيد — مبادئ القسم العام — طبعة ١٩٧٩ ص ١٦٧) كما قضت محكمة النقض فى الطعن رقم ٣٠٨/٣٠٠ ق ب جلسة ١٩٦١/٤/٤ بان « جريمة عدم التقدم للجهة

الأداة لتزخيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتفريز معاملته هي: يحكم القانون جريمة نسفورة استمرارا تجنيدا يبقى حتى رفع الدموى عنها حتى بلوغ الفرد المأزوم بالخدمة سنن الثانية والأربعين وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهى حالة تتجدد بتداخل ارادة الجنائى وإيجاباها من جهة أخرى للتلازم بين قبيلم الجريمة وحق رفع الدموى عنها الذى أطلال الشارع مداه وللحكمة التشريعية التى وردت فى المذكرة الأيضاحية — ويظل الفرد مرتكبا للجريمة فى كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنة وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دأبت حالة الاستمرار قائمة لم تنقذ .

كما أبدت محكمة النقض رأيا هذا فى حقها الضامن فى العطف رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق بجلسة ١٩٧٣/٥/٧ حيث ذكرت أن من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتزخيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي يحكم القانون جريمة نسفورة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دأبت حالة الاستمرار قائمة لم تنقذ .

وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ينص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق فى اعالة الدموى الجنائية هي جرائم الخلف من التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين إلا أن الشرع أصدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ م ٠٠ فى شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ م وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتى : لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق فى اعالة الدموى الجنائية على المزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ سن الثانية والأربعين . ولما كان الثابت على ما حصله الحكم فيه — أن بلوغ المظنون عنه سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطه للدموى الجنائية فى الجنب — وفقا لفصل الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بعد صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ م المصل إليه ومن ثم فإنه يسرى فى شأنه التعديل الذى أدخله هذا القانون لا تبدأ المدة المسقطه للدموى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة

١٩٧١ م . قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المستقطعة للدعوى الى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان المدة المستقطعة للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتتال هذه المدة لانه يسرى بالتالى فى حقه . ومن ثم لا تبدأ المدة المستقطعة للدعوى الجنائية الا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذى لم يحل بعد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة الثلاث سنوات المستقطعة للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين خلافا للأحكام المقضية لانه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعنيه بها يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى لانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

ولعل القول بأن جريمة التخلف عن التجنيد جريمة مستمرة على هذا النحو :يجملنا نفرق — مع الاستاذ عادل صديق — فى هذا الصدد بين أمرين اثنين الأول وهو ما قبل بلوغ الفرد مرتكب التخلف سن الثلاثين والآخر هو ما بعد بلوغ الفرد هذه السن .

وبالنسبة للأمر الأول لانه لا يمكننا القول بأن الفرد مرتكب التخلف يقع تحت طائلة العقاب أو التجريم وذلك لأن شرطا أساسيا من شروط هذه الجريمة لم يتحقق وهى تمام الفرد سن الثلاثين أو الحادية والثلاثين بحسب الأحوال أى أن الفرد ليس بمرتكب لجريمة التخلف مطلقا ولكن تنفع الجريمة وتتم أركانها ببلوغ الفرد تلك السن فيستحيل عندها تجنيده ويقع تحت طائلة التجريم . ومن هنا لا يمكن اعتبار جريمة التخلف فى هذه الحالة جريمة مستمرة ولا يمكن القول بذلك الا من وقت وقوع الجريمة بتمام أركانها وشروطها القانونية .

أما بالنسبة للأمر الآخر وهو من وقت تمام هذه الجريمة لانه يمكننا القول بأن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة استمرارا متجددا او متتابعا الى حين بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين — السن التى يبدأ عندها سقوط الحق فى تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكب جريمة التخلف .

أو انه يمكننا القول أيضا بأن هذه الجريمة بعد تمام أركانها وتكاملها في حق الشخص مرتكب الجريمة من الجرائم الوقتية التي تتم وتكمل ببلوغ الفرد من عدم الطلب للخدمة ولكنها ليست كالجرائم الوقتية التي يبدأ سقوط الحق في اقلية الدعوى الجنائية فيها من وقت ارتكابها بمعنى ثلاث سنوات كجريمة السرقة مثلا أو الضرب ولكن خصها المشرع بنص خاص في أحكام التقادم وهو عدم سقوط الحق فيها إلا بعد بلوغ الفرد من الثانية والأربعين وتتقدم الدعوى الجنائية ويسقط الحق فيها ببلوغ الفرد من الخامسة والأربعين وذلك على اعتبار أن جريمة التخلّف عن التجنيد جنحة يتقدم الحق في اقلتها بمعنى ثلاث سنوات .

ولجريمة التخلّف عن المحضر أو التجنيد ركنان هما الركن المادى والمعنوى ويفسّف اليهها بعض شراح ركن آخر هو الركن المفترض اذ يفكر انه يشترط بداهة لتقيام الجريمة المذكورة أن يكون الفرد ملزما بالخدمة العسكرية مطلوبا لأدائها حتى يمكن اعتباره متخلّفا اذا لا يتصور اسناد الجريمة لغير المزمّن بها أو غير المطلوبين لأدائها فهو لا يتصور مالا قيام هذه الجريمة بالنسبة للأنثى كما لا يتصور اسنادها الى غير المصريين المقيمين بالجمهورية (انظر شرح قانون التجنيد ص ٩٤ للاستاذ محمد بهجت المحامى) .

والركن المادى هو السلوك السلبى الذى يأتيه الفرد المتخلّف من مرحلة المحضر أو التجنيد بالامتناع عن التقدم لمحايلته تجنيدا على النحو الواجب قانونا وفي المواعيد المحددة لذلك .
ويكمل هذا السلوك السلبى بالامتناع عن التقدم لمنطقة التجنيد شرطا آخر اضافة نص المادة وهو أن يستمر هذا الامتناع الى نهاية سن الطلب للخدمة العسكرية وهو ثلاثون مليا وفقا للقاعدة العامة في الطلب للخدمة العسكرية والوطنية أو الحادية والثلاثين بالنسبة لطلبة الجامعة الأزهرية .

بمعنى أن الركن المادى لهذه الجريمة يتكون من سلوك سلبى يتعلّق في الامتناع عن التجنيد بشرط أن يمتد هذا السلوك الى ما بعد سن الثلاثين وبالتالي لا تكون هذه الجريمة جريمة تامة قبل بلوغ هذه

السن ولا يجوز عقاب مرتكبها بالعقوبات الواردة بهذه المادة اذا ما تقدم لمعالته تجنيديا الى ما قبل بلوغها .

وقد يكون الفرد متخلفا عن التجنيد الى حين تجاوز سن الثلاثين ألا أنه يكون متبعا بحالة من حالات الاعفاء أو الاستثناء أو التأجيل فيها قبل تجاوزه هذه السن وفي هذه الحالة فعلى الرغم من ارتكاب السلوك المادى المؤدى لارتكاب جريمة التخلف من التجنيد وهو الامتناع عن التقدم الى منطقة التجنيد المختصة الا انه لا يعد في هذه الحالة مرتكبا لجريمة التخلف وذلك لثبته بحالة الاعفاء أو الاستثناء أو التأجيل اذ لو كان قد تقدم لمعالته تجنيديا في ذلك الوقت لما تم تجنيده أصلا وذلك لأسحالة تجنيده نتيجة ثبته بحالة من هذه الحالات الثلاث .

وبذلك يمكن تسمية الوضع الاجرامى الواقع بأنه حالة من حالات الجريمة المستحيلة ويقالى فانه لا يمكن القول بعقاب مرتكب الأعمال المكونة لهذه الجريمة وذلك لاستحالة وقوع جريمة التخلف بالنسبة له .

اما من تكييف وضع الفرد في هذه الحالة فهو يعد مجرد مخالفة للتعليقات الصادرة بالتقدم وفقا للمواعيد القانونية لا يرتى الى مرتبة الجريمة أو المخالفة الجسيمة التى توجب العقاب على مرتكب هذا الفعل .

اما عن الركن المعنوى ، فان جريمة التخلف عن التجنيد تعد ايضا من الجرائم العمدية التى يتطلب فيها الشارع نشاطا مبدىا من الجانى أى انصراف ارادته الى تحقيق جميع أركان الواقعة الاجرامية مع العلم بتوافرها وبأن القانون يعاقب عليها — مع الفرض بأنه لا يعتد بالجهل بالقانون — فالجانى فيها يريد ارتكاب النشاط المادى المعاقب عليه وتحقيق نتيجة المحظورة أيضا (مبادئ القسم الجنائى طبعة رابعة ١٩٧٩ من ٢٢٢ الدكتور رؤوف عبيد) .

وعلى ذلك لا عقاب على من يرتكب هذه الجريمة نتيجة خطأ
بما كان ليتمكن ان يتفاداه او نتيجة لظروف خارجة عن ارادته بحيث لا يمكن
بمعه القول انه تعمّد ارتكاب هذه الجريمة او قصد الى النتيجة التي
حظرها نص المادة .

واستظهار القصد الجنائي في هذه الجريمة أمر يستدل به قاضى
الموضوع ويستدل عليه بن واقع الحال .

(المرجع السابق — ص ٢٥٢ و ٢٥٣)

الفصل الثامن

تجنيد خاطيء

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

اعتبار مدة الخدمة العسكرية بما فيها مدة الاستيقاد كأنها قضيت في الخدمة المدنية ووجوب حسابها ضمن اقدنية العامل او مدة خبرته — هذا الحكم لا يسرى على من جند تجنيدا صحيحا فحسب وانه ينصرف. كذلك الى من جند بطريق الخطا وذلك لاتحاد العلة في الحالتين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معلقة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ والذي عمل به اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تنص على ان « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستيقاد بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم او بعد انقضاءها في وزارات الحكومة ومجالها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت في الخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الاقدنية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية ، وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ان تزيد اقدنية المجندين او مدد خبرتهم على اقدنية او مدد خبرة زملائهم في الفخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها .

ومفاد ذلك أن مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحصنة بها فيها مدد الاستبقاء مدد الاستبقاء التي يقضيها العامل بعد حصوله على المؤهل الذي يعين بمقتضاه في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العلية والمؤسسات العلية والوحدات الاقتصادية التابعة تعتبر كأنها قضيت في الخدمة المدنية ، وتحسب ضمن أقدمية العامل الذي يعين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العلية ، كما تحسب كخبرة للعامل بالتطوع العام ، على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين ميئوا في الجهة ذاتها .

وهذا الحكم لا يسرى على من جند تجنيداً صحيحاً طبقاً لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه فحسب ، وإنما ينصرف كذلك إلى من جند بطريق الخطأ لقيام سبب به يجعله غير مخاطب أصلاً بقانون الخدمة العسكرية والوطنية ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين وهي أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية أو الوطنية وأدى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجنسد من مزايا عينية وتقنية خلال مدة الخدمة ، ومن ثم وجب أن ينال بالتبعية كذلك ما قرره القانون للمجنسد من مزايا بعد انتهاء مدة تجنيده ومنها ولا شك حق أن تعتبر هذه المدة كأنها قضيت في الخدمة المدنية وحسبها ضمن أقدميته أو مدة خبرته طبقاً لحكم المادة ٦٣ السالف بيانها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فانه لما كان العامل المعروف حالته قد جند في الفقرة من ١٩٧١/٣/٢١ إلى ١٩٧٢/٣/١١ ثم ثبت أن تجنيده تم خطأ لقيام أسباب عائلية تحول دون تجنيده ، فإن هذه المدة يتم حسابها كاملة ضمن أقدميته في الوظيفة التي عين فيها اعتباراً من ١٩٧٢/٣/٢٨ ولا يحول دون ذلك أن زملاء المعينين في ذات الجهة ترجع أقدمياتهم إلى ١٩٧٢/١/١ بما دام أنه لا يترتب على حساب هذه المدة أن ترد أقدمية المذكور إلى تاريخ سبق على أقدمية زملائه .

وغنى عن البيان أن هذه المدة وقد انتهت إلى الرأي الذي شبهه بالتطبيق لحكم المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية فانه تدخل بطبيعة

الحال ضمن إند الكلية التي تصب للعليل طبقا للجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع المسالين المدنيين بالجدولة والقطاع العام ويعتد بها عند تسوية حالته طبقا لأحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى بريان حكم المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالتقنين رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ على مدة التجنيد التي تتم بطريق الخطأ .

(ملف ٦٠/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار التجنيد الفاسطى يرتب حقا في التعويض اذا كان قد اصاب المجند ضرر — التجنيد في ذاته شرعا لا يسوغ المطالبة بالتعويض عنه — التعويض لا يستحق الا اذا ترتب على تجنيد غير اللائق طيبا اضرار صحية — لا يكفي القول بان التجنيد فوت عليه فرص الكسب .

ملخص الحكم :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تقضى بان يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية من لا تتوافر فيه شروط اللياقة التي تعين بقرار من وزير الحربية وقد أصدر وزير الحربية تنفيذا لحكم هذه المادة القرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٠ في شأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية وحدد في المادة الثانية منه الأمراض والعيوب التي يعتبر معها المجند غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ونص على أن يعفى منها من يتضح للهيئة الطبية المختصة عند الكشف عليه أن به مرضا أو عيبا منها . وتضمنت

الفقرة ١ من البند ثالثا من هذه المادة أن تسطح احدى القدمين أو كليهما بدرجة شديدة مشوهة أو المصحوب بتقيس كلى أو جزئى بمفاصل القدم من الميوب الخلفية التى يعتبر معها المجدد غير لائق للخدمة العسكرية والوطنية ويمضى بنها ولا كان الامر كذلك وكان مفاد الوثائق ان المدعى كان مصابا قبل تجنيده فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ بتسطح شديد مشوه بالقدمين وشمور غشروفى بمفاصل القدمين غير قابل للشفاء فانه كان يتعين اعتباره غير لائق طبيا للخدمة واعلاؤه بنها وهو ما دعا جهة الادارة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٨ الى اصدار قرارها بانهاء خدمة المدعى لعدم اللياقة الطبية اعتبارا من الاول من سبتمبر سنة ١٩٦٨ بعد أن تكشف لها انه كان من المضمن اعفاء المدعى من الخدمة العسكرية والوطنية لعدم توافر شروط اللياقة الطبية فيه عند تجنيده . وبهذه المثابة يكون قرار تجنيد المدعى فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ — بالرغم من اصابته التى كان من شأنها أن تعفيه قانونا من الخدمة العسكرية — منطويا على مخالفة قانونية تصمه بعدم المشروعية .

ومن حيث ان مثار المنازعة الماثلة تتحدد فى طلب التعويض عن قرار تجنيد المدعى المشوب بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث ان مناط مسئولية الادارة من القرارات الادارية التى تصدرها فى تسييرها للبراق العابة هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون القرار الادارى غير مشروع لعيب من الميوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وانه يلحق صاحب الشأن ضرر وأن تقوم ثلاثة السببية بين الخطأ والضرر بأن يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث ان الخدمة العسكرية والوطنية وفقا لحكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر فرضى على كل مصرى متى بلغ السن المقررة قانونا التزاما بما للوطن من حقوق فى عنق كل مواطن تنتمى منه بذل الروح وانكار المال فى سبيل وطنه وذلك بالاتخراط فى سلك الخدمة العسكرية أو الوطنية لاداء ضريبة الدم وتقديم ضريبة من وقتنه وكذا تعادل مع ما يقسده الوطن له من امن وخضعات ولما كانت الخدمة العسكرية والوطنية شرفا لا يذانيه شرف وضريبة على المجند نجو وطنه

وكان القسانون يرتب للمجنّد بالأضافة الى المزايا العينية التى يتبتع بها خلال مدة خدمته مرفقات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافآت نهاية خدمة فانه يتأبى مع نصوص القسانون وروحه القول بأن التجنيد فى ذاته يفوت على المجنّد كسبا يبرر طلب التعويض عنه . ويستوى فى ذلك أن يكون من جنّد لائقاً للخدمة طبياً أو غير لائق وذلك لاتحاد العملة فى الحالين وهى أن كلا منهما قد شرف بالخدمة العسكرية أو الوطنية وأدى بعض حق الوطن عليه ونال ما قرره القانون للمجنّد من مزايا معينة ونقضية خلال مدة الخدمة ويعد انتهائها وبهذه المثابة ينتلى ركن الضرر فى دعوى المسئولية طالما كان طلب التعويض قائماً على مجرد المطالبة بما فات المجنّد من كسب بسبب تجنيده رفياً عن عدم لياقته طبياً للخدمة شأنه فى ذلك شأن من جنّد وكان لائقاً طبياً اما اذا لحق بالمجنّد ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق طبياً بأن ترتب على تجنيده وهو غير لائق طبياً أن اشتدت علقه أو تضاعفت ماحته فانه يكون على حق فى المطالبة بما حاق به من الأضرار الناجمة عن تدهور حالته الصحية وازديادها سوءاً بسبب تجنيده وهو غير لائق طبياً بالمخالفة القانونية وذلك لتوافر أركان المسئولية وهى الخطأ والضرر وإيقام علاقة السببية بينهما .

ومن حيث أن لما كان الأمر كما تقدم وكان المدعى يؤسس دعواه على أن تجنيده لموت عليه ما كان يكسبه من تجارة الطيور ولم يدع أن حالته الصحية التى كانت توجب اعفائه قانوناً من الخدمة العسكرية أو الوطنية. قد ساعدت بسبب تجنيده وكان قد أكد فى التحقيق الذى أجرى معه فى ١٥ من يونية سنة ١٩٦٨ قبل انهاء خدمته أن أصابه كانت سابقة على تجنيده وأنها ظلت بنفس الدرجة بالرغم من التدريبات العسكرية ولم ترد مسووماً وهو ما خلص اليه الفحص الطبى فان دعوى المدعى تكون على غير أساس من القانون متعينة الرفض ذلك أن تجنيده بالرغم من عدم لياقته طبياً لا يبرز قانوناً — للأسباب المتقدمة — تعويضه لما يكون قد فاته من كسب بسبب تجنيده ، شأنه فى ذلك شأن اللائق طبياً كما أنه لم يرق من الأوراق أنه ثمة ضرراً قد أصابه من جراء تجنيده وهو غير لائق طبياً .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

التجنيد فرض على كل مصرى بما للوطن من حقوق على كل مواطن .
تقتضى بذل الروح والمال في سبيل وطنه وتقديم ضريبة من وقته وكده تعادل
ما يقدمه له الوطن من أمن وخدمات — التجنيد في ذاته لا يفوت على المجند
كسبا يبرر طلبه التمييز — يستوى في ذلك ان يكون من جند لائقا للخدمة
طبيا او غير لائق لاتحاد الصلة وهي ان كل منهما قد شرف بالخدمة العسكرية
واذى بعض حق الوطن عليه — الاثر المترتب على ذلك : انقضاء ركن الضرر
في دعوى المسؤولية طالما كان طلب التمييز قائما على مجرد المطالبة بما
فات المجند من كسب بسبب تجنيده رغم عدم ايلاقته طبيا للخدمة
شانه في ذلك شأن من جند وكان لائقا طبيا — اذا اهل بالمجند ضرر
من جراء تجنيده الخطيء وهو غير لائق طبيا بان ترتب على هذا التجنيد
ان تضاعفت مالهته فان له المطالبة بالتمييز تجنيده وهو غير لائق طبيا
توافر اركان المسؤولية في الحالة الثانية وهي الخطا والضرر وقيلام علاقة
السببية بينهما .

ملخص الفتوى :

من حيث ان الطعون ضد مطالب بالتمييز عن تجنيده في اللترة
من ١٩٦٣/٦/٣ الى ١٩٧٤/١٠/٣ ، ويستند في ذلك الى ان هذا القرار
قد جاء خاطئا وانه قد ترتب عليه حرمانه من اجرة طوال فترة تجنيده حيث
كان يعمل تجارا .

ومن حيث ان مثل المنازعة تتحدد في طلب التمييز عن قرار تجنيد
الطعون ضدده المشوب بعيب مخالفة القانون حيث تم تجنيده رغم عدم
توافره على شرط اللائقة الطبية .

ومن حيث ان مناط مسئولية الادارة عن القرارات التى تصدرها هو قيام خطأ فى جانبها فان يكون القرار الادارى غير مشروع لعب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وان — يلحق صاحب الشأن ضرر وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر فان يترتب الضرر على القرار غير المشروع .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الخدمة العسكرية والوطنية ونقسا لحكم القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فرض على كل مصرى متى بلغ السن المقررة قانونا التزاما بها للوطن من حقوق فى عنق كل مواطن تقتضى منه بذل الروح والمال فى سبيل وطنه وتقديم ضريبة من وقته وكده تعادل مع ما يقدمه له الوطن من امن وخدمات ، ولما كانت العسكرية والوطنية شريا لا يدانية شرف وضريبة على المجند نحو وطنه . وكان القانون يرتب للمجند بالإضافة الى المزايا المبنية التى يتبع بها خلال مدة خدمته مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية كما يقرر له مكافآت نهائية ختمة فان يتأخر مع نصوص القانون ودرجة القول بأن التجنيد فى ذاته يفوت على المجند كسبا يبرر طلبية التعويض ويستوى فى ذلك ان يكون من جند لائق للخدمة طبيا أو غير لائق وذلك لاتحاد المصلحة فى الحاليتين وهى ان كل منهما قد شرف بالخدمة العسكرية والوطنية وادى بعض حق الوطن عليه وقال ما قرره له القانون من مزايا مبنية ونقدية . خلال مدة تجنيده ويمد انتهائها وبهذه المثابة ينتفى ركن الضرر فى دعوى المسئولية طالما كان طلب التعويض قائما على مجرد المطالبة بمزايا المجند من كسب بسبب رغم عدم لياقته طبيا للخدمة شأنه فى ذلك شأن من جند . وكان لائقا طبيا ، اما اذا لحق المجند ضرر من جراء تجنيده وهو غير لائق للخدمة طبيا بان ترتب على تجنيده ان اشتفت عليه اذ تضاعفت ماحته فانه يكون على صدى المطالبة بالتعويض مما لحقه به من القرار . نتجت من تدهور حالته الصحية وازديادها سوءا بسبب تجنيده وهو غير لائق طبيا بالمخاللة للقانون وذلك لتوافر اركان المسئولية وهى الخطأ . والضرر وقيل علاقة السببية بينهما .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان المطعون ضده قد اسس دعواه على أن تجنيده قد فوت عليه ما كان يكسبه من عمله كتاجر ولم

يدع أن حالته الصحية التي كانت توجب انفاؤه من الخدمة قد ساءت بسبب تجنيده . ونظرا لأن النابت كذلك أن سبب عدم ليلائه الطبية كان سابقا على تجنيده ولم يطرأ على حالته أى تدهور بعد ذلك ، فمن ثم فإن المظنون ضده لا يستحق الحكم له بالتعويض وإذا كان الحكم المظنون قد قضى على خلاف ذلك بحكم للبطعون ضده بتعويض مقداره ٣٠٥ جنيهها لذلك فإنه يكون قد جاء بخلاف القانون ويتبعن الحكم بالفاته . ويرفض الدعوى مع الزام المظنون ضده بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات :

(طعن ٣٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١١)

ملصوقة :

يعتبر هذا الحكم تأييدا لما سبق أن انتهت اليه المحكمة الادارية .
أعطيا في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ .

تعليق :

ايضا من السهل ان توافق المحكمة الادارية العليا فنينا ذهبت اليه من عدم التعويض من قرار تجنيد خاطيء بحجة شرف الجندية وحرية الدم المقدسة ، لقرار التجنيد ليس مسوى لقرار ادارى ، انما تتخذ السلطة العسكرية تطبيقا للقانون ، فاذا ما شاب هذا القرار عيب مخالفة القانون أو الانحراف عنه ، فإنه يضى قرارا خاطئا يربط بمسئولية الجبهة الادارية التى اصدرته في تعويض الضرر الذى أصاب الفرد منه . وإذا كان على المواطن ان يؤدى الخدمة العسكرية ، فهو لا يؤديها الا تطبيقا للقانون وفي حدوده ، ولا يجوز أن يفوت على الفرد الذى اخطأت السلطة العسكرية - وهى فى هذا المقام لا تصدو ان تكون سلطة ادارية تنفيذية - فى تطبيق القانون بشأنه حتى في تعويض الضرر الذى أصابه من قرار التجنيد الخاطئ . والقول بغير ذلك يمه نوع من تعين لذلك القرار من رقابة القضاء عليه وهو أمر يباه الدستور . وتعويض الفرد من قرار التجنيد الخاطئ شأنه فى ذلك شأن كل قرار ادارى معيب - يجب ان يكون شاملا للضرر كله ، وليس من القانون

في شيء اذن أن تقتصر المحكمة الادارية العليا التعويض في حالة قرار التجنيد الخاطيء على الاضرار التي قد تترتب على ازدياد حالة المجند الصحية سواء بسبب التجنيد والجنسية . ولا ان تقول ان الاعفاء من التجنيد في الحالات التي قررها القانون انما هي استثناءات من الاصل وهو سريان التجنيد في حق كل مواطن ، فاذا ما كان التجنيد قد امتد الى مستهل الاعفاء منه فهذا شرف ادركه اذ عومل معاملة الكافة ، ويكفى رابا للصدع ورنعا للضرر وقف اجراءات تجنيده وعدم استمراره فيه . ذلك ان الاستثناء في الحالة التي يقررها القانون قبل الدولة تعتبر حقا من الحقوق العامة . واذا كان الاعفاء يرد على ممارسة السلطة العامة ويفرض عليها التزاما بالامتناع عن عمل قبل صاحبه الا أن الخصخصة الذاتية للاعفاءات هي في اعفاء الفرد من عبء عام . وهذا الاعفاء يفضي متى تقرر بالقانون حقا من الحقوق العامة يستوجب التعويض في حالة المسلس به . وينطوي الاعفاء كحق على مكنة يمارسها الفرد قبل السلطة العامة ، أي يتطلب منها شيئا ما ، وله في ذلك مصلحة تتصل بالمنفعة العامة التي يقرر ذلك الامتياز بالنظر اليها . (راجع في الاعفاءات كحقوق علية ص ١١١ وما بعدها من رسالة الدكتور نعيم عطية بعنوان « مساهمة دراسة النظرية العامة للحريات الفردية » المقدمة الى كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مايو ١٩٦٤) .

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

اولا — الاحتفاظ للعامل بوظيفته أثناء تجنيده

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الاحتفاظ للعامل بوظيفته أثناء تجنيده طبقاً لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية — تجنيد العامل المعلن بالقطاع العام بمقد مؤقت — حقه في الخيار بين طلب الغاء العقد وبين التمسك بالأحكام الخاصة بالخدمة العسكرية والوطنية — إذا لم يستعمل حقه في طلب إنهاء العقد ظل العقد قائماً مع وقف سريته حتى انتهاء تجنيده — عودة العامل إلى عمله بعد انتهاء التجنيد حتى يستكمل مدة العقد .

بالمحض الفتوى :

من حيث أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أنه « يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل مدد موظفيهم ومستفيديهم ومعالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفته أو بعمل مساو له مدة تجنيده ، ويجوز لهم أن يعثوا بصفة مؤقتة بدلاً منه إلى أن ينتهى من أداء الخدمة العسكرية أو الوطنية » ، كما تنص المادة ٧٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وهو يسرى على العاملين بالقطاع العام بمقتضى الإحالة الواردة في اللائحة الخاصة بهم — على أنه « للعامل الذي يدمى لفأدية الخدمة العسكرية الإلزامية

(خدمة العلم) الخيار بين أن يطلب إلغاء العقد والحصول على المكافأة عن مدة خدمته المنصوص عليها في المادة ٧٣ وبين التمسك بالأحكام الخاصة بالخدمة العسكرية والوطنية (خدمة العلم) . »

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حرص على عدم الإضرار بالعمل نتيجة لتجنيدده ، كما حرص على أن يكفل له الاطمئنان على مصدر رزقه وهو يؤدي واجب الخدمة العسكرية ، ومن ثم نص على الاحتفاظ له بوظيفته أو مبله طوال مدة تجنيده ، ولم يفرق في هذا الخصوص بين العمل المؤقت والعمل الدائم ، ومن ثم ولما كانت القاعدة أن المطلق يجري على إطلاقه فإنه لا يصح التمييز بين العقد المحدد المدة ، والعقد غير المحدد المدة ، وإنما يمتنع في الحالتين الاحتفاظ للعامل بوظيفته إلى حين انتهاء تجنيده — ولا يسوغ القول بأنه إذا انتهت خدمة الضاليل أثناء تجنيده بسبب آخر غير التجنيد كانهاء مدة التعاقب ، فإن التجنيد لا يكون قد أُلحق به ضمرا ، لا يسوغ هذا القول لأن التجنيد يحرره في هذه الحالة من الانتفاع بعقد العمل حتى نهاية مدته .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان العقد محدد المدة يرتب التزاما على عاتق العامل بالعمل لأجل معين كذا يرتب التزاما مقابلًا لمن رب العمل باستخدامه خلال هذه المدة ، فإنه إذا قام لدى العامل مانع وقتي يحول دون وفائه بالتزامه حتى نهاية الأجل المحدد بالعقد ، فإنه لا يستقط حقه في التمسك بالمدة الباقية من العقد ، ولا ينتقض التزامه بالعمل خلالها ، إلا إذا أثبت أن الوفاء به أصبح مستحيلا وفقا لحكم المادة ٣٧٣ من القانون المدني ، أو إذا طلب إلغاء العقد والحصول على المكافأة المستحقة له وفقا للخيار المعقود له بمقتضى المادة ٧٩ من قانون العمل. المشمل إليه ، فإذا لم يستعمل العامل حقه في طلب إلغاء العقد ، ظل العقد قائما ، ويقتصر الأمر على وقف نفاذه طوال مدة التجنيد ثم يعود العامل بعد انتهاء تجنيده لتنفيذ ما التزم به خلال المدة المتبقية من العقد .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يترتب على تجنيد العامل المعين بوقت مؤقت وقف سريان العقد حتى انتهاء تجنيده ، وفي هذه الحالة

يعود العائل الى عمله بعد انتهاء تجنيده حتى يستكمل مدة
المتد .

(فتوى ١٦ - في ١٩٧٢/١/٤)

تعليق :

اختصاص للمجنّد بوظيفة أو عمل طوال فترة تجنيده :

نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن
الخدمة العسكرية والوطنية على انه : يجب على الجهاز الإداري للدولة
وحدات الحكم المحلي والهيئات المحلية ووحدات القطاع العام ايا كان
معد العاملين فيها وكذلك الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة
والعاجب الاعمال الذين لا يقل عدد العاملين لديهم من عشرة أن يحتفظوا
لمن يجند من العاملين بوظيفته أو بعمل مماثل الى أن ينتهي من أداء
الخدمة العسكرية والوطنية ويجوز شغل وظيفة المجند أو عمله بصفة
مؤقتة خلال هذه المدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين بمقود مؤقتة أو محددة
المدة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة
وحدات القطاع العام وذلك الى نهاية مدة عقوبتهم وعلى تلك الجهات
تثبيت هؤلاء العاملين على الوظائف المناسبة التي تملأ بها أثناء مدة
تجنيدهم أو استبقائهم كما يكون عليها اخطار الوحدات العسكرية بما
يفسد حفظ وظيفة المجند في مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ
اخطارها بتجنيد العائل .

ويعاد الموظف أو العامل الى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به
إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية
والوطنية ويجب اعادته للمل قبل ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب
ويعتبر تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ عودته للعمل .

(م ٤٦ - ج ١٠)

أ. إذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة العسكرية والوطنية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر فيعاد إلى هذا العمل

أو تلك الوظيفة ، على أن يراعى وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب .

وإذا لم يقدم الموظف أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال ثلاثين يوما من تاريخ أمر العودة جاز رفض اعادته ما لم يكن التأخير لعذر مقبول .

ويحتفظ للموظف أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك المسبقين منهم بما يستحقون من ترقية وعلوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا وتضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتخصب في المكافأة أو المعاش كما تحسب لهم مدة الخدمة الإضافية والضمان في حسب تلك المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٤ م . في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للقوات المسلحة .

وتعتبر مدة الخدمة قد قضيت بنجاح إن كان التعمين تحت الاختبار يؤدي لهم خلال مدة الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها البدلات والمكافآت وحوائز الانتاج التي تصرف لأقرانهم في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع من مدة الاستبقاء .

وتحسبا مع سياسة المشرع في عدم الإضرار بالأفراد الذين يطلبون أداء الخدمة الإلزامية جاءت هذه المادة لتنظيم أوضاع هؤلاء الأفراد في جهات عملهم الأصلية أثناء أدائهم للخدمة العسكرية والوطنية فحرصت على أن تبقى على هذه الأوضاع كما هي أن لم تكن قد تغيرت إلى الأفضل نتيجة لضم مدة الخدمة العسكرية مثلا أو نتيجة لصحبول الفرد على مؤهل أعلى أو لسبب من الأسباب الأخرى التي تعمل على تحسين أوضاع العاملين بالجهات الإدارية للدولة ووحدات القطاع العام أو الخاص وتمت بتنظيم ذلك وفقا للقواعد الآتية :

١ — الاحتفاظ للمجنّد بوظيفته أو وظيفة أو عمل متناسب طوال

فترة الخدمة الإلزامية :

يجب على جميع أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العلم أيا كان عدد العاملين بها وكذلك الشركات والمؤسسات الخاصة التى لا يقل عدد العاملين فيها عن عشرة عاملين أن تعمل على الاحتفاظ بوظيفة المجنّد أو عمله أو بوظيفة أو عمل مماثل لذات الوظيفة أو العمل الذى كان يشغله طوال مدة تجنيده بالقوات المسلحة .

وقد تثير الملاحظة فى الوظيفة أو العمل بعض التساؤل وذلك نظرا لعدم تحديد بشكل قاطع من خلال المادة ٢٤ المذكورة إلا أن ذلك يمكن فهمه وتحديده على نحو أدق من خلال القوانين الأخرى التى تقوم على تنظيم أوضاع العاملين سواء بالدولة وأجهزتها المختلفة أو بالقطاع العام والخاص كقانون العاملين المدنيين بالدولة وقوانين العمل الخاصة . على أن المعيار العام فى هذا الصدد هو عدم الإضرار بالموظف أو العامل المحتفظ له بوظيفة أو عمل مماثل فإذا كان ذلك سيترتب عليه تنزيل وضع الموظف أو العامل أو نقص درجته أو مستحقاته أو مكافآته المالية أو كان سيترتب عليه أن يشغل وظيفة أو عمل لا يؤديه إلا من هم أقل درجة مثلاً فلا تعتبر الوظيفة أو العمل المحتفظ له به فى هذه الحالة من الوظائف أو الأعمال المماثلة لما فيها من ضرر مننوى أو مادى يتوقع أن يصيبه من جراء شغل الوظيفة أو العمل المماثل .

٢ — الاحتفاظ بوظيفة أو عمل المجنّد ولو كان بعقد محدد

المدة أو بعقد مؤقت :

إذا كانت القاعدة السابقة والخاصة بالاحتفاظ بوظيفة أو عمل المجنّدين المعينين بجهات عمل عامة أو خاصة والمتبئين عملاً على هذه الوظائف أو فى هذه الأعمال فإن المشرع أراد عدم حرمان العاملين بعقود مؤقتة أو محددة المدة من هذه الميزة التى أوردتها لأول مرة

بمقتضى هذا القانون فنص على سريين. حكم الفترة السابقة على
العاملين بمقتود مؤقتة أو محددة المدة بالجهاز الإدارى أو وحدات
الحكم المحلى والهيئات العاملة ووحدات القطاع العام وذلك الى
نهائية مدة عقودهم . ويلاحظ ان حكم هذه الفترة قاصر على العاملين
بالجهات المذكورة دون جهات العمل الخاصة وذلك لعدم جدوى ذلك
بالنسبة للعاملين المؤقتين بهذه الجهات كما أن النص على إلزام الجهات
المذكورة بذلك يعنى افعالها بالالتزامات غير ضرورية بالنسبة للعاملين
الغير أساسيين فى العمل اذا لو كانت بحاجة اليهم لتأملت بتثبيتهم لديها
والتأيين عليهم بما يضمن لهم الاستقرار فى أداء أعمالهم على نحو
دائم . ولم يقتصر الأمر بالنسبة للعاملين المؤقتين عند هذا الحد من
الاحتفاظ لهم بوظائفهم أو أعمالهم وانما أوجب المشرع على الجهات المعنية
ان تقوم بتثبيت هؤلاء العاملين على الوظائف المناسبة التى تظل بهذه
الجهات أثناء فترة التجنيد أو الاستبقاء وفى ذلك تقرير يحق لهم كانوا
سيحصلون عليه لو لم يكن قد التزموا بأداء الخدمة العسكرية أو
استبقوا فيها . كما يلزم هذه الجهات أيضا القيام باخطار الوحدات
العسكرية التى الحق بها العاملون لديها بما يفيد حفظ وظائفهم وذلك
فى خلال مدة لا تجاوز ثلاثون يوما من تاريخ اخطارها بتجنيد العامل
بمعرفة هذه الجهات .

٣ - الاحتفاظ للعامل بكافة استحقاقاته غير المالية طوال فترة

الخدمة العسكرية :

لما كانت الخدمة العسكرية والوطنية مملا وطنيا لا يجوز ان
يضر بسببه الموظف أو العامل وكان من حق العامل لو لم يكن قد طلب
لأداء الخدمة العسكرية أو لم يكن قد استبقى فيها ان يتحصل على
علاواته وترقياته التى يستحقها نتيجة للخدمة فى جهة عمله مانه
لذلك ومملا بهذه القاعدة فان العاملين المسرحين من الخدمة يستحقون
لدى عودتهم الى جهة عملهم الامالية كافة استحقاقاتهم غير المالية
كالترقيات والعلاوات اسوة بزملائهم الذين يؤدون ذات الاعمال ويشغلون
ذات الدرجة كما تضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب فى المكافاة

أو الملائ كما تحسب لهم أيضا مدد الخدمة الإضافية في ضلّاب مكافأة نهاية المدة أو الملائ المستحق لهم عند تسويته لهم وذلك كله وفقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للعوات المسلحة .

٤ — موقف المعين تحت الاختبار :

وحتى لا يثور الجدل في موقف الأفراد الموضوعين تحت الاختبار في الأعمال التي كانوا يشغلونها قبل طلبهم لأداء الخدمة العسكرية والوطنية ، وتصف هذه الجهات في اعتبار أن الفرد في هذه الحالة لم يتم فترة اختبارة وأنه لذلك لا يند في عداد الماعلين لديها بلن المشرع أراد أن يقطع هذا الأمر بالنص عليه صراحة حيث اعتبر أن الماعل في هذه الحالة قد قضى مدة الخدمة بنجاح لأنه إذا لم ينص على هذا الأمر فإنه كان من الممكن أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة بالنسبة للماعل يفقد على إثرها الكثير من حقوقه ومنها حقه في الوظيفة أو العمل وكذلك مدة خدمته العسكرية التي تضم لخدمته المدنية وغيرها من الحقوق التي رتبها له القانون أثناء أدائه الخدمة العسكرية .

٥ — عودة الموظف الى عمله :

يكون على الموظف أو الماعل الذي يرغب في العودة الى وظيفته أو عمله المحتفظ له به خلال فترة تجنيده الإلزامية أن يقدم طلبا بذلك الى جهة العمل وذلك في ميعاد غايته ثلاثون يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية والوطنية . وتقوم جهة العمل في هذه الحالة بإعادته الى عمله أو وظيفته أو الى العمل أو الوظيفة المماثلة المحتفظ له بها خلال فترة قدرها ستون يوما من تاريخ تقديم طلب الموظف أو الماعل بمودته الى عمله . وحتى لا يكون رجوع الماعل المسرح من الخدمة العسكرية رهنا بموافقة جهة العمل أو خاضعا لاجراءات قد تطول حتى يؤذن بمودته لشغل عمله فأننا نجد أن نص الفقرة جاء ملتزما لجهات العمل في ذلك كما اعتبر أن تاريخ تقديم الطلب بالعودة للعمل هو تاريخ العودة للعمل عملا بما لا يدع

مجالا للملاحظة أو التصويب وبذلك تضمن للعامل عودته الفعلية الى عمله وضرب مستحقاقه عن الفترة التي تقوم فيها جسة العمل بامداد نفسه لاستقبال العاملين المسرحين من الخدمة على الا تزيد هذه الفترة عن ستهن يوما يلزم بعدها على هذه الجهات اعادة العامل الى عمله بها مهما كلفها ذلك الأمر .

على أنه مند عودة العامل الى وظيفته أو عمله الاصلى أو الى الوظيفة أو العمل المائل المحتفظ له به قد تثار بعض المشكلات وخاصة اذا ما كان العامل بعد تسريحه من الخدمة العسكرية قد أصبح غير لائق للسفل الوظيفة أو العمل الذى كان يشغله قبل ادائه الخدمة العسكرية والوطنية بسبب هذه الخدمة بحيث لا يستطيع القيام بهما هذا العمل على النحو الذى كان يقوم به قبل ذلك . وفى هذه الحالة يكون على جهة العمل اذا ما كان العامل يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر أن تلحقه بهذا العمل أو تلك الوظيفة بشرط مراعاة وضعه فى المركز الذى يلائم وظيفته الاصلية من حيث المستوى الوظيفى والاقتصادية . والراتب الذى كان يحصل عليه .

واذا كان المشرع قد ألزم جهات العمل التى كان يعمل لديها الفرد المسرح من الخدمة العسكرية بضرورة اعادته الى عمله الاصلى أو الى عمل مائل محتفظا بذلك للعامل بكافة حقوقه فى العودة للعمل الذى تركه بسبب الخدمة العسكرية والوطنية فإنه أراد أيضا حماية جهة العمل فالزم العامل بأن يقدم طلب العودة للعمل فى خلال مدة الثلاثين يوما التالية لتسريحه من الخدمة العسكرية كما ألزمه أيضا بالقيام باستلام العمل فى خلال مدة قدرها ثلاثون يوما أخرى من تاريخ صدور أمر العودة للعمل واستلامه إياه فاذا تظلم من تقديم طلبه أو تأخر فى استلام العمل من المدة المقررة بمقتضى هذه المادة جاز رفض طلبه فى العودة للعمل ويسقط حقه فيه وذلك لأنه أضل بالاتزامات المقررة عليه . على أن هذه المواعيد يمكن التجاوز منها أحيانا اذا ما قام بالموظف أو العامل المسرح من الخدمة العسكرية بسبب مقبول منعه من التقدم بالطلب للعودة للعمل أو من استلامه هذا العمل فى المواعيد المقررة من تاريخ صدور أمر العودة للعمل

كان يقوم به مرض يعجزه أو كان يحول بينه وبين قبضه بالاجراءات
البيئية سبب خارج عن ارادته ، ولكن لا يقبل منه على أى حال التطل
بالجندل بالقانون أو سيقاى اسباب لا يكون لها دخل فى تأخيرها عن
تقديم طلبه أو موافقة العمل . ويكون تقدير الأضرار وبيان المقبول
منها من محبة أمر متروك لجهة العمل تباشره وفقا للقوانين والوائح المنظمة
لذلك .

ويرى بعض الشراح (المستشير فتحى عبد الصبور — الوسيط
فى عقد العمل — ص ٣٦٥) فى امتناع رب العمل عن اعادة المعامل
الى عمله بعد تسريحه من الخدمة العسكرية « ان رب العمل فى
هذه الحالة يعتبر قد قام بفسخ عقد العمل بإرادته المنفردة دون سبب
قانونى يبيح له ذلك الأمر الذى يجعل للعامل الحق فى التعويض بناء
على هذا الخطأ الذى يكون مبعثه فصل العامل تعسفيا وان كان المشرع
قد راعى اعتبارات بشأن صاحب العمل الذى يقل عدد العاملين لديه من
خمسین حتى لا يتحمل كاهل رب العمل ، الا أن هذه الامتبارات
لا تقف حائلا دون تحقيق الحكمة من بقاء عمل المجند له لحين موافقة
اذ أنه مما يبرر ما يحصل لرب العمل من معامب فى هذا الشأن أنه من
الواجب أن يضحي لأجل وطنه فى وقت انشغال العامل بأداء فريضته
الدم ، ونرى أنه لا محل للترقية بين العامل الذى يعمل فى محل عدد
عمله يزيد من الخمسين عمالا وبين من يعمل فى محل آخر يقل عدد
عمله عن هذا « ولعل هذه الوجهة الأخيرة من النظر فى عدم الترقية
بشأن العامل الذى يعمل لدى صاحب عمل يقل أو يزيد عدد عمله
من خمسين عمالا قد أراد مشرع القانون الحالية تبينها فى بعض
جوانبها حيث عمل على التخفيف من هذا القيد — قيد العدد —
نص على تخفيض هذا الكم الى عشرة عمال بدلا من خمسين عمالا فى
ظل القانون القديم وعليه يكون على أصحاب الأعمال المتوافرين لديهم
هذا العدد من العمال أن يحتفظوا لمن يجند منهم بأعمالهم الى حين
تسريحهم من الخدمة العسكرية والوطنية .

— وضع مدة الخدمة العسكرية للمعنيين أثناء التجنيد أو بعده :

المادة القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الى الامراء المجندين الذين

تركوا أعمالهم التي كانوا يثبتون عليها أو يعملون بها بمقتود محددة المدة أو تحت الاختبار ، وكيفية الاحتفاظ لهم بتلك الأعمال أو بأعمال مماثلة لها كجما أشار الى احتقية المجندين في التقدم للوظائف والأعمال الى حين الانتهاء من الخدمة الإلزامية ثم استطرد القانون الى النص على وضع مدة الخدمة العسكرية والوطنية بالنسبة للخدمة المدنية وذلك للمجندين الذين عينوا خلال فترة التجنيد أو بعدها منعت على اعتبار هذه المدة كأنها قد قضيت بالخدمة المدنية بالجهة التي تم تعيين الفرد فيها أثناء الخدمة أو بعد انتهائها .

كما يتم احتساب تلك المدة في الإلزامية واستحقاق العلاوات وذلك بالنسبة للجهز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

أما بالنسبة للمدنيين بالقطاع العام وكافة الجهات الأخرى التي تتطلب الخبرة في الأعمال وتشرطها عند التعيين فإنها تحسب كخدمة خبرة مفضدة في المجال الذي يعمل به الفرد المتقدم للجهة طالبة الخبرة كما أنه من الممكن احتسابها أيضا كإلزامية بالنسبة لشركات القطاع العام أيضا ويستحق عنها الأفراد كافة العلاوات المقررة من هذه المدة .

على أن تحسب مدة الخدمة العسكرية الإلزامية التي يلزم احتسابها ضمن الخدمة المدنية أو اعتبارها كإلزامية أو مدة خبرة يتقاضي عنها الأفراد العلاوات المقررة يجب تحديدها على نحو أدق ولا سيما أن تعبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بغير تساؤلا مما إذا كانت هذه المدة تعني المدة التي قضاه الفرد فعلا في الخدمة العسكرية الإلزامية من ضمنه .

وتوضح المذكرة التفسيرية لأحكام هذا القانون أن المقصود بالخدمة الحسنة في مجال تطبيق تلك المادة هي الخدمة التي لا يدخل في حسابها المدة الفائدة لأي سبب .

— تحديد مدة الخدمة العسكرية التي تحسب في الوظيفة المدنية :

أى أنه لا يدخل فى حساب تلك المدة وقت هروب الجند من الخدمة العسكرية وكذلك الوقت الذى تم فيه تقييد حريته سواء بالسجون المدنية أو العسكرية أو سجون الوحدات نتيجة لإرتكابه أى من الجرائم المصانة أو الانضباطية خلال مدة الخدمة العسكرية .

ويوجه عام كافة المدد التى يتم إسقاطها من الخدمة العسكرية لاى سبب .

على أى حال فإن تحديد تلك المدة أمر تخصص به وزارة الدفاع وتقوم على تحديد من واقع ملفات المجندين لديها أثناء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية .

ويضاف الى تلك المدة مدة الاستبقاء بالقوات المسلحة .

(راجع فيها تقدم ص ٣٢٤ وما بعدها من مؤلف الأستاذ عادل مصطفى المنحلى بعنوان « الوجيز فى شرح قانون التجنيد » — طبعة ١٩٨٤) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

عدم جواز الإفادة من المزايا المقررة بقانون الخدمة العسكرية من حيث الاتحدية أو الملاوة إذا كان العامل معينا فعلا قبل تجنيده .

ملخص الحكم :

أنه من مدى املادة المدعى من حكم المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإن هذه المادة تنص — قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — على أن « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم فى المادة ٤ الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم باقتضية فى

التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصلحتها، والهيئات الاعتبارية العامة عقب انتهاء مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم الذين خرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف « والمشرع بتقريره هذا الحكم لم يشأ أن يفار المجند من جراء عدم تعيينه نتيجة استدعائه للخدمة العسكرية ، مما يترتب عليه تأخره في التعيين من زملائه في التخرج بسبب لم يكن لأرادته دخول فيه وهو تيممه باعتباره مجندا بأشرف عمل لحماية الوطن وإداء ضريبة الدم ، ولذلك حرص المشرع على مساواته بهم في الأقدمية عندما يتقدم للتعين عقب انتهائه مباشرة من خدمته الإلزامية ، وهذا النص يعتبر في الحقيقة استثناء من الأجل العام في تصديد الأقدمية وهو حسابها من تاريخ التعيين — أما إذا كان المجند قد سبق تعيينه فإنه يحتفظ بوظيفته خلال مدة تجنيده وذلك حسبما تقتضى به المادة ٦٠ من القانون المذكور ، وعلى ذلك تدخل هذه المدة في أقدمية الدرجة واستحقاق المعالوة وفي حساب المعاش .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى لم يكن في حاجة الى التعيين إذ أنه كما مينا فعلا قبل تجنيده بوزارة الحربية واحتفظ له بوظيفته فيها ، ومن ثم لا يسرى في حقه نص المادة ٦٣ سالف الذكر لأن حالته تخرج من نطاق تطبيقها ، إذ كان في استطاعته أن يستمر في خدمة وزارة الحربية ، وبذلك تظل أقدميته كما هي ، ولكنه أثر الالتحاق بخدمة لجنة القطن في الوقت الذي كان فيه مجندا ولذلك يتحمل تبعه تصرفه ومن ثم تكون أقدميته في هذه اللجنة من تاريخ تعيينه بها في ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وبالتالي لا يقوم في حقه شرط منح المعالوة السدورية سالف الذكر لعدم قصاله سنة من تاريخ تعيينه .

ثانياً — جواز شغل وظيفة المجند مؤقتاً

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٥٢ من قانون الموظفين — نصها على الاحتفاظ لمن يجند من الموظفين بوظيفته — جواز شغل الوظيفة مؤقتاً إلى أن يمود — لا حق للموظف الشاغل للوظيفة بصفة مؤقتة في العودة إليها إذا جند هو الآخر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من الموظفين وللمجندين منهم وظائفهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تظلى عند عودتهم ... وعلى الموظف الدائم دفع الاحتياطي القانوني للمعاش عن مدة البعثة أو التجنيد » .

والاستناد من هذا النص هو ان يحتفظ للموظفين المجندين سواء كانوا دائمين أو مؤقتين بوظائفهم حتى تنتفى فترة التجنيد ، فإذا ما انقضت تلك الفترة عادوا إلى وظائفهم . وقد أجاز المشرع شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة بموظفين مؤقتين أثناء تلك الفترة بمنعاً لتعطيل أعمالها على أن تظلى تلك الوظائف من شاغليها بحكم القانون متى انقضت فترة التجنيد حتى يشغلها شاغلوها الاصليون الذين لم تنقطع صلتهم بهذه الوظائف بسبب تجنيدهم .

وقد أكد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية هذا المعنى ، فنص في المادة ٦٠ منه على أنه « يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميهم وعملهم على خمسين ان يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو عمله أو يعمل بمساو له.

• مدة تجنيده ، ويجوز لهم أن يعينوا — بصفة مؤقتة — بدلا منه الى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية أو الوطنية » .

وظاهر من هذا النص أن القانون يعتبر من يشغل وظائف المجندين بصفة مؤقتة ، بدل مجند ، مطلقا شغله للوظيفة على عودة المجند الأصلي ، ولم يرتب له أى حق في هذه الوظيفة ، ولا يغير من الأمر تجنيده هو الآخر ، إذ أن التجنيد في هذه الحالة لا يغير صفته كشاغل للوظيفة مؤقتا حتى يعود صاحبها بعد انقضاء فترة تجنيده .

ولا وجه للقول بأن بدل المجند اذا شغل وظيفة دائمة يخضع لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا يجوز انهاء علاقته بالادارة ، لأن التجنيد ليس من أسباب انهاء الخدمة التي حددتها المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة ، فان المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقضى بأن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين لوظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ، اما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فاحكام توظيفهم وتاديبيهم ومصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » ، وذلك ان هذا النص يضع قاعدة عامة لتنظيم وضع الموظفين المؤقتين الذين يعينون بصفة أصلية على وظائف دائمة ، وتقضى هذه القاعدة باخضاعهم للأحكام الواردة بالقانون ، ولا يتناول النص حالة الموظفين الذين يعينون بصفة مؤقتة في الوظائف التي تخلو بسبب تجنيد شاغليها الأصليين بالتطبيق للمادة ٥٣ من القانون المشار اليه ، لأنها حالة خاصة نظمها المشرع بحكم خاص رتبته المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على نحو ما تقدم .

(فتوى ١٣٠ — في ٢١/٧/١٩٥٨)

ثالثاً — تقدير درجة كفاية العامل المجند في الوظيفة المدنية

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

تقدير درجـة كفاية الموظف المجند — لا تقتصر به القوات المسلحة —
لا محل للقياس على حالة الموظف المنتخب أو المعار — أساس ذلك أن المجند
لا يعتبر مدة التجنيد عاملاً بالقوات المسلحة — انطبق ما تقدم على المجندين
الذين يمينون انتهاء تجنيدهم رغم النص في المادة ٦٢ من القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن وجودهم
في التجنيد بعد التعمين في الوظيفة في حكم الإعارة — أساس ذلك أن هذه
الإعارة ليست إعارة حقيقية بل إعارة حكومية — بقاء الجهة التي يتبعها
العامل المجند مختصة دون غيرها بتقدير كفايته — تمخر التقدير طوال
مدة التجنيد بوجوب استصحاب التقارير السابقة على التجنيد بالنسبة
لاستحقاق الملاحظات أو الترتيبات أو الصرمان منها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٩) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالتأويل
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن يخضع لنظام التقارير السنوية جميع
العاملين لصفاية وظائف الدرجة الثالثة وتقدم هذه التقارير عن
كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون
ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط
أو دون المتوسط أو ضعيف . وتعد هذه التقارير كتابية وطبقاً للأوضاع
التي تجددتها اللائحة التنفيذية — وتنص المادة ٣٠ من هذا النظام
على أنه يجب الحصول على تقرير من مستوى أداء كل عامل معار داخل
الجمهورية أو منتخب من الجهة المعار أو المنتخب إليها إذا طالت مدة
الإعارة أو الانتداب من ثلاثة شهور وفقاً لأحكام المادة (٢٩) .

وأن المادة (١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن تفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية على كل مصري من الذكور إتم الثامنة عشرة من عمره .

وأن المادة (٦٢) من هذا القانون تنص على أن يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقيةات وملاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش .

ولما كان نظام التقارير السنوية من العاملين المدنيين بالدولة قد شرع للوقوف على مدى صلاحية العمال للوظيفة المسندة اليه ومقدار كفايته للقيام بأعبائها على أساس عمله وسلوكه في هذه الوظيفة من السنة المعد عنها التقرير .

ولما كان الأصل في تقدير كفاية العمال المنتخبين أو المعارضين داخل الجمهورية إذا طالت مدة إعارته أو انتدابه من ثلاثة شهور هو للجهة المعار أو المنتخب إليها طبقا لما تقتضيه المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعار اليه الا أن العمال في الوظائف المدنية المندرجين طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية لا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وإنما هو يؤدي خدمة عسكرية الزامية طبقا لما تقتضيه المادة الأولى من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وعلى ذلك فإن تقدير كفايته لا تختص به القوات المسلحة — ولا يرتب نص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة المجندين وإنما مؤداه الاحتفاظ لهم أثناء وجودهم في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقونه من ترقيةات وملاوات كما لو كانوا يؤديون أعمالهم فعلا وأن تضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب في المكافأة أو المعاش ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سائلة الذكر من جنواز تعيين المجند في وزارات الحكومة والهيئات الاعتبارية العامة والشركات وأن يكون وجوده في التجنيد

يعد التمييز في الوظيفة في حكم الاعارة — ولا يترتب اختصاصا للقوات المسلحة في تقدير كفاية المجندين بالنسبة لوظائفهم المدنية طبقا لما تقتضيه نصوص قانون العاملين ذلك ان هذه الاعارة ليست اعارة حقيقية وانما هي اعارة حكومية لا يترتب عليها من احكام الاعارة سوى ما نصت عليه المادة ٦٢ سالف الذكر وليس من بينها اختصاص القوات المسلحة بتقدير كفاية العامل المجند .

وتستبر الجبهة التي كان يتبعها العامل المجند قبل تجنيده هي المختصة دون غيرها بتقدير كفايته وهو امر يتممذ عليها نظرا لوجود هذا العامل في التجنيد والاصل ان يمتد بتقديره السابق على تجنيده ما دام انه لم يطرأ ما يغير منه . وعلى ذلك فان العامل المجند يستلمب مدة تجنيده تدريجات كفايته الواردة في تقاريره السابقة على تجنيده حتى يعود لوظيفته المدنية وذلك بالنسبة لاستحقاقه المملوات والترقيات او الحرمان منها .

(نئوى ٧ — فى ١/٤ / ١٩٦٨)

رابعاً — اعانة للمجند الماهل

قاعدة رقم (٢٥٤)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة او تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسة عليا او متوسطة — الميزانية العامة للدولة هى التى تتحمل بقيمة التمويض المدفوع للمجندين من العاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية الفمى بدرجة ممتازيتها بميزانية المؤسسة التعاونية الزراعية العامة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف امائة وتعويض للجنسدين الحاصلين على مؤهلات عليا او متوسطة ينص في مادته الاولى على ان « يصرف للجنسدين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا او متوسطة المقدر لتعيينهم الدرجات او الفئات السابعة او الثامنة او التاسعة امائة او تعويضا شهريا اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالاتى :

(١) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، امائة بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب الاصلى وقت التجنيد وذلك خصبا على ميزانيات الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة بنسبة ٥٠ ٪ من اول مربوط درجة تعيين مثيله فى الحكومة او القطاع العام وتتحمل الميزانية العامة للدولة قيمة التعويض .

كما ان الجمعيات التعاونية الزراعية المعروض امرها هى تلك التى كانت قائمة وقت العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ سلف الذكر وكانت تخضع آنذاك لاحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية الذى اُمرد لها - فضلا عن الاحكام العادة التى تضمنها الكتاب الاول منه - احكاما خاصة فى الباب الثانى من الكتاب الثانى تحت عنوان « الجمعيات التعاونية الزراعية » . وقد نصت المادة (١١) من هذا القانون على ان « تخضع الجمعيات التعاونية لاحكام قانون الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون . » . كذلك فقد تناول القانون المدنى الاحكام الاساسية التى تنظم الجمعيات .

وفقا للنظام القانونى للجمعيات التعاونية الزراعية المتقدم ذكرها فان الامراد من الزراعيين هم الذين يتفقون على انشائها وعلى هذا

الأساس قام البنيسان بالتعاونى بترجبا من الجمعيات الخاصة بالقوى الى الجمعيات المشتركة الى الجمعيات الصلبة الى الاتحادات الائتلافية او النوعية كل ذلك طبقا لاحكام المواد ١٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٣٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ - المشار اليه .

اما دور جهة الادارة في شأن تكوين هذه الجمعيات وحلها فهو لا يعمد ان يكون تطبيقا لواجب الدولة - عموما - في الرقابة على المشروعات الفردية للنشيط من التزامها باحكام القانون وعدم تعارض نشاطها مع اعتبارات النظام العام . وقد ناط القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر - بمجلس ادارة الجمعية المنتخب من الجمعية العمومية بالاقتراح السرى شئون ادارتها دون ان يجعل للجهة الادارية الكلمة الأخيرة في ذلك فليس للجهة الادارية الا ان توقف تنفيذ أى قرار صادر من احدى الهيئات القائمة بادارة الجمعية يكون مخالفا لاحكام القانون او لنظام الجمعية او لمبادئ التعاون ، على ان يظل للجمعية ذات الشأن حق الطعن في قرار وقف التنفيذ امام القضاء طبقا للمادة (٣٦) من هذا القانون .

متى كفت هذه السمات الاساسية للجمعيات التعاونية الزراعية التي نظمتها القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فانها تخرج بذلك من نطاق اشخاص القانون العام التي تخضع لنظام قانون مغاير تكون فيه للسلطة الادارية الكلمة الأخيرة والرأى النهائى فيما يتعلق بالمرق العام الذى تتولاه او تشرف عليه .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد اعتد في تطبيق الفقرة (١) من مادته الاولى بالوحدات الاقتصادية التابعة للتؤسسات الصلبة فان اعضاء هذه الصفة على الجمعيات التعاونية الزراعية المبحوث امرها يجب ان يكون وفقا لما نص عليه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وهو القانون الذى كان قائما في تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المتكلم ذكره . ويبين من المادة (٢) من مواد اصداره القانون المشار اليه انها تنص على ان (م ٤٧ - ج ١٠)

الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبعت لمؤسسات عامة قبل العمل بأحكام القانون المرافق تبقى تابعة لها ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينها لمؤسسة عامة أخرى . ومن ثم فما كان تابعاً من هذه الجهات الى مؤسسة عامة قبل العمل بالقانون المشار اليه يعتبر من الوحدات الاقتصادية في تطبيق أحكامه وهو الأمر الذي يتعين استظهاره بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية في ضوء نصوص سكنت عن ايراد مقياس صريح يحدد ما يعتبر تابعاً منها لمؤسسة عامة .

ولما كانت فكرة القطاع العام بدأت معالمها تظهر الى حيز الوجود القانوني يصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية لم تنتج معالمها بما تلاه من قوانين المؤسسات العامة التي تعاقبت بعد ذلك وكذا قوانين التأميم التي استبان منها بجلاء ان المشرع قد اعتنق مقياساً مباهية الحكومة (المؤسسات العامة) بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مال الشركة لأعتبار الشركة بما تدخل في نطاق القطاع العام — مجدداً بذلك الفاصل بين مجرد اعتبار المؤسسة أموالها كإحدى الجهات المستثيرة كغيرها من الأشخاص الخاصة وبين مساهمة المؤسسة في رأس مال الشركة تحقيقاً لرسالتها في تنمية الاقتصاد القومي فهذه الصورة الأخيرة للمساهمة هي التي تكون بحصة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة وبها تتحقق القعية للمؤسسة العامة في مفهوم نص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وهذا النظر لا ينافي من تطبيقه على الجمعيات التعاونية الزراعية إلى ان كانت قائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فلا ينطبق عليها وصف الوحدة الاقتصادية طالما ان مساهمة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة في رؤوس أموال هذه الجمعيات تقل عن ٢٥٪ .

ولما كان الثابت ان ميزانيات الجمعيات التعاونية الزراعية غير مندرجة ببزائية المؤسسة التعاونية الزراعية العامة وبالتالي لم تدرج بميزانية الدولة كما استبان ان هذه المؤسسة لا تساهم في رؤوس

أموال بعض أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية إلا مساهمة رمزية تتراوح ما بين جنيها واحدا واثنى عشر جنيها لكل جمعية وهو ما يقل كثيرا من نسبة ٢٥ ٪ من رؤوس أموالها مقدس بلغ رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة بالمراكز ما بين ٤١٤ جنيها ، ٩٠٢٧ جنيها كما بلغ رأس مال الجمعيات المركزية بالمحافظات ما بين ٨٢٥٨ جنيها ، ٧٦٤٠٩ جنيها وبلغ رأس مال الجمعيات النوعية ما بين ١٠٠٠ جنيها ، ١٤٠٠ جنيها - وبهذه المثابة لا تعتبر الجمعيات المشار إليها من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عليا في معنى المادة (٢) من مواد إصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المتضمن ذكره .

وبين من ذلك كله أن الجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها لا تعتبر من أشخاص القانون العام أو الوحدات الاقتصادية الواردة ذكرها في الفقرة (١) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ وإنما تعتبر من القطاع الخاص في تطبيق الفقرة (ب) من المادة سابعة البيان .

لهذا انتهى رأي الجمعية إلى أن الميزانية الصلبة للدولة هي التي تتحمل بقيمة التمويل المدفوع للجنسدين من العاقلين بالجمعيات التعاونية الزراعية المشار إليها طبقا للفقرة (ب) من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

(ملف ٤٨/٢٢ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

خاتمة - طلاب البحث الحاصلون على منح دراسية

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

طلاب البحث الحاصلون على منح دراسية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باعتناء اللجنة المالية والإدارية

المركز القومي للبحوث المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٧ — أفانهم من احكام المائتين ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، والمادة ٦٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضبط الاحتياط بالقوات المسلحة المسلحة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف أمانة او تمويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا او متوسطة — اثر ذلك احتفاظ هؤلاء الطلاب بمرآتهم أثناء مدة تجنيدهم او استدعائهم كضباط احتياط واستحقاق كل منهم تمويضا بنسبة ٥٠٪ من المرتب الاضلي للجنة وقت التجنيد واستبعاد مدة التجنيد او الاستدعاء من مدة المنحة على ان تستكمل مدة المنحة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ معذلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان « يعلن المركز كل عام من عدد من المنح الدراسية لبعض الحاصلين على درجات جامعية من الكليات الطبية بجاهات الجمهورية العربية المتحدة او ما يصلها من الجامعات والمعاهد العلمية الاجنبية .

ويتقاضى من يحصلون على هذه المنح ما يعادل المرتبات والبدلات المقررة لآقرانهم في الدرجة العلمية من العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك بشرط تفرغهم ومواظبتهم على اعمال البحث وتكون مدة المنحة سنة واحدة ويجوز مدتها بقرار من مدير المركز سنة ثانية بناء على توصية المشرف على البحث

كما يجوز لمجلس ادارة المركز ان يقرر مدتها سنة ثالثة في الاحوال الاستثنائية التي يقررها .

وتخطر اللجنة الوزارية للقوى المسلحة بأسبابه من لا يستطيعون
أبحاثهم لتوزيعهم على جهة مناسبة .

على أن تحسب المدة التي قضاها كطالب بحث في مدة خدمته عند
التعيين » .

وتنص المادة ٢٢ من هذه اللائحة على أن يعمل طلاب البحث
تحت إشراف أعضاء هيئة البحوث بالمركز ... ويتمهد طالب البحث
بالتنوع للبحث والوظيفة عليه شأنه في ذلك شأن أعضاء البعثات
الداخلية كما يتمهد أن يستمر فيه لمدة سنة على الأقل فإذا تخطى منه خلال
السنة الأولى تعين عليه أن يعيد إلى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة
وكذلك الرسوم التي يكون المركز قد دفعها له أثناء الفترة التي قضاها
به ... وإذا حصل طالب البحث على درجة الماجستير خلال مدة
البحث تضم هذه المدة إلى أقدميته في الوظيفة أو الدرجة عند تعيينه
في وظيفة بالمركز من غير وظائف أعضاء هيئة البحوث والباحثين
المستأجرين أو في إحدى الوظائف الحكومية الأخرى في أدنى درجات
الكادر العلمي .

ومن حيث أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أنه « يجب على الهيئات والأفراد
الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميه ومباليهم من خمسين أن يحتفظوا
لن يجند منهم بوظائفه أو بعلمه أو بوظيفته أو بعمل مساو له مدة تجنيده
ويجوز لهم أن يعينوا بصفة مؤقتة بدلا منه إلى أن ينتهي من أداء الخدمة
العسكرية أو الوطنية » .

كما تنص المادة ٦١ من هذا القانون على أن « يعاد الموظف
أو المستخدم أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب
ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الإلزامية ... » .

ومن حيث أن المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن
توحيد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المحلة بالقانون رقم

١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تحتفظ بمصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم . »

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يصرف للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة المقرر لتعيينهم الدرجات أو الفئات السابعة أو الثامنة أو التاسعة اعانة أو تعويضا شهريا اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالآتي :

(أ) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها اعانة بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب الأصلي وقت التجنيد وذلك خصما على ميزانيات الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة تعويض بنسبة ٥٠ ٪ من أول مربوط درجة تعيين مثيله في الحكومة أو القطاع العام وتحمل الميزانية العامة للدولة قيمة هذا التعويض .

ومن حيث انه إما كان التكيف القانوني لأوضاع طلاب البحث في علاقتهم بالمركز القومى للبحوث فان الحسبة التى توخاها المشرع بها أوجبه في المادتين ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من الاحتياط للمجندين بوظائفهم وأعمالهم واحتيتهم في العودة اليها اذا طلبوا ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحهم وما نص عليه في المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ من الاحتياط لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية — هذه الحكة تتوافر ايضا في طلاب البحث الذين يعملون بالمركز القومى للبحوث توافرها في غيرهم من المعنيين . فاذا اضيفت الى ذلك ان مدة عملهم كطلاب بحث تحسب مدة خدمتهم عند تعيينهم سواء اتوا البحث المكلفين به أم لا تبين وجوب مساواتهم باتزانهم من المعنيين في تطبيق المواد سالفة الذكر ومفضلا من ذلك فانه بالنسبة للامسانة التى تصرف طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة

١٩٦٨ فان صرنا ليس مقصورا على ذوى المؤهلات من المجندين العاملين في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فقط وانما هي تصرف أيضا لذوى المؤهلات من المجندين العاملين في القطاع الخاص بل وذوى المهن الحرة اى انها تستحق لجميع المجندين من ذوى المؤهلات ولا شك ان طلاب البحث بالمركز القومى للبحوث منهم .

واذ كانت مدة التجنيد أو مدة استخدام ضابط الاحتياط انما يتجديده المجند أو ضابط الاحتياط المستدمى بعيدا عن ابحاثه بحكم القانون ولا يملك الامتناع عنه فان مدة التجنيد أو مدة الاستدعاء تستبعد من مدة البحث ويستكملها طالب البحث المجند أو المستدمى بعد عودته من التجنيد أو الاستدعاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان طلاب البحث العاملين على منح دراسية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١، باللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٧ يحق لهم الاستدعاء من احكام المادتين ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية والمادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بصرف اعاقات وتعويضات للمجندين من حملة المؤهلات الدراسية .

وعلى ذلك فانه يحتفظ لهؤلاء الطلاب ببرائتهم اثناء مدة تجنيدهم، أو استدعائهم كضباط احتياط ويستحق كل منهم تعويضا بنسبة ٥٠٪ من المرتب الاصلى للدرجة وقت التجنيد .

وتستبعد مدة التجنيد أو الاستدعاء من مدة المنحة على ان تستكمل مدة المنحة بعد العودة من التجنيد أو الاستدعاء .

(ملف ١/٥٩ - جلسة ١٦/٢/١٩٦٩)

قائمة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

عدم رجعية الآثار المالية المترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

ملفص الفتوى :

عرض موضوع تحديد تاريخ الفروق المالية المترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية على الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع فاستعرضت نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ : وتبين لها أن المشرع فى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية قصى فى المادة ١ من مواد إصداره إلغاء القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المثلر اليه .

كما قضى فى المادة ٤٤ منه الى حلت محل المادة ٦٣ سالفة البيان بامتلر مدة الخدمة العسكرية والوطنية بما فيها مدة الاستيفاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية للملبلن المجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انتقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووححدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووححدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية . فعضى صراحة بحسابها فى الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة بالنسبة للملبلن المجندين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة للملبلن بالقطاع العام ويستحقون عنها أيضا العلاوات المقررة . واشترط المشرع الا يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى الخسرج الذين مينوا فى ذات الجهة

وبذلك يكون المشرع قد قضى المخايرة التي كانت قائمة في ظل العمل بالمادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ٣٨ لسنة ١٩٧١ عند حساب مدة التجنيد بالنسبة للعاملين بالقطاع العام : اذ أنه بعد ان كانت هذه المدة تحسب لهم كمدة خبرة فقط بعكس الحال بالنسبة للعاملين الخنيين بالدولة التي كانت تحسب لهم كمدة اقدمية ، ساوى المشرع بين العاملين الخنيين بالدولة وقرنائهم بالقطاع العام من حيث حساب مدة تجنيدهم في اقدمية فئات الوظائف التي يشغلونها واعتبارها كمدة خبرة في الجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتترطها .

ولما كان المشرع قد قضى في عجز المادة ٤٤ سالفه البيان بان العمل بأحكامها اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ : فان اعمال هذا الاثر الرجعي الذي جاء على خلاف الاصل العام الذي يقضى بمرئان القانون باثر نوري ومباشر يقتضى اعادة تسوية حالت المستفيدين من هذه المادة من حيث الاقدمية وترتيب مراتبهم بالعمالوات ، دون أن يمتد ذلك الاثر الى صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية من تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعمول به وفقا لنص المادة ١ من مواد استناده من أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ : ولا يجوز القول في هذا الشأن ، ان المشرع وقد قضى بمرئان حكم المادة ٤٤ باثر رجعي اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ لم يقيد صرف الفروق المالية المترتبة عليها بأي قيد أو شرط أو يقضى بعدم صرفها الا اعتبارا من تاريخ يحدد على نحو ما نصب عليه المخذ من تشريعات التسويات الوظيفية ، فان ذلك يؤدي الى احقية المستفيدين من حكم المادة ٤٤ المشار اليها في اقتضاء الفروق المالية اعتبارا من أو ديسمبر سنة ١٩٦٨ - تاريخ العمل بحكم المادة ٤٤ - لا يجوز ذلك لأن الرجعية التي تضمنتها المادة ٤٤ كانت تستهدف مجرد تحقيق المساواة بين العاملين بالجهاز الاناري للدولة والعاملين بالقطاع العام من حيث حساب مدة التجنيد في الخدمة . وأثار ذلك من حيث حساب مدة التجنيد في مدة الخدمة وأثار ذلك من حيث اعادة التسوية . والمستقر أن الرجعية لا يمكن أن تنصرف الى الآثار المالية للقاعدة القانونية الا بنص صريح يجيزها . فان لم يرد هذا النص

الصريح المقرر لرجعية الآثار المالية فلا رجعية . ذلك أن الرجعية على خلاف الأصل فيجب تبريرها بصراحة وجلاء ، خاصة إذا تعلقت بمبالغ مالية ، فيتمتعين بتبريرها وتوفر الاعتبارات اللازمة لها . وأذ قرر المشرع الرجعية بالنسبة لحساب مدة الخدمة — وقد نص المشرع صراحة على حسابها في الأتمدية والعلاوات والخبرة ، ولو أراد الرجعية المالية لنص صراحة على صرف الفروق المالية المترتبة على تلك التسويات من التاريخ الذي قرره ، وأما لم يدرج فقطصر الرجعية على التسويات والعلاوات وحدها دون الآثار المالية التي قد تنشأ عنها . وعلى ذلك طالما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشرع اليه وقد عمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ — وقد ظلت أحكامه من نص على رجعية الآثار المالية لنص المادة ٤٤ المعمول بها اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ — بمبدأ ذلك ولازمه عدم صرف أي فروق مالية مترتبة على تطبيق حكم المادة ٤٤ إلا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور في ١٩٨٠/١٢/١ .

(ملف ٩١٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

سادساً — حساب مدة التجنيد في المعاش

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وعملها المدنيين الصائرين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — نصها على حساب مدة التجنيد كاملة في المعاش واعفاء الصائل من أداء اشتراكات المعاش أثناء مدة تجنيده — قصر الإعفاء على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية — عدم شمول الإعفاء لمدة خدمة العامل في الاحتياط — استثنى ذلك — أن العامل يتقاضى مرتبه كاملاً أثناء فترات الاستعداد للخدمة في الاحتياط — عاملون في القطاع العام — المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية

المصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — نصها على حساب مدة تجنيد العائل كاملة في المعاش وإعفاء صاحب العمل والعائل من أداء الاشتراكات عن مدة التجنيد — قصر الإعفاء على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية — عدم شمول الإعفاء لمدة خدمة العائل في الاحتياط — أسس ذلك — أن العائل يتقاضى مرتبه كاملا أثناء استدعائه للخدمة في الاحتياط .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستغيبها وعيالها أثنين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « استثناء من أحكام المادتين ١٠ ، ١٧ تنخل مدة الإمارة والإجازات الدراسية بغير مرتب أو أجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والأجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب التي تلي تاريخ التعيين في المدد المحسوبة في المعاش وتؤدي من هذه المدة نيمًا مدداً مدة التجنيد الاشتراكات الموضحة بالمادة ٨ ... » .

كما تنص المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم الفقرة السادسة من المادة رقم ١٢ تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفاً ... واستثناء مما تقدم يملئ صاحب العمل المؤمن عليه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون من أداء الاشتراكات من مدة تجنيد المؤمن عليه وتصب هذه المدة كاملة في المعاش » .

وأضح من نص هاتين المادتين أن المشرع قضى بحساب مدة التجنيد كاملة في المعاش مع الإعفاء من أداء الاشتراكات منها .

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف بالقوات المسلحة تنص على أن « المجندون هم من يؤدون الخدمة الزاماً طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية » .

والرجوع الى قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ يبين ان ثمة نوعين من الخدمة العسكرية يقضيها المجند اولهما مدة الخدمة العسكرية الانزامية وتقدر اساسا بثلاث سنوات ، والثانى مدة الخدمة فى الاحتياط وتقدر بنصف سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الانزامية .

ومن حيث انه ولئن كانت قوانين الخدمة العسكرية ساقفة الذكر قد تعرضت لبيان مدة الخدمة العسكرية وحددتها بمدة الخدمة الانزامية . ومدة الخدمة بالاحتياط الا ان هذه القوانين لم يرد بها أى تحديد لمعبرة « مدة التجنيد » ومن ثم يتعين تحديد مدلول هذه العبارة ، بالنسبة للسئلة محل البحث ، فى ضوء الحكمة التى من أجلها قرر المشرع الاعفاء من أداء الاشتراكات من تلك المدة .

ومن حيث أن مدة الاعفاء المنوّه عنه تثبت فى عدم تقاضى العسابل لأجره وحصر المشرع على عدم الحاق الضرر به بسبب أداء الواجب الوطنى .

ومن حيث أن العسابل لا يحرم من أجره الا لثناء مدة الخدمة الانزامية وهذا إما فى فترات الاستدعاء من الاحتياط فانه يتقاضى راتبه كاملا بالإضافة الى ما يتقاضاه من رواتب وبدلات عسكرية ، فمن ثم فان مدة التجنيد التى ينصرف اليها الاعفاء من أداء الاشتراكات تقتصر على مدة الخدمة الانزامية مصعب .

وهذا المعنى هو ما تؤيده المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حيث ورد بها أن القانون « تضمن الكثير من القواعد الجديدة التى تكفل تطوير نظم تحصيل الاشتراكات بما يكفل ايجاد المرونة فى هذه النظم وتبسيط اجراءاتها بحيث لا تكون عبئا على صاحب العمل او الهيئة . ومن أهم ما استحدثه القانون من قواعد ما يأتى : (١) (ب) (ج) اعفى القانون المؤمن عليه وكذا صاحب العمل من أداء الاشتراكات عن فترة التجنيد بالرغم من حساب الفترة كاملة فى المعلى وذلك أسوة بالاحكام الواردة فى قانون التأمين والمعاشات الحكوى . ومن المؤكد

أن هذا الحكم فضلاً عما نفيه من تخفيف الأعباء على المؤمن عليه وصاحب العمل فإنه يؤدي إلى النظام عملية تحصيل الاشتراكات بوجه عام ، وعلى الأخص في فترة التجنيد التي لا يحصل فيها على أجر » .

وبن حيث أنه ما يميز الأخذ بالنظر المتقدم أن المعاش لا يستحق إلا عن المدة التي أدبت عنها الاشتراكات وأن المشرع قرر استثناء ٤ بمقتضى نص المادتين ١٨ ، ١٥ من القانونين آتفى الذكر . حسب ما مدة التجنيد كاملة ضمن المدة التي يستحق منها المعاش مع الإعفاء من أداء الاشتراكات منها والقاعدة العامة في التفسير أن الاستثناء لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تطبيقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الإعفاء من أداء اشتراكات. التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية مقصور على مدة الخدمة العسكرية الانزامية وحدها ، ولا يشمل فترات الاستدعاء من الاحتياط .

(ملف ٤٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٤/٤)

الفصل الأول : الطبيعة الانتفاقية التحكيم

الفصل الثاني : التحكيم في منازعات العمل

الفصل الثالث : هيئة التحكيم

الفرع الأول : هيئات التحكيم هيئات قضائية

الفرع الثاني : ولاية هيئات التحكيم

الفرع الثالث : عدم جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام العام

الفرع الرابع : اختصاص هيئة التحكيم

الفرع الخامس : الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم

الفرع السادس : تشكيل هيئة التحكيم

أولا : المخازعة في صيغة تشكيل هيئة التحكيم

ثانيا : اختيار واستبدال المحكمين

الفرع السابع : انساب المحكمين

الفصل الأول

الطبيعة الاتفاقية للتحكيم

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

التحكيم الاتفاقى — هذا التحكيم يرتكز على أساسين هما إرادة الخصوم من ناحية وإقرار المشرع لهذه الإرادة من ناحية أخرى .

ملخص الفتوى :

إن مقتضى التحكيم أن ينزل الخصوم عن الالتجاء الى القضاء مع الالتزام بطرح النزاع على حكم أو أكثر ليفصل فيه بحكم ملزم ، فهو بهذه المثابة يعد استثناء من الأصل العام الذى يقضى باختصاص المحاكم بنظر المنازعات التى تنشأ بين الأشخاص باعتبار أن إقامة العدل بينهم والنصبل فى منازعاتهم هو من اخص واجبات الدولة التى تلك وحدها حق فرض هذه العدالة دون أن يقبل من أحد رفض تدخلها أو الخروج على سلطتها .

غير أن الدولة نفسها تجيز للأشخاص الالتجاء الى التحكيم فى نفس منازعاتهم بقصد التيسير عليهم وتفادى مصاريف التقاضى وطول إجراءاته .

ومن ذلك يبين أن التحكيم الاتفاقى يرتكز على أساسين هما إرادة الخصوم من ناحية ، وإقرار المشرع لهذه الإرادة من ناحية أخرى . بمعنى أنه لا يجوز الالتجاء الى هذا النوع من التحكيم الا بالاتفاق بين

أطراف النزاع وبهذا يختلف من التحكيم الإجبارى الذى يوجب القانون الالتجاء اليه فى بعض الأحوال مثل نظام التحكيم الذى فرضه قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ وأوجب الالتجاء اليه فى المنازعات التى تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين إحدى هذه الشركات وبين جهة حكومية أو محلية أو هيئة أو مؤسسة عامة . غير أن إرادة الخصوم لا تكفى وحدها لخلق نظام التحكيم ، بل يجب أن يقر المشرع اتفاقهم بحيث يمكن القول أنه لولا إجازة المشرع الالتجاء الى التحكيم ونصبه على تنفيذ أحكام المحكمين باكتت إرادة الخصوم وحدها كلفة لخلقه . . .

(انتهى ٩٦ — فى ١٥/١/١٩٧٠)

الفصل الثاني التحكيم في منازعات العمل

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

هيئات التحكيم في منازعات العمل — القرار الذي تصدره يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف — الطعن فيه بطريقة النقض لا يوقف تنفيذه وإنما يمنع التنفيذ مؤقتا إذا ابرت به محكمة النقض ذاتها إذا طلب منها ذلك .

ملخص الفتوى :

المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الواردة في الباب الخامس الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل تنص على أن « تسرى أحكام هذا الباب على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو غريق منهم » وتنص المادة ١٩٧ على أنه « إذا أحيل النزاع إلى هيئة التحكيم فعلى كل من طرفي النزاع أن يودع قلم كتاب هيئة التحكيم مذكرة بدعائه والمستندات المؤيدة له .. » وتنص المادة ٢٠٣ على أن « تطبق هيئة التحكيم القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة المعمول بها .. ويصدر القرار بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها محل النزاع . ولكل من طرفي النزاع أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والإجراءات المقررة في القوانين النافذة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن القرار الذي تصدره هيئات التحكيم في منازعات العمل يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف ويزيل بالصيغة التنفيذية التي تشتمل عليها أحكام هذه المحكمة

ويجوز لكل من طرفي النزاع — إذا كان له مصلحة في ذلك — أن يطعن في قرار هيئة التحكيم أمام محكمة النقض بالشروط والأوضاع والإجراءات المقررة لهذا الطريق من طرق الطعن في الأحكام ، بقرار هيئة التحكيم هنا يسئلته شأن الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فيسمى عليه ما يسرى على هذه الأحكام من قواعد عند الطعن فيه أمام محكمة النقض .

وبين حيث أن المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم . ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمخض تداركه : ويعين رئيس المحكمة بناء على مريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب بطلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن وتبلغ للنزابة . ويجوز للمحكمة عنحما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتفذاها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب بوقف التنفيذ . وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته .

فالأصل أن الطعن في الأحكام بطريق النقض لا يوقف تنفيذها لأن النقض طريق من طرق الطعن غير العادية التي لا تمنع تنفيذ الأحكام النهائية ، وعلى ذلك فإن مجرد الطعن بالنقض لا يعطى المحكوم عليه الحق في الامتناع من تنفيذ الحكم الصادر ضده أو وقف تنفيذه ، وإنما يتمتع بالتنفيذ مؤقتا إذا أثبت به محكمة النقض ذاتها إذا طلب منها ذلك بالشروط وبالإجراءات التي حددتها المادة ٢٥١ من قانون المرافعات .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز لشركة النصر لصناعة التسيارات أن تمتنع عن تنفيذ قرار هيئة التحكيم سالف الذكر إلا إذا أثبت بذلك محكمة النقض بناء على طلب الشركة في صحيفة الطعن .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

مؤسسات عامة — قرارات هيئة التحكيم بحكام الاستئناف في شأن الأجور الإضافية المستحقة لوظفيها وعملها — مدى حجيتها أمام لجنة القطن المصرية — لا حجية لها ويكون ما أدته تنفيذاً لها باطلاً ومن حقها استرداده — أسس ذلك — هو عدم اختصاص هذه الهيئة ولايا بنظر النزاع .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٤٠٥ من القانون الخفي تنص على أن « ١ — الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لذلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ٢ — ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من لقاء نفسها » .

ومناد هذا النص أن للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة إلى ذات الحق محلاً وسبباً فيكون الحكم حجة في هذه الحدود حجة لا تقبل الدخس ولا تزجرح إلا بطريق من طرق الطعن في الحكم من ثم يقتنع على الخصوم طرح النزاع بينهم من جديد ومتى صدر حكم ولو كان حكماً ابتدائياً غيابياً ، وجب على الخصوم احترامه فلا يجوز قبولها بل تدفع بحجية الأمر المقضي ويطلب الحكم بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها . ويشترط في الحكم لكي يجوز حجية الأمر المقضي به ثلاثة شروط :

أولاً : أن يكون حكماً قضائياً .

ثانياً : أن يكون حكماً قطعياً .

ثالثاً : أن يكون التمسك بالحجية في منطق الحكم لا في أسبابه .

والشرط الأول يقتضى أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها ولاية فى الحكم الذى أصدرته فإن لم تكن المحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجبة الأمر المقتضى ولجهات القضاء الأخرى أن تمتنع من تنفيذه إذا طلب إليها ذلك ولا تنقيض به فى قضائها ولا تمتنع من إعادة نظر الدسوى إذا جددت أسبابها ورات أنها هى المختصة بالحكم فيها . ومن ثم لا تثبت حجبة الأمر المقتضى لحكم صادر من محكمة مختصة فى مسأله تدخل فى ولاية قضاء الأحوال الشخصية ولا لحكم صادر من محكمة مدنية فى حالة تدخل فى ولاية القضاء الإدارى .

ومن حيث أنه يبنى على ما تقدم أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية فى النزاع الذى كان قائما بين نقابة مستخدمي لجنة القطن المصرية وعمالها وبين إدارة اللجنة على الأجر المستحق من ساعات العمل الإضافية هذا القرار لا حجبة له لأنه صدر من محكمة انتقلت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع ومن ثم يحق لإدارة اللجنة أن تمتنع من تنفيذه وإذا كانت قد نسفته فإن هذا التنفيذ يكون باطلا ويحق لها أن تسترد من العمال والموظفين ما صرف اليهم من أجر يزيد على الحدود التى رسمها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(ملوى ١٩٤٤ — فى ١٥/١١/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — قرار هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف فى شأن النزاع بين نقابة مستخدمي وعمال لجنة القطن المصرية وبين هذه اللجنة على حساب الأجور الإضافية المستحقة لهم — صدره من محكمة غير مختصة ولائيا — أساس ذلك — هو أن هذا النزاع خاص بمرتبات مستحقة لموظفين عموميين مما يدخل فى ولاية القضاء الإدارى دون القضاء الجنى .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى تنفيذ قرار هيئة المحكمين في شأن الساعات الاضائية والكيفية التي يحاسب بها موظفو ومستخدمو لجنة القطن المصري ، وهل يحسب أجر الساعة الاضائية على اساس الأجر الشامل لاعانة غلاء المعيشة والمكافآت ويدون تحديد حد أقصى كما يمنع من أجر اضافي أم تحسب الأجور الاضائية على اساس المساهية الأصلية ويدون اضافة اعانة غلاء المعيشة مع مراعاة حد أقصى — فانه يبين من الاطلاع على الاوراق ان هذا الموضوع يتلخص في انه بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٥٩ تقدمت نقابة مستخدمي وعمال لجنة القطن المصرية بطلب الى مكتب عمل غرب اسكندرية للسعى في حسم النزاع القائم بينها وبين ادارة لجنة القطن حول استمرار صرف مرتب الساعة التي تزيد من ساعات العمل الاصلية وهي ست ساعات بواقع أجر ساعة من المرتب الشامل وبعد ان اخفق مكتب العمل في التوفيق بين الطرفين اتفقا على احوالة النزاع الى هيئة التحكيم بـحكمة استئناف الاسكندرية .. وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ اصدرت هيئة التحكيم قرارها في هذا الشأن ويقضى باحقية اعضاء النقابة المطالبة في الاستمرار في صرف أجر الساعة التي تزيد على ساعات العمل الاصلية بواقع أجر الساعة من المرتب الاساسي شاملا لاعانة الغلاء .

وقد اعتبرت هيئة التحكيم في اصدار هذا القرار على اسباب بنها ان المشرع رأى استثناء من أحكام قانون موظفي الدولة عدم تعبد اللجنة بالنظم والتطبيقات المالية في تعيين الموظفين لاعتبارات تتعلق بالحال العام وتتفق وما تقوم به اللجنة من عمليات ذات صفة تجارية جابة تتطلب تصديق المسئولية وسرعة البت وقد سارت اللجنة منذ انشائها على عدم التقيد بالنظم الحكومية واجراءاتها فيما يتعلق بعاملها وموظفيها ثم صدرت فتوى مجلس الدولة في سنة ١٩٥٤ التي اقرت هذا الترخيص وتطبيق قانون عقد العمل النردى على هؤلاء العمال والمستخدمين .

وان هذه اللجنة لا تزال ماضية في اعمالها التي شكلت من أجل.

القيام بها وهو ما يقضى الاستمرار في عدم تقييدها بالنظم المالية الخاصة بالموظفين والمستخدمين لنفس الاعتبارات سلكة الذكر ، لذلك ترى الهيئة عدم تقييد اللجنة أيضا بالقرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مستوحية في ذلك روح التشريع والغرض الذي أعلقت من أجله من التقييد بتلك النظم المالية ومن حيث أن الطرفين ملتزمان على أن نظام العمل في اللجنة جرى باضطراد على جعل ساعات العمل الفعلية ست ساعات وإن ما يزيد على ذلك يعتبر عملا اضافيا يصرف عن كل ساعة منه أجر ساعة كاملة شاملة امانة الغلاء - وترى الهيئة أن هذا الاتفاق ملزم للجنة مما يتعين عليها معه الاستمرار في اتسامه وتنفيذه با دأه هو أكثر مائدة للمال وليس فيه ما يخالف القانون .

ومن حيث أن هذا القرار يتناقض مع الرأي الذي استقرت عليه الجمعية العمومية على ما قدناه آنفا إذا يقضى باستبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على موظفي اللجنة ومجالها وهو ما يخالف أيضا صريح نص المادة ٥ من القانون المشار اليه إذ تنص على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة » .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدي بما تضمنه القرار الصادر بإنشاء اللجنة من عدم تقييدها بنظم التعيين للموظفين والمستخدمين - ذلك أن هذا النص وإن كان نتيجة منطقية لنوع اللجنة شخصية معنوية مستقلة وهو ما أكدته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الذي قدناه آنفا ، إلا أنه وقد تعارض مع صريح نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فإن حكم هذه المادة هو الذي يجب عمله في هذا الخصوص على أساس القاعدة التي تقضى بأن الخاص يقتيد العام ، وإن اللاحق ينسخ السابق فنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور الاضائية يعتبر قانونا خلاصا بالنسبة الى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ التي تضع قاعدة عامة تقضى بعدم تقييد المؤسسات العامة بنظم التوظيف المعمول

بها بالنسبة الى موظفى الحكومة ، اذ ينصح المشروع فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧. المشار اليه عن رغبته فى الخروج عن تلك القاعدة العامة ويشمل بالعقد الذى اوردته فيها يتعلق بالاجور الاضائية موظفى المؤسسات التابعة الى جانب موظفى الدولة ، كما يعتبر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لاحقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يلغى منه ما يتعارض مع احكامه .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه يبنى على اعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة واعتبار موظفيها موظفون عموميون ان يتمدد الاختصاص بالفصل فى المنازعات الخاصة بمرتبات موظفى اللجنة ومبالغها لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره اذ تنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على ان « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الاتية (أولا) (ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمساكنات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم » ومن ثم فان القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية فى النزاع القائم بين نقابة مستخدمي لجنة القطن المصرية ومبالغها وبين ادارة اللجنة على الاجر المستحق من سمات العمل الاضائية هذا القرار يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ولا يباين نظر النزاع اذ يعتبر هذا النزاع نزاعا خاصا بالمرتبات المستحقة مما يدخل اصلا فى ولاية القضاء الادارى دون ولاية القضاء المدنى .

(نقوى ١٣٤ - فى ١٠/١٢/١٩٦١)

الفصل الثالث

هيئة التحكيم

الفرع الأول

هيئات التحكيم هيئات قضائية

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦،
باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — تعتبر
هيئات قضائية — اثر ذلك — خضوع استئنافها بالفبراء الحكوميين
للقواعد المنظمة لأعمال الفبراء طبقاً للرسم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢
المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ولما كانت هيئات التحكيم المشكلة برئاسة أحد المستشارين
وعضوية عدد من المحكمين بموجب قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والذي ناط
بها دون غيرها اختصاص نظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع
العام وبين تلك الشركات والجهات الحكومية المركزية أو المحلية
أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة هي بلا ادنى شك هيئات
قضائية بخليل ما نص عليه القانون المذكور في باب المبادئ من اصدار
الهيئات المذكورة احكاماً تعتبر فصلاً في خصومه (المادتان ٧١ ، ٧٤)
وما حرص كذلك على النص عليه من اعتبار هذه الاحكام نهائية وناقذة
وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن ومن تغليب الحكم المذكور

بالمصفة التنفيذية (مادة ٧٥) وأخير^١ من اختصاص الهيئة بالفصل.
في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم المذكور (مادة ٧٦) وهيئات التحكيم.
المذكورة على هذا الأساس وبهذه المثابة نضع استماعتها بالخبراء
الحكوميين للقواعد المنظمة لأعمال الخبراء التي تضمنها القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر والتي لا تجيز للهيئات القضائية أن تقوم
بتسحب خبير حكومي باسمه وأن يحصل هذا الخبير على الأتعاب لشخصه
وأنما ينعين أن يتم التسحب لمكتب الخبراء وأن يقوم المكتب بتحديد الخبير
وأن تحصل الأتعاب للخزانة العامة .

ومن حيث أن فكرة التسحب في غير أوقات العمل الرسمية ليست
متحققة في الغرض المأمور ذلك أن العمل الأساسي للخبراء هو تقديم
الخبرة للهيئات القضائية وبذلك فإنه من غير المستساغ أن يقال بتسحب
الموظف للقيام بعمل من الأعمال الداخلة في نطاق الاختصاص الأعلى
والأساسي للموظفيسة الموكول اليه القيام بها حسب نصوص القانون
ولا يجوز في هذا الصدد الاستناد الى ما هو مقرر بالنسبة لرجال
القضاء الذين يقومون بالعمل في لجان التحكيم ، ذلك ان ثمة نص خاص
هو نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر قفى
بان « تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم اتعاب ومصروفات
المحكمين » فهذا النص هو السند القانوني لاستحقاق رجال القضاء
مكافآت مالية مقابل عملهم في لجان التحكيم وليس ثمة نص مقابل
بالنسبة للخبراء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
الأتعاب والمصروفات التي تقدمها لجان التحكيم لخبراء وزارة العدل.
تعتبر ايراد للخزانة العامة .

الفرع الثاني
ولاية هيئات التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

المادتان ٦٦ ، ٦٧ من قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - استعدانهما نظاما للتحكيم يخالف المتصوص عليه في قانون المرافعات - بسطهما ولاية هيئات التحكيم المشككة طبقا لهما على أن كل نزاع ينشأ بين شركات القطاع العام فيما بينها أو بينها وبين أية جهة حكومية ، مركزية أو محلية ، أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة - اثر ذلك زوال اختصاص أى جهة أخرى قضائية كانت و اتفاقية بنظر هذه المنازعات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٦) من قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن تكون هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

- (أ) المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام .
- (ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين .

وإن المادة (٦٧) من هذا القانون تنص على أن يصدر وزير العدل قرار بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس . وتكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقدر الخصوم الأصليين في النزاع . ويبين في القرار النزاع الذي سيعرض على هيئة التحكيم .

وبذلك يكون هذا القانون قد استحدث نظاما للتحكيم بخلاف ذلك المنصوص عليه في قانون المرافعات ومن مقتضى هذا النظام بسط ولاية هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكامه على كل نزاع ينشأ بين شركات القطاع العام فأما بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مما يترتب عليه زوال اختصاص أى جهة أخرى من الجهات التى لها حق نظر المنازعات التى حددتها القانون سالف الذكر قسائية كانت هذه الجهات أو اتفاقية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفنى والتشريع الى أن هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هى التى تختص بنظم المنازعات المنصوص عليها في القانون المذكور دون غيرها من الجهات القضائية أو هيئات التحكيم الاتفاقية .

(ملوى ٦ - في ١٩٦٨/١/٤)

الفرع الثالث

عدم جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام العام

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

عدم جواز الانتحاء الى التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام - اساس ذلك - المادة ٨١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٥٥١ من القانون المدني .
ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المشرع قد حدد في قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذي ثبت في ظله وقائع المسألة المروضة - الحالات التي يجوز فيها الانتحاء الى التحكيم ، وظك التي لا يجوز فيها الانتحاء الى هذا النظام ثأنه في ذلك ثأن قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . فالمادة ٨١٨ من القانون المشار اليه كانت تنص على انه « يجوز للمتعاقدین ان يشترطوا بصفة عامة عرض ما بعد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين . ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بشرطه تحكيم خاصة » كما كانت المادة ٨١٩ تنص على انه لا يمح التحكيم الا بين له التصرف في حقوقه ولا يمح التحكيم في نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية ولا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

ومن حيث ان المادة ٥٥١ من القانون المدني تنص على انه « لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بحالة الشخصية أو بالنظام العام .. » .

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص عدم جواز الانتحاء الى التحكيم في المسائل المتعلقة بالنظام العام . وقد استهدف المشرع بعدم اجازة التحكيم في تلك المسائل أن تخضع لرقابة واشراف السلطة العامة .

(فتوى ٩٦ - في ١٥/١/١٩٧٠)

الفرع الرابع

اختصاص هيئة التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أن مناط اختصاص هيئة التحكيم يجد هذه وهذه أصلاً فى المنازعات التى تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وشركات القطاع العام الا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك صراحة — أساس ذلك — تدخل الطاعن ضد الشركة المدعية — مصلحة الطاعن جدية فى التدخل بحسبانه صاحب الاختراع محل الدعوى — موضوع المنازعة المطروحة هو طلب إلغاء القرار الصادر ببراءة الاختراع — اتخاذ الطاعن الاجراءات المقررة قانوناً للتدخل — تفاضى الحكم عن قبول تدخله يمد رفضاً له بالمخالفة لأحكام القانون الذى من مقتضاه وجوب أن تتصدى المحكمة بقبول تدخل الطاعن كمسألة أولية ومخلات لتحديد الاختصاص — قبول تدخله — انعقاد الاختصاص أصلاً لحكمة القضاء الإدارى ما لم يقبل الطاعن صراحة الإحالة الى هيئة التحكيم .

ملخص الحكم :

المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والتى تنص على أنه « تختص هيئة

التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون — دون غيرها — بنظر
المنازعات الآتية :

١ —

٢ — كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية
أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً في المنازعات التي تقع بين
شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين . . إذا
قبل هؤلاء الأشخاص ويمد وقوع النزاع حالته إلى التحكيم .

ومن حيث أن يؤدي هذا النص أن مناط اختصاص هيئات التحكيم
يجد حده ومداه أصلاً في المنازعات التي تنشأ فيها بين شركات القطاع
العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد إلى المنازعات بين
الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا إذا
قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — أية ذلك — أن نظام التحكيم الوارد في القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد جاء على خلاف الأصل — رعين
بطلته ولحكمة ظاهرة تكمن في صنف أطراف النزاع وطبيعته وأن الأصل
الدستوري هو ألا يحرم الفرد من الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي — ومن ثم
كأن لزاماً أن ينحصر اختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التي تنشأ
بين الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين وشركات القطاع العام إلا إذا
قبلوا التحكيم صراحة .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم وكان الثابت أن الطامن قد طلب
بجلسة التحضير المعقودة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ التدخل هجوباً ضد
الشركة المدعية وبلجنة المرافعة المعقودة في ٥ من فبراير سنة ١٩٨١
حضر الطامن وتررت المحكمة التأجيل ليقدم المتدخل مذكرة بأسباب
تدخله وليرد الخصوم على إعلان التدخل .

ولما كانت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
قد أجازت لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم

أو طالباً لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأن يكون طلب التدخل بالإجراءات المتتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاعة في الجلسة في حضورهم — وكان الثابت أن للطامن مصلحة جديّة في التدخل بحساباته صاحب الاختراع محل الدعوى وأن موضوع المنازعة المطروحة هو طلب إلغاء القرار الصادر ببراءة الاختراع — كما أنه قد ارتسم الإجراءات المقررة قانوناً للتدخل — ومن ثم فإن تفاضى الحكم من قبول تدخل الطامن يعد رفضاً له بالمخالفة لأحكام القاتون والذي من مقتضاه وجوب أن تتصدى المحكمة بقبول تدخل الطامن كمسألة أولية ومختلفة لتحديد الاختصاص وأن ينعقد الاختصاص أصلاً لمحكمة القضاء الإداري ما لم يقبل الطامن الإحالة إلى هيئات التحكيم وهو أمر لم يتحقق في الدعوى — ذلك أن مجرد إبداء الدعوى بمنع الاختصاص والإحالة إلى هيئات التحكيم في مواجهة الطامن دون اعتراض منه لا يعد إقراراً بقبول الإحالة إذ يتعين أن يكون قبول الإحالة إيجابياً صريحاً قاطعاً في خصوصية طلب الإحالة إلى هيئات التحكيم ليكون حجة ملية في حجب الجبهة القضائية الأصلية عن الفصل في النزاع بقبوله التحكيم .

ومن جهة أخرى فإن قبول تدخل الطامن — تدخلاً هجومياً — في خصوصية عينية محلها المنازعة في القرار الصادر بمنع براءة الاختراع بتسكاً بسلابته — يكون من شأنه ألا تقتصر الخصومة بين الطاعة والشركة المدعية لمصعب — حتى يمكن النظر في مدى توافق قبول الطامن للإحالة إلى التحكيم — بل تنشأ الخصومة أيضاً في مواجهة الجهة الإدارية بصدره القرار ومن ثم ينحصر اختصاص هيئات التحكيم كلية ويكون الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري دون غيرها .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطامن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه واختصاص محكمة القضاء الإداري — دائرة منازعات الأفراد والهيئات — وبقبول تدخل الطامن في الدعوى وأعادتها إليها للفصل في موضوعها أمام هيئة أخرى — والزمّت الحكومة المصروفات .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

هيئات التحكيم — اختصاصها لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام الا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — قبول الأمانة الى هيئات التحكيم يجب ان يكون صريحاً قاطعاً .

ملخص الحكم :

ان مبدأ اختصاص هيئات التحكيم طبقاً لنص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، يجد حده ومناه أصلاً في المنازعات التي تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام الا اذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك — آية ذلك ان نظام التحكيم الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد جاء على خلاف الأصل رهناً بملئنه ولحكمة ظاهرة تكن في صفات أطراف النزاع وطبيعته وأن الأصل الدستوري لا يحرم الفرد من اللجوء الى قاضيه الطبيعي ومن ثم كان لازماً أن ينحصر اختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التي تنشأ بين الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين وشركات القطاع العام الا اذا قبلوا التحكيم صراحة .

ومن حيث أن الثابت ان الطامن قد طلب التدخل هجوبياً ضد الشركة المدعية ثم قررت المحكمة التأجيل ليقدم المتدخل مذكرة بأسباب تدخله ليرد الخصوم على اعلان التدخل . ولما كانت المادة ١٢٦ مرامعات قد اجازت لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى بصفة لأحد الخصوم أو طالباً لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأن يكون طلب التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة بالجلسة في حضورهم وكان من

الثابت ان للطامن مصلحة جسيمة في التدخل بحساباته صاحب الاختراع محل الدعوى . وإن موضوع المنازعة المطروحة هو طلب القضاء القرار الصادر ببراءة الاختراع كما انه قد ارتسم الاجراءات المقررة قانونا للتدخل ومن ثم فان تفضي الحكم عن قبول تدخل الطامن يعد رفضا له بالمخالفة لأحكام القانون والذي من مقتضاه وجوب أن تتصدى المحكمة بقبول تدخل الطامن كمسألة أولية ومخللا لتحديد الاختصاص وان يتمتع الاختصاص أصلا لمحكمة القضاء الإدارى ما لم يقبل الطامن الاحالة الى هيئة التحكيم وهو الامر الذى لم يتحقق في الدعوى .

ان مجرد ابداء الدفع بعدم الاختصاص والاحالة الى هيئة التحكيم في مواجهة الطامن دون اعراض منه لا يعد اقرارا بقبول الاحالة اذ يمتنع ان يكون قبول الاحالة إجباريا وصريحا قطعيا في خصوصية طلب الاحالة الى هيئة التحكيم ليكون حجة عليه في حجب الجهة القضائية الأصلية من التمسك في النزاع بقبول التحكيم .

(طعن ٩٨٨ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

منازعة بين احدى شركات القطاع العام (شركة مطامن شرق الدلتا) وبين اشخاص طبيعيين لم يثبت أن هؤلاء الأشخاص قد وافقوا بعد وقوع النزاع على احالته الى التحكيم — المناط في شأن تطبيق نص مادة ٦٠ من قانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ على المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الوطنيين والاجانب هو يوافقة هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع على احالته الى هيئة التحكيم — نتيجة لذلك عدم انطباق نص المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ على المنازعة الماثلة — لا ينتر من هذه النتيجة صدور القانون رقم ٩٧ التي تقع بين شركات القطاع العام ببعضها البعض او بين شركة قطاع

لسنة ١٩٨٢ والذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وحل محله -
تتكون ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ٦٠ منه على أن « يفصل في المنازعات
عام من ناحية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة
عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين
في القانون » - طبقاً لهذا النص الجديد فإن المنازعات التي تدخل
ضمن أطرافها أشخاص أو جهات غير واردة في هذا النص أصبح من
غير الجائز نظرها بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الأشخاص
أو تلك الجهات ذلك .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، بشأن المؤسسات
العامة وشركات القطاع العام - وفيد القانون السارى من صدور
الحكم المطعون فيه - تبين أنه ينص في المادة ٦٠ منه على أن « تختص
هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون دون غيرها بنظر
المنازعات الآتية :

١ - المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية
أو محلية أو هيئة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً في المنازعات التي تقع بين
شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين
وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع بحالته
الى التحكيم » ويتضح من هذا النص أن المناط بشأن تطبيقه على المنازعات
التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين
الوطنيين والأجانب هو بموافقة هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع على
حالته الى التحكيم المنصوص عليها في القانون المذكور .

ومن حيث أن المنازعة المشكّلة تتضمن خلافاً بين شركة مطلعين شرق

الدلتة وهي إحدى شركات القطاع العام وبين أشخاص طبيعيين هم الدعى عليهم المؤشحة أسماؤهم في البنود من (١) الى (٨) من عريضة الدعوى المنازلة بشأنها الحكم المطعون فيه ، ويدور هذا الخلاف حول نطاق عملية التانيم وهل تشمل بعض مقاربات بالطبيعة ومقاربات بالتخصيص يتلقى الأشخاص المذكورون في اعتبارها ضمن عناصر المنشأة المؤسمة . ولم يثبت أن هؤلاء الأشخاص قد وافقوا بعد وقوع النزاع على أخلائه الى التحكيم — فانه يترتب على ذلك عدم انطباق المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على المنازعة المسئلة .

ومن حيث انه لا يغير من هذه النتيجة مسدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام والذي ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وحل محله اذ ينص في المادة ٥٦ منه على أن « يحصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض او بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة قطاع عام او مؤسسة عامة من ناحية أخرى من طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين في هذا القانون » وطبقا لهذا النص الجديد فان المنازعات التي تدخل ضمن أطرافها أشخاص او جهات غير واردة في هذا النص ، أصبح من غير الجائز بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الأشخاص او تلك الجهات ذلك .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم جيمه ، يكون الحكم المطعون فيه قد جلب الصواب ومن ثم يتعين القضاء بالفائه والحكم باختصاص محاكم مجلس الدولة ولا يبا نظر الدعوى باعتبارها تتعلق بطلب الفاء قرار لجنة التقييم المصنف المشكلة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٢/٩/١٩٦٢ السابق بيانه ، ومن ثم إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها بما يتضمنه من الفصل في الدفع بعلام جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . مع ابقاء الفصل في المصروفات .

الفرع الخامس

الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

هيئات التحكيم — الأحكام الصادرة منها عدم قابلية هذه الأحكام الطعن فيها بأى وجه — يجوز طلب وقف تنفيذها من المحكمة العليا فى حالتين أولهما : أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الإخلال بالخطة الاقتصادية العامة للدولة وثانيهما : أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الإخلال بغير المرافق العامة — رفض المحكمة العليا طلب وقف تنفيذ الحكم أو تعطيل التنفيذ جريمة يعاقب عليها قانوننا — لا يحول دون ذلك صدور تفسير من المحكمة العليا بغير وجه الرأى فى المنازعة التى صدرت فيها أحكام نهائية .

ملخص الفتوى :

نار خلاف فى الرأى بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات القطاع العام بشأن تفسير نص الفقرة الثالثة من المادة (١٥) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حيث ترى الهيئة أن الاعفاء من الاشتراكات الواردة فى هذا النص يقتصر على مدة التجنيد الإلزامية للمؤمن عليه دون مدة الاستبقاء فى الخدمة والاستدعاء من الاحتياط فى حين ذهبت الشركات الى أن هذا الاعفاء يرسى على مدد الاستبقاء والاستدعاء من الاحتياط كما يرسى على مدة التجنيد الإجبارية .

ولقد جاءت بعض الشركات الى هيئات التحكيم طالبة الحكم بإلزام الهيئة برد الاشتراكات التى حصلتها عن مدد استدعاء واستبقاء العاملين بها والكف عن مطالبة هذه الشركات بالاشتراكات المأجلة مستقبلا حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ الذى نص صراحة على استحقاق الاشتراكات من هذه المدد .

وقد أصدرت هيئات التحكيم ٢٥ حكما يؤيد فيها وجهة نظر الهيئة مقابل عشرة أحكام تؤيد وجهة النظر المخالفة ، وقامت الوزارة بطلب إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الهيئة أمام المحكمة العليا لاختلالها بسير المرفق واضرارها بالخطة الاقتصادية للدولة فأصدرت المحكمة العليا حكما من أحد هذه الطلبات في ١٩٧٦/٧/٢ لمسالح شركة النصر لللباس والمنسوجات يقضى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ شكلا لتقدمه بعد الميعاد استنادا الى أن المواعيد تبدأ من تاريخ المطالبة بتنفيذ الحكم وليس من تاريخ الاعلان الصحيح بالصورة التنفيذية للحكم .

فقدت الوزارة طلبا الى المحكمة العليا لتفسير نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية نظريته المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ وأصدرت قرارها التفسيري رقم ٤ لسنة ٧ ق بأنمدد تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (١٥) بن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعنى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحجمها دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط .

ولما كان معظم طلبات إيقاف التنفيذ لازال معروضا أمام المحكمة العليا ويحتل أن يقضى فيها بعدم قبول شكلا أو برفضها لعدم اضرارها بالخطة الاقتصادية للدولة .

ونظرا لأن تنفيذ أى من هذه الأحكام سوف يؤدي الى مطالبة الشركات الأخرى تحت ضغط المعاملين بها — بما في ذلك الشركات التي خسرت دعواها أمام هيئات التحكيم — بزد ما سبق أن سحقت من اشتراكات أسوة بالشركات التي أصبحت الأحكام الصادرة لصالحها نهائية فانكم تطالبون الرأي فيها يتبع بشأن هذه الأحكام وأثر صدور قرار التفسير سالف الذكر من كل من :

١ — الأحكام الصادرة من المحكمة العليا برفض وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم .

٢ — طلبات وقف التنفيذ التى لازالت بمنظورة أمام المحكمة العليا .

٣ — ما قد يصدر من هيئات التحكيم من أحكام بالمخالفة للقرار التفسيرى رقم ٤ لسنة ٧ ق خاصة وأن مخالفة القانون ليست من الأسباب التى تخول الوزير طلب وقف تنفيذ الأحكام أمام المحكمة العليا .

ونريد بأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/٥/١٩٧٧ فاستبان لها أن المادة ٦٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تنص على أنه « تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا على أنه « تختص المحكمة العليا بما يأتى :

١ —

٢ — تفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائى .

٣ — الفصل فى طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعة الحكومة والقطاع العام وذلك إذا كان تنفيذ الحكم من شأنه الأضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الإخلال بسير المرافق العامة .

ولا يجوز من وقت تقديم الطلب تنفيذ الحكم إلى أن ثبت المحكمة فى الطلب . . . » .

كما تنص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا المشار إليه بأن تكون « أحكام المحكمة العليا نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن » .

وتعني المادة ٧٢ من الدستور الدائم على انه « تصدر الأحكام وتنفذ بأسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللحكوم له في هذه الحالة حق الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة » .

ومن حيث أن مواد النصوص المتقدمة أن احكام هيئات التحكيم نهائية وجوابية التنفيذ وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن الا أنه يجوز طلب وقف تنفيذها أمام المحكمة العليا وذلك في حالتين **أولهما** أن يكون من شأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة **والثانية** أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الاخلال بسير المرافق العامة ، فإذا ما رفع الطلب الى المحكمة العليا وانتهت الى عدم قبوله شكلا أو الى رفضه موضوعا فإنه يتمتع في هذه الحالة بتنفيذ هذه الأحكام ، لأنه ليس هناك طريق للطعن في قرارات واحكام المحكمة العليا فهي بحسب صريح نص المادة ١٣ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ولما كان الدستور قد نص على اعتبار الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين المختصين جريمة يعاقب عليها قانونا وجعل للحكوم له الحق في رفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام المحكمة المختصة ، فإنه يجب على الوزارة أن تنفذ احكام التحكيم التي رفضت المحكمة العليا وقف تنفيذها وذلك بأن ترد الافتراكت التي تناولتها تلك الأحكام .

ولا يخير من ذلك التفسير الذي أصدرته المحكمة العليا للمادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالقرار رقم ٤ لسنة ٧ ق والذي انتهت فيه الى إلزام صاحب العمل والمؤمن عليه بإداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستبقاء في الخدمة والاستدعاء من الاحتياط ، ذلك لأن قرار التفسير المشار اليه لا يمس هذه الأحكام نظرا لأنها قد اكتسبت خجية تعميمها من الناحية بأى قاعدة قانونية .

وغنى عن البيان ان الوزارة أن تبدى الخفوع التي وردت بكتابها والمشار اليها بالوقائع امام المحكمة العليا عند نظرها لطلبات وقف تنفيذ باقى الأحكام الصادرة برد الاشتراكات الخاصة بالمستقبين فى الخدمة والمستدمين من الاحتياط ، كما أن لها أن تضع التفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا رقم ٤ لسنة ٧ ق فى شأن المادة ١٥ من القانون رقم ٦٣ امام هيئات التحكيم التى تنظر طلبات الشركات برد الاشتراكات المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى وجوب تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ما لم يصدر بوقف تنفيذها حكم من المحكمة العليا .

(فتوى ٤٠٤ - ١٩٧٧/٦/٢)

الفرع السادس تشكيل هيئة التحكيم

أولا — المنازعة في صحة تشكيل هيئة التحكيم

قامدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المنازعة في صحة تشكيل هيئة التحكيم — لا تعتبر طبقا للتكليف القانوني السليم طعنا بالانفاء في أحد القرارات الإدارية التي تختص بمحاكم مجلس الدولة بالنظر في طلب الغائها لاحتسار صفة القرار الإداري فيها يتعلق بأعضاء هيئة التحكيم الذين يمثلون الجهات المنازعة — اعتبارها من المنازعات الإدارية باعتبارها تدور بين جهة إدارية وهي وزارة العدل وبين أحد الأطراف المنازعة في طلب التحكيم حول صحة تشكيل هيئة التحكيم وتدخل بالتالي في ولاية محاكم مجلس الدولة طبقا للبند (الرابع عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا وجه للقبول بعدم احتساب محاكم مجلس الدولة بنشره بقوله ان المادة ٦٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أوجبت عرض الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم على الهيئة التي اصدرت الحكم — ولا وجه للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيسا على أن التعرض لصحة تشكيل هيئة التحكيم يتضمن بالضرورة المساس بالحكم الصادر من الهيئة في موضوع النزاع .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة احكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ انه افرد الباب السادس من الكتاب الثاني من القانون لبيان الاحكام الخاصة بالتحكيم في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام او بين تلك الشركات والجهات الحكومية او المؤسسات والهيئات العامة فتقتض المادة ٦٠ بأن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام او بين هذه الشركات وبين الجهات السالف

ذكرها كما قضت المادة ٦١ من ذات القانون على أن يصدر وزير العدل قرار بتشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع برئاسة أحد رجال القضاء من درجة مستشار أو مستشارين من مجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس ويكون له الرئاسة وعضوية عدد من المحكمين بقرار الخصوم الأصلية في النزاع وبين في القرار النزاع الذي سيعرض على هيئة التحكيم . ونصت لمادة ٦٢ على أن « ينشأ بوزارة العدل مكتب للتحكيم يتكون من عدد كاف من رجال القضاء ويختارهم وزير العدل .. ويتولى مكتب التحكيم قيد طلبات التحكيم المقدمة من الجهات المتنازعة الى وزير العدل واخطار باقى الجهات المختصة بصورة من هذه الطلبات وتكليفها باختيار محكم لها خلال اسبوعين من تاريخ اخطارها ، فإذا انقضت المدة المذكورة دون إبلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار إحدى الجهات المتنازعة محكما لها قام وزير العدل باختيار أحد رجال القضاء كمحكم من تلك الجهة » ونصت المادة ٦٩ من القانون على أن تكون احكام هيئات التحكيم النهائية نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن ويبين من النصوص المتقدمة أن المشرع قد وكل الى الجهات المتنازعة في طلب التحكيم سلطة اختيار محكميها خلال اسبوعين من تاريخ اخطارها باختيار هؤلاء المحكمين ، فإذا ما قامت كل من هذه الجهات باختيار محكمها خلال الاجل المذكور أصدر وزير العدل قراره بتشكيل هيئة التحكيم برئاسة أحد المستشارين وعضوية المحكمين الذين اختارتهم الجهات الادارية الا بالنسبة لتعيين رئيس العدل في هذا الشأن لا يعتبر قرار المتنازعة ، ولا ريب أن قرار وزير العدل في هذا الشأن لا يعتبر قرارا اداريا الا بالنسبة لتعيين رئيس الهيئة فقط إذ أن القرار هو الذى يسند اليه ولاية التحكيم بمعنى أنه ينشئ ، في هذا الخصوص مركزا قانونيا مؤداه اسناد ولاية التحكيم الى المستشار الذى اختاره وزير العدل رئيسا لهيئة التحكيم ، أما باقى المحكمين فقد تم اختيارهم سلفا على النحو الذى حدده القانون ومن ثم لا يستصحب قرار وزير العدل بتشكيل هيئة التحكيم صفة القرار الادارى فيها تضمنه من اسماء المحكمين الذين يمثلون الجهات المتنازعة إذ أنه في شقه هذا لا ينشئ مركزا قانونيا بلسناد ولاية التاديب اليهم ، وإنما الذى اسندت تلك الولاية لكل منهم الجهة التى يتبعها كل محكم ، والتى وصل اليها القانون سلطة اختيار محكمها ومتى بان ذلك مان المنازعة الراهنة وهى تنصب على المتنازعة فى صحة تشكيل هيئة التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ ، لا تعتبر طبقا للتكيف القانونى السليم ، طعنا بالالغاء فى أحد القرارات الادارية التى تختص محكم مجلس الدولة

بالنظر في طلب الغائها وذلك لانحصار صفة القرار الادارى فيها يتعلق بأعضاء هيئة التحكيم الذين يمثلون الجهات المتنازعة على ما سلف البيان ، وانما تعتبر المنازعة المذكورة من المنازعات الادارية باعتبارها تدور بين جهة ادارية وهى وزارة العدل وبين أحد الاطراف المتنازعة في طلب التحكيم المشار اليه حول صحة تشكيل هيئة التحكيم وتدخل بالتالى هذه المنازعة في ولاية مجلس الدولة ، لا باعتبارها طعنا بالالغاء في قرار ادارى ، بل باعتبارها منازعة ادارية تختص محاكم مجلس الدولة بنظرها طبقا للبند (الرابع عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومتى كان ما تقدم مانعه يغدو غير صائب ولا سليم ما يقول به الطعن من عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى على قول بان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر قد أوجب بالمادة ٦٢ منه عرض الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم على الهيئة التى اصدرت الحكم ، ذلك ان هذه المسادة لم تعرض لما يقول به الطعن اطلاقا وانما نصت على أن يقوم وزير العدل باختيار احد رجال القضاء كمحكم من الجهة التى تقاضت عن اختيار محكمها خلال الأجل الذى حدده القانون ، دون أن تعرض بشكل أو بآخر الى اسناد ولاية الفصل في الخلاف حول تشكيل هيئة التحكيم الى الهيئة التى اصدرت الحكم على نحو ما يقول به الطعن .

ومن حيث أنه لا وجه لما يقول به الطعن من أنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيسا على أن التعرض لصحة تشكيل هيئة التحكيم يتضمن بالضرورة المساس بالحكم الصادر من الهيئة موضوع النزاع وهو أمر يتعارض مع ما نصت عليه المسادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر من أن احكام هيئة التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، لا وجه لذلك إذ أن هذه المنازعة تدور حول صحة تشكيل هيئة التحكيم ذاتها ، ولا تعرض لدى سلامة الحكم الذى اصدرته الهيئة في موضوع النزاع ، ولا يغير من الأمر شيئا التحدى بالأثار التى قد تترتب على الفصل في المنازعة الراحنة على سلامة الحكم المشار اليه ، ذلك أن المناط في هذا الخصوص هو باختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة المعروضة ، ومتى استقام هذا الاختصاص على النحو السابق بيانه ، فلا وجه للتحدى بالأثار التى قد تترتب على الحكم الصادر في المنازعة المطالة .

(طعن ٢٣٤٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

ثانياً — اختيار واستبدال المحكمين

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قيام رئيس هيئة التحكيم باقرار استبدال المحكمين والفصل في المنازعة قبل صدور قرار من وزير العدل بهذا الاستبدال — لا ينال من صحة تشكيل هيئة التحكيم ما دام ان الهيئة التي تستقل بسلطة اختيار المحكمة هي التي قامت باستبداله وهي في ممارستها لهذه السلطة لا تخضع لاعتماد او تصديق من وزير العدل — حكمة ذلك — سرعة الفصل في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم والى بعد بها عن الاجراءات العادية للتقاضي .

ملخص الحكم :

انه يبين من حكم المادة ٦٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ان الجهات المتنازعة هي التي تستقل باختيار محكميها في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم متى قامت بهذا الاختيار في الاجل الذي حدده القانون من ثم فانه يجوز لاي من تلك الجهات استبدال محكميها ، متى رأت وجها لذلك ، ولا ترتب على رئيس هيئة التحكيم ان هو اعتمد هذا الاستبدال وفصل في المنازعة دون انتظار صدور قرار من وزير العدل بذلك ، على نحو قائم في المنازعة الماثلة ، ما دام ان الجهة التي تستقل بسلطة اختيار المحكم هي التي قامت باستبداله ، وهي في ممارستها لهذه السلطة لا تخضع لاعتماد اي تصديق من وزير العدل ، وهذا النظر فضلاً عن انه يتفق وحكم القانون فان من شأنه سرعة الفصل في المنازعات التي تعرض على هيئات التحكيم والى بعد بها عن الاجراءات العادية للتقاضي ، وهي الحكمة التي قضاها المشرع من استحداث نظام التحكيم للفصل في المنازعات التي تقوم بين شركات القطاع .

العام أو بينها وبين الجهات التي حددها القانون ، ومتى كان ذلك فإن قيام
رئيس هيئة التحكيم باتقرار استبدال المحكمين والفصل في المنازعة قبل
صدور قرار من وزير العدل بهذا الاستبدال لا ينال في صدر النظر المتقدم ،
من صحة تشكيل هيئة التحكيم التي فصلت في طلب التحكيم رقم ٦٨ لسنة
١٩٧٧ وتكون بالتالي دعوى المظنون ضده بالظمن في صحة هذا التشكيل
على غير سند من القانون وإذا أخذ الحكم المظنون فيه بغير هذا النظر
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، الأمر الذي يضمن معه القضاء
بإلغاء هذا الحكم ويرفض الدعوى .

(ظمن ٢٣٤٥ لسنة ٢٧ ق. - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

الفرع السابع
اتصاف المحكمين

فمادة رقم (٢٧١)

المادة :

نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على ان يصرف للمحكم مقابل عمله في التحكيم هو اتمام — دخول اتمام المحكم في عموم الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظف علاوة على ماهيته او مكافآته عن العمل الاصلى — خضوعها للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — دخولها في عموم الاجور والمكافآت الاضافية وما في حكمها المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون الصوبيون علاوة على مرتباتهم الاصلية ينص في الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على انه « غيا سدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ثلاثين في المائة من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد على خمسينة جنيه في السنة » وينص في المادة الرابعة منه على انه « لا تحضب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات معيشية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية

ولا تحسب كذلك في مجموع الأجور والمكلفات المشار إليها في
المادة الأولى .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون
المؤسسات المالية وشركات القطاع العام ينص في المادة ٧٨ منه على أن :
« يتحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أتعاب ومصرفات المحكمين » .
وتنص المادة الخامسة من قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ على
أن « تتولى الجهات المتزامة تقدير وصرف مكلفات من تختارهم كمحكمين
عنها في منازعاتها » وإذا تخلفت تلك الجهات عن اختيار محكمين عنها
في الميعاد المحدد قانونا التزمت بمكلفات من يندب كمحكمين عنها من رجال
القضاء » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن
تنظيم البدلات والأجور والمكلفات ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى
منه على أن « تسري أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكلفات
الآتية :

أ —

ب —

ج —

د — الأجور والمكلفات الإضافية .

ه —

و — مكلفات عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف
أنواعها .

ز — المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو الممسارون في
الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية ولا تسري أحكام هذا القرار . . .
السخ » .

وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه « لا يجوز أن يزيد

مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ خمسمائة جنيه في السنة » .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه قد أوضحت صراحة أن ما يصرف للمحكّم مقابل عمله في التحكيم هو اتعاب بمعنى أجر أو مكافأة مقابل ما يؤدي من خدمات ، وهو اصطلاح جرى به العرف في مجال الأعمال الحرة كالمحابة والطب والتحكيم والخبرة والحراسة ، ولذا فإن الاتعاب تدخل في عموم الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته عن العمل الأصلي لقاء الأعمال التي يقوم بها في الجهات المبينة في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، كما تدخل في عموم الأجور والمكافآت الإضافية ومكافآت العضوية وبدلات حضور الجان والجالس على اختلاف أنواعها المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سلف الإشارة إليه .

ومن حيث أنه لا يغير من طبيعة الاتعاب المشار إليها وصفها بالمكافأة في قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ وفي قرار وزير الخزانة بشأن مكافآت أعضاء التحكيم لعاملين بالوزارة وفروعها ، أو أفراد مصرف مالي مستقل لها بميزانية مصلحة الضرائب تحت اسم مكافآت أو مكافآت تحكيم خلاف المصرف المالي للأجور الإضافية والمكافآت التجميعية بميزانية المصلحة المذكورة ، أو اعتبارها مكافأة خاصة لأن أعمال التحكيم لا تتم بطريق التدب ولا تقيد بساعات عمل معينة ولا تخضع لرقابة المصلحة ، ذلك أن حلول كل من الاتعاب والمكافأة واحد في الحالة المعروضة وهو ما يعطى مقابل خدمة ، وقد جاء تعبير المكافأة في القرارين المشار إليهما وفي ميزانية مصلحة الضرائب ثائرا بالعرف الإداري الذي جرى على تسمية ما يعطى للعاملين مقابل الأعمال الإضافية بالمكافأة أو الأجر الإضافي تمييزا له عن الراتب أو الماهية أو الأجر أو المكافأة المقررة للأعمال الأصلية أو الأساسية ، ولا يهم أن يكون لمكافأة التحكيم مصرف مالي مستقل في الميزانية أو أن ترد ضمن مصرف مالي عام للأجور والمكافآت الإضافية كما لا يهم أن تسمى مكافأة خاصة أو غير ذلك ما دامت مقابل عمل اضافي لا يدخل ضمن أعمال الوظيفة الأصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اتعاب التحكيم تعتبر
مكافأة او اجرا عن عمل اضافى مما يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما .

(بنوى ١٤٧٤ — نى ١٠/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدها المادة ٧٢
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تقضى بان يحدد بقرار من وزير العدل
قواعد تنظيم اتعاب ومصروفات المحكمين — قرار وزير العدل رقم ٦٨٦
لسنة ١٩٦٦ تضمن انه بالنسبة الى المحكمين الذين يفتخرون الى جانب رئيس
هيئة التحكيم الذى يكون من بين رجال القضاء ويقدر عددهم بقدر عدد
الخصوم فان الجهات المتنازعة تتولى تقدير وصرف مكافآت من تخارهم
كمحكمين عنها — تقدير هذه المكافآت يترك للقواعد التى تضعها كل جهة
وفى حدود الاعتمادات المالية المدرجة بها — عدم جواز اعتبار هذا العمل
عملا خاصا اذا قام به احد العاملين بالهيئة من يتصل موضوع النزاع باعمال
الادارة التى يعمل بها او يرأسها وكلف بذلك على سبيل الامتداد لنشاط
ادارته وانه اذا ما باشر هذا العمل فى اوقات العمل الرسمية فانه لا يمنع
عنه اذا ما بذل جهدا خاصا فيه الا مكافأة تشجيعية فى حدود القواعد
المقررة بالهيئة .

ملخص الحكم :

من حيث ان تكليف المطعون ضده بالعمل محكما فى المنازعات التى
قامت بين الهيئة العمالية للسكك الحديدية التى يعمل بها فى وظيفة مساعد
أول منشئ عام النقل للتشغيل بمقتضى قرار رئيس مجلس ادارتها فى

١٣/٤/١٩٦٩ باختياره لذلك — هو من واقع الأمر وينقض النظر من الطبيعة الخاصة لعمل المحكم في هيئات التحكيم المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ثم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠، «الذي حل محله» واللذين يحكمان واقعة الدعوى — امتداد لعمل وظيفته إذ أنه يبين من الأمر الإداري رقم ٣٠ في ١٩٦٩/٤/٨ بتحديد الاختصاصات وتوزيع العمل بإدارة النقل الوارد ضمن حقلته مستنداته هو نفسه — أنه يشرف ويقا له على مراقبات ثلاث منها مراقبة نقل البضائع ومراقبة نقل الركاب ومن اختصاصات أولها : اعداد المستندات اللازمة لقضايا التحكيم وتجهيز قضايا التحكيم واعداد مذكرات الدفاع فيها وتقديمها لندوب الهيئة في لجان التحكيم وبهذا فانه رغم المفارقة في طبيعة عمل المحكم ، وما راعاه القانون من أن مهمته ليس تمثيل المصالح المتعارضة والدفاع عنها — الا أنه في واقع الحال لا يبعد عن اختصاصات وظيفته في عمومها في هذه الجزئية بل هو فرع منها وتابع لها ، إذ المنازعات موضوع التحكيم في القضايا التي اشترك فيها وبحسب البيان المقدم منه في أغلبها نتيجة عن مباشرة الهيئة في نشاطها في نقل البضائع وهو عمل من أعمال ادارة النقل بها وهو من العاملين برئاستها وكلها بين الهيئة وبين مصالح حكومية او هيئات او مؤسسات عامة وشركات تابعة لها ومن شأن الادارة المذكورة أن تقوم على تنفيذ العقود محلها ، 'وخل ما ينشأ عنها من خلافات وهي بذاتها موضوع المطالبات محل القضايا المذكورة فهو في قبضه بهذا العمل يقوم بشأن من شئون وظيفته ، يقتضى التكليف اختصاصه به ، ولذلك فهو فيه قائم بعمل أعلى من أعمال وظيفته ، يؤدي في أوقات العمل الرسمية ، أساساً ، ويضبط الثغالب . وإذا اقتضاه هذا جهداً اضافياً ملحوظاً فالسبيل الى مكافئته عنها ، هو منحه مكافأة تشجيعية ، وذلك مما تترخص فيه الادارة ، وفي حدود الاعتبارات المالية المقررة له . ومن ثم فهو على مقتضى الأصول السالفة بينها — ليس حقاً أصيلاً له .

ومن حيث انه ليس في نص المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ونص المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المقابل له

والتفانى بأن « تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم اتعاب ومصروفات المحكمين » وما ورد في قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ من أنه بالنسبة إلى المحكمين الذين يختارون إلى جانب رئيس هيئة التحكيم الذي يكون من بين رجال القضاء ويحدد مدهم بقدر عدد الضعوم فإن « الجهات المتنازعة تتولى تقدير وحرف مكافآت من تختارهم كمحكمين عنما ما يغير من طبيعة المكافآت التي تمنح لقاء هذا العمل لهؤلاء المحكمين المختارين من قبل هذه الجهات » من حيث عدم اعتبارها عملا خاصا إذا قام بها أحد العاملين فيها ممن يتصل موضوع المنازعة بأعمال الإدارة التي يعمل بها أو يرأسها ، وكلف بذلك ، وعلى سبيل التبع ، والامتداد لنشاط هذه الإدارة وأنه إذا تجرى مباشرته في أوقات العمل الرسمية نأته لا يمنح عنه ، إذا بذل جهدا خاصا فيه ، إلا مكافأة تشجيعية في الحدود ، ورواها للقواعد المقررة — فالقرار يترك الأمر في تقدير هذه المكافأة إلى هذه القواعد ، الجارى عليها العمل في الجهة وفي حدود الاعتبارات المقررة . وعلى هذا يحمل ما تضمنه كتاب وكيل وزارة النقل المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧١ ، المتضمن أن وزير النقل يرى اتباع القواعد التنظيمية الآتية لصرف مكافآت التحكيم في الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للوزارة : (١) تحديد مكافأة قدرها خمسة عشر جنيها للبحر أو ٥ ٪ من قيمة المبلغ موضوع التحكيم أو ثلث مرتب المحكم الشهري أيهما أقل ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات وذلك عن كل حكم . (٢) بذل كل الجهد لإنهاء النزاع ودعا إذا ما قل المبلغ موضوع النزاع من خمسين جنيها . إذ الأمر لا يدعو أن يكون من قبيل التوجيه لهذه الجهات باتباع هذه القواعد وهو ، ما يقتضى إجراء ذلك في حدود القواعد التي تنظم موضوع المكافآت الإضافية والتشجيعية ، والاعتبارات التي ترصد لهذا الغرض إذا تعلق الأمر بأحد العاملين فيها أو جهة مما تحكمها ، وهو ما يستلزم كعادة عامة مراعاة اعتبار ذلك هو الحد الأقصى ويوجب أن يكون حرف المكافأة في جميع الأحوال في حدود الاعتقاد ، ويجوز تبعا النزول عن الحد الأقصى تبعا لمقدار الاعتدال وعلى ذلك فلا يصح

« اعتبار ما تضمنته الكتاب المذكور مضمنا نظاما معدلا لهذه القواعد العامة باعتبار كل اشتراك في التحكيم من قبل هؤلاء العاملين عملا خاصا يمنح منه العمال المكافأة بالقدر الوارد به اذ ليس للوزير سلطة تعديل تلك القواعد ، وهي القواعد التي يقتضى نص قرار وزير العدل رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٦ اجراء التقدير والصرف طبقا لها .

ومن حيث انه متى كان ذلك — فان دموى المدعى القائمة على قوله بالانزاع الهيئة الطامنة بمنحه — على سبيل الالتزام — اعتبارا من كل منازعة تحكيم حضرها ، بالقدر المبين في دعواه تكون على غير أساس ، اذ الأمر في ذلك مما تترخص فيه الادارة ، فهو جوازى لها ، وفي حدود السمواد المقررة في منح المكافآت ومع مراعاة الحد الأقصى المقرر له وبما لا يخلو الاعتمادات المقررة لطلبها على الوجه السالف بيانه ، ومداره حول سلطتها في تقدير موجب منح هذه المكافآت ، اذا ما ارتأت اعتبار عمل المطعون ضده في هذه الهيئة وهو من جملة أعمال وظيفته ويحسب التكليف الصادر له مستوجبا لذلك .

(طعن ٣٦٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)

تعليق :

تقدم المركز الاطليى للتحكيم التجارى الدولى بالقاهرة الى السيد وزير العدل بشأن تعديل المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات التي نصت على انه « لا يجوز أن يكن المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مغلما لم يرد له اعتباره .

واذا تعدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون مددهم وترا والا كان التحكيم باطلا .

ومع ما تقتضى به القوانين الخاصة يجب تعيين اشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل » .

وقد جاء في مذكرة المركز الاطليى للتحكيم التجارى الدولى ان الفقهاء قد اختلفوا في شأن تفسير الفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر (انظر على

وجه الخصوص د. أحمد أبو الوفا : التحكيم الاختياري والإجباري الطبيعي
الثالثة سنة ١٩٧٨ البند ١٧ ص ٥ وما بعدها وانظر كذلك لنفس المؤلف :
التحكيم في القوانين العربية ص ٥ . وانظر كذلك د. سامية راشد في التطبيق
على تفسير النص سلف الذكر في مؤلفها : التحكيم في العلاقات الدولية
الخاصة سنة ١٩٨٤ ص ٢١١ وما بعدها وص ٣٥٣ وما بعدها . إذ ذهب
رأى إلى أن هذه المادة وإن أوجبت تعيين أشخاص المحكمين في جميع
الأحوال إلا أن هذا التعيين لا يستلزم تحديدهم بأسمائهم وإنما يكفي تحديدهم
بصفاتهم كغيب المحامين أو غيب المهتمسين ، بل يكفي تحديد الوسيلة التي
يتم بها اختيار المحكمين كان يمهّدوا بذلك إلى رئيس هيئة معينة أو رئيس
محكمة معينة لأن المادة ٦٣ من قانون السلطة القضائية (الصادر بالقرار
بتأنيون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣) وإن كانت تمنع القاضي كقاعدة عامة من أن يكون
محكما إلا أنها لا تمنعه من أن يكون له سلطة اختيار المحكمين .

وذهب رأي آخر إلى عدم جواز ذلك وأنه يعين تحديد أشخاص
المحكمين بأسمائهم في جميع الحالات إذ أن ذلك يتفق ودلالة القصد والحكمة
من التحكيم وأنه يترتب على إغفال تحديد أسماء المحكمين بطلان شرط أو
مشاركة التحكيم بطلانا مطلقا .

وقد ذهبت محكمة النقض منذ شرحها لنص المادة ٧٠٥ من قانون
المرافعات الملقى — وهو النص المائل لنص المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات
الحالي — إلى أن تلك المادة توجب أن يكون عدد المحكمين الموفيين بالصلح
وترا ، وأن يذكروا بأسمائهم في مشاركة التحكيم أو في ورقة سابقة عليها
وأنه ينتفى مع هذا النص جواز القول بإمكان تعيين بعض المحكمين في
المشاركة وتوكيل هذا البعض في تعيين آخرين من بعد وإن حكم هذه المادة
هو من النظام العام ومخالفته موجبة لبطلان المشاركة بطلانا مطلقا لا يزيله
حضور الخصوم أيام المحكمين الذين لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها
في المادة المذكورة (انظر نقض في ١٩٣٤/١٢/٣٠ مجموعة النقض في ٣٥
سنة الجزء الأول ص ٣٩٧ قاعدة رقم ٢) .

واستطردت المذكرة المشار إليه تقول أنه قد تترتب على الأخذ بالرأي
الآخر في شأن تفسير نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات

آثار خطيرة بالنسبة لامكانية اسناد تعيين المحكمين الى هيئة دائمة دون مشاركة مباشرة من الأطراف وخاصة بعد إبرام اتفاقية نيويورك في ١٠ يولية سنة ١٩٥٨ والتي انضمت اليها مصر في ٩ مارس سنة ١٩٥٩ (انظر مؤلفه. الحكتور سلبية راشد الذي سبقت) ذلك ان الاتفاقية سألقة الذكر قد تضمنت ان التنظيم الذي أوردته لا يقتصر على ما قد يصدر من أحكام بمحكمين معينين للفصل في حالات محددة بل يشمل أيضا الصورة الأخرى الخالية والتي تتلأل في الأحكام الصادرة من هيئات تحكيم دائمة لا يختار أو يسمى أطراف النزاع أعضائها .

ولما كانت المادة الأولى من قواعد التحكيم التي وضعها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمعروفة باسم (الانسترا ل) — والموصول بها في مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي وفقا لاتفاقية انتمسائه — قد نصت على أنه اذا اتفق طرفا عقد كتابة على احالة المنازعات المنطقة بالعقد الى التحكيم وفقا لنظام التحكيم التي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وجب عندئذ تسوية هذه المنازعات وفقا لهذا النظام مع مراعاة التعديلات التي قد يتفق عليها الطرفان كتابة .

ولما كانت قواعد (الانترال) لم تشترط تحديد اشخاص المحكمين باسماؤهم وإنما أجازت أن يحدد بهذا الأمر الى هيئة معينة الامر الذي يتملرض صراحة مع نص المادة ٥.٢ من قانون المرافعات .

وحيث ان التشريعات الحالية الصالحة الحديثة قد اتجهت بعد إبرام اتفاقية نيويورك سألقة الذكر الى الأخذ بما قرره تلك الاتفاقية وبما تضمنته قواعد الانترال في هذا الشأن ، بل ان الامر لم يستوجب اتخاذ اجراءات تشريعية لتعديل القوانين الداخلية لبعض الدول التي انضمت الى اتفاقية نيويورك. سألقة الذكر اذ ان القضاء في تلك الدول تجارب بسرعة مع ما تضمنته تلك لاتفاقية ومع قواعد الانترال مع بقاء بعض التشريعات الداخلية كما هي ومن ذلك ان المادة ٨.٩ من قانون المرافعات الايطالي تنص على أن يكون تعيين المحكم الايطالي بالاسم بواسطة الأطراف في اتفاق التحكيم ذاته أو في وثيقة لاحقة ومن ثم فلم يكن مقصورا في ظل التشريع الايطالي وقبل الانضمام الى اتفاقية نيويورك أن يعترف القضاء الايطالي بصحة اتفاق تحكيم لا يتضمن

أسماء المحكمين وبيان جنسيتهم الإيطالية اكتفاء بالإشارة إلى أن تعيينهم سيتم وفقا لنظام هيئة تحكيم دائمة مثل تلك التابعة لفرقة التجارة الدولية بباريس ولكن بعد انضمام إيطاليا إلى اتفاقية نيويورك لم يتردد القضاء الإيطالي في استبعاد تلك النتيجة وتقرير صحة اتفاقيات التحكيم رغم عدم نصها على تسمية المحكمين أو حتى تحديد عددهم وذلك اكتفاء بالأحالة إلى نظام هيئة تحكيم دائمة .

كذلك فقد اتجه القضاء في سويسرا وألمانيا الغربية والنمسا إلى الأخذ بوجهة النظر التي اعتمدها القضاء الإيطالي عندما طرحت المشكلة أمام محاكم تلك الدول .

وعلى أية حال ونظرا لعدم اعتماد القضاء المصري لوجهة النظر سالفة الذكر ونظرا للآثار الخطيرة التي تترتب على بقاء الفقرة الثالثة من المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات على حالها إذ تظل سينا مسلطا على رقاب الشركات الاستثمارية العالمية التي ترد المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتخشى من مواهب التمسك ببطالان مشارطات التحكيم .

فقد خلصت المذكرة إلى التوصية بتعديل المادة ٥٠٢ من قانون المرافعات لقدرا كل لبس أحاط بتفسيرها وحتى تتفق مع قواعد اتفاقيات التحكيم التجاري الدولي التي انضمت إليها مصر ، فلا تكون المادة بصياغتها الحالية مدعاة إلى الفشية منها والتوجس من إمكانية فسخ المرافعات التي قد تنشأ بشأن عقود الاستثمار والتجارة الخارجية من خلال هيئات التحكيم الدولي .

تراخيص

الفصل الأول : أحكام عامة

الفرع الأول : طبيعة القرار الصادر بالتراخيص

الفرع الثاني : اختلاف التصريح المؤقت عن عقد التزام الرفع العام

الفرع الثالث : تراخيص الانتفاع بجزء من المال العام

الفصل الثاني : تراخيص شواطئ الاستحمام

الفصل الثالث : تراخيص اشغال الطريق

الفصل الرابع : تراخيص القلج والمهاجر

الفصل الخامس : تراخيص استخراج ونقل رمال القيل

الفصل السادس : تراخيص الأسواق العمومية

الفصل السابع : تراخيص الاستيراد والتصدير

الفصل الثامن : تراخيص المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

الفصل التاسع : تراخيص المحال التجارية والصناعية

الفصل العاشر : تراخيص الصيدليات

الفصل الحادي عشر : تراخيص راكم نقل الدم

الفصل الثاني عشر : تراخيص الاتجار في المواد الكيماوية

الفصل الثالث عشر : تراخيص توزيع المواد التموينية

الفصل الرابع عشر : تراخيص الملاهي والقيانات

الفصل الخامس عشر : تراخيص دور الايواء

الفصل السادس عشر : تراخيص المدارس الخاصة

الفصل السابع عشر : تراخيص مزاولة حرفة القبالة

الفصل الثامن عشر : تراخيص الصيد

الفصل التاسع عشر : تراخيص الجبلي

الفصل العشرون : تراخيص الأسلحة والخفاير

الفصل الحادي والعشرون : مسائل خاصة بالإقليم السوري

الفصل الأول احكام عملة

الفرع الأول طبيعة القرار الصادر بالترخيص

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الترخيص الصادر من جهة الإدارة تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه - طبيعته - هو تصرف مؤقت قابل للسحب والتعديل في أي وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بشرط عدم اساءة استعمال السلطة - لا يؤثر في ذلك كون الترخيص مقيدا بشروط أو محندا بأجل +

ملخص الحكم :

أن مما يجزئ التنبيه اليه أن من المبادئ المسلمة أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة أنها هو تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه ، وهو تصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ويتبع هذا السحب أو التمدل غير قابل للإلغاء متى تم وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ولم يكن مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة وسواء في ذلك أكان الترخيص مقيدا بشروط أو محندا بأجل ، فالترخيص لا يكتسب صاحبه أي حق يتمتع معه على الإدارة سحب أو الغاؤه أو تنظييه أو الحد منه طبقا لسلطانها التقديرية وفقا لواجبات المصلحة العامة ويغير تصف ،

(ملعن ٤١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

الفرع الثاني

اختلاف التصريح المؤقت عن عقد التزام المرفق العام

قاعدة رقم (٢٧٤٠)

المبدأ :

ان المشرع قد فرق بين عقد التزام المرفق العام وبين الترخيص المؤقت في الشروط والأحكام المنطبقة على كل منهما — التراخيص المؤقتة تخضع للشروط التي يحددها وزير المواصلات — عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق العامة عليها إذ خلت من نصوص صريحة تطبيق أحكامه عليها .

ملخص الحكم :

ان المشرع فرق بين عقد التزام المرفق العام وبين الترخيص المؤقت في الشروط والأحكام المنطبقة على كل منهما ، فقد أخضع عقد الالتزام فيما يتعلق بالارباح التي يحققها الملتزم الى الأحكام المضخنة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، بينما أخضع التراخيص المؤقتة التي قد تمنحها جهة الادارة اذا ما تعذر منح الاستغلال عن طريق الالتزام للشروط التي يحددها وزير المواصلات ، واذا كان القانون المشار اليهما لا ينطبقان على خطوط اتوبيس مدينة القاهرة وانما يسريان على خطوط اتوبيس الاقاليم وحدها ، غير انها يكشفان بوضوح وجلاء عن أن المشرع نفسه يفرق بين عقد الالتزام وبين الترخيص المؤقت في شأن الأحكام المنطبقة على كل منهما ، وهذا يؤكد ما سبق ذكره من أن أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق العامة لا يسرى على التراخيص المؤقتة إذ خلت من نصوص صريحة توجب أحكامه عليها .

(طعن ٤٤٠ لسنة ١١ اق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠)

الفرع الثالث تراخيص الانتفاع بجزء من المال العام

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

اختلف الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام في مدهاء وفيما يخوله لهم من حقوق على المال العام بحسب ما اذا كان الانتفاع عانيا أم غير عادي — متى يمد الانتفاع عانيا ومتى يعد غير عادي — مثال لكل منهما وبين سلطة الإدارة بشأنه — اصطباغ الترخيص بصفة المعقد الإداري في حالة أعداد المال العام بطبيعته لينتفع به الأفراد انتفاعا خاصا بصفة مستقرة وبشروط معينة وخصومه للشروط الواردة فيه وللقواعد القانونية التي تنظم هذا النوع من الانتفاع — بقاء الحق في الانتفاع بالمال العام قائما في هذه الحالة للبدء المحددة للترخيص أو للمدة التي يظل فيها المال مخصصا للنتع العام في حالة عدم تحديد مدة للترخيص •

ملخص الحكم :

ان الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام يخلط في مدهاء وفيما يخوله للأفراد من حقوق على المال العام بحسب ما اذا كان هذا الانتفاع عانيا أو غير عادي ويكون الانتفاع عانيا اذا كان متفقا مع الغرض الأصلي الذي خصص المال من أجله كما هو الشأن بالنسبة الى أراضي الجبانات وأراضي الأسواق العامة وما يخص من شاطئ البحر لاقامة الكائنات والشاليهات ويكون الانتفاع غير عادي اذا لم يكن متفقا مع الغرض الأصلي الذي خصص له المال العام كالترخيص بشغل الطريق العام بالأدوات والمهبت والاكشاك ففي الانتفاع غير العادي يكون الترخيص للأفراد باستعمال جزء من المال العام من قبيل الاعمال الادارية المبنية على مجرد التسليم ويكون الاختصاص بمنحه

عادة لجهات الشرطة وتتيح الإدارة بالنسبة الى هذا النوع من الانتفاع ببسطة تقديرية واسعة ليكون لها الغاء الترخيص في أى وقت بحسب ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة باعتبار أن المال لم يخص في الأصل لمثل هذا النوع من الانتفاع وأن الترخيص باستعماله على خلاف هذا الأصل عارض وموقوف بطبيعته ومن ثم قابلاً للإلغاء أو التعديل في أى وقت لدايم المصلحة العامة . أما إذا كان المال قد أعد بطبيعته لينتفع به الأفراد انتفاعاً خاصاً بصفة مستقرة وبشروط معينة فإن الترخيص به يتم من الجهة الإدارية المنوط بها الإشراف على المال العام ويصطبغ الترخيص في هذه الحالة بصبغة العقد الإداري وتحكمه الشروط الواردة فيه ولقواعد القانونية التي تنظم هذا النوع من الانتفاع وهي ترتب للمنتفع على المال العام حقوقاً تختلف في مداها وقوتها بحسب طبيعة الانتفاع وطبيعة المال المقررة عليه على أنها في جنبها تنسم بطابع من الاستقرار في نطاق المدة المحددة في الترخيص أما إذا لم تكن مدة محددة فإن هذه الحقوق تبقى ما بقي المال مخصصاً للنفع العام وبشرط أن يقوم المنتفع بالتوفاء بالالتزامات الملقاة على ماله وتلتزم الإدارة باحترام حقوق المرخص إليه في الانتفاع فلا يسوغ لها الغاء الترخيص كلياً أو جزئياً طالما كان المنتفع قائماً بتنفيذ التزاماته وذلك ما لم تقوم اعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة تقتضي إنهاء تخصيص المال لهذا النوع من الانتفاع ودون إخلال بها للجهة الإدارية من حقوق في اتخاذ الإجراءات التي تكفل صيانة الأبن والنظم ولو تعارض ذلك مع مصلحة المنتفعين وجبى إن ترتب هذه الحقوق لصالح المنتفعين بالنسبة الى هذا النوع من الانتفاع برده الى أن الانتفاع في هذه الحالة يكون متفقاً مع ما خصص له المال العام فيتحقق النفع العام من طريق تحقق النفع الخاص .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

ترخيص بالانتفاع بالمال العام — سلطة تقديرية لجهة الإدارة في منح أو رفض أو إلغاء الترخيص — أساس ذلك — المصلحة العامة — لا يحد من سلطة الإدارة ألا قيد أساء استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإدارة تتبعت بسلطة تقديرية واسعة في تقدير اعتبارات المصلحة التي تبرر منح أو رفض أو سحب الترخيص ، أساس ذلك أن الانتفاع مؤقت وقابل للإلغاء في أي وقت ، وهو مرهون وجود وعد ما بالمصلحة العامة التي لا تتوازى مع المصالح الفردية بأي حال من الأحوال ولا يحد من سلطة جهة الإدارة في هذا الشأن إلا قيد أساء استعمال السلطة .

(ملعن ٩٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٨٢)

الفصل الثاني

تراخيص شواطئ الاستحمام

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

الفاء ترخيص بشغل كشك بلدى شواطئ الاسكندرية — طلب تجديد الترخيص من محافظة الاسكندرية — لائحة تنظيم شواطئ الاستحمام الصادر بها قرار محافظ الاسكندرية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ — عدم تضمينها ما يوجب على طالب تجديد الترخيص بشغل كشك الاستحمام اتباع شكل معين فى التبليغ الذى يرسله الى جهة الادارة بتغيير محل اقامته الذى يتم فيه مراسلته — اخطار جهة الادارة طالب تجديد الترخيص فى محل اقامته الموضح فى طلبه الاول دون الاذونات الى طلبه الآخر الموضح به محل اقامته الذى يبقى الطالب مراسلته فيه — هذا الاخطار لا ينتج اثره فى حقه ويرتب الاطلاق بالنسبة الى قرار الفاء الترخيص لعدم اداء الرسوم المقررة فى الموعد المحدد لها — الحكم بالفاته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن جوهر نص الطعن على الحكم المطعون فيه مجانياته للوائح والقانون لاستناده الى واقعة تغيير عنوان المطعمون ضده التى تضمنها طلبه الثانى المؤرخ ١٩٧٤/٣/٣٠ لتجديد ترخيص الكشك المذكور ، وذلك فى حين أن الادارة لا تلتفت الى هذا الطلب طالما أن له طلبا سابقا مقدما فى اليمام بشأن هذا التجديد وهو الذى اتفقت فى شأنه اجراءات الموافقة على تجديد الترخيص ، واذا كان لمطعون ضده رفض اخطار الادارة بتغيير عنوانه الثابت فى طلبه الاول لمراسلته على العنوان الجديد وليس الوسيلة الى ذلك تقديم طلبا آخر لتجديد الترخيص وانما اخطار الادارة

بالعنوان الجديد وطلب مراسلته عليه فيما يتعلق بطلب التجديد الأول الذى كان محل اجراءات تجديد الترخيص .

ومن ثم فلا تتريب على الادارة ان قامت باخطار الماطعون بسده فى ١٩٧٤/٥/١ على عنوانه الثابت بطليه الأول بالموافقة على تجديد ترخيص شغل الكشك المذكور وطالبته بسداد الرسوم فى موعد اقصاه ١٩٧٤/٥/١٥ والا سقط حقه فى الترخيص وبالتالي يكون قرارها الصادر بانهاء الترخيص لعدم سداد الرسوم المقررة فى موعدا صحيحا مطابقا للقانون ، واذا قضت المحكمة الادارية بغير ذلك فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون وتاويله وكان يتعين على محكمة القضاء الادارى بالاستكدرية التى طعن امامها فى هذا الحكم ان تقضى بإلغاءه ويرفع الدعوى اما وقد قضت برفض الطعن فانها تكون هى الأخرى قد اخطأت فى القانون تاويلا وتطبيقا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صحيح فى الواقع والقانون لأسبابه التى تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لحكمها والتى تضيف اليها انه ليس فى نصوص لائحة تنظيم شواطئ الاستحمام الصادرة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ ما يوجب على طالب تجديد الترخيص بشغل كشك الاستحمام اتباع شكل معين فى التبليغ الذى يرسله الى جهة الادارة بتغيير محل اقلبه الذى يتم فيه مراسلته بشأن اجراءات التجديد ، فقد حدثت المادة الخامسة من هذه اللائحة البيانات التى يجب ان تتضمنها طلبات الترخيص الجديدة ومن بينها محل اقلبه الطالب على ان تقدم طلبات تجديد الترخيص خلال المدة من أول أكتوبر حتى ١٥ من ابريل من العام التالى وتقوم المحافظة فى كل عام باخطار المرخص لهم بمواعيد التجديد ، كما نصت المادة السابقة من ذات اللائحة على ان تخطر المحافظة بمقتضى كتاب مسجل من رخص لهم فى شغل كشك الاستحمام وذلك فى ظرف اسبوع من تاريخ اعتسك قرارات الجنية وعلى كل منهم ان يؤدى الرسوم المقررة الى خزانة المحافظة فى ظرف خمسة عشر يوما التالية والا اعتبر الترخيص كان لم يكن . . ومن ذلك يتبين ان ثمة اثار قانونية معينة تترتب على اخطار ذوى الشأن بالموافقة على الترخيص او تجديده

وبإداء الرسوم المقررة في الموعد المحدد يعتبر الترخيص كان لم يكن في حالة عدم أداء الرسوم المقررة في ظرف الخمسة عشر يوما التالية ، ومن ثم يتعين لكي ينتج الاخطار اثره القانوني ان يتم في محل الاقابلة الذي حدده الطالب وهو بطبيعة الحال محل اقامته الاخر حسبما هو مبين في ملف الترخيص ودون ان يشترط شكلا معيناً في الورقة التي تحوى هذا الإبيان فقد تبينه أية ورقة من أوراق ملف الترخيص طالما انها تكشف من محل الاقابلة الذي ينفي الطالب براسلته فيه لماذا تم الاخطار بدون مراعاة ذلك وقع عدم الاثر ويظل القرار المقرَّب عليه .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم نأذا كان الثابت من ملف ترخيص الكشيك رقم ٩٩ بضمائمه أبو هيف الخاص بالطموون ضده ان له بطلب متجدد برقم ١٨ : ٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٩ لتجديد ترخيص الكشيك عن عام ١٩٧٥/٧٤ وقد تضمن ان محل اقامته ٣٤ شارع خليل مطران (نارهرى سابقا) سابقا باشا بالاسكندرية ثم تقدم بطلب تجديد آخر مؤرخ ١٩٧٤/٣/٣٠ — في المجاميد البانوى ، وأثر عليه بالارفاق بالطلب الاول وقد ذكر فيه ان محل اقامته ٧ شارع مجد النرى المجوزة بالمجيزة ، فان محل الاقابلة الاخر للطلّاب هو الذى يجب اخذه في الاعتبار عند اخطاؤه بالواقعة على تجديد الترخيص بشسفل هذا الكشيك وبإداء الرسوم المقررة ، واذ غفلت الادارة عن ذلك بان قامت باخطاؤه في محل اقامته الموضح في طلبه الاول فان هذا الاخطار لا ينتج اثره في حقه ويرتب البطلان بالنسبة الى قرار إلغاء الترخيص بما يتعين معه الحكم بإلغائه .

وبن حيث أن المحكمة الادارية وقد مسليث هذا النظر وتضمنت بإلغاء قرار ائهاء ترخيص الكشيك المذكور فانها تكون بذلك قد اعملت حكم القانون على وجهه الصحيح وبالتالي يفسى الحكم المطعون فيه القاضى برفض البطلن المقسم من هذا الحكم في محله ولا وجه للطعن عليه .

(طعن ٧:٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

الفصل الثالث تراخيص اشغال الطريق

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

اختصاص المجالس البلدية بالتراخيص في اشغال اجزاء الطرق التي انشأتها مصلحة الطرق في دوائر اختصاصها وتحصيل رسوم هذا الاشغال .

ملخص النقض :

انه وان كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق الجنبية قد اناط بمصلحة الطرق انشاء بعض اجزاء الطرق العمالة الداخلة في دوائر اختصاص المجالس البلدية وهي الاجزاء المكملة للطرق التي تنشئها تلك المصلحة خارج المدن الا انه لم يخولها اى اختصاص في اصدار تراخيص في اشغال تلك الاجزاء بل على العكس من ذلك قد اخرج القانون اجزاء الطرق المذكورة من نطاق تطبيقه بنص صريح على ذلك في المادة الثانية منه ، وذلك فيما عدا ما نص عليه من جواز اختصاص مصلحة الطرق بانشاء تلك الاجزاء وتعديلها ووصلها وصيانتها .

وفضلا من ذلك ، فان احكام القانونين رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام المجالس البلدية ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العمالة قاططة في اختصاص المجالس البلدية دون سواها كل في دائرة اختصاصه بتطبيق احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ ولوائحه التنفيذية ، وفي ان هذا القانون دون غيره هو الواجب التطبيق على اشغال الطرق العمالة في دوائر اختصاص المجالس البلدية ايا كانت الجهة التي انشأت تلك الطرق أو اجزاء منها .

وينشاء على ذلك فان المجالس البلدية هي المختصة بالترخيص في اشغال اجزاء الطرق التي انشأتها مصلحة الطرق في دوائر اختصاصها ويتحصل رسوم هذا الاشغال .

(انتهى ١٤١ — في ١٩٥٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

ترخيص اشغال الطريق (الرصيف) باقتبale كشك — رفض تجديد الترخيص للاعتبارات الجمالية وحسن تنسيق المدينة — صدور القرار من يملك اصداره طبقا لاحكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطريق ووفقا للاعتبارات السابقة — الزام صحيح القانون .

ملخص الحكم :

اجازت احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة ولائحته التنفيذية للسلطة المختصة بمنح الترخيص الغاءه أو انتقاص مدته أو المساحة المرخص في اشغالها لاعتبارات ودواى مقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور والآداب العامة أو جمال تنسيق المدينة .

ومن حيث أن قرار رفض تجديد الترخيص قد صدر من السلطة المختصة طبقا للقانون ، وقام في أسبابه على الاعتبارات الجمالية والمحافظة على المظهر السيلحى للبلاد ، وهى اعتبارات تجيز للإدارة امسلا رفض منح الترخيص ، كما تجيز لها عدم تجديده فضلا عن إلغاءه في أثناء المدة المسادر بها ابتداء أو تجديدًا — ومن ثم يكون قرار رفض تجديد الترخيص مطابقا للقانون وفاقما على سببه المبرر له .

(طعن ١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

الفصل الرابع تراخيص المناجم والمحاجر

مقدمة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ فى شأن المناجم والمحاجر — اعتبر
الترع من المحاجر لاحتوائها على مواد الطين والأتربة التى تستعمل فى
البناء — التفرقة بين استخراج هذه المواد من الترع الحكومية بكمية
محدودة لتنفيذ عملية مسندة من احدى الجهات الحكومية وبين بيع ناتج
عمليات حفر الترع التى تكون قد استخرجت وألقت ملكيتها الى مصلحة
المناجم والمحاجر — اثر ذلك — فى الحالة الاولى لا يلتزم المقاول الذى
يقدم على استخراج اتربة من احدى الترع للفرض المذكور أن يؤدى اأأوة الى
مصلحة المناجم والمحاجر أو أن يحصل على ترخيص بذلك .

ملخص الحكم :

أن المستفاد من استقراء النصوص أن الترع فى حكم القانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ فى شأن المناجم والمحاجر تعتبر من المحاجر
لأحتوائها على مواد محاجر من طين وأتربة تستعمل فى البناء وقد نرى
هذا القانون فى المعاملة المألوفة بين استخراج أحد المقاولين لهذه المواد
من الترع الحكومية بكمية محدودة لتنفيذ عملية معينة مسندة اليه من
أحدى الجهات الحكومية ، وبين بيع ناتج عمليات حفر الترع التى تكون قد
استخرجت وألقت ملكيتها الى مصلحة المناجم والمحاجر .

فى الحالة الاولى لا يلتزم المقاول الذى يقدم على استخراج اأربة
من احدى الترع للفرض المذكور أن يؤدى اية أأوة لمصلحة المناجم
والمحاجر ولا يتطلب الأمر الحصول منها على ترخيص بذلك يستحق منه

رسم نظر ، وعلة ذلك جلية لى أن من يقوم باستخراج الأتربة من الترع والمصارف ونحوها، على نفقته بترخيص من الجهة المختصة فى أجهزة الرى وفى حدود تعليماتها كما هو الشأن فى الحالة الماثلة ، إنما يؤدى فى ذات الوقت خدمة عامة تتمثل فى تطهير هذه المجرى المائية التى تنفق الدولة فى سبيلها ،بالغ طائلة مما لا يستقيم معه فرض أتاوة على ما يقوم باستخراجه من أتربة .

أما فى الحالة الثانية فإن حق مصلحة المناجم والمحاجر فى بيع مواد المحاجر الناتجة عن عمليات حفر الترع والمصارف ونحوها لى يتقدم بطلب شراء شيء منها بسعر ٥٠ مليا للمتر المكعب الواحد أو جزء منه مشروط بأن تكون هذه المواد قد استخرجت وألت ملكيتها الى المصلحة ، شأن ناتج حفر وتطهير الترع والمصارف ونحوها التى تتولاها الدولة على حسابها . وطالما أن القناتون اعفى الما قول الذى يقوم على نفقته باستخراج الأتربة من الترع والمصارف المملوكة للدولة لتنفيذ عملياته مستندة اليه من احدى الجهات الحكومية من أداء أتاوة أو رسوم نظر لئانه لا يفسخاغ التحدى بأن ما قام الما قول باستخراجه يصبح ، مملوكا لمصلحة المناجم والمحاجر تتولى بيعه له .

(طعن ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبحث :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر جمل الاختصاص فى استغلال المناجم والمحاجر. لوزارة التجارة والصناعة - ايلولة هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها - صيرورة الاختصاص للمحافظات طبقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية وقرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ان المادة الرابعة منه الواردة في الباب الأول الخاص بالأحكام التمهيدية تنص على ما يأتي : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورعايتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها ان تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها اما بنفسها مباشرة واما ان تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون » .

وقد آل هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها واستمر الحال على ذلك الى ان عمل بقانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وطبقاً لأحكامه صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » ، ونصت المادة الثانية على أن « تتولى كل محافظة الاشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وادارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وتؤول اليها ايراداتها اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٦٢ » وبماد النصوص المتقدمة انه اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الادارية صاحبة الاختصاص الاصيل بالنسبة الى الاشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة الى منح تراخيص الاستغلال ابتداء أو في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص ، أو بالنسبة الى غير ذلك من الشؤون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر وتبارس هذا الاختصاص بواسطة اجهزتها وادارتها ، أما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح

مقصوداً على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى
انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تدير عليها المحافظات
والإشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المهاجر دون أن يمتد
هذا الاختصاص إلى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة إلى
المحافظات سواء للترخيص باستغلال المحاجر ابتداء أو بالاستبدال .

(ملحق ١٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٦)

الفصل الخامس

تراخيص استخراج ونقل رمال النيل

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبحث :

استخراج ونقل رمال النيل — وجوب الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الري — المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الري والصرف المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ — نصها على أن مجرى النيل من الأماك المائة ذات الصلة بالري والصرف — اثر ذلك — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري لاجراء اى عمل يخص داخل حدود الأماك المائة ذات الصلة بالري والصرف — صدور ترخيص من احدى المحافظات نيابة عن مصلحة المساجم والمحاجر بالتراخيص لاهد الأفراد باستخراج مادة رمال النيل فى جزء من مجراه يعتبر مخالفا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه — لوزارة الري وقف هذا الإعتداء على مجرى النيل — امتناع المرخص له عن الحصول على ترخيص من وزارة الري دون سبب مقبول يستقطقه فى التعميق .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أنه بموجب عقد استغلال رقم ٣٢ رخص السيد المحافظ (محافظ البحيرة) نيابة عن وزارة الصناعة للسيد/ فى استخراج ونقل مادة « رمال النيل » من المنطقة رقم ١٣ بفرع رشيد وذلك لمدة سنة من ٥ أبريل سنة ١٩٦٤ الى ٤ أبريل سنة ١٩٦٥ مقابل ايجار سنوى قدره ٢٥٠ جنيهًا بدون أتاوة ، وقد نص البند الثانى من العقد المشار اليه على أن منح المدعى استغلال المنطقة ؟ إنتمدح ذكرها يخضع لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وقد تجدد العقد

المشمل اليه لمدة سنة من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٥ ينتهى فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٦ بذات الشروط ويدون اثاوة ، ثم يجدد العقد لمدة سنة اخرى من ٥ أبريل سنة ١٩٦٦ حتى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ . ولما تبين تفتيش الرى المختص ان المدعى وغيره ممن رخصت لهم المحافظة باستخراج رمال النيل لم يحصلوا على ترخيص من جهة الرى المختصة ، فقد طلب تفتيش الرى من الادارة العامة للمناجم والوقود فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ التنبيه على المرخص لهم بضرورة الحصول على موافقة الرى باستغلال هذه المناطق بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ كتب السيد وكيل وزارة الرى الى المدير العام لمراقبة المناجم والمحاجر بان مجرى النيل وجسوره يعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرعى ولا يجوز لاي جهة ان تصغر تراخيص فى شأن استغلالها من اى نوع الا بعد موافقة الرى وأن وزارة الرى ترى ايقاف اعطاء اية تصاريح لآخذ رمال او اترية من مجرى النهر الا بعد الرجوع اليها لعمل قطاعات عرشية على المجرى ودراسة مدى امكان استغلالها بما لا ينتج منه اى ضرر على مجرى النهر . وقد ابلغت صورة من هذا الكتاب الى مفتش محاجر البحيرة بجنهور للعلم وعدم التصريح باخذ رمال او اترية من مجرى نهر النيل الا بعد الرجوع الى تفتيش الرى المختص والحصول على موافقته . وعلى اثر ذلك اوقف تفتيش رى الغربية العمل فى البر تفتيش رى البحيرة العمل فى البر الغربى من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ثم استأنف المدعى العمل حتى نهاية العقد فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ . واذا نظلم المدعى من ايقافه من العمل للمدة المشار اليها فى كل من البر الشرقى والبر الغربى ، وافق السيد محافظ البحيرة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ على تعويض المدعى عن مدة ايقاف العمل بالبر الغربى بمدة اخرى من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، وعن مدة ايقاف العمل بالبر الشرقى بمدة اخرى من ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ حتى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ وقد وافق تفتيش رى الغربية فى ٦ من أبريل سنة ١٩٦٧ على تعويض المدعى فى البر الشرقى على النحو الذى انتهت اليه المحافظة على ان يقوم المدعى

بالحصول على ترخيص الرى والاتصال بمهندس الرى واستلام الموقع حسب المواصفات الهندسية . وبإخطار المدعى بما انتهى اليه تفتيش رى القريبة ، قدم طلبا بذلك فى ١٨ من إبريل سنة ١٩٦٧ الى هندسة رى كفر الزيات وسدد رسم النظر . وتم عمل تخطيط فى الموقع الذى أرشد عنه ، الا ان المدعى أخطر هندسة الرى فى ٢١ من يونية سنة ١٩٦٧ بأنه لن يتعامل الا مع تفتيش محاجر دمنهور وحده دون جهات الرى ، ومن لم اتام المدعى دعواه المائلة أمام محكمة القضاء الادارى وصدر فيها الحكم المطعون فيه برفضها موضوعا ، ولم يرفض المدعى هذا الحكم نظرا ليه للأسباب التى سلك ايضاها .

ومن حيث انه عن أوجه الطعن التى أثارها المدعى فهم مردودة بأن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف تنص على أن الأهلاك العامة ذات الصلة بالرعى هي : (أ) مجرى النيل وجسور الحيلس والحوش العامة وجسورها . ويدخل فى مجرى النيل جميع الأراضى الواقعة بين الجسور . (ب) جميع الترع والمصارف العامة وجسورها وجميع الأراضى والمنشآت الواقعة بين تلك لجسور . وتنص المادة د من القانون المذكور معطلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على أن لوزارة الأشغال (الرى) الهيئة العامة ومطلق الاشراف على الأهلاك العامة المنصوص عليها فى المادة الأولى ، ومع ذلك وبدون اخلال بأحكام هذا القانون يجوز لوزارة الأشغال (الرى) أن تعهد بأى جزء من هذه الأهلاك العامة الى أى مصلحة حكومية أو الى أى من مجالس المديرية أو مجالس البلدية أو الى أى هيئة عامة أخرى بناء على طلبها ، ولهذه المصلحة أن تصدر تراخيص من أى نوع كان بمعرفتها وبالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الأشغال والجهة المسلم اليها تلك الأهلاك العامة بما يكل الفرض الاصلى منها ، ويسرى هذا الحكم على جميع ما سبق تسليمه الى هذه الهيئات كذلك نمت المادة الخامسة لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود املاك العامة ذات الصلة بالرعى والصرف ولاحداث أى تعديل فيها - بشر ترخيص من وزارة الأشغال (الرى) وبالشروط التى تقررها بعد أداء رسم يعينه وزير الأشغال (الرى) بقرار منه ويستفيد من هذه النصصوص أن لوزارة الرى الهيئة على جميع الأهلاك العامة ذات الصلة

بالرى والصرف التى حددتها المادة الأولى من القانون ، ولها أن تعهد بجزء من الأملاك العامة المذكورة الى أى مصلحة حكومية أو هيئة عامة بناء على طلبها وذلك طبقا لسلطانها التقديرية ، وللجهة التى يعهد إليها بجزء من الأملاك العامة المذكورة أن تصدر تراخيصا بالشروط التى يتفق عليها بين وزارة الرى والجهة المسلمة إليها هذه الأملاك .

ومن حيث أن قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية لم تخول المجالس المحلية أى اختصاص يتعلق باستغلال الأملاك العامة المتصلة بالرى والصرف ولم تعهد وزارة الرى الى المحافظات أو مصلحة المناجم والوقود بمنح تراخيص استخراج رمال النيل فى دوائر هذه المحافظات ، كما أن قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص على أن ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من الأول من يولية سنة ١٩٦٢ فيما مدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفنى وتتولى كل محافظة الاشراف على المحاجر الواقعة فى دائرتها طبقا لقانون المذكور وتؤول إليها إداراتها ، ولم ينقل الى المحافظات اختصاص وزارة الرى فيما يتعلق باستغلال الأملاك العامة المتصلة بالرى والصرف ، ومن ثم فإن وزارة الرى كانت وما زالت وحدها هى المختصة باصدار التراخيص المشمل إليها ، فإذا كان ذلك ما تقدم وكان المدعى لم يحصل على ترخيص من وزارة الرى باستخراج رمال النيل فى المنطقة التى حددتها له محافظة البحيرة ، فإن الوزارة المذكورة تكون على حق فى منع المدعى من العمل فى هذه المناطق ولا يحول دون ذلك الترخيص بالاستغلال الذى صدر له من محافظة البحيرة إذا لا يجوز وضعه موضع التنفيذ قبل الحصول على ترخيص من جهة الرى المختصة ووفقا للشروط التى تضعها ، كل ذلك بجانب أن الترخيص الممنوح له من محافظة البحيرة كان على ما هو ثابت من نصومه — طبقا لاحكام قانون المناجم والمحاجر رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، وليس طبقا لاحكام قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذى يضمن التقيد بأحكامه فى مثل هذه الحالة ، وعلى ذلك فليس فى الأمر — حينما ذهب الطاعن — شبهة خلط بين عقد ادارى واجب النفاذ وبين ترخيص ادارى لازم لتنفيذه

بل أنه في واقع الأمر يتمصل بالقيام بعمل داخل الاملاك العساية ذات الصلة: بالرى دون الحصول على موافقة او ترخيص وزارة الرى على خلاف حكم القانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ان وزارة الرى كانت على حق فيما أصدرته من قرارات بوقف العمل في المنطقة التي منحتها المحافظة للمدعى ، قد صلف صحيح القانون ولا حجة في القول بان المدعى أصابه ضرر مؤكد من جراء تعطيله عن العمل بعد أن تشبثت كل من وزارة الرى ومصلحة المناجم والوقود في اختصاصها بمنح الترخيص باستخراج رمال النيل وأن ايها مسئولة عن تعويضه ، ذلك لأنه كان على المدعى عقب وقفه من العمل ووضوح الجهة المختصة باصدار الترخيص ان يلجأ اليها ويستكمل الإجراءات اللازمة لا أن يقف موقفا سلبيا ويرفض دون سبب مقبول استكمال الإجراءات المطلوبة على نحو ما جرى في عدوله عن طلب الترخيص الذي كان قد تقدم به لتفتيش رى الغربية ، وقد وضع من الأوراق من أن تفتيش الرى المذكور كان على استعداد لمنحه التراخيص اللازمة وتعويضه من مدة توقفه في الحدود الفنية التي تطلبها الحناظ على مجرى النيل وسلامته ، فان كان ثمة ضرر قد لحق المدعى بفرض حذوفه من فان المدعى هو الذى تسبب فيه بامتناعه عن الالتجاء الى الجهة المختصة للحصول على الترخيص اللازم ، وليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى من طعنه من ان المؤسسة المصرية العاملة للأبحاث الجيولوجية والتمعين كانت مختصة باصدار الترخيص طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ وقد نال منها في التوقيع السيد محافظ البحيرة ، ذلك لأن المؤسسة المذكورة التي استحدثت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ قد حلت محل مصلحة المناجم والوقود في بعض اختصاصاتها وقد سلف ايضا أن المصلحة المذكورة لم تكن مختصة بمنح التراخيص التي تتعلق بالاملاك العساية المتصلة بالرى والصرف ومن ثم فان المؤسسة المذكورة لا شأن له بالفزع المسائل ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى بالنسبة لها قد جاء سليما ومتقنا والقانون .

ومن حيث أنه بالابتناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد

أصاب صحيح القاتون فيما انتهى اليه من عدم قبول الدعوى بالنسبة
للؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين وبقبولها بالنسبة
لباقى المدعى عليهم ورفضها موضوعا ، ويكون الطعن والحالة هذه على غير
أساس سليم من القانون ويتمين الحكم برفضه والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٦٨ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٠/٢٩/١٩٧٧)

الفصل السادس

تراخيص الأسواق العمومية

قاعدة رقم (٢٨٢)

٢٨٢-١ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجارة الجملة — الحظر الوارد به مقصور على التعامل بالجملة في مكان غير السوق المحدد — لا حظر على الوزير في الترخيص في شغل محل السوق لغرض مكمل للتعامل بالجملة فيما هو من مستلزماته — أساس ذلك انقضاء النص على الحظر ، وتبعية الفرع للأصل ، وإن حسن سير المرفق يقتضيه .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع إلى المواد ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، أن الذي حظره القانون هو إنشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الأصناف المبينة بالجدول في غير الأماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض أو مخالفة الأحكام والشروط الخاصة بشغل تلك الأماكن على الوجه الذي يعينه وزير التجارة والصناعة ، وإن المخالفة لبطك الأحكام قد تبلغ حد الجريمة التي تستوجب العقاب ، كما لا يخل ذلك بالطرق الإدارية كإغلاق المحل أو إزالة أسباب المخالفة أو إلغاء الترخيص في التعامل بهسب الأحوال ، على أن يعرض ذلك وجوباً على المحكمة للفصل فيه . ولكن لم يحظر القانون على الوزير أن يرخص في شغل محل في السوق قد يرى الترخيص بائنهاله لغرض مكمل للتعامل بالجملة في الأصناف المبينة بالجدول ، أو فيما هو من مستلزمات هذا التعامل ، أو ما يتصل به اتصالاً يقدره الوزير عند الترخيص ؛ بل أن يجدير هذه الملاحظات جيهاً عند

الترخيص أمر تقتضيه طبائع الأشياء وحسن سير المرفق ذاته ، على أساس أن الفرع أو الملحقات يتبع الأصل فإذا قدرت الإدارة عند الترخيص أن من مصلح الاتجار في الخضر والفاكهة بالجملة في السوق المحدد لذلك أن ترخص في شغل محل فيه لتأجير ثلاثيات مائة يحفظ فيها تجار الجملة الخضر والفاكهة أو إذا قدرت كذلك أن من مصلح الاتجار في الخضر والفاكهة الترخيص في شغل مكان في السوق لبيع بذور الخضر والفاكهة والمبيدات الحشرية التي تظرم لمعالجة الخضر والفاكهة ، تيسيرا للمتعاملين في الخضر والفاكهة من زراع وغيرهم ، ووقاية للمزروعات أو ثمار الخضر والفاكهة المعروضة بعد ذلك ، أو إذا قدرت أن ترخص في مكان لإمداد قوى الشأن بالمعونات اللازمة لما يشتري من خضر أو فاكهة بالجملة ، أو شغل مكان بالسوق كمتصف يد الناس فيه بما يلزمهم من مرطبات وما إليها — إذا قدرت الإدارة كل هذا ، لما كان فيه مخالفة للحظر الذي انصب عليه حكم القانون والقرارات المنفذة له ، لأن الحظر كما سلف القول إنما يرد على التعامل في الجملة في مكان غير السوق المحدد لذلك ، ولم يحظر القانون أن تشغل محال في السوق لأغراض مكيلة أو متصلة أو من مستلزمات التعامل في هذا السوق ، أو تعتبرها الإدارة عند الترخيص من مستلزمات هذا التعامل أو مكيلاته حسبها سلف إيشاهه .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

قرار وزير التجارة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ — وجوب مسأيرته لأحكام قانون تنظيم تجارة الجملة المنفذ له — النص في القرار على عدم جواز استعمال الأماكن المرخص في شغلها إلا لمرضى الخضر والفاكهة للبيع — المقصود منه عدم جواز تغيير التخصيص في الترخيص لفرض آخر .

ملخص الحكم :

لا حجة في القول بأن القرار الوزاري رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ المنفذ لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة قد حظر

الترخيص بشغل مكان في سوق الجبله لغرض مكمل للتعامل بالجبله ان
متجسلا به او من مستزماته ، اذ فضلا من ان الحظر لا يكن ان يرد به
طبقا لمفهوم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ — الا على التعامل بالجبله
خارج السوق ، والمفروض في القرار الوزاري المنفذ له الا يضيف في حكم
التشريع وانما يساير احكام القانون في تنفيذها — فضلا من ذلك ، فانه ليس
في نصوص القرار المشار اليه اى حكم يخالف ما تقدم ، ذلك ان المادة
الاولى في القرار سالف الذكر ، اذ نصت على انه « خصص للتعامل
بالجبله في الخضر والفاكهة بحافطة القاهرة سقوا روض الفرج واثر
النبي المبنية حدودهما على الفرائط المرافقة لهذا القرار » انما عنت تحديد
الامثلة التي لا يجوز التعامل بالجبله في غيرها في تلك الاصناف على
وجه التخصيص ، اى التحديد لهذه الامثلة ، وذلك تطبيقا للمادة الاولى
من القانون ، فالمقصود بالتخصيص في تلك المادة الاولى من القرار
المشار اليه هو تعيين اماكن كسوق للتعامل وليس اقصود به حظر
شغل اماكن او محال اذا روى لمصالح التعامل بالجبله شغلها للأغراض
المكمله واللازمة لهذا التعامل . وغنى عن البيان ان المادة ١٨ من القرار
الوزاري المشار اليه ، اذ نصت على انه « لا يجوز استعمال الامكن
المرخص في شغلها الا لعرض الخضر والفاكهة للبيع » ، انما تعنى
انه اذا رخص في شغل مكان لهذا الغرض بالذات فلا يجوز تغيير
التخصيص في الترخيص لغرض آخر غير ما فكر فيه ، ولكن هذا لا يمنع ان
ترخص الادارة ابتداء في شغل مكان لغرض مكمل او لازم للتعامل بالجبله
حسبها سلك ايضاحه اذا كذرت لمصالح المرفق ذلك .

(ملعن ٧٢٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

الترخيص بإنشاء سوق — حظر مزاوله عمليات البيع والشراء
خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة — مخالفة ذلك — فرض رسوم
(م ٥٢ — ج ١٠)

اشغال الطريق على المخالفين — حق الخزنة العامة — لا يجوز النزول عن هذا الحق للغير — الاتفاق على ما يخالف ذلك — بطلان الاتفاق بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام .
ملخص الحكم :

من حيث أن المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى الاسواق تنص على انه : « يجب توافر الاشتراطات العامة للمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والحظرة الواردة بالقرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ فى الاسواق العامة بدون مواشى أو التى فيها قسم لبيع المواشى ، كما يجب توافر الاشتراطات الآتية : (١٢) يحظر جزاولة عمليات البيع والشراء خارج حدود السوق بالمنطقة المحيطة به .

ومباد ذلك انه يحظر قاتونا مباشرة عمليات الشراء والبيع وما تستتبعه من وضع البضائع وعرض المواد خارج المنطقة المرخص بها كسوق عمومى ،

توان القانون واللوائح قد عينت بتحديد الالتزامات الواجب توافرها فى الاسواق العامة بما يكفل المحافظة على الصحة العامة والأمن العام والسكينة العامة كما عني المشرع بهذا الأمر . مما حدا به الى سن القوانين العقابية لتجريم اشغال الطرق العمومية دون ضرورة أو إذن أو ترخيص من جهة الاقتصاد ، وفى حالة الترخيص بتقضى من ذلك فان ثمة رسبا تحصله الجهة المختصة من اشغال الطريق .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك لزم القول بأنه لا يجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والأمن العام بمدخلولاته المختلفة أن تفرط فيما لقاها القاتون على عاتقها من اختصاصات وسلطات فى هذا الشأن ، أو أن تتنازل عنها الى أحد الأفراد أو الهيئات ، فيخوله الحق فى اعضاء رسوم اشغال الطريق المخالفين وكل تصرف أو اتفاق أو قرار يقضى بذلك ، يعتبر ولا شك تصرفا أو قرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لأنه والحالة هذه ينطوى على نزول عن المال العام ومن حق اصيل للدولة فى جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة .

الفصل السابع

تراخيص الاستيراد والتصدير

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ .

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ ، من سن الاستيراد يحظر الاستيراد كاصل عام الا بترخيص من وزارة الاقتصاد - الجزاء على المخالفة يتجبل أصلا في العقوبات الجنائية وتبعا في المصادرة الادارية - الدعوى الجنائية لا تقام الا باذن من الجهة الادارية - للجهة الادارية خيار الاكتفاء بالمصادرة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المشرع حسبما يؤخذ من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ اشبالر اليه ارتأى تشبا مع سياسة الدولة الاقتصادية الموجبة التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الميادين وحماية لهذه السياسة أن يحظر الاستيراد كاصل عام. الا بترخيص من وزارة الاقتصاد ، وحتى لا يتعرض هذا النظام للخطر فقد فرض عقوبات جنائية اصلية بجانب عقوبة تكمية هي المصادرة الادارية ، ثم اورد تبدا على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية فلا تقام هذه الدعوى الا بناء على اذن كتابي من الجهة الادارية التي اولاهها خيار الاكتفاء بالمصادرة الادارية ، او تقديم المتهم الى المحاكمة ، او التصالح معه بعد اقالة الدعوى الجنائية ، او صدور حكم نهائي فيها او الامر بالانتراج عن المبلغ المستوردة .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد — نصه فى المادة الأولى على حظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد وفى المادة السابعة عشر عقوبة المصادرة كأحدى العقوبات المنصوص عليها فيها — استيراد المدمى لنوع من الجرارات الزراعية غير النوع المرخص له باستيراده يعد مخالفاً بالتفويض الصادر له يترتب عليه اعتبار الجرارات التى استوردها قد استورنت بدون ترخيص — مصادرة هذه الجرارات تمت كجزء على استيرادها بدون ترخيص — الأمر بالتعويض المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون المذكور انما يدخل فى نطاق اللائحة التنفيذية التى تملكها الادارية بغیر معقب عليها فيها من القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

من حيث انه طبقاً لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد » .

ومن حيث ان المدمى لا ينزع فى ان ترخيص الاستيراد موضوع هذه الدعوى قد صدر بالتفويض له فى استيراد جرارات (د ٧) . وانه قد استبدل بالجرارات المرخص له فى استيرادها جرارات اخرى هى جرارات سام كما انه لا ينزع فى ان طلب تعديل الترخيص الذى تقدم به الى وزارة الاقتصاد طلباً المواقفة على ان يستبدل بالجرارات المرخص له فى استيرادها جرارات سام قد رفض ، ولكنه يذهب الى انه لا يجوز فى خصوص الدعوى المثلة مصادرة الجرارات التى استوردها لأن عقوبة المصادرة وهى احدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد كجزء مخالفة حكم

المساعدة الأولى من القانون المذكور التي تستلزم لاستيراد بضائع من خارج الجمهورية الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الاقتصاد لا يجوز توقيفها إلا في حالة عدم وجود ترخيص بالاستيراد وهو أمر غير محقق في المنازعة المزمعة ذلك أن المدعى حصل على ترخيص باستيراد جرارات زراعية واستورد بالفعل جرارات زراعية وكل ما في الأمر أن الجرارات التي استوردها مغيرة في ماركتها للجرارات التي رخص له في استيرادها ومع التسليم الجعلي بأنها مغيرة في نوعها وليس في ماركتها فإن هذه المغيرة بخبرها لا تجيز المصادرة لأن المصادرة لا تجوز إلا في حالة استيراد بضائع بدون ترخيص وليس الحال كذلك في المنازعة المزمعة .

ومن حيث أنه لا مقتع فيها يذهب إليه المدعى ذلك أن الترخيص الذي منح له لم يكن باستيراد جرارات زراعية بصورة عامة مطلقة وإنما باستيراد نوع معين من الجرارات الزراعية له مواصفاته الخاصة ومعروف بكمياته ويتوفر قطع الغيار اللازمة له ، ولا شك أن اشتغال تراخيص الاستيراد على مواصفات محددة لنوع البضائع التي تستورد وتقيده عملية الاستيراد بشروط معينة ليس عبئا وإنما هي ضوابط ترد على الترخيص يمتنع أن يتقيد بها المرخص له ما إذا خالفها كلها أو بعضها عند ذلك أخلا لا منه بالترخيص يترتب عليه اعتبار البضاعة المستوردة على خلاف هذه المواصفات والشروط في مجال الأمان في الحظر وليس الإباحة أنها استوردت بدون ترخيص .

ومن حيث أنه طبقا لما تقدم يكون استيراد المدعى لنوع من الجرارات الزراعية غير النوع المرخص له باستيراده أخلا بالترخيص الصادر له يترتب عليه اعتبار الجرارات التي استوردها قد استوردت بدون ترخيص ولا حاجة فيها يذهب إليه المدعى من أن الجرارات التي استوردها ليست من السلع المحظورة استيرادها ذلك أن مصادرة هذه الجرارات تمت كجزاء على استيرادها بدون ترخيص أمعلا لحكم المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وليس لأنها من السلع المحظورة استيرادها .

ومن حيث أن المدعى يذهب إلى أن مصادرة الجرارات التي استوردها قد تمت بناء على قرار من وزارة الزراعة وهي لا تملك ذلك كما اتهمها

لا تلك حظر استيراد بضائع معينة وإذا كانت هناك ثمة قواعد إدارية قد وضعت وخولتها هذا الحق فإنها تكون مخالفة للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن اللجنة المشتركة للاستيراد قد وضعت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ تنفيذا لما وافق عليه وزير الاقتصاد في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ من ضرورة تصفية التراخيص القديمة التي بيد الأفراد بوضع قواعد تنظيمية لاتباعها في حالات تعديل التراخيص تكفل التقليل ما أمكن من مصادرة البضائع المستوردة مخالفة لتراخيص الاستيراد وكان من تلك القواعد : (١) جواز تعديل التراخيص فيها يتعلق بالصنف طالما أن البضاعة لم ترد قبل التقدم بطلب التعديل بعد أخذ موافقة القطاع المختص . (٢) جواز التعديل في حالة ورود الصنف مخالفاً للمشمول الترخيص بشرط أن يكون هذا الصنف مما يستعمل في الفرس الذي يستعمل فيه الصنف المرخص به أصلاً بعد أخذ موافقة القطاع المختص على التعديل المطلوب وقد وافق وزير الاقتصاد على هذه القواعد في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦١ والتزمت وزارة الاقتصاد بهذه القواعد في حق المدمى عندما تقدم إليها بطلب تعديل ترخيص الاستيراد الصادر له واستبدالها بجرارات ساه بدلاً من جرارات (د ٧) المرخص له باستيرادها فطلبت رأي وزارة الزراعة في هذا الطلب بوصفها القطاع المختص بالجرارات الزراعية فلما أمدت وزارة الزراعة بعدم موافقتها على طلب التعديل لأسباب أوضحتها منها أن الجرارات قوة ٤٢ حصاناً يجري صنعها محلياً وأن الجرارات ماركة ساه لم يسبق استيرادها أو استخدامها في البلاد فضلاً عن أنها غير مصحوبة بقطع الفيار اللازمة رأت وزارة الاقتصاد أنه لا وجه لتعديل ترخيص الاستيراد الصادر للمدمى ومن ثم طبقت عليه القوانين وصانرت الجرارات التي استوردها بالمخالفة لترخيص الاستيراد .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ليس صحيحاً ما يذهب إليه المدمى من أن مصادرة الجرارات التي استوردها قد تمت بناءً على قرار من وزارة

الزراعة ذلك أن المصادرة تمت بناء على قرار من وزير الاقتصاد وقد كان دور وزارة الزراعة باعتبارها القطاع المختص مقصورا على إبداء الرأي في الموافقة على طلب المدعى تعديل ترخيص الاستيراد الصادر له باستبدال جرارات سيلم بجرارات (د ٧) المرخص له في استيرادها كما أنه ليس صحيحا أن وزارة الزراعة حظرت استيراد بضائع معينة وكل ما في الأمر أنها أبدت الرأي من الناحية الفنية بمناسبة طلب المدعى الموافقة على استيراد نوع معين من الجرارات في ملامة الموافقة على هذا لطلب مرات .
أعدم ملامة هذه موافقة .

ومن حيث أنه لا حجة فيها يذهب إليه المدعى من أن القواعد الخاصة بنظام الاستيراد يصدر بها سنويا قرار من وزير الاقتصاد وأن قرارى وزير الاقتصاد الصادرين بتنظيم الاستيراد في ملى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ وهما العايمان اللذان تم خلالها شحن الجرارات التي استوردها المدعى وتقدمه بطلب تعديل الترخيص — لم يرد في أيهما شرط موافقة القطاع المختص في حالة طلب تعديل الترخيص ومن ثم فإن قرار المصادرة المستند إلى رأى وزارة الزراعة الذي أبدته تنفيذا للقواعد التي وضعتها اللجنة المشتركة للاستيراد لا يكون قرارا مشروها لا حجة فيها يذهب إليه المدعى في هذا الصدد ذلك أنه فضلا عن أن القواعد التي وضعتها اللجنة المشتركة للاستيراد قد امتنحت من السيد وزير الاقتصاد فهي في قوة القرارات الصادرة بتنظيم الاستيراد فإن رجوع لوزارة الاقتصاد إلى أى قطاع يختص لاستطلاع رايه من الناحية الفنية في شأن الموافقة على استيراد بضائع معينة أمر يتصل بأسلوب عمل الوزارة ولا تثريب عليها إذا هي استعانت بهن ترى ملامة استطلاع رايه من الناحية الفنية قبل أن تصدر قرارا بالموافقة على استيراد بضائع معينة دون حاجة إلى أى نص أو إلى أى قواعد تنظم هذا الاتصال كما لا حجة فيها يذهب إليه المدعى من أن التفرقة بين الجرارات التي صادرتها وزارة الاقتصاد وبين الجرارين اللذين وافقت على تعديل الترخيص بالنسبة لها والائراج عنها غير ملهومة وتتمس بالتنافض ذلك أن الموافقة على تعديل الترخيص بالنسبة إلى الجرارين قوة ٦٢ حصاناً وقوة ٢١ حصاناً كان يعمد إجراء التجارب عليها لتبين مدى صلاحيتها للنظر في إمكان استيرادها مستقبلا أما عدم موافقتها على تعديل الترخيص بالنسبة إلى باقى الجرارات قوة ٤٢

حصانا فقد كان مرده الى ان هذه الجرارات يجرى تصنيفها بطيئا
علا مبرر لاستيرادها وبالتالي فلا محل لتجربتها مالتفرقة بين الجرارات
التي صودرت وبين الجرارين اللذين أفرج عنها تامة وليس هناك أى
تناقض فى تصرف الوزارة بالنسبة الى كل منها وعلى ذلك لا يقتنع غيبا
بذهب اليه المدعى من أن الانسراج عن جرارين من الجرارات المستوردة
يضمن صفة المشروعية على استيراد باقى الجرارات وقد استوردت بدون
ترخيص .

ومن حيث أنه بالنسبة الى طلب المدعى الاحتياطى تعويضه فى حدود
الثلث الذى بيعت به الجرارات المصادرة تليقنا لما تقتضى به الفقرة
الأخيرة من المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التى تنص
على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد اذا ثبت حسن نية المستورد وكانت السلع
قد تم التصرف فيها تنفيذا للمصادرة أن يأمر بتعويضه بما لا يجاوز الثلث
الذى بيعت به السلع المصادرة أو على تكاليف استيرادها أيها أقل »
بمقتولة أنه كان حسن النية حين استورد الجرارات المصادرة وكان
يتعين على وزارة الاقتصاد بعد أن رفضت طلبه تعديل الترخيص وصادرت
الجرارات المستوردة أن تعمل فى شأنه حكم الفقرة المشار اليها فمردود
بما سبق أن قضت به هذه المحكمة من أن نص الفقرة الأخيرة من المادة
العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سائلة الذكر قد جعل الأمر
بالتعويض جوازا للوزير المختص واعتبر أن ثبوت حسن نية المستورد -
على فرض تحققه فى الدعى هو مجرد عنصر يثمين توفره بداية قبل
استخدام الرخصة فى التعويض وليس العنصر الوحيد الذى بتحقيقه
يستبد المستورد حقا فى التعويض مباشرة من القانون ومتى كان الوضع
كذلك فلن الأمر بالتعويض المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة
العاشرة سائلة الذكر انما يخل فى نطاق الملامة التقديرية التى تتركها
الادارة بغير معقب عليها غيبا من القضاة الادارى الذى ليس له الحلول
محلها نيبا هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها ولا يحق له بالتجمية
مراجعتها فى وزنها لمناسبات قرارها وملازمة اصداره .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على حظر استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص استيراد ، حظر التنازل عن هذه التراخيص ومد هذا الحظر الى السلع التي تصل الى احد الجمارك وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على ترخيص الاستيراد وكذلك على كل زيادة في مقادير السلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت في حدود القيمة المرخص بها — نص المادة ٧ من القانون سلك الذكر على العقوبات الأصلية والتبعية ومنها المصادرة التي توقع على مخالفة المادة الأولى — نص المادة ١٠ بأجرة الاكتفا بالمصادرة الإدارية او التصالح بعد رفع الدعوى الجنائية او صدور حكم نهائي فيها — اعتبار المصادرة جزاء اداريا له طبيعة عقابية بدلا من إقامة الدعوى الجنائية — ضرورة نص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التي حددت الجرائم التي تقع بالمخالفة لنظام الاستيراد على النهج المقرر في تفسير التثريعات الجنائية — نتيجة ذلك : عدم تجريم المخادة الأولى لاستيراد السلع التي ترد في حدود المقادير المرخص في استيرادها اذا جاوزت قيمتها القيمة المرخص بها — عدم جواز مصادرة السلع في هذه الحالة لعدم توافر اركان جريمة جنائية تبرر هذه المصادرة قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ينص في المادة الأولى منه على ان « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد ، وتعتبر هذه

التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . ويسرى هذا الحظر على السلع التي تصل الى أحد جملرك أعظم مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص وكذلك على كل زيادة في مقادير المسلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت في حدود اقية المرخص بها . وتعتبر التراخيص التي تصدر بناء على مستندات مصطنعة كأن لم تكن » . ونصت المادة ٧ على أن « يعاقب على كل مخالفة لحكم المادة الأولى أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء بتعويض يعادل مئلى رسوم الاستيراد المقررة ولو كانت السلعة المستوردة من السلع المحفأة من هذه الرسوم وكذلك مئلى بقية الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها اذ لم يتيسر مصادرتها » . ونصت المادة ١٠ منه على أن « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد أو من ينييه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ولو كانت السلع محفأة من أدائه كما يجوز له التصالح على هذا الأساس بعد رفع الدعوى أو صدور حكم نهائى فيها . ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال ، ويجوز لوزير الاقتصاد اذ ثبت حسن نية المستورد وكانت السلع قد تم التصرف فيها تنفيذاً للمصادرة أن يأمر بتعويضه بها لا يجاوز الثمن الذى بيعت به السلع المصادرة أو تكليف استيرادها أيها اقل بعد خصم رسوم الاستيراد وكافة المصروفات الأخرى .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص المتقدمة أن المادة ٧ بعد أن نصت على العقوبتين الأصلية والتبعية (ومنها المصادرة) التي توقع على مخالفة المادة الأولى نصت المادة ١٠ على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد ، وإجازت هذه المادة الاكتفاء بالمصادرة الادارية أو التصالح بعد رفع الدعوى الجنائية أو صدور حكم نهائى فيها ، ولئن كانت المصادرة التى يصدر بها قرار الوزير أو من ينييه وفقاً للمادة ١٠ من القانون

رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ جزءا اداريا الا ان لهذا الجزء طبيعة عقابية اذ هو بديل عن اقامة الدموى الجنائية تلجا الى الجهة الادارية متى انصبت على اشياء مما يباح حيازته وتداوله فلا يجوز توقيعها اذا لم يكن الفعل. مكونا لجريمة مما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وآية ذلك ان المادة ١٠ اجازت التصالح على اساس المصادرة الادارية بعد صدور الحكم بالادانة فى الدموى الجنائية ولا يصور ذلك الا اذا كان الحكم بالادانة .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، ولما كانت المصادرة الادارية التى نصت عليها المادة ١٠ لها طبيعة عقابية على ما سلف البيان ، فان مبدأ الشرعية الجنائية يقتضى تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ التى حددت الجرائم التى تقع بالخلفه لنظام الاسترداد على النهج المقرر فى تفسير التشريعات الجنائية ، ومنه عدم تطبيق التشريعات الجنائية بأثر رجعى ، ولا عقوبة ولا جريسة الا بنص ، والتزام التفسير الضيق ، وعدم القياس على النصوص الجنائية أو تكملة الناقص منها ، أو الاستعانة بالعرف أو مبادئ القانون الطبيعى أو قواعد العدالة لتجريم فعل لم ينص القانون على تجريمه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وقد حظرت استيراد السلع من الخارج قبل الحصول على ترخيص استيراد . والتنازل عن هذه التراخيص ، ومدت هذا الحظر الى السلع التى تصل الى احد الجبارك وتكون شحنت من الخارج قبل الحصول على ترخيص الاستيراد ، وكذلك على كل زيادة فى مقادير السلع المرخص باستيرادها الا اذا وردت فى حدود القيمة المرخص بها ، واذا لم تجرم هذه المادة استيراد السلع التى ترد فى حدود المقادير المرخص فى استيرادها اذ جاوزته قيمتها القيمة المرخص بها على ما يبين من سياقها ، وفى حدود اصول تفسير التشريعات الجنائية سالفه البيان ، فان مصادرة السلع فى هذه الحالة يكون متبعا قانونا ، واذا كان ما نسب الى المرخص له ان السلع التى استوردها وان كانت فى حدود المقادير المرخص باستيرادها الا انتهت جاوزت فى قيمتها القيمة المرخص بها ، فان مصادرة هذه السلع يكون. والامر كذلك مخالفا للقانون لعدم توافر اركان جريمة جنائية ثمر هذه المصادرة قانونا . ولا اعتداد بما ذهبت اليه شركة مصر للاستيراد.

والتصدير في طعنهما من أن بيع البضاعة إلى المدعى يعتبر تنازلاً عن الترخيص حظره القانون في مادته الأولى ، ذلك لأن المستورد لصاحبه / قد باع ما يرد على نية الترخيص المشار إليه إلى المدعى ومن ثم فإن الأمر لا ينطوي على تنازل عن الترخيص كذلك لا وجه لما ذهب إليه الطاعة من أن القيمة المقدرة للبضائع تجاوزت أضعاف القيمة الواردة بالفواتير المقدمة من بما يعنى أن هذه الفواتير مصطنعة ويجوز للوزير مصادرتها على أساس أن الترخيص يكون قد صدر على مستندات مصطنعة لا وجه لما تقدم ، لأنه فضلاً عن أن الأوراق لم تنبئ عن وجود هذا الإصطناع وادلته فإن القيمة التي تقديرها مصلحة الجمارك للبضائع المستوردة يستند إلى أسس خاصة يراعى فيها حصيللة الرسوم الجبركية لصالح الخزنة فإن مجاوزة القيمة التي تقدرها الجمارك للقيمة الواردة بفواتير المستورد لا تدل بذاتها على أن هذه الفواتير مصطنعة أخذاً في الاعتبار أن الترخيص باستيراد السلع المذكورة صدر بخون تحويل عملة بما ينتفى معه أية مصلحة في الإصطناع المدعى به ، أما عن مخالفة شركة مصر للاستيراد والتصدير لما شرطه مجلس السلع الهندسية عندا موافقتها على الترخيص على ما سلف أيضاًه فلا شأن للمدعى به ولا يسأل عنه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد استند في مصادرة البضائع الزائدة على قيمة الترخيص إلى مجرد تجاوز قيمتها القيمة المحددة بالترخيص ، وهو أمر لم تجرمه المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على ما سلف البيان ، فإنه يكون مخالفاً للقانون وحقيقاً بالالفاء ، وأذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب يكون مطابقاً للقانون ولا وجه لتعبيبه ، ويكون الطعنان المسائلان على غير أساس سليم ، ويتعين الحكم برفضهما والزام كل من الطاعنين بمصروفات طعنهما .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

تراخيص الاستيراد — نظمها وضرورة الحصول عليها وحالات الإعفاء منها — اغفاء السلع التي تستوردها الحكومة من استصدار هذه التراخيص طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ — معنى الحكومة في هذا النص — هو الحكومة بدلولها الواسع الذي يشمل المؤسسات المالية ومن بينها مصرف مياه القاهرة .

ملخص الفتوى :

إن المشرع نظم موضوع الاستيراد في تشريعات متوالية كان آخرها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الذي ينص في مادته الأولى بحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وينص في المادة السادسة منه على أنه « لا تسرى احكامه على السلع التي يتقرر امنؤها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو اتفاقيات أو معاهدات دولية تكون الجمهورية المصرية أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على السلع التي تستوردها الحكومة دون وسيط » . ويبين من الفقرة الأخيرة من هذا النص في ضوء ما تضمنته التشريعات السابقة التي كانت تنظم ذلك الموضوع أن المشرع اعطى الحكومة من استخراج تراخيص استيراد من المهلة التي تستوردها مباشرة .

ويتعين لإبداء الرأي في المسألة مثل الخلاف تحديد حلول اصطلاح « الحكومة » الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهل يعنى الحكومة المركزية أى الوزارات والمصالح . أم أن مداه يتسع بحيث يشمل المؤسسات المالية والوحدات الإدارية الإقليمية . ذلك أن الحكومة في لغة القضاة الدستوري أربعة معان : فقد يقصد بها نظام الحكم وإدارته وقد يقصد بها الهيئات المسيرة للدولة

موقد يؤخذ بمعنى الوزارة وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وهذا هو الحلول الغالب . والحكومة بهذا المعنى الأخير قد يقتصر مطلوها على السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارات وما يتبعها من مصالح عامة وقد يتسع . بحيث يشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة .

وقد يغفل المشرع النص الصريح الذى يفيد هذا الحلول او ذاك . من حلولات هذا الاصطلاح ، ومن ثم يتعين استخلاص المعنى المقصود الذى اتجهت ليه نية المشرع من روح التشريع وحكمته وظرومه وملابساته .

ويبين من استقصاء نظم الاستيراد فى الاقليم المجرى منذ ان بدا المشرع تدخله فى تنظيم مرقى الاستيراد فى سنة ١٩٤٠ حتى الآن — ان تدخل المشرع فى شئون هذا المرقى قد تم على هدى من المبادئ الصديئة التى تنظم الانتقال تدريجيا من نطاق الاقتصاد الحر الى نطاق اقتصاد منظم . موجه وفقا لخطة مرسومة هدفها تنظيم الاستيراد ووضع الضوابط له بها . يتفق مع التخطيط القومى الشامل .

ويبين من استعراض التشريعات التى تنظم التخطيط القومى منذ صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ باتشاء لجنة التخطيط القومى . حتى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات — اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — ان الاستيراد يدخل فى ضمن الخطة الشاملة للدولة وانها تدير فيه وفقا لخطة مرسومة . تربط بين المصالح الحكومية والمؤسسات العامة وتسوى بينهما فى كل شأن . من شئون التخطيط بها ليه الاستيراد دون تسرقة فى المعاملة والتنظيم فى خصوص الاستيراد بين المؤسسات العامة والمصالح الحكومية مما يعتبر أن اصطلاح « الحكومة » المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المنظم للاستيراد انها يعنى الحكومة بمطلوها الواسع الذى يشمل المؤسسات العامة ومن بينها مرقى مياه القاهرة وهو مؤسسة عامة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٧ . ويؤيد هذا النظر فى تفسير حلول اصطلاح الحكومة الوارد فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أن العمل جرى منذ تدخلت الحكومة فى شئون الاستيراد على معاملة المؤسسات العامة والوحدات الادارية الاقليمية — فى شئون

الاستيراد — معاملة المصالح الحكومية والوزارات . . ولو كان المشرع يقصد إلى غير هذا المعنى بقصره على الوزارات والمصالح الحكومية دون المؤسسات المالية والوحدات الإقليمية لما أموزه النص الصريح على ذلك في التشريعات المتعلقة بالمنظمة للاستيراد والتي انتهت بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى الرأي إلى أن مدلول اصطلاح الحكومة الوارد في المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه يشمل المؤسسات المالية ومنها مرقى مياه القاهرة ، ومن ثم لا يلزم الحصول على تراخيص استيراد من الجهات التي تستوردها مباشرة .

(انتهى ١٥١ — في ١٥/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

اصطلاح الحكومة المتخصص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ينصرف إلى السلطة التنفيذية بمعناها الواسع — شموله السلطات المركزية واللامركزية الإقليمية وغير الإقليمية كالمؤسسات العامة والهيئات العامة — يترتب على ذلك — إعفاء هذه الهيئات من الحصول على ترخيص لاستيراد الممتلكات الخاصة بها مباشرة دون وسيط — الواقعة المثبتة لرسم الاستيراد المتخصص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في صدور ترخيص الاستيراد — إعفاء الهيئات العامة من الحصول على ترخيص في حالات الاستيراد المباشر بغير وسيط يستتبع عدم استحقاق رسم الاستيراد المشار إليه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم استيراد ينص في

المادة (١) على أن .. يفرض رسم استيراد بواقع ٦٪ من القيمة الاجمالية لمبا يرخّص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجار ، كيفية تحصيل هذا الرسم .

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على أن يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها . كما تنص المادة (٦) من هذا القانون على أنه .. لا تسرى احكام هذا القانون على السلع التي يتقرر اعملؤها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد وكذلك لا تسرى على ما يأتى :

(١ — السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون الوسيط ..

وتنص المادة (١٦) منه على أن « .. ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليم مصر ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ولوزير الاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتففيذه » .

وينضم من هذه النصوص ان المشرع قرر في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فرض رسم استيراد بواقع ٩٪ من القيمة الاجمالية لمبا يرخّص في استيراده من بضائع ، وحظر في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد مع استثناء السلع التي يتقرر اعملؤها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة والسلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط ..

ومن حيث أن اصطلاح الحكومة عندما يطلق في المجال الاقتصادي فانه ينصرف الى السلطة التنفيذية بمعناها الواسع فيشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاتليبية وغير الاتليبية كالمؤسسات العامة والهيئات العامة .. ومن ثم فان اصطلاح الحكومة المنصوص عليه في المادة (٦) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ يشمل الهيئات العامة وبالتالي تعنى هذه الهيئات من الحصول على ترخيص . اذا استوردت المهملات الخاصة بها مباشرة دون وسيط .

ومن حيث أنه متى كانت الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي صدور ترخيص بالاستيراد فإن هذا الرسم لا يستحق في الحالات التي يتم الاستيراد فيها بغير ترخيص . .

ولما كان للهيئات العامة حق في الاستيراد بغير ترخيص في حالات الاستيراد المباشر بغير وسيط طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فإن السلع التي تستوردها هذه الهيئات بغير وسيط لا تستحق عنها رسوم استيراد .

ومن حيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ قد نص على العمل بأحكامه اعتبارا من ١/١/١٩٥٩ فإن المهلة التي استوردتها هيئة السكك الحديدية بغير وسيط في الفترة من ١/١/١٩٥٩ حتى ٥/١١/١٩٦١ في ظل العمل بأحكام القانون المشار اليه لا تستحق عنها رسوم استيراد ولما كانت مصلحة الجمارك قد حصلت من هيئة السكك الحديدية خلال هذه المدة مبلغا قدره ٣٧٣٥٤٧٠.٥٥ جنيهها فلتنه يتعين الزام وزارة المالية بسداد هذا المبلغ الى هيئة السكك الحديدية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الزام وزارة المالية بأن تؤدي مبلغ ٣٧٣٥٤٧٠.٥٥ جنيهها الى هيئة السكك الحديدية .

(ملف ٦٨٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

تعليق :

ما عاد للمصادرة الادارية للأموال سند شرعى بهذا العمل بالدستور الحالي في ١١ سبتمبر ١٩٧١ فقد نصت المادة ٣٦ منه على أنه « لا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » ولم يكن دستور ١٩٦٤ المؤقت يحظر المصادرة الادارية من قبل ، اما في ظل دستور ١٩٧١ فقد اوضحت النصوص التي تقرّر المصادرة الادارية مخالفة للدستور وعلى هذا، اطرد قضاء المحكمة العليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا . راجع على سبيل المثال حكم المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق دستورية بجلسة ١٩٧٨/٣/٤ وسنعرض لموضوع المصادرة الادارية بتفصيل اكبر فيها بعد .

(م ٥٣ — ج ١٠)

الفصل الثاني

برأخص المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قامدة رقم (٢٩١)

المبدأ

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يسوغ العود الى ادارة ما بطل تشغيله منها مدة سنة على الأقل الا برخصة جديدة — النص على ذلك ضمن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الصادرة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٠٤ صحيح لا تريب عليه — جريته في حدود التفويض الذي عقده القانون المذكور لوزير الداخلية في اصدار هذه اللائحة — وجوب اعمال هذا النص واحترامه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة نص في الفقرة الاولى من مادته الاولى على انه « لا يجوز انشاء أو تشغيل محل من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الا برخصة تعطى عنه مقدما .. » . كما نصت لاحقة التنفيذية الصادرة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٠٤ في الفقرة الثانية من مادتها الخامسة على ما يأتي : « كل محل بطل تشغيله مدة سنة على الأقل لا يسوغ العود الى ادارته الا برخصة جديدة » . وحكمة هذا النص ان المحل الذي يستمر الممثل فيه بمطال طوال هذه المدة يحتاج الى اعادة النظر في تحديد ظروف السماح بالتريخيس له أو عدمه اذا ما أريد استئناف تشغيله بعد انقضاء المدة المذكورة دون العمل بالرخصة السابقة حلا لأربابه على عجم التوقف عن تشغيله بفترة طويلة . ولما كانت المادة الثالثة

من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ تنص على أن « تلحق بأمرنا هذا لائحة عمومية تصبغها نظارة الداخلية ببيئة فيها كيفية العمل به » كما تنص المادة الأولى (سلباً) منه في صدرها على أن « من يخالف أحكام أمرنا هذا أو اللائحة العمومية المنصوص عليها بالمادة الثالثة منه يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة . . . » فإن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة من وزير الداخلية بالاستناد الى التفويض الممنوح له بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور تكون غير متجاوزة حدود هذا التفويض فيما أورده في قام بيان كيفية العمل بالقانون المشار اليه من نموص منظمة لماترك القانون لللائحة بيانه من تفاصيل لأوضاع تناولها أجبالا . ومن ثم فإن حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذه اللائحة القاضى بمنع جواز العود الى إدارة المحل الذى أبطل تشغيله مدة سنة على الأقل إلا برخصة جديدة ، يكون مكملا لأحكام القانون وداخلا فى نطاق مقصدها وغير متعارض بمعيها ، الأمر الذى يجعله واجب الاممال والاحترام .

(طعن ١٩٦٥ لسنة ٦ فى — جلسة ١١/٢٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

المحل المقتطع للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — وقف تشغيلها
لدة سنة على الأقل لسبب غير القوة القاهرة — يسوغ إلغاء الترخيص —
تشغيل المحل خفية بالمخالفة لشروط التصريح بفتحته — لا يقطع مدة السنة
المسقط للرخصة لكونه عملا غير مشروع ولا يترتب لفاعله حقا يحويه
القانون — سداد رسوم لكونه عملا غير مشروع ولا يترتب لفاعله حقا يحويه
القانون — سداد رسوم التفتيش عن هذا المحل — لا يصحح وضعه
باطلا أو يكسب حقا فى الإبقاء على رخصة ليست قائمة أو يعنى صلاحيتها .

ملخص الحكم :

لا حاجة في القول بأن وقف العمل بالمطحن كان لفترات وجيزة وبأمر من الجهة الادارية لسبب خراج عن ارادة اصحابه الأمر الذي لا يبرر الفاء رخصته باعتبار أن الوقف كان نتيجة لتنفيذ حكم جنائي صادر بفلق المطحن في قضية مخالفة لعدم اتمام الاشتراطات الصحية — لا حاجة في ذلك لأن التصريح المتكرر مرتين بفتح المحل بعد تنفيذ حكم الفللق ثم يكن لتشغيله بل لتبكين اصحاب الشأن من استيفاء الاشتراطات التي من أجلها صدر هذا الحكم ، فإذا أدير المحل على الرغم من ذلك بالخالفه لشروط التصريح بفتحه ، سواء خلال فترة الفتح أو بعدها ، فإن هذا التشغيل غير القانوني الذي جرى خفية لا يقطع مدة السنة المسقطه للرخصة ، ولكونه غير مشروع لا يمكن أن يرتب لغايله حقا يحميه القانون ، ومن ثم فلا يعقد به ولا اثر له . هذا الى النص الغاضى بوجوب الحصول على رخصة جديدة في حالة العود الى تشغيل المحل بعد ابطال العمل به لمدة سنة على الأقل قد ورد مطلقا من تحديد أسباب عدم التشغيل ، لكل توقف عن التشغيل بسبب غير القوة القاهرة يمكن ان يكون مسوغا لتطبيق حكم هذا النص ازاء ميويمته . على انه اذا كان منصر. الارادة في عدم التشغيل لازما لالغاء الترخيص فإن هذه الارادة تتحقق بالفعل السلبي بتقصير صاحب الشأن في تنفيذ الاشتراطات الصحية الواجبة في الوقت المناسب ، أو بابتنامه عن القيام بها على الرغم من عمله بأن القانون يفرضها عليه . ومن ثم يرتب على تلك الارادة اثرها لكون التتصر أو الابتاع انما مرده اليها .

ولا يجدى المدعين قيامهم بسداد رسوم التفتيش ، أو قيام مركز جوليس امسا من تلقاء ذاته ببعض اجراءات تتعلق بالمطحن ، لأن سداد الرسوم المذكورة ، من جهة لا يصحح وضعا باطلا ولا يكسب حقا في الإنهاء على رخصة ليست قائمة أو يعنى صلاحيتها ، اذ الجهة المختصة بأمور الرخص هي مصلحة اللوائح والرخص وحدها ، وهو لا يعمدو أن يكون وسيطا بين المصلحة واصحاب الشأن ، ان يقوم بتصرف من جهته يكون له اثر في مركز هؤلاء من حيث بقاء حقهم في الرخصة أو سقوطه .

الفصل التاسع تراخيص المحال التجارية والصناعية

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً لطلب الترخيص يكسبه حقاً لا يجوز المساس به إلا في حدود القانون —
تتكرر جهة الإدارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى
من القانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب الخفاء لمخالفته القانون
والتعويض عن الأضرار التي تنجم عنه .

ملخص الحكم :

إن الموافقة على موقع المحل تصدر بقرار إداري نهائي في موضوعه
من الجهة الإدارية المختصة بها لها من سلطة بمقتضى القانون ، على إلى
طلب الترخيص ، وتستتبع هذه الموافقة إعلانه كهذا بالاشتراطات
الواجبة توافرها في المحل وذلك لتنفيذها في المواميد المقررة قانوناً ،
بحيث إذا انتهت مهلة له الترخيص ولما كُن الأبر كذلك وكان من شأن
القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل أن ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً
لطلب الترخيص يكسبه حقاً لا يجوز المساس به إلا في حدود القانون ،
فإن تكرر جهة الإدارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى
من قانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب الخفاء لمخالفته القانون
والتعويض عن الأضرار التي تنجم عنه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

نص المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال

الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه لا يجوز اجراء أى تعديل فى الحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرفة منها بالرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل .

ملخص الحكم :

ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل والخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوى المحركة أو تعديل أقسام المحل — ويؤدى ذلك انه اذا كان التعديل يتثل فى إضافة نشاط جديد مما يخضع لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وجب اتباع أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ منه للحصول على موافقة جهة الترخيص على التعديل ، أما اذا كان النشاط الجديد الذى أضيف الى المحل يخضع لقانون آخر ويلزم الترخيص طبقا لأحكامه فيجب على صاحب المحل أن يتبع أحكام هذا القانون والا اعتبر مرتكباً لمخاللة المادة ١١ من قانون الحال الصناعية والتجارية عملاً على مخالفته للقانون الواجب التطبيق فى شأن الترخيص بالنشاط الجديد — أساس ذلك ادخال صاحب المحل تعديلا فى المحل المرخص به مستودع خمر بإضافة نشاط جديد اليه بتقديم الخمر بالكاس ترواد المحل ليحتسوها جلوساً ألبه — اعتبره نشاطاً من شأنه أن يصبح المستودع المذكور من الحال العامة التى تقدم المشروبات الروحية لروادها — خضوع ذلك لشروط واجراءات الترخيص المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الحال العامة — ارتكابه مخالفة لشروط ترخيص المحل وللمادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . . للجهة الادارية أن تقرر إلغاء ترخيص مستودع الخمر .

من حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الحال الصناعية والتجارية محللة بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ — نص على أنه « لا يجوز اجراء أى تعديل فى الحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرفة منها بالرخصة ، وتتبع فى الموافقة على التعديل

إجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، وتحمل رسوم معانة بقتة هذا التصديل ..

ويعتبر تصديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوى المحركة أو تصديل أقسام المحل ، ... وكان نص الفقرة الثانية قبل التصديل يجرى بأن « يعتبر تصديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة صناعات جديدة أو زيادة في القوى المحركة أو تصديل أقسام المحل » والذي يستفاد من ذلك أن المشرع لم يقصر التصديلات التي يمكن إدخالها بالمحل على ما يخضع منها لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وحده ، بل أخذ في حسبانته أن التصديل قد يكون نشاطا خاضعا لأحكام قوانين أخرى ، ولذلك فقد استقبل بمباراة « صناعات جديدة » الواردة بالنص القديم عبارة « نشاط جديد » ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان التصديل يمثل في إضافة نشاط جديد مما يخضع لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وجب اتباع أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ منه للحصول على موافقة جهة الترخيص على التصديل ، أما إذا كان النشاط الجديد الذي أضيف إلى المحل يخضع لقانون آخر ويلزم الترخيص طبقا لأحكامه فيجب على صاحب المحل أن يتبع أحكام هذا القانون ، والا اعتبر مرتكبا لمخالفة المادة ١١ من قانون المحال الصناعية والتجارية ، فضلا على مخالفته للقانون الواجب التطبيق في شأن الترخيص بالنشاط الجديد .

ومن حيث أن الثابت في المنازعة المسالمة أن المدعين أدخلوا تصديلا في المحل المرخص به كاستودع خور ، بأن أضاف إليه نشاطا جديدا بتقديم الخور بالكأس لرواد المحل ليحسوها جلوسا أمامه ، وهو نشاط من شأنه أن يصبح المستودع المذكور من المحال العمالة التي تقدم المشروبات الروحية لروادها ليتناولوها بداخلها أو في المكان المخصص لذلك أمام واجهتها والتي تخضع في ذلك لشروط وإجراءات الترخيص المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العمالة ، لذلك فإن ما اتاه المدعيان يشكل مخالفة صريحة لشروط ترخيص المحل وللمادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ السالف ذكرها .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من هذا القانون تنص على ان « تُلغى رخصة المحل في الاحوال الآتية :

إذا اجري تعديل في المحل بالمخالفة لاحكام المادة ١١ ولم تتم اعدته الى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة » فانه يطبق حكم هذه المادة على ما اتاه الدعيان يخلص انهما ارتكبا مخالفة لحكم المادة ١١ المذكورة بان عدلا في المحل باضافة نشاط جديد غير مرفوض به ، بتقديم الخمر للزوار لاحتوائها بالمحسل ، خروجاً على شروط الترخيص وبالمخالفة لقانون المحل المسماة وانه على الرغم من ثبوت ارتكاب هذه المخالفة بمحضر الضبط المحرر في ١٥ من مارس سنة ١٩٧٣ وتمهيد المدمى الاول في هذا المحضر بعدم تكرار المخالفة المذكورة ، فقد تجدد ارتكابها في الشهور اللاحقة مما ادى الى عرض الامر على مجلس الجى في ٨ من يولية سنة ١٩٧٤ للموافقة على الغاء ترخيص مستودع الخمر ، ولما كان مفاد ذلك ان المدميين تهدا في مخالفة المادة ١١ المشار اليها بدلا من أن يحرصا على ازالة اسبابها رغم اتاحة الفرصة امامها بالتنبيه عليهما بذلك في المحضر سالف الذكر ، ورغم علمهما بان تقديم الخمر يتطلب ترخيصا خاصا طبقا لقانون المحل المسماة ، فقد تحققت بذلك شروط انطباق الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالفه البيان ، ومن ثم كان للجهة الادارية ان تقرر الغاء ترخيص مستودع الخمر اعمالا لحكم المادة المذكورة .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون فيما قضى به ، وعلى ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا مع الزام الطاعنين بمضروقات الطعن .

(طعن ٢٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة ملاحقة الترخيص طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحل الصناعية والتجارية ان تهدر المراكز

القانونية المستقرة المقررة على الترخيص الا بناء على اسباب قانونية.
صححة - لا يجوز الاستناد الى تقارير الاتحاد الاشتراكي العربي.
في هذا المجال اذ ان القاتون لا يترتب اى اثر لها في هذا الصدد -
نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ على حق الجهة
ماتحة الترخيص في اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في المحل.
المرخص به - لا يعتبر تعديل الميعاد المحدد لتشغيل المحل من قبيل
اضافة اشتراطات جديدة في هذا المجال خلاصة اذا لم يكن لهذا
التعديل ما يبرره وكان من شأنه ان يؤثر في النظام المألوف للسوق.
لدى المتعاملين معه وهو ما قد يؤثر بدوره على درجة رواج السوق .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق باستناد قرار مديرية الاسكن الى تقرير
الابانة العامة للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بمحاطة اسيوط المؤرخ
في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ والذي جاء به ان رغبة الجماهير الحقيقية هي
تشغيل سوق الواسطى دون سوق الدقى في يوم الاثنين من كل اسبوع ،
والى احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحال الصناعية
والتجارية سالف الاشارة اليه ، فانه لا يصح لجهة الادارة العامة
ماتحة الترخيص طبعا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ ان.
تهدر المراكز القانونية المستقرة المقررة على الترخيص الا بناء على.
اسباب قانونية صححة ، ورجعها في هذا الخصوص هو القانون وحده.
باعتباره التعبير الصحيح من رغبة الجماهير . ولما كان القانون لم
يرتب على تقارير لجان الاتحاد الاشتراكي العربي اى اثر في هذا المجال ،
فمن ثم يكون الاستناد الى تقرير الابانة العامة للجنة الاتحاد الاشتراكي
سالف الذكر استنادا في غير محله ولا اعتماد به ، واذا كانت المادة
السابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على حق الجهة ماتحة
الترخيص في اضافة اشتراطات جديدة - يجب توافرها في المحل المرخص.
به ، الا ان تعديل الميعاد المحدد لتشغيل المحل لا يعتبر من قبيل اضافة
اشتراطات جديدة في المجال ذاته كما يستلزم من هذا النص ، وبخاصة

إذا لم يكن هذا التعديل ما يبرره ، وكان من شأنه أن يؤثر في النظام
بالمالوف للسوق لدى المتعاملين معه وهو ما قد يؤثر بدوره على
درجة رواج السوق .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قرار مديرية الاسكان المطعون فيه
في الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٤ القضائية قد قام بدوره على غير اسباب
صحيحة وجاء مخالفا للقانون جديرا بالالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا المذهب
، يكون مخالفا للقانون ، ويتمين الحكم بالفائه والقضاء للمدعى بمبلغ
مقرر صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت عن الاضرار التي اسببته
نتيجة صدور قرار مدير الأمن في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ بمنعه من
ادارة السوق في يوم الاثنين من كل اسبوع . وبالغاء القرار الصادر
من مديرية الاسكان والمرافق بحافظة اسيوط في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٩
بتعديل الترخيص الخاص بالمدعى بجعل يوم الخميس من كل اسبوع موعدا
لادارة السوق بدلا من يوم الاثنين مع الزام محافظة اسيوط كابل المصروفات
أخذا في الاعتبار أن تنفيذ القرارات المطعون فيها كان من شأنه أن
يصيب المدعى باضرار يتعذر تداركه لاسسها بمورد رزقه والمتعاملين بالسوق ،
ومن ثم كان يتمين الاستجابة لطلب المدعى في وقف تنفيذ هذين القرارين
،لتوافر ركتي الاستمجال والجدنية .

(طعن ٧٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية -
جواز وقف ادارة المحل بالطريق الإداري في حالة وجود خطر داهم على الصحة
العامة او الأمن العام نتيجة هذه الإدارة - مصنع تصنيع الأئنة -
قيام صاحب المصنع بزراعة التبغ محليا - عمل مؤتم - ولكنه لا يبرر في ذاته
وقف ادارة المصنع - احتمال استعمال هذا التبغ في المصنع على نحو يتحقق

مع هذا الخطر أبر جميعه الظن ولا يتحقق معه وجود الخطر المسوغ

للاغلاق .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتجارية تنص على انه في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة او على الأمن العام نتيجة لادارة محل من الحال التي يسرى عليها احكام هذا القانون يجوز لمدير عام ادارة الترخيص بناء على اقتراح فرع الادارة الذي يقع في دائرته المحل اصدار قرار مسبب بإيقاف ادارة المحل كلياً او جزئياً ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري . — وبما ذلك ان المناط في إيقاف ادارة المحل كلياً او جزئياً بالطريق الإداري بالتطبيق لهذه المادة وجود خطر داهم على الصحة العامة او الأمن العام نابع من ادارة المحل ونتيجة لهذه الادارة .

وانه وان كانت زراعة التبغ محلياً تعتبر تهريباً طبقاً للبادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعاقب مرتكبه بالمعتويات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور فان ارتكابه صاحب المصنع لهذا الفعل وان كان مؤثماً ، لا يتحقق معه في ذاته وجود خطر داهم على الصحة العامة او الأمن العام يسوغ اغلاق المصنع بالطريق الإداري بالتطبيق للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الا اذا ثبت استعمال هذا الدخان في المصنع على نحو يتحقق معه هذا الخطر فهو أبر جميعه الظن ولا يتحقق وجود الخطر المسوغ للاغلاق .

(طعن ٨٨٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

نص المادتين ١٢ ، ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحال الصناعية والتجارية على السماح بإيقاف ادارة أى من الحالات المقلقة للراحة والمخبرة بالصحة والخطرة او الفاء رخصتها شريطة ان يكون هناك

خطرا داهبا يتعذر تداركه — وجوب ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل
بإجراءات الضبط الإدارى ثبوتا مقنعا في جدية الإجراء ولزومه لما قد
ينطوى على هذا الإجراء من مساس مباشر بحريات الأفراد القاطنين
على إدارة واستغلال المحال المذكورة .

ملخص الحكم :

من حيث انه وان كانت أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة
الناشئة من الحالة الواقعية التى يسمح لها ان تتدخل لمواجهتها بالإجراء
الضبطى المناسب ، الا أنه يشترط أن يكون لهذه الحالة وجود حقيقى بان
تكون ثمة وقائع محددة من شأنها ان تنبئ — في التقدير المنطقي السليم
للأمور — بان ثمة خطرا يهدد الأمن العام ، وبأن الاحتياط له يقتضى
التدخل من جانب هذه الأجهزة بالإجراء الضبطى الذى تم . وقد اكدت
المادة ١٢ ، ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطورة — هذا المعنى حين وصفت الخطر الذى يسمح بإيقاف إدارة
أى محل من هذه المحلات أو الغاء رخصته بأن يكون خطرا داهبا يتعذر
تداركه ، تقديرا من الشارع لما ينطوى عليه هذا الإجراء من مساس
مباشر بحريات الأفراد القاطنين على إدارة واستغلال المحلات المذكورة .
الأمر الذى يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل بإجراءات
الضبط الإدارى ثبوتا مقنعا في جدية الإجراء ولزومه .

ومن حيث أن ما نسب الى المدعى في الخطاب السرى المؤرخ في ١٠
من إبريل سنة ١٩٦٩ الموجه من محافظ أسسيوط الى مدير الأمن
للمحافظة سالف الاشارة اليه جاء في قول مرسل غير مدعم بأى واقعة
تؤكد . اذ خلت الأوراق مما يؤيد اتهام المدعى بأن اموانه حللوا الناس
بالعوة على التوجه الى السوق الذى يديره ، واذا كان بعض الاهالى قد
اقر بذلك في التحقيق الذى أجرى بمعرفة مساعد مدير الأمن في ١٠ من إبريل
سنة ١٩٦٩ ، الا أنه ليس في الأوراق ما يشير الى أن الأمر بلغ حدا من
الجداسية بحيث يشكل خطرا حقيقيا على الأمن العام . ولو ان هذا الاتهام
صححيا لما اعوزت سموات الأمن القدرة على ضبط الوقائع التى تشير اليه

خاصة وأن هذه القوات يفترض بطبيعة الحال انها كانت قائمة على حفظ الأمن في المنطقة ما دام الأمر في نظر المحافظة على هذه الدرجة من الخطورة التي تحاول تصوير الحبال بها - كما خلت الأوراق مما يشير الى أن ثمة احتكاكا وقع فعلا بين الاهالي أو حتى كان وشيك الوقوع بينهم بما يشكل خطرا على الأمن العام . وأن ما أشار اليه مدير الأمن المصام في كتابه الى مديرية الإسكان من خشية وقوع ما يخل بالأمن العام في حالة السماح للمواطنين بالتشغيل في يوم واحد لا يكون والأمر كذلك مستندا الى أسباب صحيحة قائمة فعلا ، ويكون القرار المطعون فيه الذي أصدره مدير الأمن في ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٩ بمنع الدعى من تشغيل سوقه يوم الاثنين من كل أسبوع مخالفا للقانون لقيامه على غير سبب يبرره أخذا في الاعتبار أن المستفيد من تلزوم الدعى وبلاساتها أن القرار المذكور لا يعدو أن يكون في حقيقته استمرار للموقف الذي اتخذته المحافظة حيال الدعى منذ عام ١٩٦٢ على التفصيل السابق الإشارة اليه . إذ الثابت أنه ما أن عاد الدعى الى تشغيل السوق على اثر الاتفاق الذي تم بينه وبين المحافظة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٩ سالف الإشارة اليه حتى صدرت التعليمات الى مأمور مركز أبنوب من كل من المحافظ ومدير الأمن بتكليف الدعى بأن يختار لتشغيل سوقه يوما آخر بخلاف يوم الاثنين ، وقد صدرت هذه التعليمات في وقت لم يكن قد نسب فيه المحافظ بعد الى الدعى ما نسبته اليه في كتابه السرى سالف الذكر ، ومن قبل أن يتخذ مدير الأمن أى اجراء من اجراءات الفحص أو التحقيق التي أشار بانفاذها على اثر رفض الدعى تنفيذ التعليمات التي ابلغت اليه عن طريق مأمور مركز أبنوب على ما سلف البيان . وأن ما أشار به مدير الأمن في ٨ أبريل سنة ١٩٦٩ من فحص الموضوع من كافة جوانبه القانونية والتهنرى في الوقت ذاته من مدى السيطرة من ناحية الأمن في حالة تشغيل السوق يوم الاثنين من كل أسبوع لم يكن في الواقع الا خلقا للفرائح في سبيل تبرير ما عقدت عليه المحافظة نيتها من منع الدعى من تشغيل سوقه في يوم الاثنين من كل أسبوع ، حماية لسوق مجلس قبرى الواسطى الذى أصابه الركود على اثر تشغيل سوق الدعى على ما أجبر به رئيس المجلس القروى في التحقيق الذى أجراه مساعد مدير الأمن بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٩ سالف الإشارة اليه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن قرار مدير الأمن المطعون فيه في الدعوى رقم ١٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية يكون منطوقا على تحايل واضح على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣١٢ لسنة ١٧ القضائية بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ بالقضاء قرار محافظ أسبوط الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ باغلاق السوق الخاص بالمدمى واخلاقا صريحا بحجة هذا الحكم بما يصب القرار بعيب الانحراف بالسلطة . وليس صحيحا ما ذهب اليه من أن المحافظة نفذت ذلك الحكم لسماعها للمدمى في ادارة السوق يومى الاثنين الموافق ٢١ من مارس و ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩ لولا أن استجبت ، بعد الحكم فلروما جديدة بررت تدخل مدير الأمن بقراره المطعون فيه . ذلك أنه ليس ثمة ظروف جديدة حقيقية استجبت على ما تقدم الببان ، طالما أن اعتبارات الأمن العام التى استند مدير الأمن اليها في اصداره قراره المطعون فيه ، كميلتها التى اثبتت في الدعوى رقم ٣١٢ لسنة ١٧ القضائية سالف الاشارة اليها ، لم يتم دليل لوجودها حقا وقانونا . واذ كان من شأن هذا القرار منذ صدوره حرمان المدمى من ادارة السوق في يوم الاثنين من كل اسبوع المرخص به ، والذي اعتاد رواد السوق على مر السنين وايفلر السوق الآخر بهذا اليوم بالخالفه للقانون وللتنفيذ السلمى لمقتضى الحكيم الصادرين لصالح المدمى سالف الذكر ، أن يؤدي الى انحراف رواد سوق المدمى الى السوق الآخر ، وفي ذلك ضرر محقق يصيب المدمى ، فانه لا شك يسوغ معه الحكم للمدمى بالتعمويض المؤقت الذى يطالب به .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالقرار الصادر من مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة أسبوط في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتعديل رخصة السوق الخاص بالمدمى بتحديد يوم الخميس من كل اسبوع موعدا لتصفية بدلا من يوم الاثنين ، وهو القرار موضوع الطعن في الدعوى ٤٣٨ لسنة ٢٤ القضائية ، فإن الثابت من الأوراق أن هذا القرار الصادر بناء على توجيه مدير الأمن العام بكتابه المرسل الى مديرية الاسكان في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ سالف الاشارة اليه . واستند الى ذات اعتبارات

الأمين التي استند اليها مدير الامن في قراره المسجل بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٦٨ موضوع الطعن في الدعوى رقم ١٢١٩ لسنة ٢٢ القضائية سالفة الذكر ، وهي الاعتبارات التي انتهت المحكة الى عدم الاعتماد بها كسبب قانوني صحيح لهذا القرار الاخر .

(طعن ٧٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

قرار الجهة الادارية بالموافقة على توسيع المحل وتنفيذا الاشتراطات المطلوبة — عدول الجهة الادارية عن السير في اجراءات الترخيص رغم عدم وجود اسباب جديدة وبعد ان استقر امرها بسلطانها التقديرية الى انه ليس ثمة ما يمنع من الموافقة على موقع المحل — اتطوالت على مخالفة القانون — تحقق ركن الخطا الذي تتوافر به مسؤولية هذه الجهة عن تعويض الاضرار المترتبة عليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان الخابث في الاوراق ، انه بعد ان قررت الجهة الادارية الموافقة على موقع المحل واملئت الطامنة بذلك في ١٦/٨/١٩٧٢ وتنفيذا الاشتراطات المطلوبة خلال شهرين ، عادت فابلغتها بالكتاب رقم ٢٨٤٨ في ١٩٧٢/٩/٣ بعدم الموافقة على السير في اجراءات الترخيص للمحل ونهبت عليها بمزاولة اي نشاط آخر ، ثم اصدرت قرارها المظنون فيه بخلق المحل في ١٩٧٢/١٠/٣ بدعوى انه يدار بغير ترخيص بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون ، ويبين من اوراق الترخيص ان السبب الحقيقي في ايقاف الاجراءات ثم الغلق يتمثل في تجارة مخطف انواع الطيور به ، نظرا لما يترتب على ذلك من تهديد المنطقة بالامراض وانبيءك الرائحة الكريهة من مخلفات الطيور . وليس من شك في ان هذه الاسباب ليست جديدة ، بل كانت جبيعتها تمت نظر الجهة الادارية لدى معالمة المحل بمناسبة طلب الترخيص ، وبمع ذلك استقر امرها بسلطانها التقديرية الى انه ليس

(م ٥٤ — ج ١٠٥)

ثمة ما يمنع من الموافقة على موقع المحل . وبناء على ذلك تكون جهة الإدارة قد أخطأت في تطبيق القانون بعددولها عن السير في اجراءات الترخيص حيث ينطوى ذلك على مساس بحقوق الطاعة المترتبة على الموافقة السابقة على الموقع .

ومن حيث أنه سبقت الإشارة الى أن قرار الفلق المطعون فيه قد جاء مطبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ تأسيساً على ما تم من تشغيل المحل موضوع المنازعة بغير ترخيص مما يستتبع عدم التعويض عن هذا القرار ، الا أنه لما كان عدول الجهة الادارية عن السير في اجراءات الترخيص ينطوى — كما سلف البيان — على مخالفة للقانون ، مما يحق ركن الخطأ الذى تتواصر به مسئولية هذه الجهة عن تعويض الأضرار المترتبة عليه ، والمتظنة فيما اتفقته الطاعة من مصروفات في سبيل اعداد المحل للفرض المطلوب الترخيص من أجله وفيما فاتها من كسب بسبب حرمتها من مزاولة نشاطها .

ومن حيث أنه يتعين التنبيه في هذا الخصوص ، الى أن التعويض عن نفقات تأسيس المحل وتجهيزه إنما يقتصر على تلك التى تكبدتها الطاعة ؟ اعتباراً من تاريخ إعلانها بقرار الموافقة على الموقع وبالإجراءات المطلوبة حتى تاريخ إبلاغها الجهة الادارية بتنفيذه هذه الاشتراطات ، ذلك أن قرار الموافقة هو وحده الذى أنشأ للطاعة مركزاً قانونياً ذاتياً اكتسبت بملقته حقاً لا يجوز المساس به الا طبقاً للقانون ، ومن ثم فما أنفق من هذا القرار لا يمتد به لانفاقه قبل تحديد المركز القانونى للطاعة في ملامة موقع المحل ، وما أنفق بعد إبلاغ الطاعة الجهة الادارية بتنفيذ الاشتراطات المطلوبة لا يمتد به ايضاً ، نظراً لأنه تم يعد اتمام كافة الاشتراطات .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك ، فلما كان الثابت من أوراق الترخيص أن الطاعة أعلنت بالموافقة على الموقع وبالإجراءات المطلوبة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وأنها في ذات التاريخ أبلغت الجهة الادارية بقيامها باتمام هذه الاشتراطات ، ومن ثم فلا تكون هناك ثمة فترة بين هذين التاريخين أنفقت فيها الطاعة مصروفات لتأسيس المحل أو تنفيذ الاشتراطات ، مما لا يستحق معه أى تعويض في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بها دفعت الطاعة الى بعض النجار على ذمة
توريد طيور ، فانها لا تستحق اى تعويض في هذا الشأن ، ذلك ان الثابت
من ايصالات دفع هذه المبالغ انها مؤرخة جميعا في شهر نوفمبر ١٩٧٢
اى بعد ابلاغ الطاعة بايقاف السير في اجراءات الترخيص في ٣ من
سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، مما كان يقتضيها التوقف عن التعامل في نشاط تجارة
الطيور اعتبارا من هذا التاريخ الى ان يتحسن مركزها القانوني بشأنه
انها وانها تسرعت وانفتحت بمبالغ بغير مقتضى فان عليها وحدها ان تتحمل
نتيجة تعجلها .

ومن حيث أنه لا يبقى بعد ذلك سوى ما فات الطاعة من كسب بسبب
حرمانها من مزاولة نشاطها ، وتقدر المحكمة بمقابلة الضرر الناجم من ذلك
تعويضاً قدره مائتا جنيه .

ومن حيث أنه لهذه الاسباب يكون الحكم المظنون فيه قد أصاب
وجه الحق والصواب ، فيما انتهى اليه من عدم قبول طلب الفاء قرار غلق
المحل مثار المنازعة شكلا لرفع بعد الميعاد القانوني ورفض طلب
التعويض عنه ، الا انه جاء مخالفا للقانون لاغفاله القضاء بالتعويض
عن ايقاف اجراءات الترخيص للمحل دون مقتضى من القانون ، مما يضمن
تعميده في هذه الخصوصية .

ومن حيث أن كلا من طرفي الخصومة في الطعن قد أخفق في بعض
طلباته ، فمن ثم ترى المحكمة الزامها بالمصاريف بالمناصفة فيما بينهما
وذلك عملا بنص المادة ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٧٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

المجال الزمى لسريان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحل
الصناعية والتجارية — لا يمتد الى ما سبق صدوره من وقائع تمت
وتحققت اثارها القانونية كاملة في ظل نفاذ احكام قانون سابق —

انتقضاء مدة سنة على عدم تشغيل أحد المملحن في ظل احكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المملقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — سريان هذا القانون ولائحته التنفيذية على هذه الواقعة رغم الغلظة وحلول القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ محله — لا يغير من ذلك صدور القرار الكاشف لتلك الواقعة والمقرر لانثارها باعتبار الترخيص ملغيا في تاريخ لاحق على نفاذ هذا القانون الأخير — القرار في هذه المسألة لا يستحدث مركزا قانونيا جديدا ومن ثم فلا محل لاممال القانون الجديد بلتر فوري مباشر لتعلق الأمر بواقعة لم نجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاصة لحكم القانون القديم وحده .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ولائحته التنفيذية الذين حددا بما يترتب على منح الرخصة التي صدرت بمقتضاها من التزامات الواجب التطبيق على واقعة عدم تشغيل المملحن موضوع النزاع لمدة سنة تلك الواقعة التي تمت وتحققت آثارها القانونية كاملة في ظل نفاذ احكامها ولا يغير من هذا كون القانون المشار اليه قد النى وحل محله القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية الصادر في ٢٦ من افسطس سنة ١٩٥٤ المعدل فيها بعد بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ — وان القرار الملعون بيه القاضى بالغاء ترخيص هذا المملحن قد مسر في سنة ١٩٥٧ اى اثناء سريان احكام القانون الجديد ، ذلك ان الواقعة التي تحقق بتبامها شرط اعمال حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ قد توافرت جميع اركانها وهى الفعل الملبى الذى هو عدم تشغيل المملحن والفصل الزمنى الذى هو انتقضاء مدة سنة على عدم التشغيل هذا ، في ظل احكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية فلزم أن تترتب عليها الآثار القانونية التي تنسبها هذه اللائحة ، أما صدور القرار الإدارى الكاشف لهذه الواقعة والمقرر

لأنها باعتبار الترخيص ملغيا في تاريخ لاحق وأن تراخى حتى أدركه القانون الجديد فلا ينقل الواقعة المذكورة من الملقى ليخضعها لسلطان هذا القانون ولا يسحب حكمه عليها بآثر رجعى لكون القرار في هذه الحالة لا يستحدث مركزا قانونيا جديدا ولا ينشئ وضعاً لم يكن قائماً من قبل . ومن ثم فلا يمكن أن يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد بآثر فوري مباشر لفظق الأمر بواقعة لم تجد من تاريخ نفاذه بل سبقت عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده الذى يبقى بعد النسخة ساريا في شأن الآثار التى ترتبت عليها بالفعل أبان نفاذه . ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط الاستناد إلى ما أورده من أحكام أجازت الاعفاء من بعض الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

شرط المسافة للمحال التجارية والصناعية — المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذا لأحكامه ، وقراره رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٥ بالاشتراطات والمواصفات الخاصة باستودعات الجلود في المدينة — القرار الصادر وفقا لأحكامها بالموافقة على موقع المحل — عدم ترتيبه أى مركز قانونى يتعلق بشرط المسافة — وجوب توافر هذا الشرط بالموقع على النوام والا وجب إلغاء الترخيص .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان يؤخذ من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية أن الموافقة على موقع المحل تصدر بقرار يملن إلى طالب الترخيص إلا أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢ من يناير

سنة ١٩٥٥ من وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذاً للمادة السابعة
نقرة ١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه نصت على أنه
« إذا كان للصناعة شرط مسافة مقرر بالاشتراطات الخاصة بها
فيجب توفير هذا الشرط بالموقع على الدوام » والفترة الخالصة من
المادة المذكورة نصت على أنه « إذا قلت المسافة عما توضح في هذه
المادة من أي جهة من الجهات تعتبر الرخصة ملغاة من تلقاء نفسها
دون أية مسئولية على الحكومة أو موظفيها » والمادة الثانية من القرار
رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير الشؤون البلدية والقروية
بشأن الاشتراطات والمواصفات العامة لمستودعات الجلود الغير مذبوغة
(الخضراء والطرية الجافة) تنفيذاً للمادة السابعة نقرة ١ من القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر نصت على أنه « يجب أن يكون
المستودع في المنطقة المخصصة للصناعات القذرة والا فيجب أن يكون
بعيداً عن المساكن بمقدار ٢٥٠ متراً على الأقل من جميع الجهات وإذا
قلت المسافة من ذلك من أي جهة تعتبر الرخصة ملغاة من تلقاء
نفسها وبدون أي مسئولية على الحكومة أو موظفيها ويؤخذ القياس
من الحوايط الخارجية للمستودع » ومؤدى ذلك أن القرار الصادر
بالموافقة على موقع المحل لا يرتب لمطالب الترخيص أي مركز قانوني
على الأقل فيما يتعلق بشرط المسافة ولا شبهة في أن أحكام القرارين
الوزاريين رقمي ٢٠٢ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليهما هي الأحكام
التي يمتد بها خصوص أعمال الرقابة القانونية على القرار الذي
صدر مكتوباً بها وهي أحكام لا تسبغ للجهة الإدارية المختصة
بالترخيص في شرط المسافة وإنما هي توجب عليها رفض الترخيص
إذا قلت المسافة عن الحد المقرر حتى وإن كانت قد وافقت على الموقع
من قبل ، بل هي توجب عليها إلغاء الترخيص في هذه الحالة إذا
كانت الرخصة قد صرحت من قبل بالشرط المقرر للمسافة يجب توافره
بالموقع على الدوام .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المحال الصناعية والتجارية — نص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ .
في شأنها على عدم جواز اقامتها أو ادارتها إلا بترخيص ذلك — عدم
سريان هذا الحكم على المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية
وعربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

إن أحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية تسرى على المحال المبنية في الجدول الملحق به على سبيل
الحصر ونقلاً لنص المادة الأولى منه فلا تجاوزها إلى غيرها من المحال التي
لم تدرج بهذا الجدول .

ولما كانت المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك
عربات النوم والأكل الملحقة بقاطراتها لم تدرج بهذا الجدول ، ومن ثم
فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون ولا تخضع لنظام الترخيص الذي
تخضع له المحلات المدرجة بالجدول الملحق به ونقلاً لنص المادة
الثانية منه .

(فتوى ٣٢٧ — في ٢٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الترخيص الذي يتطلبه القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن
المحال العامة عدم سريان حكمه على المقاصف المنشأة في محطات
السكك الحديدية وعربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشئون
السكك الحديدية .

ملخص الفتوى :

يستفاد من نصوص المواد الثلاثة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات المأجرة أن المقصود بالمحال المأجرة بنوعيتها في مفهوم ذلك القانون أنها المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال والربح والتي تباح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت .

ولما كانت المقاصف المنشأة في محطات السكك الحديدية وكذلك عربات النوم والأكل الملحقة بقطاراتها لم تنفصا بقصد الاستغلال والربح وإنما هي قسم من نشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال عامة أعدت لتقديم خدمة عامة وهي النقل من طريق السكك الحديدية بين أنحاء الجمهورية ، كما أعدت المقاصف والعربات المأجرة إليها لاستيفاء هذه الخدمة وإتباعها — وهي خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور — يؤكد هذا النظر أن المادة الثانية تقصر انحصار المحال العامة من النوع الأول على شوارع الأحياء التي تحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد موافقة المحافظ أو المدير ، وفنى عن البيان أن الشارع إنما يقصد بهذا التصديق المحال العامة التي تنشأ في المدن والقرى والتي تحدد لها أحياء وشوارع خاصة دون سواها فلم يتجه تصده إلى مقاصف السكة الحديد أو عرباتها المعدة للأكل أو للنوم وإلى اكتساب الصفة العامة من إلحاقها بمرفق مام وهو مرفق النقل بالسكك الحديدية والتي تتلحق بطبيعتها على هذا التحديد .

ويناء على ما تقدم ، فإن المقاصف الملحقة بمحطات السكك الحديدية وعربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشؤون سكك حديد مصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

الترخيص بفتح محال تجارية وصناعية أو مقلقة الراحة — القانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة — عدم خضوع مقاصد
القطارات لنظام الترخيص المخصوص عليه في هذين القانونين .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية العمومية للتسم الاستشارى بطسبها المنعقدة
في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٠ أن المقاصد الملحقة بمحطات السكك
الحديدية ومربات النوم والأكل التابعة للهيئة العامة لشئون سكك
حديد مصر لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانونين
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما . وقد
استندت الجمعية فيها ارتكاه — الى أن أحكام القانون رقم ٤٥٣
المنبنة في الجدول الملحق به على سبيل الحصر ، فلا تجاوزها الى
سنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تسرى على المحال
غيرها من المحال التي لم تدرج بهذا الجدول ، ولما كانت المقاصد
الملحقة بمحطات السكك الحديدية وكذلك مرربات النوم والأكل
الملحقة بقطاراتها لم تدرج بهذا الجدول ، ومن ثم فلا تسرى عليها
أحكام هذا القانون ، ولا تخضع لنظام الترخيص الذي تخضع
له المحلات المخرجة بالجدول الملحق به . وأنه يستفاد من نصوص
القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة — أن
المقصود بالمحال العامة بنوعيتها في مفهوم ذلك القانون أنها المحال التي
يقومها الأفراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة بقصد الاستغلال والربح
والتي تتاح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو أجرة المبيت ،
وأن المقاصد المنقشة في محطات السكك الحديدية وكذلك مرربات النوم
والأكل الملحقة بقطاراتها لم تنشأ بقصد الاستغلال والربح ، وإنما هي
قسم من منشآت مرفق النقل بالسكك الحديدية وهذه المنشآت أموال
عامة أعيدت لتقديم خدمة عامة — وهي النقل عن طريق السكك

الحديدية بين انحاء الجمهورية — كما أعدت المقاصف والعربات المشتركة اليها لاستيفاء هذه الخدمة واتخاذها ، وهي خدمة مقصورة على عملاء المرفق وليست مباحة للجمهور . وانه مما يؤيد هذا النظر ان المادة الثانية من هذا القانون تقصر انشاء المحال العامة من النوع الأول على شوارع الأحياء التي تصدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد موافقة المحافظ أو المدير ، وغنى عن البيان ان الشارع انما يعتمد بهذا التحديد المحال العامة التي تنشأ في المدن والقرى التي تصدد لها أحياء وشوارع خاصة دون سواها ، فلم يتجه قصده الى مقاصف السكك الحديدية أو عرباتها المعدة للأكل أو النوم ، والتي تكسب الصفة العامة من إلحاقها بهرمق عام ، وهو مرقم النقل بالسكك الحديدية والتي تتمتع بطبيعتها على هذا التحديد .

ولما كان التباين قائم بين مقاصف السكك الحديدية ومقاصف المطارات اذ ان كلا منهما لم ينشأ بقصد الاستغلال والربح ، وانما هو — في واقع الأمر — قسم من منشآت المرفق ، أهدد الاستيفاء خدمة عامة مقصورة على عملاء المرفق ، فيخرج بذلك من نطاق المقصود بالمحال العامة في محال تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وهي تلك المحال التي يقيمها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الشركات بقصد الاستغلال أو الربح والتي تباح للجمهور مقابل أداء ثمن الطعام أو الشراب أو اجرة المبيت . هذا كما لم يدرج في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، ومن ثم فلا يخضع لأحكام هذا القانون .

لذا انتهى الرأي الى ان مقاصف المطارات لا تخضع لنظام الترخيص المنصوص عليه في القانونين رقمي ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، و ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

طلب ترخيص مصنع للكاوتشوك — موقعه بمنطقة السكنية طبقاً
لتخطيط اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى — رفض طلب الترخيص
— صورة مطابقة لأحكام الرخص — الحكم بإلغاء قرار الرفض
قيامه على خطأ في تطبيق القانون — الحكم بإلغائه .

ملخص الحكم :

أن طلب ترخيص المصانع والمحلات التجارية الخاضعة لأحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ يتم على مرحلتين متساويتين تنتهي كل منهما
بصدور قرار إداري من الإدارة . **المرحلة الأولى :** وهي الموافقة
أو عدم الموافقة على موقع المحل . فإن وافقت الإدارة على موقع المحل
فإنها تقوم بإعلان طلب الترخيص بالإشتراطات . **والمرحلة الثانية** وهي
مرحلة إصدار الترخيص أو الابتناع على إصداره تبعاً لاتبام أوعدم
اتهام الإشرطات الواجب توافرها في المحل خلال المدة التي حددتها
الإدارة لذلك . وتقتضي الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، بأن تعلن الإدارة طلب الترخيص
بقرار الموافقة على الموقع أو رفضه خلال ستين يوماً من تاريخ
الوفاء برسوم المعالجة . ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع نوات المبدأ
المذكور دون إخطار طالب الترخيص بالראى بشرط عدم الخروج على
أحكام قرارات المحافظ في تعيين الأحياء والمناطق التي يحظر فيها
إقامة المصانع والمحلات التجارية الخاضعة لأحكام القانون
المشار إليه .

وؤدى ذلك ، أن موافقة الإدارة على موقع المصنع أو المحل التجارى
تكون نهائية وملزمة للإدارة ويمنع عليها الرجوع فيها إلا إذا جاءت
متمثلة مع قرار المحافظ بتعيين الأحياء أو المناطق التي يحظر فيها
إقامة المحال التجارية أو المصانع .

ولما كان القرار رضى طلب الترخيص بإدارة وتشغيل مصنع موضعه بالمنطقة السكنية طبقا لتخطيط القاهرة الكبرى المعتمد من رئيس مجلس الوزراء فإن هذا القرار يكون قد صدر مطابقا لاحكام الرخص .

ومنى كان الحكم المطعون فيه قد تضى بالنفاء بقرار ادارة الرخص بعدم الموافقة على ادارة وتشغيل مصنع للكاوتشوك فإنه يكون قد جاء معييا فى تطبيق القانون بما يوجب الحكم بالنفائه .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٢٢ قى — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

الفصل المائث تراخيص الصيدليات

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

الموافقة الضمنية على منح الترخيص بفتح صيدلية الاستفادة من مرور وقت معين على تقديم الطلب — مناطها كون الطلب مستوفيا للشروط الواردة بالقانون — تخلف احدهما لا يمنع الإدارة من سحب هذه الموافقة الضمنية فيما لو سلم جدلا بقيامها وذلك خلال ميعاد الستين يوما .

ملخص الحكم :

ان افتراض موافقة المصلحة بمرور ثلاثين يوما على تقديم الطلب مستوفيا الى ادارة الصيدليات دون الاجابة عليه مناطه ان يكون ذلك مستوفيا للشروط الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ، أما اذا تبين من المعاينة ان هذه الشروط غير متوافرة اما لعدم مطابقة البيانات الواردة بالطلب للواقع او لاغفال ذكر بعضها فان هذه الموافقة الضمنية لا يمكن ان تنبئ المصلحة ، لأن الأمر يتعلق بسلطة مفيدة بشروط معينة في منح الرخص لا يمكن التهازل منها وحتى لو كانت هناك موافقة صريحة لا ضمنية او افتراضية ، ومع ذلك لمو سلم جدلا بقيام هذا القرار الضمني بالموافقة فانه مما لا شك فيه أن للمصلحة ان ترجع إليه وتسحبه خلال الستين يوما التالية لصدوره .

(ملعن ٩٧٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة — اشتراطه

النقل اية صيدلية من مكان لآخر الحصول على ترخيص — نصه على انه ينبغي على وزارة الصحة ان تجيب على طلب الترخيص كتابة خلال ثلاثين يوما — ولم يرتب على عدم الاجابة عليه خلال هذا الميعاد أى اثر من حيث اعتباره ترخيصا ضمنيا في النقل — اخطار الطالب الوزارة بأنه اخطى المحل او اخطاره لها بعد انتهاء الميعاد بأنه اتم النقل — عدم اجابة الوزارة على اخطاراته لا يعتبر بمثابة ترخيص بالنقل .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ التى استند اليها المدعى تمس على ان « نقل اية صيدلية من مكان لآخر يجب الترخيص به طبقا من وزارة الصحة العمومية ويجب ان يصحب طلب الترخيص بالنقل برسم كروكي ووصف للمحل الجديد وينبى ان تجيب الوزارة كتابة في خلال ثلاثين يوما ولا يجوز رفض طلب النقل الا اذا كان المحل مستوف للشروط الصحية المطلوبة . . » وتضمنت المادة ١٥ المشار اليها النص على ان « برامى في منح الترخيص بفتح الصيدليات الا يزيد مدد الصيدليات من صيدلية واحدة لكل اثنى عشر الف شخص والا يرخّص بفتح صيدلية بمدينة القاهرة اذا كانت تقع على مسافة اقل من مائتى متر من صيدلية موجودة فعلا » .

وانه ولئن كان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ مواضعا من حيث حث الوزارة واستنهاضا في ان تجيب على طلب الترخيص بنقل الصيدلية خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب الا انها لم ترتب على عدم الاجابة عليه في الميعاد المذكور أى اثر من حيث اعتباره ترخيصا ضمنيا له في هذا النقل وكذلك لا يقوم مقام هذا الترخيص مجرد كتابة الوزارة الى المدعى في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ طلبية اخلاء المحل رقم ١٧ بميدان السيدة زينب تجهيدا لاعادة معاينته من الناحية الصحية لان الاجراءات التمهيدية التى تقوم بها الوزارة لا ترتب حقا لاحد مادام الترخيص السابق حسبما كان يقضى به القانون لم يتحقق للمدعى وفضلا عما تقدم فانه لا يعتبر بمثابة ترخيص بالنقل لعدم اجابة الوزارة

على ما أرسله المذمى إليها من كتب تتضمن أخطارها بأنه قد أظلم المحل المذكور أو أخطارها بعد ذلك بأنه سيتقوم بنقل الصيدلية أو بأنه قد أتم النقل فعلا - إذ فضلا عن أن الأمر يتعلق بسلطة مقيدة بشروط معينة يجب توافرها قبل منح الترخيص - فإن النص صريح في وجوب الحصول مقدما على هذا الترخيص .

ولا يجدى أن المذمى أن يستند في هذا الشأن إلى الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة بنفسه في المادة ١٢ منه على أن يعتبر في حكم الموافقة فوات ثلاثين يوما دون إبلاغ طالب الترخيص بالرأى - إذ أن هذا القانون فيها استحدثه من أحكام لا يسرى على وقائع الدعوى التى تمت وتحققت آثارها القانونية قبل العمل به وفي ظل قانون سابق هو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الذى سبق بيان أحكامه في هذا الشأن .

(طعن رقم ٥٢٥ ، ١١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

اشتراط المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص فيها عن مائة متر .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة قد تضمنت شروط الترخيص لانشاء الصيدليات ومن بين هذه الشروط ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر ، والادارة بتحقيق هذا الشرط انما تستهدف ما يحقق المصلحة العامة ويمسائر الأضرار التى تصد قانون مزاولة مهنة الصيدلة تحقيقها ، مستوحية في ذلك روح العدالة

ومصالح الجمهور مستهلك الدواء للتخفيف عن كاهله بقدر المستطاع ،
ومحافظة على مصالح المزاولين لمهنة الصيدلة ، حتى يتوفر للجمهور
الدواء بأسير الوسائل وأصفينها وبارخص الأسعار وذلك كله في جو بعيد
عن المنافسة غير المشروعة من محيط التعامل في هذه المهنة ذات الطابع
المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى بنسوع خاص ،
مراعية في ذلك اعتبار الصيدليات العمالة أهم المؤسسات الصيدلانية وان
لها مركز الصدارة بحسبان أنها المصدر الوحيد الذي يستوفى منه جمهور
المرضى حاجته الى الدواء وان القانون أفسح مجال انشاء الصيدليات
وزيادة مئدها وقيد ذلك بشروط ، فبعد أن كان القانون رقم ٥
لسنة ١٩٤١ يخص لكل اثني عشر ألفا من السكان صيدلية ، جعل
القانون القائم ، رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ،
حق منح الصيدليات ببلحا مع مراعاة ألا تقل المسافة بين صيدلية
وأخرى من مائة متر .

(طعن ٩٧٧ لسنة ٧ في — جلسة ١٢/٢٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة
الصيدلة على الشروط الواجبة لترخيص بالانشاء الصيدليات العامة ومنها
أن يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب
صيدليات العامة لانهك الجهة الإدارية مجاوزته أو التقاضى عنه وسلطتها
في هذا الشأن سلطة مقيدة لا مجال فيها لترخيص أو تقدير — منح الجهة
الإدارية التراخيص الصادرة بالتفاضى عن قيود المسافة لا تكسب حقاً أو
تولد مركزاً شخصياً يستعصى على الإلغاء أو السحب — للجهة الإدارية كامل
الحق بل يلزمها قانوناً واجب رد الأمور الى صحيح نصابها وتصبح تلك
المخالفة الجسيمة بإلغاء تلك التراخيص في كل وقت .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تضمنت شروط الترخيص باتشاء الصيدليات ومن بينها الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر والمشرع في ذلك انها استهدفت تحقيق المصلحة العامة وتأمين غايات جوهرية قصد الى تأيينها بمستوحيا في ذلك روح العدالة ومصلحة الجمهور واستهلك الدواء للخفيف عن كاهله قدر المستطاع والمحافظة على صالح المزاولين لهنة الصيدلية حتى للجمهور الدواء بأيسر السبل واضمنها في جو بناء من المناسبة غير المشروعة وما قد يخلطها من مخاطر الكيد وسوء التدبير وانحراف القصد ، وعموما ينبغي ان تؤمن اضراره وينزه عنه تخطيط التعامل في هذه المهنة ذات الطابع المتيز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وسلامة المرضى ، والبادى من كل ذلك بحسبه الظاهر ان قيد المسافة اشتراط جوهري لدى الترخيص باتشاء الصيدليات. العامة لا مجال الى الفكك منه ولا سبيل فيه الى تقدير الجهة الادارية التى لا تملك جاوزته او التغاضي منه اذ يتحدد موقفها في شأنه بناء على سلطة مقيدة لا مجال فيها الى الترخيص او التقدير . ومقتضى ذلك ان الترخيص الصادر بالتغاضي من قيود المسافة لا تكسب حقا او تولد مركزا شخصيا يستعصى على الالغاء او السحب ويظل لجهة الادارة كامل الحق بل ويلزمها قانونا واجب رد الامور الى صحيح نصليها وتصحيح تلك المخاللة الجسمية بالغاء تلك الترخيص في كل وقت ، فان هى ماتت الى حكم القانون على هذا الوجه كان تصرفها بالغاء الترخيص المخالف قائما من حيث الظاهر ودون مساس بأصل الحق — على حكم الصحة بما لا سبيل به الى النعى عليه قانونا بالمطالبة ، بوقف تنفيذه .

ومن حيث ان مفاد ما سبق بحسب ظاهر الأوزاق ودون مساس بأصل طلب الالغاء فان القرار المطعون فيه والصادر بسحب الترخيص الموقت الممنوح للدمى من صيدلية بورسعيد بالقاهرة قد استوى على صحيح سببه بما لا يرجع به الفلأه ، ومن ثم فان طلب وقف تنفيذه لا ينهض على أسباب جادة تظاهره . واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب قلنا بما برغض طلب وقف التنفيذ فقد صلتف صحيح حكم القانون

على نحو يقتضى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بمصروفاته .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة على الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات العامة ومنها أن يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر — وجوب حساب المسافة القانونية بمقدار البعد بمقدار البعد بين محوري مدخلي الصيدليتين المخصصين لدخول الجمهور بقصد شراء الدواء وأن تقاس هذه المسافة عبر الطرق العمومية — نتيجة ذلك : لا يجوز قانونا قياس المسافة بين ممرات خاصة ثم تدخل ضمن الطرق العمومية .

ملخص الحكم :

سلطة وزارة الصحة في إصدار تراخيص إنشاء الصيدليات ونفا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سلطة مقيدة لا مجال فيها للتقدير ويتمتع عليها إصدار القرار بالترخيص متى ثبت توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الصيدلية — لا جدوى للنعي على قرار الترخيص بإنشاء صيدلية لمسوره من غير مختص .

المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة قد تضمنت الشروط الواجبة للترخيص بإنشاء الصيدليات العامة ، ومنها أن « يراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر وجاء بالمذكورة الإيضاحية في صدد هذه الصيدليات أنها « تعتبر أهم المؤسسات الصيدلية ولها مركز الصدارة في إحكام المشروع لأنها المصدر الوحيد الذي يستوفى منه

جمهور المرضى حاجته من الدواء ولهذا النسخ المشروع مجال انشاء الصيدليات وزيادة عددها بعد أن كان القانون القائم يقصص لكل اثنى عشر ألفا من السكان صيدلية واحدة ، وجعل المشروع حق فتح الصيدليات ببالحا مع مراعاة الا تقل المسافة بين صيدلية واخرى عن مائة متر « - وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن الفهم المساهد من حكم المادة ٣٠ المذكورة مفصرا بما ورد بالمذكرة الإيضاحية ان المشرع فتح الباب لزيادة عدد الصيدليات العامة مستهدفا في المقام الأول مصالح الجمهور مستهلك الدواء بتيسير سبل الحصول عليه ، وبراemia الدواء للأراغبين فيه في جو بعيد عن المنافسة غير المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتيز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، وعلى ذات يتعين لهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حساسية على هدى ما ابتغاء المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة بقصد تيسير حصول الجمهور على الدواء - ومقتضى هذا الفهم أن تحدد المسافة الفعلية التي يسلكها في سعيه الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعي للشاه في الطريق العام وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاه فيه تبعا لمقتضيات نظام المرور وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حالة ، كما أنه من طبائع الأمور أن تحسب المسافة القانونية بمقدار البعد بين محوري مدخل الصيدليتين بحسبان أن يدخل الصيدلية دون غيره هو الذي ينفذ منه طلب الدواء الى الصيدلية لشراءه من المكان المخصص لبيعهم .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على المذاتعة الملاحظة بين من الأوراق مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطيوية اعتدت في تحديد المسافة القانونية بين صيدلية اشرف التي طلب الدمى الترخيص لها وبين صيدلية رضوان وهى اقرب صيدلية مرخص بها بالمسافة المقيسة عبر الشوارع العمومية الموصلة بينهما وهى شارع البريد الذى تقع عليه صيدلية رضوان وشارع شئون الملح الذى تقع عليه صيدلية اشرف وشارع عمر بن الخطاب الموصل بين هذين الشارعين ، ولما كانت هذه المسافة تزيد على مائة متر سواء بحسابها بدءا من الباب الشرقي لصيدلية رضوان ام من بابها الغربي فقد وافقت المديرية على طلب الدمى وأصدرت اليه الترخيص بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، غير أن المحافظة شكلت لجنة اعادت حساب المسافة بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ وأصدرت

في تحديدها بالمسافة عبر المرات الواقعة بين العباروات المحصورة بين شارعى البريد وشون الملح مقبسة من البابين الشرقى والغربى بصيدلية رضوان ولما كانت هذه المسافة في الحالى ٩٩ مترا ، ٧٦ مترا فقد ذهب المحافظة الى أن شرط المسافة بالنسبة لطلب الترخيص بصيدلية اشرف غير متوفر ، ومن ثم أصدر المحافظ القرار رقم ٣٦٣ بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ بصحبه ترخيصها ، كما أصدر القرار رقم ٤٠٥ في ٩ من مايو سنة ١٩٧٣ بالترخيص بفتح صيدلية طيبة الواقعة على شارع شون الملح ثم أصدر القرار رقم ٩٦٣ بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ بغلق صيدلية اشرف بالطريق الإدارى تنفيذا للقرار رقم ٣٦٣ سالف الذكر .

ومن حيث أن الثابت بحضر المعاينة التى أجرتها مديرية الشئون الصحية بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ عند بحثها شرط المسافة في طلب الترخيص بصيدلية اشرف ، أن صيدلية رضوان — المرخص بها — لها بابين أحدهما شرقى يطل على شارع البريد وبه صالة البيع والاخر غربى به المخزن ويطل على المرات الداخلية للمباني ، ويفصل المعمل بين صالة البيع وبين المخزن ، وقد تكد هذا الوصف من الرسم الهندسى المعتمد من مديرية الشئون الصحية بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٥ في شأن التعديلات التى أدخلت على صيدلية رضوان بإنشاء (سنفرة) أعلى المعمل (حافظة الدمى) ، اذ يبين من هذا الرسم المصد من قبل صاحب الصيدلية أن صالة البيع مغلقة من الباب الشرقى بينما يقع المخزن ناحية الباب الغربى ، هذا كما أنه ثابت من الاطلاع على الشهادة الصادرة من مدير منطقة القليوبية التابعة لهيئة الأوقاف المصرية (حافظة الدمى) أن المرات الواقعة أسفل المباني المملوكة للهيئة هي مبرات خاصة تملكها الهيئة وبخاصة لخبرة سكان المباني ، باعتبارها مداخل لها وبها سلالم المباني وأعمدة مبنية ولا تسمح بمرور السيارات هذا الوصف للمبرات الصادر من الهيئة المالكة لائتمه او يعارضه ما جاء بالشهادة الصادرة من رئيس مدينة بنها (حافظة الطاعن) التى جاء بها أن الباب الغربى وصيدلية ... يفتح على « بحر عام وبسط المسكن » وأن هناك محلات تجارية مفتوحة على « المرات العامة الواقعة أسفل مباني هيئة الأوقاف » وأن هذه المبرات يعبرها المشاة ، اذ أن ما ورد بهذه الشهادة لا ينفى عن تلك المبرات أنها طرق خاصة ، ولا يفيد أنها من الطرق العامة الداخلة في المال العام .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه عند إجراء المعاينات لبحث شرط المسافة بين صيدلية ... وصيدلية ... في أواخر سنة ١٩٧٢ وأوائل سنة ١٩٧٣ كان الباب الغربي لصيدلية ... يفتح على مخزن الصيدلية وكان المعد يفصل بين المخزن المذكور وبين مسالة البيع الواقعة على السبب الشرقي المطل على شارع البريد كما يخلص أيضا أن الممرات التي ينتج عليها الباب الغربي المذكور هي ممرات خالصة تملكها هيئة الأوقاف المصرية بالوكالة العمارات وتفصلها لخدمة ساكنيها مما يبيد أن فتحها لاستعمال الجمهور يتم تساهيا من الهيئة المالكة ، وليس بوصفها طرقا عامة ، ولذلك فانه أعمالا لما جرى به قضاء هذه المحكمة في شأن حساب شروط المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأترب صيدلية يرخص بها ، ويتعين أن تحدد هذه المسافة بين محوري مخزلي الصيدليتين المخصصين لنفسول الجمهور بقصد شراء الدواء ، وأن تقاس عبر الطرق العمومية ، فلا يجوز قانونا والأمر كذلك قياس المسافة من باب المخزن الذي لا يدخله الجمهور ولا أن تقاس عبر ممرات خالصة لم تدخل ضمن الطرق العمومية بأى من الطرق أو الأسباب القانونية ولا تعدد المحكمة في هذا المقام بما تضمنه المضران الإداريان سالفى الذكر من أن صاحب صيدلية ... أجرى تعديلات في صيدليته بتهئية السبب الغربى لدخول الجمهور مسالة البيع بالصيدلية بالإضافة الى الباب الشرقي ، ذلك انه يفرض صحة وحصول هذا التعديل فانه يكون قد تم بالمخالفة للشروط التي صدر على أساسها ترخيص الصيدلية المذكورة ، وهي الشروط التي كانت قائمة وقت الترخيص بصيدلية ... — ويكون اجراءه للتعديل سالف الذكر مقتصودا به الانحرار بصاحب صيدلية ... بعد صدور الترخيص بفتحها وفقا للقانون ، وخدمة لصيدلية طيبة على ما هو واضح من الأوراق ، ومن ثم كان صاحب صيدلية ... قد اخطأ بمخالفته شروط ترخيص صيدليته فانه لا يسوغ له ولا لغيره أن يفيد من هذا الخطأ على حساب الغير حسن النية ، لأن الأصل ألا يفيد المخطئ من خطئه ولا يتحمل الغير حسن النية وزر هذا الخطأ .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت فيها تقدم أن المسافة الفاصلة بين الباب الشرقي بصيدلية ... المعد لنفسول الجمهور وبين صيدلية ... عبر الطرق العمومية تزيد على مائة متر ، فإن شرط المسافة بين

الصيدليتين يكون متوفرًا طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ومن ثم تكون أوجه الطعن الثلاثة الأولى غير قائمة على سند صحيح من القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى الوجه الرابع والآخر من أوجه الطعن وهو القائم على أن قرار الترخيص بصيدلية ... قرار منعهم لمسدوره من غير مختص ، ولا يجوز أن يصدر الا من المحافظ اعمالا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٧١ بتقويض المحافظين في بعض اختصاصات وزير الصحة المقررة في بعض القوانين واللوائح ، ومن بينها شئون الترخيص. بإنشاء مؤسسات صيدلية اذا توافرت فيها الاشتراطات الصحية الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — فانه مردود عليه بأن سلطة وزارة الصحة في اصدار تراخيص انشاء الصيدليات وفقا لاحكام هذا القانون هي سلطة مقيدة لا مجال فيها للتقدير ، بمعنى انه يتعين عليها اصدار القرار بالترخيص متى ثبت توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الصيدلية بحيث يعتبر رفضها أو امتناعها عن اصدار الترخيص قرارا سلبيا يطعن فيه بالانشاء كما يتعين عليها كذلك أن تبحث طلبات الحصول على هذه التراخيص وفقا لاسبقية تقديمها وقبدها بالسجل المعد لذلك والمنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ — ولما كان ذلك وكان الثابت ان المدعى قدم طلب الترخيص بفتح صيدلية ... في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وتم قيده بالسجل الخاص بمديرية الشؤون الصحية بالمحافظة مطابقا على الطلب الخاص بصيدلية ... الذي قدم في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ كما ثبت من المعاينة التي اجرتها أجهزة المديرية المذكورة ان طلب المدعى قد استوفى شرائطه القانونية ومن بينها شرط المساواة على ما سلف بيانه — فانه لا جدوى والامر كذلك من النعى على الترخيص الصادر بفتح صيدلية ... بأنه صدر من مدير عام الشئون الصحية بالمحافظة وليس من المحافظ لأن امتناع المحافظ عن اصدار الترخيص في هذه الحالة رغم توافر شرائطه القانونية يعد قرارا سلبيا خليا بالانقضاء لمخالفته للقانون .

ومن حيث انه لما كان يظن مما تقدم أن القرار الصادر بالترخيص بفتح صيدلية ... قرار صحيح مطابق لاحكام القانون ، وكان الثابت من

الإطلاع على ملف طلب الترخيص بفتح صيدلية ... التي آلت الى الطامن —
ان المعايينة التي أجريت عن موقعها بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ أسفرت
عن أنها تبعد عن صيدلية ... بمسافة ٩٠٦ مراً فقط وهي أقل من الحد
الأدنى الذى يتطلبه القسانون ، لذلك يكون القرار الصادر من المحافظ برقم
٤٠٥ بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٣ بالترخيص بفتح هذه الصيدلية قراراً
مخالفاً للقانون يمتنع الالفاء .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح
القانون فيما قضى به ومن ثم يمتنع القضاء برفض الطعن مع إلزام الطامن
بمعلوماته .

(ملعن ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

المستفاد من حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بفسر
بما ورد في المذكرة الإيضاحية أن المشرع فتح الباب لزيادة عدد الصيدليات
العامة مستهدفاً في المقام الأول صالحي الجمهور مستهلك الدواء بتيسير سبيل
الحصول عليه وبإراعيا في الوقت ذاته المحافظة على صالحي المزاويلين للمهنة
الصيدلية حتى يتوافر الدواء للرافعين فيه في جو بعيد عن المنافسة غير
المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة وحياة
المرضى — يمتنع فهم شرط المسافة وتحديد ضوابطها على هدى ما ابتغاه
المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة — تحسب المسافة القانونية
بقدر البعد بين محوري مدخل الصيدلية بحسبان أن مدخل الصيدلية دون
غيره هو الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص
الإدارة اضطرت لطلب الترخيص بعدم مطابقة مشروع الصيدلية المقدم
منها لشرط المسافة القانونية — تقديم مستندات جديدة لذات الموضوع —
هذه المستندات ظلت تحت نظر الجهة الإدارية دون أن ترد عليها حتى رفع

الدموى — هذا الموقف من الجهة الإدارية يشكل امتناعاً عن اصدار قرار بالوافقة على فتح الصيدلية — هذا القرار السلبي بوصف كونه مستمراً يجوز في أى وقت الطعن فيه بالإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الخلاف يدور حول كيفية حساب المسافة التى ينص عليها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والتى يلزم توافرها بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب مسيدلية مرخص بها اذ تتمسك الجهة الادارية بحساب تلك المسافة بين اقرب جدار لكل من هاتين الصيدليتين وقد وجدت المسافة على هذا الاساس فى المنازعة المعلقة لا تزيد من ٩٥ متراً بينما يأخذ الحكم المطعون فيه بمقياس المسافة بين محورى باب كل من الصيدليتين وقد اوضحت ادارة قضائيا الحكومة بمحضر جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٩ أمام هذه المحكمة ان المسافة بين هذين المحورين فى المنازعة المعلقة هى ١٠١ متراً .

ومن حيث ان المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه قد نصت الشروط الواجبة للترخيص بالصيدليات العسابة ومنها أن « يراعى الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وبين اقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر » وجاء بالمذكرة الايضاحية فى صدد هذه الصيدليات انها « تعتبر اهم المؤسسات الصيدلية ولها مركز الصادرة فى احكام المشروع لانها المصدر الوحيد الذى يستوفى منه جمهور المرضى حاجته من الدواء ولهذا أوسع المشروع مجال انشاء الصيدليات وزيادة عددها بمعد أن كلن — القانون القائم يفصص لكل اثنى عشر الفا من المكان صيدلية واحدة . وجعل المشروع حق فتح الصيدليات مباحاً مع مراعاة الا تقل المسافة بين صيدلية وأخرى عن مائة متر » وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن الفهم المستفاد من حكم المادة ٣٠ المذكورة مفسراً بما ورد فى المذكرة الايضاحية ان المشرع فتح الباب لزيادة عدد الصيدليات العالية بمستهدا فى المقام الأول صالح الجمهور مستهلك الدواء بتيسير سبل الحصول عليه ومراعيا فى الوقت ذاته المحافظة على صالح المزاولين لمهنة الصيدلية حتى يتوفر الدواء للراغبين فيه فى جو بعيد من المنافسة غير المشروعة فى هذه المهنة ذات الطابع المبتدئ لارتباطها الوثيق بصحة وحياة المرضى ، وعلى

ذلك يتمين لهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابه على هدى ما ابتفاه
المشرع من زيادة عدد الصيدليات العلية بقصد تسير حصول الجمهور على
الدواء ومقتضى هذا الفهم ان تحدد المسافة الفعلية التي يسلكها الجمهور
في سعيه الى الصيدلية حسب السير الطبيعي للمشاة في الطريق العام
وبإبراعة المواضع المحددة لمبور المشاة فيه تبعا لخصائص واقعية حسب
ظروف كل حالة ، كما انه من طبائع الأمور ان تحسب المسافة القانونية
بمقدار البعد بين محوري مدخل الصيدليتين بصحان ان مدخل الصيدلية
دون غيره هو الذي ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لقرائه من المكان
المخصص لبيعه .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم يكون شرط المسافة المشار اليها
متوافرا بصدد المنازعة الماثلة ويكون الحكم المطعون فيه على صواب حين
أخذ بمقياس قياسها على أساس البعد بين محوري مدخلي الصيدليتين
ومقداره في هذه المنازعة ١٠١ مترا طبقا لما سبق بانه ومن ثم يكون الطعن
الموجه الى هذا الحكم فائضا — بكامل اجزائه — لمن غير أساس سليم من
الباثون ويتمين القضاء برفضه والزام الجهة الادارية بصرفات الطعن .
(طعن ١٥٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

شرط المسافة بين الصيدليتين — طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ،
في شأن مزاوله مهنة الصيدلة — شرط وجوبى — لا يخضع لتقدير جهة
الإدارة — عدم مراعاة هذا الشرط يوجب قرار ويوجب بمخالفة القانون .

ملخص الحكم :

قضت م ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — في شأن مزاوله مهنة
الصيدلة فانه يشترط للترخيص بإنشاء صيدلية لائق المسافة بين الصيدلية
المطلوب الترخيص وبها وأقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر .

وحكمة هذا الشرط تتبال في الرغبة في التخفيف عن كاهل جمهور

مستهلكى الدواء بقدر المستطاع مع المحافظة على صالح المزاويل لمهنة الصيدلة والابتعاد بهم من المنافسة غير المشروعة . فشرط المسافة بهذه المثابة هو شرط وجوبى ، وتحسب المسافة القانونية بمقدار البعد من محورى . مدخلى الصيدلتين المخصصتين لدخول الجمهور بقصد الشراء .

وترتبطا على ذلك ، أن شرط المسافة لاتخضع لتقدير جهة الادارة بحيث لا يكون لها أن تتجاوز عنه بنى ارثات ذلك ، والقول بعكس ذلك يومض قرار جهة الادارة بعيب بخالفة القانون جديرا بالالفاء .

(طعن ١٣٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

تملك الصيدلية لا يمد مزاولة المهنة الصيدلية — المشرع حدد مزاولة هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعتبر تملك الصيدلية صورة من صور مزاولة المهنة — مؤدى ذلك يحل للصيدلى التوقف عن مزاولة المهنة أن يحتفظ بملكية الصيدلية بعد نقله لجدول فى المشتغلين بغير أن يؤثر ذلك فى استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال أنه يمارس المهنة فعلا — الشرائط مزاولة مهنة الصيدلية لتتح الترخيص باتشاء الصيدلية لا يعدد شرطا لاستمرار الترخيص .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٨ القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريقة الحقن لوقاية الانسان أو الحيوان من الامراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا .

وينص هذا القانون فى المادة ٣٠ منه على انه « لا يمنح الترخيص باتشاء صيدلية الا لحيدلى مرخص له فى مزاولة مهنته » .

ونصن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الصيدلة على أن « تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(أ) الجدول العام

(ب) جدول الاختصاصيين .

(ج) جدول غير المشتغلين » .

وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن انضمام نقابات المهن الطبية على أن « المعاش حق لكل عضو وفي حالة وفاته يكون المعاش حقا لأسرته دون النظر الى دخله الخاص أو معاشه من جهة أخرى أو دخل أسرته من أى مصدر كان بشرط أن يكون مسددا لالتزاماته قبله . النقابة التى يتبعها » .

وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أنه « فى جميع الأحوال يجب على العضو الذى يتقاضى معاشا أن يتوقف تلبا عن مزاوله نشاطه المهنى على أية صورة من الصور ، وفى حالة المخالفة يحصل منه ما حصل عليه بدون حق مع سقوط حقه فى المعاش ويعود حق المعاش الى أسرته بعد وفاته » .

ومعاد ما تقدم أن المشرع حدد النشاط الذى يعد مزاوله لمهنا لمهنة الصيدلة محصره فى تجهيز وتركيب وتجزئة الدواء والعقاقير والنباتات الطبية والمواد الصيدلانية لاستخدامها فى الوقاية أو العلاج من الأمراض ولم يدخل فى هذا النشاط تلك الصيدلانية ذاتها وإنما اشترط لمخرج الترخيص بإنشاء صيدلية أن يكون طالب الترخيص صيدليا مرخصا له فى مزاوله المهنة بالمعنى السابق ذكره ، وأجاز المشرع للصيدلى أن يطالبه تنقله الى جدول غير المشتغلين والتوقف عن مزاوله المهنة وفى هذه الحالة خوله حقا فى تقاضى معاشه من النقابة وإجاز له الجمع بين هذا المعاش وأى دخل خالص أو أى معاش يتقاضاه من جهة أخرى وقضى بإسقاط حقه فى المعاش اذا ما عاد لمزاوله المهنة على أى صورة من الصور .

وبناء على ذلك فإن تلك الصيدلية لا يعد مزاوله لمهنة الصيدلية لأن المشرع حدد صور مزاوله هذه المهنة على سبيل الحصر ولم يعثر تلك

الصيدلية صورة من صور مزاولة المهنة ، ومن ثم نأته بحق للصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة أن يحتفظ بملكية الصيدلية بعد نقله لجدول غير المشغولين بغير أن يؤثر ذلك فى استحقاقه معاشا من النقابة طالما لم يثبت من قرائن الحال أنه يمارس المهنة فعلا كان يتمتع عن تعيين مدير للصيدلية من بين الصيادلة المرخص لهم فى مزاولة المهنة أو أن يثبت أنه يقوم بعمل من الأعمال التى تعد ممارسة للمهنة فى صيدلية ولا يغير من ذلك أن المشرع اشترط لمنح الترخيص بإنشاء الصيدلية أن يكون — طالب الترخيص مرخصا له فى مزاولة مهنة الصيدلة ذلك لأن الترخيص بمزاولة المهنة إنما اشترط لمنح الترخيص بإنشاء الصيدلية بداءة ولم يشترط لاستمرار الترخيص بإنشاء الصيدلية ، فضلا عن ذلك فإن الصيدلى المتوقف عن مزاولة المهنة لا يفقد الترخيص فى مزاومتها بل يظل محتفظا بهذا الترخيص بحيث يحق له فى أى وقت أن يطلب العودة الى جدول المشغولين وممارسة المهنة بالعمل وعليه فإن النقل الى جدول غير المشغولين وإن كان يؤدي الى حرمان الصيدلى من مزاولة المهنة فإنه لا يفقده الترخيص فى مزاومتها ولا يمنعه من الاحتفاظ بملكية الصيدلية مع الجمع بينها وبين المعاش المستحق من النقابة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مجرد تلك الصيدلى لصيدلية لا يمنع من استحقاقه لمعاش التقاعد بعد نقله الى جدول غير المشغولين بالم يثبت أنه يمارس المهنة فعلا .

(ملف ٢٣٩/٦/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

استلزام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لتفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية — سريان هذا القيد على هيئة قناة السويس عند فتحها صيدليات خاصة — الاستناد الى أن شركة قناة السويس كانت تنشئ صيدليات دون ترخيص لا محل له ازاء صراحة النص — إعفاء الهيئة من التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية لا يغير من هذا الحكم لاقتصار الإعفاء على

ما يتعلق بإدارة واستغلال مرفق القناة ، فضلا عن أنه لا يشمل الإعفاء من اتباع اللوائح الصحية والبوليسية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ينص . في المادة ١٠ منه على أن « تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق احكام هذا القانون الصيدليات العلية والخاصة .. ويقصد بالصيدليات الخاصة صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم في صرف الأدوية لمرضاهم أو ما في حكمها » ، وينص . في المادة ١١ على أنه « لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية الا بترخيص من وزارة الصحة العمومية — ولا يصرف هذا الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية على صاحب وكذا الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص .. » ، كما ينص في المادة ٣٩ منه على أنه « لا يجوز منح ترخيص في فتح صيدلية خاصة الا اذا كانت تابعة لهيئة حكومية . أو بلدية أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ويكون من بين نشاطاتها منح هذه الصيدلية الخاصة .. » . وواضح من استقراء هذه النصوص أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشتمل اليه ، قد أوجب الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لفتح صيدليات خاصة تابعة لهيئات حكومية ، وذلك رغبة من المشرع في هيئة وزارة الصحة على كاتبة المؤسسات الصيدلية ، وتحقيقها من أن تلك المؤسسات أنشئت وفقا للقواعد الصحية المرعية والمخصوص عليها في القوانين والقرارات ، ولذلك لا يصرف الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الصيدلية كلمة الاشتراطات الصحية التي يمسدر بها قرار من وزير الصحة وكذلك الاشتراطات الأخرى التي تفرضها السلطات الصحية . وعلى ذلك ، ولما كانت هيئة قناة السويس هيئة حكومية ، فانه يجوز لها فتح صيدليات خاصة ، بشرط الحصول . على ترخيص بذلك من وزارة الصحة ، وفقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لا يسري . الا في حالة مزاولة مهنة الصيدلة ، أي بالنسبة الى الذين يتخذون من هذه .

المهنة عملا تجاريا ويحترفونها — ذلك أن القانون المذكور يضم نوعين من الأحكام ، النوع الأول خاص بإزالة مهنة الصيدلة ، وتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم مزاومتها ، وشروط منحهم الترخيص في مزاومتها ، والنوع الثاني خاص بشروط منح تراخيص في إنشاء مؤسسات صيدلية ، ولا جدال في عدم انطباق النوع الأول من الأحكام على هيئة قناة السويس ، بعكس النوع الثاني الذي ينطبق بقوة القانون على كل هيئة حكومية تزعم إنشاء مؤسسة صيدلية ، ومن ثم ينطبق على هيئة قناة السويس فيما يتعلق بالصيديات الخاصة بها .

ولا وجه للقول بأن صيديات هيئة قناة السويس كانت موجودة قبل التأميم ، وإنما كانت غير مرخص بفتحها من وزارة الصحة ، وأنه لا ينفى معاملة الهيئة — وهي هيئة حكومية — معاملة أهل من معاملة الشركة قبل التأميم ، ذلك أن عدم حصول شركة قناة السويس على ترخيص بإنشاء صيديات ، لا يبرر ألغاء الهيئة من الحصول على الترخيص بإنشاء تلك الصيديات ، إذ الخطأ لا يبرر الخطأ ، كما أن قانون إنشاء الهيئة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ كان لاحقا في صدوره على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، ولا يوجد في قانون الهيئة أو في القانون الأخير نص يقتضي بإلغاء الهيئة أو أية جهة حكومية من الحصول على ترخيص في إنشاء الصيديات الخاصة بها ، بل على العكس من ذلك ، فقد نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ صراحة على إلزام الهيئات الحكومية بالحصول على ترخيص لإنشاء صيديات خاصة .

ولا سند للقول بأن نص المادة ١٢ من قانون إنشاء هيئة قناة السويس إذ اعتبر أموالها أموالا خاصة كان التصد منه أن هناك ظروفا خاصة عاصرت التأميم أوجبت وضع هذا النص ، وأنه من ثم لا يسوغ أن يفسر تفسيراً واسماً يذهب إلى أن صيديات الهيئة تعامل معاملة الصيديات الخاصة ، وأن المشرع نص في قانون إنشاء الهيئة على أن تتولى الهيئة إدارة القناة متبعة في ذلك طرق الإدارة المناسبة دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية — لا سند لهذا القول ، ذلك أن صفة المسال — سواء كانت عامة أو خاصة لا لا أثر لها في وجوب الحصول على ترخيص لإنشاء صيديات ، إذ المقصود بالترخيص — كما سبق القول — هو إشراف وزارة الصحة

على توافر الشروط اللازمة لانشاء مثل هذه الصيدليات ، وهذا الاشراف هو جوهر اختصاص تلك الوزارة ، ويخضع لهذا الترخيص جميع انواع تقيد الهيئة بالنظم والأوضاع الحكومية سوى التخلل من هذه النظم والأوضاع فيما يتعلق بإدارة واستغلال مرفق قناة السويس ، حتى لا يعوق الروتين أعمال الهيئة التى تتسم بالمسرية التامة ولم يهدف المشرع اعفاء الهيئة من اتباع اللوائح الصحية والبوليسية ، والا كان فى ذلك تخليا لسلطة الدولة واجهزتها الادارية والصحية عن ممارسة نشاطها بالنسبة الى الهيئة مما لا يجوز مطلقا .

ولا حجة للتقول بأن الزام الهيئة بالحصول على الترخيص المشار اليه ، فيه اعانة لها عن اداء اعمالها ، اذ أن وزارة الصحة لا تتدخل فى أعمال الهيئة ، وانما تشرف فقط على المؤسسات الصيدلية التى تنشئها. لخدمة المرضى من موظفيها ومعالجها ، وهذا الترخيص لا يتناقض مع حسن الادارة وظروف العمل بالهيئة ، بل على العكس من ذلك ، فان الحصول على الترخيص يساعد على حسن الادارة ويهيئ ظروفها افضل للعمل بالمرفق ، اذ أن تحقق وزارة الصحة من توافر الشروط الصحية فى المؤسسات الصيدلية الخاصة بالهيئة ، يساعد تلك المؤسسات فى صرف الأدوية والمقتاتير الطبية مطابقة للمواصفات الصحية ، وهذا يؤدى الى تحسين صحة المرضى واثبات شفائهم وعودتهم الى أعمالهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يضمن على هيئة قناة السويس الحصول على الترخيص اللازم لصيدلياتها ، طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(ملك ٢٩/١ - جلسة ١٣/١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

الترخيص بفتح مختارن أو فروع أو مستودعات الأدوية طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - يلزم به الافراد كما تلزم به المؤسسة

العامة لتجارة وتوزيع الأدوية — اعفاء المؤسسة من الشروط المتعلقة
بشخص طالب الترخيص لا يعفيها من الشروط المتعلقة بالمكان الذى يشغله
مخزن الأدوية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بزاولة مهنة الصيدلة انه قد نظم فى الفصل الثانى منه الاحكام الخاصة بالمؤسسات الصيدلية ومن بينها مخازن الادوية تنظيميا يقوم فى جبلته على وجوب توافر اشتراطات معينة فى شخص القائم على شئون المؤسسة الصيدلية من ناحية ، وفى هذه المؤسسة من ناحية اخرى ، لما شرط بالنسبة للرخص له الا تقل سنه عن ٢١ سنة وان تتوافر لديه الاشتراطات الخاصة التى تفرضها السلطات الصحية (المادة ١١) والا يكون قد سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم (المادة ١٢) ، اما بالنسبة الى المكان الذى تنشأ فيه المؤسسة الصيدلية فقد اشترط المشرع ان يكون فى محافظة او عاصمة محافظة او مركز به صيدلية (المادة ٢٦) والا يكون للمحل بلب دخول مشترك مع اى مسكن خاص او محل آخر او منازل تتصل باى شيء من ذلك (المادة ١٨) وحدد قرار وزير الصحة المنشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٥ ما يجب ان يتوافر فى المحل من ناحية المواد التى تبنى بها جدرانه وسقفه وارضه واخشابه ووجود منافذ للتهوية والاضاءة وتغطيتها بنسيج ضيق منعاً للذباب .. وقد استهدف المشرع من هذه الاشتراطات سواء ما تعلق منها بشخص المرخص له او المكان الذى تباشر فيه المؤسسة الصيدلية نشاطها ، المحافظة على الصحة العامة ، ولذلك ناط بالجهات المختصة بالشئون الصحية مراقبة توافر هذه الاشتراطات .

وبالرجوع الى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تجارة الادوية والمستحضرات الطبية يبين انه يقضى فى المادة الاولى منه بان يكون توزيع الادوية والكيمياويات الطبية محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية ، كما يبين من الرجوع الى القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بانشأه المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية والكيمياويات.

والمستشفيات الطبية ، انه يقضى في المادة الثانية منه بأن تختص هذه المؤسسة بإنشاء المخازن والمستودعات والفروع وإدارتها طبقاً للاصول المتبعة في المشروعات التجارية .

ويستفاد من هذا التنظيم الجديد لتجارة وتوزيع الادوية على نحو ما ورد في القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ والقرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر أن المشرع قد أختص بالتجارة في الادوية المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية فأصبحت هذه المؤسسة منذ إنشائها سنة ١٩٦٠ هي القائمة وحدها بالتجارة في الادوية دون غيرها من الأفراد أو الهيئات الأخرى ، ومقتضى ذلك إلغاء الاشتراطات التي يستلزم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ توافرها في شأن الشخص المرخص له بإشياء مخزن أدوية ، وقد أكتفت تلك المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بنصها على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، أما الاشتراطات المتعلقة بالمكان الذي يشغله مخزن الادوية فلم يتناولها القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بأى تنظيم جديد ومن ثم تبقى مهيولاً بها كما هي ، ولهذا يلزم أن يتوافر في مخازن الادوية التي تنشئها المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإزالة مهنة الصيدلة وغيرها من الاشتراطات التي تقرها السلطات الصحية .

ولا وجه للقول بأن وجوب توافر الاشتراطات الصحية المشار إليها في مخازن الادوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية يرتب عليه تعارض بين الأوامر التي يطغاها مخير الخزن من الإدارة العامة للمؤسسة ، وبين تلك التي يطغاها من السلطات الصحية ، لا وجه لهذا القول لأن الأوامر الصادرة من إدارة المؤسسة تتعلق بالإدارة ، أما الأوامر الصادرة من السلطات الصحية فمعلقة بالشئون الصحية ، ومن ثم فلا تعارض .

وغنى عن البيان أن وجوب توافر الاشتراطات الصحية في مخازن الادوية التابعة للمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية لا يتضمن أية صعوبة عملية تحول دون استمرار هذه المخازن في تادية نشاطها .

لهذا انتهى الرأى الى انه يتعين على المؤسسة العلية لتجارة وتوزيع الادوية أن تحصل من السلطات المصلحية المختصة على تراخيص لنسج مخازن أو مخروغ أو مستودعات للادوية طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقرارات المنفذة له .

(تتوى ٦٧٩ - مى ١٩٤٤/٩/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

الترخيص لأحد الأشخاص بصفته رئيسا لأحدى الجمعيات الخيرية بإنشاء صيدلية عامة فى ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ فى شأن الصيدليات والاتجار بالمواد السامة - استتوار هذا الترخيص قائما بعد صدور الرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى الجواهر السامة ، والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ وكذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادرين فى هذا الشأن - وفاة رئيس الجمعية لا يؤدى الى انقضاء الترخيص .

ملخص الفتوى :

فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩١٣ رخص للسيد بصفته رئيسا للجمعية الخيرية القبطية بإنشاء صيدلية عامة ويتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ تولى المذكور ، ناستطلعت وزارة الصحة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة فى هذا الترخيص فأفادت بموجب كتابها رقم ٥٨ المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ أن الترخيص المشار اليه يعتبر صادرا للجمعية ذاتها ويظل قائما ما دامت هذه الجمعية قائمة وذلك بصرف النظر عن وفاة مديرها السابق .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ فى شأن

الصيدليات والاتجار بالمواد السامة قد أجازت الترخيص بإنشاء الصيدليات لجميع الأشخاص دون تفرقة بين شخص طبيعى وشخص معنوى ، ولم تشترط فى صاحب الصيدلية أن يكون حائزا لدبلومة صيدلى من إحدى المدارس الكلية المعتدة ، وإنما اكتفت إذا لم يكن صاحب الصيدلية كذلك ، أن يعين لإدارتها صيدليا مأوفا بتصلطى صناعته فى القطر المصرى ، ووفقا لذلك يكون الترخيص الممنوح للصيد/ بصفته رئيسا للجمعية الخيرية التبطينة بإنشاء صيدلية عامة مطابقا لقانون ويظل قائما ما لم ينته وفقا لأحكام القانون المذكور أو أى قانون آخر يصدر بعده .

وقد نص المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى الجواهر السامة فى المادة ٨٧ على ألا تسرى أحكام المادتين ١٥ ، ١٨ منه (الخاصتين بشروط الترخيص) على الصيدليات الموجودة فى تاريخ العمل به ، ومن ثم يظل الترخيص المذكور قائما وفقا لهذا القانون سواء كان متعلقا مع شروط الترخيص الواردة به أو بخالفها لها .

وإنه وإن كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة نص فى المادة ١٧ على أن الترخيص بفتح صيدلية لا يمنح إلا لصيدلى مرخص له بمزاولة مهنته فى القطر المصرى بالشروط المنصوص عليها فى هذه المادة . إلا أن المادة ١١ من هذا القانون نصت فى فقرتها الأولى على أن أحكام المادة ١٣ نالفة الذكر لا تسرى على الصيدليات الموجودة فى تاريخ العمل بذلك القانون — وعلى ذلك يظل الترخيص — المشار إليه قائما كذلك وفقا لهذا القانون .

ولئن كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة نص فى المادة ٣٠ على ألا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلى مرخص له فى مزاولة مهنته بالشروط المقررة بها ، إلا أن المادة ٨٨ من هذا القانون نصت على أن أحكام المادة ٣٠ لا تسرى على الصيدليات الموجودة وقت العمل به ، ومن ثم يعتبر الترخيص المذكور ما زال قائما وفقا لهذا القانون كذلك وهو القانون المعمول به حاليا .

ولا وجه للقول بانتضاء هذا الترخيص لمضى أكثر من عشر سنوات
على وفاة المرخص له دون أن تباع الصيدلية لصيدلى طبقا لحكم المادة
٢٠ من القانون المذكور ؛ لا وجه لذلك لأن الترخيص المذكور قد منح
للسيد / بصفته رئيسا للجمعية الخيرية التبعية ، فبعد
منوحيها للجمعية ذاتها ويظل قائما ما دامت الجمعية قائمة بمسرف
النظر عن تغير رئيسها بوفاته .

(انتهى ٦٣٥ - فى ٢١/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٦)

المادة :

لا يجوز لوزارة الصحة أن تمتنع عن اعطاء الصيدلى الذى توافرت
فيه الشروط ترخيصا فى فتح صيدلية وإدارة مخزن أدوية سامة أسلفا
إلى عدم تنفيذه امر تكليف مصدر طبقا للرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة
١٩٤٥ .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع الترخيص للصيدلية الصادرة
اليهم أوامر تكليف فى فتح صيدليات وإدارة مخازن أدوية سامة بجلسته
المنعقدة فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الأمر العسكرى رقم ١٩٦
المعدل بالأمر رقم ٥١٢ والذى استمر العمل به بموجب الرسوم بقانون رقم
١٠٨ لسنة ١٩٤٥ قد قرر فى المادة الرابعة منه معاقبة من يمتنع عن تنفيذ
امر التكليف أو يترك الوظيفة التى عين فيها بالجس مدة لا تزيد على ثلاثة
اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولم
ينص على الحرمان مزاولة المهنة كمعقوبة أصلية أو تبعية .

وأنه باستعراض نصوص المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١
الخاص بالصيدلة والمواد ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ الخاص
بتقابة المهن الطبية تبين أنه يكفى لإزالة مهنة الصيدلة أن يكون الصيدلى

مقيدا بسجل وزارة الصحة العمومية ويجدول نقابة أرباب المهن الطبية ،
ومنى تم القيد سلم للصيغى صورة من قيده بسجلات الوزارة وصورة من
قيده فى جدول النقابة ، وعندئذ يكون له مباشرة مهنته .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن وزارة الصحة العمومية لا يجوز لها
أن تمتنع عن اعطاء الصيغى الذى توفرت فيه الشروط ترخيصا فى نفس
صيغلية وإدارة مخزن ادوية سامة استنادا الى عدم تنفيذ أمر تكليف صدر له
طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ وذلك لعدم النص على ذلك فى
المرسوم بقانون المشار اليه وأن السبيل الى إلزام الصيادلة بتنفيذ أوامر
التكليف الصادرة اليهم انما يكون بتعديل التشريع تعديلا من شأنه تشديد
لعقاب ووضع حد أدنى له أو إضافة نص يخول الوزارة الحق فى عدم قيد
الأشخاص الذين يتمتعون من تنفيذ أوامر تكليف صادرة اليهم فى سجلات
الوزارة وجدول النقابة أو شطب أسمائهم اذا كانوا مخدنين .

(لتوى ٤٩ / ١ / ٥٠ — فى ١٦٤٩ / ١ / ٢٧)

مقاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة
الصيغلة يجوز الترخيص للصيادلة الفلسطينيين المصرح لهم بمزاولة المهنة
إنشاء صيغيات فى مصر — أسس ذلك أن المشرع نظرا للظروف الخاصة
التي رعاها أجاز منح الفلسطينيين اللاجئين الى مصر للإقامة بها الى أن
تستقر حالة بلادهم ترخيصا بمزاولة مهنة الصيغلة ومن ثم فإنه يكون بالتالى
قد أجاز منحهم أيضا ترخيصا بإنشاء صيغيات فى جمهورية مصر العربية
إذا توافرت فيهم شروط منح ذلك الترخيص .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
مزاولة مهنة الصيغلة أنه ينص فى مادته الأولى على أنه « لا يجوز لاحد ان

يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت الا اذا كان مصرياً أو كان من بلد
تجيز قوانينه للمصريين مزاوله مهنة الصيدلة به وكان اسمه مقيدا بسجل
الصيدال بوزارة الصحة وفى جدول نقابة الصيدلة « ونصت المادة ٣٠
على انه « لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية الا لسيدلى مرخص له فى مزاوله
مهنته يكون مقيم على نخرجه سنة على الأقل قضاها فى مزاوله المهنة
فى مؤسسة حكومية أو أهلية .. » .

ثم قفنت المادة ٨٧ من هذا القانون بأنه « يجوز لوزير الصحة
العامة بعد أخذ رأى مجلس نقابة الصيدال ان يرخص للصيادلة
الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة
بلادهم والالتجاء الى مصر للاقامة الى ان تستقر حالة بلادهم فى مزاوله
مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد ... » .

ومن حيث انه يستلزم من جباة النصوص سالفه الذكر الأمور
التالية :

أولاً — ان مزاوله المهنة أمر مغاير لإنشاء صيدلية اذ ان الأمر الأول
يعتبر من قبيل مزاوله المهن الحرة على ان الأمر الثانى يتدرج فى سداد
القيام بالأعمال التجارية أى تلك منشأة تجارية تقسوم على شراء الأدوية
بتصدد ببعضها .

ثانياً — ان مزاوله مهنة الصيدلة يتطلب مسدور ترخيص من الجهة
الإدارية وشروط منح ذلك الترخيص هى :

١ — ان يكون طالب الترخيص مصرياً أو فى بلد تجيز قوانينه للمصريين
مزاوله مهنة الصيدلة .

٢ — ان يكون اسمه مقيدا بسجل الصيدال بوزارة الصحة
العامة وفى جدول نقابة الصيدال .

وقد أجاز الشارع فى المادة ٨٧ سالفه الذكر منح الترخيص المشار
اليه للفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على
مغادرة بلادهم والالتجاء الى مصر للاقامة الى ان تستقر حالة بلادهم ،

وشرط لذلك ان يصدر الترخيص بالمزاولة من وزير الصحة العمومية بعد اخذ رأى مجلس ادارة نقابة الصيدلة ولمدة انقضاءها سنة قابلة للتجديد .

ثالثا — ان انشاء صيدلية يتطلب بدوره صدور ترخيص به ويشترط لمنح ذلك الترخيص :

١ — ان يمنح لصيدلى ،

٢ — وأن يكون ذلك الصيدلى مرخص له فى مزاولة مهنته .

٣ — وأن يكون قد مضى على تخرجه سنة على الأقل انقضاءها فى مزاولة المهنة فى مؤسسة حكومية او اهلية ولم يرد من بين شروط هذا الترخيص ما يتعلق بجنسية المرخص له كما هو الحال بالنسبة لمزاولة مهنة الصيدلة ، وغنى عن البيان ان المشرع لم يكن فى حاجة الى تحديد جنسية المرخص له بانشاء صيدلية ما دام انه قد شرط للترخيص بها الا يمنح الترخيص الا لصيدلى مرخص له بمزاولة المهنة . وبهذه المثبة فان جنسية المرخص له فى كل منهما لا شك محدودة بالقيود التى اوردها فى صك الترخيص بالمزاولة والترخيص بانشاء الصيدلية انما يتيح الترخيص بمزاولة المهنة لا العكس .

ومن حيث انه يظلم مما تقدم ان المشرع نظرا للظروف الخاصة التى رماها اجاز منح الفلسطينيين اللاجئين الى مصر للاتية بها الى ان تستقر حالة بلادهم ترخيصا بمزاولة مهنة الصيدلة ، ومن ثم فانه يكون بالتالى قد اجاز منحهم أيضا ترخيصا بانشاء صيدليات فى جمهورية مصر العربية اذا توافرت لديهم شروط منح ذلك الترخيص « ولا يحول دون ذلك انهم لا يحملون الجنسية المصرية ما دام انهم قد استنفوا من هذا الشرط عند الترخيص لهم بمزاولة مهنة الصيدلة ابتداء ، كما لا يحول دونه كذلك

توقيت الترخيص الممنوح للفلسطيني بـإزالة المهنة بـمدة سنة لأن مدة الترخيص قابلة للتجديد ، طالما ظل الترخيص بـإزالة المهنة قائما وصلاحيته سارية يظل الترخيص بتلك المصيدلية ساريا بدوره .

لذلك انتهى رأى الجمعية الموصية الى أنه طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ يجوز الترخيص للمصيدلة الفلسطينية المصرح لهم بـإزالة المهنة في انشاء مصيدليات في مصر .

(تمضى ٣٠٨ - في ١٧/٦/١٩٧٥)

الفصل الحادى عشر

تراخيص مراكز نقل الدم

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

مجلس مراقبة عمليات الدم فى منح التراخيص « القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين توزيع الدم ومركباته — قرار وزير الصحة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن اجراءات طلب الترخيص بمركز نقل الدم وقرار وزير الصحة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المواصفات والاشتراطات التى يجب ان تتوفر فى المركز الخاص بجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومستقاته وكذا الاجهزة والادوات الضرورية لذلك — تحديد المشرع اطار السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة فى هذا الخصوص بحيث ينفذ نطاق هذه السلطة عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص التى رسمها القانون والقرارين الوزاريين سالفى الذكر فى هذا المجال دون ان يغفل هذه الجهة أى مجال للتقدير فى شأن منح الترخيص او منعه خارج هذا الاطار .

تقرير مجلس مراقبة عمليات الدم قاعدة تنظيمية مودعا عدم الترخيص بانشاء مراكز دم جديدة للاطباء البشريين وقصر هذا النشاط على المستوى الحكومى وحده — هذه القاعدة التنظيمية تنطوى على مخالفة للقانون لخروج المجلس فى اصدارها على حدود اختصاصه المقرر قانونا — اختصاص مجلس مراقبة عمليات الدم يقتصر على مجرد التحقق من استيفاء الشروط اللازمة فى طلبات الترخيص ولا يتسع ليشمل منع الاطباء البشريين من فتح مراكز دم جديدة خاصة بهم متى توافرت لهم الشروط التى يسمح بها المجلس فى هذا الخصوص — قرار مجلس مراقبة عمليات الدم بعدم الموافقة على

الترخيص استنادا الى القاعدة التنظيمية المشار فيها — قرارها فى هذا الشأن مخالف للقانون لعدم توافر السبب الذى عينه القانون لرفض الترخيص .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته تنص على انه « لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع او تخزين او توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا فى مركز خاص يحد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية — ولا يصرف هذا الترخيص الا للهيئات العامة او الخاصة التى يدخل فى اختصاصها القيام بالعمليات المشار اليها او لطبيب من الاطباء البشريين — ويجب ان تتوافر فى المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية — ويتمين ان يتولى ادارته طبيب من الاطباء البشريين » . ونصت المادة السادسة على ان « تنشأ بوزارة الصحة العمومية هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته وبمشتقاته تثل فيها الجامعات والهيئات الاهلية المفصلة بعمليات الدم وتشكل بقرار من وزير الصحة العمومية يطلق عليه اسم مجلس مراقبة عمليات الدم وتختص بالآتى :

أولاً — الاشراف الفنى على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفتيش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة فى القانون .

ثانياً : تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والاهلية والجهات المستهلكة لمركبات نقل الدم .

ثالثاً — تقييم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحي المتصلة بعمليات تجبير وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتقييم اعمال مراكز نقل الدم المرخص بها مستويا .

رابعاً : التوصية بتدريب الاطباء بالمراكز التى يرى صلاحية امكنياتها للقيام بهذا التدريب .

خامسا : وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز
المخفضة بتخزين الدم ومركباته ومشتقاته .

سادسا : وضع قواعد تحديد وصرف مكافآت المتطوعين ولتأمين الدم
ومشتقاته » .

وننفذا لاحكام هذا القانون اصدر وزير الصحة القرار رقم ١٥٥
لسنة ١٩٦١ في شأن اجراءات طلب الترخيص ببركر لنقل الدم حددت
المادة الاولى والثانية منه الجهة التي يقدم بها طلب الترخيص والبيانات
والاوراق الواجب اتيانها وارفاتها به ، ونصت المادة الثالثة منه على ان
« تقوم مراقبة شئون العلاج الحر بوزارة الصحة بالاشتراك مع الادارة
العامة للمعامل بفحص اوراق الطالب وعليها معاينة المكان الذي اعمده
للقيام بعمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم للتثبت مما اذا كان
مستوفيا للشروط والمواصفات المنصوص عليها في القرارات الوزارية
المنفذة للقانون . فاذا تبين من المعاينة ان الاشتراطات غير مستوفاة تصدد
للتطالب مهلة اقصاها ستة اشهر لاستيفائها على ان تتم معاينة المركز في
نهايتها . فاذا لم يكن الطالب قد اتم الاشتراطات جاز منحه مهلة أخرى
مساوية لنصف مهلة المدة الاولى . فاذا انقضت المدة الأخيرة دون ان
تستوفي الاشتراطات رفض طلب الترخيص . وعلى الجهات المذكورة ان
تبعث الى مجلس مراقبة عمليات الدم بالأوراق بمجرد التحقق من
استيفاء المركز للاشتراطات » ، ونصت المادة الرابعة من هذا القرار على
انه « اذا تبين لمجلس مراقبة عمليات الدم بعد فحص اوراق الطالب انه
حائز للشروط الواجب توافرها فيمن يرخص لهم بالقيام بعمليات جمع
وتخزين وتوزيع الدم ومركباته اصدر قراره بقبض اسمه في السجل
المعد لذلك ويعرض القرار على الوزير لاعتماده » ، كما اصدر وزير
الصحة القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن المواصفات والاشتراطات
التي يجب ان تتوافر في المركز الخاص بجمع أو تخزين أو توزيع الدم
ومركباته ومشتقاته وكذا الاجهزة والادوات الضرورية لذلك .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان المشاريع في القانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٦٠ والقرارين الوزاريين رقمي ١٥٥ و ١٥٦ لسنة

١٩٦١ الصادرين تنفيذا لأحكام هذا القانون تكفل بتحصيل الشروط الواجب توافرها في مراكز جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته وكذا الأدوات والأجهزة الضرورية اللازمة لذلك . ونظم إجراءات الترخيص بإدارة هذه المراكز تنظيما ينضبطا حدد فيه إطار السلطة التقديرية المخولة لجهة الإدارة في هذا الخصوص بحيث يتف نطاق هذه السلطة عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص التي رسمها القانون والقرارين الوزاريين سالفى الذكر في هذا المجال ، دون أن يخول هذه الجهة أى مجال للتقدير في شأن منح الترخيص أو منعه خارج هذا الإطار . اذ ألزمت المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بأن تهيئ إلى مجلس مراقبة عمليات الدم ، وهو المختص بإصدار قرار الترخيص بمجرد التحقق من استيفاء الشروط المطلوبة لذلك بعد معاينة إحصل المطلوب الترخيص به ، ونصت المادة الرابعة من القرار الوزاري المنوه عنه على أنه « اذا تبين لمجلس مراقبة عمليات الدم بعدم لمصحب أوراق الطالب أنه حائز للشروط الواجب توافرها فيمن يرخص لهم بالقيام بعمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته أصدر قراره بقيد اسمه في السجل المعد لذلك ويعرض القرار على الوزير لاعتماد » ، مما يفرض منه أن مجلس مراقبة عمليات الدم يلتزم قانونا بالموافقة على طلب الترخيص متى تحقق من صحة ما انتهت إليه مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة عن توافر الشروط المطلوبة قانونا للترخيص وأنه لا يصح في القانون أن يمتنع مجلس مراقبة عمليات الدم من إصدار الترخيص أو رفضه إلا اذا تبين له عدم صحة ما انتهت إليه مراقبة شئون العلاج الحر والإدارة العامة للمعامل في هذا الخصوص .

وبن حيث أن البادي من مطالعة الأوراق أن مراقبة شئون العلاج الحر بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة قد عاينت مقر المركز الذي أعدّه الدمى لمباشرة نشاط جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته بالثقة رقم ١ بالعمارة رقم ٦ (١) بشارع أحمد تمحه بحدائق القبة ، وتحقق لها استيفاء المدعى للشروط المطلوبة قانونا لترخيص بعد معاينة الحل والناك من صلاحية وكفاية تجهيزاته ،

الا أنه لدى عرض الأمر على مجلس مراقبة عمليات الدم قرر بجلسته المنعقدة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٧٥ عدم الموافقة على طلب الترخيص . متمسكا في ذلك بقرارات المجلس المذكور قد أصدرها في جلست سابقة بقصر عملية التبرع بالدم وجمعه وإعداد الوجدات بالأفراد على المستوى الحكومي . ويعلم السماح بإصدار أية تراخيص جديدة للأطباء البشريين بإدارة مراكز دم خاصة بهم . وقد اعتد وزير الصحة هذا القرار في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن القرار المذكور إذ لم يتم على أساس عدم توافر الشروط الواجب توافرها قانونا سواء في المدعى طالب الترخيص أو في المركز الذي أعده بالعنوان سالف الذكر يكون مخالفا للقانون لعدم توافر السبب الذي عينه القانون لرفض الترخيص على التفصيل المتقدم بيانه . ولا مفتح في القول بأن مجلس مراقبة عمليات الدم كان قد وضع في جلست سابقة قاعدة تنظيمية مؤداه عدم الترخيص بإنشاء مراكز دم جديدة للأطباء البشريين وقصر هذا النشاط على المستوى الحكومي وحده . ذلك أن القاعدة التنظيمية المشار إليها تنطوي هي ذاتها على مخالفة للقانون لفروج المجلس في إصدارها على حدود اختصاصه المقرر قانونا . ذلك أن القانون فتح الباب أمام الأطباء البشريين في الحصول على الترخيص بهركز الدم طالما توافرت بالنسبة إليهم الشروط التي بينها . كما حدد القانون اختصاص مجلس مراقبة عمليات الدم تحديدا قصر فيه دور هذا المجلس فيما يتعلق بطلبات الترخيص على مجرد التحقق من استيفاء هذه الشروط على ما تقدم القول . وإذا كانت الفقرة الخابسة من المادة السادسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ قد خولت هذا المجلس الاختصاص بوضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز المختصة بتحضير الدم وبركاته ومشتقاته . إلا أن هذا الاختصاص لا يتسع ليشمل أيضا منع الأطباء البشريين من فتح مراكز دم جديدة خاصة بهم متى توافرت لهم الشروط التي يسمها المجلس في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم . فإن ركن الجدية يكون متوافرا في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر من وزير الصحة في

٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ باعتياد قرار مجلس مراقبة عمليات الدم بجلسته المنعقدة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٧٥ برفض الترخيص للمدمي في إدارة مركز الدم الخاص به . واذ كان من شأن هذا القرار أن تقترب عليه بالنسبة إلى المدمي نتلج يتصفر تداركها تتمثل في المساس بحرية المدمي في ممارسة حق خوله إياه القسانون بعد أن استوفى كافة شرائطه . وفي تعطيل الانتفاع بالمقر الذي أمده لمباشرة نشاطه والأجهزة والأدوات التي زود بها هذا المقر بناء على طلب الجهة الإدارية والتي ظلت مجيدة منذ أوائل أبريل سنة ١٩٧٥ دون ثمة عائد بل وتحقق له خسارة مستمرة تشكل ولا ريب عبئا على مورد رزقه وتؤثر من ثم على معيشته هو ومن يعول ، وبالتالي يتوافر ركن الاستمجال المبرر لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بقرار وزير الصحة رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٥ بإغلاق المركز الخاص بالمدمي إداريا لتسهيله بدون ترخيص . فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ هذا القرار . لعدم توافر ركن الجدية في هذا الطلب . فذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر تجيز «صراحة إغلاق المركز إداريا إذا أدير بغير ترخيص . ومن ثم يتمين الحكم برفض الطعن بالنسبة إلى شق الحكم المطعون فيه المتعلق بهذا القرار .

ومن حيث بناء على ما تقدم يتمين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه عينا قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من وزير الصحة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ برفض طلب الترخيص المقدم من المدمي لفتح وإدارة مركز دم خاص به بالشقة رقم ١ بالمقار رقم ٦ (١) بشوارع أحمد متحة بجذائق القبة . والغضاء بوقف تنفيذ هذا القرار . وما يقترب على ذلك من آثار . ورفض ما عدا ذلك . والزام وزارة الصحة بالمصروفات كل من طلب وقف تنفيذ هذا القرار ومصروفات الطعن .

الفصل الثالث عشر

ترخيص الاتجار في المواد الكيماوية

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

وجوب الحصول على ترخيص للاتجار في المواد الكيماوية السامة وغير السامة طبقا لنص المادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها — التزام شركة السكر والتقطير المصرية بالحصول على هذا الترخيص لا يمكن الانحراج عن المواد الكيماوية التي تسودها .

ملخص الفتوى :

نص المادة الأولى من قرار وزير الصناعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها تنص على أنه « للاتجار في المواد الكيماوية السامة وغير السامة التي تستعمل في الصناعة يجب الحصول على ترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية .. » .

وملاد هذا النص أن الاتجار في المواد الكيماوية غير جائز الا بترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية ، سواء أكان الاتجار فيها قائما على بيعها بحالتها التي اشترت بها أم بيعها بعد تغيير هيئتها ، ذلك لأن العملية في كلتا الحالتين شراء بقصد البيع ومن ثم فهي تعتبر عملا تجاريا يقتضى المادة الثانية من قانون التجارة التي تنص على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت : .. كل شراء غلال أو غيرها من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بعينها أو بعد تهيتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .. » .

ولما كانت شركة السكر والتقطير المصرية تشتري مواد كيمياوية لاستعمالها في صناعة منتجاتها فانها بذلك تعتبر تاجرة في هذه المواد مما لا
التي تستوردها شركة السكر والتقطير المصرية الا بعد الحصول على
يستلزم حصولها على ترخيص في هذا الاتجار .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه لا يجوز الانراج عن المواد الكيماوية
بدون ترخيص في الاتجار في هذه المواد من مصلحة الرقابة الصناعية سواء
اكانت مواد سامة ام غير سامة .

(نقوى ٧٧٨ — في ١٠/٢٢ / ١٩٦١)

الفصل الثالث عشر

تراخيص توزيع المواد التموينية

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار وزير التموين بحرمان أحد الأفراد من توزيع المواد التموينية بأحدى المناطق — هو قرار صادر فى حدود اختصاصه — سبق
مستور ترخيص له بذلك لا يمنع وزير التموين من سحبه اذا توافرت
الاسباب الجبررة لذلك — أساس ذلك اختلاف الترخيص عن القرار الإدارى
وهوال سحب الترخيص تبعاً فى أى وقت .

ملخص الحكم :

ان القرار الغاضى بسحب عملية توزيع المواد التموينية من المدعى
وينتم من الاتجار فى هذه المواد قد صدر من السيد وزير التموين فى
حدود اختصاصه المقرر بهتففى القوانين والقرارات الوزارية الخاصة
بشئون التموين التى خولته فرض قيود على انتاج المواد الغذائية وغيرها من
مواد الحاجيات الأولية وخابات الصناعة والبناء على تداولها واستهلاكها بها
فى ذلك توزيعها بموجب بطاقت أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا
الغرض وذلك لضمان تبوين البلاد بهذه المواد ولتحقيق العدالة فى توزيعها
والتي قضت بان تخصص الوزارة لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية
عددا من المستهلكين لا يجوز للتاجر أو للجمعية التصرف فى مواد التموين
لغيرهم فى حدود التقارير المقررة لكل منهم وبذلك خضعت المواد التموينية
لسيطرة الادارة وفقا للقيود التى نصت عليها ومنها عدم جواز تعامل التجار

فى هذه المواد الا بترخيص خاص يصدر من وزارة التبوين لهذا الغرض . وقد اسندت الوزارة الى المدمى عملية توزيع المواد التبوينية على اهالى منطقة القسيمة ومنحته بهذا ترخيصا فى تصريحها ، وهذا الترخيص هو بطبيعته تصرف ادارى يتم بالقرار الصادر بمنحه وهو تصرف مؤقت بحكم كونه حقا ثابتا نهائيا كحق الملكية بل يخلو المرخص له بمجرد مزية وقتية يرتبط حقه فى التمتع بها وجودا وعندما باؤفساع وظروف وشروط وقيود يترتب على تغيرها او انقضائها او الاخلال بها او مخالفتها جواز تعديل او صاف هذه المزية او سقوط الحق فيها بتخلط شرط الصلاحية للاستمرار فى الانتفاع بها او زوال سبب منحها او انقضاء الاجل المحدد لها او تطلب المصلحة العامة انهائها ، وهو بهذا يلترقى عن القرار الادارى الذى يكتسب ولو خاطئا حصانة تعصمه من السحب او الالفاء متى صار نهائيا بمضى وقت معلوم واستقر به مركز ثانوى اصبح غير جائز الرجوع فيه او المساس به .

(ملعن ١٠٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التبوين — اجازته لوزير التبوين الامر بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعة او السلع موضوع الجريمة التبوينية لحين صدور حكم من القضاء الجنائى مؤداه تقيد سلطة الادارة فى حالات الجرائم التبوينية المتصوص عليها وعدم جواز الحرمان من التجارة طالما لا يزال الامر امام القضاء — حرية الادارة فى سحب الترخيص هى الاصل العام الذى يجب الرجوع اليه فيما عدا هذه الحالات .

ملخص الحكم :

وإذا كانت الفترة الأخيرة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين قد أجازت لوزير التكوين أن يأمر إلى حين صدور حكم من القضاء الجنائي بوقف التاجر المخالف عن مزاولة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة التكوينية ومنع الصانع المخالف من استخدامها في صناعته ، وكان مقتضى هذا استلزام ارتكاب التاجر أو الصانع لاحدى الجرائم التى يعينها وزير التكوين بقرار يسنده ما سلفت الإشارة اليه بقررة لها عقوبة جنائية. قد ارتكبت من التاجر أو بموافقة لجنة التكوين العليا على نحو ما ورد بالفقرة الأولى من هذه المادة وأن يكون قد قام بسببها الى المحكمة الجنائية اذا كانت المخالفة قد ارتكبت بالنسبة الى سلعة من السلع الواردة في الجدول رقم ١ المرافق لقرار وزير التكوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنع من الاتجار في بعض السلع واستخدامها في الصناعة والمخابث عليها بالصدى المعقولات المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا القرار ، الا أن مجال تطبيق هذا الحكم بشروطه وقبوده وآثاره هو أن تكون ثمة جريمة من الجرائم التكوينية المخصصة من نوع ما سلفت الإشارة اليه بقررة لها عقوبة جنائية قد ارتكبت من التاجر أو الصانع فلا يجازى بالحرمان التام الا اذا ثبتت ادانته بسببها نهائيا بحكم من القضاء ، وما دام الأمر لا يزال مطروحا على القضاء ليقرر كلمته بالبراءة أو الادانة فليس لوزير التكوين الا أن يوقف التاجر أو الصانع المقسم للمحاكمة وفقا مؤقتا الى حين صدور حكم قضائى فى حقه حتى لا يصادر العدالة التى يبدها الأمر على رأيها أو يؤثر عليها فيه . أما اذا تعلق الأمر بسبب لا تتوافر فيه اركان الفعل المؤثم جنائيا ولا يدخل فى عداد الجرائم التكوينية المنصوص عليه قانونا ولكنه مع ذلك يكون فى حد ذاته عملا غير مشروع يضر بالمجموع ويسبب الى مصلحة عليا للبلاد أو يشكل خطرا ابلغ وأشد من الجريمة العادية على أمنها وسلامة مواردها وتوافر أهلها فإن هذا العمل غير المشروع الذى يتعارض مع المصلحة العامة يرتد اثر عدم مشروعيته الى الترخيص الذى سوغ ارتكابه فيجمل بقاء هذا الترخيص

بدوره غير مشروع كذلك ولا يمكن أن تفل يد الجهة الادارية مائحة الترخيص.
عن سحبه بسلطاتها التقديرية ما دام قد تحقق وجه عدم مشروعيته واضرار
بالمصالح العام لجرد تقييده سلطاتها في حالة الجرائم التمييزية المسماة
في المسحوب متى ثلثت اسبابه وتحققت مبرراته المادية والقانونية
باوضاع معينة اقتضتها طبيعة هذه الجرائم اذ الاصل هو حق الادارة
وانتفتت شبهة اساءة استعمال السلطة والاستثناء هو القيد الوارد على
هذا الحق يقتضى القوانين والقرارات الخاصة بشئون التمييز بحيث
يتمتع الارتداد الى هذا الاصل واعماله متى خرج الامر من نطاق القيد .

(الطعن ١٠٢٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١)

الفصل الرابع عشر

تراخيص الملامى والتياترات

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

عدم جواز فتح أو تشفيل الملامى والتياترات قبل الترخيص بذلك
مقدما يصعب نص المادة الأولى من لائحة التياترات الصادرة فى
١٩١١/٧/١٢ — مفاد احكام هذه اللائحة — هو ان الترخيص الواحد يكون
للملهم واحد .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من لائحة التياترات الصادرة فى ١٢ من يوليو سنة
١٩١١ والى ظلت سارية المفعول الى يوم صدور ونشر القانون الجديد
على شأن الملامى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ كانت تنص على أنه « لا يجوز فتح
تياترو للمعوم أو تشفيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظ أو
المدير » . وتقضى المادة السابعة من اللائحة المذكورة بأن « تدرج فى
الرخصة شروط تشفيل المحل . . » كما تنص المادة ١٦ منها على أنه :
« تسرى احكام هذه اللائحة مع احكام لائحة المحلات العمومية ليس
فقط على التياترات بل ايضا على محلات لعب الخيول — السيرك ومحلات
السينماتوغراف وهواوى الموسيقى » وتؤكد المادة ١٧ من اللائحة ذاتها
أن « كل من اراد تحويل محل موجود الى محل تشخيص « تياترو » أو الى
قهوة موسيقى أو الى سيرك أو الى صالة لمشاهدة المناظر أو الى أى شىء
لم يخطر فى الرخصة التى بيده ، فعليه أن يقدم بادئ ذى بدء رخصة
جديدة بالكيفية المبينة فى المادة الثانية » ومفاد هذه النصوص اللائحية
أنه ينعين للترخيص بملهم غير وارد ذكره فى الترخيص الممنوح أن يقدم

صاحبه بطلب ترخيص جديد اذ الترخيص الواحد يكون للمهى واحد : بكل نوع من انواع الملاهى على عدة ولا يشملها ترخيص واحد .
(لمضى ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قاصدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى .
— منح ترخيص واحد لإدارة ملاه متعددة — مناطه — شغل هذه الملاهى .
مكثا واحدا فى فترة زمنية واحدة — للإدارة سلطة تقديرية فى ذلك —
أساس ذلك وأثره : صدور ترخيص مستقل قائم بذاته لكل ملهى على حدة
فى حالة عدم توافر الشروط المتقدم .
ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى .
قد نصت على أنه : « لا يجوز اقامة أى ملهى أو ادارته الا بعد الحصول .
على ترخيص فى ذلك . ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من
انواع الملاهى تشغل مكثا واحدا ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أى
محل ومن المحال ، الصناعية أو التجارية أو المحال العامة من النوع الأول
الملحقة بالملهى والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الاصلى ، ونصت المادة
الرابعة من هذا القانون على وجوب توافر الاشتراطات الصلبة والخاصة
فى الملهى المطلوب الترخيص به . كما جرت المادة الحادية عشر منه على
أنه « لا يجوز اجراء أى تمثيل فى الملاهى المرخص بها الا بموافقة الإدارة
العامة للوائح والرخس ونروعها ، وتتبع من الحصول على هذه الموافقة
الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٧ ، ٨ وتحصول الرسوم المثلى
الديها فيها » ونصت المادة ٣١ مقرة خابسة من القانون ذاته على إلغاء
الترخيص فى حالة ما « اذا غير نوع الملهى أو الغرض المخصص له » وبغداد

هذه النصوص المستحدثة هو أنه يجوز أن يتضمن الترخيص الصادر طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ التصريح بإقامة أكثر من ملهى واحد ، وذلك بعد توافر الاشتراطات المنصوص عليها في هذا القانون ، في المكان المطلوب الترخيص بإقامة الملهى عليه في ذات الوقت المطلوب فيه الترخيص بإقامة هذه الملاهى ، وأنه في حالة الترخيص بملهى واحدا وأكثر لا يجوز أن يجرى تعديل في نوع الملهى المرخص به وإلا ألغى الترخيص . وترتبط على ما تقدم يكون منساق بمنح الترخيص من ملاء متعددة ، وفقاً لنص المادة الثالثة ، هو أن يكون الترخيص صادراً بالتصريح بإدارة أكثر من ملهى يشغل مكاناً واحداً في فترة زمنية واحدة ماذا ما اخلطت الفترة الزمنية ، بأن كان بعض الملاهى « السينا مثلاً » يعمل صيفاً ، وبعضها الآخر « المسرح مثلاً » يعمل شتاءً أو غير ذلك ، فإنه لا يجوز الترخيص بإقامتها جميعاً طبقاً لترخيص واحد ، بل يلزم أن يتمدد الترخيص في هذه الحال بأن يصدر ترخيص آخر بالملهى عن الفترة الزمنية المغايرة للفترة التي يصدر منها الترخيص الأول . كما تحصل رسوم التفتيش عن كل منها على حدة . وكذلك لا تتوافر شروطاً انطباق المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ إذا كان من الملاهى المطلوب ضمها إلى بعض في ترخيص واحد يشغل مكاناً مستقلاً عن المكان الذي يشغله الملهى الآخر ، وبالتالي يتمدد الترخيص في هذه الصلة بمعدد الملاهى المطلوب الترخيص بها وغنى من القول أن لجهة الإدارة بسطة تقدير ملاءمة ضم التراخيص من عدم بها لا إلزام عليها فيه .

(لمعى ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قائمة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

صدور الترخيص وفقاً لثلاثة التيارات قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى — احتواؤه شرطاً بالقائه بمجرد إلغاء اللائحة الصادرة وفقاً لها — وجوب اعتباره لازماً بصدور هذا القانون وفقاً لثلاثة التيارات — لا وجه لأعمال المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان اعتبار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ عن مسرح ميمى الشنوى لاغيا سليم لا عيب فيه وأية ذلك ان الترخيص المذكور صدر فى أول مارس سنة ١٩٥٧ يحل فى طبياقه اعلان فائقه وحكم القضاء عليه . فاجرت اول عباراته بان هذه الرخصة « اعطيت بناء على لائحة التيارات الصادر بها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ١٢ من يولية سنة ١٩١١ ، مع سريان احكام المواد بالباب الاول من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المجال العمومية والقوانين المعدلة له . وتبقى هذه الرخصة بمجرد الغاء هذه اللائحة وعلى المرخص اليه التقدم لادارة الرخص البلدية لحصول على رخصة جديدة ، بالتطبيق للقانون المزمع اصداره بشأن الملاهي العلية .

وعلى حامل هذه الرخصة مراعاة احكام القوانين واللوائح الاخرى المعمول بها . وواضح انه فى يوم اصدار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ كانت احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهي قد صدرت منذ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ ونشرت بالوقائع المصرية فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ — العدد ٨٨ مكرج — وكانت المادة ٦ من هذا القانون ماثلة تحت بصير جهة الادارة بمندرة الترخيص وهى التى تنص على ان « يلغى قرار قوبسيسون بلدى الاسكندرية الصادر فى ٢٠ يوليوى سنة ١٩٠٤ وقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٢ من يوليوى سنة ١٩١١ المشار اليهما وكذلك كل نص يخالف احكام هذا القانون ، وبذلك يكون هذا الترخيص الثالث قد صدر الى المطعون عليه بشروطا بها ورد فيه من اعتباره لاغيا بمجرد الغاء لائحة التيارات ايا كانت مدة اعماله ويكون القرار المطعون فيه ، وقد نص الشق الثانى منه على اعتبار الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ عن مسرح ميمى الشنوى لاغيا ، قد صدر صحيحا فى حدود القانون ويتمين على المطعون عليه ان يحصل على ترخيص جديد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتشغيل المسرح الشنوى المذكور . ولا وجه لما ذهب اليه محكمة القضاء الادارى من ان الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ هو على قرار الترخيصين الصادرين لسينا ميمى فى سنة ١٩٣٧ ، يدخل فى ظل المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ويظل ملتبها سارى المعمول لجرد انه صدر لصاحبه قبل العمل بالقانون الجديد اعتبارا من

٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ . لا وجه لذلك لأن ترخيص سينما ميسامى الشئوى والصينى الصادرين فى سنة ١٩٣٧ لم يكن بين شروطها شرط بفيد القضاء عليها أو يؤدى الى اعتبارهما لاغيين بتحقيق واقعة معينة على نحو ما ورد صراحة فى الترخيص الثالث وقد صدرا واستقرا فى ظل الأحكام اللاحقة التى كانت قائمة منذ سنة ١٩١١ . نجات المادة ٢ { تفرض حبسيتها عليهما وتحترم قيامهما لأن المشرع قصد ذلك صراحة ، رعاية للمركز القانونى السليم المستقر أما الترخيص رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ للمسرح الشئوى فقد صدر فى أول مارس سنة ١٩٥٧ بعد أن كان قد صدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ونشر فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وكان صدوره مقرونا بشرط الفناء بمجرد الفناء لائحة التياترات ، وقد ألغتها المادة ٦ { من القانون المذكور . فلا يمكن والحالة هذه أن تمتد حصانة المادة ٢ { الى ملهى لم يكن فى الواقع من الأبر ، ولا فى نظر القانون مرخصا به عند العمل بالقانون المذكور على وجه ثابت مستقر ، بل كان قيام ترخيصه مطلقا على شرط زال بتحقيقه .

(شعبى ١٤١٩ لسنة ٧ ق ، ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٣٢٥)

الجبدا :

دور السينما تنظمها احكام لائحة التياترات مع الاحكام التى تنظم المحال

المسابة فيها يتصل بذلك الدور .

ملخص الحكم :

ان لائحة التياترات الصادرة فى ١٢ من يولية سنة ١٩١١ نصت فى بابها السادسة عشرة على ان « تسرى احكام هذه اللائحة مع احكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التياترات ، بل ايضا على محلات لعب الخيل (السيرك) ومحلات السينما وكراف وهاوى الموسيقى وما شابه ذلك من المحلات العمومية للفرجة والمشاهدة ... » . ويؤخذ من ذلك ان دور السينما تنظمها احكام تلك اللائحة مع الاحكام التى تنظم المحال العابة فيها

ينصل بذلك الدور ، وذلك بطريق إحالة اللائحة الى هذه الاحكام ، فيعتبر
ما احيل اليه وكأنه جزء من احكام اللائحة في هذا الخصوص .

(طعن ١٧٠٦ لسنة ٢٢ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الترخيص في فتح دار للسينما او تشغيلها هو عملية ادارية تبر بمرأجل.
واجراءات خاصة يلزم استيفائها قبل ان تتوج بالرخصة النهائية — الاذن.
المؤقت بتشغيل تلك الدور لا يغني عن هذه الرخصة — من الاشتراطات
الواجب توافرها في المحال المعالة ما ينصل بالنظام العام كتلك الواردة.
بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٤١ — وجوب احترام الادارة لذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من لائحة التيارات قد نصت على انه « لا يجوز فتح
تياقرو للصوم أوأو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظ او المدير »
لارخصة لازمة لفتح المحل أو لتشغيله ، وهي تستوجب استيفاء
اجراءات وتوافر اشتراطات ، نظرم موافقة المحافظ او المدير على موقع
المحل ، كما له ان يقرر بعد أخذ رأى قومسيون التيارات ما يلزم رعايته
من الأبعاد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك التسيقات
والانارة ... الخ . ونصت المادة الخامسة من اللائحة على انه « لا تعطى
الرخصة بفتح التيارات الا بعد ان يتحقق القومسيون بان جميع الاجراءات
التي تقرر صارت تنفيذا » . ويؤخذ من ذلك كله ان الترخيص في فتح
مثل هذا المحل هو عملية ادارية تبر باجراءات ومراحل خاصة يلزم
استيفائها قبل ان تتوج بالرخصة النهائية ، فلا يغني عن هذه الرخصة
الاذن المؤقت بتشغيل المحل ، اذ المفروض من توقيت مثل هذا الاذن انه

لا يقيد الإدارة عند التقدير النهائي للملحة الترخيص أو مدحه ، حسبها ، يستبين لها من العناصر التي تجتبع لديها أو تنهيا لها أخيرا . وعلى مقتضى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاؤه على أنه سبق صدور رخصة بفتح المحل وتشغيله للمستغل السابق بها رتب له حقة مكتسبا ، قد جاوز الواقع ، إذ لم تصدر الرخصة النهائية بالفعل ، وغاية الأمر أنه صدر إذن مؤقت بالتشغيل ، وهو كما سبق القول لا يثنى من تلك الرخصة كما لا يجدى في هذا المقام التحدى بسبق موافقة المحافظ على الموقع ، إذ أن هذه الموافقة كانت بنسبة الإذن المؤقت المشار إليه ، وهذا الإذن — كما سلف القول — لا يقيد الإدارة عند تقدير ملامحة الرخصة بعد أن تتكامل لديها جميع العناصر التي على مقتضاها تزن المناسبة وزنها النهائي . والواقع من الأمر أن المحافظ إذ وافق على التشغيل المؤقت ، إنما كان متأثرا بموافقة المظران وقت ذلك بشروط وقيود قد لا يتعارض فيها التشغيل المؤقت مع أداء فرائض العبادة وعلى اعتبار أنه سينها ، مسمى لا شتوي بينها الترخيص المطلوب النهائي مطلوب على أساس وضع مفاير لذلك ، أي لدار سينها شتوي ، ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال المسماة ما يتصل بالنظام العام ، كذلك الواردة في المادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التي تنهى عن فتح مثل هذه المحال بالقرب من الأماكن المعدة لأقامة الشعائر الدينية بحيث يمنع على الإدارة إهدارها ، ما دام الشارع قد قررها بصيغة آمرة مستهدفا بذلك النظام العام أو الآداب ، فلا جناح على الإدارة أن تتدارك ذلك نزولا عن حكم القانون الوارد الصيغة الآمرة ، لاتصاله بالنظام العام ، وذلك عند تقديرها للملحة الترخيص النهائي ، كما حصل في خصوصية النزاع .

(طعن ١٧٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

البت في منح تراخيص الاشتغال بأعمال الوساطة في الحاق الفنانين بالمعمل هو من اختصاص وزير الآثار طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٨ — صدور قرار من مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية برفض الترخيص فى الاستغال بأعمال الوساطة دون أن يكون مفوضا فى ذلك من الوزير المختص ، يجعله مشويا بميب عدم الاختصاص — هذا الرفض ليس موقفا سلبيا وإنما هو قرار ادارى سلبى .

ملخص الحكم :

ان القسائون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بنصه على عدم جواز الاستغال بأعمال الوساطة الا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير قد اسند سلطة البت فى طلبات الترخيص فى الاستغال بالأعمال المذكورة سواء بمنح الترخيص أو رفض الطلب الى الوزير وليس لغيره من موظفى الوزارة أن يبيلش هذا الاختصاص دون تفويض منه فى الحدود التى تسمح بها احكام التفويض ، ولم يكن هناك تفويض من هذا القبيل فى تاريخ صدور القرار محل الطعن وطالما أن القرار برفض الترخيص للمدعى فى الاستغال بأعمال الوساطة — اذ صدر من مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية لا من الوزير — فإنه يكون مشويا بميب عدم الاختصاص — ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار الصادر من المدير المذكور لا يعنى أن يكون اجراء تهديدا أو موقفا سلبيا بعدم عرض الأمر على الوزير للنظر فى منح الترخيص أو رفضه وأن اكتفاء هذا المدير بالوقوف عند حد المرحلة التمهيدية هو موقف سلبى لا قرار ادارى وأنه ادى الى نتيجه الى موقف سلبى آخر من جانب الوزير بالامتناع من منح المسمى الترخيص المطلوب وأنه لذلك فإن القول بأن القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص يكون فى غير محله اذ الطعن فى حقيقته لا يرد على قرار المدير وإنما على القرار السلبى الضمنى بالامتناع الوزير عن منح الترخيص المطلوب — لا حجة فى ذلك كله اذ أن مدير ادارة الرقابة على المصنعات الفنية لم يقف موقفا سلبيا ازاء طلب الترخيص المتقدم من المدعى ولم يرفض أو يمتنع من اتخاذ قرار فى شأنه بل سار فى بحث الطلب وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والقرار المتخذ له وانتهى من هذا البحث الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ برفض الطلب المذكور .وقد اتضح بهذا القرار من ارادته بما كان يعتقد انه يملكه من سلطة

بمزمرة ونفا لأحكام القسانون المشار اليه والقرار المنفذ له — وصدر هذا الانصاح بمقترنا بقصد تحقيق الأثر القانوني للقرار بمجرد صدوره — اذ باشر الى اعلان المدعى به نى ذات تاريخ صدوره — كما باشر الى اخطار ادارة الأمن العام بمضمونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع المدعى من ممارسة مهنة الوساطة ولئن كان القرار المذكور قد صدر من غير مختص إلا أنه لا وجه أمسلا للتحدى بأنه ليس قرارا اداريا او أنه مجرد موقف سلبي او اجراء تحضيرى او تهيدى اذ تجلى فى هذا القرار الذى تحقق اثره فعلا بموقف الوزارة الايجابى ازاء طلب المدعى ومادامت الوزارة لم تقف موقفا سلبيا فإنه لا محل للقول بأن هذا الموقف قد ادى الى موقف سلبي آخر من جانب الوزير .

(طعن ١٦٦٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

الفصل الخامس عشر

تراخيص دور الأيواء

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

دور أيواء الأحداث والمسنين والمقعدين وغيرهم من المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية — ضرورة الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة لممارسة هذا النشاط ايا كانت الجهة التي تتولى ادارة هذه الدور سواء كانت من الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ او كانت هيئة دينية بما لا تعتبر جمعية او مؤسسة خاصة ينظّمها هذا القانون او الأفراد .

ملخص الفتوى :

ان القصادة الرسولية طلبت اعتبار الملاجىء المملوكة للرهبنة غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على اساس ان هذه المنشآت ليست جمعيات ولا مؤسسات خاصة تتبع بالشخصية الاعتبارية طبقا للمادة ٥٢ من القانون المدنى وكانت الوزارة ترى خضوع هذه المنشآت للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ لأن بعضها سبق تسجيله طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والذي حل بطله القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، كما ان وزارة الداخلية كانت ترى أيضا اخضاع هذه المنشآت لهذا القانون لأن الترخيص للطوائف الدينية باقتبال شعائرها لا ينسحب على النشاط الاجتماعى الذى تباشره هذه الطوائف فضلا من أن هذه الملاجىء سبق تسجيلها وتنطبق عليها احكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر تنص على أن « على الجمعيات أو المؤسسات الخاصة التي تقوم وقت العمل بهذا القانون بإيواء الأشخاص المشاء اليهم في المادة ٦٧ من القانون المرافق ، أن تتقدم خلال سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص لها بممارسة هذا النشاط » كما تنص المادة ٦٧ منه على أن « لا يجوز تخصيص مكان لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة . وتتضمن اللائحة التنفيذية شروط الترخيص واجراءاته بحيث تكل رفع مستوى الادارة وضمان الرعاية الاجتماعية والصحية والتنمية والتعليمة للنزلاء » .

وتنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن: « كل مكان يعد للآقامة الكائنة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية يعتبر داراً للإيواء في حكم المادة ٦٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو الصحية أو التأهيلية أو التعليمة أو التربوية وذلك في مراحل العمر المختلفة كدور رعاية الأطفال المحرومين من رعاية أسرهم والأحداث المشردين والمنحرفين والمسنين ودور النقشاعة والمرضى بأمراض مزمنة والعاجزين والمعوقين وضعاف العقول وغيرهم » .

كما تنص المادة ٣٢ منها على أن « يتعين على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يتيمها دور للإيواء لغرض من الأغراض السابقة أن تتقدم بطلب لمحيرة الشؤون الاجتماعية للترخيص بها » .

ومن حيث أن بلاد هذه النصوص أن الامكن التي تخصص لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين للرعاية الاجتماعية وكذلك الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تقوم وقت العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بإيواء هؤلاء الأشخاص يتعين عليها أن تحصل على ترخيص من الجهة الادارية المختصة لممارسة هذا النشاط أي كانت الجهة التي تتولى ادارة هذه الدور سواء كانت من الجمعيات والمؤسسات التي ينطبق عليها أحكام القانون سالف الذكر بالنسبة لانشائها وتكوينها أو كانت الجهة التي تتولى ادارتها هيئة دينية مما لا تعتبر جمعية أو مؤسسة خاصة ينظمها القانون سالف الذكر أو ما. الأفراد اذ نص القانون بالنسبة لدور الايواء نص عام لا وجه لخصيصه .

ومن حيث أن الملاجيء المملوكة للهيئات الدينية باعتبار أنها دور لايواء الأشخاص المشار اليهم في المادة ٦٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فإن احكام هذا القانون بالنسبة لدور الايواء تنطبق عليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات الخاصة يسرى على الأماكن التي تخصص لايواء الأحداث أو المسنين أو الناقهين أو غيرهم من المحتاجين للرعاية الاجتماعية المشار اليها في المادة ٦٧ منه كما يسرى على الجمعيات والمؤسسات المشار اليها في المادة السادسة من قانون اصداره والتي تقوم بايواء الأشخاص المذكورين وذلك أيا كانت الجهة التابع لها هذه الأماكن أو هذه الجمعيات أو المؤسسات وعلى ذلك فإن الملاجيء المملوكة للهيئات الدينية التابعة للكرسى البابوى تسرى عليها احكام اقتانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

(مضى ٤٩٢ — فى ٢٩/٤/١٩٦٧)

الفصل السادس عشر تراخيص المدارس الخاصة

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص يلقى على عاتق مديرية التربية والتعليم بالمحافظة مسئولية الاشراف والرقابة على المدارس الخاصة منذ بداية الترخيص بالمدرسة اذ اوجب ان يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لتتضمن رسالتها ومطابقة للمواصفات التى يصدر بها قرار وزير التربية والتعليم — الأحكام التى نص عليها القانون كشرط للترخيص بفتح المدرسة الخاصة وان كانت حسبما يبدو شروط بداية لامكان منح الترخيص الا انها بطبيعة الحال وبحكم الظروف شروط استمرار لانها تتعلق ببدى صلاحية المبنى لان يكون فصولا دراسية — نتيجة لذلك : ان لمديرية التربية والتعليم بالمحافظة اتخاذ الاجراءات اللازمة بما يكفل الطمأنينة والامان لمرتادى المدرسة من التلاميذ والمدرسين .

ملخص الحكم :

من حيث انه يبين من مطالعة احكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه انه يلقى على عاتق مديرية التربية والتعليم بالمحافظة مسئولية الاشراف والرقابة على المدارس الخاصة منذ بداية الترخيص بالمدرسة اذ اوجب ان يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لتتضمن رسالتها ومطابقة للمواصفات التى يصدر بها قرار وزير التربية والتعليم ، ويقدم طلب فتح المدرسة الخاصة الى المديرية على النموذج المعد لهذا الغرض ، وتقوم المديرية ببحث الطلب فى ضوء احتياجات

الحفاظة لهذا النوع من التعليم وفي ضوء التخطيط العام للتربية والتعليم ، وعلى المديرية بمعاينة مبنى المدرسة ومبثلاته بواسطة لجنة فنية وأن تخطر صاحب المدرسة بصلاحيه المبنى وجميع محتوياته أو نواحي النقص في كل من هذه العناصر خلال خمسة عشر يوما ، وعلى صاحب المدرسة استكمال نواحي النقص التي تشر إليها المديرية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره ، وعلى المديرية اعادة المعاينة ونقص الاستيفاءات والتعديلات المطلوبة واخطار صاحب المدرسة بقرارها خلال خمسة عشر يوما أخرى . . وليس من ريب في أن الأحكام التي نص عليها القانون المذكور كشرط للترخيص بفتح المدرسة الخاصة وان كانت حسيا يبدو - شروط بداية لا يمكن منح الفرخيص الا انها بطبيعة الحال. وبحكم اللزوم شروط استمرار لانها تتطرق ببدى صلاحية المبنى لأن يكون. تصولا دراسية فيتمين والحالة هذه أن يكون محسوبا بمساح كاف من الابان يكفل الحفاظة وتحقيق السلامة لمرتاديه من التلاميذ والمدرسين عند مباشرة النشاط التعليمي فيه .

ومن حيث انه يبين من السرد التفصيلي لواقعات النزاع ومراحل تطوره ان بخيرية التربية والتعليم بمحافظة أسوان اخطرت صاحب المدرسة المذكورة في ٢ من يونيو سنة ١٩٦٩ بالاصلاحات والترميمات اللازمة لمبنى الجناح القبلي بالمدرسة وطلبت اصلاحها وحددت له مهلة خمسة عشر يوما الا انه تقاعس ولم يتم باى اجراء يستفاد منه جديته في البده في تنفيذ الاصلاحات مما اضطرت معه المديرية الى اخطاره في ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٩ بانها استغنت عن هذا الجناح . وعندما قدم شكواه قلمت لجنة اخرى بمعاينة الجناح في ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٩ وتبين لها انه لم تجر به اية اصلاحات من اى نوع كان حتى هذا التاريخ . وانه ولئن كان المدمى قد اخطر المديرية بعد ذلك في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٩ بانه سيتم الاصلاحات في نهاية شهر اغسطس سنة ١٩٦٩ الا ان المديرية رأت انه بقى على استئناف الدراسة بالمدارس وقت قصير لا يسمح بمثل تلك التعديلات الكبيرة التي تستلزم من الوقت الكثير خصوصا وانه لم ينه الاصلاحات المطلوبة للجناح البحري رغم تكرار استعجال انتهائها فضلا عن انها تقل بكثير من تلك المطلوبة للجناح القبلي ، الامر الذي اقتضى من المديرية حرصا على صالح التلاميذ ومستقبل الدراسة

التي يجب أن تبدأ في موعدها المحدد عدم الموافقة على إعادة النظر في قرارها بالاستغناء عن الجناح القبلى من المدرسة وبذا تكون مديرية التربية والتعليم قد سكت مع الدعى ما يوجب القانون من إجراءات إذ منحتة وقتا غير قصير للتعليم بالامتحانات المطلوبة منه وأجريت أكثر من معاناة على الطبيعة فلم يتحقق المطلوب خصوصا وأن الأمر يمس رفق التعليم الذى يضمن أن تكون إمكانياته من جميع الوجوه متاحة قبل بدء الدراسة وأن يكون مبنى المدرسة الذى يتلقى فيه التلاميذ ملوهم ويوفر لهم السلامة والأمن والأمان وهى أمور لا تحتل بطبيعتها التأخير أو التسوية .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذ قررت مديرية التربية والتعليم بمحافظة أسوان الاستغناء من الجناح القبلى من المدرسة المذكورة فإن قرارها يكون قائما على سند القانون مستخلصا من أصول سائفة تنجحه وتؤدي اليه وبالتالي يكون بهناى مما يوجه اليه من مخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يقدح فى هذا النظر المتقدم ما قد يثار بأن قرار الاستغناء من مبنى الجناح القبلى صدر من لجنة شئون التعليم الخاص بمحافظة أسوان لا من مديرية التربية والتعليم بها ذلك لأن هذه اللجنة — حسبما يبين من تشكيلها — مكونة من وكيل مديرية التربية والتعليم رئيسا وعضوية كل من مدير الشئون المالية والإدارية ومديرى التعليم الثانوى ومدير الخدمات التعليمية وهى كلها — كما يسدو — عناصر تعمل فى نطاق مديرية التربية والتعليم بمحافظة أسوان وقد اعتد — مدير التربية والتعليم وهو على رأس العاملين بالمديرية القرار فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٩ ، فعمل اللجنة والحالة هذه بمثابة أعمال تحضيرية أو دراسات تمهيدية اعتدها المدير المسئول الذى يمثلها قانونا ، هذا فضلا عن أن مديرية التربية والتعليم سبق أن أخطرت المدعى فى ٢ من يونية سنة ١٩٦٩ بكتابه وقعه مدير عام مديرية التربية والتعليم بأن المديرية قررت الاستغناء عن هذا الجناح ، كما أخطرتة أيضا فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ بكتابه وقعه كذلك مدير عام مديرية التربية والتعليم يتضمن أنه لا يمكن للمديرية إعادة النظر فى قرارها بالاستغناء على الجناح القبلى

وغنى من البيان ان مديرية التربية والتعليم بالمحافظة هي الجهة التي
أناط بها القانون المذكور سلطة الاشراف والرقابة على مباني المدارس
الخاصة ولها — بطبيعة الحال — أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل الطمانينة
والامن لمرتادي المدرسة من التلاميذ والمدرسين .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير المذهب المتقنم نانه
يكون قد خالف صحيح حكم القانون في تطبيقه وتأويله بما يتعين معه
الحكم بالفائه ورفض الدموى والزام المدمى المصرويات .

(طعن ٤٠٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

الفصل السابع عشر
ترخيص مزاوله حرفة القبلة

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل والقرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم حرفة القبلة العمومية - من الشروط الجوهرية للحصول على رخصة بمزاولة القبلة عدم ارتكاب جنسية او جنحة من تلك المنصوص عليها فى القرار الوزارى - هذا الشرط شرط صلاحية يلزم توافره ابتداء كما يلزم استبراره للابقاء على الترخيص - ثبوت ارتكاب الشخص احدى هذه الجرائم يفقده شرط الصلاحية - لا يغير من ذلك خلو صحيفة الحالة الجنائية من السوابق - القرار الصادر بتجديد الرخصة رغم تخلف الشرط هو قرار تنفيذى يخالف للقانون صادر من سلطة مقيدة فلا تلحقه حصانة .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل تنص على انه « لا يجوز مزاوله حرفة القبلة العمومية قبل الحصول على رخصة من مصلحة الميزان والموازين » .

وتعين الشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الرخصة وجبىع الشروط الأخرى المتعلقة بمزاولة هذه الحرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة » .

وانه امحالا لهذه المادة صخر القرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ :

على شأن تنظيم مزاوله حرفة القيادة العمومية ، ونص في المادة الأولى منه على أنه « يشترط فيمن يطلب الحصول على رخصة مزاوله حرفة القيادة العمومية : (١) (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في جنائية أو جنحة سرقة أو اختلاس الأشياء المحجوز عليها أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو استعمال أوراق مزورة أو اتجار بمخدرات » .

كما نص في مادته الثانية على أن « يقدم طلب الرخصة إلى مصلحة النسخ والموازين . . ويرافق الطلب الأوراق الآتية : (١) (ب) صحيفة دالة على خلوه من السوابق . . » .

وأية يؤخذ مما تقدم أن المشرع قد استلزم فيمن يرخص له في مزاوله حرفة القيادة العمومية تحقق شرط جوهرى توجبه مقتضيات الصرفة هو عدم ارتكابه جنائية أو جنحة من تلك المنصوص عليها في القرار الهجرايى سالف الذكر ولما كان هذا الشرط هو في حقيقته شرط مباحية لمزاوله حرفة القيادة العمومية ، فإنه بهذه المثابة يكون لازما توفره ابتداء كشرط لمنع الترخيص ذاته واستمرارا للإبقاء على هذا الترخيص وتحقق هذا الشرط أو تخلفه هو واقعة مادية المرد فيها إلى علة اقتضائه ، بحيث تدور الصلاحية مع البرء من سلبية الادانة الجنائية وجوها . وعدم لارتباطها بذات الشخص كحقيقة واقعية وقانونية لا تغير بمرورها أو عدم ذكرها في صحيفة الحالة الجنائية التي أن هي الا وسيلة أثبتت يجرى تحريرها في نهج معين يغفل فيه اظهار السلبية الأولى لاغراض اجتماعية بها لا يدفع انقباض الصلاحية اذا ما قام الدليل على وقوع الفعل المانع منها . كما هو الشأن في خصوص الحالة المعروضة ، اذ ثبت للمصلحة أن السيد المعروضة حالته قد ارتكب جنحة التبديد رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ جنح مستأنفة شبين الكوم التي قضى عليها فيها بالحبس مع النفاذ — كما حكم عليه — مع وقف التنفيذ — في جنحتي التبديد رقمي ١٥٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٢٠٢٧ لسنة ١٩٦٠ جنح مؤوق ومن ثم فإنه يكون قد تخلف بالنسبة اليه شرط عدم ارتكابه جنائية أو جنحة من المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه — ولا يعتد في هذا المقام بخلو صحيفة الحالة

· الجنائية الخاصة به من السوابق — ما دام قد ثبت لدى المصلحة ارتكابه للجرائم المنصوص عليها في القرار المذكور — الأمر الذي يفتقده شرط ملاحقته لمزولة مهنة القبالة العمومية ، والذي يجعل قرار تجديد رخصته — وهو قرار تنفيذي صادر من سلطة مقيدة لا تلحقه حصانة في هذا الخصوص — مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأي الى أن قرار تجديد الرخصة الممنوحة للسيد المذكور وهو قرار تنفيذي على ما سلف البيان — قد وقع مخالفا للقانون تخلف شرط الصلاحية في المذكور لمزولة مهنة القبالة العمومية .

(ملف ١/١/٣٦ — جلسة ١٩٩٦/٧/٢٠)

الفصل الثامن عشر

تراخيص الصيد

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

لم يتطلب القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك
أن يكون المرخص له من غير الماعلين بالحكومة أو القطاع العام .

بمخص الفئوى :

يبين من استقراء أحكام المصاد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٢ من القانون رقم
١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك أن المشرع أوجب على كل
مركب يستعمل للصيد في البحيرات أو المياه الداخلية أو المياه البحرية أن تكون
له رخصة صيد تصرفها مصلحة السواحل والصيد ، وأن كل شخص
يشتغل بالصيد في المناطق المذكورة ولم يكن من بحارة المراكب المرخص
لها في الصيد ينبغي أن يكون حاصلا على رخصة بذلك من المصلحة المشار
إليها ، وأن المرخص المنوه عنها فيما سبق تصرف مقابل أداء رسوم سنوية
ونفا لتعريف محددة ولم يتطلب المشرع في كل ما تقدم من أحكام أن يكون

المرخص له من غير العاملين لدى الحكومة أو القطاع العام ومن فلا يكون
ثمة قيود على استخراج تراخيص من هذا القبيل لهؤلاء العاملين متى
استوفوا الشروط المقررة قانونا لاستخراجها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة ما يحول قانونا من
الترخيص للعاملين بالحكومة أو القطاع العام في مزاولة مهنة الصيد .

(ملف ٦٦/٢١ - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل التاسع عشر

تراخيص الهدم

قامدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

ترخيص — الغائه — القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن توجيه أعمال البناء والهدم — اعتباره تراخيص الهدم التى لم يشرع أصحابها فى تنفيذها قبل صدور القانون ملغاة — معيار الشروع فى الهدم هو القيام بأعمال تنفيذية مادية تمس كيان المبنى وسلامته .

ملخص الفتوى :

إن مفاد الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن توجيه أعمال البناء والهدم أن تراخيص الهدم التى لم يشرع أصحابها فى تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل بالقانون قد اعتبرها المشرع ملغاة وإجاز لأن حصلوا على تراخيص سابقة ولم يشرعوا فى الهدم فعلا ، التقدم من جند إلى الجند للحصول على موافقتها على الهدم فى الحدود وبالشروط والأوضاع التى قررها .

وعلى ذلك فإن شرط الإبقاء على تراخيص الهدم الصادرة قبل تاريخ العمل به أن يشرع صاحب الترخيص فى هدم العقار فعلا ، وذلك لا يتحقق إلا بأعمال تنفيذية مادية تمس كيان المبنى وسلامته ، فإذا كان ما تم من أعمال لا يمس كيان المبنى ذاته ، فلا يعتبر شروعا فى الهدم بالمعنى الذى قصد إليه الشارع .

ماذا اتضح من معنية المقرر أن الأعمال التى قام بها المالك فى سبيل هدم المقرر لا تضمن نزع الأبواب والنوافذ واخشاب الأرض والبلاط وانوات الكهرباء والانوات الصحية من الشقق الخالية دون التعرض للشقق الأربع الأخرى المشغولة بسكانها الذين يرغبون الإخلاء لأن مثل

هذه الأعمال لا تمس كيان المبنى وسلامته ، ومن ثم نهى لا تمتد شروعا
على الهدم .

(مئوى ٣١٧ - فى ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم أعمال البناء والهدم -
الحكمة التى يستهدفها المشرع فى إصداره - عدم تمازض اجابة طلب
الهدم والبناء مع هذه الحكمة - ترخص لجنة توجيه أعمال البناء والهدم
بسلطانها التقديرية فى الموافقة على هذا الطلب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ على انه
« لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة فى حدود المجالس
البلدية الا بعد موافقة اللجنة المشار اليها فى المادة الأولى من هذا
القانون بشرط أن يكون قد بخت على اقلية هذه المباني مدة ٤٠ عاما على
الأقل وذلك ما لم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالمصالح
العمام ولا يكون قرارها نهائيا فى هذا الشأن الا بعد موافقة وزير الشؤون
البلدية والقروية » . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون
الى انه عقب انتهاء الحروب العالمية الأخيرة ازداد نشاط الاستثمارات فى
المباني وعقب المذكرة الإيضاحية على ذلك الاتجاه بقولها انه (لما كان
هنا الاتجاه يلقى مع المصالح العام وكثرت الحكومة آخذة بسبيل تصنيع
البلاد وتشجيع الاستغلال فى المشروعات الانتاجية الامر الذى يتطلب القصد
فى هدم المباني القائمة والتدبير فى تشييد الجديد منها والحيد من صرف
العملات الأجنبية ليحسنى استخدامها فيها . يصود على الزروة القوية
العمامة بفائدة اكبر والمحافظة على التوازن اللازم فى وجوه الاستغلال

المختلفة . لذلك رأى وضع نظام يكفل الاشراف على نشاط اعمال البناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد والخامات المحلية أو المستوردة والحد من ازالة مباني لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية) .

ويستفاد من ذلك أن المشرع يستهدف بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ تحقيق التوازن بين استثمار رؤوس الأموال في المشروعات الانتاجية واستثمارها في اقامة المباني وتحقيقا لذلك اقام نوعا من الرقابة على اعمال البناء والهدم حتى لا تطفئ استثمارات النوع الثاني (المبانى) على استثمارات النوع الاول (المشروعات الانتاجية) وبما لذلك اصبح التصريح بالبناء والهدم رهونا بتوافر الحصص التى ترصدها وزارة الشؤون البلدية والقروية لاستثمارات المبانى سنويا بالا يترتب على الهدم ازالة مباني لها قيمتها وتعتبر جزءا من الثروة القومية .

فاذا كانت قيمة المبنى المراد اقامته مكان المقار المطلوب هدمه تدخل فى حدود المبلغ السنوى المقرر للاستثمارات فى اعمال البناء ، ومن ثم فلن يترتب على اجابة طلب البناء المشار اليه اخلال بالتوازن المنشود بين استثمارات المشروعات الانتاجية واستثمارات المبانى كما ان المبنى المطلوب ازالته اصبح خاليا من السكان وانتزعت منه الابواب والنوافذ واخشاب الارض وغيرها مما تقدم ذكره مما يهدر قيمته واثره فى الثروة القومية الوارد فى المذكرة الايضاحية بل ان الابقاء عليه بعد ذلك بالوضع المشار اليه ينطوى على تعطيل لشطر من الثروة القومية وتلويث لما يمكن أن يعود على الخزانة العامة والهبات العامة من رسوم وضرائب مما سوف يفرض على المبنى الجديد . ومن ثم غانه يجوز للجنة توجيه اعمال البناء والهدم أن تنظر الطلب المقدم فى شأن هدم العمارة المشار اليها واقامة عمارة سكنية فى مكانها وان تستجيب له متى رأت بسلطتها التقديرية فى ضوء الظروف المتقدم ذكرها انه مستوف للشروط القانونية .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء — نصه فى .
ملحقه الثانية على منح أصحاب تراخيص البناء أو التعديل أو الترميم مهلة قدرها اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لانتهاء من الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل به والى تزيد قيمتها على ألف جنيه ، ولا تعتبر التراخيص الصادرة لهم ملغاة ويتعين عليهم الحصول على موافقة اللجنة المقصود عليها فى المادة الأولى من هذا القانون لاستكمال تلك الأعمال .
— بدلول إلغاء التراخيص الذى ورد فى هذا النص هو وقف العمل بها بعد انتهاء المهلة المحددة لعين موافقة اللجنة المختصة على المضى فى استكمال الأعمال المرخص فيها .— نتيجة ذلك اذا وافقت اللجنة المذكورة فلا حاجة لاستصدار ترخيص جديد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء تنص على ان « ... يحظر فى أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ألف جنيه الا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وأجرائاتها قرار من وزير الاسكان .. » وتنص المادة ٢ على ان « يمنح أصحاب تراخيص البناء أو التعديل أو الترميم مهلة قدرها اثنا عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لانتهاء من الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل به — والى تزيد قيمتها على ألف جنيه — ولا تعتبر التراخيص الصادرة لهم ملغاة ويتعين عليهم الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون لاستكمال تلك الأعمال » وقد ملكت المحكمة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ على هذه المادة بقولها « وقد أباحت المادة الثانية

تنفيذ الأعمال طبقا للتراخيص السابق صدورها قبل العمل بهذا القانون على ان تتم هذه الأعمال في مدة اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون والا اعتبرت هذه التراخيص ملغاة ، ويتعين الحصول على موافقة اللجنة بعد مضي هذه المدة لاستكمال هذه الأعمال ، وتصد المشرع من ذلك اعطاء مهلة للذين حصلوا على تراخيص .. قبل صدور هذا القانون ، وليتسوى الجميع في المعاملة بعد مضي هذه المدة » .

ومن حيث ان المشرع حدد مدلول الالفاء الذي ورد في المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فخطه قاصرا على الزام اصحاب التراخيص بإنشاءات تجاوز الالف جنيه الذين لم يستكملوا اتملها خلال الاثني عشر شهرا الممنوحة لهم — الزام هؤلاء بالحصول على موافقة اللجنة المشار اليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر ، بحيث يكون يؤدي ذلك هو تقييد التراخيص المنصرفة قبل العمل بأحكام قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، بان تعرض الأعمال التي صدرت عنها هذه التراخيص — والتي تزيد قيمتها على ألف جنيه — على اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى وذلك بعد انتهاء المهلة التي اشارت اليها المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ حتى يتسنى لأصحاب هذه التراخيص المضي في استكمال تلك الأعمال ، فاذا تم الحصول على موافقة هذه اللجنة فإن الأمر لا يقتضي استصدار تراخيص جديدة بأجراءات مبتدأة من هذه الأعمال . ومن ثم يكون استعمال لفظ الالفاء الوارد في المادة ٢ من ذلك القانون مرادفا لمعنى وقف العمل بهذه التراخيص لحين موافقة اللجنة المذكورة على المضي في استكمال تلك الأعمال ، فاذا وافقت أمكن المضي في العمل دون حاجة لاستخراج ترخيص جديد مرة أخرى طبقا لأحكام قانون تنظيم المباني . ويؤيد ذلك ان الأصل العام طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني انه متى صدر الترخيص بالبناء

البناء وشرع صاحب الترخيص في تنفيذ الأعمال المرخص بها خلال سنة من تاريخ صدور الترخيص فإن هذا الترخيص يظل قائماً ومنتجاً لأثاره ولو تراخى استكمال هذه الأعمال بعد ذلك ، والتقدير الذي استحدثه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في هذا الخصوص ، هو استثناء من هذا الأصل العام اقتضاه استحداث آخر هو اشتراط موافقة جهة جديدة هي اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك القانون ، ومن ثم فانه بموافقة هذه الجهة الجديدة فإن الترخيص السابق الحصول عليه في هذا الشأن يصبح صالحاً لترتيب جميع الآثار المترتبة على صدوره .

لذلك انتهت الجمعية الضمنية الى أن اثر المادة ٢ من قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء لا يمدو أن يكون وفقاً للتراخيص المشار إليها في تلك المادة لحين موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من ذلك القانون وأنه متى صدرت موافقة هذه اللجنة على المضي في استكمال الاعمال السابق الترخيص فيها فانه يجوز استكمال ابلناء وصرف المواد اللازمة للأعمال الباقية دون حاجة الى استصدار ترخيص مبتدأ للمضي في تنفيذ الأعمال المشار إليها .

(ملغى ٥٩٠ - في ٢٥/١٠/١٩٧٦)

قائمة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

اتفقوا رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون موقفاً عليه من مالك الأرض التي ينصب عليها فأنطلب ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسؤولية مقدمه ولا يمس مجال حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض — ليس من شأن ذلك غل يد جهة

الإدارة عن رفض الترخيص ابتداءً أو إلغاء ترخيص سابق إذا ما ثبت لها أن طالب الترخيص أو صاحبه يتجرد من حق البناء على الأرض ويرجح عليه حق آخر أولى بالرعاية والتفصيل وحق منه بالترخيص نتيجة ذلك ألا يسوغ لجهة الإدارة أن تبادر إلى إلغاء ترخيص بناء سبق لها إصداره بذريعة أن هناك اشتراطاً أمام جهة الترخيص بعد إصداره طالما أن عقد الملكية قائم ولم يصدر بإبطاله حكم من القضاء المحنى صاحب الولاية ولم يرسخ للمعترض حق ثابت يناقض هذا الترخيص ويستوجب نقضه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت فيما تقدم أن القسانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني — وخلافاً لما كان يقضى به القسانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ بذي قبل — لا يستلزم في طلب رخصة البناء أن يكون موقعاً عليه من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب وذلك ضمن الوقت الذي يسنل في إثبات الملكية ما دام أن الترخيص يصرف تحت مسؤولية مقدمة ولا يمس بحال حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالأرض ، ونظراً لأن الترخيص في حقيقته أنها يستهدف أصلاً مطابقة مشروع البناء وتصميمه لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقتدر بذلك من الأصول والقواعد الفنية ولا ينال من حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لاثباتها ، أن يبقى دوماً لكل صاحب حق رغم صدور الترخيص أن يلمس من الوسائل والاجراءات القانونية لدى جهات الاختصاص ما يؤكد به حقه ويؤخذ منه ، ومن ثم فلا بدعاة الى أن تستغرق جهة الترخيص في تحرى أسباب الملكية ومستنداتها من كل طالب على نحو تستطيل معه اجراءات الحصص في كل حالة ويستعصى إصدار الترخيص بالسرعة المطلوبة . لأن كان ذلك كذلك إلا أن هذه القاعدة والتي صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ في إطار منها ، إنما يعمل بها على اطلاقها مادام أن طلب الترخيص لا معتموره شكوك ظاهرة أو منازعات جادة تنفى عن طالبه وجه الاحتية في

الاستحواذ عليه والاستئثار به من دون صاحب حق آخر أولى منه ،
أذ يعلو في هذه الحالة أصل لا برية فيه يفرض على جهة الترخيص تغليب
صاحب الحق وحجب الترخيص عن يثبت تجرده من حق البناء على الأرض .
الذى يصدر الترخيص طبقا له وتنظيها لمطالباته — وعليه فليس من شأن
تلك القاعدة غل يد جهة الإدارة عن رفض الترخيص ابتداء أو الفناء
ترخيص سابق إذا ما ثبت لها أن طالب الترخيص أو صاحبه يتجرد من
حق البناء على الأرض ، ويرجع عليه حق آخر أولى بالرعاية والتفضيل
وأحق منه بالترخيص .

ومن حيث أن الثابت من واقعات المنازعة أن المطعون ضدها صدر
لها ترخيص الجبائي رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ مصر الجديدة ببناء عمارة على
قطعة أرض تحقّق لها شراؤها من إحدى شركات القطاع العام — شركة
الشرق للناحين — بمقد ابتدائي مؤرخ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ،
وأن الشركة سبق لها شراء هذه الأرض بذى قبل من الرحاسة العامة حيث
كانت ملكية الأرض عائدة أصلا إلى السيدة التي فرشت
عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٧ من مارس
سنة ١٩٦٣ . لما كان ذلك وكان الظاهر من الأمر أن المطعون ضدها
يملك على مقتضى ما تقدم حق البناء على هذه الأرض بمقتضى سند صادر
من إحدى شركات القطاع العام ، وأن امتراض السيدة
أبم جهة الترخيص بعد إصداره — لا ينقض هذا السند إذ يبقى عقد البيع
يرغم الامتراض قائما بأركائه ولم يتقرر بعد نسخه أو إبطاله ومن ثم لما كان
يسوغ لجهة الإدارة أن تبادر إلى إلغاء ترخيص البناء الذي سبق لها إصداره
بفريضة من هذا الامتراض طالما أن عقد ملكية المدعين للأرض مثار المنازعة
تأثم ولم يصدر بإبطاله حكم من القضاء المدني صاحب الولاية وبالتالي لم
يرسخ للمعترضة حق ثابت ينقض هذا الترخيص ويستوجب نقضه —
وأنما يبقى أن الترخيص لا يمس حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض
ولا يرقب أية مسئولية على الجهة الإدارية التي نأى بها المشرع عن أن توفل

في تنصيص اسباب الملكية وتنصيب نفسها قاضيا بين المتنازعين وأنا لك
منازع ان يلج سبيل القضاء المدني في اثبات وجه ملكيته والذود منه على
النحو الذي يراه .

ومن حيث انه على ما تقدم يكون الحكم الطعن قد صادف وجه العاؤون
والواقع فيها انتهى اليه من الفاء القرار الطعون فيه الصادر بإلغاء ترخيص
البناء رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ المنصرف للمدعين ، ويكون الطعن عليه على
غير أساس حرى بالرفض بما يستوجب قبول كل من الطعنين شكلا ورفضهما
موضوعا والزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني — اجازته سحب
الترخيص او تعديله بما يتفق مع تعديل خطوط التنظيم مع تعويض المرخص
له تعويضا عادلا — استحقاق هذا التعويض ولو كثر سحب الترخيص
مشروفا — أساس ذلك أن التعويض مصدره القانون لا الخطا .

ملخص الحكم :

المادة التاسعة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن
تنظيم المباني تنص بانه « اذا صدر قرار بتعديل خطوط التنظيم جاز
للبلدية المختصة ان يسحب الرخصة الممنوحة او ان يعدلها بما يتفق
مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المرخص له في القياس بالاممال
المرخص له بها او لم يشرع وذلك بشرط تعويضه تعويضا عادلا » .
ويؤخذ من هذا النص ان المشرع خول الجهة الادارية المختصة سلطة

تقديرية في سحب الترخيص بالبناء أو تعديله بما يتفق مع خط التنظيم الجديد سواء شرع المرخص له في القيام بأعمال البناء أو لم يشرع وذلك مقابل تعويض عادل ، ومن ثم فإن الجهة الادارية اذا ما نشطت في سحب الترخيص أو تعديله بسبب تعديل خط التنظيم فإن قرارها في هذا الشأن تتوفر فيه مقومات القرار الادارى باعتباره الفصلها عن ارادتها الملزمة بقصد احداث اثر قانونى ويكون لصاحب الشأن ان يطالب الجهة الادارية قضاء بالتعويض العادل عن الأضرار التى لحقت به بسبب هذا القرار اذا هى امتنعت عن تنفيذ حكم القاتون في هذا الشأن وذلك بصرف النظر عن مشروعية قرار السحب طالما ان هذا التعويض مصدره القانون. ابتغاء مساواة الأفراد امام التكاليف العامة .

(طعن ٥٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

الفصل العشرون تراخيص الأسلحة والذخائر

قائمة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

استعراض للتشريعات المختلفة المتعلقة بحمل الأسلحة وإحرازها —
ترخيص الإبارة في الترخيص أو عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا
سحبه أو عدم سحبه — سلطتها في هذا الشأن تقديرية لا يقيد بها سرب
وجوب التسيب في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الفال — لا معقب
على سلطة الإدارة في هذا الشأن مادامت مطابقة للقانون وغالبية من اساعة
استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى الفى
بالقانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل
السلاح نص في مادته الأولى على تحريم حمل أو إحراز السلاح على وجه
العوم في مخطف أنحاء البلاد ولا يسرى هذا التحريم على رجال القوات
العامة ونص في مادته الثانية على أنه استثناء من أحكام المادة الأولى
لوزير الداخلية أو لمن ينيبه في ذلك ، ان يمنح التراخيص لأحراز أو
حمل السلاح ، وقضت المادة الثالثة من قانون سنة ١٩١٧ بأن
« لوزير الداخلية ان يمنح أو يرفض الترخيص وله ان يقصر مدته أو يقصره
على أنواع معينة من الأسلحة وله ان يقتضيه بأى شرط أو قيد
يرى من المصلحة تقتضيه به كما ان له ان يسحبه في أى وقت ... »
ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٨ بشأن الأسلحة وذخائرها في ١٠ من
مايو سنة ١٩٤٩ بعد ان اكتشفت التجربة وثلت الحوادث ، وبخاصة بعد
انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على قصور أحكام قانون سنة ١٩١٧.

من علاج الحالة التي خلفتها تلك الحرب ، ولم تزل بزوالها فقد تسربت الأسلحة في كثرة ظاهرة الى ايدي الجمهور وخاصة طوائف العابثين بالامن ، فحظرت المادة الاولى من قانون مايو سنة ١٩٤٩ احرار الأسلحة النارية بجميع انواعها وحيازتها والاتجار بها وصنعتها واستيرادها بغير ترخيص . ونصت المادة الثانية منه على ان كل ترخيص في حمل و احرار السلاح ينتهى مفعوله لمدة غايته ٢١ من ديسمبر التالي لتاريخ منحه وذلك لمستطيع الحكومة حصر كمية السلاح المرخص به ، ولتتم تجديد التراخيص كلها في وقت واحد توحيداً للعمل وبسطاً لرقابة الدولة أولاً بأول ، وخولت المادة الثالثة من هذا القانون « قانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ » وزير الداخلية - باعتباره المسئول الأول عن الامن في البلاد - الحق في منح التراخيص او رفضها او تقصير مدتها او قصرها على انواع معينة من السلاح او تقييدها بأى قيد أو شرط أو سحبها حسبما تليه المصلحة العامة ، ومع ذلك فقد تبين من الحوادث التي ثلث صندوق هذا القانون انه ليس وافياً بالفرض منه . من ذلك مثلاً انه أجاز حمل السلاح لبعض اشخاص لدواعى معينة دون ان يحدد عدد الأسلحة المصرح بها لأى منهم . . فصدر القانون رقم ٣٩٤ في ٨ من يولية سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وقد روعى فيه مبدأ النقص الواضح في التشريعات السالفة الذكر بها يتفق ومصلح الامن العام والنظام فنصت المادة الاولى منه على انه « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه حيازة أو احرار الأسلحة النارية . . » وتنص المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٥٤ على ان « لوزير الداخلية أو من ينييه عنه رفض الترخيص ، أو تقصير مدته أو قصره على انواع معينة من الأسلحة أو تقييدها بأى شرط يراه . وله سحب الترخيص مؤقتاً أو الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الغاؤه مسبباً » . وواضح من اطلاق عبارات هذه المواد وشمولها ان المشرع منذ ان تصدى لتنظيم حمل السلاح و احراره في قانون سنة ١٩٥٤ وما اعقبه من تشريعات معجلة ، خول الجهة الادارية المختصة سلطة تقديرية واسعة النطاق في هذا المجال وجعل من حقها ان ترفض الترخيص أو التجديد وأن تقصر مدته أو تقصره على احرار أو حمل انواع معينة من الأسلحة دون سواها وأن تقيد الترخيص بأى شرط تراه كما حولها بغير خلاف ان تسحب الترخيص مؤقتاً أو تلغيه نهائياً

وكل أولئك حصيما يتراءى لها من ظروف الحال وملابساته بما يكفل وتلبية المجتمع وحماية الأمن التي يسهر عليها وزير الداخلية المسئول الأول عن الأمن العام في البلاد ، وبما لا يعقب على جهة الإدارة فيه من الغشاء الإداري ما دامت تلك الجهة المختصة لم تخالف القانون ولم تتسبف في استعمال سلطتها عند إصدار قرارها . وغنى عن البيان انه ليس معنى « حصيما يتراءى لها من ظروف الحال وملابساته » ان للجهة الإدارية سلطة مطلقة في ذلك بل هي سلطة مقيدة بما امرها به المشرع على ان يكون القرار الصادر منها في هذا الشأن مسببا . وقد نصت على ذلك صراحة الفقرة الثانية من المادة الرابعة للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فتألت « ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه مسببا » . وإذا كان الشارع قد حظر في المادة السادسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ومن بعدها في المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ منح الترخيص لأشخاص معينين عددهم في كل من المادتين المذكورتين ، فان مثل هذا الحظر لا يعطل سلطة الإدارة التقديرية في منح الترخيص أو منعه ، وفي سحبه أو الفائه بالنسبة الى غير هؤلاء الأشخاص أو في غير تلك الحالات .

(طعن ٥٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانونين رقمي ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر — سلطة الجهة الإدارية في منح ومنع الترخيص — من الملامك المتروكة لها حصيما تراه متفقا مع صالح الأمن العام بلا معقب عليها مادامت مطابقة للقانون وخالية من اساءة استعمال السلطة — وجوب تسبب قراراتها في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائه — ثمة حالات أوجب فيها القانون على الإدارة رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه .

بإخص الحكم :

لو صحح أن المدعى كان مريضاً بهرض نفسى عرضه للتحويل الى مرض عقلى وأنه كان يجوز للجنة الادارية ان تستند الى هذا السبب لاصدار القرارين المطعون فيهما بها لها من سلطة تقديرية وفقاً لاحكام المادتين ٤ ، ١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فان ذلك ما كان يسوغ على أية حال ان يقوم القضاء الادارى مقام الادارة فى احلال سبب آخر محل السبب غير الصحيح الذى قام عليه القراران المذكوران بشية جملها أن يحكم من ثم برفض المدعى ذلك انه متى كان الامر بتملقا بسلطة تقديرية يترك فيها القانون للجنة الادارية قدرا من الترخيص تزن على مقتضاه ملائمة منح الترخيص او رفضه لم يجز للقضاء أن يترجم عليها احساسها واقتناعها بتحقيق او عدم تحقق الاعتبارات الموضوعية التى يبنى عليها تصرفها التذيرى ولا ان يصادر حريتها فى اختيار الاسباب التى تقوم عليها قرارها لأن هذا المبسك من شأن الادارة وحدها لا يجوز فيه قيام القضاء بمقابها فيها هو حرى بتقديرها ووزنها وعلى ذلك يقتصر دور القضاء الادارى على مراقبة صحة السبب الذى تذرعت به الادارة فى رفضها للترخيص فان كان من الاسباب الداخلة فى الظاهر ضمن المبررات التى تحتّم رفضها للترخيص استنادا الى سلطتها المقيدة لم يسع له ان يتعداها الى ما وراء ذلك بالتمراض اسباب ظنية أخرى قد تحصل عليها سلطتها التذيرية بل تقتصر ولايته على رقابة صحة السبب المزعوم فان تبين له عدم صحته وجب عليه الحكم بإلغاء القرار الذى قام على هذا السبب .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

قامدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

تذرع الادارة فى رفضها الترخيص بسبب من الاسباب الداخلة فى الظاهر استنادا الى سلطتها المقيدة — رقابة القضاء الادارى على صحة هذا

السبب — ليس له أن يعنها إلى ما وراء ذلك من أسباب ظنية أو افتراضية
تد تحبل عليها سلطتها التقديرية في الترخيص .

ملخص الحكم :

أن المستفاد من أحكام المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥١ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أن الترخيص أو عدم الترخيص في حمل الأسلحة واستيرادها والاتجار بها ومنعها من الملامات المروكة لتقدير الإدارة لتفرض فيها حسبما تراه متفقا مع مصلح الأمن العام بناء على ما تطعن اليه من الاعتبارات التي تزنها والبيانات والمعلومات التي تتجبع لديها من المصادر المختلفة لا يقتضيها سوى وجوب التسييب في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو الفسخ ولا يعقب على قراراتها في هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من أساءة استعمال السلطة على أنه ولئن كان ذلك هو الأصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه إلا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الإدارة وفرض عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه وهي الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٥ ، ١٦ منه فإذا ما قامت بطلب الترخيص أو التجديد إحدى هذه الحالات تعين رفض طلبه دون أن يكون للجهة الإدارية أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ومن بين هذه الحالات أن يكون طلب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية بحسبان أن دخوله ذلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على أصابته بهرير عقله يجعل من الخطورة الترخيص له في حمل الأسلحة أو الاتجار بها أو صنعها .

(طبع ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

قرار بإلغاء ترخيص سلاح — منح الترخيص أو سحبه أو الفسخ طبقاً

المادة ٤ من قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر من الخدمات المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيه حسبما تراه متفقا مع مصالح الأمن العام — لا قيد عليها فى هذا الشأن سوى أن يكون قرارها مسببا — لا معقب عليها ما دام قرارها مطابقا للقانون بعيدا عن الانحراف بالسلطة .

ملخص الحكم :

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر تنص على أن « لوزير الداخلية أو من ينيبه عنه رفض الترخيص أو لتقصير بخته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بإى شرط يراه ، وله سحب الترخيص مؤقتا أو الفائة ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الفائة مسببا » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن منح الترخيص أو سحبه أو الفائة طبقا لحكم المادة السابطة من اللوائح المتروكة لتقدير الإدارة تترخص فيه حسبما تراه متفقا مع مصالح الأمن العام بناء على ما تطئنن اليه من الاعتبارات التى تزنها والبيانات والمعلومات التى تتجمع لديها ، لا قيد عليها فى هذا الشأن ، سوى أن يكون قرارها مسببا ، ولا معقب عليها ما دام قرارها مطابقا للقانون ، بعيدا عن الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أن الغائب من الأوراق أن القرار الصادر بالفاء ترخيص السلاح الممنوح للطامن قد قام على سبب وحيد مؤداه انسالم الطامن بالرعونة وعدم الأمانة فى استعمال السلاح بعد أن حكم عليه بى جريمة اطلاق اميرة نارية داخل المدينة ، فمن فإن هذا القرار وقد صدر فى حدود سلطة الإدارة التقديرية ، استفادا الى السبب الذى استخلصته جهة لإدارة من أصول ثابتة فى الأوراق دون فطنة تحريف أو شبهة انحراف ، يكون قد صدر على مقتضى حكم القانون ، ولا يغير من ذلك أو ينال منه ادعاء الطامن بأنه اطلق الاميرة النارية دفاعا عن نفسه بعد أن هاجمه أحد الخطرين ، ذلك أن هذا الادعاء ليس له من دليل يؤيده فى أوراق الطامن ، وهو ادعاء أن صح . لاستقام دفاع الطامن أن يكن أن يحول دون الحكم بإدانته فى جريمة اطلاق الاميرة النارية داخل المدينة .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يكون موابيا بما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض دعوى الطاعن بطلب الغاء القرار الصادر بغاء ترخيص السلاح الممنوح له ويشخص بالتالى هذا الطعن على غير اساس سليم من القانون — حقيقيا بالرفض .

(ملعن ٣٣٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان احكامه على خدم المنازل — شمول هذه المهنة فئة الخبراء الخصوصيين طبقا لقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٣٠/٨/٦ — لا محل لتعليق صرف تراخيص حمل و احرار الاسلحة لهؤلاء الخبراء على تقديم شهادة من يستخدمونهم بسداد الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئة الآتية :

(٣) خدم المنازل .

مقتضى هذا النص ان احكام قانون التأمينات الاجتماعية لا تسرى على خدم المنازل ، ولما كان الخبراء الخصوصيين قد اضيفوا الى مهنة خدم المنازل بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٦ من افسطس سنة ١٩٣٠ ، فانهم يأخذون حكمهم ، وبهذا الوصف لا تسرى فى شأنهم احكام قانون التأمينات الاجتماعية ، طالما ان وضعهم لم يتغير بنصوص

لاحقة ومن ثم فلا وجه لتطبيق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة لهؤلاء الخفراء ، على قيام من يستخدمونهم فى حراسة املاكهم الخاصة بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالاستناد الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية لمشار اليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد فى الفقرة الاولى من هذه المادة — بحسب مفهوم ما عناه الشارع — لا يتلق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفرا خصوصا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا وجه لتطبيق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة للخفراء الخصوصيين على قيام الملاك — الذين يستخدمونهم فى حراسة ممتلكاتهم الخاصة — بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ملف ٣٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)

تاسعة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على عدم سريان احكام القانون — لا محل لتطبيق صرف تراخيص حمل واحراز الأسلحة لهؤلاء الخفراء على تقديم شهادات من يستخدمونهم بسداد الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتخرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :

(٢) العاملين فى الزراعة الا فيما يرد به نص خاص .

(٣) خدم المنازل .. ومقتضى هذا النص أن القسانون المذكور قد استثنى خدم المنازل من الخضوع لاحكامه .

ولما كان الفقه والقضاء قد استقرا على أن الخفير الخاص الذي يقوم بحراسة الابلاك المعدة للاستعمال الشخصى ، يعتبر من طائفة خدم المنازل وواحدا منهم تصدق عليه تسميتهم فى نطاق ما هو ميسند اليه مما يناط بهم شأنه فى ذلك شأن بواب السكن الخاص ، وذلك لقيامه بأعمال تتصل بشخص من يعمل لديه ، ولا تتحقق فيها بطبيعتها رابطة العالين برب العمل بحسب مفهوم هذه الرابطة وتكييفها فى عرف القوانين المنظمة لها فانه بهذه المثابة لا تسرى فى شأنه احكام قانون التأمينات الاجتماعية . ومن ثم فلا وجه لتعليق صرف تراخيص حمل واهراز الأسلحة للخبراء الخصوصيين الذين يستخدمهم بعض الملاك على النحو المتقدم فى حراسة املاكهم الخاصة والمعدة لاستعمالهم الشخصى على قيام من يستخدمونهم بتقديم الشهادة الدالة على سدادهم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، استنادا الى المادة ١١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، ولا سيما أن الحكم الوارد فى الفقرة الاولى من هذه المادة — بحسب مفهوم ما عناه الشارع — لا يتفق مع طبيعة الوضع والظروف بالنسبة الى من يستخدم خفيرا خصوصا بالوصف المتقدم .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية لقانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر من أن العاملين بالزراعة هم من يقومون بأعمال الفلاحة البهجة دون من يؤدون الأعمال الادارية أو أعمال الحراسة كالثاظر والخلوى والخفير اذ فضلا عن أن هذا قد ورد فى مقام تحديد طائفة العاملين فى الزراعة المستثناة من تطبيق احكام القانون المذكور ، فانه قد جاوز حدود الايضاح الى تعديل الحكم الوارد فى النص تعديلا لا تملكه المذكرة الايضاحية ، بادخال بعض فئات العاملين فى الزراعة فى مجال تطبيق احكام هذا القانون دون سند من نصوصه ، التى قصرت تطبيق احكامه — فيها يتعلق بالعاملين فى الزراعة — على عمال الزراعة المشتغلين بالالات الميكانيكية أو المعرضين لأحد الامراض المهنية فحسب ، وذلك طبقا لنص المادة ١٩ منه .

ولا يغير من الحقيقة القانونية التي يقوم عليها النظر المتقدم مدور قرار وزير الداخلية في ١٦ من أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء قراره السابق مسدوره في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ بإضافة مهنة خفير خصوصي الى مهنة خدم المنازل إلغاء برده الى اعتبارات خاصة لا تنال من سلامة الواقع الذي سبق له تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابداءه بفتاها الصادرة بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ في خصوص هذا الموضوع .

(فتوى ٣٦٠ — في ١٠/٤/١٩٦٦)

الفصل الحادى والعشرون مسائل خاصة بالأقليم السورى

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

تعديل الترخيص أو الفأله - المرسوم التشريعى رقم ٤٧ الصادر
فى ١٩٥٢/٨/٧ بتنظيم الصناعات السورية - الترخيص بمطحنة متنقلة
من جهة مختصة - صحيح لا يجوز المساس به لى الحالتين المنصوص عليهما
فى المادة ٦ من المرسوم التشريعى المشار اليه - التحدى بان للفهم
مصالح تشكل لهم مراكز قانونية تماثل مركز الرخص له تجيز للإدارة المساس
بالرخصة - فهو صحيح .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٨٩ المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الصادر أصلا
من الجهة الادارية بالترخيص للطلاب بمطحنة متنقلة قد صدر منها
بناء على سلطتها التقديرية المخولة لها فى المرسوم التشريعى رقم ٤٧
الصادر فى ٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ بتنظيم الصناعات السورية وعلى
اساس الأبحاث المستفيضة التى قابلت بها الإدارة والواردة فى ملف الموضوع
والمشار إليها فى ديوانة القرار رقم ٥ الصادر من رئيس بلدية قطنا
بالموافقة على الترخيص للطامن بمطحنة متنقلة ، ومن ثم يكون القرار
المذكور قد صدر صحيحا من سلطة مختصة فى حدود اختصاصها
ويصبح حقا مكتسبا لصاحبه لا يجوز المساس به الا فى احدى الحالتين
المنصوص عليهما فى المادة ٦ من المرسوم التشريعى رقم ٤٧ سالفه
الذكر ، اما فى غير هاتين الحالتين فان المساس به يعتبر اعتداء غير مشروع
على حق مكتسب .

للمرخص له بممارسة صناعة معينة بالا يمارسها أحد غيره ، لان القول
بذلك يناق مبدأ حرية العمل المنصوص عليها فى الدستور ويؤدى الى
احتكار يتمارض مع هذا المبدأ - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
اذ ذهب هذا المذهب وقرر بان لأصحاب الملاحن الأخرى مراكز قانونية
وبالا ينافسهم أحد فى صناعة طحن الحبوب واعتبار ذلك منافسة غير
(م ٦٠ - ج ١٠)

مشروعية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتمين
الحكم بالفائله .

(طعن ١٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

المقصود بتعبير (السلطة الادارية) الواردة في المادة ١٥ من المرسوم
التشريعي رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ — المحافظ هو الذي يمثل السلطة
الادارية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٢ الصادر بتاريخ
١٩٤٦/٤/٢ في شأن تنظيم تشييد أو استعمال الابنية لمساواة احدى
الصناعات الخطرة أو المضرّة بالصحة العامة على أنه : « على اصحاب
ومديري ووكلاء المحال المؤسسة قبل نفاذ احكام هذا النظام أن يراجعوا
السلطات الادارية لطلب تسجيل محالهم في خلال شهرين من تاريخ نفاذ
هذا النظام . وعلى السلطة الادارية ان تمنح هذه الاجازة بعد أن تأخذ
منهم تعهداً خطياً بتحقيق الشروط الصحية المقتضاة التي تآمر بها السلطة
الصحية خلال المدة التي تحددها ، وإذا لم تنفذ الاصلاحات المطلوبة
بتأخيرها خلال المدة المحددة يعلق المحل بأمر السلطة الادارية الى ان يتم
الاصلاح المطلوب » . وإذا كانت هذه المادة قد أسندت تلك الصلاحيات
الى « السلطة الادارية » فإن المحافظ هو الذي يمثل السلطة الادارية

وينص المادة المذكورة على أن « تعتبر الاجازة المعطاة ملغاة ويتوجب
الحصول على اجازة جديدة ضمن الشروط الواردة في هذا المرسوم
التشريعي في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا لم يبدأ حامل الاجازة باستثمار مؤسسته الصناعية خلال
سنة أشهر من التاريخ الذي يحدده قرار الاجازة للباشرة في العمل
الا اذا كانت هناك أسباب قاهرة أو أسباب مبررة تعيقها وزارة الاقتصاد
الوطنى .

(ب) اذا توقف صاحب المؤسسة الصناعية عن الاستثمار مدة تزيد على
السنة بخون مسموع مقبروع وأراد استئنافه — أما اذا توقف صاحب

المؤسسة الصناعية عن الاستئثار مدة تزيد من السنة والنصف بدون مؤثر
تقبله الوزارة يحق لوزير الاقتصاد الوطنى أن يطلب تصفيتا بمعرفة
الحكمة البدائية الابتدائية المدنية للمنطقة الموجودة فيها المؤسسة وفقا
للاحكام المنصوص عليها فى القوانين المرمية » .

ولما كان الثابت من الأوراق أيا من الحالتين الواردين فى المادة
المتقدمة على سبيل الحصر لم تتوهم فى حالة الطاعن وما دامت الرخصة
قد صدرت صحيحة كما سلف القول بعد استيفاء الشرائط القانونية
وأعمال الإدارة سلطتها التقديرية فيكون تغييرها أو سحبها نهائيا بالاستناد
الى المرسوم التشريعى رقم ٧ سلف الذكر وفى نطاق امبال احكامه
قد صدر مخالفا للقانون مما يضمن الفناء للترارين رقم ٦٩ ورقم ٢١٢
الصادر اولهما بتعديل القرار رقم ٨٩ والثانى بالغاءه .

اما ما ورد فى الحكم المطعون فيه من أن الإدارة بعد اصدار القرار
رقم ٨٩ قد صادفتها مقببات هى مصالح الآخرين الحاليين والمرتقبه وأن هذه
المصالح تشكل لهم مراكز قانونية تباثل مركز المدمى مما يدعوا جهان
الحكومة الى فرض النظام بين المواطنين ، هذا القول مردود بأن الرخصة
التي تمنح لشخص بمزاولة نشاط مئامى معين لا يترتب عليها الا تخويله
حق ممارستها ولكن لا يترتب عليها حرمان الإدارة من الترخيص للغير
بممارسة هذه الصناعة أو الحرفة ، ومن ثم فليس هناك مركز قانونى
تليق للمادة ٤ من المرسوم المشار اليه ، وباعتبار أن المحطة موضوع
النزاع مما يدخل فى مجال القسم النهائى . كما أن المادة ١٢ من القانون
رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالتنظيمات الادارية تجعله مسئولاً عن
الإدارة العمالة والامن العام والصحة العامة والراحة العامة ، وتخوله
المادة ٤٥ من هذا القانون صلاحية اتخاذ قرارات تنظيمية فى امور
من بينها الامن العام والسلاطة العامة والراحة العامة .

(طعن رقمى ١٦ ، ١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

تصديق :

موافق السلطة العامة من الأنشطة الاستاتية :

يمكن أن تفت السلطة العامة من نشاط انساني معين أحد أربعة

موافق مختلفة :

١. — الخطر . ٢. — الحصول على ترخيص سابق ٣. — الاضطراب

٤. — التدخل الجزائى أو العقابى .

وهكذا يمكن ازاء نشاط انساني ما تصور نظلمين بوجه عام : نظام يسمح بانخضاع النشاط الفردي للرقابة مقدما ونظام يترك النشاط الفردي يعمل ولا يتدخل الا لتوقيع الجزاء على انحرافات ذلك النشاط . والنظام الاول هو النظام الذي تتخذ فيه السلطة العامة موقف التدخل قبل وقوع الفعل لمنعه او ضبطه والنظام الثاني هو النظام الذي تتخذ فيه السلطة العامة موقف التدخل بعد وقوع الفعل لتوقيع الجزاء .

ويقال بوجود نظام التدخل الجزائي متدما تترك للفرد حرية التصرف وفقا لما يترأى له بشرط التزامه بتحمل تبعه تصرفاته متى الحقت الضرر بالمجتمع او باحد افراده . وعلى هذا الحال تكون للفرد حرية التصرف ، ولكن سلوكه المعيب واساءة استعماله لحرية هذه تصرفه للجزاء او للالتزام بتعويض الضرر الذي قد يوقعه بالغير . ويسمى نظام التدخل الجزائي ايضا بالنظام الحر .

ويقال بوجود نظام التدخل الوثائي او المسابع عندما تفرض على الافراد ابتداء التزامات واشتراطات من شأنها وقاية المجتمع من الخطر الذي قد يترتب على ممارسة النشاط الفردي ، ثم مراقبته بعد ذلك للتحقق من اتباع تلك الاشتراطات المفروضة ، والامر بموقف ممارسته عند اللزوم او اتخاذ احتياطات جديدة بشأنه لاماكن الاستمرار في مزاولته . ويسمى نظام التدخل المسابع احيانا بنظام البوليس .

وتؤدي اهابة النظام السياسي للحريات بأسره على مبدأ التدخل الجزائي لمحبس الى اخطار اجتماعية ، وذلك لان احكام السلطة العامة عن التهرس للأعمال الفردية كافة مهما كان مظهرها او مخبرها . بشكل مطلق لا اكتراث فيه تاركة الحياة الاجتماعية موهنة محسب ببدا المسؤولية الجنائية او المدنية يقضى الى التخييل والفوضى . والواقع ان التحفة تقتضى أن تواجه السلطة العامة بعض السلوكات والانشطة الفردية باحظر او بامتناع الرجوع اليها ، اى الى السلطة ، قبل ممارستها سواء للحصول على اذن بذلك . او لمجرد احاطتها علما بها ينتوى مهله ، حتى تكون على بينة من مجريات الامور في المجتمع خشية ان يكون فيها يجرى مساس من نوع ما بالامن او الصحة العامة او بصفة اشمل بالمصالح المشتركة التي هي امانة عليه . ولكن يجب ان نلاحظ من ناحية اخرى ايضا ان نظام التدخل المسابع وان كان مبررا مشروعا الا انه يحيط الحرية بتقيود اضيق من نظام التدخل الجزائي . وبالتالي فان نظام التدخل المسابع

أو نظام البوليس لا يجدر أن يلجأ إليه إلا في الحالات التي تقتضي الالتجاء إليه . ومعيار تبرير إجراءات التدخل المانع ليس الصرعات التي يواجهها بالمنع بقدر النتيجة التي ترمى إليها هذه الإجراءات من وراء المنع .

وترتبط بالنظام الأول وسيلة اشتراط الحصول على إذن سابق ، بينما ترتبط بالنظام الثاني وسيلة ايتناع الجزاء . أما وسيلة الأخطار فهي خليط ، بمعنى أنها وإن كانت ترتبط عادة بالنظام الأول إلا أنها يمكن أن ترتبط في بعض الحالات بالنظام الثاني . أما عن الحظر أو التحريم فواضح أنه لا يتصور مع أية حرية ، وإن كان المصالح المشترك يقتضيه في بعض الأحيان .

(راجع رسالة الدكتور نعيم عطية - مساهمة في دراسة النظرية العامة للحرية الفردية - ١٩٦٤ - ص ٢٢٨ وما بعدها ، والدكتور محمد الطيب مبد اللطيف - نظام الترخيص والأخطار في القانون المصري - طبعة ١٩٥٧ - ص ٢٨ وما بعدها) .

والأصل أن المنع المطلق للحرية غير مشروع ، ولكن في حالات الخطر والضرورة القصوى يمكن أن يكون منع نشاط معين في أوقات معينة وأما أن محدد مشروما .

ويعتبر الإذن السابق اجراء أخف من المنع لأنه يسمح بممارسة الحرية أو النشاط بشرط الحصول على تصريح من الجهة الادارية . ومع ذلك فإن اخضاع ممارسة الحرية للإذن السابق يعتبر اجراء صارما نسبيا . ولذا فإن هذا الاجراء لا يمكن للإدارة أن تشترطه إلا بناء على نص الدستور أو القانون ، بمعنى أن الحرية التي يحميها الدستور أو القانون لا يمكن للإدارة أن تخضع ممارستها للإذن السابق .

وحيث أن الإذن السابق اجراء شديد فإن الإدارة اذا استغضبتة في الحالات التي يشترط فيها القانون الحصول على الإذن أو في الحالات المتعلقة بحريات لم ينص الدستور أو القانون على جبايتها فتعصم على سلطات الضبط في حالات منع الإذن السابق أو رفض منح الإذن أن تراعى المساواة بين الأفراد أو الجماعات ذوي الشأن .

يعتبر الاخطار السابق كشرط لممارسة الحرية أخف وطأة على الأفراد من شرط الإذن السابق ، وهو يعني مجرد اعلان الإدارة برغبة الأفراد في ممارسة نشاط معين لكي تكون على علم بالمخاطر التي يمكن أن

تنجم عن هذا النشاط . وفيما يتعلق بالأخطار شأنه شأن الإذن السابق لا يمكن أن تشترطه سلطات الضبط إلا إذا نص القانون على ضرورة الأخطار لممارسة الحرية أو النشاط ، وذلك فيما عدا حالة الظروف الاستثنائية .

(الدكتور سعاد الشرقاوي — القانون الإداري — ١٩٨٤ — ص ٧٤ وما بعدها) .

ولما كان من المقرر أن لجهة الإدارة أن تتدخل في حدود القانون لتنظيم ممارسة الحريات العامة ولها في ذلك أن تضع لوائح الضبط طبقا للمادة من الدستور ، فإن التنظيم الاجتماعي والقانوني لا يتناقض مع مفهوم الحرية الصحيح ، بل أن ذلك المفهوم ينادى بتبثيل هذا التدخل التنظيمي من جانب الإدارة في حدود القانون ، وعلى سبيل المثال أن تنظم حرية المرور في الطرق العامة بمنع سير المركبات على الجانب الأيسر أو توقف السيارات على الأرصفة أو دخول بعض الشوارع من أحد جانبي ، أو مرور المركبات ذات الحموله الى حد معين في طرقات ضيقة أو ناقلات ذات ارتفاع معين تحت الكبارى الى غير ذلك من صور التنظيم الذى لا يتناقض مع مفهوم الحرية في ذاته طبقا للمساعدة الأصولية التي تقتضى بأن الحرية هي الأيسر ولكن تنظيمها جائز بما يجعلها تتشعب مع مقتضيات النظام العام وضرورات المحافظة على الأمن والصحة والسكينة في المجتمع .

وتعرض فكرة التراخيص مرة أخرى عندما تمارس الحريات على ملك عام ، فعندئذ قد تستلزم جهة الإدارة ترخيصا معينا لاستخدام الملك العام ، كما في رخص السيارات وشواطئ الاستحمام والمناجم والمحاجر غيرها .

وأيضا فيما يتعلق بممارسة بعض المهن والاحتياجات الخاصة يتطلب القانون ترخيصا معينا من جهة الإدارة كي تتمكن من التحقق من استيفاء الفرد لشروط لتنفيذها المصلحة العامة ، وعلى الأخص متطلبات السكينة والصحة والأمن العام ، كما في الأسواق العمومية ، والاستيراد والتصدير والميدليات والاتجار في المواد الكيميائية أو في مهنة القبانة والصيد أو احراز الأسلحة أو افتتاح الملاهي والبارات والملاهي والحل العامة والمغلة للراحة أو الفسحة بالصحة والخطرة وإقامة الجاني ، الى غير ذلك من مظاهر ممارسة الحريات العامة ، وعلى الأخص الحريات ذات المضمون الاقتصادي ، التي يشترط القوانين أن تظن . هذه الممارسة على استصدار ترخيص بذلك من جهة الإدارة المختصة .

تصويبات

كلمة الى القارىء

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فللكمال لله سبحانه وتعالى

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
تورث	١٢ / ٥	تورث	تقليبي	٢١ / ١٧١	اقلبي
أصحابها	٢٣ / ٣	أصحابها	الجنة	٢٨ / ١٧١	اللجنة
للتفصل	٢٨ / ٢٢	التفصل	الجنة	٢٤ / ١٧٢	اللجنة
الاخصاص	٤٤ / ١٥	الاختصاص	الجنة	٢٧ / ١٧٢	اللجنة
فصل	٦٦ / ١٦	في	معمو	٢٣ / ١٧٥	معمول
لحكم	٦٨ / ١٨	الحكم	الخاصائر	٣ / ١٨٧	الخصائر
المشكلة	٧٠ / ٢	المشكلة	الاشتراك	٦ / ٢٠٨	الاشتراك
اشركات	٨٤ / ١٧	الشركات	مقرة	٩ / ٢٢٤	مقرة
مملوكة	٨٥ / ١	مملوكة	عريضة	٢٥ / ٢٣٣	عريضة
أ - مال	٩٩ / ٩	المال	الوائع	٥ / ٢٣٤	الوائع
المكتب	١٠٠ / ١٣	المكتب	اداماعاها	٢ / ٢٣٩	اداماعاها
ح ق	١٠٦ / ٢٣	حق	القرار	١٧ / ٢٤٨	القرار
ب -	١١٦ / ١٢	ما	المملوكة	١٧ / ٢٤٩	المملوكة
أوال	١١٩ / ٠٦	أموال	، لعاملين	٦ / ٢٥٣	العاملين
الصفحة ١٢٣ السطر			الشركات	٢٢ / ٢٥٨	اشتركات
الثاني قبل السطر الأول			كم	٨ / ٢٦٢	كما
الرجيدة	١٢٥ / ١٦	الجريدة	الادارة	٦ / ٢٨٠	الامارة
صدر	١٣٥ / ١١	صدر	خزبة	٨ / ٣٠٠	خزبة
جزء	١٣٦ / ٢٨	جزء	القاطرة	٣ / ٣١١	القاهرة
بسير	١٤٣ / ٧	تسير	الصفحة ٣١٣ السطر الرابع والخامس مكرر		
لأزام	١٤٦ / ١٣	لأزام	من (نظما خلاصا) حتى (هذا النظام)		
البني	١٤٦ / ١٤	البنك	ويل	١٣ / ٣١٧	أويل
لقرار	١٤٧ / ٧	القرار	اذكور	٣ / ٣٣٤	المذكور
ظلتها	١٥٦ / ٢٥	ظلتها	مستطقات	٢ / ٣٥٦	على مستطقات
المراجعة	١٥٨ / ٢٠	لمراجعة	الدين البنبة	٩ / ٣٥٦	لدين الهيئة
بورصة	١٥٩ / ١٠	ببورصة	الأجوز	٩ / ٣٥٧	على الأجوز
خصوصها	١٦٠ / ٢١	خصوصها	ذلك	١٣ / ٣٥٦	مشطوبة
الجلنة	١٦٩ / ٢٠	اللجنة	العامة	١٢ / ٣٦٣	العامة
الجنة	١٦٩ / ٢٩	اللجنة	١٦٦ / ١٢ ،	١٢ / ٣٦٣	١٩٦١ / ٢

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الاصابة	١١/٣٨٦	الاصابة	ويوز	١١/٣٨٦	ويوز
الملاذة	١٨/٣٦٩	المدة	والموظبة	٧/٧٤١	والمواظبة
الجنة	٢١/٣٦١	اللجنة	القرة	٢٣/٧٤٤	المقررة
اصبة	٢١/٤٤١	اصابة	التائين	٧/٧٤٧	التامين
وينسا	١٨/٤٤٩	ويناء	النظام	٢/٧٤٩	انتظام
المصد	٧/٤٥١	الحد	(مدم وضع	١/٧٥١	تحكيم
عن	٦/٤٥٢	عن تعويض	لكلمة اعلا		
١٩٦٩	١٢/٤٥٢	١٩٥٩	مع	٩/٧٥٢	مع
١٩٦٩	٢٣/٤٥٦	١٩٥٩	١ ، لغرض	١٠/٧٦٢	لغرض
مبالغ	١٨/٤٨٠	مبالغ	قانونيا	٢٦/٧٧٩	قانونيا
الرسوم	٩/٤٨٥	الرسوم	(الانتزال)	١٦/٧٩١	(الانتسقال)
٣٣٠٠٩	٢/٤٨٨	٣٣٠٠٩	راكر	١٥/٧٩٣	مراكر
٦٢	١٥/٤٩١	٦٣	المقة	٢٠/٨٠١	اقامة
مستقلا	١٠/٤٩٦	مستقلا	والمضرة	٨/٨١٨	والمضرة
تجنيد	١٢/٥٠٧	تجنيد	المسار	١٢/٨١٩	المسار
لجنين	٢١/٥٦٧	المجنين	سلسلة	٢٤/٨٢٤	سلسلة
١ - لمادة	١٧/٥٦٨	المادة	المحادة	١٣/٨٢٩	المادة
استعاؤهم	٢١/٦٠٦	استدعاؤهم	فـ	٢٩/٨٥٠	يحتف
١ ، لعمل	٢٧/٦١٣	١ ، العمل	الأوزاق	٢٤/٨٦٥	الأوراق
والطنية	٣/٦٢٧	والوطنية	القانون	٢٩/٨٦٥	القانون
المشر	١٧/٦٣٩	المشرع	بانشاء	٢٨/٨٨٠	بانشاء
ثرتيه	٤/٦٤٦	مرتبته	الفصصوى	١١/٨٨٩	الخصوص
التنهادة	١٤/٦٥٢	الشهادة	اختصاصه ل	٦/٨٩٧	اختصاصه
يثريب	١١/٦٦٩	ثريب	١ - لمادة	٢٣/٩٢٨	المادة
ركيت	٤/٦٧٥	اركتيت	سوب	٧/٩٣٥	سوى
ليسا	١٤/٧١٧	ليس			

٨٦/٤٦٨٢

مطبعة عقل

٣٠ شارع المطار - حملاص
٩٤٥٠٨١

فهرس تفصیلى
(الجزء الثالث)

الصفحة	الموضوع
١٠	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٧	تأليم :
٦	الفصل الأول — مدلول التأليم ونطاقه
٤١	الفصل الثانى — إجراءات التأليم
٨١	الفصل الثالث — التعميى عن التأليم
١١٧	الفصل الرابع — آثار التأليم
	الفرع الأول — مدى التزام الدولة بالدين المستحقة
١١٧	على الملزم السابق
	الفرع الثانى — أثر التأليم على الشخصية القانونية
١٤١	للنشأة وعلى مزاولتها لنشاطها
١٦٣	تأليم اجتماعى :
	الفصل الأول — القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن صندوق
	للثأليم وآخر للاذخار للعمال الخاضعين لأحكام قانون مقد
١٦٧	العمل الفردى
	الفصل الثانى — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات
١٩٥	الاجتماعية
١٩٥	أولا — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله
	ثانيا — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون
٢٠٥	رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

- أولاً — ماهية الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات الى هيئة التأمينات الاجتماعية (المادة ١) ٢٢١
- ثانياً — مدى الامانة بقانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٢) ٢٤٥
- ثالثاً — الزامية قانون التأمينات الاجتماعية على من يسرى عليهم وبالكيفية التى نص على الزامهم بها (المادة ٤) ٢٥٧
- رابعاً — مدى تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية بعد سن الستين (المادة ٦) ٢٦٤
- خامساً — طريقة حساب الأجر الذى تؤدى عنه الاشتراكات (المادة ١٢) ٢٧٥
- سادساً — مدة الاستدعاء للخبرة بالقوات المسلحة (المادة ١٥) ٢٨٤
- سابعاً — علاج المؤمن عليه (المادة ٥٤) ٢٨٧
- ثامناً — ربط معاش المؤمن عليه (المادة ٧٦) ٢٩٢
- تسعياً — أثبات سن المؤمن عليه (المادة ٧٧) ٢٩٥
- عاشراً — تعويض الدفعة الواحدة (المادة ٨١) ٢٩٧
- حادى عشر — مدد خدمة سابقة للمؤمن عليه (المادة ٨٤) ٢٩٩
- ثانى عشر — معاملة المنتفع بقوانين المعاشات الحكومية اذا أعيد تعيينه فى جهة ينطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية (المادة ٨٦) ٣٠٣
- ثالث عشر — الميزة الامتياز (المادة ٨٩) ٣٠٥
- رابع عشر — الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه (المادة ٩١) ٣٢٠
- خامس عشر — معاش الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بنات المؤمن عليه ومن يعولهم من اخوانه (المادة ٩٧) ٣٢٢
- للفصل الرابع — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين ٣٢٧
- أولاً — منحة الوفاة (المادة ٤ من قانون الاصدار) ٣٢٧

٢٣٠	ثانيا - تأمين صحي (المادة ٣)
٢٣٥	ثالثا - الأجر الذي يستقطع منه اشتراك التأمين (المادة ٥)
٢٤٢	رابعا - الأجر الذي يحسب عليه التأمين (المادة ١٩)
٢٤٨	خامسا - منح معاشات ومكافآت استثنائية دون تقييد برد تمويض الدفعة الواحدة (المادة ٢٦)
٢٥١	سادسا - الاجارة المرضية التي تمنح للعاملين بالقطاع العام تنتهى بثبوت المعجز الكلى (المادة ٧٨)
٢٥٦	سابعا - عدم جواز الحجز على مستحقات صاحب المعاش (المادة ١٤٤)
٢٦٠	ثامنا - استصحاب العامل لنظام تأمينى أفضل (المادة ١٦٢)
٢٦٢	تاسعا - سبق صرف العامل كمكافأة نهاية الخدمة من مدة خدمة سابقة (المادة ١٧٠)
٢٦٦	عاشرا - بدى اعادة تسوية المستحقات التأمينية (المادة ١٧٦ و ١٤٢)
٢٧٣	الفصل الخامس - اصابة العمل
٢٧٣	أولا - استمرار أحكام اصابة العمل في قوانين التأمينات الاجتماعية بصفة عامة
٢٨٧	ثانيا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ١ - الواقعة المنشئة للحق في التمويض أو المعاش هى الاصابة
٢٨٧	ب - تحديد الأجر الذى يتخذ اساسا لحساب التمويض (المادة ٢٠)
٢٩٣	ج - تحديد اشتراك تأمين اصابة العمل (المادة ٢١)
٢٩٦	د - تقادم الحق في التمويض عن اصابة العامل (المادة ٢٧)

الموضوع

الصلة

هـ - القانون الواجب التطبيق على اصابات العمل

٣٩٩ (المادة ٢٩)

و - المعجز الجزئي المستديم (المادة ٣١) ٤٠٢

ثلاثا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٤٠٤

أ - جواز تعين مستفيدين آخرين عن الورثة

٤٠٤ (المادة ١١)

ب - تحديد مدلول اصابة العمل (المادة ٢٠) ٤٠٨

رابعا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٤١٥

أ - المقصود باصابة العمل (المادة ١) ٤١٥

ب - مدى اعتبار الانتحار اصابة عمل (المادة ٢٢) ٤٢٥

ج - مدى تطبيق احكام اصابة العمل في ظل القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بالحكومة

والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة

المحلية (المواد ٣ و ٢٦ و ٢٧) ٤٢٧

د - الملزم بملاج العامل المصاب باصابة عمل ٤٣٢

هـ - زيادة مخاض اصابة العمل (المادتان ٢٧ و ٢٨

معلقان بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١) ٤٣٥

خامسا - اصابة العمل في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ٤٣٧

أ - حالات المعجز الكلي وحالات المعجز الجزئي

(المادة ٥ معلقة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) ٤٣٧

ب - نطاق اصابات العمل (المادة ٥) ٤٤٦

ج - تحديد اجر الاشتراك الذي تحدد على اساسه

المستحقات التأمينية للمؤمن عليه في حالة

اصابة العمل (المواد ٥ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢) ٤٥٠

د - مصاريف العلاج ٤٥٨

- هـ - اعادة تسوية المعاش على اساس ان الوفاة
 ناتجة من اصابة عمل (المادة ١٦٨ مضافة
 بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧) ٤٦٢
- الفصل السادس - مسائل متنوعة ٤٧٢
- اولا - استثمار اموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ٤٧٣
- ثانيا - امتياز الديون المستحقة للهيئة العامة للتأمينات
 الاجتماعية (المادتان ١٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة
 ١٩٥٩ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٧٦
- ثالثا - موائد تأخرية على الاشتراكات المستحقة (المادة
 ١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٧٩
- رابعا - معتم خضوع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
 للضرائب والرسوم (المواد ٥ و ٩ و ٩ و ٢ و ١٢٠
 و ١٢٢ و ١٣٣ و ٢١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة
 ١٩٦٤) ٤٨٢
- خامسا - الاعفاء من الرسوم القضائية (المادة ١٣٧ من
 القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) ٤٨٥
- سادسا - مسئولية رب العمل المخلف (المادة ١٨ من
 القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤) ٤٨٦
- سابعا - الاجانب وامضاء هيئة التدريس الاجانب
 بالجامعة الامريكية بالقاهرة ٤٨٧
- ثامنا - مكافأة نهاية الخدمة للمصطفيين ٤٩٢
- تجنيد وخدمة عسكرية : ٤٩٤
- الفصل الاول - قانونا القرعة العسكرية ثم التجنيد الاجبارى
 السابقان على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة
 الخدمية العسكرية الوطنية ٤٩٧

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول - الأمر العالي الصادر في ٤ نونبر سنة ١٩٠٢	
(قانون القعدة العسكرية)	٢١٧
الفرع الثاني - القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص	
بالتجنيد الإجباري	٥٠٧
الفصل الثاني - حساب مدة التجنيد	٥٢١
الفصل الثالث - أقدمية المجند في الوظيفة المدنية	٥٣٥
الفرع الأول - المشرع استهدف رفع الضرر الذي قد يلحق	
بين يعين بعد أداء الخدمة العسكرية في مجال يجمع	
بينه وبين زملائه من دفعة تخرجه	٥٣٥
الفرع الثاني - التعمين بناء على ترشيح اللجنة الوزارية	
للقوى العاملة في تاريخ محدد	٥٥٤
الفرع الثالث - التعمين بائتمان مسابقة	٥٥٦
الفرع الرابع - شروط إعادة المجند من الميزة المقررة له	
في الاحتفاظ بأقدمية له في التعمين تساوي أقدمية	
زملائه في التخرج	٥٦٢
أولاً - المقصود بالزميل في مفهوم قانون الخدمة العسكرية	٥٦٢
ثانياً - أن يكون الزميل قد عين في ذات الوزارة أو المصلحة	
أو الهيئة العامة التي يعين فيها المجند	٥٧٨
ثالثاً - عدم اشتراط فترة معينة لتقديم طلب مساواة العايل	
المجند بزميله	٥٨٢
الفصل الرابع - المستقبى والمستدمى للاحتياط بخدمة القوات	
المسلحة	٥٩١

الموضوع الصفحة

الفرع الأول — النقل الى الاحتياط ٥٩١

الفرع الثاني — استحقاق المعيل المستقبلي والمستعدي
لمرتبه المدني ٥٩٦

الفرع الثالث — استحقاق المعيل المقترح المستعدي لأجره ٦٠٣

الفرع الرابع — استحقاق المعيل المستقبلي والمستعدي
للبدلات المقررة لوظيفته المدنية ٦٠٦

الفرع الخامس — استحقاق المستعدي والمستقبلي لحوائز
الانتاج ٦١٥

الفرع السادس — استحقاق المستقبلي والمستعدي لمقابل
التجهيز ٦١٩

الفصل الخامس — الاعفاء والاستثناء من التجنيد ٦٢٣

الفرع الأول — الاعفاء من التجنيد ٦٦٣

الفرع الثاني — الاستثناء من التجنيد ٦٤٧

المصل السادس — تحديد وضع المعيل من التجنيد ٦٥١

الفرع الأول — الشهادات الدالة على موقف المواطن من
اداء الخدمة العسكرية ٦٥١

الفرع الثاني — طبيعة شهادة المعافاة من الخدمة العسكرية ٦٥٦

الفرع الثالث — التحويلة بين المعيل وعمله الى حين تقديم
الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد لا تعتبر
انقطاعا عن العمل دون مقرر تستوجب اعطاة ترقية
٦٥٩ الاستقالة الضمنية في حقه

الفرع الرابع — تقاعس العايل عن تقديم الشهادة الدالة
على موقفه من التجنيد يجوز اعتباره ذنباً ادارياً ٦٦١

الفرع الخامس — فترة الوقف عن العمل الى حين تقديم
العايل الشهادة الدالة على موقفه من التجنيد
لا يستحق عنها مرتباً ٦٦٢

الفرع السادس — مدة الوقف الى حين التقدم بالشهادة
الدالة على موقف العايل من التجنيد لا تخصم من
رميد الإجازة الاعتيادية ٦٦٧

الفرع السابع — رفض تأجيل التجنيد ٦٦٩

الفصل السابع — جرائم الخدمة العسكرية ٦٧٢

الفرع الأول — قرار وزير الحربية بتعريف الجريمة المخلة
بالشرف في المحيط العسكري لا ينطبق على العلائق
الوظيفية للعاملين المجندين أو المستدعى من الاحتياط
أو المسبقين بالخدمة العسكرية في جهات عملهم المدنية ٦٧٢

الفرع الثاني — جرائم الخدمة العسكرية بين جرائم القانون
المعم والجرائم الانضباطية ٦٧٦

الفرع الثالث — غياب العايل المجلد أو المستدعى أو
المستبقى بالقوات المسلحة أكثر من عشرة أيام
دون إذن أو طر مقبول لا يترتب عليه اعتباره
مستقلاً من وظيفته المدنية أو منتهية خدمته فيها ٦٨٧

الفرع الرابع — اثر الحكم على المستدعى أو المستبقى
بعقوبة مقيدة للحرية على مرتبه ٦٩٠

- الفرع الخامس - قضاء المجند بعض مدة التجنيد في الحبس
لا يمنع من احتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته في
الوظيفة المدنية ٦٩٨
- الفرع السادس - هروب العايل من الضمة العسكرية
يرتب بطلان قرار تربيته وقرارات بمنحه العلاوات
خلال مدة هرويه ٧٠١
- الفصل الثامن - تجنيد خطيء ٧١٠
- الفصل التاسع - مسائل مفتومة ٧١٩

التحكيم :

- الفصل الأول - الطبيعة الاتلافية للتحكيم ٧٥٢
- الفصل الثاني - التحكيم في منازعات العمل ٧٥٤
- الفصل الثالث - هيئة التحكيم ٧٦١
- الفرع الأول - هيئات التحكيم هيئات قضائية ٧٦١
- الفرع الثاني - ولاية هيئات التحكيم ٧٦٣
- الفرع الثالث - من جواز التحكيم في أمور تتعلق بالنظام
العائلي ٧٦٥
- الفرع الرابع - اختصاص هيئة التحكيم ٧٦٦
- الفرع الخامس - الأحكام الصادرة من هيئة التحكيم ٧٧٣
- الفرع السادس - تشكيل هيئة التحكيم ٧٧٨
- فولاً - المنظمة في صفة تشكيل هيئة التحكيم ٧٧٨

٧٨١

ثاقيا — اختيار واستبدال المحكمين

٧٨٣

الفرع السابع — اتهام المحكمين

ترخيص :

٧٩٥

الفصل الأول — احكام عملية

٧٩٥

الفرع الأول — طبيعة القرار الصادر بالتراخيص

الفرع الثاني — اختلاف التصريح المؤقت عن مقد التزام

٧٩٦

الملحق العلم

٧٩٧

الفرع الثالث — تراخيص الانتفاع بجزء من المال العلم

٨٠٠

الفصل الثاني — تراخيص شواطئ الاستحمام

٨٠٣

الفصل الثالث — تراخيص اشغال الطريق

٨٠٥

الفصل الرابع — تراخيص المناجم والمحاجر

٨٠٦

الفصل الخامس — تراخيص استخراج ونقل رمال النيل

٨١٥

الفصل السادس — تراخيص الأسواق العمومية

٨١٩

الفصل السابع — تراخيص الاستيراد والتصدير

الفصل الثامن — تراخيص المحال المعلقة للراحة والمهرة بالصحة

٨٣٥

والخطرة

٨٣٩

الفصل التاسع — تراخيص المحال التجارية والصناعية

٨٦١

الفصل العاشر — تراخيص الصيدليات

٨٨٩

الفصل الحادي عشر — تراخيص مراكز نقل الدم

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني عشر - تراخيص الاتجار في المواد الكيميائية	٨٩٥
الفصل الثالث عشر - تراخيص توزيع المواد التبوئية	٨٩٧
الفصل الرابع عشر - تراخيص الملاهي والتيرات والاشغفال بالوساطة في الفن	٩٠١
الفصل الخامس عشر - تراخيص دور الايواء	٩١١
الفصل السادس عشر - تراخيص المدارس الخاصة	٩١٥
الفصل السابع عشر - تراخيص مزاولة حرفة القبانة	٩١٩
الفصل الثامن عشر - تراخيص الصيد	٩٢٣
الفصل التاسع عشر - تراخيص المباني	٩٢٥
الفصل العشرون - تراخيص الاسلحة والذخائر	٩٣٥
الفصل الحادي والعشرون - مسائل خلسة بالاكليم السوري	٩٤٥

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات:

(حسن الفكهاني - مهلم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - الملخصات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصيحت العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر المقررى .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) ..

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والنفقة : (١١ مجلداً - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنفقة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلداً - ٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .
وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن مرفعا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن مرفعا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نلفت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نلفت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلا

صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلا صفحة) .

ويتضمن مرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواضر : (سبعة أجزاء - ٧ آلا

صفحة) .

ويتضمن مرضا شاملا لمهوم الحواضر وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومنهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظم الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠

آلف صفحة) .

ويتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع بما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالفرائين العربية بالأشالة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة
التفتش المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة
التفتش المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا وزنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لخدمة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن مرصا شاملا للحضارة الحديثة
بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية
العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية
بمنذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنس — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

